



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

حقوق الإنسان في الدول العربية 2024: تقييم المواقف والتحديات في ظل استمرار النزاعات



مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2025

المساهمون في التقرير

محرر التقرير

أيمن عقيل

الباحث الرئيسي

د. شريف عبد الحميد

الباحثون ومعدو أوراق الخلفية

مارينا صبري

نسرين حُسيان

إيمان فهميم

عبد الله ناصر

شروق موسى

على محمد

ميرا فراش

سيد غريب

عبد الحلیم حرفوش

صهيب احمد

الإخراج الفني والتنسيق: فتحي محفوظ

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2025

المحتويات	
5	تقديم
7	مقدمة
9	الفصل الأول: موقف الدول العربية من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
10	أولاً: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان
12	موقف الدول العربية من مجلس حقوق الإنسان
19	موقف الدول العربية من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان
32	موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل
53	موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة
60	موقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الدول العربية
65	ثانياً: الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان
65	موقف الدول العربية من لجنة الميثاق بجامعة الدول العربية
73	موقف الدول العربية من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
75	الفصل الثاني: موقف الدول العربية من أهداف التنمية المستدامة
76	أولاً: رصد جهود الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية محل الاستعراض 2024
122	ثانياً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية.. قراءة في الأطر الإنمائية والمؤشرات
126	ثالثاً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية بين العراقيل والتحديات وآليات المواجهة
133	الفصل الثالث: نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية
134	لبنان
142	العراق
148	الأردن
155	فلسطين
166	سوريا
176	ليبيا
183	تونس
192	الجزائر
199	المغرب
205	موريتانيا
212	مصر

219	السودان
227	الصومال
234	جزر القمر
239	جيبوتي
245	اليمن
251	السعودية
256	الإمارات
262	البحرين
268	الكويت
276	عمان
284	قطر
292	الفصل الرابع: تأثير النزاعات المسلحة على أوضاع اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية
293	أولاً: الإطار المفاهيمي
295	ثانياً: الإطار القانوني لحماية اللاجئين والنازحين
297	ثالثاً: آثار النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان في المنطقة العربية
302	رابعاً: التحديات القانونية والإنسانية
304	خامساً: المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي
307	الخاتمة والتوصيات



تعتبر حقوق الإنسان من القضايا الجوهرية التي تشكل مقياسًا لتقدم الأمم ورفاهية شعوبها، إذ ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، والسلام الاجتماعي، وتحقيق العدالة والمساواة. وفي المنطقة العربية، تظل أوضاع حقوق الإنسان محط اهتمام خاص، حيث تتعدد التحديات التي تواجه دول المنطقة على صعيد الحريات العامة، والحريات السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ورغم التقدم الذي أحرزته بعض الدول العربية في مجالات حقوق الإنسان، إلا أن العديد من التحديات ما زالت قائمة، مما يتطلب تقييمًا دقيقًا للوضع في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية التي تؤثر على سياسات المنطقة.

ومع تطور التحديات الإقليمية والعالمية، يبدو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعيش مرحلة مفصلية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تظل النزاعات المسلحة، والأزمات السياسية، والاضغوط الاقتصادية من أبرز القضايا التي تعيق تقدم حقوق الإنسان في المنطقة. ومن هنا تأتي أهمية هذا التقرير الذي يعد الثامن من نوعه الذي تصدره مؤسسة "ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان"، حيث يهدف إلى تسليط الضوء على أبرز القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتحليل الوضع في مختلف الدول العربية خلال عام 2024، مع التركيز على الأبعاد الدولية والإقليمية، والتداعيات المترتبة على الأوضاع السياسية والاجتماعية.

يستعرض التقرير في فصله الأول **موقف الدول العربية من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان**، حيث يعرض كيف تتفاعل الدول العربية مع المنظمات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان، بدءًا من التزاماتها تجاه الأمم المتحدة وآلياتها المختلفة، وصولًا إلى التفاعل مع الهيئات الإقليمية مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الميثاق بجامعة الدول العربية. كما يناقش التقرير مدى التزام الدول العربية بالتقارير الدورية حول حقوق الإنسان، والمراجعات التي تجريها الهيئات الدولية لتقييم التقدم المحرز في هذا المجال.

أما في الفصل الثاني، يتناول التقرير **موقف الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، مع التركيز على خمسة أهداف تنموية تصدر أولويات المنطقة في عام 2024. هذه الأهداف هي: القضاء على الفقر (الهدف 1)، القضاء التام على الجوع (الهدف 2)، العمل المناخي (الهدف 13)، السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16)، وبناء الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17). ويناقش هذا الفصل التحديات التي تواجهها الدول العربية في تحقيق هذه الأهداف، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية، والظروف السياسية المعقدة، وتأثيرات التغيرات المناخية. كما يقدم تحليلًا حول كيفية تأثير المتغيرات العالمية، مثل التغيرات الاقتصادية العالمية، والتوترات الجيوسياسية، على الأجندات التنموية في المنطقة العربية.

في الفصل الثالث، يقدم التقرير **نظرة شاملة على أوضاع حقوق الإنسان** في 22 دولة عربية. حيث يتم استعراض الوضع في كل دولة على حدة وفقاً لعدة محاور رئيسية، تتضمن التطورات التشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحالة الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يتناول التقرير تطور الوضع بالنسبة للفئات الأكثر احتياجاً، مثل النساء، الأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة، واللاجئين. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة دقيقة وموثقة حول كيفية تعامل الحكومات العربية مع قضايا حقوق الإنسان ومدى التقدم أو التراجع الذي شهدته أوضاع الحقوق في كل دولة خلال عام 2024.

أما الفصل الرابع، فيتناول **تأثير النزاعات المسلحة على حقوق النازحين واللاجئين في المنطقة**. وهي قضية أصبحت تمثل أحد أبرز التحديات الإنسانية في المنطقة العربية. ففي ظل النزاعات المستمرة في عدة دول عربية، مثل سوريا واليمن وليبيا، يجد ملايين الأشخاص أنفسهم في أوضاع قاسية لا سيما فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية مثل الحق في الأمن، والتعليم، والرعاية الصحية. ويناقش هذا الفصل تأثير النزاعات المسلحة على حقوق الأفراد النازحين، مع التركيز على التدابير التي يتم اتخاذها لحماية حقوق هؤلاء الأشخاص، وأثر عدم الاستقرار في المنطقة على السياسات الإنسانية الدولية.

يتناول التقرير أيضاً أثر المتغيرات العالمية والتداعيات السلبية التي خلفتها التحولات الكبرى على مستوى الاقتصاد، والسياسة، والمناخ، وكيف أن هذه التحولات تؤثر على سياسات الدول العربية في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. فمن التغيرات الاقتصادية العالمية إلى التحديات التي تفرضها الأزمات البيئية والتغير المناخي، تتعرض المنطقة العربية لضغوط كبيرة على مختلف الأصعدة، وهو ما ينعكس سلباً على حقوق الإنسان ويؤثر على قدرة الدول العربية على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

يهدف هذا التقرير، من خلال تحليله العميق والموضوعي، إلى تقديم رؤية شاملة حول أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتسليط الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية في سياسات الدول العربية. كما يسعى التقرير إلى تشجيع النقاشات والنقد البناء الذي يساهم في تحسين الوضع العام لحقوق الإنسان في المنطقة، وتوجيه الأنظار إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان حماية الحقوق الأساسية لجميع الأفراد في العالم العربي.

“

الفصل الأول

موقف الدول العربية من الآليات الدولية والإقليمية

”



نستعرض في هذا الفصل من التقرير موقف الدول العربية من الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان خلال عام 2024، وإلى أي مدى كان هناك تعاون وتواصل مع هذه الآليات.

أولاً: الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

سيتم تحليل موقف الدول العربية خلال عام 2024، من الآليات الدولية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، واللجان التعاقدية، والإجراءات الخاصة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، خاصة وأن المنطقة العربية تستقطب اهتمام هذه الآليات لما تعج به من تحديات وانتهاكات لحقوق الإنسان، سواء التي ترتكبها الحكومات المحلية أو التي ترتكبها أطرافاً إقليمية ودولية انخرطت في نزاعاتها القائمة.

موقف الدول العربية من مجلس حقوق الإنسان

خلال عام 2024، انعقدت 3 دورات عادية لمجلس حقوق الإنسان وهم: الدورة الخامسة والخمسون (فبراير - أبريل 2024)، والدورة السادسة والخمسون (يونيو - يوليو 2024)، والدورة السابعة والخمسون (سبتمبر - أكتوبر 2024). في هذا الجزء من التقرير نستعرض مشاركة الدول العربية في مجلس حقوق الإنسان. ويشمل ذلك تحليلاً لمستوى وطبيعة مشاركة الدول العربية: الدول الأعضاء والدول المراقبة، بهدف تقديم رؤية شاملة لنهج الدول العربية وتفاعلاتها مع المجلس، بالإضافة إلى مشاركة الدول في جلسات المجلس ومواقفها بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويستعرض هذا الجزء أيضاً المشاركة في المشاورات غير الرسمية حول مشاريع القرارات المقدمة من الدول العربية الأعضاء في المجلس.

وسيقم مساهمات الدول الأعضاء العربية التالية في مجلس حقوق الإنسان وهي: الجزائر، المغرب، الصومال، السودان، الكويت، قطر، والإمارات العربية المتحدة. الجدير بالذكر أن العضوية للدول الآتية من المقرر أن تنتهي على النحو التالي: الجزائر (2025)، والمغرب (2025)، والصومال (2024)، والسودان (2025)، والكويت (2026)، وقطر (2024)، والإمارات العربية المتحدة (2024)، إضافة لذلك سيتم تحليل مشاركة باقي الدول العربية المراقبة في مجلس حقوق الإنسان.

1. دورات المجلس

الدورة 55

انعقدت الدورة الخامسة والخمسون لمجلس حقوق الإنسان في الفترة من 26 فبراير إلى 5 أبريل 2024، لتمثل أطول دورة له حتى الآن. ركز جدول أعمال الدورة بشكل كبير على مناطق الصراعات المسلحة، مع التركيز بشكل خاص على السودان وفلسطين. وسلطت المناقشات الضوء على استجابة المجلس للآزمات المتصاعدة في هذه المناطق. ونتج عن ذلك 5 مشاريع قرارات حول اوضاع حقوق الإنسان في الأراضي العربية وهم:

1. القرار بشأن الجمهورية العربية السورية، الذي تم اعتماده بأغلبية 27 صوتاً مؤيداً و5 أصوات معارضة وامتناع 15 عضواً عن التصويت.

2. القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المساءلة والعدالة، الذي تم اعتماده بأغلبية 28 صوتاً مؤيداً و6 أصوات معارضة وامتناع 13 عضواً عن التصويت.
3. القرار بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والذي تم اعتماده بأغلبية 42 صوتاً مؤيداً وصوتين معارضين وامتناع 3 أعضاء عن التصويت.
4. القرار بخصوص حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، والذي تم اعتماده بأغلبية 29 صوتاً مؤيداً و14 صوتاً معارضا وامتناع 4 أعضاء عن التصويت.
5. القرار المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، والذي تم اعتماده بأغلبية 36 صوتاً مؤيداً و3 أصوات معارضة وامتناع 8 أعضاء عن التصويت.

الدورة 56

بدأت الدورة السادسة والخمسون في 18 يونيو وانتهت في 12 يوليو 2024، بآخر المستجدات التي قدمها المفوض السامي بشأن أزمات حقوق الإنسان في بعض الدول: مثل السودان، وركز الحوار التفاعلي على المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة في مناطق الصراع. وانقسمت الدول في توجهاتها، حيث دعا البعض إلى تبني تدابير تدخلية للمساءلة، في حين أعطى البعض الآخر الأولوية للسيادة الوطنية، وهو انقسام شائع في مثل هذه المناقشات، وكانت الرغبة في الاعتماد المتزايد على بعثات تقصي الحقائق المستقلة والإجراءات الخاصة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان واضحاً أيضاً، وخاصة خلال المناقشات حول أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وقد اعتمدت عدة قرارات تهدف إلى رفع القدرات التقنية والمساعدة الفنية وجاء أهم هذه القرارات القرار الخاص بليبيا بعنوان "المساعدة الفنية وبناء القدرات لتحسين حقوق الإنسان في ليبيا".

الدورة 57

شهدت الدورة السابعة والخمسون والتي بدأت في 9 سبتمبر 2024 وانتهت في 11 أكتوبر 2024، انقسامات جيوسياسية واضحة بشكل خاص في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي المحتلة. وتم تسليط الضوء من قبل الدول العربية المشاركة إلى ما اعتبرته معايير مزدوجة وسط الأزمة الإنسانية المستمرة في فلسطين، وخاصة حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة. وشهدت الدورة 57 عدداً من القرارات التي تخص الدول العربية، وخاصة الدول التي تواجه نزاعات وانتهاكات لحقوق الإنسان، وكانت القرارات على النحو التالي:

1. الاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح الدائر في السودان.

2. وضع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.
3. تقديم المساعدة إلى الصومال في مجال حقوق الإنسان.
4. تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات إلى اليمن في مجال حقوق الإنسان.

2. الدول العربية ومجلس حقوق الإنسان: الجلسات، القرارات، والآليات

الجلسات

في إطار المناقشات العامة التي جرت في مجلس حقوق الإنسان خلال العام 2024، حظيت العديد من القضايا الإقليمية والدولية باهتمام خاص من الدول العربية. تمحورت المناقشات حول الأوضاع الإنسانية الصعبة في مناطق النزاع، وكذلك قضايا حقوق الإنسان الأساسية التي تتطلب تضافر الجهود الدولية لمعالجتها. وركزت الدول العربية على مسألة فلسطين بشكل خاص، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى مثل الأزمة في السودان، فضلاً عن مواضيع حقوقية أخرى مثل حقوق الأطفال، المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة. كما تم تسليط الضوء على المخاوف البيئية والاقتصادية التي تؤثر على حقوق الإنسان، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي لتحقيق العدالة والمساواة في هذه المجالات. **وفيما يلي أبرز المواضيع التي سلطت عليها الدول اهتمامها خلال الجلسات:**

فلسطين: ركزت الدول العربية على الانتهاكات المستمرة ضد الفلسطينيين، وخاصة في غزة، مع دعوات إلى المساءلة ووقف إطلاق النار وتقديم الدعم للمساعدات الإنسانية. كما دعت إلى فرض العقوبات على إسرائيل، وإنهاء الاحتلال، ومحاسبتها على أفعالها. تم التركيز أيضاً على تأثير الحرب في غزة، بما في ذلك تدمير البنية التحتية، انتهاكات الحريات الدينية، والقيود على موارد المياه واستخدامها كسلاح حرب.

السودان: أعربت الدول عن قلقها بشأن الأزمة الإنسانية والصراع في السودان، مؤكدة على ضرورة وقف إطلاق النار، ضمان وصول المساعدات الإنسانية، واحترام سيادة السودان. كما دعمت الحلول السياسية بقيادة سودانية وحذرت من التدخل الخارجي.

سوريا: تم تسليط الضوء على الصعوبات الاقتصادية التي تؤثر على المدنيين في سوريا، والحاجة إلى حل سياسي، ودعم استقرار البلاد، بالإضافة إلى الظروف الإنسانية في المخيمات وقضايا اللاجئين.

التضامن مع فلسطين ومكافحة التمييز: هناك دعوة إلى التضامن الدولي مع فلسطين، مع التأكيد على حق تقرير المصير وإدانة الإجراءات الرامية إلى قمع الدعوة الفلسطينية.

الاتجار بالبشر وحقوق المهاجرين: أعربت الدول عن مخاوفها بشأن الاتجار بالبشر، وخاصة في البحر، ودعت إلى حماية المهاجرين واللاجئين. كما تم التوصية بالتعاون الدولي لمنع الاتجار وحماية حقوق المهاجرين.

حقوق الأطفال وحمايتهم: تم تناول القضايا المتعلقة باستغلال الأطفال وتأثير الصراعات على الأطفال في غزة والسودان وأماكن أخرى، مع الدعوة إلى تدابير دولية لحماية حقوق الأطفال عالمياً.

الحرية الدينية ومكافحة التمييز: ناقشت الدول أهمية التسامح الديني وإدانة الإسلاموفوبيا، بما في ذلك تدنيس النصوص الدينية، والدعوة إلى سياسات تكافح التمييز الديني عالمياً.

الحقوق البيئية: شملت المخاوف آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان، خاصة في مناطق النزاع مثل غزة، مع التأكيد على ضرورة الممارسات المستدامة وضمان الوصول إلى مياه نظيفة.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: تضمن النقاش حقوق السكن اللائم، الأمن الغذائي (مع التركيز على نقص الغذاء في غزة)، والصحة، والظروف الاقتصادية التي تؤثر على اللاجئين والنازحين.

حقوق المرأة والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي: ركزت المناقشات على منع العنف ضد المرأة، وضمان إدماجها في المجتمع، ودعم النساء في مناطق النزاع، خاصة في غزة.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: تناولت الدول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مركزةً على المساواة في الوصول إلى الموارد والدعم، خاصة للمتضررين من النزاع.

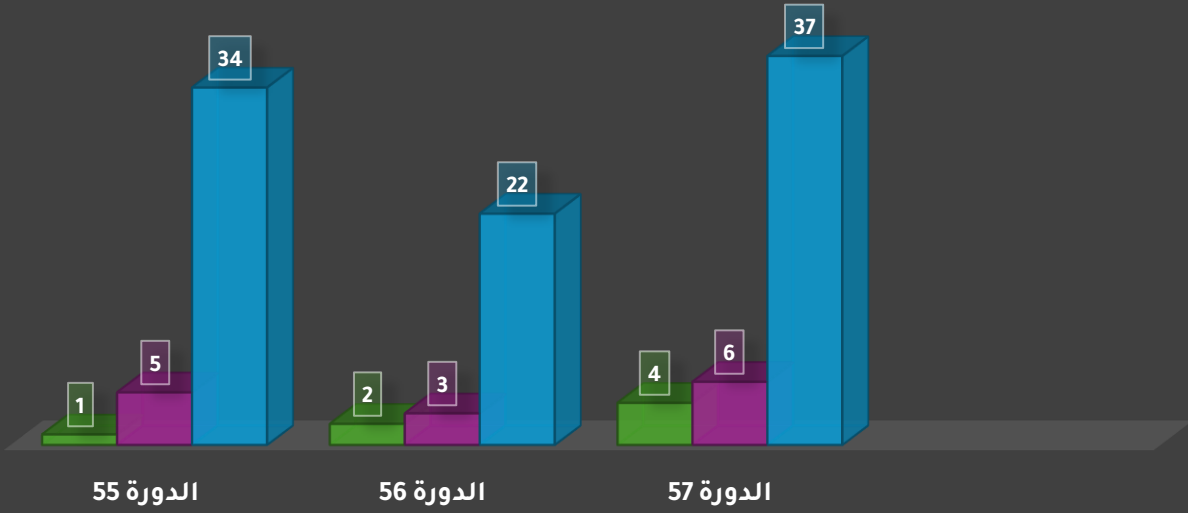
المدافعون عن حقوق الإنسان وحرية التعبير: ناقشت الدول حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، وضرورة الحماية القانونية، والتحديات المرتبطة بحرية التعبير في بعض المناطق.

الحق في التنمية والتعاون الاقتصادي: تم التركيز على التعاون الدولي لدعم التنمية في الدول ذات الموارد المحدودة، خاصة من خلال تخفيف أعباء الديون، ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة.



قرارات مجلس حقوق الانسان 2024

■ قرارات برعاية عربية ■ قرارات متعلقة بالدول العربية ■ مجموع القرارات



في عام 2024، وخلال دوراته الثلاث العادية (55، 56، و57)، اعتمد مجلس حقوق الإنسان ما مجموعه **93 قرارًا**، 15% منها تقريباً متعلق بالقضايا العربية. ففي الدورة 55، صدر **34 قرارًا**، منها **5** قرارات تتعلق بالدول العربية، ومن ضمنها قرار واحد برعاية **قطر**. وفي الدورة 56، اعتمد المجلس **22 قرارًا**، من بينها **3** قرارات تخص الدول العربية، اثنين منها برعاية كلا من **مصر والمغرب**. وفي الدورة 57، صدر **37 قرارًا**، من ضمنها **6** قرارات تتعلق بالقضايا العربية، أربعة منها برعاية **مصر وقطر والمغرب وتونس والصومال**.



قامت قطر برعاية مشروعين قرار تم اعتمادهما

الدورة 55: حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية

الدورة 57: حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية



قامت المغرب برعاية مشروع قرار تم اعتماده

الدورة 56: العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بواسطة التكنولوجيا



قامت الصومال برعاية مشروع قرار تم اعتماده

الدورة 57: المساعدة المقدمة إلى الصومال في مجال حقوق الإنسان



قامت مصر برعاية مشروعين قرار تم اعتمادهما

الدورة 56: سلامة الطفل في البيئة الرقمية

الدورة 57: الحكومة المحلية وحقوق الإنسان



قامت مصر وتونس والمغرب بالمشاركة في رعاية قرار

الدورة 57: الشباب وحقوق الإنسان

الدورة 55

➔ حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.

➔ حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام

بضمان المساواة والعدالة.

➔ حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل.

➔ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

➔ المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي

الجولان السوري المحتل

الدورة 56

➔ العنف القائم على النوع الاجتماعي الميسر بواسطة التكنولوجيا

➔ سلامة الطفل في البيئة الرقمية

➔ المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حقوق الإنسان في ليبيا

الدورة 57

➔ الاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح الدائر في السودان

➔ الشباب وحقوق الإنسان

➔ الحكومة المحلية وحقوق الإنسان

➔ وضع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

➔ تقديم المساعدة للصومال في مجال حقوق الإنسان

➔ تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان

السلوك التصويتي



ركزت قرارات الدورة 55 على الأراضي العربية المحتلة، مع التأكيد على ضرورة المساءلة القانونية وتقديم الدعم الإنساني في كلا السياقين. بالنسبة للجمهورية العربية السورية، أشادت القرارات بالتقدم في جهود المحاسبة الدولية، مثل المحاكمات في ألمانيا والدعاوى من كندا وهولندا ضد سوريا في محكمة العدل الدولية. ودعت القرارات إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار لدعم عملية السلام. كما دعمت إنشاء مؤسسة للأشخاص المفقودين وأدانت استخدام الأسلحة الكيميائية والعنف الجنسي، مع التأكيد على ضرورة تقديم الدعم للناجين.

وفيما يخص الأراضي الفلسطينية، طالبت القرارات إسرائيل بالالتزام بالقانون الدولي، وتفكيك الجدار العازل، ووقف التهجير القسري، وحماية المقدسات، ومحاسبة الانتهاكات كجرائم حرب. كما شددت على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال، وأدانت بناء المستوطنات ونقل المستوطنين، داعية الشركات للالتزام بحقوق الإنسان.

القرارات:

A/HRC/RES/55/30

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

التصويت

ممتنع	معارض	مؤيد
		قطر الكويت الجزائر الصومال السودان المغرب الامارات

A/HRC/RES/55/22

حالة حقوق الانسان في سوريا

التصويت

ممتنع	معارض	مؤيد
الامارات السودان الصومال المغرب	الجزائر	قطر الكويت

A/HRC/RES/55/32

المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل

التصويت

مؤيد	معارض	ممتنع
قطر الكويت الجزائر الصومال السودان المغرب الامارات		

A/HRC/RES/55/31

حقوق الانسان في الجولان السوري المحتل

التصويت

مؤيد	معارض	ممتنع
قطر الكويت الجزائر الصومال السودان المغرب الامارات		

A/HRC/RES/55/28

حالة حقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بضمان المسائلة والعدالة

التصويت

مؤيد	معارض	ممتنع
قطر الكويت الجزائر الصومال السودان المغرب الامارات		

وفيما يتعلق بقرارات الدوريتين 56 و57 فقد ركزت على تقديم الدعم الفني والإنساني، ومن الدول التي استفادت من هذا الدعم، ليبيا والسودان والصومال واليمن، كما تم تسليط الضوء على الأزمة الإنسانية في السودان.

في ليبيا، أكدت القرارات على أهمية بناء القدرات لتحسين حقوق الإنسان، ودعت للتعاون بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والسلطات الليبية لضمان نجاح هذه الجهود، مع التأكيد على سيادة ليبيا، وطلب من المفوضية تقديم تقرير عن تنفيذ القرار في الدورة 60.

بالنسبة للسودان، ركز القرار على الأزمة الإنسانية الحادة منذ اندلاع الصراع في أبريل 2023، حيث يعاني الملايين من الجوع والنزوح، وخاصة في دارفور. ودعا القرار إلى وقف إطلاق نار فوري وتسهيل وصول المساعدة الإنسانية، وحث على استعادة الحكم المدني، وأدان الهجمات على المدنيين والقوافل الإنسانية. **كما مدد ولاية بعثة تقصي الحقائق لمدة عام،** مشدداً على ضرورة المحاسبة لمنع تفاقم الأوضاع.

في الصومال، ركز القرار على تعزيز الإطار القانوني وحقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة وشدد على التزام المؤسسات الصومالية بحماية المدنيين، وتطرق إلى دور المرأة الصومالية في بناء السلام، داعياً إلى تعزيز مشاركتها الاقتصادية والسياسية ومكافحة العنف الجنسي والزواج القسري وختان الإناث.

A/HRC/RES/57/37 المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان التصويت تم اعتماد القرار بدون تصويت	A/HRC/RES/57/27 تقديم المساعدة للصومال في مجال حقوق الانسان التصويت تم اعتماد القرار بدون تصويت	A/HRC/RES/56/16 تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الانسان في ليبيا التصويت تم اعتماد القرار بدون تصويت

A/HRC/RES/57/21

حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

التصويت

ممتنع	معارض	مؤيد
الجزائر السودان الصومال المغرب الامارات الكويت		قطر

A/HRC/RES/57/2

الاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح المستمر في السودان

التصويت

ممتنع	معارض	مؤيد
الجزائر	السودان قطر الكويت الامارات المغرب الصومال	

في المشاورات غير الرسمية:

خلال الدورة 55 لمجلس حقوق الإنسان، قدمت الدول 34 مشروع قرار (32 قرار بالإضافة إلى قرارين يتعلقان بطرائق عمل المجلس). شاركت الدول العربية الأعضاء والمراقبة، مثل **مصر**، **الكويت**، **السعودية**، **قطر**، و**المغرب**، في عدة جلسات وقدمت تعليقاتها على المشاريع المقترحة. كما شاركت **مصر** في رعاية مشروع قرار "الحق في العمل"، بينما ساهمت **المغرب** في رعاية قرار "ولاية المقرر الخاص المعني بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة".

خلال الدورة 56 لمجلس حقوق الإنسان، قدمت الدول 22 مشروع قرار، وعُقد اجتماع واحد برئاسة المجلس. شاركت الدول العربية الأعضاء والمراقبة في الجلسات، وشاركت **مصر والإمارات** في رعاية مشروع قرار "سلامة الطفل في السياق الرقمي"، كما شاركت **مصر** في رعاية مشروع قرار "تعزيز التوثيق داخل مجلس حقوق الإنسان".

خلال الدورة 57 لمجلس حقوق الإنسان، قدمت الدول 38 مشروع قرار، وشهدت هذه الدورة أعلى نسبة رعاية ومشاركة من الدول العربية مقارنة بالدورتين السابقتين، حيث شاركت الدول العربية الأعضاء والمراقبة بشكل واسع؛ إذ رعت **قطر** مشروع قرار "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية"، وشاركت **الصومال** في رعاية مشروع قرار "تقديم المساعدة إلى الصومال في مجال حقوق الإنسان"، و**اليمن** في مشروع قرار "المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان". كما شاركت **مصر** في رعاية مشاريع قرارات "الحكم المحلي وحقوق الإنسان" و"الإرهاب وحقوق الإنسان"، وشاركت **المغرب وتونس مع مصر** في رعاية مشروع قرار "الشباب

وحقوق الإنسان". وساهمت **السودان** في رعاية مشروع قرار "ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ". إضافة إلى ذلك، تعاونت **المغرب** و**قطر** في رعاية مشروع قرار "تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان"، وشاركت **المغرب** في رعاية مشروع قرار "البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان"، بينما شاركت **تونس** في رعاية مشروع قرار "تعزيز وحماية والتمتع بحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت".

موقف الدول العربية من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

تُعتبر هيئات معاهدات حقوق الإنسان لجأت مؤلفة من خبراء مستقلين، مكلفة بمراقبة التزام الدول الأعضاء بالمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. تُخصص بعض هذه اللجان لرصد تنفيذ اتفاقيات خاصة بفئات معينة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. بينما تركز لجان أخرى على مواضيع بعينها، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. إلى جانب ذلك، هناك لجان ترصد التقدم في تنفيذ العهدين الدوليين لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تستقبل جميع هيئات المعاهدات، باستثناء اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، تقارير الدول وتراجعها، كما تجمع معلومات من منظمات المجتمع المدني حول مدى التزام الدول بأحكام الاتفاقيات. وبعد إجراء حوار مع الدولة المعنية، تصدر ملاحظات ختامية تُعنى بتقييم مدى التزام الدولة بنود المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك، تُكَلَّف بعض هيئات المعاهدات بمهام إضافية، كالنظر في الشكاوى والبلاغات الفردية.

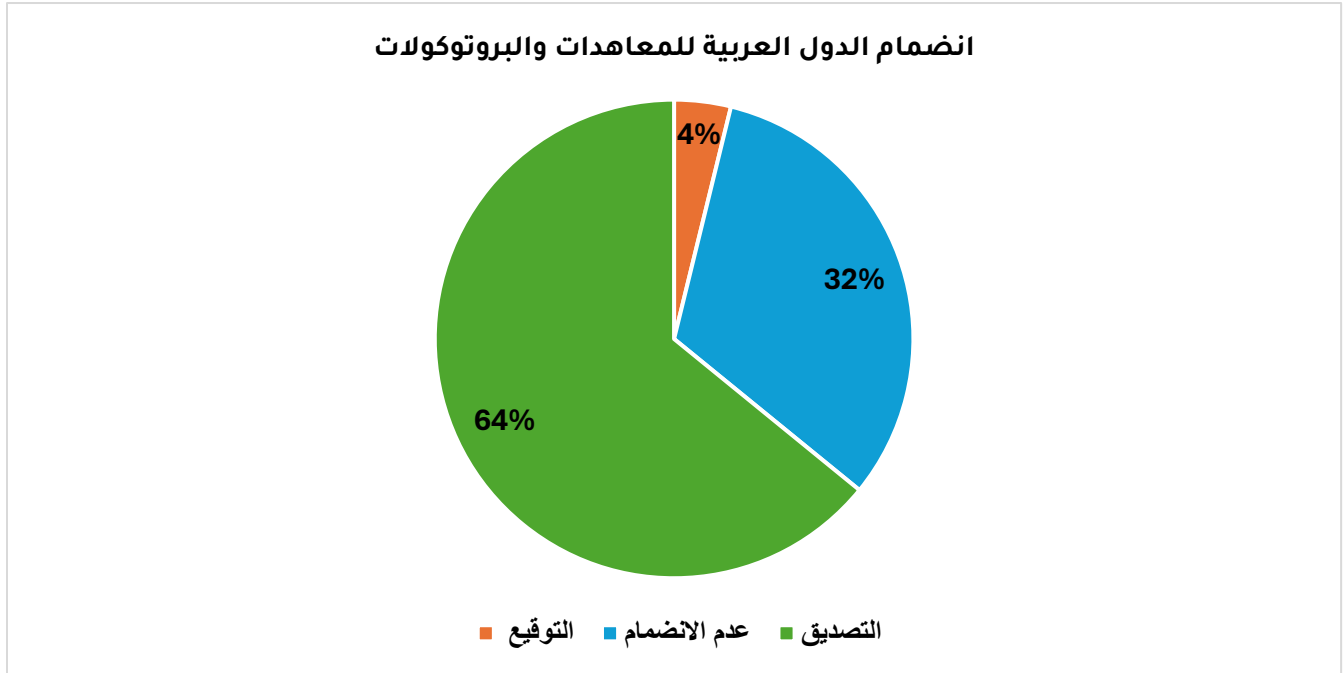
وتلتزم الدول العربية، أسوة ببقية الدول الأعضاء المنضمة لهذه الاتفاقيات، بتقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات والدخول في حوار بناء مع أعضائها. وفي عام 2024، خضعت عدة دول عربية للمراجعة أمام لجان معاهدات الأمم المتحدة، سواء من خلال مناقشة التقارير الوطنية المقدمة، أو بالمشاركة في مجموعات العمل التحضيرية، أو عبر الاستعراض في ضوء قائمة المسائل المقدمة قبل أو بعد تقديم التقارير الوطنية.

وفي هذا الجزء من التقرير، نركز على مدى امتثال الدول العربية للمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان خلال عام 2024، مع توضيح موقف هذه الدول من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، والذي يُعرض بالتفصيل في الجدول أدناه.

الدولة																						
الاتفاقية / البروتوكول																						
مصر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر	الأردن	موريتانيا	جيبوتي	جزر القمر	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	اليمن	فلسطين	عمان	سوريا	السودان	الصومال	العراق	البحرين	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	*	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	
X	X	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	
X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	*	✓	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓	
X	X	✓	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
X	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
X	✓	✓	✓	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
X	X	✓	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
X	X	*	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
X	X	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	*	*	✓	X	X	✓	✓	X	X	X	X	X	X	
X	*	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	

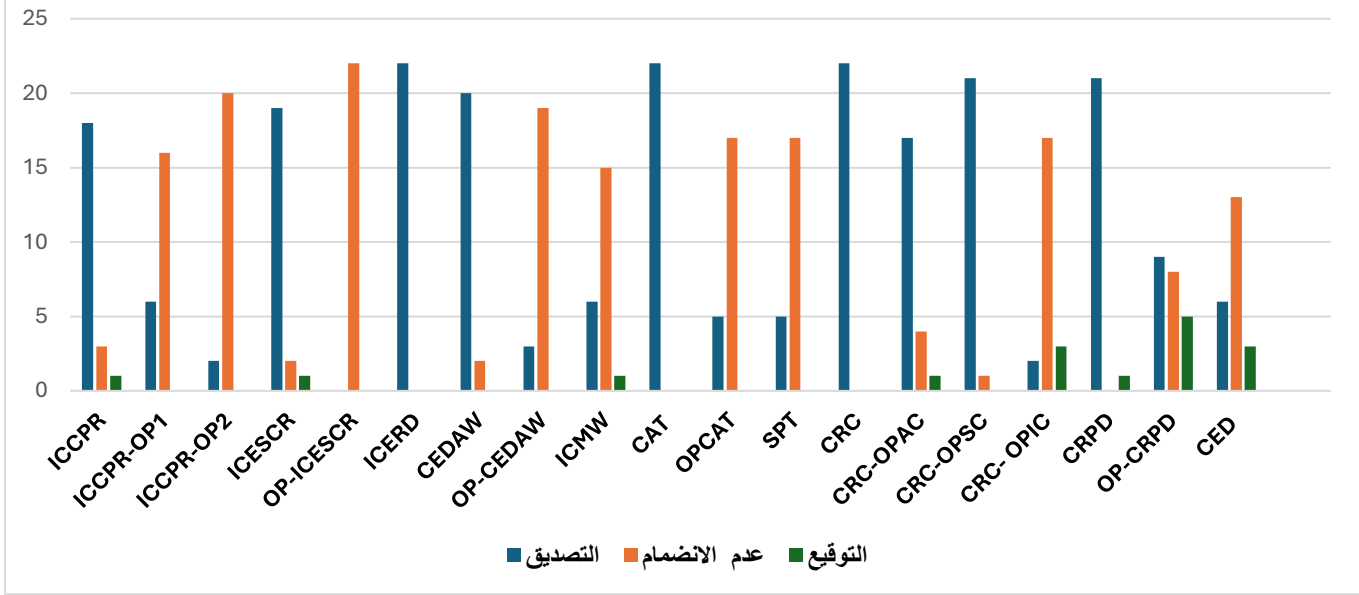
تُشير علامة: ✓ للدول المصدقة على المعاهدة أو البروتوكول، وتُشير علامة: X إلى عدم انضمام الدولة إلى المعاهدة أو البروتوكول، وتُشير علامة: * إلى توقيع الدولة على المعاهدة أو البروتوكول دون التصديق وهو ما لا يدخلها حيز النفاذ ولا تكون الدولة ملزمة ببند المعاهدة.

1. مؤشر تمثيل الدول العربية في لجان المعاهدات



يظهر الرسم البياني السابق مدى التزام الدول العربية بالمعاهدات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان، حيث يتضح أن غالبية الدول (64%) قد صادقت على هذه المعاهدات، مما يعكس الالتزام الملحوظ في الانخراط في المعايير الدولية لتعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك، مازال هناك دولاً لم تنضم بعد، (32%) وهو ما يشير إلى وجود تحفظات سياسية أو ثقافية أو قانونية تعيق هذا الالتزام، بينما هناك دولاً وقّعت فقط دون تصديق (4%)، مما يعكس قبولاً مبدئياً مع تردد في التنفيذ الكامل. التحليل يكشف أن هذا التفاوت يعكس تحديات ترتبط بالسيادة الوطنية، وتعارض بعض بنود الاتفاقيات مع القوانين المحلية، أو القلق من الالتزامات السياسية والدولية. لذلك، يكمن التحدي في إيجاد آليات لتعزيز التصديق والتطبيق عبر الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني لتبديد المخاوف وتحقيق حماية شاملة لحقوق الإنسان في الدول العربية.

التفاوت في التزام الدول العربية بمعاهدات وبروتوكولات حقوق الإنسان



يعكس الرسم البياني السابق تفاوت التزام الدول بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال مقارنة نسب التصديق، التوقيع فقط، وعدم الانضمام. تظهر **اتفاقية القضاء على التمييز العنصري (ICERD)** أعلى معدلات التصديق، مما يعكس قبولاً واسعاً لها عالمياً، بينما تُسجل **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (ICMW)** أعلى معدلات عدم الانضمام، مما قد يشير إلى وجود تحديات سياسية أو اقتصادية تحول دون التصديق. كما يبين الرسم تردداً واضحاً في التصديق على البروتوكولات الاختيارية مقارنة بالاتفاقيات الأساسية، مما يعكس تحفظاً من الدول على الالتزام بآليات التنفيذ الإضافية. ويظهر أيضاً تباين كبير بين التصديق على الاتفاقيات الأساسية مثل اتفاقية مناهضة التعذيب (CAT) والتوقيع أو التصديق على بروتوكولها الاختياري (OPCAT). أما اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، فتتميز بنسبة تصديق عالية، لكن بروتوكولاتها الاختيارية تسجل نسباً أقل من الالتزام. تعكس هذه النتائج اختلاف أولويات الدول والتحديات التي تواجهها، حيث يظهر قبول أكبر للاتفاقيات الأساسية مقارنة بالبروتوكولات، وتواجه الاتفاقيات المتعلقة بالفئات المهمشة، مثل العمال المهاجرين، نسب تصديق أقل، بينما يشير التوقيع دون التصديق إلى رغبة مبدئية في الالتزام ولكن مع تردد في اتخاذ الخطوات النهائية.

2. موقف الدول العربية من لجان المعاهدات

مصر:

خلال عام 2024 خضعت مصر لثلاث مراجعات، تضمنت مراجعتين تتعلقان بالتقرير الوطني، ومراجعة واحدة تعنى بقائمة المسائل. كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة حقوق الطفل
الدورة والتاريخ	الدورة 96 - من 6 إلى 24 مايو 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الدوري لدولة مصر في يومي 13 و14 مايو 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 20 يونيو 2024. أخذت اللجنة علماً بالتعديلات التي أدخلتها مصر عام 2023 على قانون الطفل، والتي شددت العقوبات على إهمال الأطفال وتعريضهم للخطر، ووفرت تدابير بديلة للأطفال المتورطين في نزاعات مع القانون. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها من استمرار الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال. ودعت اللجنة مصر إلى تنفيذ تشريعاتها التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بفعالية، خاصة في المناطق الريفية وفي صعيد مصر، وحثتها على اتخاذ تدابير لتشجيع الإبلاغ عن حالات زواج الأطفال. الرابط: https://n9.cl/1fvw7x	

اللجنة	لجنة العمال المهاجرين
الدورة والتاريخ	الدورة 38 - من 3 إلى 14 يونيو 2024
نوع المراجعة	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
قدمت لجنة العمال المهاجرين قائمة المسائل إلى الحكومة المصرية بعد تقديم تقريرها الوطني في 27 يونيو 2024. دعت اللجنة إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، وجمع بيانات دقيقة لتطوير سياسات شاملة، وتكثيف الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر وتقديم الدعم للضحايا. ركزت اللجنة على قضايا مواءمة التشريعات المصرية مع الاتفاقية الدولية، مع ضمان حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، خاصة في مجالات مكافحة التمييز والعنف وتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة. كما تناولت تحسين ظروف احتجاز المهاجرين، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني وجمع بيانات دقيقة لدعم سياسات شاملة. الرابط: https://n9.cl/vxhcm وجاء رد مصر على قائمة المسائل في 19 سبتمبر 2024 حيث تطرق إلى تشريعات وإجراءات لتحسين حماية العمال، مثل قانون مكافحة الاتجار بالبشر والإجراءات لضمان عدم التعرض للتمييز والاحتجاز التعسفي. وأشار التقرير إلى تعاون مصر مع منظمات دولية لتعزيز الإطار القانوني وضمان حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك التصدي لأشكال العنف ضدهم وتوفير الحماية القانونية. كما يعرض السياسات لتعزيز وصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، وتسهيل إصدار الوثائق الرسمية لهم. وقدم التقرير معلومات حول الإجراءات لتحسين ظروف العمالة المهاجرة وتنظيم سوق العمل وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ على العمال. الرابط: https://n9.cl/11zi7	

اللجنة	لجنة العمال المهاجرين
الدورة والتاريخ	الدورة 39 - من 2 إلى 13 ديسمبر 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في التقرير المقدم من مصر في الفترة من 3 إلى 4 ديسمبر وقامت بإصدار ملاحظاتها الختامية في 18 ديسمبر 2024، وتضمنت الملاحظات الختامية حول التقرير الدوري الثاني إلى الرابع لجمهورية مصر العربية الثناء على الجهود المبذولة لتعزيز حماية حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك التصديق على معاهدات دولية، واعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، وإنشاء مؤسسات وآليات لدعم المهاجرين. ومع ذلك، عبرت اللجنة عن مخاوف جدية بشأن استمرار التمييز ضد العمال المهاجرين، وتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، والقيود المفروضة على الإجراءات القانونية وظروف الاحتجاز. ودعا التقرير إلى تعزيز الإطار القانوني لتوفير حماية شاملة، وتوسيع نطاق إصدار تصاريح العمل والإقامة، وضمان وصول المهاجرين وأسرهم إلى العدالة والخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. كما حث على تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.	
الرابط: https://n9.cl/bgx0r	

المغرب:

خضعت المغرب هذا العام لمراجعتين، تتعلق المراجعتان بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	اللجنة المعنية بالاختفاء القسري
الدورة والتاريخ	الدورة 27 - من 23 سبتمبر إلى 04 أكتوبر 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت اللجنة المعنية بالاختفاء القسري في التقرير الدوري لدولة المغرب يومي 24 و25 سبتمبر 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 17 أكتوبر 2024. وأشادت اللجنة بنية المغرب المعلنة لتضمين جريمة الاختفاء القسري في قانونها الجنائي وضمان توافقه مع الاتفاقية الدولية. ومع ذلك، أعربت عن قلقها من أن الاختفاء القسري لم يُعترف به بعد كجريمة مستقلة في القانون الوطني، مما يسبب التباسًا مع جرائم أخرى لا تعكس خطورة هذه الجريمة. أوصت اللجنة بضرورة إدراج الاختفاء القسري كجريمة منفصلة في القانون الوطني، والاعتراف به كجريمة ضد الإنسانية، وتضمين الظروف المخففة والمشددة الواردة في الاتفاقية، وفرض عقوبات مناسبة باستثناء عقوبة الإعدام. كما رحبت بجهود المغرب في إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة ودعم عملها فيما يتعلق بحالات الاختفاء	

القسري التي وقعت بين عامي 1956 و1999، لكنها أعربت عن قلقها من أن توصيات الهيئة لم تُنفذ بالكامل رغم مرور 18 عامًا على تقريرها الأول، ولم يُحاسب مرتكبو هذه الجرائم. ودعت اللجنة المغرب إلى الإسراع في تنفيذ جميع توصيات الهيئة، وتكثيف الجهود للتحقيق الشامل والمحايد في جميع حالات الاختفاء القسري حتى الكشف الكامل عن مصير المختفين وأماكن وجودهم، ومقاضاة المتورطين ومعاقتهم بشكل مناسب، وتقديم جبر كامل وسريع لجميع الضحايا.

[الرابط: https://n9.cl/aeykty](https://n9.cl/aeykty)

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة والتاريخ	الدورة 89 - من 7 إلى 25 أكتوبر 2024
نوع المراجعة	النظر في تقرير المتابعة
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
لم تصدر اللجنة ملاحظاتها بشأن المغرب حتى نهاية عام 2024.	

ليبيا:

قامت ليبيا بمراجعة واحدة هذا العام تتعلق بقائمة المسائل ما قبل التبليغ، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة والتاريخ	الدورة التحضيرية 91- من 28 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2024
نوع المراجعة	النظر في قائمة المسائل ما قبل التبليغ
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
قدمت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قائمة المسائل إلى حكومة ليبيا قبل تقديم تقريرها الجامع للتقارير من السادس للتاسع. طالبت اللجنة من الحكومة تقديم معلومات حول التقدم المحرز في تعزيز حقوق المرأة والقضاء على التمييز، مع التركيز على جمع بيانات مصنفة لتعزيز السياسات الداعمة للمساواة. كما يطلب معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز تمثيل المرأة في جهود التعافي من الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 والصراعات. التقرير يستفسر عن تحديثات تتعلق بتطبيق الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، وسحب التحفظات على بعض مواد الاتفاقية، وتعديل التشريعات الوطنية لضمان المساواة وحماية حقوق المرأة في القانون والممارسة. كما سأل التقرير عن الخطوات المتخذة لتعزيز وصول النساء إلى العدالة، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتصدي للاتجار بالبشر. وطلب التقرير تفاصيل عن دعم المشاركة السياسية للمرأة، وتعزيز حقوقها في العمل والتعليم	

والصحة، وتمكينها اقتصادياً، إضافة إلى حماية النساء في المناطق الريفية والمجتمعات المتضررة من النزاعات والتغير المناخي.

الرابط: <https://n9.cl/csire>

الأردن:

خضعت الأردن لمراجعة واحدة هذا العام تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة مناهضة التعذيب
الدورة والتاريخ	الدورة 81 - من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2024
نوع المراجعة	النظر في تقرير المتابعة
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة مناهضة التعذيب في التقرير الدوري لدولة الأردن يومي 6 و7 نوفمبر 2024 ولم تصدر اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن الأردن نهاية عام 2024.	

جيبوتي:

خضعت جيبوتي هذا العام لمراجعتين، تتعلق المراجعتان بالتقرير الوطني وقائمة المسائل ما قبل التبليغ، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة والتاريخ	الدورة 87 - من 29 يناير إلى 16 فبراير 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري المدمج لدولة جيبوتي يوم 8 فبراير 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 26 فبراير 2024. أعربت اللجنة عن قلقها العميق من ارتفاع مخاطر الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في جيبوتي، خاصة بالنسبة للاجئات والمهاجرات، ويعود ذلك إلى الموقع الجغرافي للدولة، وكذلك التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ووجود القواعد العسكرية الأجنبية. وطالبت جيبوتي بضمان تدريب أفراد الجيش والمتعاقدين في القواعد العسكرية الأجنبية على المسؤولية الجنائية المتعلقة بشراء الجنس من ضحايا الدعارة القسرية و/أو ضحايا الاتجار بالبشر، وضمان المساءلة في حالات الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر من قبل الشركات الأمنية العسكرية الخاصة أو القوات الأجنبية. كما أعربت اللجنة عن قلقها بشأن التأثير الفعلي والمحتمل للقواعد العسكرية في المناطق الريفية، بما في ذلك زيادة تعرض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي. بالإضافة إلى التأثير المحتمل لاختبار الطائرات المسيّرة المسلحة وغيرها من معدات الحرب عن بُعد على سلامة وسبل عيش النساء والفتيات في جيبوتي. ودعت اللجنة الدولة إلى تقييم تأثير القواعد العسكرية الموجودة	

على أراضيها، بما في ذلك زيادة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي، فضلاً عن الأضرار الجانبية الناتجة عن اختبار الطائرات المسيّرة المسلحة ومعدات الحرب عن بُعد.

الرابط: <https://n9.cl/dghp2v>

اللجنة	لجنة حقوق الإنسان
الدورة والتاريخ	الدورة 140 - من 4 مارس إلى 28 مارس 2024
نوع المراجعة	النظر في قائمة المسائل ما قبل التبليغ
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
قدمت لجنة حقوق الإنسان قائمة المسائل إلى حكومة جيبوتي قبل تقديم تقريرها الجامع للتقاريرين الدوريين الخامس والسادس في مارس 2024. طالبت اللجنة من الحكومة تقديم معلومات محدثة في تقريرها الوطني حول عدد من القضايا الرئيسية ذات الصلة باتفاقية حقوق الإنسان، بما في ذلك التدابير المتخذة لضمان حقوق النساء والأطفال، مثل تعزيز التشريعات الخاصة بحماية الأطفال من العنف، والتحقيق في حالات الانتهاكات التي تشمل المهاجرين. كما دعت اللجنة الحكومة إلى توفير معلومات حول الإجراءات القانونية لضمان حرية التعبير وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.	
الرابط: https://n9.cl/wtd64c	

الكويت:

خضعت الكويت لثلاث مراجعات هذا العام، تتعلق المراجعات بالتقرير الوطني وتقرير المراجعة وقائمة المسائل قبل التبليغ، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الدورة والتاريخ	الدورة 75 - من 12 فبراير إلى 1 مارس 2024
نوع المراجعة	النظر في تقرير المتابعة
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكدت في تقريرها عن متابعة توصياتها فيما يتعلق بتقرير الكويت الدوري الثالث، على عدد من النقاط الهامة. بشأن وضع البدون، أبدت اللجنة قلقها من استمرار معاملة البدون كـ "مقيمين غير قانونيين"، مما يعكس تمييزاً ضدهم ويحد من حقوقهم الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل. كما شددت على الحاجة لمزيد من المعلومات حول تأثير الإجراءات المتخذة منذ توصيات اللجنة في 2021، مثل مشروع القانون المقدم إلى الجمعية الوطنية، وتدابير انضمام الكويت إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبدون، خاصة الأطفال منهم. فيما يخص العمالة المنزلية الوافدة، أشارت اللجنة إلى بعض التحسن بعد تطبيق تشريعات مثل قانون العمالة المنزلية رقم 68 لعام 2015، ولكنها لاحظت استمرار مشاكل مثل الاستغلال وساعات العمل الطويلة، داعية إلى إجراءات أكثر فاعلية. كما تناولت اللجنة قضايا التعليم، مشيرة إلى أن بعض الأطفال غير الكويتيين والبدون يواجهون صعوبات في الوصول إلى	

التعليم بسبب الحواجز الإدارية والمالية، ما يستدعي مزيداً من الإجراءات لتحسين الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال في الكويت.

الرابط: <https://n9.cl/krk7c>

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة والتاريخ	الدورة 88 - من 13 مايو إلى 31 مايو 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني

الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة

نظرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري المدمج لدولة الكويت يوم 21 مايو 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 6 يونيو 2024. أعربت اللجنة عن ترحيبها بتبني الكويت لقانون العنف الأسري، لكنها أعربت عن قلقها بشأن الأحكام المخففة في المادة 153 من قانون العقوبات، التي تنص على السجن لمدة ثلاث سنوات و/أو غرامة قدرها 225 دينار كويتي عندما يقتل الرجل زوجته أو والدته أو أخته أو ابنته "في حالة الزنا" تحت مسمى "الشرف". وأوصت اللجنة بإلغاء المادة 153 من قانون العقوبات وزيادة الوعي بين الجمهور العام والقادة الدينيين والمحترفين القانونيين والصحيين حول الطبيعة الإجرامية لجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء التي تُرتكب باسم ما يُسمى بـ "الشرف"، وضمان عدم استخدام هذه المفاهيم لتبرير مثل هذه الأفعال. كما أعربت اللجنة عن قلقها من تمثيل النساء الضعيف في الحياة السياسية، مشيرة إلى أن النساء يشغلن فقط 18% من المناصب القيادية في القطاع العام، مع وجود امرأة واحدة فقط في الجمعية الوطنية المكونة من خمسين عضواً، ووزيرة واحدة في الحكومة، وثلاث سفيرات فقط تم تعيينهن من قبل الدولة منذ عام 2017. وأوصت اللجنة الكويت بزيادة هدفها لتمثيل النساء في المناصب القيادية من 30% إلى 50%، ودعت إلى اتخاذ تدابير مؤقتة خاصة لضمان المساواة بين النساء والرجال في قوائم الانتخابات الحزبية، وتمويل الحملات الانتخابية المستهدفة للنساء المرشحات، وتفضيل تعيين النساء في المناصب العامة وفي الهيئات الدولية.

الرابط: <https://n9.cl/1ouac>

اللجنة	لجنة مناهضة التعذيب
الدورة والتاريخ	الدورة 81 - من 28 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني

الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة

نظرت لجنة مناهضة التعذيب في التقرير الدوري لدولة الكويت يومي 29 و30 أكتوبر 2024 ولم تصدر اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن الكويت حتى نهاية عام 2024.

السعودية:

خضعت السعودية هذا العام لمراجعتين، تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز العنصري
الدورة والتاريخ	الدورة 114 - من 25 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في التقرير الدوري لدولة السعودية خلال الفترة من 27 إلى 28 نوفمبر 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 24 ديسمبر 2024. تناولت الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين العاشر والحادي عشر للمملكة العربية السعودية، حيث أشادت اللجنة ببعض التدابير الإيجابية، مثل اعتماد قانون الأحداث الذي ألغى عقوبة الإعدام على القُصّر، وإطلاق المبادرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتحسين نظام عقود العمل لتعزيز مرونة انتقال العمالة الوافدة. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقه بشأن استمرار وجود تحفظات على الاتفاقية قد تعيق تطبيقها الكامل، وغياب تشريعات شاملة لمكافحة التمييز العنصري تتضمن تعريفاً واضحاً يشمل التمييز الهيكلي والتقاطع مع أشكال التمييز الأخرى. كما يعرب عن مخاوف متعلقة بعدم توفر بيانات شاملة حول التركيبة السكانية والتمييز الممارس ضد الأقليات العرقية والدينية، مثل الأقلية الشيعية وقبيلة الحويطات، واستمرار التمييز الهيكلي ضد العمالة الوافدة، خاصة العمالة المنزلية، الذين يواجهون قيوداً على حرية التنقل، وظروف عمل قاسية، والتمييز في الأجور. ووجه التقرير توصيات لإلغاء الفحوصات الإلزامية لفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) للعمال المهاجرين، وتطبيق معايير العدالة الجنائية بما يضمن الحق في محاكمة عادلة، وحظر الاستخدام المفرط للقوة في عمليات إنفاذ الحدود. كما دعا إلى تعزيز الإطار المؤسسي لضمان حقوق الإنسان من خلال إنشاء هيئة وطنية مستقلة، وتطوير سياسات تعليمية وبرامج توعية تعزز التسامح وتحارب خطاب الكراهية، مع ضمان حرية التعبير وحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.	
الرابط: https://n9.cl/v4vgn	

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة والتاريخ	الدورة 89 - من 7 أكتوبر إلى 25 أكتوبر 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري لدولة السعودية يوم 9 أكتوبر 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 29 أكتوبر 2024. أعربت اللجنة عن قلقها بشأن احتفاظ المملكة العربية السعودية بعقوبة الإعدام في قانونها والممارسات المتعلقة بها، بما في ذلك تنفيذ حكم الإعدام بحق 11 امرأة من جنسيات مختلفة بين يناير 2020 ويوليو 2024. ودعت اللجنة المملكة إلى تبني تعليق مؤقت لعقوبة الإعدام، ووقف تنفيذ الإعدام بحق جميع النساء المدانات بالإعدام، والنظر في تحويل جميع أحكام الإعدام إلى عقوبات سجنية. وفيما يتعلق بقانون	

مكافحة الإرهاب (2017) وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية (2007)، اللذين يُستخدمان حسب التقارير ضد المدافعات عن حقوق الإنسان من النساء للتخويف، التهديدات، الاعتقال، حظر السفر، دعت اللجنة السعودية إلى ضمان أن تتمكن المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات، خصوصاً أولئك اللاتي يدافعن عن إلغاء نظام الوصاية الذكورية وحظر السفر، من ممارسة عملهن المشروع وحقوقهن بحرية، دون التعرض للمضايقات والمراقبة والاعتقال والتهام التعسفي. كما أبدت اللجنة قلقها إزاء نقص الحماية للعمال المهاجرين، بما في ذلك العاملات المهاجرات في المنازل، حيث يتم استثنائهن صراحة من أحكام قانون العمل بشأن ساعات العمل القصوى، والأجر الإضافي، والإجازة السنوية، والإجازة المرضية. وأكدت اللجنة أن العاملات المهاجرات في المنازل، اللواتي يشكلن غالبية العمال المهاجرين، يخضعن لنظام يربط وضع العامل المهاجر بصاحب العمل، مما يعرضهن لخطر الإساءة الاقتصادية والجسدية، والاتجار، والاستغلال. ودعت اللجنة المملكة إلى تعديل قانون العمل ليشمل جميع العمال المهاجرين وتقديم آليات شكاوى سرية ومستقلة للعمال المهاجرين للإبلاغ عن عقود العمل المسيئة، بالإضافة إلى إجراء تفتيشا منتظمة على أماكن العمل والمهاجع الخاصة بالعمال المهاجرين.

الرابط: <https://n9.cl/oy2jm>

قطر:

خضعت قطر لمراجعة واحدة هذا العام تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز العنصري
الدورة والتاريخ	الدورة 112 - من 8 إلى 26 إبريل 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت اللجنة في التقرير الدوري المدمج لدولة قطر يومي 17 و18 أبريل 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 23 مايو 2024. رحبت اللجنة بالإصلاحات التي أجرتها قطر لتعزيز حماية العمال المهاجرين، بما في ذلك العمالة المنزلية، لكنها أعربت عن قلقها من أن بعض الأحكام القانونية والمواقف الاجتماعية تسمح باستمرار نظام الكفالة في الممارسة الفعلية. كما أشارت اللجنة إلى أن العاملات المهاجرات، وهن في الغالب نساء، يستمررن في مواجهة ظروف عمل مسيئة وأشكال متعددة من التمييز، بما في ذلك العنف الجسدي واللفظي والجنسي من قبل أصحاب العمل أو عائلاتهم. وأوصت اللجنة قطر بضمان تنفيذ جميع التدابير لحماية العمال المهاجرين بشكل كامل، بما في ذلك حظر مصادرة وثائق الهوية وجوازات السفر من قبل أصحاب العمل، وإلغاء شرط الحصول على إذن خروج من صاحب العمل للسفر خارج البلاد في جميع الحالات.	
الرابط: https://n9.cl/vopee	

عمان:

خضعت عمان لمراجعة واحدة هذا العام تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة والتاريخ	الدورة 87 - من 29 يناير إلى 16 فبراير 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري المدمج لسلطنة عمان يوم 7 فبراير 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 26 فبراير 2024. أعربت اللجنة عن قلقها بشأن قانون العمل الحالي في سلطنة عمان، الذي لا يشمل العمالة المنزلية المهاجرة، غالبيتها من النساء، مما يعرضهن لخطر الإساءة الاقتصادية والجسدية والاستغلال. ودعت اللجنة عمان إلى توسيع تطبيق قانون العمل ليشمل العمالة المنزلية المهاجرة بشكل عاجل، بالإضافة إلى إصدار قانون خاص ينظم العمل المنزلي ويضمن حماية فعالة للعمالة المنزلية، خاصة النساء المهاجرات، من جميع أشكال الإساءة والاستغلال والعنف. كما طلبت اللجنة من عمان التنسيق مع السفارات الأجنبية المعنية لتعديل وتوثيق عقد العمل المنزلي الموحد، ليشمل تحديد ساعات العمل القصوى، والأجر الأدنى، وتعويضات العمل الإضافي، وفترات الراحة، وتوفير الرعاية الصحية الإلزامية. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء التعاون المحدود بين اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة وغيرها من الأجهزة الوطنية المعنية بتقديم المرأة، وغياب المجتمع المدني الفاعل في البلاد. أوصت اللجنة عمان بضمان تنسيق السياسات بين مختلف الجهات الوطنية المعنية بتقديم حقوق المرأة، كما دعت إلى ضمان حرية تأسيس منظمات حقوق المرأة في البلاد وتمكينها من ممارسة أنشطتها بشكل مستقل وآمن.	
الرابط: https://n9.cl/owdjvt	

الجمهورية العربية السورية:

خضعت سوريا لمراجعة واحدة هذا العام تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة حقوق الإنسان
الدورة والتاريخ	الدورة 141 - من 1 إلى 23 يوليو 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة حقوق الإنسان في التقرير الدوري الرابع المقدم من سوريا خلال الدورة 141 في يومي 11، 12 يوليو 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير في 21 أغسطس 2024. أعربت اللجنة عن قلقها البالغ بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في سوريا، خاصة في سياق النزاع المسلح. ورغم وجود القوات المسلحة الأجنبية والجماعات المسلحة غير الحكومية، أكدت اللجنة استمرار حرمان الحياة بشكل تعسفي، فضلاً عن التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية مثل التعذيب، الاعتقال السري، العنف الجنسي، والاختفاء القسري. دعت اللجنة سوريا إلى تعزيز الجهود لحماية الحق في الحياة وضمان العدالة، الحقيقة، والتعويض الكامل للضحايا. كما طالبت بإجراء تحقيقات مستقلة ودقيقة في جميع الانتهاكات المزعومة ضد المدنيين ومحاسبة الجناة، مع تقديم التعويضات للضحايا أو أفراد أسرهم. كما أبدت اللجنة قلقها العميق بشأن انتشار ظاهرة الاختفاء القسري، والتي يُنسب معظمها إلى القوات الحكومية، وعدم وجود سجلات رسمية للمختفين أو إجراءات قانونية لمعالجة هذه الانتهاكات. دعت اللجنة سوريا إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لظاهرة الاختفاء القسري، خاصة من خلال تعديل إطارها القانوني لضمان تعريف كافة أشكال الاختفاء القسري بوضوح في القانون الجنائي، كما طالبت بمكافحة الإفلات من العقاب وضمان محاسبة جميع الجناة وفقاً لخطورة الجرائم المرتكبة.	
الرابط: https://n9.cl/6k9299	

الصومال:

خضعت الصومال لمراجعة واحدة هذا العام تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة حقوق الإنسان
الدورة والتاريخ	الدورة 140 - من 4 إلى 28 مارس 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة حقوق الإنسان في التقرير الدوري للصومال خلال دورتها الـ 140 يومي 7 و 8 مارس 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 6 مايو 2024. أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء الحوادث المتعلقة باستخدام القوة المفرطة وقتل المدنيين على يد القوات المسلحة، ورجال القانون، وجماعة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية في الصومال. وقد دعت اللجنة الصومال إلى اتخاذ تدابير إضافية لمنع الاستخدام المفرط للقوة وقتل المدنيين بفعالية، وكذلك لمحاسبة مرتكبي	

هذه الجرائم. كما تساءلت اللجنة عن مدى توافق قوانين الدولة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية مع المعايير الدولية، وكذلك تطبيق "قانون القضاء العسكري في حالات السلام" الذي يعفي رجال القانون من الملاحقة القضائية في بعض الحالات. ودعت اللجنة الدولة إلى ضمان توافق جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة باستخدام القوة مع إرشادات حقوق الإنسان للأمم المتحدة بشأن الأسلحة غير القاتلة في إنفاذ القانون، والمبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القانون.

الروابط: <https://n9.cl/0a8i9>

العراق:

خضعت العراق هذا العام لثلاث مراجعات، تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	
الدورة والتاريخ	الدورة 75 - من 12 فبراير إلى 1 مارس 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري للعراق في جلسيتها يومي 19 و20 فبراير 2024، خلال الدورة 75، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 14 مارس 2024. حيث رحبت اللجنة بالجهود العراقية في التصديق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية واعتماد قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي يشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى قانون الناجيات الإيزيديات لمساعدة ضحايا داعش. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها بشأن مجموعة من القضايا، مثل عدم دمج كامل لحقوق العهد في النظام القانوني العراقي، وتأثير التدخل السياسي على استقلالية القضاء. كما أشار التقرير إلى التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمحامون. وأوصت اللجنة بتحسين حماية حقوق الإنسان وتفعيل دور المؤسسات الوطنية، وزيادة الشفافية في قضايا الفساد، وتحسين السياسات الضريبية والمالية للحد من الاعتماد على عائدات النفط. كما طالبت اللجنة بتطوير تشريعات مكافحة التمييز وتعديل القوانين التي تساهم في العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز حقوق العمل والحماية الاجتماعية.	
الرابط: https://n9.cl/8d9o4	

اللجنة	
الدورة والتاريخ	الدورة 113 - من 5 إلى 23 أغسطس 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة القضاء على التمييز العنصري في التقرير الدوري الجامع السادس والعشرين والسابع والعشرين المقدم من العراق يومي 14 و15 أغسطس 2024 خلال الدورة 113 في جنيف، واعتمدت	

ملاحظاتها الختامية في 18 سبتمبر. أعربت اللجنة عن قلقها من قرار العراق بإغلاق جميع مخيمات النازحين داخلياً بحلول نهاية 2024، ما قد يؤدي إلى عودة قسرية للأشخاص من الأقليات العرقية والدينية إلى مناطق دُمرت بسبب النزاع المسلح، مع نقص في البنية التحتية. دعت اللجنة العراق إلى ضمان أن تكون العودة طوعية وآمنة، وأوصت بدمج النازحين وإعادة بناء مجتمعاتهم واستعادة الخدمات الأساسية مع ضمان حقهم في التعليم والصحة والعمل والسكن. كما أشارت اللجنة إلى التأخير في تقديم تعويضات للنساء الضحايا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطالبت بتسريع إجراءات التعويض والتأكد من عدم إعادة تعريضهن للصدمة، إضافة إلى الدعوة لتجريم جرائم الحرب والإبادة الجماعية محلياً.

الرابط: <https://n9.cl/hwiim>

اللجنة	لجنة حقوق الطفل
الدورة والتاريخ	الدورة التحضيرية 99 - من 16 إلى 20 سبتمبر 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الدوري لدولة العراق ولم تصدر اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير حتى نهاية عام 2024.	

البحرين:

خضعت البحرين هذا العام لمراجعتين، تتعلق بالتقرير الوطني، كما هو موضح في الجدول التالي:

اللجنة	لجنة ذوي الإعاقة
الدورة والتاريخ	الدورة 30 - من 4 إلى 22 مارس 2024
نوع المراجعة	النظر في التقرير الوطني
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة ذوي الإعاقة في التقرير الدوري للبحرين في يوم 7 مارس 2024، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 28 مايو 2024. أثنت اللجنة على بعض الإنجازات، مثل إطلاق خطط وطنية وإصدار قوانين تدعم حقوق ذوي الإعاقة، لكنها أعربت عن قلقها حيال قضايا متعددة، منها نقص المشاركة الفعالة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار، وغياب تعريف واضح للتمييز القائم على الإعاقة في القوانين الوطنية. وأوصت بإجراءات شاملة لتحسين فرص التعليم الشامل، والعدالة، والرعاية الصحية، وحمايتهم من العنف، وأكدت على أهمية تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية والعامة وضمان حصولهم على مستوى معيشي لائق.	
الرابط: https://n9.cl/nzoud	

اللجنة	لجنة حقوق الطفل
الدورة والتاريخ	الدورة 97 - من 26 أغسطس إلى 13 سبتمبر 2024
نوع المراجعة	البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الدوري للبحرين المعني بالبروتوكول الاختياري، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 19 سبتمبر 2024. أشنت اللجنة على جهود البحرين في تعزيز التشريعات الوطنية، مثل قانون العدالة الإصلاحية للأطفال، والخطط الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والطفولة، وإنشاء فرق للتحقيق في استغلال الأطفال. ومع ذلك، أبدت قلقها بشأن غياب تعريف واضح لبيع الأطفال في التشريعات الوطنية وغياب التنسيق بين الجهات المعنية بحماية حقوق الطفل. أوصت اللجنة البحرين بتحسين جمع البيانات حول الجرائم المرتبطة بالبروتوكول، وتوفير موارد كافية لتعزيز الوقاية من الجرائم والاستجابة لها، وضمان حماية حقوق الضحايا وتعزيز التدريب للمعنيين بمكافحة تلك الجرائم.	
الرابط: https://n9.cl/zq9pa	

اللجنة	لجنة حقوق الطفل
الدورة والتاريخ	الدورة 97 - من 26 أغسطس إلى 13 سبتمبر 2024
نوع المراجعة	البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة
الوثائق الختامية الصادرة عن اللجنة	
نظرت لجنة حقوق الطفل في التقرير الدوري للبحرين المعني بالبروتوكول الاختياري، واعتمدت ملاحظاتها الختامية في 19 سبتمبر 2024. أشادت اللجنة بالتدابير الإيجابية، مثل إدراج البروتوكول ضمن التشريعات الوطنية واعتماد قانون الجرائم الدولية لعام 2018 الذي يجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، أعربت عن قلقها إزاء بعض الثغرات القانونية، مثل إمكانية محاكمة الأطفال أمام القضاء العسكري، ودعت إلى تعديل التشريعات لضمان محاكمة جميع الجرائم التي يرتكبها الأطفال أمام القضاء المدني. كما شددت على ضرورة تعزيز الوعي بمبادئ البروتوكول من خلال المناهج الدراسية وحملات التوعية، وتوصيات بتعزيز جمع البيانات وتوفير آليات حماية وإعادة تأهيل للأطفال المتأثرين بالنزاعات. أوصت اللجنة أيضاً باعتماد تشريعات تحظر تصدير الأسلحة إلى دول تجند الأطفال في النزاعات، وحثت البحرين على تعزيز تعاونها مع الهيئات الدولية مثل اليونسف لتعزيز تنفيذ البروتوكول.	
الرابط: https://n9.cl/3ke6m	

موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل

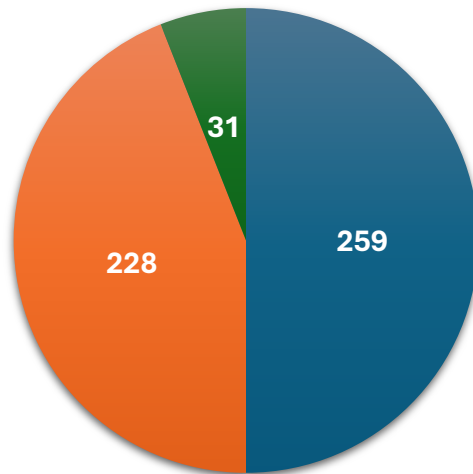
خلال عام 2024، خضعت خمس دول عربية لاستعراض ملفها الحقوقي امام آلية الاستعراض الدوري الشامل، وهما المملكة العربية السعودية والأردن ضمن أعمال الدورة 45، والتي استمرت من 22 يناير حتى 2 فبراير، كما تم استعراض اليمن وجزر القمر في الدورة 46 والتي استمرت من 29 إبريل وحتى 10 مايو، ودولة قطر في الدورة 47 والتي بدأت في 4 نوفمبر وانتهت في 15 نوفمبر 2024. هذا بالإضافة الى اعلان دولة جيبوتي لموقفها من التوصيات المقدمة إليها في الدورة 55 لمجلس حقوق الانسان، والذي انعقدت في الفترة من 26 فبراير وحتى 5 أبريل 2024. وفيما يلي موقف هذه الدول من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

جيبوتي

خضعت دولة جيبوتي للاستعراض في الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل في الدورة 44 في 9 نوفمبر 2023، واعتمد فريق العمل المعني بالاستعراض تقرير دولة جيبوتي في 13 نوفمبر 2023، وفي 25 مارس 2024، تم اعتماد نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل، وذلك خلال الدورة 55 من مجلس حقوق الانسان. وخلال عملية الاعتماد اكدت الدولة أن ردها على التوصيات جاء بناءً على انشاء لجنة مشتركة بين القطاعات لدراسة التوصيات وإنشاء إطار حواري لتنفيذ التوصيات الناتجة عن الجولة الرابعة. فيما يلي موقف جيبوتي من توصيات الجولة الرابعة لعملية الاستعراض:

موقف جيبوتي من آلية الاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة 2024)	
259	التوصيات المقدمة
228	التوصيات المقبولة
31	التوصيات المحاط بها علماً

التوصيات المقدمة إلى جيبوتي في الجولة الرابعة من الاستعراض



■ إجمالي التوصيات ■ التوصيات المقبولة ■ التوصيات المحاط بها علماً

قبلت جيبوتي 228 توصية من أصل 259، مما يصل إلى 88% من إجمال التوصيات المقدمة إلى الدولة، فيما أخذت العلم بـ 31 توصية. وأشارت الدولة إلى أن التوصيات التي تمت الإحاطة بها علماً يتطلب تنفيذها دراسات وخطط عمل من الصعب تحقيقها في الفترة الزمنية الحالية، وأنها سوف تنفذها إذا استطاعت التغلب على التحديات السياسية والقانونية والعملية الملحقة بهم، مع العلم ان تلك التوصيات تتعلق بالالتزامات الأمامية وتعديلات للأطر القانونية في جيبوتي. وفيما يلي جدول يتضمن أبرز التوصيات التي قبلتها جيبوتي والتوصيات التي أحاطت بها علماً:

أبرز التوصيات المقبولة

- التصديق على اتفاقية منع ومعاينة جريمة الإبادة الجماعية
- التصديق على اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم
- مراجعة قانون العقوبات بما يتماشى مع المعايير الدولية
- مراجعة وتكييف تشريعات حرية الإعلام لجعلها متماشية مع المعايير الدولية
- تعديل القوانين لضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحماية جميع الأفراد من الأعمال الانتقامية، وخاصة المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان
- إلغاء تجريم التشهير وإدراجه في القانون المدني
- سن المرسوم التنفيذي لقانون الحماية القانونية للقاصرين
- إصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لمكافحة العنف ضد المرأة وحماية حقوق الأطفال
- إلغاء القوانين التي تسمح بالحرمان غير الطوعي من الحرية والإدخال القسري إلى المستشفى للأشخاص ذوي الإعاقة
- تعزيز استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية البيئة ومنع المخاطر البيئية
- التحقيق بشكل محايد وشامل في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية
- تحسين ظروف الاحتجاز والحد من الاكتظاظ في السجون
- بذل الجهود لإزالة جميع أشكال العبودية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص
- إلغاء الأحكام التي تسمح بالزواج تحت سن 18 عاماً وتنفيذ برامج التوعية لمكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري
- مواصلة جميع التدابير الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- ضمان شفافية الانتخابات المستقبلية بالتعاون مع المنظمات الدولية.

أبرز التوصيات المحاط بها علماً

- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- تعديل التشريعات لضمان 12 سنة من التعليم المجاني وترسيخ الحق في التعليم في الدستور
- إلغاء أحكام قانون الأسرة التي تميز ضد المرأة وتعزيز قدرة الزعماء الدينيين والتقليديين على مكافحة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي
- إنهاء العنف والتمييز ضد الأشخاص على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية
- القضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة في قوانين الميراث والأسرة والخلافة
- توجيه دعوة دائمة إلى حاكمي ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

من خلال مراجعة موقف جيبوتي من آلية الاستعراض الدوري الشامل بشكل عام، نجد أنها تلقت إجمالي 681 توصية على مدار الأربع جولات من الآلية، وقد قبلت منهم 597 توصية، أي ما يعادل 88% تقريباً، بينما أخذت علماً بـ 84 توصية، أي 12% من إجمالي التوصيات المقدمة.

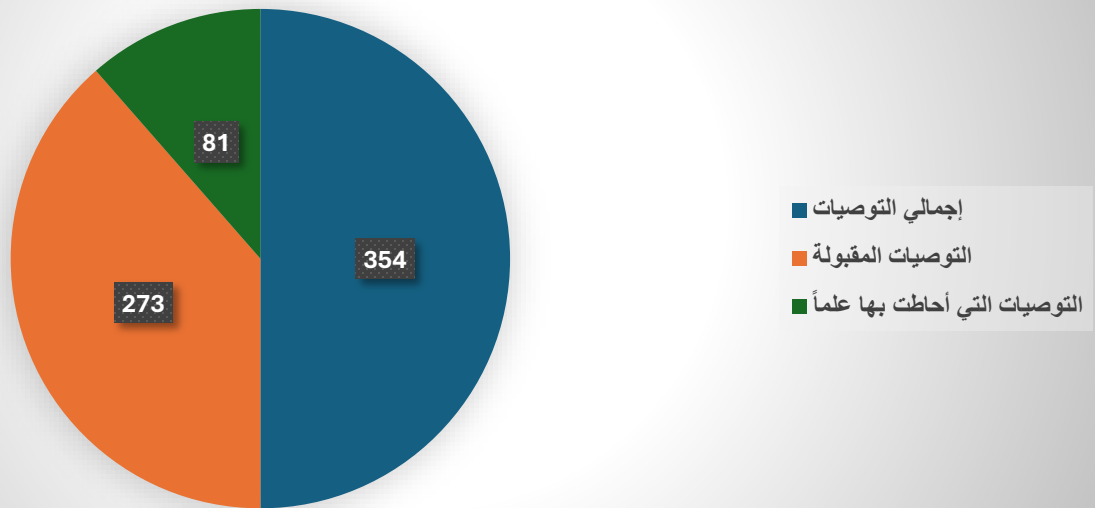
المملكة العربية السعودية

خضعت المملكة العربية السعودية لآلية الاستعراض الدوري الشامل في 22 يناير 2024، واعتمد الفريق العامل المعني بالاستعراض تقريرها الوطني في 26 يناير 2024، وقد أوضحت السعودية أنها قامت بتنفيذ 85% من التوصيات التي تم تقديمها الى الدولة خلال الجولات السابقة استناداً إلى "رؤية السعودية 2030"، والتي شملت تعديل التشريعات الخاصة بنظم وثائق السفر، والأحوال المدنية، والتأمينات الاجتماعية، والعمل، والحماية من الإيذاء، وحماية الطفل، بما يحقق المساواة بين الجنسين، وإصدار بعض التشريعات القضائية، كنظام الإثبات ونظام الأحوال الشخصية، ونظام المعاملات المدنية. هذا إلى جانب تبني إصلاحات حقوقية داخل المملكة في مجالات: نظام العدالة الجنائية، والتعليم، وتنمية القدرات البشرية، وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة الإتجار بالأشخاص، وحقوق العمال والتعاون الإقليمي والدولي. تم إصدار مجموعة من القوانين ومنها قانون الضمان الاجتماعي، ونظام حماية البيانات الشخصية، ونظام حقوق كبار السن، ونظام مكافحة جريمة التحرش. وفيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، فقد انضمت السعودية إلى اتفاقيات وبروتوكولات منظمة العمل الدولية، ومنها بروتوكول 2014 لاتفاقية العمل الجبري رقم (29)، واتفاقية رقم (95) بشأن حماية الأجور، واتفاقية رقم (120) بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب. **فيما يلي موقف**

المملكة العربية السعودية من آلية الاستعراض الدوري الشامل:

موقف المملكة العربية السعودية من آلية الاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة 2024)	
354	التوصيات المقدمة
273	التوصيات المقبولة
81	التوصيات المُحاط بها عملاً

التوصيات المقدمة إلى المملكة العربية السعودية في الجولة الرابعة من الاستعراض



قبلت المملكة العربية السعودية 273 توصية من أصل 354، مما يصل إلى 77% من إجمال التوصيات المقدمة إلى الدولة، وحظت 24 توصية بالتأييد الجزئي، فيما أخذ العلم بـ 52 توصية، وتم رفض 5 توصيات. وتعود التوصيات التي تم قبولها بشكل جزئي أو التي تم أخذ العلم بها، إلى ارتباطها بالأولويات الوطنية أو بالصياغة الوصفية والزمنية. كما رفضت المملكة خمس توصيات أشارت لها ان ليس لها أساس من الصحة ولا تستوفي المعايير التعاونية لآلية الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يلي جدول يتضمن أبرز التوصيات التي قبلتها المملكة العربية السعودية والتوصيات التي أحاطت بها علمًا:

أبرز التوصيات المقبولة

- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتوافق مع مبادئ باريس واعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان
- إدماج العمال المهاجرين من خلال التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز على أساس الجنسية
- إدراج تعريف للتعذيب في التشريعات الوطنية
- إصلاح المحاكم الجنائية لضمان إجراء محاكمات عادلة
- اعتماد تشريعات لضمان الحق في حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو خارجه
- تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والرأي
- سن القوانين لحماية حقوق العمال المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر
- إلغاء جميع الأحكام الواردة في قانون الأحوال الشخصية التي تميز ضد النساء والفتيات
- الوصول إلى سبل الانتصاف لضحايا العنف المنزلي
- مكافحة التمييز ضد المرأة في المسائل الأسرية
- النظر في تعديل قانون حماية الطفل - العمل على إلغاء الاستثناءات من حظر زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا
- حظر عمالة الأطفال كجزء من خطة العمل الوطنية
- قبول طلبات الزيارات من حاملي تفويض الإجراءات الخاصة والنظر في الدعوات المفتوحة والدائمة لهم
- مراجعة قوانين الجرائم الإلكترونية ومكافحة الإرهاب بهدف تحسين الشفافية في تطبيقها على الجرائم غير العنيفة
- إلغاء عقوبة الإعدام أو على الأقل تقييدها بأخطر الجرائم
- إلغاء الامتيازات المتبقية للوصاية الذكورية

أبرز التوصيات المحاط بها علماً

- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الثاني الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- رفع التحفظات على المادة 20 والمادة 30 (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب
- سحب جميع التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- إلغاء القوانين التي تميز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية والتعبير عنها
- تقييد استخدام المحكمة الجنائية المتخصصة في القضايا التي يتم تعريفها على أنها إرهاب والسماح للصحفيين والدبلوماسيين بمراقبة مثل هذه المحاكمات
- تعديل قانون الجنسية لتمكين المرأة السعودية من نقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها
- وقف مؤقت تمهيدي لإلغاء عقوبة الإعدام
- إلغاء حظر السفر على المدافعين عن حقوق الإنسان
- دمج العمال المنزليين في قانون العمل وتحديد الحد الأدنى للأجور لجميع العمال المهاجرين
- الامتناع عن الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب تفاعلهم مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

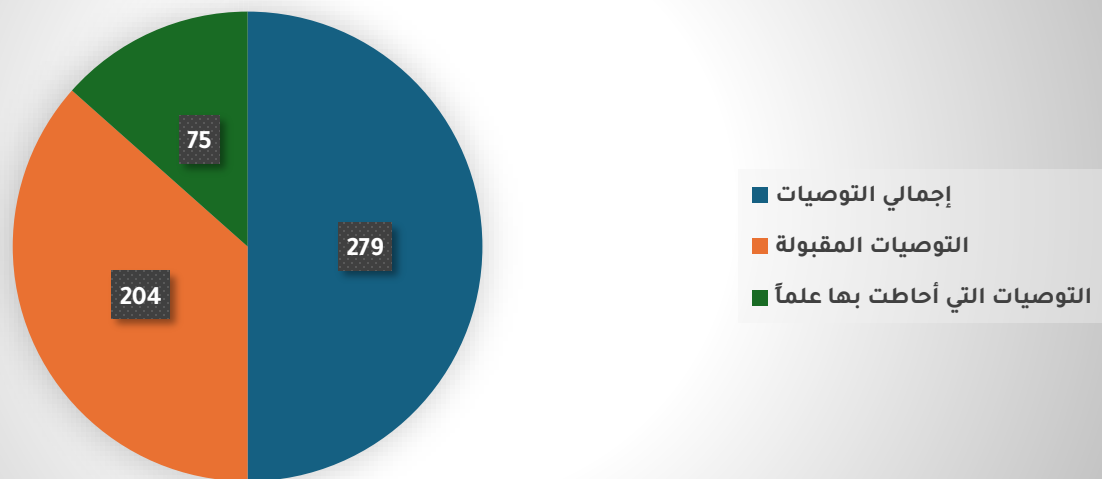
من خلال النظر الى موقف المملكة العربية السعودية من آلية الاستعراض الدوري الشامل ككل، نجد أنها تلقت إجمالي 890 توصية على مدار الأربع جولات من الآلية، وقد قبلت منهم 656 توصية، أي ما يعادل 74% تقريباً، بينما أخذت علماً 234 توصية، أي 26% من إجمالي التوصيات المقدمة.

الأردن

خضعت مملكة الأردن لآلية الاستعراض الدوري الشامل في 25 يناير 2024، وتم اعتماد تقريرها الوطني في 31 يناير 2024 من قبل الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وقد أشارت خلال الاستعراض إلى التحديات التي تقع على عاتق الدولة، والتي تتضمن الموارد المالية الشحيحة، وزيادة أعباء اللجوء على البنى التحتية، والتغير المناخي والأمن الغذائي، كما شددت على تحديث المنظومة السياسية، وإدخال التعديلات على التشريعات الأردنية، كقانون الانتخاب والأحزاب وقانون الطفل وقانون منع الاتجار بالبشر وقانون الحصول على المعلومات وقانون العمل، وضمان شمول المرأة وذوي الإعاقة في مواد الدستور، والعمل على إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي، واستحداث قوانين حماية البيانات الشخصية، والخطة التعليمية، وتطوير الجهاز القضائي، إلى جانب التعاون مع الآليات الدولية وتقديم الدعوات المفتوحة للإجراءات الخاصة، وعلى الرغم من هذا، لم تعرب الحكومة عن أي نية للانضمام إلى أي من الاتفاقيات الدولية التي هي ليست طرفاً فيها، بل ورفضت التوصيات المعنية بهذا الصدد. وفيما يلي موقف الأردن من آلية الاستعراض الدوري الشامل:

موقف الأردن من آلية الاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة 2024)	
279	التوصيات المقدمة
204	التوصيات المقبولة
75	التوصيات المُحاط بها علمياً

التوصيات المقدمة إلى الأردن في الجولة الرابعة من الاستعراض



قبلت الأردن **204** توصية من أصل **279**، بما يعادل تقريباً 73% من إجمالي التوصيات المقدمة إلى الدولة، فيما تم أخذ العلم بـ **75** توصية، والتي بررت أنها تحتاج وقتاً أطولاً من البحث، وأن بعضها ليس جزءاً

من المواثيق التي يلتزم بها الأردن، بينما يتعارض البعض الآخر مع تشريعات قائمة بالفعل. وفيما يلي جدول يتضمن أبرز التوصيات التي قبلتها الأردن والتوصيات التي أحاطت بها علماً:

أبرز التوصيات المقبولة

- تعديل قانون العقوبات الأردني للمواءمة مع اتفاقية مناهضة التعذيب
- حماية حرية التعبير من خلال مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية، وخاصة المادتين 11 و23
- تعزيز الدعم وتخصيص الموارد اللازمة للمركز الوطني لحقوق الإنسان
- تنفيذ التدابير اللازمة لضمان المساواة بين الجنسين
- تعزيز مشاركة الشباب والنساء في العمل المناخي
- ضمان حصول العمال على جميع حقوقهم العمالية
- الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية "رؤية التحديث"
- ضمان حرية التعبير بما في ذلك للصحفيين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني حتى يتمكنوا من التحدث بحرية، بما في ذلك انتقاد الحكومة
- ضمان حرية التعبير على الإنترنت وخارجه وفقاً للالتزامات الدولية
- تعزيز دور مكاتب الإصلاح والوساطة الأسرية
- معالجة القضايا التي تؤثر على جودة التعليم، مثل المدارس المكتظة
- ضمان 12 عاماً على الأقل من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني
- زيادة التدريب للقضاة في مجال الاتفاقيات الدولية
- معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي
- ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الجيد والرعاية الصحية
- الاستجابة بشكل إيجابي للطلبات المتعلقة لزيارة المقررين الخاصين
- المضي قدماً في الإصلاحات السياسية لتشكيل الأحزاب السياسية بما يتماشى مع الضمانات الدستورية
- مراجعة قانون الجمعيات لعام 2008 حتى تتمكن المنظمات غير الحكومية من التسجيل والحصول على التمويل الأجنبي دون عوائق
- اتخاذ تدابير ملموسة للحد من استخدام ومدة الاحتجاز الإداري
- تجريم التمييز من قبل وكالات إنفاذ القانون والمسؤولين العموميين ضد المهاجرين واللاجئين

أبرز التوصيات المحاط بها علماً

- التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكولات الاختيارية، التي لم تصادق عليها
- تعديل المادة 6 من الدستور لإضافة حظر التمييز على أساس الجنس

- إدراج الحق المتساوي في الصحة في الدستور الأردني، والذي ينطبق على جميع المواطنين دون أي شكل من أشكال التمييز
- إلغاء قانون منع الجرائم وإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري
- تعديل المادتين 3 و7 من قانون منع الجرائم لإعادة توجيه سلطة الاعتقال الإداري من المحافظين إلى القضاء
- إلغاء المادتين 13 و14 من قانون الجرائم الإلكترونية
- تعديل قانون منع الإرهاب لإزالة الأحكام التي تجرم التعبير
- اتخاذ تدابير ملموسة ضد تصاعد خطاب الكراهية، سواء على الإنترنت أو خارجه
- إنهاء مضايقة الأفراد والمنظمات التي تمثل الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص المثليون والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولون جنسياً
- اتخاذ تدابير لمنع ومكافحة حوادث التعذيب وإحالة حالات التعذيب المزعوم من قبل مسؤولي الأمن إلى محاكم مدنية مستقلة بدلاً من محاكم الشرطة
- إلغاء تجريم الإجهاض
- إدراج التعليم بشأن الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين في المناهج الدراسية
- تعديل المادة 173 من قانون الأحوال الشخصية لتمكين المطلقات والأرامل من إعادة الزواج دون فقدان حقوق حضانة أطفالهن
- إصلاح قانون العقوبات لتجريم الاغتصاب الزوجي وإلغاء تجريم الإجهاض، وخاصة في حالات الاغتصاب وزنا المحارم
- حظر العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأماكن والتحرش الجنسي في العمل بشكل صريح
- الحد من خطر انعدام الجنسية من خلال السماح لجميع النساء الأردنيات بنقل الجنسية إلى أطفالهن وأزواجهن
- سحب جميع تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- إلغاء عقوبة الإعدام
- تعديل المادتين 292 و293 من قانون العقوبات لتجريم الاغتصاب الزوجي
- وقف استخدام الاحتجاز السابق للمحاكمة والإداري المطول لاستهداف الناشطين السياسيين والكتاب والصحفيين ومحرري المواقع الإلكترونية، وإلغاء المادة 191 من قانون العقوبات
- ضمان الممارسة الكاملة لحقوق حرية الفكر والضمير والدين للجميع
- توسيع نطاق تطبيق أحكام قانون العمل الأردني على العاملين المنزليين لتمكينهن من الحصول على تصاريح عمل
- اتخاذ خطوات لضمان حصول اللاجئين من جميع الجنسيات، بما في ذلك اللاجئين غير السوريين، على الخدمات العامة وفرص كسب العيش لتلبية احتياجاتهم الأساسية

من خلال مراجعة موقف الأردن من آلية الاستعراض الدوري الشامل بشكل عام، نجد أنها تلقت إجمالي 749 توصية على مدار الأربع جولات من الآلية، وقد قبلت منهم 520 توصية، أي ما يعادل 69% تقريباً، بينما أخذت علماً 229 توصية، أي 31% من إجمالي التوصيات المقدمة.

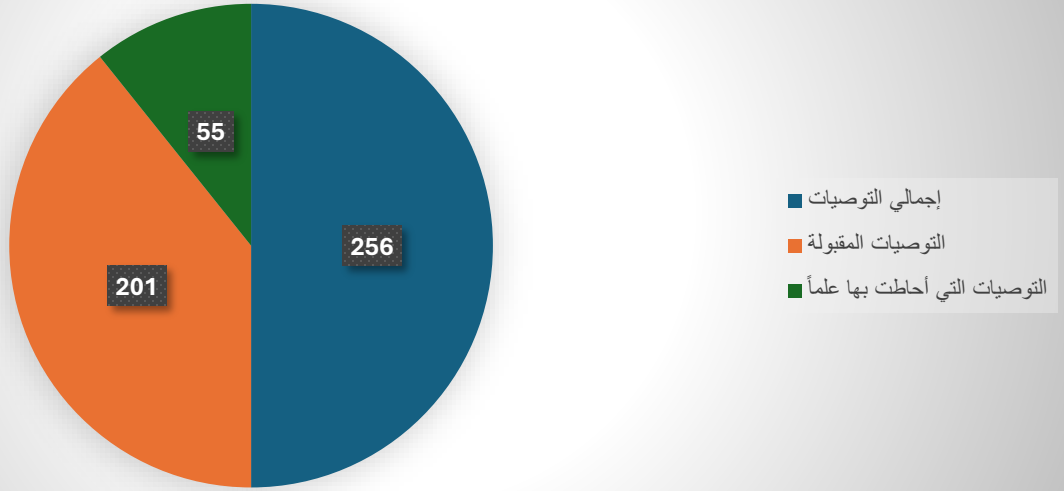
اليمن

خضعت دولة اليمن لآلية الاستعراض الدوري الشامل في 1 مايو 2024، واعتمد الفريق العامل المعني بالاستعراض تقريرها الوطني في 8 مايو 2024، وأكدت اليمن خلال جلسة استعراضها على حرصها على تطبيق التزاماتها بموجب الاتفاقيات الأممية التي تكون الدولة طرف فيها، إلا أن استيلاء مليشيا الحوثي على صنعاء عرقل العمليات التنموية وزاد من الانتهاكات الحقوقية، حيث عملت مليشيا الحوثي على الاستيلاء على مؤسسات الدولة، وتسببت في انهيار الخدمات الصحية والتعليمية، واستهداف النشطاء والصحفيين، وعرقلة عمليات السلام على الرغم من سعي الحكومة اليمنية للانخراط في المبادرات الدولية والإقليمية لإحلال السلام في المنطقة. وفي ظل تلك الانتهاكات، عملت الدولة على تنفيذ العديد من البرامج الوطنية والتي تتضمن إنشاء اللجنة المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وتبني استراتيجيات القطاع الصحي والصحة الانجابية وخطة التنمية الصحية، وتأسيس نظام "عدالة الأحداث" لعام 2022، وتفعيل دور منسقي حقوق الإنسان بالمحافظات اليمنية، إلى جانب استراتيجية استقلالية السلطة القضائية.

قامت اليمن بإعادة النظر في بعض القوانين، والتي تضمنت تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، وتعديل سن الزواج في القانون، والعمل على إقرار مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر، وتبني إصلاحات حقوقية في قطاع الصحافة والاعلام لضمان حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، ولا سيما تأمين قانونية الاحتجاز ومنع التعذيب. وفي ظل قيام جماعة الحوثي بتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، والتسبب في التسرب من التعليم وتجنيد الأطفال، عملت الحكومة على ترميم وتأهيل المدارس ورفع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني. وعقدت الحكومة عدد من الزيارات بالاشتراك مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية إلى مراكز استقبال اللاجئين والمهاجرين. فيما يلي موقف اليمن من آلية الاستعراض الدوري الشامل:

موقف اليمن من آلية الاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة 2024)	
256	التوصيات المقدمة
201	التوصيات المقبولة
55	التوصيات المُحاط بها عملاً

التوصيات المقدمة إلى اليمن خلال الجولة الرابعة من الاستعراض



قبلت اليمن **201** توصية من أصل **256**، بما يعادل تقريباً 79% من إجمال التوصيات المقدمة، فيما أخذت علماً بـ **50** توصية، ورفضت **5** توصيات تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام والمثلية الجنسية، وقد قبلت الحكومة التوصيات بما يتماشى مع الالتزامات الحكومية: القانونية والدينية والاجتماعية، ووفقاً للإمكانيات والموارد المتاحة، حيث أن العدد المقبول من التوصيات سيكلف الدولة جهود متواصلة وموارد متعددة لتنفيذها. وفيما يلي جدول يتضمن أبرز التوصيات التي قبلتها اليمن والتوصيات التي أحاطت بها علماً:

أبرز التوصيات المقبولة

- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس
- تعزيز وحماية حقوق الفئات الضعيفة من السكان، وخاصة الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة
- تعزيز حماية الأشخاص المحتجزين
- تسهيل مرور المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني
- توفير التدريب الشامل للقوات العسكرية حول التزامات الدولة المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة
- الاستمرار في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع يشمل شريحة واسعة من المجتمع اليمني
- ضمان الحماية الكاملة وتحقيق الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تجريم زواج الأطفال وجميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

- تعزيز خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
- تحسين الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الأولية
- تجنب مهاجمة المؤسسات التعليمية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار الوصول إلى التعليم أثناء النزاع
- العمل مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن والشركاء الإقليميين، لإحراز تقدم في خارطة طريق الأمم المتحدة
- حماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
- القضاء على جميع أعمال التمييز ضد المرأة الأقليات المقيمة في اليمن

أبرز التوصيات المحاط بها علماً

- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- التوقيع على الإعلان بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان
- إصدار دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان
- وضع حد فوري للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتشريد القسري
- التحقيق بشكل مستقل ونزيه في جرائم التي يرتكبها أي طرف داخل أراضي اليمن
- معالجة تمويل وتدريب الجماعات الإرهابية على أراضيها
- تعديل قانون الأحوال الشخصية لضمان توافقه مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- إلغاء شرط المحرم لضمان حصول المرأة على حقوقها بشكل كامل
- تجريم جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة
- التحقيق في عمليات قتل المهاجرين المزعومة وغيرها من الانتهاكات التي تحدث على الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية

بالنظر إلى التوصيات المقدمة إلى اليمن من آلية الاستعراض الدوري الشامل على مدار 4 جولات منذ عام 2009 وحتى 2024، نجد أنها تلقت إجمالي 841 توصية، وقد قبلت منهم 693 توصية، أي ما يعادل 82% تقريباً، بينما أخذت علماً 148 توصية، أي 18% من إجمالي التوصيات المقدمة.

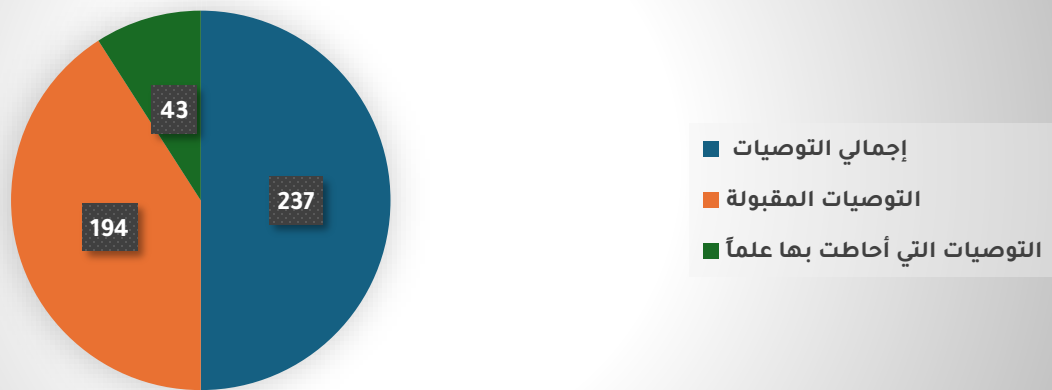
جزر القمر

تم استعراض دولة جزر القمر في 3 مايو 2024، واعتمد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل تقريرها الوطني في 8 مايو 2024. وجاء هذا في سياق تأكيد الدولة على التزامها بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورات السابقة للاستعراض، على الرغم من مواجهة العديد من التحديات والتي تتمثل في الموارد البشرية المحدودة، وضعف القدرات المؤسسية، وتأخر إنشاء اللجنة الوزارية، وضعف القدرات الرامية إلى إعداد التقارير ورصد التوصيات، حيث أكدت انها، بدعم من الشركاء الأممييين والإقليميين، أحرزت تقدم في المجالات التنموية، ورعاية الفئات الأكثر ضعفاً، والتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقيات العمل الدولية بشأن العمل الجبري والضمان الاجتماعي والعمال المهاجرين، والبرتوكولات الاختيارية لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما عملت على تحسين ظروف الاحتجاز وإنشاء لجنة وطنية لمنع الاتجار بالبشر. وفيما يلي موقف جزر

القمر من آلية الاستعراض الدوري الشامل:

موقف جزر القمر من آلية الاستعراض الدوري الشامل (الجولة الرابعة 2024)	
237	التوصيات المقدمة
194	التوصيات المقبولة
43	التوصيات المُحاط بها عملاً

التوصيات المقدمة إلى جزر القمر في الجولة الرابعة من الاستعراض



قبلت جزر القمر 194 توصية من أصل 237، بما يعادل تقريباً 82% من إجمالي التوصيات المقدمة، فيما أحاطت عملاً بـ 43 توصية، وترجع أسباب الإحاطة إلى تعارض بعض التوصيات مع قيم وأسس المجتمع القمري، وذلك فيما يخص التوصيات التي تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام وقبول المثلية الجنسية، كما أشارت إلى وجود بعض العقبات المادية والمؤسسية التي تحول دون قبول توصيات أخرى. وفيما يلي جدول يتضمن أبرز التوصيات التي قبلتها جزر القمر والتوصيات التي أحاطت بها عملاً:

أبرز التوصيات المقبولة

- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- جعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات متماشية مع مبادئ باريس
- إنشاء مؤسسة تدعم وتوفر المأوى لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي
- تحسين ظروف الاحتجاز على الصعيد الوطني
- تكثيف مكافحة الفساد، وخاصة فيما يتصل بـ مراجعة قانون الانتخابات
- احترام وحماية الحريات الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون وحرية الصحافة
- اتخاذ خطوات ملموسة تستند إلى مشاورات عامة مفتوحة وشاملة لتحسين الثقة في مؤسساتها الانتخابية قبل الانتخابات في عام 2025
- إزالة القيود المفروضة على الحيز المدني
- مواصلة تنفيذ مشروع "التشغيل السهل" لضمان حق السكان في العمل
- تعديل القانون الجنائي لتعريف الاغتصاب الزوجي كجريمة جنائية قائمة بذاتها
- حظر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتطبيق القانون المتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج وهو 18 عامًا

أبرز التوصيات المحاط بها علماً

- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- تعديل قانون الجنسية بحيث ينتقل الحق في الجنسية بالتساوي بين الرجال والنساء
- تخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن مدى الحياة
- إلغاء عقوبة الإعدام في القانون والممارسة
- الإفراج عن السجناء السياسيين المحتجزين تعسفياً
- اتخاذ تدابير لحظر العقوبة البدنية صراحة في جميع الأماكن
- إلغاء القوانين التي تستهدف وتجرم الأشخاص من مجتمع المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية

بالنظر إلى التوصيات المقدمة على مدار 4 جولات لآلية الاستعراض الدوري الشامل، نجد أنها تلقت إجمالي 605 توصية، وقد قبلت منهم 534 توصية، أي ما يعادل 88% تقريباً من إجمالي التوصيات، بينما أخذت علماً 71 توصية، أي 12% من إجمالي التوصيات المقدمة.

قطر

خضعت دولة قطر الى الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل يوم 12 نوفمبر 2024 في الدورة 47. وتم اعتماد تقريرها الوطني في 15 نوفمبر 2024. وخلال جلسة الاستعراض أكدت الدولة أنها استندت خلال السنوات السابقة للاستعراض الى رؤية قطر 2030، والتي نتج عنها سلسلة من الإصلاحات الوطنية انعكست في تحسين بيئة العمل، واعتماد قوانين للطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء وزارات جديدة معنية بالعمل والتنمية الاجتماعية وقضايا الأسرة والبيئة والتغير المناخي، وتقديم الخدمات الصحية، والتوسع في المبادرات الإقليمية والعالمية في مجال التعليم، والاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها من المناصب القيادية. الى جانب انخراطها في التعاون الدولي، وجهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وتقديم المساعدات التنموية، بالإضافة إلى الاستثمار في قضايا التغير المناخي. خلال جولة الاستعراض الرابعة في نوفمبر 2024، تلقت دولة قطر إجمالي 317 توصية من 112 دولة، على ان تقدم ردها النهائي على التوصيات بالقبول أو الرفض، في موعد أقصاه الدورة 58 من مجلس حقوق الانسان (مارس 2025). وفيما يلي جدول يتضمن أبرز التوصيات التي تلقتها دولة قطر في الدورة 47 من الاستعراض:

أبرز التوصيات التي تلقتها دولة قطر في الجولة الرابعة 2024

- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب
- الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- التصديق على اتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) لمنظمة العمل الدولية
- ضمان امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس
- تعزيز اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز
- اعتماد وقف رسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام
- إنشاء آلية مستقلة لتلقي الشكاوى والتحقيق في حالات التعذيب

- تعديل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2014 لجعله متماشياً مع التزامات قطر الدولية بشأن حرية التعبير
- تعديل قانون الطباعة والنشر ليشمل حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني
- تحسين حماية العمال أثناء التوظيف ونقل الوظائف وإنهاء العقود، وضمان عمليات عادلة لمغادرة البلاد، دون خطر عدم دفع الأجور
- تنفيذ القانون رقم 17 لعام 2020 بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والعاملين في المنازل
- النظر في إلغاء جميع بقايا نظام الكفالة، بما في ذلك قوانين الهروب
- ضمان الحق في السكن اللائق، وبدل الغذاء، والخدمات الصحية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- تعديل قانون الجنسية رقم 2005/38 لضمان تمتع المرأة بنفس حقوق الرجل
- تجريم جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي
- سن تشريعات تحظر العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأماكن

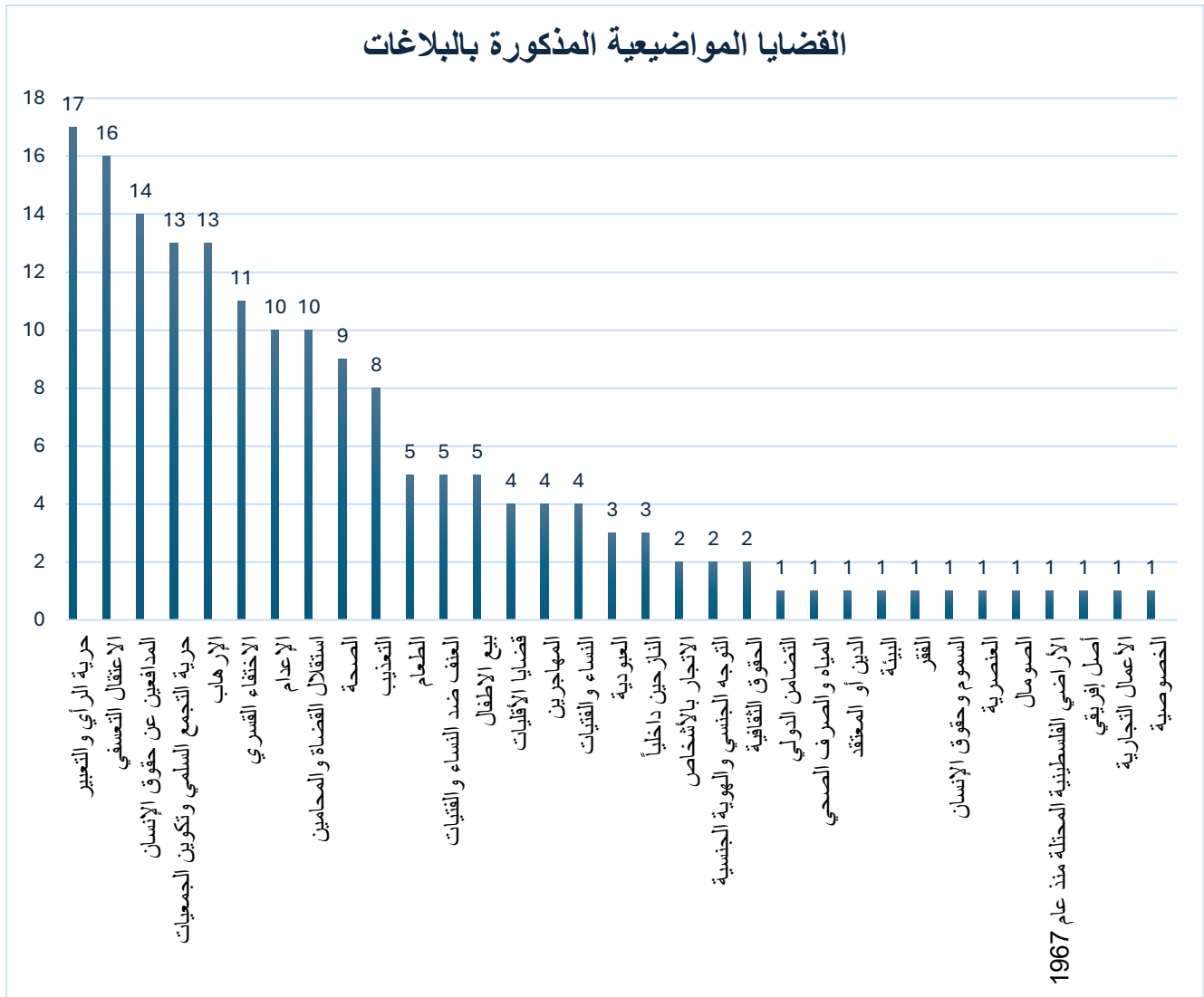
بالنظر إلى بالنظر إلى التوصيات المقدمة في الجولات الثلاث السابقة لآلية الاستعراض الدوري الشامل، نجد أنها تلقت إجمالي 565 توصية، وقد قبلت منهم 410 توصية، أي ما يعادل 73% تقريباً من إجمالي التوصيات، بينما أخذت علماً بـ 155 توصية، أي 27% تقريباً من إجمالي التوصيات المقدمة.

موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة

خلال عام 2024، تلقت 16 دولة عربية 38 بلاغ من الإجراءات الخاصة بشأن مواضيع مختلفة متعلقة بحالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية، هذا إلى جانب 15 بلاغ آخر مقدمين إلى سلطة الاحتلال الاسرائيلي بشأن انتهاكاتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد تقدمت 9 دول عربية بالرد على هذه البلاغات بنسبة 41.6% من إجمالي البلاغات المقدمة.

1. القضايا المواضيعية الواردة في البلاغات

شملت بلاغات المقررين الخواص والفرق العاملة، 33 قضية متعلقة بحالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وكان على رأس هذه القضايا قضية "حرية الرأي والتعبير" التي ظهرت في بلاغات المقررين 17 مرة، تلتها قضية "الاعتقال التعسفي" بفارق بلاغ وحيد حيث ظهرت ببلاغات المقررين بنحو 16 مرة، ومن ثم تأتي قضايا ملحة أخرى مثل "حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات" والمدافعين عن حقوق الإنسان و"الإرهاب"، وعلى النقيض تراجعت قضايا أخرى مثل "الخصوصية" "الأعمال التجارية" "التوجه الجنسي والهوية الجسانية" ولم تظهر سوى مرة وحيدة بالبلاغات.



2. موقف الدول العربية من البلاغات المقدمة

م	الدولة	عدد البلاغات	موقف الدولة
1.	الجزائر	1	لم تقدم الحكومة رداً
2.	البحرين	4	قدمت الحكومة رد على جميع البلاغات: - 28 يونيو 2024 (https://tinyurl.com/2nyb2sen) - 15 أبريل 2024 (الرابط غير متاح) - 10 سبتمبر 2024 (https://tinyurl.com/3ryvpx5j) - 8 أكتوبر 2024 (الرابط غير متاح)
3.	مصر	5	قدمت الحكومة رد على بلاغ في 15 أكتوبر 2024 (الرابط غير متاح) قدمت الحكومة الرد على بلاغين: - 24 أبريل 2024 (https://tinyurl.com/mww98tvf) - 6 أغسطس 2024 (الرابط غير متاح)
4.	العراق	4	قدمت الحكومة رد على البلاغ في 25 يونيو 2024 (https://tinyurl.com/bdxsshd)
5.	الكويت	1	لم تقدم الحكومة رداً
6.	لبنان	1	لم تقدم الحكومة رداً
7.	ليبيا	2	لم تقدم الحكومة رداً
8.	المغرب	1	قدمت الحكومة رد على البلاغ في 12 أبريل 2024 (https://tinyurl.com/mrywzhpe)
9.	قطر	1	قدمت الحكومة رد على البلاغ في 1 يوليو 2024 (https://tinyurl.com/jrkcxscu)
10.	فلسطين	1	تقدمت الحكومة بالرد على البلاغ في 3 مارس 2024 (https://tinyurl.com/5beu4wjy)
11.	السودان	3 بلاغات مقدمة للحكومة 3 بلاغات مقدمة لقوات الدعم السريع	لم يقدم الطرفين رداً
12.	الصومال	1	لم تقدم الحكومة رداً
13.	سوريا	1	قدمت الحكومة الرد على البلاغ في 8 أغسطس 2024 (الرابط غير متاح) قامت الحكومة بالرد على بلاغين: - 8 أغسطس 2024 (https://tinyurl.com/4j4ppypw) - 4 أكتوبر 2024 (الرابط غير متاح)
14.	تونس	5	قامت الحكومة بالرد على البلاغين في: - 7 مارس 2024 (https://tinyurl.com/cjvcv9cp) - 8 أبريل 2024 (https://tinyurl.com/32vfy6ec) - 12 يونيو 2024 (https://tinyurl.com/p24fd6rr)
15.	الإمارات العربية المتحدة	2 بلاغ مقدمة للحكومة بلاغ مقدم لشركة تليجرام (مقرها الإمارات)	لم ترد جماعة الحوثي
16.	اليمن	بلاغ واحد لجماعة الحوثي	

3. الزيارات القطرية التي قامت بها الإجراءات الخاصة للدول العربية

خلال العام 2024، لم تشهد المنطقة العربية أي زيارات قطرية من قبل الإجراءات الخاصة، وإنما في المقابل تمت الموافقة على زيارتين وهما للمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وزيارة المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع إلى دولة المغرب بعد أن قبلت الولاية دعوة الدولة للزيارة. كما أن هناك عدد من الزيارات التي تم اقتراح تواريخ محددة لها وعددهم 12 زيارة قطرية لتسعة دول عربية، كما دعت الجزائر الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان ودعت مصر المقرر الخاص المعني بالحقوق في المياه والصرف الصحي، ودعت السعودية كلاً من المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقرر الخاص المعني بالتعليم بإجراء زيارة قطرية للدولة.

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
زيارات تمت الموافقة عليها (من قبل الدول أو أصحاب الولايات)	المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال	الإمارات	16 أغسطس 2024	9 - 19 ديسمبر 2024
	المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة والفتيات	الإمارات	5 يوليو 2024	14 - 25 أبريل 2025
	المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع (قبلت الدعوة من قبل صاحب الولاية)	المغرب	17 سبتمبر 2024	25 أغسطس 2024 إلى 5 سبتمبر 2025
	المقرر الخاص المعني بالعبودية	الكويت	6 نوفمبر 2024	—
دعوة من قبل الدولة	الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان	الجزائر	12 مايو 2023	النصف الأول من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بالحقوق في المياه والصرف الصحي	مصر	10 يونيو 2024	—
	المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	السعودية	29 أغسطس 2024	—
	المقرر الخاص المعني بالتعليم	السعودية	29 أغسطس 2024	—
طلب من قبل الولاية	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	الجزائر	25 مارس 2024	2024
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	الأردن	25 مارس 2024	2024
	الخبير المستقل المعني بالتضامن الدولي	الأردن	16 يناير 2024	النصف الثاني من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بالعبودية	الأردن	28 فبراير 2024	الربع الثالث من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	الكويت	25 مارس 2024	2024

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	المغرب	24 أبريل 2024	2024
	الفريق العامل المعني بالمرتزقة	قطر	30 مارس 2023	2024
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	قطر	25 مارس 2024	2024
	المقرر الخاص المعني بالعبودية	قطر	25 أكتوبر 2024	2025
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	السعودية	19 أبريل 2024	2024
	الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري	السعودية	17 نوفمبر 2023	2025
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	تونس	25 مارس 2024	2024
	الفريق العامل المعني بالمرتزقة	الإمارات	18 نوفمبر 2022	2024
زيارات أجلت	الخبير المستقل المعني بالدين الخارجي	الكويت	23 أكتوبر 2024	2025
	المقرر الخاص المعني بالمهاجرين	الكويت	3 يوليو 2024	—
	الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (أجلت من قبل الدول)	تونس	20 فبراير 2024	—
زيارات مقترحة بالتواريخ	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	العراق	14 مارس 2024	الربع الرابع من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	العراق	4 مارس 2024	النصف الثاني من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بالغذاء	الأردن	15 مايو 2024	8 - 17 يناير 2025
	المقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية	الأردن	16 سبتمبر 2024	14 يناير - 27 فبراير 2025
	المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة والفتيات	الكويت	13 نوفمبر 2024	2 - 28 سبتمبر 2025
	المقرر الخاص المعني بالمهاجرين	موريتانيا	27 أغسطس 2024	النصف الثاني من عام 2025
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	المغرب	29 مايو 2024	نوفمبر - ديسمبر 2025
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	قطر	24 مايو 2024	النصف الثاني من عام 2024

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
	الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان	السعودية	30 أكتوبر 2024	مارس 2025 - أبريل 2025
	المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967	فلسطين	2 أبريل 2024	15 - 20 أبريل 2024
	المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة والفتيات	السودان	16 مارس 2023	مايو 2024
زيارات جري التذكير بها	المقرر الخاص المعني بالإعدامات خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً	البحرين	10 يناير 2024	النصف الأول من عام 2024
	المقرر المعني بالاختفاء القسري	الجزائر	17 نوفمبر 2023	2025
	المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص	جيبوتي	12 أغسطس 2024	9 - 16 ديسمبر 2024
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	مصر	25 مارس 2024	2024
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	مصر	19 أبريل 2024	2024
	الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان	مصر	30 أكتوبر 2024	مارس - أبريل 2025
	المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	مصر	5 نوفمبر 2024	6 - 15 مايو 2025
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	الأردن	19 أبريل 2024	2024
	المقرر المعني بقضايا الأقليات	الأردن	5 فبراير 2024	2024
	الفريق العامل المعني بالمرتقة	ليبيا	18 نوفمبر 2022	2024
	المقرر الخاص المعني بالعبودية	ليبيا	23 مارس 2023	النصف الأول من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بالتعذيب	عمان	26 مارس 2024	2024
	المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد	عمان	4 سبتمبر 2024	25 نوفمبر 2024 - 6 ديسمبر 2024

الزيارات القطرية	الولاية	الدولة	تاريخ الاتفاق\طلب أو موافقة الزيارة\التذكير	تاريخ إجراء الزيارة
	المقرر الخاص المعني حرية الدين والمعتقد	قطر	25 أبريل 2024	—
	المقرر الخاص المعني بالعبودية	السعودية	20 مارس 2023	النصف الأول من عام 2024
	المقرر الخاص المعني حرية الدين والمعتقد	السعودية	25 أبريل 2024	—
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	سوريا	29 أبريل 2024	2024
	الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي	تونس	2 نوفمبر 2023	النصف الثاني من عام 2024
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	الإمارات	19 أبريل 2024	2024
	الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان	الإمارات	12 فبراير 2024	2026
	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب	اليمن	—	2024

4. البلاغات المتعلقة بالأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة

خلال عام 2024، تلقت إسرائيل 15 بلاغ بشأن الانتهاكات التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد شملت البلاغات 24 قضية موضوعية تكرروا 59 مرة في بلاغات المقررين، وقد تلقت تذكير بالزيارة القطرية للمقرر الخاص المعني بالتعذيب وكذلك المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة (للسماح لهم بدخول الأراضي المحتلة)، وهي كالتالي:

جدول بالقضايا المواضيعية التي ظهرت في البلاغات المقدمة لسلطات الاحتلال:

م	القضية	العدد
1.	حرية الرأي والتعبير	7
2.	حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	3
3.	الاعتقال التعسفي	3
4.	النساء والفتيات	2
5.	العنف ضد النساء والفتيات	3
6.	الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967	8
7.	المدافعين عن حقوق الإنسان	4
8.	الإعدام	4
9.	الصحة	1
10.	أصل إفريقي	1
11.	الاختفاء القسري	1
12.	الخصوصية	1
13.	الإرهاب	5
14.	التعذيب	1
15.	النازحين داخليا	1
16.	استقلال القضاة والمحامين	5
17.	الحقوق الثقافية	1
18.	الدين أو المعتقد	1
19.	قضايا الأقليات	2
20.	الأعمال التجارية	1
21.	التدابير القسرية الانفرادية	1
22.	الديون الخارجية	1
23.	الاتجار بالأشخاص	1
24.	العنصرية	1
	الإجمالي	59

موقف المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الدول العربية

تضطلع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بدور محوري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُعد المفوضية تقارير دورية تُرفع إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، تتناول فيها أوضاع حقوق الإنسان على المستويين الموضوعي والقطري. يركز هذا القسم على استعراض الدول العربية التي ورد ذكرها في تقارير المفوضية السامية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان لعام 2024.

1. التقارير المقدمة إلى الدورة 55

• تقرير "أفضل الممارسات لأنظمة الدعم التي تمكن من دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في

المجتمع؛ أشار تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى **مصر** كنموذج إيجابي يُبرز المزايا النقدية التي تقدمها لدعم ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تسليط الضوء على جهود **المملكة العربية السعودية** في تقديم إعانات النقل والإعفاءات أو التخفيضات على رسوم وسائل النقل المخصصة لهذه الفئة. في المقابل، تناول التقرير التحديات التي تواجه **السودان**. حيث أبرزت الصعوبات في توفير خدمات التكنولوجيا المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة النساء مقارنة بالرجال، نتيجة العوامل المالية والثقافية، مع الإشارة إلى أن تكلفة هذه التكنولوجيا تُغطي بشكل متزايد عبر التأمين الصحي.

• تقرير "مكافحة التعصب والنمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف والعنف

ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد؛ أفادت مجموعة حماية حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في **الصومال** بأن البلاد تفتقر حاليًا إلى تشريع يحظر التعصب على أساس الدين أو المعتقد، رغم وجود قوانين تُجرّم جرائم الكراهية بين الطبقات الاجتماعية. وأشارت المجموعة إلى تصاعد خطاب الكراهية، خاصة عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث أصبح التحريض على العنف باستخدام التكنولوجيا الحديثة أداة تُستخدم في الصراع المسلح. كما نُوهت المجموعة بأن حركة الشباب استهدفت المنظمات الإقليمية والدولية بهجمات مميتة خلال عام 2023، معتمدة على خطاب الكراهية والخطاب الجهادي، الذي تضمن وصف هذه المنظمات بأوصاف تحريضية مثل الكفار والمرترقة والصليبيين.

• تقرير "حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية،

والالتزام بضمان المساءلة والعدالة؛ رصد التقرير حالة حقوق الإنسان في **الأراضي المحتلة** خلال الفترة من نوفمبر 2022 وحتى أكتوبر 2023، مسلطًا الضوء على تصاعد أعمال العنف، بما في ذلك عمليات قتل المدنيين والتصعيد المسلح، مع تركيز خاص على الصراع في غزة. كما تناول الانتهاكات ضد النساء والأطفال، وتدمير المستشفيات في غزة، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين. وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أنها تقدمت

بطلب للوصول إلى الأراضي المحتلة، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تقدم ردًا حتى وقت إعداد التقرير.

• **تقرير "حالة حقوق الإنسان في السودان"**؛ والذي سلط الضوء على حالة حقوق الإنسان في **السودان** في سياق النزاع المسلح، مع التركيز على تصاعد الأعمال العدائية واستخدام الدروع البشرية. كما رصد نزوح ملايين المدنيين نتيجة النزاع، وما ترتب على ذلك من زيادة هائلة في الاحتياجات الإنسانية. وتناول التقرير بشكل خاص انتشار العنف الجنسي والجنساني، إضافة إلى ظاهرة تجنيد الأطفال، مما يعكس خطورة الأوضاع الإنسانية والحقوقية في البلاد.

2. التقارير المقدمة إلى الدورة 56

• تقرير "عمليات الصندوق الطوعي للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل"، أشادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقريرها بالتمثيل المتساوي للمرأة في وفد **الإمارات العربية المتحدة** خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز مشاركة المرأة في المحافل الدولية.

• تقرير "تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عبر الحدود والعابرة للحدود الوطنية"، تم الإشارة في التقرير إلى عدم وجود قوانين محددة تحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلا في **العراق وعمان**. كما نُوه إلى أن دولاً أخرى مثل **الصومال** تشهد انتشاراً لهذه الممارسات، خاصة في المناطق الحدودية مع إثيوبيا وكينيا، وكذلك في المناطق الحدودية **للصومال مع السودان وجيبوتي**. وفي هذا السياق، أطلقت **الصومال** في عام 2022، بالتعاون مع حكومات الدول الحدودية، خطة عمل إقليمية لإنهاء هذه الممارسات عبر الحدود، وذلك بالتنسيق مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية.

• تقرير "دور تقديم الخدمات العامة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"؛ حيث أشادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالالتزام دولة **قطر** بتعزيز قنوات الوصول إلى الخدمات العامة، وذلك من خلال تطوير مراكز تقديم الخدمات، وأجهزة الخدمة الذاتية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والمواقع الإلكترونية، والمنصات الرقمية المتكاملة. كما نوهت المفوضية إلى إجراء قطر لاستطلاعات الرأي بشكل دوري بهدف تحسين وتطوير تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين بشكل أكبر.

• تقرير "مكافحة التنمر الإلكتروني ضد الأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي أشار إلى إطلاق حملات تعليمية في **المغرب** موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، تهدف إلى رفع الوعي حول السلامة الرقمية وتعزيز قدرتهم على التعامل مع التحديات الرقمية بشكل آمن وفعال.

• تقرير "تأثير عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان"، حيث تمت الإشارة إلى الحثييات القانونية التي كشفت عن نقل بعض الدول الغربية أسلحة تم استخدامها في الصراع المسلح في **اليمن**.

وأبرز التقرير المسائل القانونية المتعلقة بهذا النقل، بما في ذلك مدى توافقه مع القوانين الدولية الخاصة بحظر تجارة الأسلحة ودعم الأطراف المتحاربة في النزاعات المسلحة.

3. التقارير المقدمة إلى الدورة 57

- تقرير "الاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناتجة عن النزاع المسلح المستمر في السودان." والذي ركز على أزمة حقوق الإنسان في **السودان** نتيجة النزاع المسلح المستمر، مشيراً إلى الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الأطراف المتنازعة، بما في ذلك العنف الجنسي، استهداف المدنيين، والتدمير الواسع للبنية التحتية. تناول التقرير موقف الدول العربية في سياق الأزمة، حيث أدانت المفوضية انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعت إلى احترام حقوق الإنسان ووقف تدفق الأسلحة إلى السودان. تضمنت الدول العربية المذكورة **السودان** كطرف رئيسي في النزاع، بالإضافة إلى **قطر، الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والصومال**، التي صوتت ضد القرار الخاص بالأزمة، مما يعكس عدم دعمها لجهود المفوضية.
- تقرير "تنفيذ المساعدة الفنية المقدمة للجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة من جميع أطراف النزاع في اليمن"، الذي ركز على الدعم الفني الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان للجنة الوطنية اليمنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. حيث أشار إلى ضرورة تعاون جميع الدول العربية المعنية، بما في ذلك **اليمن** كطرف رئيسي، لتسهيل عمل اللجنة وضمان امتثالها للمعايير الدولية. شمل التقرير أيضاً جهود تعزيز قدرات اللجنة وفتح قنوات للتواصل بين الجهات المختلفة، لكنه لفت الانتباه إلى تحديات تمويلية وبيروقراطية تعيق سير عمل اللجنة. ودعت المفوضية الدول العربية الأخرى لتقديم الدعم الفني واللوجستي لتمكين اللجنة من أداء مهامها بفعالية وضمان مساءلة جميع الأطراف عن الانتهاكات المرتكبة.
- تقرير "تعزيز حقوق الإنسان في سياق الهجرة الدولية"، والذي ناقش جهود الدول العربية، **مصر والمغرب**، في تحسين سياسات الهجرة وحماية حقوق المهاجرين. يُذكر أن هذه الدول تعمل على معالجة القضايا المرتبطة بالمهاجرين من خلال تعديل التشريعات وتحسين ظروف الحدود. كما أشار إلى أن هناك تحديات مستمرة تتعلق بالتمييز ضد المهاجرين والعنف القائم على النوع الاجتماعي. التقرير يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لدعم هذه الجهود وحماية حقوق المهاجرين في الدول العربية.
- تقرير "الاستعمال الإداري لمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان"، أشار التقرير إلى ممارسات بعض الدول العربية **مصر وتونس والجزائر** في استخدام التدابير الإدارية لمكافحة الإرهاب مثل حظر السفر وإدراج الأفراد على القوائم الإرهابية، دون ضمانات قانونية كافية أو إجراءات

قضائية عادلة. كما يناقش تأثير هذه التدابير على حقوق الإنسان، ويدعو إلى إصلاحات لضمان عدم استخدامها بشكل تعسفي أو تمييزي.

• **“التقرير السنوي حول حقوق التنمية والإصلاحات المالية الدولية بعد جائحة كوفيد-19”،**

والذي أشار إلى دور **المغرب** في تعزيز استخدام آليات التمويل الدولية مثل حقوق السحب الخاصة (SDRs) لدعم التنمية المستدامة والتعافي الاقتصادي بعد الجائحة. كما سلط الضوء على الحاجة لإصلاح النظام المالي الدولي لضمان استفادة الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، من هذه الأدوات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

• **“التقرير السنوي بشأن الشركات المتورطة في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات**

الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة”، الذي تناول توثيق الشركات التي تشارك في الأنشطة المرتبطة بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التأكيد على حقوق **الفلسطينيين** في هذا السياق. بينما لم يتم ذكر الدول العربية الأخرى بشكل محدد، فإن التقرير يعكس دعمًا عالميًا لحماية حقوق الفلسطينيين، ويتمشى مع المواقف العربية الداعمة للقضية الفلسطينية ومناهضة الاحتلال الإسرائيلي.

• **“التقرير السنوي حول آليات تنفيذ ومتابعة التقارير الوطنية لحقوق الإنسان”،** والذي

سلط الضوء على دور الدول في تعزيز آليات تنفيذ ومتابعة تقارير حقوق الإنسان، وقد ذكر بعض الدول العربية مثل **المغرب و تونس**، حيث تمت مناقشة تطور هذه الآليات في تعزيز تطبيق حقوق الإنسان في هذه الدول. كما أشار إلى أهمية التنسيق بين الوزارات والهيئات المحلية والدولية لضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم التقارير الدولية.

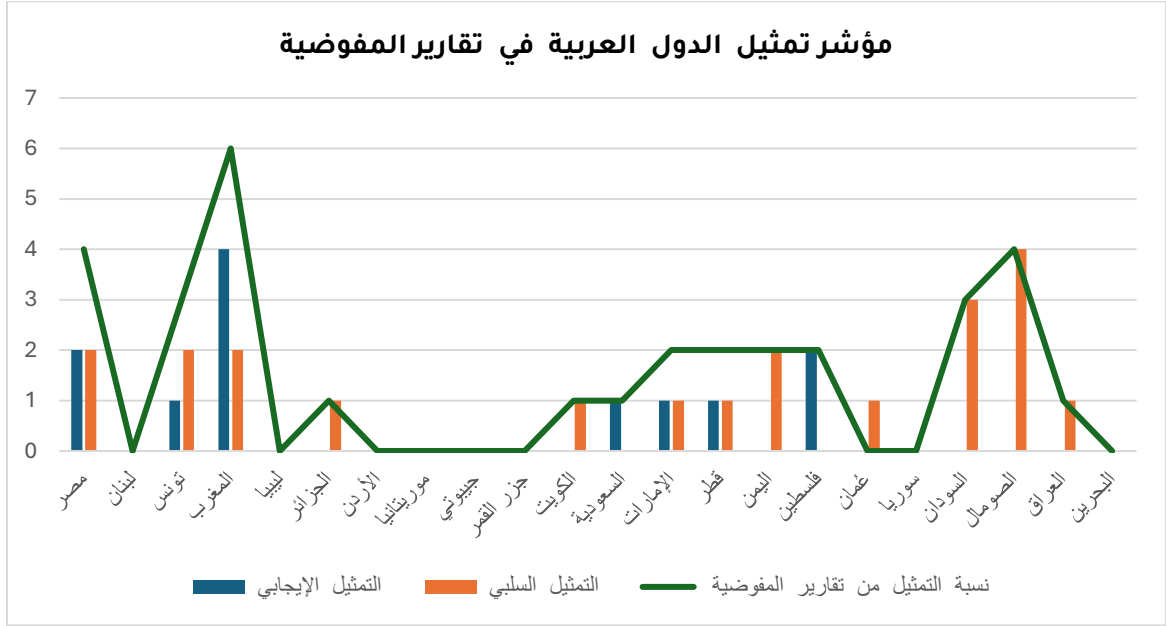
• **“التقرير السنوي حول مكافحة العنصرية والتمييز العرقي وكره الأجانب”،** والذي سلط

الضوء على التحديات التي يواجهها الأشخاص من أصول أفريقية في العديد من البلدان، بما في ذلك الدول العربية. حيث ذكر تحديات مثل العنصرية والتمييز ضد المهاجرين السود في دول مثل **تونس والمغرب**، وناقش التقرير ضرورة معالجة هذه القضايا بشكل شامل لضمان العدالة والمساواة.

4. موجز تحليلي عن موقف تقارير المفوضية من الدول العربية خلال 2024:

في تقاريرها لعام 2024، أظهرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مواقف متباينة تجاه الدول العربية. ففي تونس، انتقدت المفوضية الاستخدام المفرط للتدابير الإدارية لمكافحة الإرهاب، مثل حظر السفر وإدراج الأفراد على القوائم الإرهابية، مع تأكيد ضرورة ضمان المحاكمات العادلة وحقوق الأفراد. في المقابل، أشادت المفوضية بجهود الإمارات وقطر في تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة الرقمية وحقوق الإنسان، مشيرة إلى التقدم في هذا المجال، لكن مع تحذيرها من التحديات المستمرة. وفيما يتعلق بالسودان والصومال تم تسليط الضوء عليهما بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان في النزاعات المسلحة، مثل العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في النزاع. حيث طالبت المفوضية هذه الدول بتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية. ويظهر أن المفوضية تبدي اهتماماً خاصاً بتعزيز حقوق الإنسان في الدول العربية. مع التركيز على الإصلاحات القانونية وتحسين الخدمات العامة. ومع ذلك، تواجه بعض الدول تحديات في تطبيق المعايير الدولية، ما يبرز الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات لضمان حماية حقوق الأفراد، لا سيما في الدول التي تشهد نزاعات مسلحة أو تحديات في الحوكمة.



يوضح الرسم البياني مؤشر تمثيل الدول العربية في تقارير المفوضية، حيث يعرض ثلاثة عناصر أساسية: التمثيل الإيجابي (باللون الأزرق) والتمثيل السلبي (باللون البرتقالي) والنسبة الإجمالية للتمثيل (باللون الأخضر). يُلاحظ أن دولاً مثل السودان والصومال لديها معدلات تمثيل سلبي مرتفعة، مما يعكس تحديات كبيرة متعلقة بحقوق الإنسان التي تم تسليط الضوء عليها في التقارير، مثل النزاعات المسلحة والانتهاكات الممنهجة. جدير بالذكر أن المفوضية قامت بتعيين الخبير التونسي رضوان نويصر لمراقبة ورصد أوضاع حقوق الإنسان في السودان، استجابةً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم A/HRC/RES/S-32/1 الصادر في نوفمبر 2021. بالمقابل، تظهر دول مثل مصر والإمارات وقطر بمستوى تمثيل متوازن بين الإيجابي والسلبي، مما قد يشير إلى وجود مبادرات للإصلاح إلى جانب بعض المشكلات القائمة. أما دول مثل الإمارات وقطر فتسجل تمثيلاً منخفضاً سواء إيجابياً أو سلبياً، مما قد يعني غياب التركيز عليها في التقارير، إما لغياب القضايا الكبيرة أو لانخفاض مشاركة المفوضية في تحليل الأوضاع بها. يُظهر الرسم أيضاً تبايناً في النسبة الإجمالية للتمثيل بين الدول، حيث تشير النسبة الأعلى إلى اهتمام أكبر من المفوضية بالقضايا الحقوقية في تلك الدول.

ثانياً: الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان

موقف الدول العربية من لجنة الميثاق بجامعة الدول العربية

يختص هذا الجزء من التقرير العربي بمراجعة موقف الدول العربية من الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال عام 2024، وذلك من خلال مراجعة التقارير الدورية للدول الأطراف في الميثاق من قبل اللجنة المكلفة بهذا الغرض. ومن بين التطورات التي طرأت في عام 2024 هو دخول التعديل على المادة 45 الفقرة 1 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في 13 فبراير 2024 بموجب هذا التغيير جري تعديل اسم الآلية التعاقدية التي أنشأها الميثاق من لجنة حقوق الإنسان العربية إلى "لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان". ومع دخول التعديل حيز النفاذ وتغيير مسمى اللجنة اعتمدت اللجنة "لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان" شعاراً بالاسم الجديد. وهذا التغيير لم يتبعه اختلاف في اختصاصات اللجنة حيث ظلت ولاية اللجنة دراسة ومناقشة تقارير الدول الأطراف، وإصدار الملاحظات وتقديم التوصيات جدير بالذكر أن اللجنة تمارس ولايتها منذ 2009.

1. الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

حتى نهاية عام 2024 كانت هناك 18 دولة عربية مُنضمة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان وهذه الدول باتت مُطالبه بتقديم تقاريرها للجنة ومراجعتها وفي الجدول التالي الدول الأطراف في الميثاق وتاريخ التصديق على الميثاق.

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
المملكة الأردنية الهاشمية	28 أكتوبر 2004	28 أكتوبر 2004
الجزائر	2 أغسطس 2004	11 يونيو 2006
مملكة البحرين	5 يوليو 2005	18 يونيو 2006
دولة ليبيا	14 فبراير 2005	7 أغسطس 2006
الجمهورية العربية السورية	17 أغسطس 2006	6 فبراير 2007
دولة فلسطين	15 يوليو 2004	28 نوفمبر 2007
دولة الإمارات العربية المتحدة	12 أكتوبر 2006	15 يناير 2008
الجمهورية اليمنية	12 أكتوبر 2004	12 نوفمبر 2008
دولة قطر	24 يناير 2008	11 يناير 2009
المملكة العربية السعودية	1 أغسطس 2004	15 أبريل 2009
لبنان	25 سبتمبر 2006	8 مايو 2011
جمهورية العراق	----	4 أبريل 2013
السودان	21 يوليو 2005	21 مايو 2013
دولة الكويت	18 سبتمبر 2006	5 سبتمبر 2013
موريتانيا	-----	18 فبراير 2019

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
جمهورية مصر العربية	5 سبتمبر 2004	24 فبراير 2019
جمهورية القمر الاتحادية	-----	23 يناير 2023
سلطنة عمان	-----	9 ابريل 2023

يلاحظ من الجدول السابق إن 18 دولة عربية انضمت إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان ما يعني أن 4 دول عربية لم يصادقوا بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وهم تونس والمملكة المغربية الذين وقعوا على الميثاق في يونيو 2004 وديسمبر 2004 على التوالي. لكن لم يصادقوا عليه. بجانب جيبوتي والصومال الذين لم يوقعوا ولم يصدقوا على الميثاق¹.

2. الدول العربية التي خضعت للمراجعة في عام 2024

خلال عام 2024 خضعت أربع دول عربية لمراجعة تقاريرها الوطنية أمام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان وهذه الدول هي **مصر** التي راجعت تقريرها الدوري الأول ودولة **قطر** التي راجعت تقريرها الدوري الثالث بالإضافة إلى **مملكة البحرين** التي راجعت تقريرها الدوري الثاني أمام اللجنة، و**سلطنة عمان** التي نظرت لجنة الميثاق في تقريرها الدوري الأول وفي الجدول التالي الدول التي خضعت للمراجعة وعدد التوصيات المقدمة لها باستثناء قطر التي لم تنشر توصياتها حتى كتابة هذا التقرير.

الدولة	تاريخ المراجعة	عدد التوصيات المقدمة
مصر	29-28 ابريل 2024	38
قطر	22-21 أكتوبر 2024	61
البحرين	23-22 ابريل 2024	48
سلطنة عمان	17-16 ديسمبر 2024	لم تُنشر حتى نهاية 2024

مصر

خضعت مصر للمراجعة أمام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان يومي 28 و29 ابريل 2024، وبعد ذلك أصدرت اللجنة الملاحظات الختامية التي تضمنت نحو 38 توصية. وفي التالي أبرز التوصيات المقدمة لمصر بعد مراجعة تقريرها الدوري الأول:

👉 النظر في اعتماد نماذج للرصد والمتابعة وقياس الأثر لخطط العمل الوطنية والاستراتيجيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

👉 توفير مختلف احتياجات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتتمكن من القيام بمهامها على الوجه الأمثل طبقا لمقتضيات مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتأمل أن تتوفر السبل للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتقديم التقرير الموازي للتقرير الدوري الأول للجنة.

¹ انظر، التقرير السنوي الخامس عشر للجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ص 37، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/jhsbpydb>

- مواصلة نهج التعاون مع المجتمع المدني لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء آليات فعالة للتنسيق والتواصل بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، كلجان مشتركة أو مجموعات عمل أو منصات إلكترونية، وتنظيم اجتماعات دورية لتبادل المعلومات والخبرات وتقييم البرامج، وإجراء تحليل احتياجات مشتركة والعمل وفقها على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتطوير برامج فعالة ومستدامة.
- مراجعة قانون الطوارئ 162 لسنة 1958 وتعديلاته لضمان أن تكون التدابير المتخذة في سياق حالة الطوارئ مؤقتة ومتناسبة وضرورية وخاضعة للمراجعة القضائية، وفق المادة 4 من الميثاق.
- النظر في مراجعة التشريعات لتقليل عدد الجرائم التي يجوز معاقبة مرتكبيها بالإعدام واقتصارها على الجرائم الأشد خطورة.
- تعديل قانون العقوبات، بتعديل تعريف التعذيب ليوافق المعايير الدولية، ويشمل نطاق التجريم كافة أشكال التعذيب البدني والنفسي ويشمل التجريم محاولة ارتكاب التعذيب أو التواطؤ أو المشاركة وتغليظ العقوبة بما يكفل تناسب العقوبة مع كافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة بما يتماشى مع الطبيعة الخطرة للجرم.
- تدريب مسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين الحكوميين حول مناهضة التعذيب وسوء المعاملة، ومخاطر التعذيب وسوء المعاملة، وتوصي اللجنة الدولة الطرف تصميم وتنفيذ برامج إعادة تأهيل للضحايا.
- تعديل التشريعات ذات الصلة بإطالة مدد التقادم عن جريمة الإلتجار بالأشخاص وضمان الإقامة في الدولة الطرف للضحايا متى كان الأنسب لحماية للضحايا أو احتاج له الضحايا لإتمام إجراءات التقاضي.
- جمع البيانات وتحليلها بما يوفر معلومات دقيقة وموثوقة عن حجم ونطاق هذه الظاهرة، وأنماطها، والفئات الأكثر عرضة للخطر بجميع مراحل عملية الإلتجار، وتحديد أنماط الاتجار، والفئات الأكثر عرضة للخطر، وتقييم فعالية التدابير المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة، وأن تنشر هذه البيانات بشكل دوري لتعزيز الشفافية ورفع مستوى الوعي حول الإلتجار بالأشخاص.
- العمل على توسيع نطاق الطرق البديلة لفض المنازعات، مثل الوساطة والتحكيم لتخفيف العبء على المحاكم وتحسين كفاءة عملها، وتوسيع نطاق الأمر الجنائي ليشمل القضايا البسيطة (الجنح) بهدف تسريع وتيرة الفصل فيها، مع ضمان حصول جميع الأفراد على فرص متساوية للوصول إلى العدالة والحرص على عدم الإضرار بحقوق الأفراد في محاكمة عادلة.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا في قطاع العدالة بتسهيل وصول المتقاضين إلى الخدمات العدلية عبر الإنترنت، وإتاحة المتابعة الإلكترونية لسير القضايا بشكل دوري لضمان الشفافية والعدالة، وضمان حصول جميع الأفراد على الخدمات التكنولوجية، خاصة الفئات المهمشة واتخاذ تدابير الحماية البيانات الشخصية للمتقاضين.

- ✍ تعديل قانون الإجراءات الجنائية، لتقليل مدد الحبس الاحتياطي، وأن يؤكد نهج التطبيق أن الحبس الاحتياطي استثناء وليس قاعدة عامة.
- ✍ سن تشريع خاص يضمن الحق في التعويض لكل شخص عن التوقيف أو الاعتقال التعسفي أو غير القانوني، تطبيقاً لنص المادة 14 من الميثاق والحق في التعويض لكل متهم ثبتت براءته بموجب حكم بات عن الأضرار التي لحقت به بما فيها الحبس الاحتياطي تطبيقاً لنص المادة 19 فقرة 2 من الميثاق.
- ✍ سن قانون حماية الشهود والمبلغين والمجني عليهم، بما في ذلك توفير الضمانات اللازمة لضمان سلامة الشهود والمبلغين والمجني عليهم خلال جميع مراحل الإجراءات القانونية.
- ✍ مواصلة جهود الدولة لتحسين جودة جميع المدارس لضمان حصول الجميع على تعليم ذي جودة، ومتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها وتقييم نتائجها بشكل دوري وإفادة اللجنة بهذه النتائج في التقرير الدوري القادم.
- ✍ تعزيز فرص التعليم للجميع بزيادة معدلات القيد والحد من التسرب، وتقليص الفجوة التعليمية للقيود والجودة، وتطوير المناهج التعليمية، وخفض مستويات الأمية 22.1%، بما في ذلك اعتماد برامج تعليمية شاملة، خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية.
- ✍ العمل على توسيع البنية التحتية التعليمية ببناء مدارس جديدة لجميع المراحل التعليمية تلبية لاحتياجات الطلاب المتزايدة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية بتجهيز المدارس بأحدث التقنيات التعليمية لتعزيز التعلم التفاعلي وتحسين مهارات الطلاب الرقمية.
- ✍ نشر التقرير والملاحظات والتوصيات الختامية عليه على نطاق واسع، وفي أوساط السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجتمع المدني ولعامة الجمهور، وتبدي اللجنة استعدادها للتعاون مع الدولة الطرف للوفاء بالتزاماتها من خلال التعاون الفني والحوار البناء.

البحرين

- ✍ خضعت مملكة البحرين للمراجعة امام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان يومي 21 22 ابريل 2024، وبعد ذلك أصدرت اللجنة الملاحظات الختامية التي تضمنت نحو 48 توصية وفي التالي أبرز التوصيات المقدمة للبحرين بعد مراجعة تقريرها الدوري الثاني.
- ✍ مواصلة الانفتاح على أصحاب المصلحة مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بعملية تشاور واسعة النطاق في مختلف مراحل إعداد التقارير بما في ذلك التقارير المقدمة إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ✍ تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، واعتماد نظام للمتابعة والرصد وقياس الأثر المخرجات السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك الخطة الوطنية لحقوق الإنسان باستخدام مؤشرات حقوق الإنسان.
- ✍ مواصلة تعزيز الوعي بالميثاق العربي لحقوق الإنسان لدى الهيئات القضائية وشبه القضائية الإمكانية تضمينه في الأحكام القضائية وتطبيق أحكامه مباشرة.

- مواصلة دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على مختلف الأصعدة، لتتمكن من الامتثال التام مع مبادئ باريس والحصول على الدرجة (أ) من اللجنة الفرعية للتقييم بالتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- مواصلة جهودها التشريعية والسياسية للوصول للتمثيل المناسب للمرأة بمختلف مؤسسات وهيئات الدولة الطرف في القضاء والمجالس النيابية والبلدية، ومواصلة إنشاء لجان تكافؤ الفرص في الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص التي لم تبادر بإنشائها بعد.
- موافقة اللجنة ضمن التقرير الدوري القادم بما يتم رصده من انتهاك لحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات، وما يتم اتخاذه حيال هذه الانتهاكات.
- اصدار تشريع شامل لمناهضة التمييز إعمالاً لأحكام المادة 3 الفقرة 3 من الميثاق، متضمناً إنشاء آلية وطنية لمناهضة ومعالجة حالات التمييز.
- اعتماد سياسات تهدف إلى ضمان المساواة ومعالجة أشكال التمييز، أيّاً كانت أسبابها، إضافة إلى التدابير الخاصة بما في ذلك: - تعزيز الجهود الرامية إلى حماية العمال المهاجرين من التعرض للتمييز في العمل وإزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على السكن اللائق والتعليم والرعاية الصحية. تعزيز الجهود الرامية للقضاء على القوالب النمطية السلبية ووصم الفئات المهمشة كالأشخاص ذوي الإعاقة.
- ادخال تعديلات إضافية على قانون الإجراءات الجنائية رقم 46 لسنة 2002، فيما يتعلق بوضع حد أقصى للاحتجاز رهن المحاكمة، مع وضع ضمانات تكفل حضور المتهم المحاكمة.
- ضرورة تعديل نص المادة 27 من قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، بما يضمن تقديم الموقوف بتهمة جزائية دون تأخير إلى النيابة العامة أو جهة قضائية، إعمالاً لأحكام المادة 14 من الميثاق.
- ضرورة سن تشريع خاص يضمن الحق في التعويض لكل شخص عن التوقيف أو الاعتقال التعسفي أو غير القانوني، تطبيقاً لنص المادة 14 من الميثاق والحق في التعويض لكل متهم ثبتت براءته بموجب حكم بات عن الأضرار التي لحقت به تطبيقاً لنص المادة 19 فقرة 2 من الميثاق.
- إصدار تشريع ينظم حالات الطوارئ الاستثنائية، على أن يتضمن التدابير التي لا تتقيد فيها الدولة بالالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام المادة 4 من الميثاق.
- تعديل التشريعات ذات الصلة بإطالة مدد التقادم عن جريمة الإتجار بالأشخاص وضمان الإقامة في الدولة الطرف للضحايا متى كان الأنسب لحماية للضحايا أو احتاج له الضحايا لإتمام إجراءات التقاضي.
- جمع البيانات وتحليلها بما يوفر معلومات دقيقة وموثوقة عن حجم ونطاق هذه الظاهرة، وأنماطها، والفئات الأكثر عرضة للخطر بجميع مراحل عملية الإتجار، وتحديد أنماط الاتجار.

- والفئات الأكثر عرضة للخطر، وتقييم فعالية التدابير المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة، وأن تنشر هذه البيانات بشكل دوري لتعزيز الشفافية ورفع مستوى الوعي حول الإتجار بالأشخاص
- مواصلة سياسات تشجيع النساء على المشاركة سواء بالترشح أو الانتخاب.
- بتعديل المادة 3 من القانون رقم 14 لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية والمتعلقة بموانع الترشح، فيما يخص تطبيق المنع على الأعضاء المقيدين بالأحزاب السياسية المنحلة.
- سرعة إصدار قانون جديد للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، على أن يوفر القانون الجديد عدم فرض القيود على التأسيس، وأن تقتصر سلطة رفض التأسيس والحل وعزل مجالس الإدارات للقضاء، وأن يشجع مشاركة المرأة ويذل العقبات أمامها.
- مراجعة التشريعات المتعلقة بالمنع من السفر بما يضمن ممارسته كاستثناء إعمالاً لأحكام المادة (27) من الميثاق.
- سرعة إصدار مشروع قانون بشأن مكافحة التمييز والكراهية والطائفية وإحالتة للجنة الوزارية للشئون القانونية،
- إصدار قانون ينظم الحق في اللجوء تطبيقاً لنص المادة 28 من الميثاق
- تعديل المادة 34 من القرار رقم 51 لسنة 2012 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، بما لا يستثني الموظفين من حرية التعبير عن آرائهم متى تضمنت نقد للحكومة أو قراراتها بأي وسيلة كانت إعمالاً لنص المادة 32 الفقرة 2 من الميثاق
- تعديل قانون النقابات العمالية رقم (33) لسنة 2002 لمنح العاملين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية حق إنشاء النقابات العمالية أو الانضمام إليها.
- تعديل القانون (36) لسنة 2012 بما يوفر منح إجازات الرعاية والرضاعة للمرأة العاملة في القطاع الأهلي بالمساواة مع العاملات في القطاع الحكومي.
- إصدار تشريع خاص يُعنى بتنظيم العمالة المنزلية، يتضمن حقوق وواجبات كافة الأطراف المعنية بما فيها مكاتب الاستقدام.
- بالإسراع في اعتماد التعديلات التشريعية على المواد محل النظر من قانون العقوبات رقم (15) لسنة 1976، بما يتوافق مع الميثاق. 59.
- تعديل قانون (19) لسنة 2017 قانون الأسرة، لرفع سن الزواج لـ 18 عام.
- وضع خطة زمنية من واقع قوائم الانتظار الخاصة بالسكن، يتم إعدادها بمشاورة مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني.
- مواصلة التعاون القائم بين وزارة العمل بالدولة الطرف مع السفارات والأندية الأجنبية من خلال الأنشطة والحملات التوعوية والإرشادية لنشر الوعي لدى العمال الأجانب بشأن حقوقهم والتزاماتهم

- ➔ مواصلة جهودها المقدرة بتأهيل وتطوير قدرات مفتشي هيئة تنظيم سوق العمل ومواصلة زيادة قدرة وأعداد مفتشي العمل بوزارة العمل ومواصلة تفعيل دورهم الرقابي في التفتيش على أماكن
- ➔ التوسع في تغطية مجانية التعليم في المرحلة الأساسية لتشمل جميع المتواجدين على أرض الدولة الطرف، كما توصي بمواصلة جهودها في تطوير المناهج التعليمية بدمج مقررات حقوق الإنسان على مختلف المراحل التعليمية الأساسية والعليا والجامعية
- ➔ مواصلة جهودها القائمة على التدريب الفني عامة وللفتيات خاصة، لتأهيلهم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- ➔ بسرعة إصدار تحديث قانون رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بما توافق عليه النقاش المجتمعي، ومواصلة العمل على تحسين البنية التحتية لإتاحة وتسهيل استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة المختلف مرافق الدولة.
- ➔ مواصلة التوسع في نظام الدمج في المؤسسات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة جهود تدريب ورفع كفاءة القائمين على المؤسسات التعليمية.
- ➔ نشر التقرير والملاحظات والتوصيات الختامية عليه على نطاق واسع، وفي أوساط السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجتمع المدني ولعامة الجمهور، وتبدي اللجنة استعدادها للتعاون مع الدولة الطرف للوفاء بالتزاماتها من خلال التعاون الفني والحوار البناء.

قطر

- خضعت دولة قطر للمراجعة أمام لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان في الدورة الخامسة والعشرين الذي انعقدت في 21-22 أكتوبر 2024 واعتمدت في جلستها التي انعقدت بتاريخ 27 ديسمبر 2024 الملاحظات الختامية التي تضمنت 61 توصية وفيما يلي أبرز التوصيات المقدمة لقطر.
- ➔ تعديل نصوص القانون رقم 27 لسنة 2019 الخاص بمكافحة الإرهاب المتعلقة بممارسة الحق في حرية التنقل والإقامة، إذ لم ينص القانون على مراجعة قضائية مسبقة للإجراءات المتعلقة بتقييد حرية التنقل والإقامة، مع اخضاع بنود مكافحة الإرهاب للسلطة القضائية المختصة حماية لهذا الحق.
- ➔ مواصلة تكثيف الجهود المتعلقة بتقديم المساعدات القانونية وتوفير خدمات الترجمة التحريرية والشفوية، خاصة للنساء والفتيات وذوي الإعاقة.
- ➔ النظر في تفعيل المحكمة الدستورية في أقرب وقت.
- ➔ إعادة النظر في التنظيم القانوني لضمان أن تكون للمحاكم الولاية القضائية على جميع القرارات والتصرفات الإدارية ذات الطبيعة القانونية والقضائية لكفالة حق اللجوء للقضاء لجميع الأشخاص.

- ➔ مواصلة العمل على تعزيز قدرات العاملين الحكوميين ممن هم على تماس مباشر مع ضحايا الإتجار بالبشر والضحايا المحتملين مسؤولي إنفاذ القانون مفتشي العمل العاملين في المنافذ الحدودية والجمارك ومواصلة تدريبهم للتعرف على مؤشرات الإتجار الأغراض استغلال الأيدي العاملة، وزيادة عدد مفتشي العمل المؤهلين والمدربين ومنحهم الصلاحيات الكافية للدخول إلى مرافق الشركات دون إشعار مسبق، وتزويدهم بإمكانية الحصول على خدمات الترجمة عند الاقتضاء وسلطة التحدث إلى العمال في غياب أرباب العمل.
- ➔ مواصلة التوسع في تنفيذ برامج تدريبية للمدعين العاملين والقضاة بشأن الإتجار بالأشخاص.
- ➔ تضمين التقارير اللاحقة للدولة الطرف عدد الشكاوى والتحقيقات والمحاكمات والإدانات والعقوبات الموقعة في قضايا الإتجار بالأشخاص.
- ➔ تسهيل التواصل مع الضحايا الراغبين في مغادرة الدولة الطرف من أجل إكمال الدعوى وضمان حصولهم على التعويضات المستحقة بعد صدور الأحكام القضائية
- ➔ كفالة حرية الممارسة السياسية بمشاركة جميع المواطنين في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، بترشيح أنفسهم أو اختيار من يمثلهم بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطنين وفق المادة 24 من الميثاق.
- ➔ اعتماد نسبة تمثيل عادلة للمرأة في السلطة التشريعية.
- ➔ تعديل القانون رقم 21 لسنة 2020 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة فيما يتعلق بالصلاحيات الواسعة للجهة الإدارية المختصة في اتخاذ القرارات،
- ➔ تمكين طالبي التأسيس والجمعيات من الطعن القضائي على قرارات الجهة الإدارية المتعلقة بترخيص وتسيير عمل الجمعيات والمؤسسات، وحصر صلاحيات وسلطات الجهة الإدارية على التنظيم والتسجيل.

3. الدول التي سلمت تقاريرها إلى لجنة الميثاق

سلمت دولتين من الدول العربية المُنظمة للميثاق العربي تقاريرها الدورية إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولم تخضع الدولتين بعد للمراجعة وفي الجدول التالي الدولتين الذين سلمتا تقاريرهما إلى اللجنة.

الدولة	تاريخ تقديم التقرير إلى اللجنة
الامارات العربية المتحدة	15 أكتوبر 2024
سلطنة عمان	7 أغسطس 2024

يتضح من الجدول إن سلطنة عمان قد سلمت تقريرها الدوري الأول إلى اللجنة بتاريخ 7 أغسطس 2024، وسوف تعقد لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان دورتها السادسة والعشرين لمناقشة التقرير الأول المقدم من سلطنة عمان بما يتفق مع المادة 48 من الميثاق، بمقر الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية بالقاهرة. مع ذلك لم يتحدد بعد تاريخ هذه الدورة. كما سلمت الإمارات العربية المتحدة تقريرها الدوري الثاني إلى اللجنة بتاريخ 15 أكتوبر 2024 وخصصت لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان العربية دورتها رقم 27 لمناقشة التقرير الدوري الثاني المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اللجنة، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة أيضا لكن لم يُحدد موعد انعقاد الدورة أيضا.

موقف الدول العربية من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تعتبر اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أحد الكيانات الأفريقية الرئيسية التي تمثل ساحة مفتوحة لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان داخل القارة الأفريقية. وتستند اللجنة الأفريقية في ذلك للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب كإطار رئيسي يكفل ويضمن كافة حقوق الإنسان لمواطني وشعوب القارة. ونظرا للطبيعة المتقاطعة لبعض الدول العربية ذات الهوية المزدوجة التي تجمع بين كونها عربية وأفريقية في آن واحد، تبرز أهمية تسليط الضوء على جهود الدول العربية في استعراض التطورات الحقوقية التي أحرزوها أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلا أن الواقع يكشف عن غياب أفريقي - عربي في إطار استعراض الواقع الحقوقي أمام اللجنة الأفريقية، حيث شهد عام 2024 عقد 5 دورات للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إذ عقدت أولى الدورات خلال العام كدورة خاصة ما بين 23 فبراير - 8 مارس 2024، بينما عقدت ثاني دورات اللجنة بصيغة الدورة العامة ما بين 14 مايو - 3 يونيو 2024، ثم جاءت ثالث دورات اللجنة منعقدة كدورة خاصة ما بين 24 يوليو - 2 أغسطس 2024، بينما انعقدت رابع الدورات العامة للجنة خلال عام 2024 ما بين 17 أكتوبر - 6 نوفمبر، وعقدت اللجنة آخر دوراتها للعام بصورة استثنائية ما بين 2 إلى 6 ديسمبر، غير أن الواقع المؤسف يكشف حقيقة عدم تقديم أي دولة عربية لتقرير مراجعة وطنية طوعي أمام اللجنة

الأفريقية في أي من دوراتها المنعقدة خلال عام 2024.

حيث يكشف واقع متابعة نشاط الدول العربية لاستعراض واقعها الحقوقي بصورة دورية أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عن تباين واضح في النشاط، فبينما جاءت كلاً من دولتي مصر وموريتانيا كأكثر الدول نشاطاً من خلال تقديم مصر لـ 17 تقرير استعراض دوري، تم تقديم آخرهم عام 2023 في الدورة الاستثنائية 81، بينما قدمت موريتانيا تقريرها الـ 17 والأخير حتى الآن عام 2021 خلال الدورة 73، في السياق ذاته جاءت تونس والجزائر في المركز الثاني في سياق الدول الأكثر تقديمًا لتقارير الاستعراض الدورية بعدما قدمت تونس 9 تقارير استعراض كان آخرهم عام 2006 خلال الدورة 42، بينما قدمت الجزائر 6 تقارير دورية كان آخرهم عام 2022 خلال الدورة العادية 57، بينما جاءت كلاً من ليبيا والسودان في المراتب التالية بعدما قدمت ليبيا 5 تقارير دورية كان آخرهم 2011 في الدورة العادية 49 في الوقت الذي قدمت فيه السودان خامس وآخر تقاريرها الدورية عام 2012 خلال الدورة العادية 51، بينما جاءت كلاً من المغرب والصومال في المرتبة الأخيرة كونهما لم تقدم أي تقارير استعراض دورية أمام اللجنة الأفريقية على الإطلاق مما يكشف حالة بطء شديد وضعف نشاط

واضح²، في الوقت ذاته تعتبر الأوضاع في دول شمال افريقيا احد أهم شواغل اللجنة، حيث سلطت اللجنة في أحدث وآخر دوراتها للعام الدورة الاستثنائية 37 الضوء على الأوضاع الإنسانية في السودان، وقد ناقش مفوضي اللجنة التحديثات بشأن بعثة تقصي الحقائق المقترحة إلى السودان، بما يثير تساؤلات حول مستقبل البعثة مع استمرار الحرب السودانية.

وبصورة عامة يسلط السياق السابق الضوء على حالة عامة من البطء وضعف النشاط، فعلى الرغم من تأرجح نشاط الدول بين عدم تقديم تقارير مطلقاً وبين تقديم دول أخرى لما يصل إلى 17 تقرير استعراض دوري، إلا ان مراجعة التقارير الدورية التي تم تقديمها كشفت حقيقة كونها ظلت مركزة على استعراض واقع حقوق الإنسان داخل تلك الدول في أطر زمنية قديمة وغير مراعية للتطورات والتحديثات والتغيرات الحقوقية واسعة النطاق التي طرأت على كلاً من الدولة وواقع الإقليم والقارة عامة، وهو ما يثير تساؤلات واسعة عن تبني دول إقليم شمال افريقيا لتوجه حقوقي أقرب للسلبية بصورة انعكست على بطء وتراخي نشاطاتهم في استعراض واقع التطورات الحقوقية داخل دولهم أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومقرريها.

² States Reporting Status, ACHPR, <https://achpr.au.int/en/states-reporting-status>

“

الفصل الثاني

موقف الدول العربية من أهداف التنمية
المستدامة

”



تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة أمام المنطقة العربية للنمو والارتقاء بسياساتها وخطتها التنموية الوطنية وتحسين واقع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، ولعل المراجع والمراقب لواقع المنطقة العربية يدرك التعقيد الشديد الذي تشهده البيئات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والأمنية للمنطقة وهو الأمر الذي ينعكس بصورة مختلفة ومتنوعة على الواقع التنموي داخل كل دولة على حدى، فمن بين هذه الدول من تمكن من التغلب على الواقع المركب للمنطقة واتخذ خطوات فعلية في مسار تنفيذ وتحقيق الأهداف التنموية ومن بين هذه الدول من تعثر على المسار التنموي مما تسبب في خلق فجوة كبيرة بين طموحاته التنموية وواقع خطته وجهوده.

وفي هذا الإطار، يستعرض هذا القسم من التقرير أوضاع التنمية المستدامة في الدول العربية خلال عام 2024، بالتركيز على الأهداف التنموية الخمس محل الاستعراض لعام 2024 وهم: القضاء على الفقر (الهدف 1)، القضاء التام على الجوع (الهدف 2)، العمل المناخي (الهدف 13)، السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف 16)، وبناء الشراكات من اجل تحقيق الأهداف (الهدف 17)، مع فرد مساحة تحليلية لتوضيح أثر المتغيرات العالمية والتداعيات السلبية التي خلفتها التحولات التي تشهدها المنطقة العربية والمجتمع العالمي واثار ذلك على سياسات وخطط وأجندات التنمية في المنطقة العربية.

أولاً: رصد جهود الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية محل

الاستعراض لعام 2024

الهدف 1: القضاء على الفقر

تبذل دول المنطقة العربية جهود مختلفة أملا في اللحاق بالركب التنموي وتحقيق الهدف التنموي الأول وهو القضاء على الفقر، وبينما تتنوع جهود الدول بين جهود إيجابية ساهمت في مكافحة الفقر بأبعاده المتعددة، جاءت جهود دول أخرى بطيئة وذات تأثيرات محدودة على الواقع الاجتماعي لفقرها المنطقة العربية، وفي هذا الإطار يمكن استعراض الجهود العربية في تحقيق الهدف 1 على النحو التالي:

1. دول شمال أفريقيا

مصر

وجهت الحكومة المصرية جهودها نحو تعزيز مبادئ هامة مثل العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وسد الاحتياجات كأسس لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر، حيث خصصت الحكومة المصرية أكثر من نصف إيراداتها المتوقعة في موازنة العام المالي 2025/2024 للإنفاق على الدعم والحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، حيث تم رفع مخصصات موازنة الدعم والإنفاق الاجتماعي إلى 635.9 مليار جنيه لتحسين مستوى المعيشة ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، وتشمل هذه المخصصات 298 مليار جنيه للدعم السلعي و232 مليار جنيه لتعزيز الخدمات الاجتماعية

والتنمية، بالإضافة إلى 134.2 مليار جنيه للسلع التموينية³، كما تبنت الحكومة جهود إصلاحية لتقليل معدل التضخم الذي شهد انخفاضًا طفيفًا، وهو ما انعكس إيجابًا بصورة دفعت نحو تحسن مؤشرات الحماية الاجتماعية في مصر⁴.

ليبيا

لا تزال الجهود الليبية لتحقيق الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر بطيئة مقارنة بواقع الأزمة الليبية، حيث يواجه الليبيون في عام 2024 أزمة معيشية متفاقمة، خاصةً في المناطق الشرقية وبعض مناطق الجنوب⁵، كما تشير التقارير إلى أن معدلات الفقر في مناطق مثل تازربو وصلت إلى نحو 80%، تليها مدينتا درنة وجالو بنسبة بلغت حوالي 70%. ويفتقر قرابة 46% من الأسر الليبية إلى الرعاية الصحية الضرورية، إذ لا تتوفر شبكة أمان اجتماعي قادرة على دعمهم، ما يدفع بعضهم إلى بيع ممتلكاتهم لتغطية النفقات الأساسية، ويعيش 35% من الأسر تحت وطأة الديون التي باتت ضرورية لتأمين احتياجات الطعام، ومع تزايد الأزمة الاقتصادية، دخل نحو 40% من سكان ليبيا في دائرة الفقر والعوز، ما يعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بشكل عام⁶.

تونس

لا تزال الجهود التونسية لمحاولة اللحاق بركاب التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر بطيئة، حيث تتحفظ تونس منذ سنوات عن إصدار إحصاءات رسمية محدثة عن نسبة الفقر وطنيًا، حيث كانت آخر دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء في عام 2021، وقدرت نسبة الفقر حينها بـ 16.6%. ومع ذلك، تشير بعض التقارير إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى 33.6% في عام 2024، على الرغم من ذلك قدرت بيانات المعهد الوطني للإحصاء عدد العاطلين عن العمل في تونس خلال الربع الثاني من عام 2024 بنحو 661.7 ألف شخص مقابل 669.3 ألف شخص في الربع الأول من نفس السنة أي بنقص قدره 7.6 ألف، وهو الأمر الذي كشف عن جهد مبذول لمكافحة ظاهرة بطالة المواطنين، ونتيجة لذلك فقد انخفض معدل البطالة في الربع الثاني من عام 2024 إلى 16% مقارنة بـ 16.2% في الربع الأول من العام⁷.

الجزائر

يكشف الواقع الجزائري عن تقدم ملحوظ في مسيرة البلاد نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، حيث كشف تقرير البنك الدولي لعام 2024 عن انتقال الجزائر من "الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل" إلى "الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل"⁸، كما تشير البيانات إلى

³ مصر.. زياده مخصصات دعم الحماية الاجتماعية في العام المالي الجديد، العربية، <https://tinyurl.com/mrz3hbpv>

⁴ مديرة صندوق النقد الدولي: مصر عززت من برامج الحماية الاجتماعية، اليوم السابع، 3 نوفمبر 2024، <https://cutt.us/c29tX>

⁵ اليوم العالمي للقضاء على الفقر.. ليبيا تنتقل من تحقيق فائض 16 مليار دينار عام 2010 إلى 45% نسبة الفقر عام 2024، الشمس، <https://cutt.us/zD8AS>

⁶ ارتفاع نسبة الفقر في ليبيا.. أكثر المناطق فقرا 2024، المشهد، <https://cutt.us/0ky1z>

⁷ الاقتصاد التونسي يسجل معدل نمو 1% خلال الربع الثاني من 2024، CNBC الاقتصادية، أغسطس 2024، <https://cutt.us/YGFqU>

⁸ الجزائر: مسيرة طموحة نحو التنمية، مجموعة البنك الدولي، يوليو 2024، <https://cutt.us/XNFQE>

ارتفاع دخل الفرد الوطني من 3,900 دولار إلى 4,960 دولار، في إطار ما حققه الاقتصاد من نمو بنسبة 4.1%⁹، وهو ما يعكس جهود الحكومة في تعزيز النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة الاستثمار، علاوة على ذلك، حقق الناتج الداخلي الإجمالي قفزة بأكثر من 42 مليار دولار بين عامي 2023 و2024، مما يعكس تبني الحكومة الجزائرية لسياسات اقتصادية مدروسة وذات تأثيرات إيجابية.¹⁰

المغرب

في عام 2024، بلغ معدل الفقر في المغرب حوالي 6%، وفقًا لخط الفقر الوطني، وهو ارتفاع عن توقعات عام 2023 التي كانت 5.2%، حيث شهدت مستويات الفقر في المغرب تقلبات خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه ضمن قائمة العشرين دولة الأعلى عالميًا في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ويعكس هذا المؤشر التحديات التي تواجهها البلاد رغم تقدمها النسبي على مستوى الدخل¹¹، وفيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاجتماعي، تسعى الحكومة المغربية إلى معالجة هذه التحديات من خلال تنفيذ استراتيجيات متعددة تشمل تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية، بحيث تشمل هذه البرامج جهود لزيادة الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا، وتعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية في المناطق القروية. كما تهدف الحكومة إلى تقليل معدلات الفقر من خلال تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، غير أن الجهود الحكومية البطيئة نسبيًا تدفع واقع الفقر نحو إطار سلبي خلال عام 2024.

موريتانيا

لا تزال موريتانيا خلف الركاب في محاولة القضاء على الفقر، فتشير تقارير البنك الدولي إلى أن حوالي ثلث سكان موريتانيا في عام 2024 مازالوا يعيشون تحت خط الفقر، ما يعادل حوالي 33% من السكان، كما ترتفع نسب الفقر بصورة أكبر عند قياس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد حيث تصل إلى 56.9%، وعلى الرغم من تبني الحكومة سلسلة من برامج الحماية الاجتماعية، إلا أن واقع الفقر داخل المجتمعات المحلية الموريتانية يمثل مؤشر واضح عن الحاجة لإعادة النظر في مدى نجاح الخطط والبرامج المتبناة.¹²

2. دول شرق أفريقيا

السودان

تبدو جهود السودان المبذولة لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال، بعد ما يزيد من عام ونصف على اندلاع الحرب، فقد ارتفعت معدلات الفقر بشكل كبير، وأصبحت البلاد

⁹ الجزائر تتقدم في تصنيف الاقتصادات الجديد، وكالة الأنباء الجزائرية، يوليو 2024، <https://cutt.us/tv1ZQ>

¹⁰ ما أفاق الاقتصاد الجزائري بعد تصنيفه ثالثًا في أفريقيا؟، الجزيرة، مايو 2024، <https://cutt.us/GGtF>

¹¹ Projected poverty headcount rate in Morocco in selected years from 2010 to 2024, statista, <https://cutt.us/R9TE4>

¹² أي مستقبل ينتظر اقتصاد موريتانيا بعد دخولها سوق تصدير الغاز الطبيعي؟، مباشر، أبريل 2024، <https://cutt.us/v2OjP>

بعيدة عن مسار تحقيق الاستقرار الاقتصادي ونواتجه المرتبطة بتحجيم الفقر، فمع دخول 25 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان البلاد البالغ عددهم 48 مليوناً¹³ إلى دائرة الفقر، يتضح مدى التدهور في مستويات المعيشة، ولم تتأثر الأسر ذات الدخل المحدود فقط، بل امتدت التأثيرات إلى الأسر التي كانت تعد ميسورة، وقد أسهمت هذه العوامل في رفع نسبة الفقر إلى نحو 65%، كما شهدت العملة المحلية في السودان تأكلاً حاداً في قيمتها بنسبة 56.15%، حيث انخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 570 جنيهاً قبل اندلاع الحرب إلى 1300 جنيه¹⁴، وقد أسهم هذا التراجع الكبير في ارتفاع حاد لأسعار السلع والخدمات، مما زاد من معاناة المواطنين وضغط بشدة على مستويات المعيشة.

الصومال

تواجه الصومال أيضاً تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المعني بالقضاء على الفقر. على الرغم من بعض الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية، إلا أن نسبة الفقر لا تزال مرتفعة، حيث يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وتشير التقارير إلى أن المجتمعات الرعوية تعاني بشكل خاص، حيث تصل معدلات الفقر فيها إلى 78%¹⁵، وتعتبر الأزمات المناخية التي تعاني منها الصومال أحد أبرز عوامل رفع معدلات الفقر متعدد الأبعاد بين السكان، وهو الأمر الذي دفع الصومال لتحل في مؤشر RISK Inform لعام 2024 في المرتبة الثانية من حيث تعرضها للمخاطر الطبيعية وتحل في المرتبة الثانية من حيث قدرتها على معالجة تلك المخاطر والكوارث الناتجة عنها اقتصادياً واجتماعياً.

جيبوتي

تبذل الحكومة في جيبوتي مجموعة من الجهود الإيجابية لمكافحة الفقر ودعم تحقق الهدف الأول خلال عام 2024، وتنعكس الجهود الحكومية متمثلة في تصاعد التوقعات حول انخفاض معدلات الفقر من خط الأساس البالغ 19% في عام 2017 إلى نحو 14.7% في عام 2024، في الوقت ذاته الذي تواصله فيه الحكومة جهودها للاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات التي تعزز رأس المال البشري، غير أن الخطوات المتخذة محفوفة بمخاطر التضخم الذي شهدته البلاد في مارس 2024¹⁶، حيث بلغ معدل التضخم 5%، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر الأول 2022، كما تأثرت إيرادات الجمارك بالتوترات في البحر الأحمر، حيث انخفضت بنحو 910 ملايين فرنك جيبوتي في الربع الأول من عام 2024، وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الآفاق الاقتصادية متوسطة الأجل تبدو إيجابية، مع توقع نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي بنسبة 5.1% بين عامي 2024 و2026.

¹³ البنك الدولي يخصص 354 مليون لدعم الاحتياجات العاجلة في السودان، بيترما، نوفمبر 2024، <https://cutt.us/nSLH8>.

¹⁴ غزوة السودان يثقلان الاقتصادات العربية في 2024 و2025، سكاى نيوز عربية، مارس، 2024، <https://cutt.us/xMSFe>.

¹⁵ Somalia Situation Report, OCHA, 17 March 2024, <https://cutt.us/BcyeK>.

¹⁶ معدلات نمو قوية يشهدها اقتصاد جيبوتي في 2023 رغم تحديات المالية العامة البنك الدولي، <https://cutt.us/QicLL>.

جزر القمر

يعكس الوضع الحالي للهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر في جزر القمر تحديات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث يُتوقع أن تظل معدلات الفقر مرتفعة بنسبة تقارب 38% خلال عام 2024 على الرغم من سعى الحكومة لتحسين هذا الوضع من خلال تعزيز التحصيل الضريبي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وذلك عبر تحسين الخدمات العامة وتبني نظام ضريبي أكثر عدلاً¹⁷، غير أن التقدم المحدود على مسار تحقيق الأهداف التنموية في جزر القمر إنما يمكن إرجاعه إلى التكلفة الكبيرة المتوقعة لتحقيق الأهداف التنموية والتي من المتوقع أن تبلغ 18.8% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الجزرية لعام 2030، وهو ما قد يدفع الحكومة لوضع خطط تأجيله تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى رأسها القضاء على الفقر بحلول 2040 وهو ما سيضيف قيمة تتراوح ما بين 5.7 - 7.6% من إجمالي الناتج المحلي للدولة¹⁸.

3. دول الخليج العربي

المملكة العربية السعودية

تشير الوقائع إلى أن المملكة العربية السعودية تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر، وذلك في ظل استمرار التركيز على تحسين برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الفئات المحتاجة، حيث بلغ معدل الفقر في المملكة العربية السعودية لعام 2024 نحو 10%، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً عن السنوات الخمس السابقة، حيث كانت النسبة في عامي 2023 و2024 حوالي 12.5%¹⁹، كما تُظهر البيانات أن نسبة الفقر في السعودية انخفضت خلال السنوات الخمس الأخير مما ساعد على انتشار حوالي 485,000 مواطن من دائرة الفقر، وتُعتبر برامج الحماية الاجتماعية جزءاً أساسياً من رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فقد خصصت الحكومة ميزانية كبيرة لبرامج الحماية الاجتماعية، حيث بلغ حجم الإنفاق الحكومي في عام 2024 حوالي 1.251 مليار ريال²⁰، مع تخصيص جزء كبير منه للصحة والتنمية الاجتماعية.

البحرين

تُظهر البحرين خطوات واضحة من أجل القضاء على الفقر، فبحسب تقرير صندوق النقد الدولي ستشهد البحرين نمواً اقتصادياً بنسبة 3% في عام 2024²¹، ومن المتوقع أن يرتفع هذا النمو إلى 3.5% في 2025، ويأتي هذا النمو مدفوعاً بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الذي يُتوقع أن يشكل حوالي

¹⁷ COMOROS, world Bank, <https://cutt.us/VMA8d>

¹⁸ Union of the Comoros: Selected Issues, IMF Elibrary, <https://tinyurl.com/mryzx92n>

¹⁹ الفقر في السعودية، سيناء العربية، سبتمبر 2024، <https://cutt.us/vTjz3>

²⁰ الحماية الاجتماعية.. حقز الأنشطة الاقتصادية وتعزز دعم الاستهلاك، جريدة الرياض، <https://www.alriyadh.com/2087764>

²¹ صندوق النقد يتوقع نمو اقتصاد البحرين 3% في 2024 بدفع من الأنشطة غير النفطية، الشرق الأوسط، <https://tinyurl.com/yc5hseh5>

90% من الاقتصاد بحلول عام 2029، وبينما تتحفظ البحرين على الإعلان عن نسب الفقر داخلها، تشير الإحصاءات الصادرة عام 2018 عن تأثير الفقر على 1 من كل 13 مواطن داخل البلاد، غير أن الجهود والإصلاحات التي نفذتها الحكومة في برنامج الضمان الاجتماعي ساهمت في دعم آلاف الأسر البحرينية محققة وصول إلى 128 ألف أسرة بحرينية وهو دعم يضمن تجاوز المستفيدين له خط الفقر²².

قطر

تُظهر تقارير التنمية المستدامة التزام قطر بتحسين الظروف المعيشية في البلاد، خصوصًا من خلال برامج الإعانات والدعم الاجتماعي. كما تسهم سياساتها الاقتصادية في تقليل البطالة وتعزيز الدخل، ما يدعم جهود الحد من الفقر، حيث حلت قطر في المرتبة السادسة عالميًا من حيث متوسط الأجور ويصل متوسط الأجر الشهري إلى حوالي 4068.56 دولار²³، في الوقت ذاته بذلت قطر جهود إقليمية خلال عام 2024 لمكافحة الآثار السلبية للفقر على دول العالم العربي التي تعاني من النزاعات النشطة حيث قدمت قطر مساعدات استنفادت منها 100 دولة في قارات العالم المختلفة، كان أبرزها مساعدات تجاوزت 31 مليون دولار قدمتها بالتعاون مع الهيئات الأممية المختصة²⁴.

اليمن

تشير الأوضاع في اليمن إلى تحديات حادة أمام تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر وإلى تقاعس حكومي كبير في اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الفقر على المستوى الوطني، حيث تعاني اليمن من تفاقم غير مسبوق في معدلات الفقر في عام 2024²⁵، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد 82.7%، مما يعني أن أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص في اليمن يعانون من الفقر، مع زيادة واضحة في المناطق الريفية، حيث تبلغ النسبة 89.4%، مقارنة بـ 68.9% في المناطق الحضرية، وتصل نسبة الحرمان بين السكان إلى 46.7%، حيث يواجه الفقراء متعددو الأبعاد حوالي 38.6% من أشكال الحرمان المحتملة، بما في ذلك نقص التغذية وانعدام الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية²⁶. وقد تدهورت سبل كسب العيش لأكثر من 54% من السكان، مما يفاقم أوضاع الفقر ويزيد من اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية، انخفض الاقتصاد اليمني إلى نصف ما كان عليه خلال العقد الماضي، وأصبح إنتاج النفط أقل من ثلث مستوياته السابقة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وزيادة عدد الأسر غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية بنسبة تتجاوز 90%.

²² BAHRAIN VOLUNTARY NATIONAL REVIEW SPOTLIGHT REPORT, ANND, <https://tinyurl.com/bde9kra9>

²³ Qatar: Selected Issues, <https://cutt.us/Pntxj>

²⁴ تقرير خاص | مساعدات دول الخليج.. يد بيضاء لمحاربة الجوع والفقر في العالم، الخليج أونلاين، <https://tinyurl.com/3af63mn8>

²⁵ قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن، رنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير 2024، <https://cutt.us/4sOPJ>

²⁶ مؤشرات الفقر في اليمن 2024، مركز الخليج واليمن للدراسات، 19 مايو 2024، <https://ygcs.center/ar/indicators/article103.html>

عمان

تواصل سلطنة عمان تنفيذ استراتيجيتها لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، مستندة إلى تحسن اقتصادي ملحوظ وإدارة مالية فعالة، حيث توقع البنك الدولي أن نمو الاقتصاد العماني بنسبة 2.7% في عام 2024، مع زيادة متوقعة تصل إلى 2.9% في عام 2025²⁷، كما تظهر البيانات المالية أن سلطنة عمان حققت فائضاً في الميزانية حتى نهاية أغسطس 2024، بفضل زيادة الإيرادات العامة، وبخاصة الواردة من قطاع النفط، حيث بلغت الإيرادات حوالي 8.1 مليار ريال عماني، ما يمثل زيادة قدرها 183 مليون ريال مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة 12%، مسجلاً 4.65 مليار ريال²⁸، وتشير توجهات الحكومة إلى ارتفاع إمكانات توجيه هذا الفائض لدعم برامج الحماية الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للفئات ذات الدخل المحدود.

الإمارات العربية المتحدة

تظهر دولة الإمارات العربية المتحدة التزاماً قوياً ببذل جهود لتحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من خلال عدة مبادرات ملموسة، فقد خصصت الإمارات مبلغ 200 مليون دولار لدعم الدول منخفضة الدخل عبر الصندوق الاستئماني للحد من الفقر وتحقيق النمو (PRGT) التابع لصندوق النقد الدولي²⁹، كما تعتمد الإمارات على الابتكار واستخدام تقنيات حديثة لزيادة كفاءة الزراعة وأنظمة الري في جهود مكافحة الفقر، وتشمل هذه الحلول تقنيات مثل الطائرات بدون طيار لرسم خرائط الأراضي الزراعية، وتطبيقات الهاتف المحمول، وأجهزة استشعار المحاصيل التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإماراتي نمواً بنسبة 5.7% في عام 2024، وفقاً لتقديرات البنك الدولي، مما يعزز من قدرات الدولة على مواصلة جهودها في مواجهة التحديات التنموية، داخلياً ودولياً، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

الكويت

تواصل الكويت خلال عام 2024 جهودها في تنفيذ استراتيجية القضاء على الفقر، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة الفقر في البلاد لا تزال منخفضة مقارنة بدول أخرى في المنطقة، كما يبلغ نصيب الفرد من الدخل في الكويت حوالي 37,000 دولار أمريكي سنوياً، مما يعكس مستوى معيشي مرتفع نسبياً يتوازي مع جهود الحكومة لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوفير الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، مع تخصيص جزء كبير من الميزانية العامة لهذا الغرض. كما تسعى الكويت إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط من خلال تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية³⁰، كما

²⁷ البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو اقتصاد سلطنة عمان إلى 2.7% العام الجاري، يناير 2024، <https://www.omandaily.com>

²⁸ إيرادات سلطنة عمان تتجاوز 8 مليارات ريال خلال أول 8 أشهر من 2024 العربية، <https://cutt.us/J6CxH>

²⁹ الإمارات توقع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي للمساهمة في تمويل صندوق "PRGT" و"RST"، وكالة أنباء الإمارات، <https://cutt.us/ICX9n>

³⁰ الكويت: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، صندوق النقد الدولي، <https://tinyurl.com/mr24hamz>

تستمر حكومة الكويت في جهود تنفيذ رؤية الكويت 2035 وخطة التنمية الوطنية الثالثة التي تغطي الفترة ما بين 2020 - 2025 حيث ستعمل الحكومة على بناء 250 ألف وحدة سكنية وتعمل على تنفيذ مشروعات ضخمة تقدر بقيمة 124 مليار³¹.

4. دول الشام

الأردن

تبذل الحكومة الأردنية جهود لتحقيق الهدف التنموي الأول مما ساعد على انخفاض معدلات البطالة بصورة طفيفة، وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث بلغت 22%، ثم تراجعت إلى 21.4% في الربع الأول من عام 2024³²، كما أطلقت الأردن مشروع "شامل" لتعزيز الحماية الاجتماعية بتمويل من المملكة المتحدة³³، وهدف المشروع إلى بناء نظام حماية اجتماعي شامل ومستدام من خلال تحسين السياسات الاجتماعية وتقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة المملكة الأردنية، لا يزال الأردن يواجه تحديات كبيرة في القضاء على الفقر، حيث يُقدّر عدد الفقراء في الأردن بحوالي 3 ملايين و980 ألف شخص، مما يشكل نحو 35% من إجمالي السكان، وذلك استنادًا إلى خط الفقر الوطني الذي يحدد دخل الفرد بـ7.9 دولارات يوميًا، كما أظهر تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 تراجع المملكة إلى المرتبة 85 عالميًا³⁴، منخفضًا بمقدار 8 درجات مقارنة بالعام السابق.

سوريا

لم تتمكن سوريا من إحراز أي تقدم ملموس على مسار تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الفقر، بل على العكس، فقد أدى تخفيض الإنفاق على الدعم الاجتماعي الذي انخفض من 43% من إجمالي الإنفاق العام إلى 29.2%³⁵ على مدار السنوات الأخيرة وتقليص دعم السلع الأساسية إلى ارتفاع حاد في تكاليف المعيشة³⁶، كما يستمر الوضع الاقتصادي في سوريا في التدهور مع توقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% في عام 2024³⁷، كما يُتوقع أن يبقى معدل التضخم مرتفعًا عام 2025 بسبب الآثار شديدة السلبية الناجمة عن انخفاض قيمة العملة³⁸ وبخاصة مع تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد نقدي ريعي مما خفض من إجمالي

³¹ Investing in Kuwait: Vision 2035 and Strategic Development Opportunities, Middle East Briefing, <https://tinyurl.com/3ce6tyu2>

³² لقوة وسط الضغوط: مرونة الأردن الاقتصادية، تقرير المرصد الاقتصادي للأردن 2024، <https://cutt.us/RWkcm>

³⁴ معالجة الفقر: مكانك سر.. أين الحلول؟، الغد، <https://cutt.us/nMwvD>

³⁵ الدعم النقدي في سوريا: خطوة أخيرة لتخلي النظام عن مسؤولياته الاجتماعية، سوريا مباشر، 4 يوليو 2024، <https://cutt.us/tsvej>

³⁶ الفقر يحاصر 14.5 مليون سوري في بلدهم، الشرق الأوسط، 26 مايو 2024، <https://cutt.us/NGpk5>

³⁷ هيئة التفاوض: الفقر في سوريا نتيجة لاستنزاف الدولة وخراب البنى التحتية، سوريا تي في، 18 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/omudz>

³⁸ سوريا: تفاقم الانكماش في معدلات النمو وتدهور رفاه الأسر السورية، مجموعة البنك الدولي، <https://tinyurl.com/5n7zr37y>

قيمة الموازنة من 2.9 مليار دولار في عام 2022 إلى 2.6 مليار دولار عام 2024، وانخفض سعر الصرف من 434 ليرة في عام 2020 إلى 13.500 ألف ليرة عام 2024.³⁹

فلسطين

تتراجع مؤشرات القضاء على الفقر إلى أمد لا يمكن تحديده داخل فلسطين، حيث يُتوقع أن تصل نسبة الفقر إلى 74.3%⁴⁰، ما يعادل حوالي 4.1 مليون شخص، منهم 2.61 مليون ممن انضموا مؤخرًا إلى شريحة الفقراء، وتعكس هذه الأرقام تدهورًا حادًا في الاقتصاد الفلسطيني، في ظل استمرار النزاع وتأثيراته السلبية، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 35%، وارتفعت معدلات البطالة إلى نحو 49.9% ويتضح كذلك تأثير الصراع المستمر على ظروف المعيشة، إذ يُتوقع أن يرتفع مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد من 10.2% في عام 2017 إلى 30.1% في عام 2024⁴¹، ويُقدر أن نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد تضاعفت من 24.1% إلى 55.4%، كما تمثل الحرب الأخيرة في غزة جانبًا مأساويًا آخر من الأزمة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 81% في الربع الأخير من 2023، ما أدى إلى انكماش اقتصادي بنسبة 22% خلال العام بأكمله وبحلول منتصف 2024، من المتوقع أن يصل الاقتصاد في غزة إلى أقل من سدس مستواه في 2022، وفي نفس السياق، دُمرت حوالي 82% من الشركات في غزة، بينما شهدت الضفة الغربية والقدس الشرقية توقفًا كليًا أو جزئيًا في نحو 80% من الشركات، مما يبرز الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها الأراضي الفلسطينية المحتلة.⁴²

لبنان

يكشف واقع متابعة الهدف التنموي الأول داخل لبنان عن حاجة الدولة إلى سياسات دعم وإصلاحات هادفة لتعزيز استجابته الإنسانية ودفعه نحو القضاء على الفقر والتغلب على تحدياته المتعددة، حيث يعاني لبنان من تفاقم حاد في الفقر متعدد الأبعاد، إذ يعيش 73% من اللبنانيين، إضافة إلى معظم غير اللبنانيين وخاصة اللاجئين السوريين، في أوضاع معيشية متردية، وتعكس هذه المؤشرات عمق الأزمة الإنسانية التي تضرب البلاد، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع كبير في معدلات الفقر النقدي إذ تضاعف عدد اللبنانيين الذين يعيشون بأقل من 3 دولارات يوميًا إلى نحو 44% من السكان، في حين يعاني تسعة من كل عشرة لاجئين سوريين من الفقر النقدي، خاصة في شمال لبنان، ومع تصاعد الأزمة الإنسانية يتفاقم تدهور القطاع الصحي وتزايد الأضرار التي لحقت بمناطق الجنوب جراء الحرب⁴³، حيث يتوقع أن ترتفع معدلات الفقر إلى مستويات كارثية في محافظتي النبطية وجنوب لبنان

³⁹ خط الفقر يلتهم السوريين ولا انفراجات اقتصادية بلا مسار سياسي، الشرق الأوسط، <https://tinyurl.com/ns3sf7d6>

⁴⁰ United Nations Development Programme. Gaza War: Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine, October 2024, <https://undp.org/gaza-impact-2024>.

⁴¹ الحرب في غزة تمحو نتائج 69 عامًا من التنمية، وكالة الأنباء السعودية، أبريل 2024، <https://cutt.us/Xxw6q>

⁴² الأونكتاد: الاقتصاد الفلسطيني في حالة خراب بسبب الحرب المستمرة مع تصاعد الفقر والبطالة، أخبار الأمم المتحدة، 11 سبتمبر، 2024، <https://cutt.us/NTvjH>

⁴³ الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وأثارها المتعددة الأبعاد، الإسكوا، سبتمبر 2024، <https://cutt.us/jedOL>

لتصل إلى 94% و87% على التوالي⁴⁴، إلى جانب تدمير أكثر من 23 ألف منزل، وتدمير البنى التحتية والخدمات الأساسية الذي لم يؤدّ فقط إلى تدهور الظروف المعيشية، بل أثر أيضًا على النسيج الاجتماعي، مما زاد من صعوبة التعافي طويل الأمد.

العراق

بذلت الحكومة العراقية مجموعة من الجهود الهامة التي انعكست إيجابيًا على واقع أزمة الفقر داخلها، ففي إطار التزام العراق بمستقبل خالٍ من الفقر بحلول عام 2030، تظهر المؤشرات الاقتصادية الحديثة تحسنًا ملحوظًا في معدلات الفقر والبطالة⁴⁵، ووفقًا للمسح الذي أُجري بين يوليو 2023 ويوليو 2024، انخفض معدل الفقر من 23% إلى 17.6%، كما تراجع نسبة البطالة من 16.5% إلى 14.4%، ويعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تم تبنيها، مثل توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتوفير السلة الغذائية للأسر عبر نظام البطاقة التموينية، مما أسهم بشكل مباشر في تقليل الفقر المادي وتحسين مستوى المعيشة للعائلات العراقية⁴⁶.

الهدف 2: القضاء على الجوع

اتخذت دول العالم العربي مجموعة من الخطوات وبذلت جهود مختلفة التأثير كضمانة لدعم واقع الأمن الغذائي وتحقيق الهدف التنموي الثاني وهو القضاء على الجوع، غير أن واقع المنطقة العربية المضطرب نتيجة عوامل التعقيد والأزمة المتعددة كان لها دور كبير في عرقلة جهود الحكومات للقضاء على الجوع، وهو الأمر الذي دفع نسبة الجوع في المنطقة العربية لتصل إلى 59.8 مليون عربي، وفي هذا الإطار تبرز أهمية تسليط الضوء على واقع التقدم المحرز لتحقيق الهدف التنموي المعني بالقضاء على الجوع على النحو التالي:

1. دول شمال أفريقيا

مصر

تؤكد مصر التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع، ففي تقرير مؤشر الجوع العالمي لعام 2024⁴⁷، احتلت المرتبة 63 من بين 127 دولة تضمنها المؤشر، حيث سجلت درجة 13.2 مما وضعها في تصنيف "معتدل" بالنسبة لمستوى الجوع في البلاد، حيث تقلصت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى 8.5%، وهو ما انعكس إيجابًا في صورة انخفاض معدلات الهزال بين الأطفال إلى 5.3%، بينما تتعدد جهود الحكومة لتعزيز الأمن الغذائي، حيث وقعت وزارة التضامن الاجتماعي اتفاقية تعاون مع (الفاو) لتنفيذ 4000 مشروع تمكين اقتصادي في محافظة المنيا يشمل المشروع 2500 مبادرة في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني

⁴⁴ تقييم وضع الفقر والإنصاف في لبنان 2024: التغلب على أزمة طال أمدها، مجموعة البنك الدولي، <https://tinyurl.com/yhhd2sb6>.

⁴⁵ العراق يعلن عن انخفاض ملحوظ في الفقر والبطالة، روزاليوسف، <https://tinyurl.com/3unbv8ee>.

⁴⁶ تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل: 2025-2024، <https://tinyurl.com/4upau4y9>.

⁴⁷ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: EGYPT, October 2024, <https://cutt.us/O0kpl>.

بهدف تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر الريفية وتعزيز الأمن الغذائي لهم⁴⁸، كما عمل وزراء التعاون الدولي والري والزراعة على التعاون في مجال دعم الاستثمارات في المجال الزراعي من خلال مناقشة خطط إطلاق مشروع "التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ" خلال النصف الأول من عام 2024، وهو مشروع يركز على تهيئة المناخ المناسب لزيادة الاستثمارات الزراعية بهدف تعزيز قدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي.⁴⁹

ليبيا

لا تزال ليبيا بحاجة إلى استراتيجيات أكثر شمولاً لتعزيز الأمن الغذائي وللقضاء على الجوع، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً من الفيضانات التي شهدتها، فوفقاً لتقرير مؤشر الجوع العالمي لعام 2024، حصلت ليبيا على درجة 19.2، مما يضعها في الفئة "المتوسطة" على المؤشر العالمي⁵⁰، كما احتلت المرتبة 83 من بين 127 دولة تضمنها المؤشر، وهو تصنيف يعكس تحديات كبيرة ما زالت تواجهها البلاد، لا سيما في ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي تؤثر على الأمن الغذائي، كما تشير البيانات إلى أن 9.3% من سكان ليبيا يعانون من نقص التغذية، ذلك وبالإضافة إلى النسبة المرتفعة للأطفال الذين يعانون من الهزال (35.1%).

تونس

تتأرجح دفة تونس في مسيرتها للقضاء على الجوع حيث سجلت 5.9 درجة على مؤشر الجوع لعام 2024 مما يصنف مستوى الجوع فيها بأنه "منخفض"، واحتلت المرتبة 29 من بين 127 دولة⁵¹، ويعاني 1.1% فقط من السكان من نقص التغذية، بينما بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم 8.1% والذين يعانون من الهزال من 2.8% وهو ما يعكس فعالية السياسات الحكومية في تحسين واقع الأمن الغذائي وتعزيز صحة السكان، كما تبذل الحكومة جهوداً لضمان توفير المواد الغذائية بأسعار معقولة، خاصة لفئات المجتمع الفقيرة، وتعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية على مشاريع تهدف إلى تحسين واردات القمح ودعم صغار المزارعين⁵²، لكن وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تواجه تونس تحديات كبيرة بسبب أزمة الجفاف وشح المياه، مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 50% وانخفاض محاصيل الحبوب بنسبة 60%، وفي منتصف مارس 2024، وافق البنك الدولي على منح تونس قرصاً بقيمة 300 مليون دولار لمساعدتها في مواجهة تحديات الأمن الغذائي⁵³.

⁴⁸ توقيع اتفاقية تعاون بين التضامن الاجتماعي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتنفيذ 4000 مشروع تمكين اقتصادي، 2 يونيو 2024، <https://cutt.us/zyx1X>.

⁴⁹ وزراء التعاون الدولي والري والزراعة يناقشون موقف مشروع "التحول الغذائي الزراعي الموائم للمناخ"، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي،

<https://moic.gov.eg/ar/news/1393>

⁵⁰ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: Libya, October 2024, <https://cutt.us/e0Qum>.

⁵¹ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: TUNISIA, October 2024, <https://cutt.us/UNjhK>

⁵² تغير المناخ يفاقم الأزمات الاقتصادية في تونس، الاتحاد، 2 مارس 2024، <https://cutt.us/zTjTZ>.

⁵³ المرجع السابق

الجزائر

حققت الجزائر تقدماً كبيراً في مساعيها للقضاء على الجوع ولا تزال تبذل الجهود من أجل المضي قدماً نحو تعزيز الأمن الغذائي المستدام، إذ حصلت على 6.7 درجة⁵⁴ في مؤشر الجوع العالمي لعام 2024، مما رفع ترتيبها إلى المرتبة 35 من بين 127 دولة تضمنها المؤشر، بعد أن كانت في المرتبة 39 في عام 2018، وتراجعت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى 2.2% فقط، كما انخفضت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم إلى 9.8%، والهزال إلى 2.7%، مع انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من 2.5%، ولتحقيق هذه النتائج، تبنت الجزائر استراتيجية شاملة متعددة القطاعات، شملت تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الزراعة الاستراتيجية بهدف زيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات.⁵⁵

المغرب

يبرز المغرب كنموذج يُحتذى به في مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، حيث بذل المغرب جهوداً إيجابية حيث احتل المرتبة 48 عالمياً في مؤشر الجوع العالمي لعام 2024⁵⁶ وحصل على درجة إجمالية قدرها 9.2، مما يجعله ضمن فئة الدول ذات المستوى المنخفض من الجوع، ومنذ بداية الألفية الحالية، تبني المغرب مجموعة من الإجراءات الفعالة لتحسين الأمن الغذائي، مما أدى إلى انخفاض معدل الجوع ليصل إلى 9.2 في عام 2024، حيث اعتمد المغرب استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن الغذائي تضمنت تحسين الإنتاج الزراعي من خلال مبادرات مثل "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر"⁵⁷، وتطوير سلاسل التوريد للحد من الفاقد وضمان كفاءة توزيع الأغذية، كما استثمر في البنية التحتية الريفية لتسهيل وصول المزارعين إلى الأسواق، وعزز البحوث في الزراعة المستدامة لمواجهة تغير المناخ باستخدام تقنيات الري الذكي. ورغم التقدم المحرز، لا تزال التحديات المناخية والاقتصادية تستدعي جهوداً إضافية لضمان تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول 2030، حيث مازال يعاني 6.9% من سكان المغرب من سوء التغذية، بينما يعاني 14% من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، و2.3% يعانون من الهزال، كما يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة نحو 1.7%⁵⁸.

موريتانيا

تشهد موريتانيا تحديات كبيرة في ملف الأمن الغذائي، حيث احتلت المرتبة 91 من بين 127 دولة في مؤشر الجوع العالمي، مسجلة مستوى جوع يُصنف ضمن المستوى "الخطير" برصيد قدره 21.1⁵⁹، كما يعاني 3.9% من السكان من نقص التغذية، بينما تصل نسبة التقزم بين الأطفال إلى 13.6%، ونسبة

⁵⁴ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: ALGERIA, October 2024, <https://cutt.us/fjq74>

⁵⁵ هكذا حققت الجزائر 75 بالمائة من اكتفائها الغذائي، الخبر، 27 سبتمبر 2024، <https://cutt.us/QesOp>

⁵⁶ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: MOROCCO, October 2024, <https://cutt.us/9gc61>

⁵⁷ Agricultural Campaign 2023-2024 in Morocco: Challenges and Measures, LAN, 21 June 2024, <https://cutt.us/oB2S2>

⁵⁸ Ibid

⁵⁹ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: MAURITANIA, October 2024, <https://cutt.us/oA26U>

الهزال إلى 25.1%، مع معدل وفيات للأطفال دون سن الخامسة يبلغ 9.3% وتبقى مشكلة نقص العناصر الغذائية الدقيقة مستمرة، حيث يعاني حوالي 66% من الأطفال من نقص في هذه العناصر، مما يساهم في تفشي فقر الدم، كما أن 43% من النساء في سن الإنجاب يعانين من نفس المشكلة⁶⁰، وعلى الرغم من التقدم المحدود الذي تحقق في بعض المجالات، مثل انخفاض معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد من 13% بين السكان في 2023 إلى 8% في 2024، وإطلاق حملة لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للفترة 2024-2026⁶¹، تحت شعار "كل طفل جائع هو حالة طوارئ" والتي تهدف إلى إدماج الأطفال في سياسات الأمن الغذائي والتغذية على كافة المستويات وتعزيز رعايتهم من خلال تحسين الأمن الغذائي، إلا أن الوضع العام لا يزال يشير إلى صعوبة تحقيق هذا الهدف في المدى القريب.

2. دول شرق أفريقيا

السودان

انهارت طموحات القضاء على الجوع في السودان أمام مدافع الحرب، حيث تعاني السودان من أزمة غذائية حادة بسبب النزاع المستمر في البلاد، وهو ما ينعكس في تقرير مؤشر الجوع العالمي لعام 2024 الذي يضع السودان في المرتبة 110 من بين 127 دولة⁶²، كما يشير التقرير إلى أن مستوى الجوع في السودان يعتبر خطيرًا، حيث يعاني حوالي 5.2% من السكان من نقص التغذية، و39.6% من الأطفال يعانون من الهزال، والوضع أكثر تعقيدًا بالنسبة للنازحين داخليًا، حيث يعاني 97% منهم من مستويات شديدة من الجوع⁶³، أما عن المدنيين الذين اختاروا البقاء في مدن سكنهم فتشير التقارير إلى معاناة حوالي 755,000 شخص منهم من أوضاع كارثية، بينما يواجه نحو 25.6 مليون شخص آخرين مستويات عالية من الجوع الحاد، مما يعني أن نصف سكان السودان المتأثرين بالنزاع يواجهون صعوبة يومية في تأمين غذائهم⁶⁴، ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع بشكل أكبر ليصل نحو 8.5 مليون شخص إلى حالة "طوارئ الجوع".

الصومال

تواجه الصومال أزمة إنسانية غذائية حادة تهدد حياة ملايين الأشخاص في البلاد، فوفقًا للتقارير سيواجه 4.4 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول نهاية عام 2024⁶⁵، حيث ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي بنسبة 22%، كما أن 25.6% من الأطفال دون سن الخامسة أصبحوا يعانون من الهزال، إلى جانب هذه المعاناة، هناك 3.8 مليون نازح داخليًا في الصومال

⁶⁰ Food Security Information Network, MAURITANIA, <https://cutt.us/LOh5N>

⁶¹ Campaign to Combat Food Insecurity and Malnutrition in Children Launched, Mauritanian News Agency, 20May2024, <https://cutt.us/Ew6cV>

⁶² GLOBAL HUNGER INDEX 2024: Sudan, October 2024, <https://cutt.us/kLHdA>

⁶³ Sudan faces one of the worst famines in decades, UN News, 17October2024, <https://cutt.us/ojUQ1>

⁶⁴ مديرو وكالات تابعة للأمم المتحدة يؤكدون أن السودان يواجه كارثة جوع غير مسبقة، يونسيف، 27 يونيو 2024، <https://cutt.us/PdGJo>

⁶⁵ Hunger in Somalia, explained, Concern Worldwide U.S, 28October2024, <https://cutt.us/LFFmy>

يكافحون لتأمين الغذاء خلال واقع النزوح المضطرب، ويتوقع أن يحتاج حوالي 6.9 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2024⁶⁶، ووفقًا لتقرير "مؤشر الجوع العالمي 2024"⁶⁷، احتل الصومال المرتبة 127 من بين 127 دولة، ليكون في ذيل القائمة مع درجة جوع خطيرة بلغت 44.1، وانعكست في صورة معاناة 10.6% من السكان من نقص التغذية، فيما يعاني 11.8% من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، كما أن نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة تبلغ 51.3%، وهي واحدة من أعلى المعدلات في العالم، وبالتالي وتُعتبر الصومال جزءًا من "بؤر الجوع الساخنة" في المنطقة.⁶⁸

جيبوتي

تواجه حكومة جيبوتي مجموعة من التحديات الإنسانية المتزايدة نتيجة للصدمات المناخية المستمرة التي أثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي وانعكست على إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، وهي أزمة تتوازي مع أزمة نقص الأراضي الصالحة للزراعة وصعوبة الوصول إلى المياه، خاصة في المناطق الريفية، وهو ما رفع نسبة الاستيراد للمواد الغذائية إلى 90%⁶⁹، ونتيجة لذلك فقد احتلت جيبوتي المرتبة 92 من بين 127 دولة في مؤشر الجوع العالمي⁷⁰، وسجلت 21.2 درجة على مؤشر الجوع، مما يشير إلى مستوى "خطير" من الجوع، يعاني 5.2% من السكان من نقص التغذية، بينما 10.6% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، و20.9% من الهزال، كما تسجل البلاد نسبة وفيات للأطفال دون سن الخامسة تبلغ 12.9%، وخلال النصف الأول من عام 2024، أشارت توقعات حكومية رسمية إلى أن حوالي 285,000 شخص أي 25% من السكان سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين يوليو وديسمبر 2024، كما يُتوقع أن يصل عدد الأشخاص في مرحلة الطوارئ الغذائية إلى حوالي 53,000 شخص، بينما سيكون 232,000 شخص في مرحلة أزمة⁷¹.

جزر القمر

ما زالت جزر القمر تواجه تحديات متعددة تعرقل جهودها في الحد من الجوع، حيث تأتي في المرتبة 81 من بين 127 دولة على مؤشر الجوع⁷²، ورغم أن ترتيبها يعتبر متوسطًا مقارنة بدول أخرى، إلا أن المؤشر يكشف عن بعض التحديات الواضحة التي يجب معالجتها لتحقيق تقدم ملموس نحو القضاء على الجوع بشكل كامل، حيث يعاني 4.8% من سكان جزر القمر من نقص التغذية، كما أن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم بلغت 5.1%، مما يعكس وجود نقص في الوصول إلى التغذية السليمة لهؤلاء الأطفال خلال السنوات الأولى من حياتهم، وتُعد نسبة الأطفال الذين يعانون

⁶⁶ Hunger set to worsen in Somalia as La Nina drought looms, WFP, 27 September 2024, <https://cutt.us/Za04C>

⁶⁷ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: SOMALIA, October 2024, <https://cutt.us/H6LL4>

⁶⁸ تقرير جديد صادر عن الأمم المتحدة يحذر من حالات المجاعة والجوع الكارثية الناجمة عن الصراعات، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 31 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/xDWpG>

⁶⁹ Djibouti: Acute Food Insecurity Situation April - June 2024 and Projection for July - December 2024, <https://cutt.us/FZnu9>

⁷⁰ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: DJIBOUTI, October 2024, <https://cutt.us/vsMJC>

⁷¹ Djibouti Assistance Overview, August 2024, <https://cutt.us/oWPOb>

⁷² GLOBAL HUNGER INDEX 2024: COMOROS, October 2024, <https://cutt.us/7E5Yb>

من الهزال، والتي بلغت 18.2% من أخطر مؤشرات ارتفاع معدل الجوع، إضافة إلى ذلك، تصل نسبة وفيات الأطفال قبل سن الخامسة إلى 16.9%، وهي نسبة عالية تستدعي تدخلات لتحسين الوضع الصحي والتغذوي للأطفال في البلاد.

3. دول الخليج العربي

السعودية

تواصل السعودية خطواتها الطموحة نحو تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ضمن مستهدفات رؤية 2030، وفي هذا الإطار عملت السعودية على زيادة مساحة المزروعات الغذائية مما رفع عدد المدن الزراعية إلى 107 مدينة في مختلف مناطق المملكة، وإلى جانب دعم المزارعين والمستثمرين في مزاوله الأنشطة الزراعية⁷³، تعزز هذه المدن فرص الاستثمار في القطاع الزراعي، كما أسهمت هذه الجهود في رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 109 مليارات ريال في عام 2023 وهو ما كان من المتوقع ان يزيد بحلول نهاية 2024، وتصنف السعودية ضمن الدول ذات المستوى المنخفض من الجوع بمؤشر بلغ 6.9، ما يعكس فاعلية السياسات الوطنية في تحسين واقع الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية، ومع وجود 3% فقط من السكان يعانون من سوء التغذية، وهي نسبة منخفضة تعكس توفر الغذاء وجودته، كما يعاني 4.5% فقط من أطفال المملكة من الهزال، كما حققت المملكة أحد أدنى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث تبلغ النسبة 0.6%.⁷⁴

البحرين

في خطوة متقدمة نحو تحقيق الأمن الغذائي، سجلت البحرين 75.3 من أصل 100 في جانب الإمدادات الغذائية، متفوقة بذلك على المتوسط العالمي الذي بلغ 60.4،⁷⁵ ومن أجل تعزيز ذلك التقدم، أطلق صندوق الثروة السيادي البحريني شركة تحت اسم "غذاء البحرين القابضة"، بهدف دعم الابتكار والنمو في قطاع الأغذية والزراعة، تسعى الشركة إلى تعزيز التعاون بين الشركات المحلية واستكشاف فرص استثمارية مبتكرة في مجالات مثل تكنولوجيا الأغذية والزراعة المستدامة، كما تهدف "غذاء" إلى تعزيز التصنيع الغذائي المستدام وتقليل الاعتماد على الواردات، مع التركيز على توفير أغذية صحية من خلال حلول مبتكرة تساهم في تعزيز الأمن الغذائي في البحرين.⁷⁶

⁷³ مدن زراعية تعزز الأمن الغذائي في السعودية وطرح 8 مدن للاستثمار، الاقتصادية، 14 يوليو 2024، <https://cutt.us/oq7Xi>.

⁷⁴ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: KUWAIT. October 2024, <https://cutt.us/wp68r>

⁷⁵ هل تعتبر مملكة البحرين نموذجاً للأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط؟، <https://cutt.us/WRZuC>.

⁷⁶ لدعم الأمن الغذائي.. "السيادي" البحريني يطلق "غذاء" القابضة، سكاي نيوز عربية، 23 مارس 2024، <https://cutt.us/34rKo>.

قطر

تتبنى قطر جهود إبداعية لتحقيق الهدف 2، ففي إطار سعيها إلى "إقامة شراكات قطرية أوروبية من أجل الأمن الغذائي المستدام"، ركزت قطر على الابتكار في التكنولوجيا الزراعية والممارسات المستدامة. بما يدعم استراتيجية قطر لزيادة الاكتفاء الذاتي من الغذاء بنسبة 18% بحلول 2030 كما يساهم في تقوية سلاسل الإمدادات الغذائية وزيادة المرونة فيها من خلال التعاون الإقليمي والبحث المشترك⁷⁷، وتُظهر التوقعات الأخيرة نموًا كبيرًا في القطاع الزراعي القطري، حيث حققت الدولة معدلات اكتفاء ذاتي ملحوظة في بعض المحاصيل الغذائية بنسبة تصل إلى 100%.⁷⁸

اليمن

تستمر اليمن في مواجهة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تحتل المرتبة 126 من أصل 127 دولة في مؤشر الجوع العالمي محققة مؤشر 41.2، مما يشير إلى مستوى خطير للغاية من الجوع داخل المجتمعات المحلية⁷⁹، وفي تقرير فجوة تمويل الجوع لعام 2024⁸⁰ ومن بين 17 دولة مشمولة تحظى اليمن بالنصيب الأعلى من معدلات الجوع⁸⁰، حيث يعاني ما يقرب من نصف السكان أي ما يعادل 4.7 مليون شخص من مستويات عالية من سوء التغذية الحاد بين يوليو وسبتمبر 2024، وتم تصنيفهم على أنهم في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أو أعلى⁸¹، أما في صفوف الأطفال دون سن الخامسة، فإن 16.8% يعانون من التقزم، بينما 48.5% يعانون من الهزال، كما أن 39.5% من الأطفال في اليمن يموتون قبل أن يبلغوا سن الخامسة⁸²، وبلغ عدد الأطفال المتأثرين بسوء التغذية الحاد 120,000 طفل، بالإضافة إلى 223,000 امرأة حامل.⁸³

عمان

تتعدد الجهود العمانية المبذولة للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، ونتيجة لذلك فقد احتلت المرتبة 51 في مؤشر الجوع العالمي، محققة درجة جوع منخفضة تبلغ 9.9، وهي احد النواتج الإيجابية المترتبة على الخطوات الكبيرة التي قطعتها عمان في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل والمنتجات الرئيسية، حيث تجاوزت المعدلات 75%⁸⁴، كما أطلقت عمان مختبر الأمن الغذائي⁸⁵، وهي مبادرة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية في قطاع الصناعات

⁷⁷ International collaboration key for Qatar's food security, Doha News, 13 October 2024, <https://cutt.us/XAyyr>

⁷⁸ Qatar's agricultural sector expected to grow significantly, business startup Qatar, 22 November 2024, <https://cutt.us/WyyvY>

⁷⁹ تقرير أممي: عائلات يمنية بأكملها تواجه الجوع يوميًا، الشرق الأوسط، 2 سبتمبر 2024، <https://cutt.us/fXE5a>

⁸⁰ نيويورك: اليمن تنصدر قائمة 17 بلداً تعاني من أعلى مستويات الجوع في العالم، يمن فيوتشر، يناير 2024، <https://cutt.us/xHONZ>

⁸¹ Yemen: IPC Acute Food Insecurity Analysis - July 2024, reliefweb, 16 October 2024, <https://cutt.us/hv8rv>

⁸² الجوع يهدد نصف اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثيين، الشرق الأوسط، 10 أبريل 2024، <https://cutt.us/DpCve>

⁸³ نيويورك: اليمن تنصدر قائمة 17 بلداً تعاني من أعلى مستويات الجوع في العالم، يمن فيوتشر، يناير 2024، <https://cutt.us/xHONZ>

⁸⁴ 'Food Security Lab 2024' aims to boost self-sufficiency and attract investment in Oman, timesofoman, 12 October 2024, <https://cutt.us/wOX5O>

⁸⁵ Oman Launches Food Security Lab 2024, ifpinfo, 7 October 2024, <https://cutt.us/FmFbQ>

الغذائية تماشياً مع رؤية عمان 2040، كما سيركز المختبر على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الموردين المحليين، مستهدفة - على المدى البعيد - زيادة الاستدامة الغذائية⁸⁶، لكن على الرغم من هذه النتيجة الإيجابية، لا يزال الواقع العماني يواجه تحديات متعددة، حيث يعاني 1.1% من السكان من نقص التغذية، و10.6% من الأطفال من الهزال، وتصل نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 5.7%⁸⁷.

الإمارات

تكشف السياقات الإماراتية عن تقدم ملحوظ في مكافحة الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، مما يعكس نجاح سياساتها في مواجهة التحديات المرتبطة بالجوع وسوء التغذية⁸⁸، وهو ما ينعكس في صورة ارتفاع إيرادات سوق المواد الغذائية في الإمارات ليصل إلى نحو 147 مليار درهم (40.07 مليار دولار) في نهاية 2024، مقارنة بـ 37.8 مليار دولار في 2023، مع توقعات بأن تصل قيمة سوق الخدمات الغذائية إلى 73.3 مليار درهم (19.98 مليار دولار) في 2024⁸⁹، حيث تسعى دولة الإمارات من خلال استراتيجيات الأمن الغذائي إلى تنويع مصادر الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الفقد والهدر، مع تعزيز قدرة القطاع على مواجهة الأزمات وفي الإطار ذاته تعمل الإمارات على تعزيز دورها في ملف الأمن الغذائي على مستوى عالمي باستضافة القمة العالمية للأمن الغذائي في 26 نوفمبر 2024.

الكويت

بفضل رؤية استراتيجية وجهود مستدامة، تصدر الكويت قائمة الدول الأقل جوعاً عالمياً، محققة إنجازاً لافتاً في القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، فقد سجلت الكويت واحدة من أفضل النتائج، حيث حصلت على مؤشر جوع أقل من 5، ما يضعها ضمن 22 دولة في العالم حققت مستوى منخفضاً جداً من الجوع، وهو الأمر الذي وضعها في المرتبة العاشرة عالمياً والأولى عربياً كأقل الدول العربية جوعاً⁹⁰، حيث تشير البيانات لكون نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في الكويت لا تتجاوز 0.9%، في حين يعاني 6.3% فقط من الأطفال من الهزال، بينما يقل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عن 2.5%، ويعكس هذا الواقع الإيجابي نجاح السياسات الكويتية في تحسين دوائر التغذية والوصول إلى موارد غذائية كافية ومتوازنة، مما يعزز قدرة البلاد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع⁹¹.

⁸⁶ 'Food Security Lab 2024' aims to boost self-sufficiency and attract investment in Oman, timesofoman, 12 October 2024, <https://cutt.us/wOX5O>

⁸⁷ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: OMAN, October 2024, <https://cutt.us/zcOmK>

⁸⁸ 2024 Global Hunger Index, <https://cutt.us/IBYZW>

⁸⁹ الإمارات تعزز أمنها الغذائي باستراتيجيات وتدابير مبتكرة، زاوية، 10 أغسطس 2024، <https://cutt.us/JT9r4>

⁹⁰ مرجع سابق، مؤشر الجوع يرتفع في العراق بـ 2024 مقارنة بالعام الماضي

⁹¹ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: KUWAIT, October 2024, <https://cutt.us/CvrKo>

الأردن

تواصل المملكة الأردنية جهودها لمكافحة الجوع وتحسين واقع الأمن الغذائي، فرغم التحديات التي يواجهها في هذا الملف والتي يعكسها تراجع ترتيب الأردن إلى المرتبة 59 عالميًا على مؤشر الجوع العالمي لعام 2024، بعدما كان يحتل المرتبة 53 سابقًا⁹²، إلا أن مستويات الجوع في الأردن تظل أقل حدة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، حيث تظهر التقارير أن 17.8% من السكان يعانون من سوء التغذية، وهي نسبة معتدلة نسبيًا، أما بالنسبة لحالة الأطفال، 8.3% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، في حين أن 2.3% فقط يعانون من الهزال، وهي نسب منخفضة بالمقاييس العالمية، وفي إطار جهوده لتعزيز الأمن الغذائي، أطلق الأردن مشروعًا طموحًا يهدف إلى دعم المجتمعات المحلية واللاجئين السوريين بالتركيز على تحسين سلاسل إنتاج الأغذية الزراعية في مناطق مثل البلقاء وجرش وعجلون، ويسعى إلى دعم 200 أسرة من خلال تطوير مهارات العمل الحر وزيادة دخلها.⁹³

سوريا

في ظل التحديات الإنسانية الضخمة التي تواجهها سوريا، يصبح الأمن الغذائي أزمة مقلقة تهدد حياة الملايين، حيث يعاني نحو 66% من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد⁹⁴، إذ يوجد 12.9 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة، بما في ذلك أكثر من 2.1 مليون شخص يقيمون في المخيمات، بينما يواجه 2.6 مليون آخرون خطر الوقوع في مستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي⁹⁵، بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت سوريا 30.3 درجة على مؤشر الجوع مما يشير إلى مستوى جوع "خطير"، إذ تعكس هذه الدرجة واقعًا مريعًا يعاني فيه السكان من مستويات عالية من الفقر والجوع وسوء التغذية، وتشير البيانات إلى أن 34% من السكان يعانون من نقص التغذية، و31.3% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم، و12% من الأطفال يعانون من الهزال.

فلسطين

تواصل فلسطين سعيها لمكافحة الجوع وضمان الأمن الغذائي في قطاع غزة إلا أن تلك الجهود تتآكل تحت نيران القصف، حيث تظهر التقييمات أن أكثر من 1.8 مليون فلسطيني يعانون من مستويات "حرجة للغاية" من انعدام الأمن الغذائي بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بالحقول الزراعية وتسببت في تدمير حوالي 70% من المحاصيل⁹⁶، ووفقًا لأرقام صادرة عن المبادرة العالمية للأمن

⁹² الأردن يتراجع في مؤشر "الجوع العالمي"، الغد، 13 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/42nTS>

⁹³ الفاو وإيطاليا تطلقان مشروعًا لتعزيز الأمن الغذائي في الأردن، المملكة، 31 يوليو 2024، <https://cutt.us/fQJw1>

⁹⁴ الأمم المتحدة: نحو 13 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، تليفزيون سوريا، 26 يونيو 2024، <https://cutt.us/Ngn2I>

⁹⁵ أكثر من نصف سكان سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، العربية CGTN، 17 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/krDkD>

⁹⁶ غزة: البيانات الجغرافية المكانية تظهر الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأراضي الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، 3 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/CAM53>

الغذائي التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر. يختبر نحو 133,000 شخص، أي حوالي 6% من سكان غزة المرحلة الخامسة من انعدام الأمن الغذائي، والتي تُعتبر "كارثية"، ومع استمرار تدهور الأوضاع تشير التقديرات إلى أن 91% من سكان القطاع، أي حوالي 1.95 مليون شخص⁹⁷، قد يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، تتراوح بين المرحلة الثالثة وما هو أسوأ.

لبنان

ما بين الأزمات الاقتصادية والتصعيد العسكري، تستمر لبنان في فقدان معظم مكتسباتها التنموية وتقف عاجزة في مواجهة شبح الجوع، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي 23% من السكان، أي نحو 1.26 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد⁹⁸، وتشير توقعات برنامج الأغذية العالمي إلى أن الوضع الخطير في لبنان مرشح للتفاقم بسرعة لما كان عليه الأمن الغذائي من هشاشة كبيرة بالفعل حتى قبل بداية التصعيد العسكري الأخير⁹⁹، فمنذ بداية الهجوم الإسرائيلي على لبنان تأثر القطاع الزراعي بشكل كبير، مما أسفر عن تشريد 40% من المزارعين المحليين وتعطيل الإنتاج الغذائي والتجارة، لا سيما في المناطق الجنوبية، وهو ما صعب من وصول سكان المجتمعات المحلية إلى الأسواق وجعلها تحديًا متزايدًا بعدما أجبرت عائلات بأكملها على هجر أراضيها الزراعية ومنازلها، وأصبح ما يصل إلى 18% من السكان اللبنانيين أي حوالي 683,000 شخص يعيشون في مرحلة "الأزمة"، مع تصنيف 1% منهم أي نحو 41,000 شخص، في مرحلة "الطوارئ"، وتأتي عكار وبعبك وطرابلس وصيدا من بين المناطق الأكثر تضررًا، حيث يعاني فيها السكان من نقص حاد في الغذاء، ففي قضاء عكار وحده يعاني 104,000 شخص من الجوع، يليه بعبداء 82,000 شخص، وطرابلس 60,000 شخص، وبعبك 58,000 شخص¹⁰⁰.

العراق

تتفاقم أزمة الجوع في العراق منعكسة في صورة تراجع بمقدار 6 مراتب على مؤشر الجوع لعام 2024، مقارنة بعام 2023، بعدما ارتفعت نقاط العراق في المؤشر لتصل إلى 14.9 نقطة، مقارنة بـ 13.8 نقطة في العام السابق، مما يشير إلى زيادة حدة أزمة الجوع في المجتمعات المحلية العراقية، ويحتل العراق حاليًا المرتبة 70 عالميًا من أصل 127 دولة، متراجعًا عن المرتبة 64 التي حققها في العام الماضي، ورغم هذا التراجع¹⁰¹، يبقى العراق ضمن النطاق "المعتدل" للجوع عالميًا¹⁰²، ويعكس هذا التراجع أوضاع العراق الغذائية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 16.1% من سكانه يعانون من سوء التغذية، بالإضافة إلى ذلك، يعاني 15.5% من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، و4% منهم من الهزال، فيما تصل

⁹⁷ خطر المجاعة مستمر في غزة وتوقعات بأن 91% من السكان سيعانون انعدامًا حادًا للأمن الغذائي يصل إلى مستوى الأزمة، أخبار الأمم المتحدة، 17 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/4whlN>.

⁹⁸ لبنان: ارتفاع معدل الفقر أكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي إلى 44% تحت وطأة أزمة مستمرة، البنك الدولي، 23 مايو 2024، <https://cutt.us/7ltro>.

⁹⁹ الأمم المتحدة تحذر من ارتفاع معدلات الجوع في لبنان إذا وسعت إسرائيل الحرب، سبق، 31 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/IWaW5>.

¹⁰⁰ تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان أبريل - سبتمبر 2024، <https://cutt.us/Ek05T>.

¹⁰¹ Iraq Hunger Statistics 2001-2024, Macrotrends, <https://cutt.us/d6i7Y>.

¹⁰² مؤشر الجوع يرتفع في العراق بـ 2024 مقارنة بالعام الماضي، السومرية، 11 أكتوبر 2024، <https://cutt.us/uBqbj>.

نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى 2.4%¹⁰³، وهي مؤشرات تكشف عن ضرورة إعادة النظر في طموحات العراق الغذائية وخططها لمحاربة الجوع.

الهدف 13: العمل المناخي

تفرض مقاصد الهدف 13 وتحدياته على المنطقة العربية لاسيما الحكومات اتخاذ العديد من التدابير والسياسات على الأصعدة الإقليمية والوطنية، وذلك بغية تعزيز العمل المناخي داخل دول المنطقة، سواء من خلال دعم وتوسيع نطاقات تبني خطط التكيف والتخفيف، أو من خلال اتخاذ خطوات وطنية للتغلب على الآثار السلبية للتغيرات المناخية على المجتمعات المحلية وسكانها، لاسيما في ظل الوتيرة المتسارعة للتغيرات المناخية التي تنذر بخسائر اقتصادية عالية مقدرة ما بين 6% إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة¹⁰⁴، في الوقت ذاته التي تنذر فيه بتعرض 25 مليون شخص لخطر الفيضانات الساحلية، وفي هذا السياق، يمكن استعراض واقع الهدف 13 في المنطقة العربية على النحو التالي:

1. دول إقليم شمال أفريقيا

مصر

تضع الحكومة المصرية الهدف 13 المعني بالعمل المناخي في مقدمة أولوياتها؛ حيث لم تكتفي فقط بإطلاق الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ 2050 خلال مؤتمر الأطراف COP26، بل عملت على تدشين برنامج "نُوقِي" الذي وصل إجمالي المشروعات الخضراء المدشنة في إطاره بحلول عام 2024 نحو 691 مشروعاً بتكلفة 447 مليار جنيه، كما كشفت عن إطلاق أول سوق منظم للكربون الطوعي في مصر في أكتوبر 2024¹⁰⁵، وقد دفعت هذه الخطوات بالدولة المصرية لتكون واحدة من أقل الدول إسهاماً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 0.6% من إجمالي الانبعاثات العالمية، أي أقل من 1%، وهو ما جعلها تحقق المركز رقم 22 من بين 67 دولة تضمنهم مؤشر أداء تغير المناخ لعام 2024.¹⁰⁶

ليبيا

على الرغم من جهود الحكومة الليبية لتعزيز العمل المناخي والوفاء باستحقاقات التكيف والتخفيف والمرونة، لا تزال ليبيا تعد من أكثر دول العالم تضرراً من آثار التغير المناخي؛ ففي 24 ديسمبر 2023، كشفت الأمم المتحدة عن وفاة أكثر من 5 آلاف ليبي بسبب الفيضانات وما زال هناك أكثر من 10 آلاف

¹⁰³ GLOBAL HUNGER INDEX 2024: IRAQ, October 2024, <https://cutt.us/PW92v>

¹⁰⁴ مدونات البنك الدولي، تحويل توصيات تقارير المناخ والتنمية القطرية بشأن شح المياه إلى إجراءات فعلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 29 يونيو 2023، https://shorter.me/7_sK2

¹⁰⁵ بوابة الأهرام، وزيرة التخطيط تستعرض تجربة مصر الرائدة في مجال العمل المناخي بواشنطن، 26 أكتوبر 2024، <https://gate.ahram.org.eg/News/5017226.aspx>

¹⁰⁶ Egyptian streets, NEWSgypt's Sisi Calls for International Community to Support Africa's Climate Action at COP26 Conference, 3 November 2022, <https://bit.ly/3xc2noB>

مفقود¹⁰⁷ وقد قادت أزمة الفيضانات لمزيد من الآثار السلبية خلال عام 2024 حيث شهد الجبل الأخضر في شمال شرق ليبيا هطول أمطار، أثرت على الساحل والجبال القريبة لاسيما مدينة درنة؛ حيث دُمر جزء كبير من المدينة بسبب الفيضانات¹⁰⁸، على الرغم من ذلك تشهد أجزاء أخرى من ليبيا حالات جفاف عميقة حيث كشفت الإحصاءات والأرقام عن تحول ليبيا إلى واحدة من أكثر البلدان جفافاً ونقصاً في المياه في العالم.

تونس

تنقسم الجهود التونسية لتعزيز العمل المناخي إلى جهود لتعزيز المكاسب التي يمكن أن تحققها تدابير العمل المناخي، بالإضافة لجهود أخرى للحد من الخسائر الناتجة عن أزمة المناخ وآثارها السلبية؛ حيث تبنت الدولة جهود وتدابير معززة للعمل المناخي من شأنها رفع إجمالي الناتج المحلي إلى 8.8% بحلول عام 2030¹⁰⁹، ويهدد تأخر تبني تلك التدابير بارتفاع خسائر إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4% بحلول عام 2030، مما سيؤدي بدوره إلى خسائر سنوية متوقعة تبلغ حوالي 5.6 مليارات دينار، وإلى تعرض تونس لخطر ارتفاع منسوب سطح البحر بشكل يؤثر على نحو ربع المنطقة الساحلية ويزيد احتمالات وقوع فيضانات كارثية بنحو عشرة أضعاف، بتكلفة قد تصل إلى 277 مليون دولار بحلول عام 2050¹¹⁰، وفي سياق ذلك، يمكن القول أنه رغم الجهود التونسية، لا يزال ينظر لتونس كخامس أكثر دول العالم عرضة لخطر الجفاف ونقص المياه.¹¹¹

الجزائر

تبذل الجزائر مجموعة من الجهود التي تستهدف التعامل بصورة طويلة الأجل مع أزمة المناخ، حيث يتضمن المخطط الوطني الجزائري للتعامل مع التغيرات المناخية 155 مشروعاً، من بينها 76 مشروع يركز على التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة و63 مشروع متعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية¹¹²، وهي مجموعة من المشروعات التي يهدف بعضها إلى إنتاج 2 مليون طن من الهيدروجين الأخضر بين عامي 2030 و2040 باستثمارات في قطاع الهيدروجين الأخضر في الجزائر تقدر بما بين 25 و30 مليار دولار، ومن بين هذه المشروعات: مشروع الطاقة المتجددة الذي من المنتظر الانتهاء منه بحلول عام 2035 والمعروف بمشروع 15 ألف ميجاواط¹¹³، في الإطار ذاته شهد أغسطس 2024 شروع اللجنة الوطنية للمناخ في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التغيرات المناخية المسئولة عن رسم خارطة الطريق لتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، بينما في أكتوبر 2024، وقّعت الجزائر

¹⁰⁷ بوابة الوسط، تقديرات دولية: 4.3 مليار دولار خسائر العاصفة «دانيال» في ليبيا، أكتوبر 2023، <https://shorter.me/eDazo>

¹⁰⁸ ليبيا تفقد مساحات شاسعة من الأراضي الرطبة بسبب تغير المناخ و"الشالهايات"، فبراير 2024، <https://bitly.co/SXa6>

¹⁰⁹ البنك الدولي، تقرير للبنك الدولي: العمل المناخي سيؤدي لتعزيز الاقتصاد التونسي، نوفمبر 2023، <https://shorter.me/TnrLq>

¹¹⁰ البنك الدولي: العمل المناخي سيؤدي لتعزيز الاقتصاد التونسي، ديسمبر 2023، <https://www.firstbankeg.com/20061>

¹¹¹ بوابة الإذاعة التونسية، تغير المناخ: تونس الدولة الخامسة في العالم الأكثر عرضة، تاريخ الوصول أكتوبر 2024، <https://bitly.co/SXaZ>

¹¹² الطاقة، مسؤول سابق يحذر من مخاطر تغير المناخ في الجزائر، أبريل 2022، <https://shorter.me/6zodH>

¹¹³ العين الإخبارية، مخطط الجزائر للتكيف.. حلول وطنية تتحدى تغيرات المناخ، أغسطس 2023، <https://shorter.me/Ssoxz>

والولايات المتحدة الأمريكية على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل المناخي والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بهدف العمل على تعزيز وترقية التعاون في مجال العمل المناخي وخفض انبعاثات غاز الميثان.¹¹⁴

المغرب

اتساقاً مع متطلبات العمل المناخي، اتجه المغرب لرفع سقف مساهمته المحددة وطنياً من 42% إلى 45.5% لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني في عام 2050. كما رفع سقف استثماراته المناخية نحو 78 مليار دولار بحلول 2050،¹¹⁵ وعلى الرغم من احتلال المغرب المرتبة التاسعة عالمياً والأولى عربياً في مؤشر أداء المناخ في ديسمبر 2023، إلا أنه شهد واحدة من الأعوام الأكثر جفافاً على الإطلاق منذ 80 سنة على الأقل مما تسبب بعجز مائي بلغ حوالى 48% مقارنة مع متوسط الأمطار في السنوات العادية¹¹⁶، ولا تزال فجوة تمويل المناخ في المغرب كبيرة حيث تواجه المغرب فجوة مقدرة بنحو 4.5 مليار دولار سنوياً، وهي فجوة من المتوقع أن تمتد من 2025 وحتى نهاية 2030.¹¹⁷

موريتانيا

يكشف واقع متابعة العمل المناخي في موريتانيا عن خطوات بطيئة على مسار الوفاء باستحقاقات العمل المناخي، فعلى الرغم من عمل حكومة الدولة على إعداد خطة عمل إستراتيجية لخلق مهن خضراء، وانضمامها إلى "مبادرة العمل المناخي من أجل التشغيل والعمل اللائق"¹¹⁸، لكن في الوقت ذاته تستمر موريتانيا في مواجهة تحديات كبيرة في التكيف مع التغيرات المناخية بسبب الأمطار والتقلبات المناخية وتآكل المنطقة الساحلية، وهو ما يكبدها خسارة سنوية قدرها 85 مليار أوقية، بما يقارب 327 مليون دولار، الأمر الذي عبرت عنه صراحة وزيرة البيئة في موريتانيا في أكتوبر 2024؛ في إطار حديثها عن هشاشة موريتانيا تجاه تأثيرات التغيرات المناخية، ولا سيما التصحر وصعود مستوى البحر.¹¹⁹

2. دول شرق أفريقيا

السودان

تبدو غايات الهدف 13 بعيدة التحقيق إذا ما تم النظر إليها في إطار ما تشهده السياقات السودانية؛ حيث تقع السودان تحت وطأة التغيرات المناخية؛ إذ ترتفع درجة الحرارة في البلاد بمعدل ضعف

¹¹⁴ سبا برس، اتفاقية تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال العمل المناخي، 14 أكتوبر 2024، <https://bitly.co/SXbD>

¹¹⁵ الطاقة، المغرب يتفوق على الجزائر في مواجهة آثار تغير المناخ، 11 نوفمبر 2021، <https://shorter.me/2vfbg>

¹¹⁶ البنك الدولي، دعم أساليب الري القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المغرب، 17 يونيو 2024، <https://bitly.co/Sbr3>

¹¹⁷ الشرق، فجوة تمويل المناخ في المغرب 4.5 مليار دولار سنوياً حتى 2030، 19 سبتمبر 2024، <https://bitly.co/SXbZ>

¹¹⁸ الفكر، موريتانيا تعرض تجربتها في تخفيض آثار التغير المناخي والهوض بالاقتصاد الأخضر، 3 أكتوبر 2024، <https://www.elfikr.net/?q=node/52555>

¹¹⁹ الاتحاد، وزيرة البيئة الموريتانية لـ«الاتحاد»: COP28 يحسم القضايا المناخية، 20 نوفمبر 2023، <https://shorter.me/ys6ww>

المتوسط العالمي، وتغطي المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية حوالي 72% من مساحة السودان. كما يهدد الجفاف نحو 19 مليون هكتار من الأراضي البعلية، تحديداً في كردفان ودارفور والولايات الشمالية، مما ينذر بتفاقم خطر المجاعة وشح المياه¹²⁰، الأمر الذي أكدته التداعيات التي أفرزتها فيضانات في ولايات شمال السودان في أغسطس 2024؛ فقد تسببت كارثة السيول والأمطار بمحافظة أبو حمد بولاية نهر النيل في تضرر نحو 96 ألف أسرة، وأدت إلى انهيار أكثر من 32 ألف منزل كلياً وجزئياً، وتدمير 150 مرفقاً خدمياً.¹²¹

الصومال

تكشف وقائع الأزمة المناخية في الصومال عن تحديات متنامية ومتعاضمة، حيث تعتبر الصومال ثاني أكثر دول العالم تعرضاً لتأثيرات تغير المناخ، حيث تهدد الأزمة المناخية الأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية وإسهاماتها التنموية المقدرة بنحو 70% من إجمالي الناتج المحلي، بصورة تهدد الدولة على المدى البعيد بتحولها لـ مكان غير صالح للعيش بحلول 2080¹²²، وحتى أكتوبر 2024، ترصد الوقائع الصومالية حاجة أكثر من 7 مليون صومالي إلى مساعدات إنسانية لمواجهة تأثيرات الصدمات المناخية، سواء موجات الجفاف الشديدة أو الفيضانات المفاجئة والمدمرة¹²³، حيث تعرضت الصومال خلال 2024 لأمطار غزيرة متواصلة بسبب ظاهرة النينو المناخية والظواهر الجوية ثنائية القطب في المحيط الهندي¹²⁴.

غير أن الواقع يكشف عن جهود الحكومة للتصدي للأزمة المناخية وآثارها، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المعززة للعمل المناخي، ففي مارس 2024، افتتح رئيس وزراء الحكومة الفيدرالية الصومالية مركز جديد يساهم في الوقاية من تغير المناخ والتدهور البيئي والذي يندرج في إطار تنفيذ مبادرة رئيس جمهورية "الصومال الخضراء" والتي تركز على زراعة 10 ملايين شجرة في جميع ولايات البلاد.¹²⁵

جيبوتي

تبذل الحكومة في جيبوتي مجموعة من الجهود لتحقيقه غايات الهدف 13، ففي أكتوبر 2024، أطلقت مشروع مبادرة المخاطر المناخية وأنظمة الإنذار المبكر لتعزيز قدرة البلاد على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ بهدف تعزيز قدرات وكالات الأرصاد الجوية-المائية وإدارة الكوارث الوطنية على مدى السنوات الأربع المقبلة¹²⁶، ونتيجة لذلك، حققت نتائج إيجابية تمثلت في بلوغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الواردات نحو 0.14 طن وبلوغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الواردة في صادرات

¹²⁰ صدى، الصراع في السودان يزيد وطأة تغير المناخ على الريف، 4 يونيو 2024، <https://bit.ly/co/SbrI>

<https://bit.ly/4e45gvD>

¹²¹ الشرق الأوسط، فيضانات مفاجئة تغرق مناطق واسعة في شمال السودان للمرة الأولى، 10 أغسطس 2024،

¹²² ICRC, in our latest pieces exploring the link between climate change and conflict..., 13 September 2021, <https://bit.ly/3bkPIWm>.

¹²³ الاتحاد، تغير المناخ يفاقم الأزمات الإنسانية في الصومال، 7 سبتمبر 2024، <https://ggle.io/7BZY>

¹²⁴ الشرق، "الأسوأ منذ عقود" ارتفاع عدد ضحايا الفيضانات في الصومال، 25 نوفمبر 2024، <https://ggle.io/7BZZ>

¹²⁵ الصومال الجديد، رئيس الوزراء يفتتح مركزاً جديداً للوقاية من تغير المناخ والتدهور البيئي، 10 مارس 2024، <https://bit.ly/3YGwRyo>

¹²⁶ إطلاق مبادرة المخاطر المناخية وأنظمة الإنذار المبكر في جيبوتي، مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، 1 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/co/SbrN>

الوقود الأحفوري نحو صفر كجم للمرة الأولى خلال عام 2024 مقارنة بقياسات عام 2019¹²⁷ غير ان المجتمعات المحلية حتى الآن مازالت تواجه ضعف في مواجهة تغير المناخ؛ حيث يعيش حوالي 33% من السكان في مناطق عالية الخطورة، وما زال 35% من الاقتصاد معرض بشكل كبير للمخاطر المناخية.¹²⁸

جزر القمر

اتخذت جزر القمر مجموعة من التدابير لتعزيز العمل المناخي، على رأسها جاء استمرار اتباع الإستراتيجية الوطنية للعمل طويل الأجل وفقاً لميزانية الإنفاق الاستهلاكي لجزر القمر 2030 والتي تعني بمكافحة تلوث الهواء وتغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، بالإضافة إلى انضمامها بجانب جيبوتي والصومال وجنوب السودان إلى مشروع تمويل مخاطر الكوارث المناخية التابع للبنك الأفريقي للتنمية بقيمة 35 مليون دولار¹²⁹، وعلى الرغم من تلك الجهود، تظهر القراءة التقييمية للعمل المناخي في جزر القمر في 2024 زيادة درجات الحرارة في جزر القمر بنسبة 0.2% لكل عقد، وهبوط بمعدل 10-15% في نسبة هطول الأمطار، ومعاناة جزر القمر كغيرها من الدول الجزرية من ارتفاع مستوى البحر والفيضانات المتكررة والأمطار والأعاصير.¹³⁰

3. دول الخليج العربي

السعودية

تتخذ حكومة المملكة العربية السعودية عدد من الجهود الهادفة لدعم العمل المناخي الإيجابي، فهي تعمل على خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، وتسعى لتوليد 50% من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030 وزراعة 10 مليارات شجرة خلال العقود القادمة وتلتزم المملكة بالمساهمة في خفض انبعاثات الميثان العالمية بنسبة 30% بحلول عام 2030¹³¹، وفي سياق 2024، تتمثل أبرز تدابير العمل المناخي المتخذة في تعيين يوم 27 مارس من كل عام كمنااسبة سنوية للتوعية بأهمية العمل البيئي تحت اسم «يوم مبادرة السعودية الخضراء» بالإضافة لإطلاقها حملة الإعلان عن اليوم العالمي للبيئة تحت شعار "مكافحة التصحر" وبناء القدرة على التكيف مع الجفاف" في 28 أبريل 2024، وفي انضمامها لتوجه «الابتكار الزراعي للمناخ»، الذي يهدف إلى التحوّل نحو أنظمة غذاء أكثر كفاءة وشمولية واستدامة في يوليو 2024، وفي استعدادها

¹²⁷ Climate Change Portal, Djibouti, Access date April 28, 2024, <https://shorter.me/zvik6>

¹²⁸ بوابة الصومال، جيبوتي تطلق مشروعاً للوقاية من تغير المناخ، 1 أكتوبر 2024، <https://ggle.io/7Bbh>

¹²⁹ البنك الأفريقي للتنمية، الاجتماعات السنوية 2024: جزر القمر وجيبوتي والصومال وجنوب السودان ينضمون إلى مشروع تمويل مخاطر الكوارث المناخية التابع للبنك الأفريقي للتنمية

بقيمة 35 مليون دولار، 31 مايو 2024، <https://bitly.co/SbrR>

¹³⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عندما يأتي المطر: مكافحة تغير المناخ بالتنبؤ في جزر القمر، أكتوبر 2018، <https://shorter.me/hOi8W>

¹³¹ المملكة السعودية، المملكة العربية السعودية تحدد يوماً سنوياً مخصصاً للتوعية بأهمية العمل البيئي، تاريخ الوصول أبريل 2024، <https://shorter.me/e0V7I>

لاستضافة أكبر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الأراضي والجفاف في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 .

132

البحرين

تبنّت البحرين في سياق الهدف 13 مجموعة من السياسات ذات الصلة وفي مقدمتها: استراتيجية البحرين الوطنية للبيئة والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث¹³³، وعلى الرغم من جهود المملكة لإعلان الحياد الكربوني الصفري بحلول عام 2060، لا تزال مملكة البحرين كغيرها من دول الخليج العربي من بين الدول الأكثر عرضة للتغيرات المناخية؛ إذ أن ارتفاع منسوب مياه البحر يهدد بغرق 27%: 56% من مساحتها بحلول 2100.¹³⁴

قطر

تولي قطر جهودًا كبيرة لمكافحة التغير المناخي اتساقًا مع رؤية قطر الوطنية 2030؛ فهي تنفذ حالياً استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي الرامية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة نسبة 25% بحلول عام 2030، وتنشئ العديد من المشاريع والمبادرات للحد من تأثير تغير المناخ، منها: محطة الخرسة للطاقة الشمسية، لتوفير ما يعادل 10% من الطاقة الكهربائية للدولة،¹³⁵ بالإضافة لإعلانها عن دعمها لتعبئة التمويل المناخي للتخفيف من آثار تغير المناخ؛ ففي 11 مارس 2024، أكدت دولة قطر على دعمها للجهود الدولية المعززة لخطط التكيف مع التغيرات المناخية المناخي، وكشفت عن خططها للتماشي معها.¹³⁶

عمان

تولي سلطنة "عمان" للهدف 13 المعني بالعمل المناخي اهتماماً بارزاً، فخلال عام 2024 ركزت السلطنة على تدشين الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية، كما أطلقت مشروع الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من مواد "الهيدروكلورو فلورو كاربونات"، وفي مارس 2024، وأعلنت عن هدف وطني جديد وهو تحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الغازات الدفيئة في مجمل القطاعات التنموية بحلول عام 2050م.¹³⁷

اليمن

يُعد اليمن من بين البلدان الأكثر عرضة للمعاناة من آثار تغير المناخ، حيث يواجه اليمن تحديات وصعوبات هائلة منها تقلب الظواهر الجوية وارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار،

¹³² برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يطلقان حملة الإعلان عن اليوم العالمي للبيئة، 28 أبريل 2024، <https://bit.ly/co/Sbs8>

¹³³ Al -Ain news, Bahrain targets Zero Carbon neutrality by 2060, 24 October 2021, <https://bit.ly/3HiiCFg> .

¹³⁴ Kingdom of Bahrain, Supreme council for environment, nationally determined contribution of The kingdom of Bahrain under UNFCCC, 2021, <https://bit.ly/3qlA6ol> .

¹³⁵ وزارة البيئة القطرية، كلمة سعادة وزير البيئة والتغير المناخي أمام مؤتمر الأطراف (COP28)، ديسمبر 2023، <https://bit.ly/co/Pabo>

¹³⁶ دولة قطر تؤكد دعمها للجهود الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ، تاريخ الوصول أكتوبر 2024، <https://ggle.io/7BsS>

¹³⁷ سلطنة عمان تؤكد في جنيف دعمها لكافة الجهود الدولية والعمل بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، 15 مارس 2024، <https://ggle.io/7Bcu>

وتشير التوقعات أنه بحلول 2060، إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد تغير المناخ على المستوى الوطني فمن المتوقع أن تفقد البلاد 93 مليار دولار تراكمياً من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يكون تغير المناخ سبباً في أكثر من 121,000 حالة وفاة في اليمن بحلول عام 2060.¹³⁸

الإمارات

وضعت الإمارات مجموعة من السياسات والأهداف والإجراءات ذات الصلة بالعمل المناخي، ويأتي على رأسهم جهودها لاستكمال خطتها الوطنية المعلنة لمواجهة التغير المناخي خلال الفترة 2017: 2050¹³⁹، وفي سياق 2024، وتحديدًا في أكتوبر 2024، دعت دولة الإمارات إلى تشجيع إنشاء لجان العمل المناخي داخل البرلمان لدعم صياغة سياسات قائمة على الأدلة للتكيف مع تغير المناخ¹⁴⁰، وبفعل ذلك، باتت الإمارات أول الدول العربية المستخدمة للطاقة النووية من الكربون، ودخلت قائمة أفضل 20 دولة عالمياً في المؤشرات الثمانية الخاصة بالتغيرات المناخية.¹⁴¹

الكويت

تولي الكويت اهتماماً مكثفاً بالعمل المناخي وغايات الهدف 13؛ ففي نوفمبر 2023، دشنت الدولة استراتيجية وطنية لخفض الكربون بحلول عام 2050، وتطمح من ورائها للوصول إلى الحياد الكربوني عام 2026، بينما في أكتوبر 2024، أطلقت الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروع يعالج مسببات العواصف الرملية والترايبية العابرة على الكويت بهدف مواجهة مسارات الرياح المسببة للغبار داخل البلاد، ورغم ذلك، تسجل الكويت انبعاثات غازات الدفيئة مرتفعة، وتشير التوقعات إلى احتمالية وصولها إلى 20.7 مليون طن ناتجة بصورة مجتمعة من جميع مخرجات القطاعات الزراعية والصناعية والنفائات والطاقة بحلول 2060.¹⁴²

4. دول الشام

الأردن

تكشف وقائع العمل المناخي عن كون الأردن من أوائل البلدان العربية في مجال العمل المناخي؛ وتركز المملكة حالياً على تبني الاستراتيجية الوطنية للطاقة، والتي تهدف إلى توليد 31% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وتستكمل المملكة حالياً خطتها التي تم إطلاقها سابقاً ومنها استراتيجية التمويل الأخضر 2023 - 2028 والتي تتضمن برنامج لبناء قدرات التمويل الأخضر ودمج الاعتبارات المناخية في جوانب الاقتصاد الجزئي¹⁴³، بينما خلال 2024، أطلقت المملكة الأردنية

¹³⁸ الشرق الأوسط، تقديرات أممية: تغير المناخ قد يقتل 120 ألف يمني خلال 3 عقود، ديسمبر 2023، <https://shorter.me/bNtOX>.

¹³⁹ AL Ain, The UAE... and climate action in the Arab world and internationally, 3 November 2021, <https://bit.ly/3Ejs0zQ>.

¹⁴⁰ <https://ggle.io/7BcY>

¹⁴¹ AL Ain, Climate action strategy in The UAE.. an investment for the Future 2 November 2021, <https://bit.ly/2ZV1fcg>.

¹⁴² الجريدة، «البيئة» تطلق استراتيجية الكويت خفيضة الكربون 2050، نوفمبر 2023، <https://www.aljarida.com/article/45134>.

¹⁴³ البنك الدولي، الأردن: تمكين العمل المناخي في القطاع المالي، 2 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/cSbrv>.

بالشراكة مع الصندوق الأخضر للمناخ في يوليو 2024 مشروع مبادرة الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية في الأردن بقيمة 60.5 مليون دولار أمريكي،¹⁴⁴ كما بينت التزامها تحديث وثيقة المساهمات المحددة وطنياً للمرة الثالثة عن طريق رفع هدفها للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من 14% إلى 31% بحلول 2030. ورغم ذلك، توضح المؤشرات أن 88% من السكان في الأردن مازالوا يشعرون بتأثيرات التغير المناخي في حياتهم اليومية.¹⁴⁵

سوريا

ألقت تعقيدات الحرب السورية بظلالها السلبية على الجهود الوطنية لتعزيز العمل المناخي، كما قوضت البنية التحتية والقدرات الاقتصادية للدولة للتصدي للتغيرات المناخية، حيث تهدد موجات الجفاف والتغيرات المناخية 70% من الأراضي الزراعية في سوريا، وتؤثر التغيرات المناخية على 22 منطقة داخل البلاد وهو ما وثقته التقارير الدولية، وتشير الوقائع لكون الأزمة المناخية التي تشهدها سوريا دفعتها لتكون في قائمة أكثر 10 دول عرضة لخطر الكوارث المناخية والاحتباس الحراري.¹⁴⁶

فلسطين

تعد فلسطين من الدول الأكثر تأثراً بظاهرة تغير المناخ، وهو ما دفعها لتبني مجموعة من الجهود لمكافحة الظاهرة، حيث حدثت تقرير المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بها، ودشنت مشاريع منبثقة عن الخطط الوطنية للعمل المناخي مثل مشروع وفرة المياه لقطاع الزراعة بقيمة 24 مليون دولار بدعم من صندوق المناخ¹⁴⁷، وفي نوفمبر 2024، شاركت فلسطين ضمن فعاليات القمة العالمية للعمل المناخي COP 29، وعلى صعيد آخر فقد أثرت الحرب الدائرة بصورة شديدة السلبية على واقع العمل المناخي داخل قطاع غزة متسببة في تدمير أكثر من 70% من الموارد البيئية في القطاع، الأمر الذي يساهم في عرقلة العمل المناخي في فلسطين.¹⁴⁸

لبنان

تكشف وقائع الهدف 13 وغاياته أن لبنان من بين أقل البلدان استعداداً لمواجهة تغير المناخ؛ حيث تحتل المركز 161 من بين 192 بلداً على مستوى العالم في معدل جاهزيتها لمواجهة تغير المناخ، وتحمل الأزمة المناخية مخاطر كبرى للواقع اللبناني، فمن شأن تغيّر المناخ في لبنان أن يؤدي إلى تقليص إمكانيات النمو على المستوى الوطني بنسبة تبلغ 2% سنوياً بحلول عام 2040، بينما من المتوقع أن تبلغ الخسائر السنوية 250 مليون دولار أمريكي.¹⁴⁹

¹⁴⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأردن يمهد الطريق لإطلاق مبادرة بقيمة 60 مليون دولار أمريكي للتكيف مع آثار التغير، 18 يوليو 2024، <https://bitly.co/Sbre>

¹⁴⁵ وكالة أنباء الأردنية، الأردن يواجه التغير المناخي بـ86 مشروعاً للنمو الأخضر، مارس 2024، <https://shorter.me/T2rh>

¹⁴⁶ سوريا، الزراعة السورية في خطر.. جفاف وتغيرات مناخية تهدد 70% من الأراضي، 28 أغسطس 2024، <https://ggle.io/7Bcj>

¹⁴⁷ وفاء، رام الله: توصيات بتعزيز العمل المشترك في مجال المناخ لتطوير الاستدامة البيئية والاقتصادية، مايو 2023، <https://www.wafa.ps/pages/details/72177>

¹⁴⁸ فلسطين تشارك في اجتماع متعلق بالإغاثة والإنعاش المبكر في قمة المناخ، 15 نوفمبر 2024، <https://bitly.co/SmlM>

¹⁴⁹ المدن، لبنان في قمة المناخ: وعود بيئية وتحامل دولي، 12 ديسمبر 2023، <https://shorter.me/VuTzR>

العراق

يُدرج العراق ضمن قائمة البلدان الأكثر عرضةً لصدمات تغير المناخ، ويرجع ذلك إلى زيادة انبعاثات الكربون إلى أكثر من الضعف على مدار العقد الماضي؛ فقد سجّل العراق واحدة من أعلى معدلات كثافة انبعاثات الكربون وفقاً لإحصائيات 2024، كما تشير التقارير إلى حاجة العراق إلى استثمارات تبلغ قيمتها نحو 233 مليار دولار بحلول عام 2040 للتمكن من سد الفجوات التنموية ذات الأولوية والشروع في مسار النمو الأخضر الشامل.¹⁵⁰

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تنفذ كافة دول المنطقة العربية سياسات وإجراءات وتدابير ترمي من ورائها لتحقيق الهدف 16 باعتباره أحد مستهدفاتهم الإنمائية، لكن تتفاوت نتائج تلك السياسات والتدابير داخل كل دولة على حدة، ويمكن مسح واستقراء وقائع الهدف 16 ومقاصده داخل الأقطار العربية على النحو التالي:

1. دول شمال أفريقيا

مصر

وضعت مصر في رؤيتها التنموية 2030 أولوية للهدف 16 ومقاصده باعتبارها استحقاقات تنموية حيوية، وبموجب ذلك، كرست مصر وأجهزتها وصناع قرارها جهوداً جلية، ففي عام 2023، تمكنت من تقديم ترتيبها 38 مركزاً في مؤشر أكثر الدول أماناً لعام 2023 عندما احتلت المرتبة 65 من أصل 134 دولة عام 2023 مقارنة بالمركز 103 عام 2019.¹⁵¹ وحققت المرتبة 68 من أصل 100 في مؤشر السلامة لتتفوق على نظرائها الإقليميين،¹⁵² وحتى نهاية 2024، أشارت الوقائع والمؤشرات إلى تصدر مصر قائمة دول شمال أفريقيا على مؤشر الدول الأكثر أماناً في إفريقيا¹⁵³، في السياق ذاته بذلت الحكومة المصرية جهودها لتدعيم واقع السلام داخل المنطقة العربية من خلال المشاركة كفاعل رئيسي في مباحثات السلام في الحرب السودانية المشتعلة وفي الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

ليبيا

تواجه دولة ليبيا تحديات لتحقيق الهدف 16؛ إذ تعاني من ويلات حربها الأهلية وعثرات الانتقال السياسي والانقسام المؤسسي والتأخر الانتخابي، وهو الأمر الذي دفعها -على الرغم من الجهود المبذولة - إلى احتلال مركز متأخر في مؤشر السلام العالمي، كما دفعها لاحتلال المرتبة 122 من أصل 177 عالمياً في مؤشر الدول الأكثر أماناً للنساء¹⁵⁴، إضافة لذلك، لا تزال ليبيا تسجل المعدل الأعلى فيما

¹⁵⁰ البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يُعرض الاستقرار الاجتماعي وآفاق التنمية الاقتصادية للخطر، سبتمبر 2022، <https://shorter.me/k60mV>

¹⁵¹ مباشر مصر، مصر تتقدم 38 مركزاً في مؤشر الدول الأكثر أماناً عام 2023، يونيو 2023، <https://shorter.me/aXLUy>

¹⁵² المصري اليوم، مصر أعلى من جيرانها في مؤشر الأمن، مارس 2024، <https://shorter.me/1tKO7>

¹⁵³ الشروق، بزنس إنسايدر: مصر تصدر شمال إفريقيا في قائمة الدول الأكثر أماناً، 27 يوليو 2024، <https://ggle.io/7Fe7>

¹⁵⁴ <https://bityl.co/SbtH>

يتعلق بالجرائم العنيفة، والوصول إلى الأسلحة¹⁵⁵، ويكشف واقع ليبيا خلال عام 2024 عن توجه الحكومة لبذل جهود لتحقيق تقدمات وتحسينات بشأن السلام والأمن والاستقرار؛ فبينما حققت عام 2023 المرتبة 137 من أصل 163 في مؤشر السلام العالمي متقدمة 14 مركزاً في القائمة، حلت عام 2024 في المرتبة الـ 128 عالمياً من مجموع 163 دولة والـ 12 عربياً، وهي بذلك، تكون قد تقدمت عدة مراكز مقارنة بعام 2023.¹⁵⁶

تونس

تنفذ تونس جهوداً متعددة تشمل في طياتها مجالات السلام والعدل والمؤسسات القوية بهدف العمل على تحقيق الهدف 16، وقد ظهرت ثمار تلك الجهود في احتلالها المرتبة 81 عالمياً في مؤشر السلام العالمي لعام 2023، لتسبق دول جوارها من المغرب والجزائر اللذين حققا المرتبة 84 و96 على التوالي، وهو ما استمر في 2024؛ حيث حلت تونس في مؤشر السلام العالمي لسنة 2024 في المركز 74 متقدمة بـ 7 مراكز مقارنة بالتصنيف السابق لسنة 2023 وهي بذلك، تكون قد تقدمت بـ 7 مراكز مقارنة بعام 2023، كما تصدرت تونس قائمة بلدان المغرب العربي، واحتلت المرتبة الـ 5 عربياً¹⁵⁷، وعلى الجانب الآخر، تكشف الوقائع في تونس احتلالها المرتبة 154 عالمياً في معدل الجريمة بدرجة إجرام مقدرة بنحو 3.79، واحتفاظها في مؤشر مدركات الفساد بدرجة بنحو 40 من أصل 100 دولة لتحقيق المرتبة 78 عالمياً، الأمر الذي يكشف حالة ركود وتراجع في سياسات مكافحة الفساد؛ فهي لا تزال عاجزة منذ 13 عاماً على تجاوز عتبة 50% في مؤشر الفساد.¹⁵⁸

الجزائر

سجلت جهود الحكومة الجزائرية لتحقيق الهدف 16 وما يتعلق به من دعم واقع السلام والعدل تقدماً بارزاً، فما بين عامي 2023-2024، تقدمت 8 مراكز لتحتل المرتبة 96 عالمياً¹⁵⁹، وفي مؤشر السلام والأمن، احتلت الجزائر المرتبة 109 عالمياً و9 عربياً بقيمة 2.146 نقطة في المؤشر؛ حيث حققت الجزائر تحسينات في الاستقرار السياسي وفي 2024، احتلت الجزائر المرتبة 90 عالمياً في مؤشر السلام العالمي لعام 2024¹⁶⁰، لكن في الوقت ذاته تكشف مدركات الفساد احتلال الجزائر مرتبة متدنية بقوام 104 عالمياً بحصولها على 36 نقطة من أصل 100، في الوقت الذي جاءت في المرتبة 116 في تقرير عام 2022 والمرتبة 117 للعام 2021.¹⁶¹

¹⁵⁵ بوابة الوسط، ليبيا تسجل أكبر نسبة تحسن في «مؤشر السلام العالمي» لعام 2023، أغسطس 2023، <https://shorter.me/dKulb>

¹⁵⁶ بوابة أفريقيا الإخبارية، ليبيا تواصل التقدم بمراكز هامة في مؤشر السلام العالمي للعام الثاني على التوالي، 12 يونيو 2024، <https://ggle.io/7Fe9>

¹⁵⁷ أخبار ليبيا، ليبيا تنزّل البلدان المغاربية في مؤشر السلام العالمي 2024، 13 يونيو 2024، <https://bit.ly/3CqXW5s>

¹⁵⁸ تونس التّرا، تونس تتأخّر في ترتيب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2023، يناير 2024، <https://shorter.me/hqV2r>

¹⁵⁹ أفريقيا نيوز، الجزائر التاسعة عربياً في المؤشر الدولي للسلام والأمان، يناير 2023، <https://shorter.me/fH66X>

¹⁶⁰ الجزائر الآن، هذا هو ترتيب الجزائر في مؤشر السلام العالمي، 13 يونيو 2024، <https://bitly.co/Sjqs>

¹⁶¹ الجفرة، مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية: الجزائر في المراتب المتدنية عالمياً، يناير 2024، <https://shorter.me/MqyqW>

المغرب

حققت المغرب تقدماً بارزاً بشأن الهدف 16: فبينما حققت عام 2023 المرتبة 84 عالمياً من بين 163 في مؤشر السلام العالمي، والمرتبة 97 عالمياً و9 عربياً على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، بـ 38 نقطة، مسجلة بذلك تراجعاً بـ 4 درجات، عما كان عليه الوضع في السنة الماضية، فقد جاءت سنة 2024 لتكشف عن واقع مختلف للمملكة، فبصدد مؤشر السلام العالمي لعام 2024، أحرز المغرب تقدماً بفارق 14 مركزاً ضمن التصنيف ليحتل المركز 78 عالمياً بنقطة إجمالية بلغت 2054، مستقراً بذلك في المركز الـ6 عربياً وإفريقياً،¹⁶² وجدير بالذكر أن المغرب قد حل في المرتبة 114 عالمياً في مؤشر الدول الأكثر أماناً للنساء في عام 2024، وجاء في المركز الـ10 عربياً.¹⁶³

موريتانيا

تأمل موريتانيا عبر جهودها وخططها وشراكاتها الإنمائية تحقيق تقدمات ملموسة بشأن جهودها لدعم واقع السلام والعدالة داخل الدولة؛ فهي تنفذ بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشروع هادف لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة¹⁶⁴، وما بين عامي 2023: 2024، حققت موريتانيا في مؤشر السلام العالمي المرتبة 114 عالمياً كأخر دول المغرب العربي، بينما في مؤشر الفساد، قد حلت في المرتبة 130 عالمياً من أصل 180 لعام 2023¹⁶⁵، وبحلول عام 2024، وضع مؤشر السلام العالمي لسنة 2024 موريتانيا في المرتبة 95 عالمياً من أصل 163 بلداً، وصنفت عام 2024 في قائمة الدول الأكثر أماناً في العالم، والتي لا تواجه أية تهديدات إرهابية.¹⁶⁶

2. دول شرق أفريقيا

السودان

لا يمكن الحديث عن أي جهود لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وما يعنيه من شعارات السلام والعدل وخلق وتدعيم جهود المؤسسات القوية في ظل ما يخوضه السودان من صراع وحرب أهلية دامية؛ إذ يكشف الواقع السوداني ما بين أبريل 2023 ومايو 2024 عن تسجيل نحو 6.050 حادثة عنف راح ضحيتها حوالي 17 ألف مدني، كما تم تسجيل نحو أكثر من 415 حادثة و875 حالة وفاة، معظمها في الخرطوم وشمال دارفور وفقاً لإحصاءات مايو 2024¹⁶⁷، وبحلول أغسطس 2024، كانت

¹⁶² مؤشر السلام العالمي عام 2024.. المغرب السادس عربياً وإفريقياً والـ78 عالمياً، 12 يونيو 2024، <https://www.marocmedias.com/?p=130197>

¹⁶³ العمق المغربي، مؤشر الدول الأكثر أماناً للنساء في 2024.. المغرب 114 عالمياً و10 عربياً إقرأ المزيد: <https://al3omk.com/916684.html>

¹⁶⁴ UN, One border - One community: A cooperation project between Mauritania and Senegal, May 25, 2024, <https://shorter.me/T4nF1>

¹⁶⁵ صحراء ميديا، موريتانيا ستنفذ استراتيجية جديدة لمحاربة الفساد، يناير 2024، <https://shorter.me/8Y0U>

¹⁶⁶ "مؤشر الإرهاب العالمي" يصنف موريتانيا ضمن قائمة الدول الأكثر أماناً، 19 مارس 2024، <https://ggle.io/7FcE>

¹⁶⁷ العربية، السودان شهد 6 آلاف معركة.. و17 ألف مدني فقدوا حياتهم، مايو 2024، <https://shorter.me/Rk-Gu>

الحرب قد تخطت 500 يوماً، وشهدت فشل أكثر من 10 مبادرات لوقف الحرب، بعدما تممدت بالفعل في 14 ولاية من ولايات البلاد الـ 18، بما في ذلك ولايات دارفور والخرطوم والجزيرة.¹⁶⁸ ووفقاً للإحصائيات منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 وحتى نهاية 2024، قتل ما يقدر بنحو 20 ألف شخص،¹⁶⁹ وارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى خدمات متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بنسبة 100% منذ بداية الأزمة، ليصل إلى 6.7 مليون بحلول ديسمبر 2023، وبات أكثر من 90% من الأطفال في سن المدرسة البالغ عددهم 19 مليون طفل في البلاد لا يتمكنون من الوصول إلى التعليم الرسمي¹⁷⁰، وتسببت الحرب في تدمير 20% من الرصيد الرأسمالي للاقتصاد السوداني وتآكل أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي الذي يبلغ متوسطه السنوي نحو 33 مليار دولار، كما تأكلت العملة الوطنية بشكل كبير حيث يجري تداول الدولار الواحد حالياً فوق 2700 جنيه مقارنة مع 600 جنيهاً قبل اندلاع الحرب، كما تسببت في فقدان نحو 60% من السودانيين مصدر دخلهم بسبب الحرب.¹⁷¹

الصومال

تتأكل أي جهود تبذل على طريق تحقيق الهدف 16 في الصومال كغيرها من أهداف التنمية المستدامة نتيجة غياب الأمن والسلام وانتشار العمليات الإرهابية والهشاشة الأمنية والاقتصادية؛ فعلى مؤشر السلام العالمي، حلت الصومال في المرتبة 156 لتسبق فقط سوريا واليمن؛ حيث حققت نحو 3.036 درجة على المؤشر¹⁷²، ولا تزال الصومال تسجل معدلات جريمة مرتفعة، إذ تسجل 25 جريمة لكل 1.000 نسمة، بحيث تشهد أحد أعلى معدلات الجريمة في المنطقة العربية¹⁷³، والشاهد أن السياقات الأمنية الصومالية سجلت في الفترة ما بين أغسطس وسبتمبر 2024 نحو 188 حادث عنف سياسي خاصة في منطقة شبيلي السفلى¹⁷⁴، وقد تصاعد الاضطراب في واقع السلام خلال 2024 نتيجة ما تشهده البلاد منذ فبراير 2023 من اشتباكات بين قوات أرض الصومال وقوات تابعة لعشيرة دولبهانتا في المنطقة المتنازع عليها الممتدة بين أرض الصومال وولاية بونتلاندي في شمال الصومال مما أدى إلى نزوح أكثر من 150 ألف فرد حتى الآن، وعلى الرغم من هدوء العنف إلى حد كبير منذ أكتوبر 2023، إلا أن أطراف النزاع لم يتوصلوا إلى اتفاق رسمي على وقف إطلاق نار.¹⁷⁵

¹⁶⁸ <https://bitly.co/SEdt> اندبندنت عربية، هل تغير ميزان القوى في حرب السودان؟، 30 سبتمبر 2024.

¹⁶⁹ Relief web, Humanitarian Coordinator for Sudan calls for end of hostilities, protection of civilians, and unimpeded access [EN/AR], 23 Sep, 2024, <https://shorter.me/-wflU>

¹⁷⁰ سكاي نيوز عربية، السودان.. خسائر بشرية ومادية ضخمة بعد 500 يوم من القتال، https://shorter.me/rjv_w

¹⁷¹ UN SUDAN, UN Women: A year of suffering for Sudanese women and girls, 15 APRIL 2024, <https://shorter.me/H2USe>

¹⁷² العربية، تصنيف الدول العربية في مؤشر السلام العالمي، يونيو 2023، تاريخ الوصول مايو 2024، <https://shorter.me/KpSWg>

¹⁷³ الحادثة، معدلات الجريمة في 2023 وسيناريوهات العام المقبل .. انخفضت 4.5%، <https://shorter.me/BFmBZ>

¹⁷⁴ ACLED, State officials in Somalia crack down on clan militia checkpoints, 30 September 2024, <https://bitly.co/Sk71>

¹⁷⁵ RESCUE, Crisis in Somalia: What you need to know and how to help, 29 April 2024, <https://ggle.io/7FeF>

جيبوتي

تنخفض معدل الإحصاءات والأرقام المتاحة حول دولة جيبوتي، مما يعكس شبه غياب للاهتمام الإعلامي بالواقع التنموي داخل الدولة العربية، حيث جاءت جيبوتي في المرتبة 112 عالمياً في مؤشر السلام العالمي لعام 2023، وفي معدل الجريمة العالمي، حيث بلغت درجة الإجرام بها نحو 4.65 عام 2023 بزيادة عن معدلاتها عام 2021 المقدرة بنحو 3.99، وسجلت المرتبة 112 في مؤشر السلام العالمي، كما حلت في المرتبة 130 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 للعام الثاني على التوالي. ولا يخفى أن جيبوتي لاتزال بمثابة بلد المصدر والعبور والمقصد للذين يتعرضون للعمل القسري والاتجار بالجنس، وفيها لا تزال تستخدم الجزر الصغيرة قبالة الساحل كمصدر انطلاق لعمليات تجارة الأسلحة وتهريبها لليمن¹⁷⁶، على الرغم من ذلك تبذل الدولة جهودها لتحقيق واقع أكثر سلمية داخل الدولة حيث انخفض مؤشر الإرهاب في جيبوتي إلى 2.04 نقطة في عام 2023 من 3.80 نقطة في عام 2022.¹⁷⁷

جزر القمر

رغم جهود حكومة جزر القمر لتحقيق الهدف 16 بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية، لكن مازال واقع الدولة الجزرية يكشف عن العديد من التحديات، حيث لا يزال الاتجار بالبشر يشكل تحدياً أمنياً خطيراً داخل الدولة، في الوقت ذاته يكشف النظر لواقع الدولة استمرارها كبلد أصلي ونقطة عبور رئيسية لضحايا الاستغلال الجنسي، كما لا تزال شبكات تهريب البشر تستفيد من ارتفاع معدل الهجرة.¹⁷⁸

3. دول الخليج العربي

السعودية

تكشف خطط وتدابير التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية جهوداً مضيئة لتحقيق الهدف 16 وتحسين قدراتها على تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية، حيث تشير الأرقام في منتصف مايو 2024 إلى حلولها في المرتبة 119 عالمياً في مؤشر السلام العالمي وذلك نتيجة لجهودها لتحقيق الأمن والاستقرار عبر حماية الحدود ومنع تسلسل المهربين ومحاربة التطرف والإرهاب خارج المملكة العربية¹⁷⁹، وهو ما انعكس داخلياً في المجتمعات المحلية حيث جاءت السعودية في أكتوبر 2024 في المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر "الشعور بالأمان في أثناء السير ليلاً"¹⁸⁰.

¹⁷⁶ معدل الجريمة العالمي، ترتيب جيبوتي في معدل الجريمة، تاريخ الوصول مايو 2024، <https://ocindex.net/country/djibouti>

¹⁷⁷ Trading economics, Djibouti Terrorism Index, access date November 2024, <https://bitly.co/Sk77>

¹⁷⁸ GLOBAL Organization Crime Index, Comoros, May 25, 2024, <https://shorter.me/xjgmi>

¹⁷⁹ آراء حول الخليج، ارتفاع ترتيب السعودية في مؤشر السلام العالمي عام 2025، مارس 2024، <https://shorter.me/w3Z3P>

¹⁸⁰ السعودية تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر "الشعور بالأمان ليلاً"، 12 أكتوبر 2024، <https://bit.ly/3CkGQRe>

البحرين

حققت دولة البحرين بسياساتها ومجهوداتها تقدماً بارزاً بشأن الهدف 16؛ فهي احتلت المرتبة الثالثة عربياً والثانية عشر عالمياً من بين 134 دولة الأكثر أماناً لعام 2023 طبقاً لمؤشر الأمان وعناصره الأمان والسلم والإرهاب والأمن الشخصي وانخفاض معدل الجريمة وخطر الكوارث الطبيعية¹⁸¹، بينما في مؤشر السلام العالمي لعام 2024، تقدمت البحرين 16 مرتبة؛ حيث احتلت المملكة المرتبة الثامنة كأكثر دولة سلمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واحتلت المرتبة 81 من بين 163 دولة مقارنة بالمرتبة 108 و99 و102 و110 و124 و130 و131 و132 خلال الأعوام 2023، و2022، و2021، و2020 و2019 و2018 و2017 و2016 على التوالي.¹⁸²

قطر

تنفذ الحكومة القطرية مجموعة واسعة من التدابير الهادفة لتحقيق الهدف 16 وترسيخ مضامينه الدائرة حول السلام والعدالة والأمان، حيث يكشف واقعها وفقاً لإحصائيات مايو 2024 أنها جاءت في المرتبة 1 و21 عربياً وعالمياً على الترتيب في مؤشر أكثر الدول أماناً للعام الخامس على التوالي؛ حيث حققت 85.2 نقطة من أصل 100 نقطة في مؤشر الأمن والسلامة¹⁸³، وحلت في المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عالمياً في قائمة الدول الأكثر أماناً وسلاماً مجتمعياً للعام الثاني مما يجعلها ضمن قائمة الدول العشر الأكثر أماناً في العالم، كما تعتبر أقل دولة في عدد الجرائم على مستوى العالم في مؤشر الجريمة، لكن رغم ذلك لاتزال بيئة حقوق الإنسان في قطر أحد أبرز التحديات الرئيسة أمام الهدف 16 ولاسيما انتهاكات التمييز وعدم المساواة والتهميش¹⁸⁴، ففي 2024، حلت قطر في المرتبة الثالثة عالمياً في التحديث نصف السنوي لمؤشر «معدلات الجريمة وتأثيرها على الأمن عام 2024» وحققت الدوحة 16.1 نقطة فقط على سلم المؤشر بينما حلت بالمرتبة الثانية على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر السلام العالمي لعام 2024، فيما حلت بالمرتبة 29 عالمياً من بين 163 دولة شملها المؤشر.¹⁸⁵

عمان

تحافظ سلطنة عمان على واقع أمني مستقر على مدار السنوات الخمس الأخيرة، فبينما حلت خامس أكثر الدول أماناً وخلقاً من الجريمة عام 2023؛ حيث حصلت السلطنة على 79.50 نقطة في مستوى الأمان، و20.67 نقطة في معدل انتشار الجريمة أي في مستواها المنخفض جداً¹⁸⁶، استمرت

¹⁸¹ الأيام، البحرين الثالثة عربياً للدول الأكثر أماناً والـ12 عالمياً، يونيو 2023، <https://alay.am/p/75vq>

¹⁸² العرب الآن، البحرين في الترتيب 131 عالمياً والخامسة خليجياً في «مؤشر السلام»، مارس 2024، <https://shorter.me/blwQ7>

¹⁸³ وكالة الأنباء القطرية، قطر تحافظ على صدارتها الإقليمية في مؤشر السلام العالمي وتتقدم عالمياً، 3 يوليو 2023، <https://shorter.me/fxUFX>

¹⁸⁴ وزارة الخارجية القطرية، للمرة الخامسة على التوالي قطر تنصدر أكثر الدول أماناً في العالم لعام 2023، 18 يناير 2023، <https://shorter.me/OKCOW>

¹⁸⁵ الوطن، الدوحة الثالثة بقائمة الأكثر أماناً عالمياً، 31 يوليو 2024، <https://ggle.io/7FdI>

¹⁸⁶ البوابة الإعلامية، السلطنة الخامسة عالمياً في مؤشر الأمان وانخفاض الجريمة، تاريخ الوصول مايو 2024، <https://www.omaninfo.om/ar/topics/85/show/35488>

عام 2024 في الحفاظ على واقع مستقر في المرتبة 37 عالمياً في مؤشر السلام العالمي 2024، وفي المرتبة الثالثة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرتفعة 11 مرتبة عن عام 2023، لتستمر في تحقيق ارتفاع في هذا المؤشر. إذ حلت في المرتبة 48 عام 2023م، والمرتبة 64 عام 2022م، والمرتبة 73 عام 2021.¹⁸⁷

اليمن

عرقل واقع اليمن المستعر جهوده لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: إذ تقوض تعقيدات اليمن السياسية والأمنية أي محاولات أو تحسينات ذات صلة بالهدف 16 وما يعنيه من سلام وعدل ومؤسسات قوية حتى باتت وفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام 2024، تحتل المرتبة الأخيرة للمرة الأولى؛ فقد احتلت اليمن المرتبة 163 وكان ذلك تراجعاً بواقع مرتبتين في المؤشر. بعد أن كانت في المرتبة 161، وهو ما جعلها تتصدر قائمة الخمس دول "الأقل سلمية في المنطقة والأقل سلمية في العالم بشكل عام"¹⁸⁸، ووسط ذلك، يحتاج 18.2 مليون يمني إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية، كما يواجه 17.6 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي ولا يزال 4.5 مليون شخص نازح، وقد عانى الكثير منهم من النزوح المتكرر على مدى عدة سنوات.¹⁸⁹

الإمارات

تبدي الإمارات بصفة مستمرة مراكز متقدمة بشأن جهود تحقيق الهدف 16؛ فهي تسجل تحسن ينعكس على واقع السلام والعدل داخلها؛ حيث انخفضت معدلات الجريمة في الإمارات وصولاً إلى 12.61، كما انخفضت معدلات الفساد والرشوة لتصل إلى عتبة 21.00¹⁹⁰، كما وجهت الحكومة جهودها لمحاربة أزمة العنف والتطرف داخل المجتمع من خلال تسهيل تنظيم المؤتمر الدولي الثاني لتمكين المجتمع من رفض العنف ومواجهة التطرف المؤدي إلى الإرهاب عام 2024 على أراضي أبو ظبي بإشراك المجتمع المدني لمناقشة سبل مكافحة الأزمة وتأهيل المتطرفين ليكونوا مواطنين صالحين.¹⁹¹

الكويت

تتخذ الكويت عدة جهود ملحوظة لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: ووفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام 2024، صنفت الكويت بالدولة الأكثر سلمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تحتل المرتبة 25 عالمياً، وتعد واحدة من ثلاث دول فقط في المنطقة تم تصنيفها من بين أكثر 50 دولة سلمية في العالم¹⁹²، وهو استكمال للواقع المستقر الذي شهدته الكويت خلال العام

¹⁸⁷ عمان، عمان في مؤشر السلام العالمي 2024، 29 يونيو 2024، <https://bit.ly/3UN6ep2>

¹⁸⁸ كانبيرا: اليمن تنزيل قائمة مؤشر السلام العالمي للعام 2024 للمرة الأولى، 11 يونيو 2024، <https://yemenfuture.net/news/23487>

¹⁸⁹ Relief web, Yemen: Humanitarian Response Plan (HRP) 2024 (January 2024) [EN/AR], 1 February 2024, <https://ggle.io/7FdP>

¹⁹⁰ معدلات الجريمة في الإمارات، قناة المال، <https://tinyurl.com/8xazkvhx>

¹⁹¹ وكالة أنباء الإمارات، مؤتمر تمكين المجتمع من رفض العنف يختتم فعالياته في أبوظبي، <https://tinyurl.com/4fthmt8f>

¹⁹² Global Peace Index: Kuwait and Qatar are the top peaceful countries in MENA, 17 July 2024, <https://bitly.co/Sk81>

السابق 2023، فوفقاً لإحصائيات نوفمبر 2023، احتلت الكويت المرتبة الأولى عالمياً بين الدول الأكثر أماناً وذلك بناء على مؤشر شعور المواطنين والأفراد بالأمان عند السير بمفردهم¹⁹³، ورغم ذلك، يمكن القول أن إحصاءات النيابة العامة في الكويت، سجلت 46,566 قضية في عام 2023 بارتفاع جاوز الضعف خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأيضاً، يمكن ملاحظة ارتفاع معدل الجريمة؛ فقد بلغ عدد جرائم القتل العمد والشروع فيه حوالي 100 جريمة بزيادة نسبتها 29% عن عام 2022¹⁹⁴.

4. دول الشام

الأردن

تشهد الأردن حالة تصاعد للعنف المجتمعي، وهو الأمر الذي يعرقل جهود المملكة في تحقيق السلم والأمان محلياً وتتنافى من غايات الهدف 16؛ إذ يعتقد 88% من سكان الأردن بانتشار العنف المجتمعي موزعة بنحو 40% و9% و8% و7% لصالح جرائم القتل والعنف الأسري والمشاجرات العائلية والسرقة على التوالي¹⁹⁵، وخلال عام 2024 عانى الأردن من ارتفاع نسب الجرائم المجتمعية من 92% إلى 94% مقارنة بعام 2023.¹⁹⁶

سوريا

توثق سوريا ولاسيما منذ 2011 أحداث وانتهاكات وتحديات تعرقل جهود الدولة لتحقيق الهدف 16؛ فمنذ بدء الصراع والحرب الدائرة، تتذيل سوريا قائمة مؤشر السلام العالمي كونها واحدة من العشر دول الأقل أماناً وأكثر خطورة؛ وفي أبريل 2023، تصدرت سوريا المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة 8 عالمياً من بين 142 دولة وفقاً لمؤشر الجريمة¹⁹⁷، كما يعزي ذلك احتدام الصراع والحرب الأهلية والتعقيدات الأمنية في السياقات السورية والتي كبدتها مقتل ما يزيد عن 250.000 سورياً وخسائر مقدرة بنحو 700 مليار دولار أمريكي أي أكثر من 35 ضعف الناتج المحلي لعام 2022، وإضافة لذلك، تسجل سوريا وخاصة في شمال غرب البلاد تعرضها لهجمات وأعمال عنف منظمة من قبل إسرائيل؛ فمنذ سبتمبر 2024، سجلت ما لا يقل عن 29 غارة جوية شنتها القوات الإسرائيلية على ريف حمص الجنوبي، وما لا يقل عن 18 غارة جوية على نقاط عبور حدودية بين لبنان وسوريا، وتشير التقديرات إلى أن نحو 473 ألف شخص نزحوا من لبنان إلى سوريا منذ 24 سبتمبر 2024.¹⁹⁸

فلسطين

يقع الهدف 16 ومقاصده من السلام والعدل والمؤسسات القوية أسير لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحق فلسطين في التنمية المستدامة بشكل يقود لانتكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية تطمس أي ملامح أو جهود لتحقيق للهدف 16؛ فبالنظر إلى تقييمات الحرب الدائرة في غزة وأضرارها المباشرة

¹⁹³ وكالة أنباء العالم العربي، أكثر الدول أماناً في العالم، نوفمبر 2023، <https://awp.net/ar/stories/akthr-aldwl-amana-fy-alealm/>.

¹⁹⁴ الحرة، ماذا وراء جرائم القتل في الكويت؟، 30 مايو 2023، <https://shorter.me/8YJTu>.

¹⁹⁵ المملكة العربية، استطلاع رأي: 88% من الأردنيين يعتقدون أن العنف المجتمعي منتشر في الأردن، أغسطس 2022، <https://www.almamlakatv.com/news/100274->.

¹⁹⁶ وكالة الأنباء الأردنية، الفرية: 100% نسبة اكتشاف جرائم القتل في الأردن، تاريخ الوصول مايو 2023، <https://shorter.me/ol2Et>.

¹⁹⁷ سوريا نيوز، سوريا الأولى عربياً والثامنة عالمياً لعام 2023 وفقاً لمؤشر الجريمة، تاريخ الوصول مايو 2023، <https://syria.news/bb7c81c9-30042312.html>.

¹⁹⁸ المجلة، 700 مليار دولار خسائر سوريا... والإعمار مهمة مستحيلة، 14 يونيو 2023، <https://shorter.me/jR8OB>.

على البنية التحتية في غزة حتى يناير 2024 بلغت اجمالي الاضرار حوالي 18.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 97 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين مقارنة بناتجها المحلي لعام 2022. وفي الفترة بين أكتوبر 2023 - نوفمبر 2024، كشفت الوقائع ارتفاع عدد القتلى جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المتواصلة منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى 43712 قتيلًا وكذلك وثقت ارتفاع عدد الجرحى والإصابات الناجمة إلى 103,258 مصابًا،¹⁹⁹ كما أشارت إلى نزوح ما بين 100 ألف - 130 ألف شخص من شمال غزة.²⁰⁰

لبنان

لا يختلف الهدف 16 في لبنان عن غيره من بعض نظرائه العرب؛ حيث يوجد العديد من التحديات والمعوقات؛ فوفقاً لإحصائيات مايو 2024، تدهور متوسط مستوى السلام في الدولة بمقدار 0.42%. لهذا العام لتكون هذه السنة التاسعة على التوالي الذي يتدهور به مستوى السلام داخل لبنان²⁰¹، ومنذ أكتوبر 2024، تتصاعد أعمال العنف والاشتباكات بين إسرائيل وحزب الله مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من الأسر وتفاقم الانهيار الاقتصادي في لبنان الذي دفع 80% من السكان إلى براثن الفقر.²⁰²

العراق

تصور وقائع العراق تحقيقه تقدمات بشأن الهدف 16، وترصد أيضاً مواجهته العديد من التحديات لاسيما ما يتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية ومعدلات الأمان والجريمة، فما بين 2023 - 2024 حلت العراق في المرتبة 137 في قائمة الدول الأقل سلماً، وحلت في مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2024 في المرتبة 2 عربياً والـ 11 عالمياً من أصل 89 في قائمة الدول الأقل أماناً،²⁰³ وجاءت في قائمة الدول الأكثر فساداً في المرتبة 157 عالمياً،²⁰⁴ إلا أنها تربعته في مؤشر السلام العالمي 2024 بالمرتبة 151 عالمياً متحسنة بواقع مرتبتين مقارنة بـ 2023 الذي كان تصنيفه بالمرتبة 153 عالمياً²⁰⁵، كما تحتل المرتبة الثامنة عربياً والثمانين عالمياً من أصل 146 دولة بمؤشر الجريمة للعام الحالي 2024،²⁰⁶ واحتلت المرتبة 61 عالمياً من أصل 100 دولة مدرجة والسابعة عربياً ضمن الدول الأكثر أماناً في العالم للعام الحالي 2024.²⁰⁷

¹⁹⁹ <https://bitly.co/SkCD>

²⁰⁰ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مع دخول الحرب في غزة شهرها السابع، سيدخل 1.74 مليون فلسطيني جديد مصاف الفقراء في جميع أنحاء دولة فلسطين، وفقاً لتقييم مُحدَّث للأمم المتحدة، 2 مايو 2024، <https://shorter.me/SqwCk>

²⁰¹ لبنان، لبنان في المرتبة 15 عربياً على مؤشر السلام العالمي، يونيو 2023، <https://www.imlebanon.org/2023/06/29/peace/>

²⁰² Mercy Corps, Escalating Violence in Lebanon Claims Over 500 Lives, Displaces 16,500 in 24 Hours, 24 September 2024, <https://bitly.co/Sk7B>

²⁰³ بغداد اليوم، العراق ضمن قائمة الدول الأقل سلماً على مؤشر السلام العالمي للعام 2023، يونيو 2023، <https://shorter.me/F6dhO>

²⁰⁴ NRT، مؤشر الفساد العالمي لعام 2023.. هل حقق العراق تقدماً عن 2022؟، فبراير 2024، <https://www.nrttv.com/ar/detail3/22819>

²⁰⁵ السومرية، "لا يزال في المنطقة الحمراء".. العراق يتقدم مرتبتين بمؤشر السلام العالمي 2024، 11 يونيو 2024، <https://ggle.io/7FdO>

²⁰⁶ شفق، العراق في المرتبة الثامنة عربياً بمؤشر الجريمة للعام 2024، 27 مايو 2024، <https://ggle.io/7FdC>

²⁰⁷ العراق يحتل المرتبة 61 عالمياً والـ 7 عربياً بين الدول الأكثر أماناً في العالم لعام 2024، 6 يوليو 2024، <https://www.nrttv.com/ar/detail3/29291>

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تبنّت مختلف دول المنطقة العربية سياسات وإجراءات وتدابير هدفت من خلالها لدعم عقد الشراكات داخل المنطقة العربية كقاعدة لتعزيز قدرة الدول على تحقيق الأهداف التنموية، وتتفاوت النجاحات التي حققتها الدول في هذا الإطار وهو الأمر الذي يبرز أهمية مسح واستقراء وقائع الهدف 17 ومقاصده داخل الأقطار العربية على النحو التالي:

1. دول إقليم شمال أفريقيا

مصر

من أجل تحقيق الهدف 17 المعني بالشراكات من أجل تحقيق الأهداف، تنتهج الحكومة المصرية سياسات وخطوات طويلة الأمد ومنها تعاونها مع الأمم المتحدة منذ أكثر من 76 عامًا بميزانية شراكة من أجل التنمية مقدرة بنحو 1.2 مليار دولار أمريكي²⁰⁸، إضافة لتبنيها جهود يتم بذلها بصورة سنوية. ولعل أبرز الجهود التي شهدتها عام 2024 هو توقيع مصر على الإعلان السياسي مع الاتحاد الأوروبي لدعم رفع مستوى الشراكة الاستراتيجية والشاملة، بالإضافة لتضمن التعاون في مجال الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر²⁰⁹، بينما في يوليو 2024 أعلن البنك الأوروبي للاستثمار عن دعمه لخطة تمويلية تقدر بمبلغ 271 مليون يورو للمشروعات من أجل تمكين الشركات الصناعية في جميع أنحاء مصر في مجال التصدي للتلوث وتحسين كفاءة الطاقة²¹⁰، وفي سبتمبر 2024 اجتمعت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر لمناقشة التحديثات في البرامج والمشروعات المشتركة ضمن البرنامج القطري للفترة 2023-2027، والتحضيرات الحالية من أجل إطلاق المرحلة الثانية من تقارير توطيد أهداف التنمية المستدامة في المحافظات²¹¹.

ليبيا

نجحت ليبيا في تحقيق تقدمات في مسار دعم وتوطيد الشراكات خلال عام 2024، ففي سبتمبر 2024 أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي والرئيس الصيني عن إقامة شراكة استراتيجية بين البلدين، بحيث تشمل الشراكة استعداد للعمل على تعزيز الحوار والتعاون في إطار المنصات متعددة الأطراف²¹²، وبحلول أكتوبر 2024 تم إطلاق النسخة الثانية من البرنامج التدريبي "رائدات" الموجه للشابات الليبيات بحضور نائبة الممثل الخاص للأمين العام القائمة بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة²¹³، بينما في أكتوبر

²⁰⁸اليوم السابع، مصر والأمم المتحدة شراكة منذ 76 عامًا بميزانية 1.2 مليار دولار، 15 أبريل 2024، <https://bitly.co/QjwN>

²⁰⁹<https://bitly.co/Qjw>

²¹⁰بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي للاستثمار في العالم يدعم خطة تمويلية للشركات بقيمة 271 مليون يورو في مصر للحد من تغير المناخ، ومكافحة التلوث البيئي، وضبط الحدود

الكربونية، 1 يوليو 2024، <https://bitly.co/Smk0>

²¹¹اليوم السابع، وزيرة التخطيط: 45 مشروعًا قيد التنفيذ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 12 سبتمبر 2024، <https://bitly.co/SmbO>

²¹²صحيفة الشعب، الصين وليبيا تعلنان إقامة شراكة استراتيجية، 5 سبتمبر 2024، <https://bitly.co/SmaL>

²¹³بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، الأمم المتحدة في ليبيا تطلق الدورة الثانية من البرنامج التدريبي "رائدات" للشابات الليبيات من مختلف أنحاء البلاد، 20 أكتوبر 2024، <https://bitly.co/SmaX>

2024، أعلنت الحكومة النرويجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقديم 380,000 دولار أمريكي إضافية لدعم جهود بناء السلام المحلي التي يقوم بها البرنامج الإنمائي في ليبيا وفي نوفمبر 2024، اجتمع أعضاء مجلس إدارة جهاز الطاقات المتجددة بطرابلس مع نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا لبحث برامج تطوير مجال الطاقات المتجددة.²¹⁴

تونس

تكشف جهود الحكومة التونسية عن مساعي متقدمة لتحقيق الهدف 17، منها ما بدأ عام 2023 بإعلان الحكومة عن التعاون مع مجموعة البنك الدولي في إطار شراكة إستراتيجية جديد للفترة 2023-2027، بغرض دعم المخطط التنموي للحكومة التونسية وتعزيز قدرة البلاد على الصمود أمام التغيرات المناخية.²¹⁵ أما عام 2024، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على منح قرضين جديدين بقيمة 520 مليون دولار كتمويل إضافي بهدف معالجة تحدي الأمن الغذائي والحد من التفاوتات الجهوية في تونس²¹⁶، بينما في يونيو 2024، وقعت وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم التونسية بالتعاون مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في تونس مذكرة تفاهم لتعزيز إمكانات الاستثمار في الطاقات المتجددة في البلاد²¹⁷، وبحلول يونيو 2024، أعلنت تونس والصين عن إقامة علاقات شراكة استراتيجية بين البلدين؛ حيث وقعا 7 اتفاقيات تعاون في مجالات التعاون الاقتصادي والفني، والاستثمار، والتنمية والإعلام.²¹⁸

الجزائر

تؤكد حكومة الجزائر عبر جهودها التزاما واضحا نحو تحقيق الهدف 17 المعني بالشراكات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، ففي 2024 وقعت وزارة الطاقة الجزائرية مع الشركة الحكومية الروسية للطاقة النووية مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة النووية، وتشمل المذكرة خارطة طريق لأنشطة التعاون المشتركة لعامي 2024 و2025²¹⁹، بينما في مايو 2024 وقعت الجزائر والصين مذكرة تعاون مشتركة في مجال الرقمنة والاقتصاد الرقمي والتي تندرج في مسار تجسيد التحول الرقمي، بالإضافة للتعاون في مجالات التدريب ونقل الخبرات، بينما في شهر يونيو وقعت الجزائر وسلطنة عمان على ثلاث مذكرات تفاهم في مجالات البيئة والشؤون الاجتماعية وتدريب القضاة²²⁰، وفي شهر يوليو، عقد مجمع سوناطراك اجتماع رفيع المستوى مخصص لمشروع الممر الجنوبي لنقل

²¹⁴ وكالة الأنباء الليبية، جهاز الطاقات المتجددة يبحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، 15 نوفمبر 2024، <https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=319449>

²¹⁵ البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي تعلن عن إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد مع تونس: نحو تسريع وتيرة البرامج الكفيلة بتعزيز الإمكانات الاقتصادية للبلاد، 15 يونيو 2023، <https://ln.run/is4aN>

²¹⁶ البنك الدولي، تونس: مشاريع البنك الدولي تعزز الأمن الغذائي والفرص الاقتصادية، 15 مارس 2024، <https://shorter.me/BugxK>

²¹⁷ الأهرام، تونس توقع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز إمكانات الاستثمار بالطاقات المتجددة، 13 يونيو 2024، <https://shorter.me/ij8mk>

²¹⁸ اليوم السابع، تونس تقيم شراكة استراتيجية مع الصين، 12 يونيو 2024، <https://bitly.co/SmbE>

²¹⁹ العربية نيوز، الجزائر وروسيا توقعان على مذكرة تفاهم في المجال النووي، 27 مارس 2024، <https://shorter.me/e5bm2>

²²⁰ الأهرام، الجزائر وسلطنة عمان توقعان 3 مذكرات تفاهم في البيئة والشؤون الاجتماعية وتدريب القضاة، 1 ديسمبر 2024، <https://shorter.me/vqby>

الهيدروجين من الجزائر نحو أوروبا وهو مشروع يهدف إلى نقل ما يقارب 4 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر سنويا من الجزائر نحو ألمانيا مروراً بإيطاليا والنمسا²²¹، بينما في نوفمبر 2024، أعلنت الجزائر اتجاهها نحو مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي شراكة تمتد لأكثر من 20 عاماً.²²²

المغرب

تكشف سياقات العمل التنموي المغربية عن جهود تقصد تحقيق الهدف 17؛ ففي عام 2024 وخاصة في شهر مارس، وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على خطة العمل الرابعة للتعاون (2024-2027) بين البلدين في مجالي البيئة والتنمية المستدامة²²³، وفي يوليو، وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي على برنامج تمويل بقيمة 350 مليون دولار لتنفيذ برنامج وطني جزائري لإمدادات مياه الشرب والري (2020-2027)²²⁴، بينما في نوفمبر 2024، وقع المغرب والوكالة الدولية للطاقة على برنامج عمل للفترة 2024 - 2026 بهدف تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال الانتقال الطاقوي وتقنين أسواق الكهرباء والغاز، ودعم الطاقات المتجددة والهيدروجين.²²⁵

موريتانيا

عقدت الحكومة الموريتانية عدد من الشراكات من أجل دعم قدرتها الوطنية على تحقيق التنمية المستدامة، ففي أكتوبر 2023، وقعت الحكومة الموريتانية مع رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وثيقة إطارية للشراكة الاستراتيجية في الفترة ما بين 2024-2027 بهدف محاربة الفقر²²⁶، وفي يناير 2024، وقع وزير الاقتصاد والتنمية المستدامة الموريتاني مع المنسقة المقيمة لوكالات الأمم المتحدة على إطار للتعاون لتعزيز التنمية المستدامة خلال الفترة من 2024 إلى 2027 وهو إطار يشمل دمج التدخلات في مجال التعليم والنمو الاقتصادي وحقوق الإنسان وتوفير الخدمات الأساسية وتغيير المناخ والتشغيل وتحديث العدالة واللامركزية²²⁷، بينما في مارس 2024، وقعت موريتانيا والأمم المتحدة اتفاقية شراكة لتسريع التحول الرقمي بالبلاد بهدف تنفيذ نظام وطني لتوجيه وتنسيق التحول الرقمي²²⁸ وبحلول نوفمبر 2024، بحثت موريتانيا مع الاتحاد الأوروبي برامج التعاون والشراكة بين الطرفين.²²⁹

²²¹ الإذاعة الجزائرية، مشروع نقل الهيدروجين من الجزائر-أوروبا: توقيع مذكرة تفاهم لدراسات الجدوى شهر سبتمبر، 27 يوليو 2024،

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/49125>

²²² الجزيرة، بعد 20 عاماً.. الجزائر تراجع شراكها مع الاتحاد الأوروبي، 15 أكتوبر 2024، <https://bitly.co/SmbW>

²²³ وكالة أنباء البحرين، المغرب والولايات المتحدة توقعان خطة التعاون في مجال البيئة والتنمية المستدامة، مارس 2024، <https://shorter.me/aSO2U>

²²⁴ البنك الدولي، برنامج جديد للبنك الدولي في المغرب يدعم جهود تعزيز الأمن المائي وبناء قدرات الجميع على الصمود، 24 يوليو 2023، <https://shorter.me/vQhJ1>

²²⁵ اليوم السابع، المغرب والوكالة الدولية للطاقة يعززان تعاونهما بتوقيع برنامج عمل "2024-2026"، 15 نوفمبر 2024، <https://bitly.co/Smbp>

²²⁶ صحراء ميديا، التوقيع على وثيقة شراكة بين موريتانيا والبنك الإسلامي للتنمية، 23 أكتوبر 2023، <https://saharamedias.net/216449/>

²²⁷ وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة، توقيع إطار للتعاون بين موريتانيا ومنظومة الأمم المتحدة، 31 يناير 2024، <https://www.economie.gov.mr/ar/node/408>

²²⁸ صحراء ميديا، موريتانيا توقع شراكة مع الأمم المتحدة لتسريع التحول الرقمي، 19 مارس 2024، <https://saharamedias.net/222479/>

²²⁹ مركز الصحراء، موريتانيا والاتحاد الأوروبي يبحثان برامج التعاون المشترك بينهما، تاريخ الوصول نوفمبر 2024، <https://www.essahraa.net/node/42220>

2. دول شرق أفريقيا

السودان

حولت الحرب الطاحنة في السودان منذ أبريل 2023 السودان من كونه طرفاً يبذل الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف 17 عبر عقد الشراكات إلى بلد يشهد حالة تجمد كاملة للجهود المبذولة في إطار عقد الشراكات، بحيث تحولت أغلب أطر الشراكات نحو توجيه المساعدات الإغاثية للسودان ففي أبريل 2023، تعهدت الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الإغاثة التي يحتاجها حوالي 15.8 مليون شخص في السودان²³⁰، وفي ديسمبر 2023، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في السودان رغبتها في بناء شراكة مع السودان على مبادئ حقوق الإنسان بمبلغ 15 مليون يورو²³¹، غير أن استمرار الحرب حتى 2024 رفع معدل المساعدات الإنسانية اللازمة للسكان واللاجئين لتقدر بنحو 4.1 مليار دولار لعام 2024 فقط؛ حيث يوجد أكثر من 25 مليون شخص أي 50% من السكان في حاجة للمساعدات الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة.²³²

الصومال

عقد الصومال عدد من الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ ففي يونيو 2024، جدد الاتحاد الأوروبي التزامه بتعزيز علاقة شراكة طويلة الأمد مع الصومال والرغبة بتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي بين الاتحاد والصومال²³³، كما وقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومة الصومالية اتفاقية مالية جديدة لتمويل برنامج تنمية القدرة على الصمود لسبل العيش الريفية²³⁴، بينما عملت الحكومة الصومالية على دعم جهود بناء السلام المحلي من خلال توقيع اتفاقيات مالية لدعم التعاون الدفاعي والشراكات ذات المنفعة المتبادلة في نوفمبر 2024 مع الحكومة التركية، بالإضافة لذلك تركز الاتفاقيات بين البلدين على الاستثمار في البنية التحتية الصومالية، وهي ثاني اتفاقية توقعها الصومال بالتعاون مع الجانب التركي بعدما سبق ووقعت في فبراير من العام ذاته اتفاقيات تعاون اقتصادي ودفاعي.²³⁵

جيبوتي

استطاعت جيبوتي تحقيق عدد من النجاحات المعنوية بالهدف 17؛ إذ تحتفظ بشراكة استراتيجية خاصة ممتدة مع البنك الدولي خلال الفترة 2022: 2026 بهدف الحد من معدلات الفقر بين سكانها عن طريق

²³⁰ أخبار الأمم المتحدة، السودان: الأمم المتحدة تواصل تقديم المساعدات الإنسانية في خضم ظروف إنسانية صعبة، 25 أبريل 2023،

<https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119877>

²³¹ الشرق الأوسط، الاتحاد الأوروبي يبدي رغبته في شراكة مع السودان، 14 ديسمبر 2022، <https://shorter.me/DNP4A>

²³² فرانس 24، السودان: الأمم المتحدة تعلن حاجتها إلى 4,1 مليار دولار لمساعدة السكان واللاجئين، فبراير 2024، <https://shorter.me/VwtZr>

²³³ مركز الاتحاد، الاتحاد الأوروبي يجدد الالتزام بتعزيز العلاقات مع الصومال، تاريخ الوصول ديسمبر 2023، <https://shorter.me/HfPdR>

²³⁴ اتفاق بين المملكة المتحدة والكويت على شراكة جديدة لتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية في غزة واليمن، تاريخ الوصول نوفمبر 2024، <https://bitly.co/Qo5I>

²³⁵ الصومال يعول على مصر وتركيا في تعزيز قدراته وبسط نفوذه، الشرق الأوسط، <https://tinyurl.com/mvczuaus>

تعزيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص²³⁶، وفي مايو 2024، وقعت مع المغرب مذكرة تفاهم بشأن تبادل الممارسات الفضلى والخبرات المكتسبة في مجال السياسات العمومية الرقمية²³⁷، بينما في يونيو 2024، وقّعت جيبوتي مع السعودية عقد انشاء "المنطقة اللوجستية السعودية" بميناء جيبوتي، لدعم قدرة المنتجات والصادرات السعودية في الوصول للأسواق الأفريقية، وتعد المدينة الأكبر من نوعها خارج المملكة وفي إفريقيا²³⁸.

جزر القمر

أبدت جزر القمر اهتماماً جلياً بالهدف 17 وغاياته، عبر توجيه جهودها لعقد الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وفي إطار ذلك ففي الربع النهائي من عام 2023، وقعت مع دولة الإمارات 4 مذكرات تفاهم في مجالات مختلفة منها الصحة والتعليم²³⁹، كما أعلنت عن التزامها بالتغلب على العقبات النهائية وتوقيع بروتوكول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية²⁴⁰، وفي مايو 2024، وقعت وكالة التنمية الرقمية - بمناسبة انعقاد الدورة الثانية لـ "جيتكس أفريقيا المغرب 2024 - اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية الرقمية التابعة لاتحاد جزر القمر (ANADEN)، لتتركز بشكل رئيسي على تبادل الخبرات في مجال التحول الرقمي في إطار التعاون جنوب - جنوب²⁴¹.

3. دول الخليج العربي

السعودية

تبرز السياقات السعودية مساعي قوية لتحقيق الهدف 17 على كافة الأصعدة والمقاصد، وهو ما انعكس في صورة استمرار احتفاظ السعودية بمرتبة متقدمة للغاية في قائمة الدول التي تمنح مساعدات إنمائية عبر العالم، تشكل 1.05% من الدخل القومي الإجمالي للمملكة مقارنة بنسبة 0.7% التي أقرتها الأمم المتحدة كمساعدات إنمائية رسمية، إذ تقدم أكثر من 45 مليار دولار لدعم المشاريع التنموية والإنسانية في 54 دولة أفريقية، وتبلغ مساعدات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أكثر من 450 مليون دولار في 46 دولة²⁴²، وفي سياق 2024، رصدت الإحصائيات تنفيذ المملكة العربية السعودية نحو 7019 مشروع، استفادت منها 169 دولة، بإجمالي مساعدات قدرت بنحو 109 مليار دولار، موزعة بنحو 96.4 و 12.6 و 252.9 و 74.1 مليار دولار للمساعدات التنموية والإنسانية والخيرية والتطوعية على التوالي²⁴³، وفي أكتوبر 2024، أبرم صندوق الاستثمارات العامة السعودي، مذكرات

²³⁶ World Bank, Djibouti Country Partnership Framework (CPF) 2022 – 2026, 1 October 2021, <https://ln.run/EuQ-A>

²³⁷ قيمة الخير، المغرب وجيبوتي يوقعان بمراكش مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في التنمية الرقمية، 31 مايو 2024، <https://bitly.co/Qk4S>

²³⁸ مباشر مصر، تحالف مستثمرين سعوديين يوقع عقد إنشاء منطقة لوجستية في جيبوتي، تاريخ الوصول يونيو 2024، <https://bitly.co/Qo6E>

²³⁹ عرب شفاف، دولة الإمارات وجزر القمر توقعان 4 مذكرات تفاهم، 29 سبتمبر 2023، <https://shorter.me/fqR6t>

²⁴⁰ اليوم السابع، تعرف على أحدث دولة عربية تنضم لمنظمة التجارة العالمية فبراير المقبل، 9 أكتوبر 2023، <https://shorter.me/WfY4w>

²⁴¹ ماب أكبري، مراكش.. توقيع اتفاقية شراكة بين المغرب وجزر القمر في مجال التحول الرقمي، مايو 2024، <https://bitly.co/Qo6K>

²⁴² فرانس 24، فرنسا والعراق يوقعان "اتفاقية شراكة استراتيجية" لتعزيز التعاون بين البلدين خصوصاً في قطاع الطاقة، ديسمبر 2023، <https://ln.run/I-INN>

²⁴³ سبق، انتظمت على مدار 70 عامًا.. ما حجم المساعدات الإنمائية التي قدمتها السعودية عربياً ودولياً؟، يونيو 2024، <https://sabq.org/saudia/cfz5hfutn4>

تفاهم مع 5 مؤسسات مالية يابانية، بقيمة تتجاوز 191.25 مليار ريال في مجموعة متنوعة من مجالات التعاون، بما في ذلك تحفيز تدفق رأس المال المتبادل من خلال أدوات الدين وأسواق المال.²⁴⁴

البحرين

تتمثل تقدمات البحرين على صعيد الهدف 17 في عقدها لمجموعة من الشراكات الإنمائية وتقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية، فعلى صعيد الشراكات وخاصة في الربع الأخير لعام 2023؛ وقعت مع دولة الإمارات العربية المتحدة 5 مذكرات تفاهم بهدف تعزيز التجارة والاستثمار، والتعليم، كما أعلنت التزامها عقد وتوقيع 15 مبادرة للتعاون المشترك و13 مذكرة تفاهم من أجل تعزيز حركة الاستثمار والتجارة البينية مع مصر²⁴⁵، وفي مايو 2024، وقعت الحكومة الصينية مذكرة تفاهم مع شركة ممتلكات البحرين القابضة بهدف التعاون واستكشاف الفرص الاستثمارية وتعزيز الشراكة الصناعية وتبادل المنفعة بين البلدين، بينما في نوفمبر 2024، عقدت وزيرة الصحة، اجتماعًا مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لبحث سبل تعزيز الشراكة الفاعلة في المجال الصحي بين مملكة البحرين وصندوق الأمم المتحدة للسكان.²⁴⁶

قطر

تتجذر مساعي ومقاصد الهدف 17 داخل رؤية قطر الوطنية لعام 2030، فقد أنفق صندوق قطر للتنمية أكثر من 6 مليارات دولار في صورة مساعدات تنموية وإنسانية مقدمة إلى أكثر من 100 دولة حول العالم منذ إنشائه عام 2002 حتى أغسطس 2023، وينفق ما بين 500 و600 مليون دولار أمريكي سنوياً لتمويل المشاريع التنموية والإنسانية²⁴⁷، وفي 14 مايو 2024، وقع البنك الإسلامي للتنمية ودولة قطر مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي، بحيث تهدف الاتفاقية إلى تطوير استراتيجية شراكة شاملة للبلد العضو للفترة من 2024 إلى 2028 لدعم التحول الاقتصادي والتعاون الدولي²⁴⁸، بينما في نوفمبر أطلقت قطر بالتعاون مع المملكة المتحدة، والجمهورية الفرنسية برنامج يمثل عدة محافظ موجهة للتعاون الإنمائي الدولي والاستجابة الإنسانية، كما خصصت الحكومة القطرية مبلغ 50 مليون دولار موجهة في صورة محفظة مشتركة لمواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية الأكثر في العالم، كما وقعت بالتعاون مع الحكومة الكندية على مذكرة تفاهم في مجال التعاون الإنمائي، بهدف العمل المشترك على تعزيز سياسات المساعدات الخارجية المشتركة ودور المرأة اقتصادياً واجتماعياً، ودعم الشباب والحد من الفقر.²⁴⁹

²⁴⁴ الشرق الأوسط، مذكرات تفاهم بين «السيادي» السعودي و5 مؤسسات مالية يابانية بـ51 مليار دولار، 31 أكتوبر 2024، <https://bitly.co/SmcN>

²⁴⁵ الاقتصاد الإلكتروني، مصر توقع 12 مذكرة تفاهم مع الإمارات والبحرين والأردن باستثمارات تتجاوز 2 مليار دولار، 26 فبراير 2023، <https://economyplusme.com/103791/>

²⁴⁶ وزارة الصحة، وزيرة الصحة تبحث تعزيز الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في المجالات الصحية، 11 مايو 2024، <https://www.moh.gov.bh/News/Details/5738>

²⁴⁷ الشرق، مدير صندوق قطر للتنمية: 6 مليارات دولار مساعدات إنسانية وتنموية لأكثر من 100 دولة منذ إنشائه، 4 أغسطس 2023، <https://shorter.me/AGWPd>

²⁴⁸ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ودولة قطر توقعان مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي، 14 مايو 2024، <https://bitly.co/Qo5f>

²⁴⁹ دولة قطر تعزز شراكاتها الدولية في مجال التعاون الإنساني والتنموي في كافة أرجاء العالم، وكالة الأنباء القطرية، <https://tinyurl.com/bdaekfz>

عمان

حققت سلطنة عمان جهوداً معنية بتحقيق الهدف 17؛ ففي 2024، وقعت عمان مع الإمارات شراكة استثمارية بقيمة 129 مليار درهم لتعميق التعاون في قطاعات متعددة بين البلدين تشمل قطاعي الطاقة والنقل²⁵⁰، وفي أغسطس 2024، وقعت غرفة تجارة عمان مذكرة تفاهم مع دائرة الإحصاءات العامة، بهدف تطوير وتنمية العلاقة التشاركية بينهما في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية، وإعداد الأبحاث والتقارير المتخصصة حول مختلف القطاعات وفي أكتوبر 2024، وقّعت سلطنة عُمان وجمهورية بيلاروسيا ثلاث مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات حماية المنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك وتبادل المعلومات حول عمل أسواق الأوراق المالية²⁵¹.

اليمن

تشهد اليمن جهود واسعة النطاق من الشركاء التنمويين لتعزيز واقع الاستقرار المحفز للتنمية داخلها، وبصورة خاصة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي الذين بذلوا جهوداً لأكثر من 20 عامًا لدعم قدرة اليمن ومجتمعاتها على الصمود والتصدي للتحديات المتعلقة بإدارة الأزمات والحكم وصولاً إلى بناء السلام والاستدامة البيئية²⁵²، وفي فبراير 2024، دشّن اليمن مشروع لحماية المجتمعات الأكثر ضعفاً من تهديدات الأمراض الوبائية بتمويل من صندوق الأوبئة لتعزيز حماية واحدة من أكثر الفئات السكانية ضعفاً في العالم من تهديدات الأوبئة²⁵³، بينما في أبريل 2024، وقع وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع المدير القطري للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن اتفاقية مساعدة مدتها خمس سنوات²⁵⁴، بينما في سبتمبر 2024، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي²⁵⁵، وفي 27 أكتوبر، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عن الانتهاء من تنفيذ مشروع التدريب المهني ودعم مهارات الأعمال - المرحلة الثانية - والذي هدف لتمكين أكثر من 1500 شاب وشابة في اليمن²⁵⁶.

الإمارات

تحقق الإمارات العربية المتحدة نجاحات بارزة على صعيد الهدف 17 حتى أصبحت إحدى الدول الرائدة في مجال المساعدات الإنمائية والإنسانية، وتتصدر منذ عام 2013 وحتى 2024 جدول منظمة التعاون

²⁵⁰ العربية، الإمارات وعمان تبرمان شراكات استثمارية بقيمة 35 مليار دولار، 23 أبريل 2024، <https://bityl.co/QoDc>

²⁵¹ وزارة الخارجية العمانية، سلطنة عُمان وبيلاروس توقعان 3 مذكرات تفاهم في عدة مجالات، 14 أكتوبر 2024، <https://bityl.co/Smcf>

²⁵² البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاتحاد الأوروبي من أجل بناء السلام وتعزيز القدرة على الصمود في اليمن، تاريخ الوصول يونيو 2024، <https://shorter.me/Ez7v8>

²⁵³ منظمة الصحة العالمية، يدشن اليمن مشروع لحماية المجتمعات الأكثر ضعفاً من تهديدات الأمراض الوبائية بتمويل من صندوق الأوبئة، 2 أبريل 2024، <https://shorter.me/hHJhx>

²⁵⁴ USAID, YEMEN, access date 14 November 2024K <https://www.usaid.gov/yemen>

²⁵⁵ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مجابهة آثار تغيّر المناخ بهدف تعزيز الأمن الغذائي في اليمن، 18 سبتمبر 2024، <https://bityl.co/SmkY>

²⁵⁶ برنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تمكين الشباب اليمني من خلال التدريب المهني والتدريب على ريادة الأعمال، 27 أكتوبر 2024، <https://bityl.co/Smkb>

الاقتصادي والتنمية لأكبر المانحين في مجال المساعدات التنموية الرسمية قياساً إلى دخلها القومي²⁵⁷، حيث دعمت مساعدتها الخارجية 11 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة في عدد من الدول، كما بلغت قيمة الدعم لعقد الشراكات لتحقيق الأهداف 1,768.0 مليون دولار²⁵⁸، وفي نوفمبر 2024، أعلن المندوب الدائم للإمارات لدى الأمم المتحدة عن مساهمة دولة الإمارات بمبلغ 25 ألف دولار في ميزانية الصندوق لضمان مشاركة الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.²⁵⁹

الكويت

تبذل الكويت جهوداً بارزة لتحقيق الهدف 17 بالتركيز على مقاصده ذات الصلة بالمساعدات والشراكات، ومن أبرز تلك الجهود التي بذلت في 2024 كان توقيع بنك الكويت الوطني ومبادرة مستقبل الاستثمار شراكة استراتيجية لتعزيز النمو والابتكار في مجال الاستثمار داخل المنطقة وخارجها²⁶⁰، وفي يونيو، وقعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمعية الكويتية للأسر المتعففة خطاباً نوايا يهدف إلى تمكين الأسر المحتاجة، ويعد هذا التعاون الأول من نوعه بين المفوضية والجمعية الكويتية للأسر المتعففة²⁶¹، وفي يوليو، وقّع سفير الكويت لدى المملكة المتحدة اتفاقية بين وزارة الخارجية الكويتية ومؤسسة الملك حيث ستحدد هذه الاتفاقية التعاون المخطط له خلال الفترة المتبقية من 125 عاماً للشراكة الكويتية - البريطانية.²⁶²

4. دول الشام

الأردن

عقد الأردن مجموعة من الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولعل أبرز تلك الشراكات وأحدثها ما وقع في عام 2024؛ حيث عقد الأردن إطار شراكته الاستراتيجية للسنوات المالية 2024-2029 مع البنك الدولي لتنفيذ الخطة العشرية للتحديث الاقتصادي²⁶³، وفي يوليو 2024، عقد الاتحاد الأوروبي والأردن الاجتماع الخامس عشر لمجلس الشراكة في إطار اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن للفترة 2021-2027؛ حيث اتفق الجانبان على العمل معاً لمواصلة دعم بناء القدرات في قطاع التعليم²⁶⁴، بينما في أكتوبر 2024، وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن اتفاقاً للشراكة

²⁵⁷ وزارة الخارجية الإماراتية، التعاون الإنساني والتنمية، <https://bityl.co/Qo80>

²⁵⁸ الاتحاد، مساعدات إماراتية مستدامة لإغاثة أهالي غزة، مايو 2024، <https://bityl.co/Qo82>

²⁵⁹ وكالة أنباء الإمارات، الإمارات تساهم بمبلغ 25 ألف دولار لدعم مشاركة الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، 17 نوفمبر 2024، <https://bityl.co/Smcw>

²⁶⁰ بنك الكويت الوطني، بنك الكويت الوطني يوقع شراكة استراتيجية مع مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار (FII)، مايو 2024، <https://bityl.co/QoDS>

²⁶¹ المفوضية السامية للاجئين، شراكة بين المفوضية والجمعية الكويتية للأسر المتعففة لتمكين الأسر المحتاجة داخل الكويت، 2 يونيو 2024، <https://bityl.co/QoDU>

²⁶² الجريدة، اتفاقية بين الكويت ومؤسسة الملك البريطانية، 20 يوليو 2024، <https://www.aljarida.com/article/68381>

²⁶³ مجموعة البنك الدولي، إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد مع الأردن يرسم طريق المضي قدماً، مايو 2024، <https://bityl.co/Qo4G>

²⁶⁴ الاتحاد الأوروبي والأردن يؤكدان على شراكة أقوى من أي وقت مضى خلال مجلس الشراكة الخامس عشر، 18 يوليو 2024، <https://bityl.co/SmdQ>

الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى اتفاق آخر للتعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجمركية، لتعزيز الفرص الاستثمارية والتجارية والتعاون الاقتصادي.²⁶⁵

سوريا

اقتصرت الجهود السورية بشأن الهدف 17 على عقدا الحكومة شراكات مع عدد من شركائها التقليديين في 2024؛ ففي فبراير، وقعت سوريا مع مصر والأردن والبحرين والإمارات 12 اتفاقية في 9 مشاريع صناعية تكاملية بقيمة استثمارية تتجاوز 2 مليار دولار في قطاعات الزراعة والأدوية والمعادن والكيماويات والسيارات الكهربائية²⁶⁶، وفي 16 مايو، أعلن صندوق التنمية العالمي عن شراكة لدعم الخدمات الصحية مع "الهلال الأحمر السوري" ضمن مبادرة صينية لتحسين الخدمات الصحية وتوفير الدعم للفئات الأكثر احتياجاً من خلال دعم خدمات الرعاية الصحية وتأمين الغذاء للعائلات المحتاجة، ووصلت من خلالها إلى أكثر من 67000 شخص.²⁶⁷

فلسطين

عززت فلسطين جهودها الرامية لتحقيق الهدف 17 عبر بوابة الشراكات من أجل التنمية المستدامة؛ فما بين 2023 و 2024 وقعت ثلاث اتفاقيات مع البنك الدولي وألمانيا لتمويل مشاريع في قطاعي المياه والحكم المحلي بقيمة 103 ملايين دولار، كما وقع بنك فلسطين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" مذكرة تفاهم من أجل التعاون المشترك لدعم التنمية المستدامة والشمول المالي في فلسطين²⁶⁸، وفي يونيو 2024، وقع الجانبان الأردني والفلسطيني 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات عدة تشمل مجالات الطاقة والتعاون الشبابي والاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والتبادل التجاري والدعم اللوجستي وتسهيل انسيابية وحركة البضائع والأشخاص عبر المنافذ²⁶⁹، وفي سبتمبر 2024، أعلنت المملكة المتحدة والكويت عن تقديم تمويل مشترك جديد يبلغ 4.5 مليون جنيه إسترليني لمساعدة اليونسيف على تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى قرابة 2.5 مليون شخص في غزة.²⁷⁰

لبنان

استطاع لبنان عقد مجموعة من الشركات الإنمائية في سياق الهدف 17؛ فداخله يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1986 كشريك تنموي يركز جهوده على دعم التعافي الاقتصادي ومكافحة تغير المناخ²⁷¹، وخلال عام 2024، طور لبنان من تلك الجهود؛ حيث وقع في 10 مايو 2024 مع برنامج

²⁶⁵ الجزيرة، الأردن يعتبر اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الإمارات خطوة محورية للتعاون، 10 أكتوبر 2024، <https://bitly.co/SmdN>

²⁶⁶ العربية نت، 4 دول عربية توقع 12 اتفاقية باستثمارات تتجاوز ملياري دولار، ديسمبر 2023، <https://ln.run/Fxyhe>

²⁶⁷ سوريا تي في، "صندوق التنمية العالمي" يعلن شراكة لدعم الخدمات الصحية مع "الهلال الأحمر السوري"، 16 مايو 2024، <https://bitly.co/Qk6f>

²⁶⁸ مذكرة تفاهم بين فلسطين ومصر في مجال تكنولوجيا المعلومات، 23 يناير 2023، <https://www.wafa.ps/Pages/Details/63449>

²⁶⁹ عرب نيوز، توقيع 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم في ختام اجتماعات اللجنة العليا الأردنية الفلسطينية، 4 يونيو 2024، <https://bitly.co/Qo4t>

²⁷⁰ المملكة المتحدة والكويت على شراكة جديدة لتقديم المساعدات الإنسانية الحيوية في غزة واليمن، 4 سبتمبر 2024، <https://bitly.co/SmkO>

²⁷¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي يقيمان شراكة لدعم إدارة النفايات في لبنان، تاريخ الوصول يونيو 2024، <https://bitly.co/Qk6B>

الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز جهود ومشروعات التنمية المستدامة وسبل تمكين الشباب في لبنان، وفي فبراير 2024، أعلن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إطلاق منشأة تمويلية باسم " مرفق الاستثمار الأخضر للبنان"، الذي يهدف إلى تسريع الجهود الرامية إلى الحد من تغير المناخ والتخفيف والتكيف معه على امتداد لبنان.²⁷²

العراق

عقدت الحكومة العراقية مجموعة من الشراكات في سياق الهدف 17 ولعل أبرز الجهود المبذولة في عام 2024 تمثلت في توقيع رئيس الوزراء العراقي والرئيس التركي، مذكرة تفاهم رباعية بين العراق وتركيا وقطر والإمارات للتعاون في "مشروع طريق التنمية" بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي والدولي²⁷³، وفي مايو 2024، وقع العراق مذكرات تفاهم مع الحكومة التونسية وذلك لتطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والأمنية²⁷⁴، وفي أبريل 2024، وقع العراق 18 مذكرة تفاهم مع شركات أميركية في مجالات عديدة أبرزها الطاقة والكهرباء والبنوك²⁷⁵، وفي أكتوبر 2024 أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الإيطالية عن توقيع اتفاقية بقيمة 3 مليون يورو تهدف إلى دعم إعادة الإدماج المستدام للمواطنين العراقيين العائدين من مخيم الهول في شمال شرق سوريا، وخاصة النساء والأطفال الذين فروا من الصراع منذ عام 2013.²⁷⁶

²⁷² رامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة اللبنانية الأميركية يتعاونان لتعزيز جهود التنمية ودعم الشباب في لبنان، مايو 2024، <https://shorter.me/UeSpk>

²⁷³ سكاى نيوز عربية، العراق وتركيا والإمارات وقطر.. مذكرة تفاهم لـ"طريق التنمية"، 22 أبريل 2024، <https://bityl.co/Qo5G>

²⁷⁴ وزارة الخارجية العراقية، العراق وتونس يوقعان مذكرات تفاهم في عدة مجالات، 12 مايو 2024، <https://bityl.co/Qo5K>

²⁷⁵ الشرق، العراق يوقع 18 مذكرة تفاهم مع شركات أميركية في مجالات الطاقة والكهرباء والبنوك، 18 أبريل 2024، <https://bityl.co/Qo5N>

²⁷⁶ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإيطاليا يوقعان اتفاقية لإعادة الإدماج المستدام للعائدين من مخيم الهول، 27 أكتوبر 2024، <https://bityl.co/SmkT>

ثانيًا: التنمية المستدامة في المنطقة العربية...قراءة في الأطر الإنمائية والمؤشرات

تعكس جهود المنطقة العربية التنموية اهتماماً عربياً بغاياتها ومؤشراتها وأهدافها، وفق ما عبرته عنه أطرها التنموية ولاسيما "رؤية العالم العربي 2045"، كما تصور تقدمات مستمرة، تتجلى في قطع 7 دول عربية 3/2 طريقهم لتحقيق التنمية المستدامة، هي: الجزائر ومصر والأردن والمغرب وعمان وتونس والإمارات العربية المتحدة، وتلفت النظر إلى تحديات عاتية وحاضرة تحول دون 14 دولة عربية على التحقيق الكامل لهدفاً تنموياً واحداً على رأسها الدول المتأثرة بالصراعات.²⁷⁷ وهو ما يدفع بالتقرير إلى إجراء مسوحات لأهداف التنمية المستدامة محل الاستعراض لعام 2024 وتقديم رؤية تقييمية لها حتى نهايات 2024، ذلك على النحو التالي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله

تعير المنطقة العربية دولاً وإقليماً جُل الاهتمام نسبياً إلى الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر ومقاصده حد ترجمتها ذلك الاهتمام إلى عدة رؤى وأطرى تنموية معنية بدرجة أو بأخرى بالقضاء على الفقر على غرار "رؤية العالم العربي 2045" والإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد للفترة 2020: 2030،²⁷⁸ وحتى الآن في نهايات 2024، تكشف وقائع الهدف الأول ومقاصده تناقضات عدة؛ فرغم ترامي أطراف المنطقة العربية على مساحة 13.15 مليون كم²، وتحمل تركيبة ديمغرافية مقدرة بأكثر من 430 مليون نسمة وفقاً لإحصائيات ديسمبر 2023، وبثروة شبابية مقدرة بنحو 100 مليون نسمة، وامتلاكها أكثر من 55% من احتياطي النفط العالمي و27.5 من مصادر الغاز الطبيعية، إلا أنها لم تحقق بعد الهدف الأول، بل تضم المنطقة العربية نحو 250 مليوناً عربياً بين مهمش وفقير وضعيف، ونحو 1 من أصل كل 3 عرب قابع تحت خط الفقر الوطني بما يعادل 131 مليوناً، ويفتقد فيها أكثر من 49 مليون إنساناً عربياً لخدمات الشرب الأساسية وفقدان 37 مليون خدمات الصرف الصحي الأساسية²⁷⁹ بنسبة تقدر بنحو 35.3% في 2024.²⁸⁰

وجدير بالذكر أن ذلك التقييم يختلف ويتباين نوعاً ما عند الحديث عن مؤشرات الهدف الأول على الأصعدة الوطنية والقطرية، فتارة: يُلاحظ إحراز دولاً دون غيرها - نسبياً - تقدمات ملحوظة بشأن القضاء على الفقر وإنهائه وتصفيره وخاصة في النطاقات الخليجية بما في ذلك قطر والإمارات والكويت وعمان والبحرين والسعودية، وتارة أخرى: يلاحظ معدلات فقر متزايدة وحادة بشدة داخل النطاقات العربية المتأزمة والقابعة تحت وطأة الصراعات بما في ذلك اليمن والسودان وليبيا

²⁷⁷ Sustainable Development Solutions Network, Release of the Arab Region SDG Index and Dashboards Report 2023, 7 December 2023,

<https://www.unsdn.org/release-of-the-arab-region-sdg-index-and-dashboards-report-2023>

²⁷⁸ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جهود جامعة الدول العربية في تنفيذ التنمية المستدامة في 2030، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023، <https://shorter.me/0dR8z>

²⁷⁹ البوابة العربية للتنمية، الاقتصاد الكلي، تاريخ الوصول يناير 2024، <https://shorter.me/K8oOv>

²⁸⁰ UNDP, What are the Sustainable Development Goals?, access date December 17, 2023, <https://shorter.me/dWbMh>

والصومال وسوريا؛ حيث ترصد الأول معاناة ما بين 71%: 78% من اليمنيين من الفقر، وترصد الأخيرة حياة أكثر من 90 % من السوريين تحت خط الفقر، مقارنة بـ 28% منهم عام 2010، وتارة ثالثة: يلاحظ تحديات اقتصادية وهيكلية مثل التضخم والديون وتراجع فعالية البرامج الاجتماعية والتي تحول دولاً عربياً عن تحقيقها الهدف الأول والقضاء على الفقر بما في ذلك الجزائر والمغرب وتونس ولبنان والأردن.²⁸¹

وفي 2025، تشير التوقعات إلى تفاؤل حذر بشأن انخفاض معدلات الفقر انخفاضاً طفيفاً؛ حيث يتوقع أن تقدر بنحو 63.7% مقارنة بـ 63.8% في البلدان منخفضة الدخل وأن تقدر بنحو 24.1% مقارنة 24.6% في البلدان متوسطة الدخل، وأن تقدر بنحو 9.7 مقارنة 10% في البلدان مرتفعة الدخل.²⁸²

²⁸¹ البوابة العربية للتنمية، الاقتصاد الكلي، تاريخ الوصول يناير 2024، <https://shorter.me/K8oOv>

²⁸² ESCWA, Survey of economic and social developments in the Arab region 2023–2024: Summary (October 2024) [EN/AR], 25 October 2024, <https://bitl.to/3CfO>

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية

ترصد إحصاءات المنطقة العربية لعام 2024 ارتفاع نسبة الجوع بأكثر من 75.9 % مقارنة بعام 2000: حيث يعاني 59.8 مليون شخص من نقص التغذية في المنطقة العربية بما يمثل 12.9 % ويتجاوز المتوسط العالمي المقدر بنحو 9.2 %،²⁸³ فهناك 173.3 مليون شخص (37.9 في المائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومحرومين من الوصول المنتظم إلى الغذاء الكافي والمغذي²⁸⁴، ويبدو جلياً كيف أن مستويات الجوع تتباين وترتفع طردياً بالاتجاه نحو البلدان العربية منخفضة الدول والأقل نمو: إذ أن أكثر من 3/2 الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان العربية هم من البلدان المتضررة من الصراعات، ويعيش ما يقرب من نصف الجياع في البلدان الأقل نمواً، وتعاني الصومال واليمن والجمهورية العربية السورية أكثر من غيرها من الجوع.²⁸⁵

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

تنوه سياقات المنطقة العربية عن تغيرات مناخية غير مسبوقة ومصحوبة بتداعيات كارثية حادة؛ حيث تتصاعد وتيرة درجات الاحترار بمعدل 4 درجة مئوية، لتبعد عن حدها المأمول والمقدر 1.5 درجة مئوية في اتفاقية باريس²⁸⁶، بحيث تعتبر المنطقة نقطة ساخنة بدرجات حرارة أعلى بنسبة 20 % من المتوسطات العالمية، وتهددها التغيرات المناخية بخسائر اقتصادية عالية مقدرة بنحو 6 %: 14 % من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي²⁸⁷، ويعاني فيها أكثر من 80 : 100 مليون شخص من الإجهاد والندرة المائية²⁸⁸، وتعرض 6 : 25 مليون شخص للفيضانات الساحلية ولاسيما بنغازي والجزائر العاصمة وقطر والإمارات العربية المتحدة وتونس ومصر.²⁸⁹

وبالنظر إلى مؤشرات أداء المناخ لعام 2024، تبين احتلال المغرب المرتبة التاسعة عالمياً والأولى عربياً من حيث أداء المناخ؛ حيث حصل على تصنيفات "متوسطة" في كلٍّ من الطاقة المتجددة وسياسة المناخ، وبعد المغرب جاءت مصر في المرتبة 22 عالمياً ضمن الدول متوسطة الأداء، وحلت الإمارات في المرتبة 65 باعتبارها واحدة من الدول ذات "الأداء الأدنى"، وحصلت على مستوى "منخفض جداً" في فئات انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة المتجددة واستخدام الطاقة، وفي المرتبة الأخيرة عربياً، جاءت السعودية بالمرتبة 67، مما يجعلها الدولة "الأدنى تصنيفاً" بين البلدان التي شملها المؤشر بحصولها على مستوى "منخفض جداً" بجميع فئات المؤشر الأربعة.²⁹⁰ وفي مؤشر أداء تغير المناخ لعام 2025،

²⁸³ World Vision, Middle East crisis: Food insecurity, hunger, access date July 2024, <https://bitly.co/R0ax>

²⁸⁴ Relief web, Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa region (2nd Quarter 2023 | Bulletin), 5 August 2023, <https://shorter.me/PQnhA>

²⁸⁵ RW, 2023 Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition - Statistics and Trends, 23 November 2023, <https://bitly.co/R0bU>

²⁸⁶ Brookings, Climate change may devastate the Middle East. Here's how governments should tackle it, 14 march 2022, <https://brook.gs/3UzLb7u>

²⁸⁷ مدونات البنك الدولي، تحويل توصيات تقارير المناخ والتنمية القطرية بشأن شح المياه إلى إجراءات فعلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 29 يونيو 2023، https://shorter.me/7_sk2

²⁸⁸ CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL, Cascading Climate Effects in the Middle East and North Africa: Adapting Through Inclusive Governance, 24 February 2022, <https://bit.ly/3htVfjA>

²⁸⁹ مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، أزمة التغير المناخي وتأثيراتها على الدول النامية، نوفمبر 2022، <https://acpss.ahram.org.eg/News/17670.aspx>

²⁹⁰ Egyptian streets, NEWS Egypt's Sisi Calls for International Community to Support Africa's Climate Action at COP26 Conference, 3 November 20221, <https://bit.ly/3xc2noB>

أحرز كلاً من المغرب ومصر تقدماً؛ حيث تقدم المغرب إلى المرتبة الثامنة عالمياً؛ ليصبح الأول عربياً وأفريقياً، واحتلت مصر المرتبة العشرين عالمياً، بينما بقيت الإمارات في المرتبة 65 دون تغير، وحلت المملكة العربية السعودية في المرتبة 66 عالمياً والأخيرة عربياً.²⁹¹

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تشير مسوحات الهدف 16 بذل المنطقة العربية جهوداً لتحقيق السلام والعدل؛ فهي كغيرها، توجه اهتماماً لمقاصد الهدف 16 وتعمل على إقامة مجتمعات آمنة ومسالمة وعادلة، يتم فيها إتاحة العدالة والمساءلة للجميع وتعمل بها مؤسسات فعالة وشاملة على جميع المستويات، وقد وضعت المنطقة العربية دولاً وإقليماً جهوداً وسياسات وإجراءات عدة، إلا أنها بأكملها لا تزال الأقل أماناً في العالم؛ فهي بسياقاتها قد شهدت أكثر من 18% من صراعات العالم خلال الفترة من 1948 حتى 2024، وضمت نحو 172 مليوناً يعيشون في منطق متأثرة بالصراع²⁹²، وفي مؤشر السلام العالمي لعام 2024 وفي الوقت الذي أصبح فيه العالم أقل سلاماً للمرة الـ 12 خلال السنوات الـ 16 الماضية، صنفت المنطقة العربية بالأقل سلاماً **للعام التاسع على التوالي**.

وكحالة الأهداف التنموية في المنطقة العربية، تأتي تقييمات الهدف 16 على الأصعدة الوطنية والقطرية متفاوتة؛ ففيها، تصدرت فيها كلاً من قطر والكويت وعمان والأردن والإمارات قائمة الدول العربية داخل مؤشر السلام عام 2023، وجاءت فيها اليمن وسوريا والسودان والعراق في ذيل قائمة البلدان العربية.²⁹³ بينما كانت الكويت الدولة الأكثر سلمية في مؤشر السلام العالمي لعام 2024 مقارنة باليمن التي صنفت بالدولة الأقل سلمياً عربياً وعالمياً، ولا شك أن بقاء المنطقة العربية دون تقدم على صعيد الهدف 16 في إطار المؤشرات يُرد إلى الأحداث والتطورات العنيفة والتي تبدو واضحة في حرب إسرائيل على غزة التي تلقي بظلالها بشكل خاص على سوريا وإيران ولبنان واليمن ولا يبدو لها آفاق تهدئة حتى نهاية 2024، وأزمة اليمن التي تتعقد باستمرار بفعل التظاهرات العنيفة، وعدم الاستقرار السياسي، والتوترات الإقليمية وكذلك حرب السودان الأهلية المستعرة منذ أبريل 2023 والتي لا تزال تخلف خسائر بشرية ومادية؛ فمع نهاية 2024، تشير بعض التقديرات لتجاوز أعداد القتلى 20 ألف قتيل.²⁹⁴

الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف

تقدم المنطقة العربية سياسات وشراكات ومحاولات طموحة، حققت بدورها مستويات متقدمة بشأن غايات ومقاصد الهدف 17 ولاسيما المقاصد ذات الصلة بالمساعدات الإنمائية والتكنولوجية

²⁹¹ New climate Change, Press release: Climate Change Performance Index 2025, 20 November 2024, <https://bitl.to/3Cld>

²⁹² الإسكوا، التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023، <https://shorter.me/6iy8h>

²⁹³ بوابة الوسط، ليبيا تسجل أكبر نسبة تحسن في «مؤشر السلام العالمي» لعام 2023، أغسطس 2023، <https://alwasat.ly/news/libya/407389>

²⁹⁴ IEP, Highest number of countries engaged in conflict since Second World War, 11 June 2024, <https://bitl.to/3Clu>

والتجارة البينية والقدرة على تحمل الديون؛ فدولها تحزر تقدمات وإسهامات تنموية لافتة بشكل أدخل السعودية ضمن أكبر 3 دول مانحة في العالم بعد تقديمها مساعدات مقدرة بنحو 130 مليار دولار على مدى العقود الماضية، استفاد منها 196 دولة في العالم،²⁹⁵ وجعل الإمارات العربية لأكثر من عشرة أعوام ضمن أهم عشرين دولة مانحة للمساعدة نسبةً إلى الدخل القومي الإجمالي.²⁹⁶، وإضافة لذلك، أحرزت تقدمات نسبية بشأن التجارة البينية والتي بلغت نحو 700 مليار دولار، بما يعادل 10% إلى 11% من حجم التجارة العالمي،²⁹⁷ وتقدمت بشأن التكنولوجيا؛ حيث نما بها عدد مستخدمي الإنترنت نحو 275 مليوناً ليقارب 64% من عدد السكان، وقدر فيها انتشار الأنترنت بنحو 100% و69% و65% لدى دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر) ودول المشرق العربي (سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين) على التوالي، بالإضافة إلى مصر.

لكن، رغم النجاحات التي تسجلها المنطقة العربية فيما يتعلق بالهدف 17، إلا أنها تبقى نسبية وليست شاملة لكافة المقاصد والغايات؛ فلا يخفى على المتابع أن المنطقة العربية تعاني من محدودية الموارد المالية، الأمر الذي قدرته اتحاد المصارف العربية بنحو 100 مليار دولار سنوياً كفجوة تمويلية لتحقيق التنمية المستدامة. كما يبدو أن حشد المساعدات الإنمائية والإنسانية والإغاثية في المنطقة العربية لم تحقق التحسن المطلوب؛ فالمنطقة تضم حوالي 70 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية بما في ذلك 27 مليون طفل بالإضافة إلى ذلك، يعيش 50 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة في البلدان المتضررة من الصراع²⁹⁸، بل أيضاً لا تزال التدفقات المالية غير المشروعة تساهم في استنزاف الموارد المالية وتشويه استقرار الاقتصاد الكلي، وتسريب الإيرادات العامة المحلية التي يمكن تسخيرها لتمويل الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكفي القول أنها كبدت الاقتصادات العربية 77 مليار دولار من الخسائر السنوية المرتبطة بالتمويل غير المشروع بين عامي 2008: 2015.²⁹⁹

²⁹⁵ الشرق الأوسط، عقود من المساعدات السعودية تلامس 130 مليار دولار، 26 يونيو 2024، <https://bitly.co/Qnkl>

²⁹⁶ الاتحاد، الإمارات.. جهود رائدة لإغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية، 2 ديسمبر 2023، <https://bitly.co/Qnkl>

²⁹⁷ سكاي نيوز عربية، تضاعف قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي بالدول العربية في 2022، 27 يوليو 2023، <https://bitly.co/Qnqw>

²⁹⁸ الأمم المتحدة، اتجاهات مقلقة وتمسك بالأمل: لجنة أممية تتبع مسار التنمية المستدامة في الدول العربية، مارس 2024، <https://bitly.co/Qnlg>

²⁹⁹ الإسكوا، التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، تاريخ الوصول يونيو 2024، <https://bitly.co/QnqW>

ثالثاً: التنمية المستدامة في المنطقة العربية... بين العراقيل والتحديات وآليات المواجهة

1. التنمية المستدامة في المنطقة العربية... رؤية تحليلية للتحديات التنموية القائمة

في ظل الجهود والسياسات والخطط التي تتبناها مختلف دول وحكومات المنطقة العربية، تظهر مجموعة من التحديات المشتركة التي تمثل عراقيل أساسية تصعب تحقيق الأهداف التنموية داخل المنطقة العربية، ويمكن إجمال بعض هذه التحديات في الآتي:



التحديات الأمنية وواقع السلام المضطرب

يأتي الهدف التنموي السادس عشر المُركز على تحقيق السلام والعدل وبناء المؤسسات القوية داخل دول المنطقة من بين أبرز الأهداف التنموية التي واجهت عراقيل وتحديات في مختلف أقاليم العالم العربي، حيث مثل واقع السلام المضطرب تحدي رئيسي أعاق القدرات الاقتصادية والمؤسسية لحكومات دول المنطقة في جهودها لتحقيق السلام ودعم واقع العدالة داخل المنطقة العربية. كما تسببت الأزمات المتعاقبة في دول المنطقة في تقليص التفكير طويل الأمد المرتبط بوضع خطط لتحقيق الأهداف التنموية³⁰⁰، في الوقت ذاته تراجعت مؤشرات الأمن البشري - أحد الجوانب الأساسية

³⁰⁰ Peace-centred sustainable development: An analysis of SDG 16 in the Arab states, El Sevier, <https://tinyurl.com/yc5e52p6>

لتحقيق السلام - في 4 دول عربية متأثرة بالنزاعات والحروب الداخلية والأهلية وهو الأمر الذي سبب انهيار حاد للمكتسبات التنموية في ظل انهيار كافة سُبل العيش وحدث فجوة عميقة بين الأهداف والغايات التنموية وبين واقع حقوق الإنسان، وهو ما تسبب في خلق احتياج لدى 46 مليون عربي للمساعدات الإنسانية، وحاجة لدى 32 مليون مدني لخدمات الحماية، بينما انعكست الحاجة للمأوى والمواد غير الغذائية على 17 مليون عربي³⁰¹، على جانب آخر تمثل الازمة الأمنية في بحار العالم العربي معرقل رئيسي للنشاط التجاري في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يمكن أن يكلفها خسارة 17.8% من اجمالي النشاط التجاري لدول المنطقة³⁰².

التحديات البيئية والأزمة المناخية العميقة

أ- الأزمة المناخية

تعتبر الأزمة المناخية واحدة من الأزمات الأخطر التي تقابل جميع دول المنطقة العربية، ليس فقط نتيجة آثارها المباشرة، لكن نتيجة الأزمات متعددة النطاقات التي تخلقها، حيث تسبب ارتفاع درجات الحرارة الكبيرة الذي شهدته منطقة الخليج في سيادة نمط طقس "درجات حرارة المصاييح" وهو نمط حرارة يسبب أمراض قد ترقى حد الوفاة في حال التعرض لها لأكثر من ست ساعات بصورة متكررة، وهو الأمر ذاته الذي قاد إلى وقوع 1200 وفاة بين مواطني السعودية كنتيجة لارتفاع درجة حرارة الخليج خلال منتصف العام، في السياق ذاته تدفع الأزمة المناخية لتفاقم مشكلة الهجرة والنزوح خالقة دوافع جديدة لهجرة مواطني المنطقة العربية، حيث يشير البنك الدولي لدور الأزمة المناخية في تحريك مسارات الهجرة داخل العالم العربي وبصورة خاصة دول الشمال الأفريقي، حيث ستتسبب درجات الحرارة المرتفعة في تحول 19 مليون عربي أي ما يعادل 9% من سكان المنطقة إلى نازحين بحلول عام 2050³⁰³.

بالإضافة لما سبق، تمثل الأزمة المناخية مهدد رئيسي لأمن البنية التحتية داخل دول المنطقة، حيث شهدت اليمن ما بين مارس واغسطس 2024، أمطار سهلية وفيضانات خلفت دمار واسع على عدة مستويات، وقد تسببت الفيضانات في تدمير البنية التحتية للرعاية الصحية والصرف الصحي ومرافق المياه، وهو الأمر الذي فاقم من تفشي وباء الكوليرا بين المواطنين المحليين مسبباً وصول اعداد المصابين بالكوليرا حتى 20 أكتوبر إلى 219 ألف يماني، بحيث أثرت الأزمة المناخية على إجمالي ما يصل إلى 938 ألف يماني في عموم البلاد³⁰⁴.

ب- هشاشة البنى الزراعية أمام الأزمات

تمثل تقلبات الظواهر المناخية أحد النواتج المباشرة للأزمة المناخية ذات التأثيرات شديدة السلبية على البنى الزراعية في العالم العربي، حيث يمثل الجفاف والفيضانات وجهين خطيرين للأزمة المناخية.

³⁰¹ 4 دول عربية أنهكتها الحرب تواجه خطر انهيار النظام الإنساني، الجزيرة، <https://tinyurl.com/yatkn9c6>

³⁰² How to close sustainable development gaps across the Middle East and North Africa, World Economic Forum, <https://tinyurl.com/mtsrf2a9>

³⁰³ Climate Change Is Making the Middle East Uninhabitable, Foreign policy, <https://tinyurl.com/5ybnujmt>

³⁰⁴ تضرر 85% من الأراضي الزراعية في اليمن جراء الفيضانات، الشرق الأوسط، <https://tinyurl.com/52t997jh>

ليس فقط لآثارهم الاجتماعية السلبية على سكان المجتمعات المحلية في العديد من دول العالم العربي، لكن لدورهم في خلق مناخ غير ملائم للأنشطة الزراعية وللمحاصيل الغذائية في العديد من الدول، وهو الأمر الذي يهدد الاحتياجات التغذوية لملايين المواطنين واللاجئين داخل دول العالم العربي، فداخل دولة اليمن، تسببت الفيضانات والسهول التي ضربت البلاد ما بين مارس وأغسطس في تعطيل الزراعة في مئات الأراضي الزراعية في اليمن، متسببة في الحاق اضرار بنحو 85% من الأراضي الزراعية في سهل تهامة المعروف بكونه "سلة غذاء اليمن"، كما اعاققت أنشطة الحصاد والزراعة وأثرت سلباً على 279 ألف رأس ماشية في بلد تعاني بالفعل من انعدام حاد في الأمن الغذائي³⁰⁵، في الوقت ذاته يهدد طقس الـ "لانينيا" وهو نمط مناخي من المتوقع ان يكون له تأثيرات كبيرة على المناخ العالمي في الفترة ما بين نوفمبر 2024 ومارس 2025 فيضانات أو حالات جفاف في دول في المنطقة العربية، وعلى رأسها الصومال التي من المتوقع ان تشهد أنظمتها الغذائية والزراعية تهديدات كبيرة بفعل الحدث المناخي القاسي.³⁰⁶

ج- ندرة المياه

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الأكثر ندرة في المياه عالمياً، حيث تختبر تناقص حاد في الموارد المائية، ويشير البنك الدولي لكون أحد الآثار الكارثية المرتبة على ندرة المياه تتمثل في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في المنطقة العربية بحلول عام 2050³⁰⁷، بالإضافة إلى ذلك بحلول 2050 تشير التوقعات إلى ارتفاع احتمالات اختبار كل دولة من دول منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالة ضغط مائي مرتفع للغاية، وفي حالة ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 4 درجات إضافية خلال السنوات القادمة فإن دول المنطقة العربية مهددة بأن تشهد انخفاض 75% من موارد المياه العذبة الخاصة بها، في الوقت الذي تشير فيه التوقعات إلى احتمال ارتفاع درجات الحرارة في عدد من بلدان المنطقة بمقدار 5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن، وتعتبر دول مثل سوريا، العراق، الأردن، اليمن، لبنان من بين أكثر الدول المهددة بانخفاض نسب المياه العذبة التي ستكون متاحة لمواطنيها بحلول 2050، في حالة استمرت الحكومات في اتخاذ خطوات بطيئة في مواجهة الأزمة المناخية³⁰⁸.

التحديات الاقتصادية

تعتبر التحديات الاقتصادية التي تواجه دول العالم العربي انما هي نتاج تجمع العديد من عناصر الأزمة التي تشهدها البيئة العربية ما بين الحروب وآثارها الاقتصادية باهظة الكلفة التي كشفت عنها الأرقام الأممية، مشيرة لكون تكلفة الحروب قد وصلت إلى 67% من إجمالي الناتج المحلي في سوريا، و22% في ليبيا و17% في السودان بينما وصلت إلى 21% في اليمن³⁰⁹، بينما سببت الحرب على قطاع

³⁰⁵ مرجع سابق، تضرر 85% من الأراضي الزراعية في اليمن جراء الفيضانات، الشرق الأوسط

³⁰⁶ New UN report warns of conflict-induced famine and catastrophic hunger in 5 major hotspots alongside the looming La Niña climate threat in others, FAO,

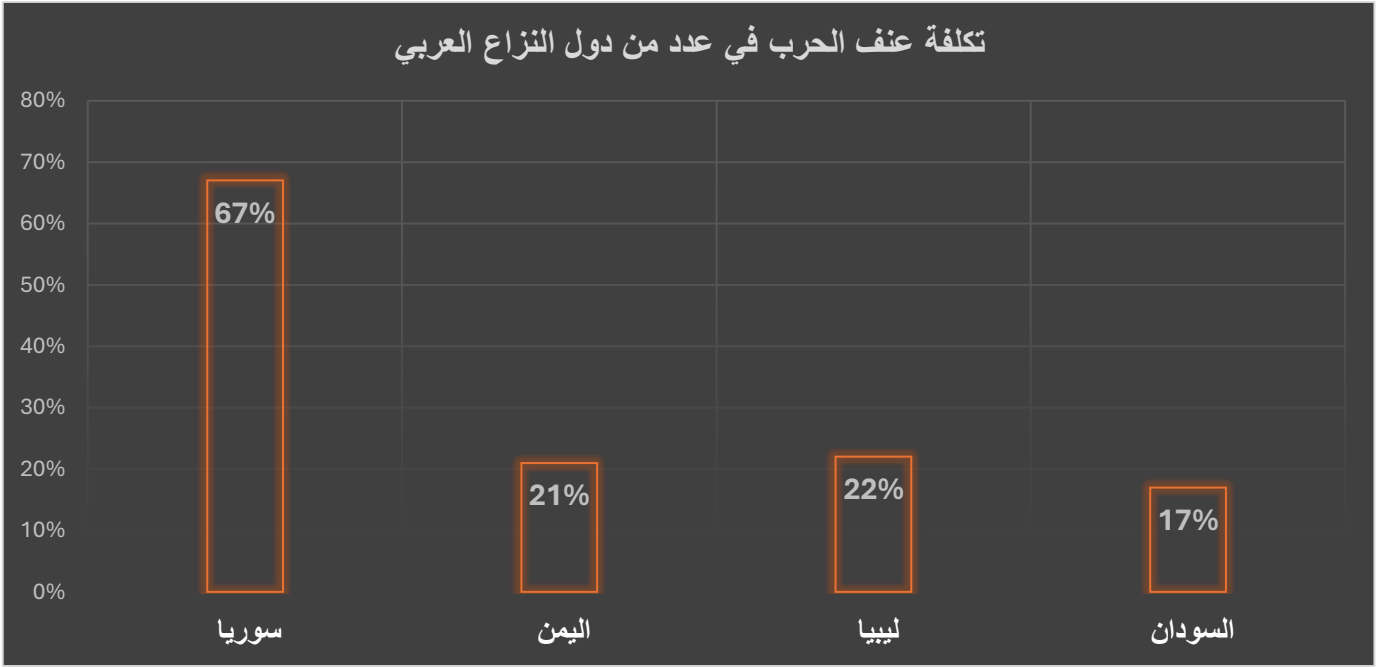
<https://tinyurl.com/35htjhuv>

³⁰⁷ Op, Cite, Climate Change Is Making the Middle East Uninhabitable, Foreign policy.

³⁰⁸ Surviving Scarcity: Water and the Future of the Middle East, CSIS, <https://tinyurl.com/yhjcs4z>

³⁰⁹ مرجع سابق، 4 دول عربية أنهكتها الحرب تواجه خطر انهيار النظام الإنساني، الجزيرة.

غزة خسائر بأكثر من 18 مليار دولار في البنية التحتية³¹⁰، مسببة انخفاض نصيب الفرد بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي³¹¹، وصولاً إلى الكوارث الطبيعية التي تتطلب نفقات مرتفعة للاستجابة لها، وهي تحديات خفضت توقعات النمو في المنطقة العربية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 بمقدار 2.8% وهو ما يتساوى مع أدنى مستويات التوقعات لنمو المنطقة ما قبل وباء كورونا، في الوقت ذاته تواجه البلدان متوسطة الدخل في العالم العربي ضغوط وتحديات اقتصادية كبيرة ناتجة عن ارتفاع أسعار الفوائد وضغوط التضخم الكبرى داخلها³¹².



ضعف أفق السياسات والخطط التنموية

تمثل أزمة ضيق افق السياسات والخطط التنموية احد أكبر العوائق التي تعرقل جهود التنمية المستدامة وتحقيق غايات أهدافها داخل دول العالم العربي، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً امام الخطط التنموية التي تستهدف حكومات المنطقة تحويلها لواقع عملي لمواطني دولهم، حيث تنعكس الخطط التنموية غير المدروسة في صورة فجوة كبيرة بين الواقع التنموي لدول العالم العربي مقارنة بخططه التنموية وطموحات حكوماته المعلنة، حيث سجلت دول الشرق الأوسط متوسط 59.8 درجة من اجمالي 100 درجة في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع انتهاء عام 2024، مازالت 14 دولة عربية داخل المنطقة لم تحقق على الأقل هدف تنموي واحد، وهو تأخر من المتوقع أن يتسبب في إضافة 60 عام إضافية على اجمالي الوقت الذي يتطلبه العالم لتحقيق الأجندة التنموية، وما لم تتمكن دول العالم العربي من اتخاذ خطوات مدروسة وذات تأثيرات حاسمة قبل عام 2030.³¹³

³¹⁰ The Economic and Social Costs of the War in Gaza, ReliefWeb, <https://tinyurl.com/3h9pmdbc>

³¹¹ Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the economic, UN, <https://tinyurl.com/ycyexpbd>

³¹² Op, Cite, How to close sustainable development gaps across the Middle East and North Africa

³¹³ How to close sustainable development gaps across the Middle East and North Africa, World Economic Forum, <https://tinyurl.com/mtsrf2a9>

2. التنمية المستدامة في المنطقة العربية...آليات مواجهة العراقيل والتحديات

بينما تتنوع وتتعدد سياسات واستراتيجيات دول العالم العربي وخطتها وسبل ادارتها لجهود تحقيق الأهداف التنموية والارتقاء بواقع دولها وإطار رفاه مواطنيها، تبرز أهمية التوصل إلى رؤى للتغلب على التحديات والعراقيل التي تعيق وتكبل الخطط التنموية لدول المنطقة على النحو التالي:

توصيات لتعزيز العمل على الهدف 1 في المنطقة العربية

- ✎ في إطار ما تمثله النزاعات النشطة في السودان، فلسطين، سوريا واليمن من واقع معرقل لكافة الجهود التنموية المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق غايات الهدف التنموي، نوصي وكالات الأمم المتحدة وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع خطة طويلة الأمد لدعم القدرات الفنية والمؤسسية للمسؤولين عن العملية التنموية في هذه الدول.
- ✎ بينما يمثل الفقر أحد أبرز عوامل الضعف التي تؤثر على أكثر من نصف سكان المجتمع الصومالي، نطالب الحكومة الصومالية بالعمل على إطلاق استراتيجية وطنية محدثة لمحاربة الفقر متعدد الأبعاد لدى مواطنيها المحليين.
- ✎ في ظل ما يمثلته التضخم من عبء اقتصادي يكبل قدرة حكومات المنطقة على بذل جهود واسعة النطاق للقضاء على الفقر، نوصي جامعة الدول العربية بالعمل على دراسة شاملة لأطر تأثير الضخم على الجهود التنموية، لتمثل قاعدة معرفية تدعم قدرة حكومات الدول المتأثرة بالتضخم على التغلب على آثاره السلبية.

توصيات لتعزيز العمل على الهدف 2 في المنطقة العربية

- ✎ في ظل ما تشهده السودان من حرب محتدمة تسببت في خلق بيئة ملائمة لانتشار المجاعة في عدة ولايات سودانية، ندعو جامعة الدول العربية لفتح حوار مع وكالة الفاو الأممية لبحث سبل توسيع نطاق المساعدات المقدمة للمدنيين في الداخل السوداني.
- ✎ بينما تتفاقم المجاعة في قطاع غزة وخاصة في شمال القطاع مع استمرار الحصار الإسرائيلي، نطالب جامعة الدول العربية بالخروج ببيان لتشجيع الأمم المتحدة على الضغط في إطار مسار إدخال المساعدات الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين الذين يختبرون يوميًا سياسات الإبادة الجماعية المطبقة بحقهم.
- ✎ نتيجة لنجاح عدد من دول الخليج العربي في تحقيق تقدمات في مسار الهدف 2، ندعو دول المنطقة التي تعاني من انخفاض قدرتها على إدارة ملف الجوع وطنيًا بالاستفادة من التجربة الخليجية وتبادل الخبرات في هذا الإطار.

توصيات لتعزيز العمل على الهدف 13 في المنطقة العربية

- ✎ في إطار المخاطر الكبرى التي تمثلها الأزمة المناخية على سكان المجتمعات المحلية، نوصي دول وحكومات الدول الأكثر تأثرًا ومنها اليمن، ليبيا، الصومال، والمغرب بإطلاق برامجهم الوطنية للإنذار المبكر لتعزيز أمن المواطنين في حالة التنبؤ بأزمات مناخية قريبة.

نطالب حكومات اليمن، ليبيا، الصومال، والمغرب وجزر القمر بإطلاق استراتيجيات محدثة للحماية الاجتماعية المراعية للأزمة المناخية بهدف حماية المواطنين المحليين من الآثار المناخية الخطيرة بصورة خاصة.

بينما تمثل أزمة شح ونُدرة المياه عنصر شديدة الخطورة في الواقع البيئي لدول المنطقة، ندعو الحكومات العربية للإعلان عن إستراتيجية عربية مدعومة بآليات تخفيف وتكيف للتغلب على أزمة ندرة المياه، والعمل على استحداث حلول مستدامة لأطر إدارة مصادر المياه العربية.

تمثل الهجمات الإسرائيلية المستمرة منذ ما يزيد عن عام على الأراضي الفلسطينية أحد أكبر مسببات انبعاثات غازات الدفيئة ذات التأثير شديد السلبية على واقع أزمة المناخ، في هذا الإطار نطالب الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع جامعة الدول العربية لإطلاق برنامج تعريفي إقليمي وعالمي للعمل على خلق الوعي وبناء المعرفة بالآثار المناخية السلبية للحرب الإسرائيلية ولسياساتها المفردة على الواقع المناخي العالمي.

توصيات لتعزيز العمل على الهدف 16 في المنطقة العربية

في ظل ما تشهده المنطقة العربية من صراعات محتمة، ندعو جامعة الدول العربية للإعلان عن استراتيجيتها لدعم واقع السلم والأمن داخل دول المنطقة بالتركيز على خلق تحالفات دولية وإقليمية داعمة لتعميم التوجه السلمي في المنطقة.

بينما تكشف الأرقام عن تكلفة باهظة للحرب السورية على واقع الدولة، نشجع دولة سوريا على التعاون مع البنك الدولي للحصول على تمويلات ملائمة تدعم قدرة الحكومة السورية على تعزيز الجهود التنموية المبذولة داخل الدولة.

في سياق ما تشهده كلاً من فلسطين ولبنان والسودان من حروب شديدة الاحتدام، نشجع حكومات المنطقة العربية على الضغط على هيئات حقوق الإنسان الأممية لتفعيل وقف إطلاق نار فوري في إطار مناقشة الأثر شديد السلبية للحرب ليس فقط على الإنسان والبنية التحتية العربية ولكن أيضاً على المكتسبات التنموية للدول الثلاث.

توصيات لتعزيز العمل على الهدف 17 في المنطقة العربية

بينما تمتلك دول الخليج العربي إمكانات استثمارية كبرى قادرة على دعم الواقع والجهود التنموية في عدد من دول المنطقة، ندعو دول المنطقة العربية منخفضة النمو لفتح مسارات للاستفادة من التجربة التنموية الخليجية وتدعيم أطر الاستثمار التنموي الخليجي وطنياً.

في إطار ما تمت ملاحظته حول تركيز الحكومة السورية الجديدة على استمرار شراكاتها مع شركائها التقليديين، ندعو الحكومة بإعادة النظر في أطر شراكاتها والعمل على توسيعها عربياً وإقليمياً وعالمياً بهدف دعم وتعزيز قدرات الدولة السورية على اتخاذ مزيد من الخطوات الحاسمة في مسار تحقيق الأهداف التنموية.

“

الفصل الثالث

نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية

”



لبنان

لا تزال الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحاصر لبنان وتلقي بظلالها السلبية على أوضاع حقوق الإنسان، حيث تؤدي إلى انتهاكات واسعة لتلك الحقوق، حيث لا تزال أزمة انتخاب رئيس جديد للبنان منذ 31 أكتوبر 2022 مستمرة وتؤدي إلى مزيد من تعطيل المؤسسات الدستورية³¹⁴، كما ضاعفت الحرب الإسرائيلية على لبنان على مدار عام 2024 خاصة على مناطق الجنوب من التأثيرات السلبية على جميع حقوق المواطنين والمقيمين في لبنان وخاصة الحق في الحياة.

أولاً: التطور التشريعي

علي مدار عام 2024 لم يقر مجلس النواب اللبناني أي قوانين بشكل نهائي سوي قانون الموازنة العامة للعام 2024، والذي تضمن إجراءات مختلفة مثل زيادة الضرائب والرسوم الجمركية وفرض ضرائب على الشركات التي استفادت من السياسات النقدية السابقة دون وجه حق، كما تضمنت تعديلات تتعلق بضريبة الدخل وأرباح الشركات³¹⁵، ووثقت مؤسسة ماعت بعض مشروعات القوانين خلال عام 2024 والتي تتعلق بحقوق الإنسان خاصة ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية، ففي 22 فبراير 2024 أدرج مشروع قانون "معالجة أوضاع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها" على جدول أعمال مجلس الوزراء، ويهدف مشروع القانون إلى تأمين الحماية للودائع وتعزيز الاستقرار المالي وإعادة تفعيل القطاع المصرفي في لبنان، ورغم ذلك فقد لاقى انتقادات واسعة باعتبار أنه يلحق الأذى بأصحاب التعويضات وكبار السن³¹⁶، وفي 25 أبريل 2024 وافق مجلس النواب اللبناني على اقتراح قانون يقضي بتأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية حتى مهلة أقصاها 31 مايو 2025، وتعتبر هذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها تأجيل الانتخابات البلدية، حيث جري تأجيلها في عامي 2022 و 2023³¹⁷، وهو ما يعد انتهاكاً للحقوق السياسية للمواطنين اللبنانيين خاصة ما يتعلق بالحق في الانتخاب واختيار ممثلين عن المواطنين.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

لا ينص الدستور اللبناني صراحة على الحق في الحياة، ورغم ذلك فالعديد من مواده تضمن هذا الحق بشكل ضمني من خلال ضمان العديد من حقوق الإنسان وحياته والتأكيد على كون لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي

³¹⁴ أبواب مجلس نواب لبنان "موصدة" أمام انتخاب رئيس، اندبندنت عربي، 14 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/ymwhukhb>

³¹⁵ قوانين صدقت في مجلس النواب، 2024، <https://www.lp.gov.lb/ViewLawSections?Year=2024>

³¹⁶ خلافات أهل السلطة ترحل مشروع "هيكلة" القطاع المصرفي اللبناني، اندبندنت عربي، 24 مارس 2024، <https://tinyurl.com/ymwhukhb>

³¹⁷ مجلس النواب اللبناني يقر تأجيل انتخابات المجالس البلدية للمرة الثالثة، الشرق الأوسط، 25 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/3bbw4c2b>

يضمن في مادته الثالثة الحق في الحياة والسلامة الشخصية³¹⁸، ورغم أن التشريعات والقوانين اللبنانية تنص علي عقوبة الإعدام في حالات معينة، فلم تنفذ السلطات اللبنانية هذه العقوبة منذ عشرين عاماً وبالتحديد منذ عام 2004، وهو ما يعني تجميد تنفيذها اختيارياً في الواقع وليس في القانون، ما قد يمهد إلي الغاؤها فيما بعد.³¹⁹ ومع ذلك فقد وثقت مؤسسة ماعت انتهاكاً واسعاً للحق في الحياة لمئات اللبنانيين المدنيين اللذين قتلوا علي يد القوات الاسرائيلية خلال عام 2024 خاصة سكان مناطق الجنوب اللبناني، وفي سبتمبر 2024 تسببت تفجيرات أجهزة البيجر وحدها إلى مقتل 12 شخصاً بينهم طفلان، بينما وصل عدد الجرحى إلى 2800 جريح من بينهم أطفال وكبار في السن.³²⁰ وما بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024 قتل ما لا يقل عن 97 عامل إسعاف وإطفاء بنيران إسرائيلية عقب التصعيد علي لبنان،³²¹ وارتفع عدد القتلى اللبنانيين خلال الفترة ما بين أكتوبر 2023 وحتى نهاية عام 2024 إلي 3645 وعدد المصابين إلى 15355 معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن.³²²

حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة

تكفل المادة (13) من الدستور اللبناني حرية الرأي والتعبير وحرية الطباعة وحرية الاجتماع³²³، ورغم ذلك فقد وثقت مؤسسة ماعت تصاعد مستمر لانتهاك حرية الرأي والتعبير من جانب السلطات اللبنانية، ففي 18 مارس 2024 استدعت السلطات اللبنانية الأستاذ الجامعي مكرم رباح للتحقيق معه من قبل جهاز الأمن العام اللبناني بسبب مقابلة تلفزيونية على خلفية آراءه السياسية³²⁴، وهو ما يعد انتهاكاً مباشراً للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه لبنان في العام 1972، والتي تمنع العقوبات السالبة للحرية في القضايا المتصلة بالحق في حرية الرأي والتعبير.³²⁵ كما تعرضت حرية الصحافة لانتهاكات واسعة علي مدار عام 2024، وشهد لبنان تراجعاً كبيراً في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2024، حيث تراجع 21 مرتبة نتيجة لسياسات القمع وتعزيز سياسة الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى غياب القضاء المستقل الذي يعد الضمانة الأساسية لحماية حرية الصحافة في البلاد، وتراجع لبنان إلى المرتبة 140 على المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام 2024، بعد أن كان في المرتبة 119 في عام 2023 و130 في عام 2022³²⁶، ووثقت مؤسسة ماعت ملاحقة الصحفيين واعتقالهم في لبنان علي خلفية ممارسة عملهم فيما يتعلق بنشر الأخبار وإجراء التحقيقات الاستقصائية، ولا يزال الصحفيون في لبنان يتعرضون للاستدعاء والتحقيقات أمام جهات

³¹⁸ لبنان 1926 (المعدل 2004)، مقدمة الدستور، <https://tinyurl.com/mr234paf>

³¹⁹ هل يتخلى لبنان عن عقوبة الإعدام؟ الأنباء، 9 أكتوبر 2023، <https://anbaonline.com/news/218434>

³²⁰ ارتفاع عدد قتلى انفجار أجهزة البيجر في لبنان إلى 12، بي بي سي عربي، 17 سبتمبر 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cg567dnrm9o>

³²¹ مقتل عشرات المسعفين خلال 3 أيام بالقصف الإسرائيلي على لبنان، الجزيرة، 3 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/4nxytnsy>

³²² تواصل الغارات في لبنان وأوسن يشدد على الالتزام بحل دبلوماسي، دي دبليو، 23 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/53cbaumc>

³²³ دستور لبنان 1926 (المعدل 2004)، المادة 13، <https://tinyurl.com/mr234paf>

³²⁴ مكرم رباح: استدعائي للتحقيق مسيئ للامن العام تعامل باحترافية بالغة، لبنان 24، 19 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yc6s9enu>

³²⁵ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، <https://tinyurl.com/96r6dfn8>

³²⁶ صحفيون في لبنان تحت نيران التهيب، الحرة، 9 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/uuh3jfp2>

غير مختصة، ففي يوليو 2024 تم استدعاء الصحفية، كريستيان الجميل، للمثول أمام مكتب الجرائم المعلوماتية على خلفية نشر مواد إخبارية تتعلق بقضية المودعين والودائع على موقعها الإلكتروني، وذلك علي الرغم من عدم اختصاص مكتب الجرائم المعلوماتية باستدعاء الصحفيين، حيث أن الجهة المختصة بذلك هي محكمة المطبوعات أو قاضي التحقيق، باعتبارهما الجهة الوحيدة المخولة بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالصحفيين والإعلاميين ووسائل الإعلام، وفي أغسطس 2024 دعت نقابة محري الصحافة اللبنانية، الصحفيين إلى الامتناع عن الامتثال أمام أي محكمة غير مختصة بقضايا النشر، وأكدت على ضرورة الالتزام بالإجراءات القانونية لمحاكمة الصحفيين³²⁷، كما تصاعدت الهجمات وحملات التشهير ضد عدد من الصحفيين، والتي شملت حملات تشهير وتشكيك في المصداقية، ففي يونيو 2024 قدمت مراسلة تلفزيون سوريا، مايا هاشم، شكوى قضائية في العاصمة اللبنانية بيروت، بحق عدد من الأشخاص وأصحاب منصات إلكترونية، بجرائم التشهير والتحريض على القتل والافتراء الجنائي،³²⁸ ولا تزال البيئة التشريعية في لبنان مقيدة لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، فغالباً ما تستخدم قوانين التحقير والقذف والذم لتحجيم تلك الحريات عبر فرض أحكام بالسجن، قد تصل مدتها إلى ثلاث سنوات، ويجرم قانون القضاء العسكري تحقير العلم أو الجيش، ويعاقب عليه بالحبس حتى ثلاث سنوات، كما يجرم قانون العقوبات اللبناني في المادة 384 تحقير رئيس الجمهورية أو العلم أو الشعار الوطني بالسجن من 6 أشهر إلى سنتين، كما يجيز الحبس لمدة سنة ضد كل من يقوم بالتحقير والقذف والذم بحق الموظفين العموميين، استناداً إلى المواد 383 حتى 386 منه.³²⁹

ومع استمرار العدوان الإسرائيلي علي لبنان والاحتياح البري له في 30 سبتمبر 2024 وثقت مؤسسة ماعت تعرض صحفيين في لبنان لاعتداءات جسدية وتهديدات مباشرة، وتم توقيف بعضهم والتحقيق معهم، بالإضافة إلى مصادرة معداتهم وتفتيش هواتفهم الشخصية أثناء تغطيتهم الأحداث، ومن أبرز هذه الاعتداءات ما تعرض له طاقم قناة VTM NEWS البلجيكية في 3 أكتوبر 2024 ، حيث أصيب أحد طاقم القناة برصاصة في ساقه، بينما تعرض آخر لكسور في وجهه، وذلك بعد أن هاجمهما شبان أثناء تغطيتهم للغارة الإسرائيلية على منطقة الباشورة في بيروت،³³⁰ وأدت الغارات الإسرائيلية علي لبنان علي مدار عام 2024 إلي مقتل عدد كبير من الصحفيين، ففي 25 أكتوبر 2024 أدت غارة إسرائيلية إلي مقتل 3 صحفيين بعد استهداف مقر إقامتهم في جنوب لبنان، وكان في المكان 18 صحفياً يمثلون 7 مؤسسات إعلامية.³³¹

³²⁷ استدعاء صحفيين بقضايا النشر في لبنان.. تحرك نقابي ضد "الانتهاكات، الحرة، 30 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/2wz5v4v4>

³²⁸ بعد تعرضها للتحريض والتشهير.. مراسلة تلفزيون سوريا تتقدم بشكوى قضائية في لبنان، سوريا تي في، 10 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/5ejy6z6v>

³²⁹ إلغاء تجريم القذف والذم: هل يُنصف قانون الإعلام الجديد الصحفيين؟ النهار العربي، 26 مايو 2024، <https://tinyurl.com/y5v7x4h6>

³³⁰ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/uhh3jfp2>

³³¹ لبنان: اغتيال إسرائيل 3 صحفيين جريمة حرب، سكاي نيوز عربية، 25 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/3mtpptwv>

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل

تكفل المادة (12) من الدستور اللبناني الحق في تولي الوظائف العامة دون تمييز إلا من حيث الاستحقاق والجدارة³³²، ورغم ذلك فإن قانون العمل اللبناني لا يستجيب لضروريات واحتياجات قطاع العمل وأبرزها الحاجة إلى معالجة البطالة المتصاعدة بين الشباب اللبناني والتوسع المستمر في العمل غير النظامي، ويأتي ذلك بالتزامن مع ما يواجهه لبنان من أزمة حادة متعددة الأوجه تهدد بتقويض استقراره السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي بشكل نهائي³³³، وخلال عام 2024 سجل العمال في لبنان أعلى معدلات من المشاعر السلبية تجاه العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تتعلق بمعاناة الموظفين من التوتر أو الغضب في مكان العمل بالإضافة إلى ترتيب منخفض لمشاركتهم في العمل، وأظهرت النتائج أن 68 في المائة منهم يعانون من التوتر يومياً، بينما يشعر 41% منهم بالحزن أثناء العمل، كما مثلت حالة الغضب اليومي في بيئة العمل لدى الموظفين في لبنان ثالث أعلى نسبة في المنطقة، إذ وصلت إلى 40%، كما يحتل لبنان المركز السابع في المنطقة لجهة نية الموظفين ترك عملهم، إذ أن 50% منهم يبحثون عن وظيفة جديد³³⁴، ويحتل لبنان المرتبة الأولى عربياً من حيث ارتفاع معدلات البطالة وفقاً لأخر إحصائيات صادرة عن منظمة العمل الدولية عام 2024، حيث يعاني الشباب اللبناني من البطالة، خصوصاً بين أعمار 18 و28 سنة بنسبة بلغت 47.8 في المائة³³⁵، وتلاحظ مؤسسة ماعت أن الأزمات المالية المتتالية التي تعاني منها لبنان منذ عام 2019 قد تركت أثراً سلبياً هائلة على سوق العمل في لبنان، إذ أدي هروب رأس المال الأجنبي إلى قلة الوظائف وضعف فرص العمل المتاحة، ومع ارتفاع معدل البطالة وانتشار التضخم وانخفاض الطلب على العمالة الماهرة، يضطر العمال إلى استراتيجيات سلبية للتأقلم والقبول بوظائف ثانوية تتطلب مهارات منخفضة ما ينعكس بدوره على ضعف واضمحلال رأس المال البشري في لبنان³³⁶، وعلي مدار عام 2024 وبسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان فقدت العديد من العاملات الأفريقيات عملهن في لبنان، واضطرن للإقامة في مأوى مؤقت بالعاصمة بيروت، وقد وثقت مؤسسة ماعت تعرض ما لا يقل عن 172 امرأة عاملة من سيرياليون إلى فقدان وظائفهن وأصبحن يعتمدن على مساعدات وتبرعات عينية من اللبنانيين ومنظمات المجتمع المدني، واشتكت العديد من تلك النساء اللاتي فقدن

³³² دستور لبنان 1926 (المعدل 2004)، المادة 12، <https://tinyurl.com/mr234paf>

³³³ قانون العمل في لبنان: الأمان الاجتماعي في ظل الأزمة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، <https://tinyurl.com/3mxzetxe>

³³⁴ أعلى مستويات التوتر والحزن.. تقرير يكشف حال موظفي لبنان، الحرة، 26 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/2f4kufpr>

³³⁵ لبنان يحتل أعلى نسبة بطالة عالمياً، الأنباء، 10 مارس 2024، <https://anbaonline.com/news/238113>

³³⁶ تشوهات هائلة و"خطرة" في سوق العمل، نداء الوطن، يناير 2024، <https://tinyurl.com/nhb3wwjm>

وظائفهم من عدم حصولهم علي رواتبهن بسبب عدم قدرة أرباب العمل علي ذلك مع استمرار الحرب الإسرائيلية علي لبنان.³³⁷

الحق في التعليم

يكفل الدستور اللبناني في المادة (10) حرية التعليم وحقوق الطوائف المختلفة في انشاء مدارسها الخاصة³³⁸، وبالرغم من ذلك وثقت مؤسسة ماعت انتهاكات واسعة للحق في التعليم علي مدار عام 2024، حيث تسببت الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها لبنان علي مدار أكثر من أربعة أعوام في تدهور واضح في هذه المهنة علي مختلف الأصعدة. فليس لدي الدولة أي قدرة علي زيادة مرتبات المعلمين في ظل ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير، وهو ما دفع الكثير منهم إلي التخلي عن مهنة التدريس في لبنان والهجرة نحو دول يحظى فيها المعلم بمزيد من التقدير، وهو ما يخلق أزمة ترتبط بخبرة المعلمين بما أن ذوي الخبرة يغادرون باتجاه فرص أفضل.³³⁹ وقد أدت ذلك إلي انخفاض نسبة المعلمين إلي التلاميذ في لبنان لتصبح أقل من متوسطات نسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. لا سيما في المرحلة الثانوية، حيث يبلغ معدل التلاميذ إلي المعلمين علي المستوى الوطني 13 إلى 1 في المرحلة الابتدائية و6 إلى 1 في المرحلة الثانوية، مقارنة بالمتوسط في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 15 إلى 1 في المرحلة الابتدائية و13 إلى 1 في المرحلة الثانوية.³⁴⁰

ولاحظت مؤسسة ماعت أن بعض قرارات وزارة التربية والتعليم في لبنان أدت إلي مزيد من انتهاك الحق في التعليم والتي تسببت في حرمان بعض الأطفال خاصة أبناء الطبقات الفقيرة من التعليم المجاني، ففي 31 أغسطس 2024 أصدر وزير التربية والتعليم اللبناني قراراً يلزم الأهالي بدفع 4 ملايين و500 ألف ليرة لبنانية عن كل طالب لبناني، وهو ما يعادل حوالي 50 دولاراً، و9 ملايين ليرة، أي نحو 100 دولار، عن كل طالب غير لبناني، ويعد القرار عبئاً إضافياً علي الأسر اللبنانية وتهديداً لحق آلاف الطلاب في التعليم، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها لبنان، وتشير تقديرات اطلعت عليها مؤسسة ماعت إلي أن هذا القرار سيؤدي إلي عدم تمكين 30 إلى 40 في المائة من الأهالي من تسجيل أولادهم في المدارس، وهو ما يخالف قوانين إلزامية التعليم ومجانيته حتى سن 15 عاماً في المدارس الرسمية اللبنانية، ويتعارض مع المعاهدات الدولية التي وقعت عليها لبنان.³⁴¹

وشهد عام 2024 إضرابات واسعة النطاق من قبل المعلمين في المدارس احتجاجاً علي تدني رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية التي فقدت قيمتها بسبب الانهيار الاقتصادي، وهذه الإضرابات أدت إلي تعطيل العملية التعليمية لفترات طويلة، ففي يناير 2024 دعت نقابة المعلمين في المدارس الخاصة المعلمين في لبنان إلي الإضراب في المدارس الخاصة التي لم توقع البروتوكول الذي تم التوافق عليه في وزارة التربية والذي يقضي بزيادة مرتبات المعلمين، وتعتبر المدارس الخاصة في لبنان جزءاً مهماً

³³⁷ العاملات الأفريقيات في لبنان تحت نيران الحرب: العدوان لم يرحمهن، لبنان 24، 23 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/8tdbexfm>.

³³⁸ دستور لبنان 1926 (المعدل 2004)، المادة 10، <https://tinyurl.com/mr234paf>.

³³⁹ مأساة قطاع التعليم في لبنان: رواتب متدنية وقلة تقدير، أندبندنت عربي، 16 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/42y2eswc>.

³⁴⁰ ما السبب وراء انخفاض نسبة التلاميذ إلي المعلمين في لبنان، وما أهمية ذلك بالنسبة إلي نواتج التعلم؟ مدونات البنك الدولي، 27 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/Saydmwnx>.

³⁴¹ مستقبل الطلاب في خطر.. "50 دولاراً" تهدد التعليم الرسمي في لبنان، الحرة، 13 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/3umc6333>.

من النظام التعليمي، وتقدم خدماتها لنسبة كبيرة من الطلاب، لذلك فإن الإضرابات بها تترك تأثير كبير على العملية التعليمية وعلى حياة الطلاب وأولياء أمورهم³⁴²، وفي 24 يوليو 2024 نفذت اللجنة الرسمية للأساتذة المتعاقدين بالساعة في الجامعة اللبنانية، اعتصاماً أمام وزارة التربية والتعليم العالي، شارك فيه ممثلون عن مختلف كليات الجامعة اللبنانية.³⁴³

وأدى تصعيد العدوان الإسرائيلي على لبنان وبداية الاجتياح البري في سبتمبر 2024 إلى إعلان وزير التربية والتعليم اللبناني وقف الدراسة في جميع مدارس وجامعات لبنان كافة واللجوء إلى مقار الجامعات لتأمين أماكن لإيواء النازحين والمهجرين، وجاء هذا القرار بعد إغلاق المدارس والثانويات والمعاهد والمدارس المهنية الرسمية والخاصة، في محافظات الجنوب، والنبطية، والبقاع، وبعلبك الهرمل، وهو ما أدى إلى توقف آلاف الطلاب اللبنانيين عن التعليم، وقد وثقت مؤسسة ماعت مقتل عدد من الأساتذة والطلاب نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان، ففي 20 سبتمبر 2024 قتلت المهندسة المعمارية رولا دقدوقي، والصيدي موسى سموري جراء الغارة الإسرائيلية على منطقة القائم في ضاحية بيروت الجنوبية، وفي 17 سبتمبر قتل محمد عباس -طالب دكتوراه في قسم الجغرافيا- جراء الهجوم الإسرائيلي على أجهزة الاتصالات في لبنان، كما قتلت رشا أحمد غريب طالبة طب الأسنان بالسنة الرابعة مع شقيقتها المهندسة المعمارية مايا أحمد غريب جراء العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني.³⁴⁴

رابعاً: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق المرأة

تنص المادة (7) من الدستور اللبناني على المساواة بين جميع اللبنانيين في تمتعهم بالحقوق وما عليهم من التزامات³⁴⁵، ورغم ذلك فثمة انتهاكات عدة لحقوق النساء في لبنان، فلا تزال النساء اللبنانيات يتعرضن وبشكل متزايد للعنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة العنف الأسري والقتل على أيدي أزواجهن أو أقاربهن، وذلك رغم وجود قانون لحماية النساء من العنف الأسري، ففي فبراير 2024 بلغ عدد الشكاوى من حالات العنف الأسري المبلغ عنها على الخط الساخن لدى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي 40 حالة عنف جسدي، 9 حالات عنف معنوي، كما ارتفعت نسبة جرائم قتل النساء في لبنان بمعدل 300 في المائة، وتتمثل الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع تلك المعدلات في انهيار المنظومتين العدلية والأمنية، ما ولد شعوراً لدى مرتكبي العنف بإمكانية الإفلات من العقاب، إضافة إلى أن انهيار الهيكل الخدماتي بسبب الأزمة الاقتصادية، وصعوبة الوصول إلى مراكز الخدمة المتخصصة التي انحسر عددها على الأراضي اللبنانية، يجعل النساء يترددن في طلب المساعدة، مع

³⁴² خاص. المدارس الخاصة.. أهالي غاضبون وأساتذة نحو الإضراب، القوات اللبنانية، 19 يناير 2024، <https://tinyurl.com/59pajery>

³⁴³ الاحتجاجات إلى الشارع من جديد.. والأساتذة يهتدون بالإضراب المفتوح، هنا لبنان، 24 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/3c628t4p>

³⁴⁴ الحرب الإسرائيلية تختطف العام الدراسي الجديد في لبنان، الفجار للأعلام، <https://tinyurl.com/4vh9bvj>

³⁴⁵ دستور لبنان 1926 (المعدل 2004)، المادة 7، <https://tinyurl.com/mr234paf>

إعطاء الأولوية إلى الوضع المعيشي وتلبية احتياجات أطفالهن على حساب سلامتهن³⁴⁶، وفيما يتعلق بحق النساء في العمل والتمكين الاقتصادي، فيواجه النساء في لبنان تمييزاً في سوق العمل، بما في ذلك الأجور المنخفضة والافتقار إلى العقود الرسمية، وتزايدت هذه التحديات مع تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة، بالإضافة إلى أن هناك غياب لسياسات دعم الأمومة أو تسهيل العمل للنساء في بعض القطاعات، ما يعوق مشاركتهن في القوى العاملة، حيث تنخفض نسبة النساء في القوى العاملة في لبنان بشكل كبير مقارنة مع الرجال، وتبلغ نسبة النساء في القوى العاملة اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و64 عاماً 22 في المائة فقط، وتعد مسؤولية رعاية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و3 سنوات من المعوقات الرئيسية التي تحول دون دخول المرأة في لبنان إلى سوق العمل، إضافة إلى انخفاض الأجور وعدم توفر وسائل النقل والمواصلات، بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.³⁴⁷

ومنذ العدوان الإسرائيلي على لبنان أصبحت النساء من أكثر الفئات التي تنتهك حقوقهن باعتبارهن ضمن الفئات الأكثر ضعفاً إلى جانب الأطفال وكبار السن، وتعتبر النساء الحوامل في لبنان هن الأكثر عرضة للانتهاكات نظراً لحاجتهن الخاصة إلى الرعاية والعناية في ظل ظروف الحرب، ويشير تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصادر في بداية أكتوبر 2024 إلى أن هناك 11 ألف امرأة حامل في لبنان ومن المتوقع أن تلد 4 آلاف منهن خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2024 والكثير منهن ليس لديه مكان آمن للذهاب إليه وليس لديه القدرة على الذهاب إلى المستشفيات وهو ما يضطرهن إلى اللجوء إلى الولادة المبكرة ما قد يعرضن حياتهن للخطر، وبالتالي لم يفقد كثير من هؤلاء الحق في الرعاية الصحية فقط وإنما قد يفقدن حتى الحق في الحياة.³⁴⁸

حقوق الأطفال

لا ينص الدستور اللبناني صراحة وبشكل مباشر على حقوق الطفل، ولكنه نص على التزام لبنان واحترامها للمعاهدات الدولية، ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل التي انضم إليها لبنان في عام 1990، والتي تضمن حقوق الطفل في الحياة، والتعليم، والحماية من الاستغلال، والرعاية الصحية³⁴⁹، ورغم ذلك فثمة انتهاكات عدة لحقوق الأطفال في لبنان وقعت على مدار عام 2024، حيث تعرض الأطفال للاجئون في لبنان خاصة من الجنسية السورية إلى انتهاكات واسعة لحقوقهن خاصة حقهم في التعليم، فقبل بداية العام الدراسي 2024 طالبت بعض القوى السياسية اللبنانية وزارة التربية والتعليم أن تشترط على جميع الطلاب تقديم أوراق ثبوتية للتسجيل في المدارس الرسمية والخاصة للعام الدراسي 2024-2025 وأن يكون لديهم تصاريح إقامة صالحة حتى يتمكنوا من التسجيل في المدارس، وفي يوليو وأغسطس 2024 أصدرت بلديتان لبنانيتان على الأقل بيانات تشترط حيازة الأطفال السوريين لإقامات لبنانية من أجل التسجيل في المدرسة، وذلك على الرغم من أن أطفال 80

³⁴⁶ جرائم قتل النساء في لبنان.. قصص مؤلمة ومعطيات صادمة، الحرة، 30 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yzs9hdxk>

³⁴⁷ لبنان: نحو تعزيز خدمات رعاية الأطفال لتحفيز دخول المرأة إلى سوق العمل ودعم النمو الاقتصادي، مجموعة البنك الدولي، 27 مارس 2024، <https://tinyurl.com/4z55zsy9>

³⁴⁸ الحرب ترمي بثقلها على النساء الحوامل في لبنان، فرانس 24، 23 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/ysnfb4f7>

³⁴⁹ دستور لبنان 1926 (المعدل 2004)، للاطلاع على الدستور، <https://tinyurl.com/mr234paf>

في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان غير مسجلين ودون أوراق ثبوتية، وهو ما جعلهم عرضة لانتهاك حقوقهم في التعلم³⁵⁰.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها لبنان منذ عام 2019 فقد ارتفعت معدلات عمالة الأطفال، بحيث أن أسرة من كل 10 اسر تجبر اطفالها على العمل كوسيلة لتأمين ابسط مقومات العيش، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ربع الأسر في لبنان لا ترسل أطفالها الى المدرسة انما تجبرهم على دخول سوق العمل ومؤخرا ومع تمدد الحرب الإسرائيلية إلى الحدود الجنوبية تستمر الارقام بالارتفاع مع تسجيلها مزيد من النزوح والتسرب المدرسي³⁵¹.

وترك العدوان الإسرائيلي على لبنان الأطفال دون الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية بما في ذلك الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا والتهاب الكبد والإسهال، والتي يمكن أن تؤدي في غياب العلاج المناسب إلى الجفاف والوفاة، ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة فإن القصف الإسرائيلي على لبنان شكل خطراً صحياً واجتماعياً متزايداً على الأطفال وأدى خلال الفترة ما بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024 إلى وفاة 127 طفل واصابة 890 آخرين، بالإضافة إلى تهجير مالا يقل عن 400 ألف طفل آخرين³⁵².

³⁵⁰ أوقفوا تسييس تعليم الأطفال اللاجئين في لبنان، هيومن رايتس ووتش، 28 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/mv7zz97j>

³⁵¹ بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية.. ارتفاع نسبة عمالة الأطفال في لبنان، سي ان بي سي عربية، 29 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/22np2phk>

³⁵² أطفال لبنان.. مخاطر متزايدة وأزمة صحية متفاقمة، سي ان ان بالعربية، 23 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/5f5eynwm>

العراق

خلال عام 2024 أثارت تعديلات قانون الأحوال الشخصية مخاوف حقوقية مختلفة لدى النساء في العراق بسبب المسار الموازي التي قد تفضي إليه اعتماد هذه التعديلات. وظلت الحكومة العراقية تتخذ خطوات لتعزيز حقوق الفئات الأولى بالرعاية مثل الأطفال والفتيات ورغم ذلك لا يزال ذوي الإعاقة يواجهون عقبات أثناء سعيهم للحصول على فرص عمل لائقة.

أولاً: التطور التشريعي

اتسمت الفترة التي يغطيها التقرير بزخم تشريعي واضح تمثل في اعتماد قوانين وثيقة الصلة بحقوق الإنسان الأساسية ومناقشة تعديلات تشريعية لاعتمادها. حيث ناقش البرلمان العراقي القراءة الأولى لتعديلات قانون الأحوال الشخصية وجوهر التعديل المقترح هو إن يمنح العراقيين عند اللجوء إلى إبرام عقود زواج الحق في الاختيار في تنظيم شؤون أسرهم بين أحكام المذهب الشيعي أو السني أو تلك الواردة في قانون الأحوال الشخصية الساري في الوقت الحالي، ويرى منتقدو مشروع القانون إن تطبيقه سيهدر حقوق المرأة وقد يشرعن زواج القاصرات كما سيخلف مسار موازي يضعف من تطبيق القانون. بينما يصر بعض النواب على المضي قدماً في الموافقة على القانون³⁵³. وفي 9 مايو 2024 صدر قانون جهاز الأمن العراقي والذي ينظم عمل جهاز الأمن ويحدد صلاحياته والأدوار المنوط بها أن يؤديها. غير إن مؤسسة ماعت تستغرب لإن القانون لم ينشر على موقع البرلمان العراقي وذلك رغم نشر جميع القوانين الأخرى³⁵⁴. في سياق متصل صدرت تعديلات على قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1996 وبموجب التعديل يلغي نص المادة 384 من قانون العقوبات لتحل محلها مادة تحمل ذات الرقم وتنص على "من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بأداء نفقة لزوجته أو أحد من أصوله أو فروعه أو لأي شخص آخر بأدائه أجره حضانة أو رضاعة أو سكن وفق ما يقرره القانون، وامتنع عن الأداء مع قدرته على ذلك خلال الشهر التالي لإخباره بالتنفيذ يعاقب بالحبس مدة سنة، وتكون العقوبة في حالة العود الحبس مدة سنتين. ولا يجوز تحريك الدعوى إلا بناءً على شكوى صاحب الشأن أو الادعاء العام. وتنقضي الدعوى بتنازل من حرك الشكوى أو بأداء المشكو منه ما تجمد بذمته، فإذا كان التنازل أو الأداء قد حصل بعد صدور حكم في الدعوى، أوقف تنفيذ العقوبة"³⁵⁵.

وفي سياق تعزيز حقوق الفئات الضعيفة والأولى بالرعاية في 24 يناير 2024 نُشر في الجريدة الرسمية القانون رقم 7 لسنة 2024 والذي يهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للمشمولين بأحكامه بتقديم المشورة القانونية ونشر الوعي بتعريف المواطن بحقوقه الدستورية والقانونية. والفئات التي يشملها القانون هم: المقيمون في دور رعاية المسنين والأيتام؛ والأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

³⁵³ البرلمان العراقي يرحب بمناقشة تعديل مثير للجدل لقانون الأحوال الشخصية، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/5n7bpyy7>

³⁵⁴ القوانين الصادرة في عام 2024، مجلس النواب العراقي، على الرابط التالي: <https://iq.parliament.iq/law/>

³⁵⁵ قانون تعديل قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 (المادة 384)، على الرابط التالي:

https://iq.parliament.iq/law/frm_file/aWQ6MjMwOXxmaWxlbmFtZTp3XzEwXzlwMjQucGRm

الفتيات غير المتزوجات وفي حكم القاصرات بجانب الفئات الأخرى التي ليس لديها القدرة علي دفع تكلفة المساعدة القانونية وهم ضحايا الجرائم الجنسية، ضحايا الإتجار بالبشر، ضحايا الابتزاز الإلكتروني. وأخيرًا النازحون والمهاجرون. وفي سياق تعزيز الحقوق المدنية للأطفال وافق مجلس النواب علي اعتماد قانون تسجيل الولادات والوفيات في أغسطس 2024 غير إن القانون لا يزال لم ينشر في الجريدة الرسمية العراقية³⁵⁶.

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

في 26 يونيو 2024 أحي العراق الذكرى السنوية العاشرة لجرائم تنظيم داعش والذي أقدمت على انتهاكات للحق في الحياة. مع ذلك ظلت الفترة التي يغطيها التقرير العمليات الإرهابية ضد المدنيين في العراق على سبيل المثال وخلال الفترة من يناير إلى مارس 2024 وثقت مؤسسة ماعت اقدام داعش على تنفيذ 12 عملية إرهابية من بينها تسع عمليات تبناها تنظيم داعش بينما تسببت ثلاث عمليات إلى مجهولين وراح ضحية هذه العمليات 24 شخص بين عسكريين ومدنيين بينما أفضت إلى إصابة 6 أشخاص آخرين. رغم حرص الحكومة العراقية على إعلان احترام الحق في الحياة ظل تعامل قوات الأمن مع التجمعات السلمية يتسم بالقوة المفرطة والتي كان من الوارد أن تتطور في أحيان كثيرة إلى عمليات قتل خارج نطاق القانون.

التجمع السلمي

رغم إن الدستور العراقي يتيح الحق في التجمع السلمي إلا إن التجمعات التي خرجت خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعرضت لقيود مختلفة. ففي 3 سبتمبر نظم أعضاء المهن الطبية والصحية تجمعا سلميا في بغداد للدعوة إلى توفير فرص عمل لائقة خاصة بهم. وتعرضت المسيرة للضرب المفرط. واستخدمت قوات مكافحة الشغب عجلات رش المياه لتفريق المتظاهرين وهو ما أدى إلى إصابة 25 شخص وهو ما يتعارض مع أحكام المادة 24 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وفي سياق الاعتراض على تعديلات قانون الأحوال الشخصية في أغسطس 2024 نظم تحالف 188 وقفة احتجاجية في محافظ كركوك من أجل رفض تعديلات قانون الأحوال الشخصية ولم تتعرض الوقفة إلى أي شكل من أشكال الاعتداءات وتأمل مؤسسة ماعت أن تراعي قوات الأمن العراقية حق الأفراد في التجمع عند وجود تجمعات سلمية.

ادعاءات الاختفاء القسري

في يوليو 2024 أفادت تقارير إعلامية بأن 50 ألف مواطناً من الجنسية الباكستانية اختفوا في العراق على مدي سنوات في المهرجانات الدينية مثل عاشوراء. ونفت وزارة الخارجية العراقية هذه التقارير

³⁵⁶ قانون تسجيل الولادات والوفيات، على الرابط التالي: https://iq.parliament.iq/law/frm_file/aWQ6MjM3NXxmaWxlbmFtZTp0X3RzamVsX3dsYWRhdF93ZmlhdC5wZGY

وفي الوقت نفسه ارجع مسؤولين اختفاء هؤلاء الأشخاص إلى إنهم يعملون بشكل رسمي في العراق وفي الوقت نفسه أفادت تقارير أخرى إن بعضهم انضم الي الميلشيات المسلحة³⁵⁷.

حرية التنقل

يتيح دستور العراق ومعظم القوانين الداخلية الحق في حرية التنقل، ومع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت إن الفترة التي يغطيها التقرير قد شهدت قيود على ممارسة هذا الحق وخاصة ناحية اللاجئين وطالبي اللجوء بجانب النساء³⁵⁸، وبموجب قرارات إدارية فإن السفر بين محافظات العراق وإقليم كردستان العراق محظور للاجئين وطالبي اللجوء³⁵⁹، وبموجب قرارات إدارية أخرى لا تزال سارية يتعين على غير المقيمين في كردستان العراق التسجيل لدى مكتب الشرطة عند دخول الإقليم.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

أفض قرار الحكومة بوقف التوظيف ثلاث سنوات إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب في العراق. وتصل نسبة البطالة بين الشباب في الفترة العمرية من 15 إلى 26 عامًا نحو 14.6% وتتفاقم هذه النسبة لدى النساء بنسبة 30%، وتلاحظ مؤسسة ماعت بشكل ملحوظ ضعف المشاريع التي تستهدف الشباب أو التي تشجع على ريادة الأعمال في العراق. مع ذلك حاولت الحكومة العراقية اتخاذ خطوات جادة من أجل توفير فرصة عمل لائقة للشباب. علي سبيل المثال في فبراير 2024 أطلقت الحكومة العراقية بالشراكة مع كيانات دولية برنامج متعدد الشركاء لمدة أربع سنوات بهدف تعزيز فرص العمل اللائق للشباب العراقي وتلبية الحاجة إلى السكن بأسعار معقولة، وخاصة بين السكان ذوي الدخل المنخفض والفقراء. ويواجه الخريجون في العراق معضلة كبيرة بعد التخرج ففرص الحصول على وظيفة تتضاءل بسبب محدودية الوظائف الحكومية ومن بين 250 ألف خريج سنوياً يقع 74% منهم في معضلة البطالة في العراق³⁶⁰.

الحق في الصحة

في يناير 2024 استطاع العراق استكمال عملية الانتقال في مكافحة شلل الأطفال. وهو أول بلد يحقق هذا الخطوة من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالانتقال في مجال شلل الأطفال وذلك وفقاً لبيانات الصحة العالمية³⁶¹. وفي 13 يوليو 2024 افتتحت الحكومة العراقية أكثر من 40 وحدة مركزية وفرعية لرعاية الطفولة وهو ما يفضي إلى تعزيز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للأطفال³⁶².

³⁵⁷ بيان رسمي بشأن تقارير عن "اختفاء 50 ألف باكستاني" في العراق، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/bdfjzmze>

³⁵⁸ Iraq, providing legal assistance to displaced persons and refugees, <https://www.intersos.org/en/iraq-providing-legal-assistance-to-idps-and-refugees/>

³⁵⁹ Iraq, providing legal assistance to displaced persons and refugees, <https://www.intersos.org/en/iraq-providing-legal-assistance-to-idps-and-refugees/>

³⁶⁰ 74% من الخريجين سنوياً في العراق يواجهون البطالة .. والضغط على سوق العمل في تزايد، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yv8r9fu6>

³⁶¹ نجح العراق في استكمال عملية الانتقال في مجال شلل الأطفال. وهو أول بلد يحقق هذا الإنجاز الرائع من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالانتقال في مجال شلل الأطفال..، علي الرابط التالي: <https://www.emro.who.int/ar/media/news/who-commends-iraqs-world-first-in-polio-transition.html>

³⁶² حكومة العراق تطلق وحدات رعاية الطفولة في المركز وفي المحافظات لتعزيز خدمات حماية الطفل، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yup88th2>

الحق في التعليم

ظلت العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير تعاني من نقص في أعداد المرافق التعليمية وظل هناك تباين في التقديرات الرسمية بنسبة العجز في الأبنية التعليمية. ورغم تأكيد المتحدث باسم وزارة التربية في العراق أن العجز يقدر بنحو 8 آلاف مدرسة، فإن مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون التعليم أكد أن العجز الحالي يقدر بنحو 9600 مدرسة. ويستدع ذلك تخصيص موارد كافية لنظام التعليم وتعزيز تعاونها مع الشركاء الدوليين، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، كما يسعى العراق إلى التوجه نحو القطاع الخاص من أجل بناء مزيد من المدارس وفي 29 يناير 2024 أطلقت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بأن العراق ينوي إنشاء 1500 مدرسة بالتعاون مع القطاع الخاص.

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

حقوق النساء

تبلغ نسبة النساء 49.5 % من إجمالي السكان في العراق وهو ما يقترب من نصف عدد السكان تقريباً³⁶³، ورغم الخطوات الإيجابية التي قامت بها العراق من أجل تعزيز حقوق المرأة في عام 2024 والتي تمثلت في الأنشطة التي قامت بها دائرة تمكين المرأة العراقية مثل المؤتمر الخاص برؤية الحكومة العراقية في تعزيز الأدوار السياسية للمرأة الذي عقدته الحكومة في 30 يناير 2024³⁶⁴ وتبلغ نسبة المرأة العراقية في مجلس النواب 28.9 % من إجمالي المقاعد البرلمانية³⁶⁵. كما واصلت الحكومة العراقية في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمرأة والذي يستمر تنفيذها حتى 2030. رغم ذلك ظلت المرأة العراقية خلال الفترة التي يغطيها التقرير تواجه عقبات مختلفة من بينها:

1. العنف الأسري

في يونيو 2024 أوضحت بيانات وزارة الداخلية العراقية بلوغ دعاوي العنف الأسري المسجلة من يناير إلى مايو 2024 نحو 13857 دعوى، معظمها تمثلت في ممارسات عنف بدني ضد النساء³⁶⁶، في حين تفيد بيانات شبكة النساء العراقيات إن الإحصائيات الرسمية لا تمثل الواقع الحقيقي وإن النساء اللواتي يتعرضن للعنف أكثر من ذلك بكثير. وتذكر مؤسسة ماعت بأن الإطار التشريعي العراقي يغيب عنه قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة ورغم من مطالبات المنظمات النسائية بضرورة وجود هذا التشريع. وبتاريخ 22 سبتمبر 2024 وثقت مؤسسة ماعت واقعة حضور سيدة قسم حماية الاسرة والطفل في محافظة بغداد مع ثلاث أبناء قاصرين، و طلبت الشكوى ضد زوجها وذلك بعد

³⁶³ العراق يواصل استعداداته لإجراء تعداد سكاني بعد توقف 27 عاماً، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2ybt4zse>

³⁶⁴ الدائرة الوطنية للمرأة العراقية تقيم المؤتمر الخاص بتعزيز دور المرأة سياسياً في ضوء الرؤية الحكومية، على الرابط التالي:

[https://cabinet.iq/ar/category/w9c2M5NG7MXJ\\$Vm/w9c2M5NG7MXJ\\$Vm](https://cabinet.iq/ar/category/w9c2M5NG7MXJ$Vm/w9c2M5NG7MXJ$Vm)

³⁶⁵ Inter-Parliamentary Union, Iraq <https://www.ipu.org/parliament/IQ>

³⁶⁶ تقرير يكشف نسب ضحايا العنف الأسري في العراق، جسر بوست، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/bp8t4585>

قيامه بتعنيفها وضربها مستخدمًا عصا مما سبب لها و لأبنائها القاصرين كدمات، ومن ثم ذهبت إلى المستشفى بغرض تلقي العلاج والحصول على تقرير طبي مفصل³⁶⁷.

2. تأخر النفقة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير ظلت هناك مناشدات على وسائل التواصل الاجتماعي تفيد بأن حقوق النساء والأطفال من النفقة تتأخر لفترة تتراوح بين شهرين إلى ثلاث شهور وهو ما يجعل النساء اللواتي يعتمدن على النفقة لمعيشة أطفالهم في حاجة من العوز.

3. زواج القاصرات

لا تزال معدلات زواج الفتيات اللواتي لم يبلغن 18 عامًا في ارتفاع في العراق، وتقدر إحصائيات موثوقة بأن 28% من الفتيات في العراق يتزوجن قبل 18 عامًا³⁶⁸، وتلاحظ مؤسسة ماعت إن الزيجات غير المسجلة في العراق تتصاعد بسبب عدم قانونية زواج الأطفال بموجب قانون الأحوال الشخصية الساري في الوقت الحالي، والذي يناقش مجلس النواب العراقي تعديله. وحكت مجموعة من الفتيات خلال الفترة التي يغطيها التقرير بأن الزواج غير المسجل يؤدي إلى منع النساء والفتيات في الوصول إلى خدمات الصحة الأولية وهو ما يطرحهن في أحيان مختلفة للولادة في المنزل.

حقوق الأطفال

قامت الحكومة العراقية بخطوات إيجابية لتعزيز حقوق الأطفال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن بين هذه الخطوات في فبراير 2024 أُطلق برنامج مشترك لصياغة سياسات لمكافحة عمالة الأطفال³⁶⁹، وتقدر مؤسسة ماعت الخطوات التي قام به العراق لتنفيذ هذه المادة حيث وضعت هيئة رعاية الطفولة في وزارة العمل الخطة التنفيذية لسياسة حماية الطفل، والتي تتضمن إطار زمني من 2022 وحتى 2025³⁷⁰. كما استهدفت الخطة التنفيذية حماية الأطفال والعمل على تمكينهم وتطوير قدرات المؤسسات المعنية بالأطفال بالشراكة مع الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني³⁷¹. وفي سياق إنهاء حالات تجنيد الأطفال وقعت الحكومة العراقية في مارس 2023 خطة عمل لمنع تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الحشد الشعبي³⁷². وفي 14 يونيو 2024 خرجت العراق من قائمة الدول والجماعات التي تُشرك الأطفال في النزاعات المسلحة ووفقا لبيانات رسمية لم يشر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الدول التي تستخدم الأطفال في النزاعات المسلحة إلى العراق وهو تطور إيجابي في إطار تعزيز مصالح الطفل الفضلي³⁷³.

³⁶⁷ متاح على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/5d2ifb3m>

³⁶⁸ حالة أطفال العالم لكل طفل، على الرابط التالي: <https://www.unicef.org/media/151976/file/ArabicSOWC2023Web.pdf>

³⁶⁹ إطلاق برنامج مشترك لتحفيز العمل اللائق والإسكان الميسر في العراق، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/y3mf25ss>

³⁷⁰ ombined twenty-sixth and twenty-seventh periodic reports submitted by Iraq, <https://tinyurl.com/m8sa28yx>

³⁷¹ Ibid

³⁷² The Government of Iraq, supported by the United Nations, strengthens its commitment to prevent the recruitment and use of children by armed forces,

<https://tinyurl.com/557p59bh>

³⁷³ Al-Asadi announces Iraq's exit from the list of using children in armed conflicts, ina, 14 june 2024, <https://tinyurl.com/2wskcpj2>

الأشخاص ذوي الإعاقة

يبلغ عدد ذوي الإعاقة في العراق نحو 4 مليون شخص وفقا لإحصائيات رسمية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وبالتحديد في يوليو 2024 عُدَّ المؤتمر الوطني الأول لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وركز الملتقي على ضرورة استخدام التكنولوجيا في التعليم والتدريب، بجانب دمج الأفراد ذوي الإعاقة في سوق العمل. مع ذلك ظلت هناك شكاوى خلال الفترة التي يغطيها التقرير من تدني فرص العمل بالنسبة لهذه الفئة. فرغم القوانين التي تنص على توظيف 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة في وظائف القطاع العام إلا إن هذه القوانين لا تطبق على أرض الواقع.

الأردن

شهدت الأردن خلال عام 2024 تطورات حقوقية هامة خاصة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير مع اندلاع مظاهرات واسعة في المملكة للتضامن مع فلسطينيين ضد الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة والضفة الغربية، إذ عمدت السلطات الأردنية إلى تقييد المظاهرات والقبض على عدد من الناشطاء³⁷⁴، وعلى صعيد التطورات السياسية شهدت الأردن حل مجلس النواب في يوليو 2024 واجراء انتخابات جديدة في 10 سبتمبر 2024، والتي تضمنت مشاركة قوائم حزبية بشكل كامل لأول مرة في تاريخ انتخابات البرلمانات الأردنية،³⁷⁵ واكتسبت هذه الانتخابات النيابية زخماً غير مسبوق بسبب التفوق الكبير لحزب جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، والذي حصد 31 مقعداً، كأعلى عدد مقاعد حزبية في البرلمان.³⁷⁶

أولاً: التطور التشريعي

علي مدار عام 2024 أقر مجلس النواب الأردني عدد من القوانين التي تتعلق بحقوق الإنسان، سواء المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ففي 22 يناير 2024 أقر مجلس النواب الأردني مشروع قانون معدل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة 2024، وعُدل القانون الجديد تعريف بعض المصطلحات أبرزها مصطلح المعلومات لتصبح أي بيانات مكتوبة أو سجلات أو إحصاءات ووثائق مكتوبة أو مصورة أو مسجلة أو مخزنة إلكترونياً أو بأي طريقة وتقع تحت إدارة المسؤول أو ولايته، كما أنه بموجب هذه التعديلات تشكل مجلس يسمى مجلس المعلومات، برئاسة وزير الثقافة وعضوية مفوض المعلومات، والأمناء العاميين لوزارتي العدل، والداخلية، والتوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية وآخرين،³⁷⁷ وتلاحظ مؤسسة ماعت أن القانون الجديد زاد هيمنة السلطة التنفيذية على مجلس المعلومات المنوط به ترتيب وضبط إجراءات الحصول على المعلومات بأشكالها المختلفة.

وفي 2 فبراير 2024 أقر مجلس النواب الأردني القانون المعدل لقانون الانتخاب الذي تضمن تعديل مادة واحدة متعلقة بالقوائم الانتخابية الفائزة، حيث خفض التعديل نسبة الحسم -العتبة- بالنسبة للقوائم الانتخابية بمقدار 1 في المائة حتى يصل عدد القوائم المحلية إلى الحد الأدنى المطلوب للعدد الفائز³⁷⁸، وعلي الرغم من التعديل لاحظت مؤسسة ماعت أن نسبة الحسم -العتبة- حالت دون وصول

³⁷⁴ اعتقال الأمن الأردني للمتظاهرين بمحيط السفارة الإسرائيلية يشعل منصات التواصل، الجزيرة، 31 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yckct8a6>

³⁷⁵ أبرز المعلومات حول الانتخابات البرلمانية الأردنية 2024 التي تشهد قوائم حزبية لأول مرة، بي بي سي عربي، 9 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/54zf37wn>

³⁷⁶ ملك الأردن يرحب بفتح مجلس النواب الجديد إلى هذا التاريخ، عربي، 21، 30 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yhhj729u>

³⁷⁷ صدور معدل لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، المملكة، 25 مارس 2024، <https://www.almamlakatv.com/news/138916>

³⁷⁸ مجلس النواب يقر تعديل قانون الانتخاب، مؤاب، 7 فبراير 2024، <https://tinyurl.com/4e3d8uys>

15 قائمة عامة إلى قبة البرلمان في الانتخابات النيابية 2024، فيما تمكنت 10 قوائم عامة من بلوغ العتبة والوصول بممثلين عنها إلى مجلس النواب العشرين.³⁷⁹ وفي 26 مارس 2024 أقرّ مجلس النواب الأردني مشروع قانون العفو العام لسنة 2024 والذي يعد أول قانون للعفو العام يصدر بالأردن منذ عام 2019، وسمح هذا القانون بالإفراج عن عدد كبير من السجناء وإلغاء مئات الآلاف من مخالفات السير بعد إقرار القانون.³⁸⁰ وفي 19 أغسطس 2024 وافق مجلس الوزراء الأردني على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون العمل والذي يهدف إلى تنظيم سوق العمل وتحقيق التوازن بين مصلحة العاملين وأصحاب العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى تنظيم العمالة المهاجرة وتعزيز دخول المرأة إلى سوق العمل، كما وافق مجلس الوزراء الأردني في 19 أغسطس 2024 على مشروع قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة 2024، والذي يهدف إلى توسيع مظلة الشمول بأحكام القانون وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للمؤمن عليهم.³⁸¹

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة

تكفل المادة 15 من الدستور الأردني حماية حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر.³⁸² وفي 31 أكتوبر 2024 أطلقت الأردن إعلان عمان في ختام أعمال مؤتمر الدراية الإعلامية والمعلوماتية، والذي جاء في اختتام أعمال المؤتمر الثالث عشر للأسبوع العالمي للدراية الإعلامية والمعلوماتية التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" بالشراكة مع وزارة الاتصال الحكومي الأردنية، ويهدف الإعلان إلى الالتزام بتهيئة بيئة تعزز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، مع ضمان الحماية من مخاطر المعلومات المضللة والتلاعب الرقمي خاصة في أوقات الأزمات.³⁸³ ورغم الحماية التي يوفرها الدستور الأردني لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة فغالباً ما تقيد بتشريعات وقوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية الأردني والذي تم إقراره عام 2023 وألقي آثار سلبية هائلة على حرية الرأي والتعبير على مدار عام 2024، حيث استخدمت السلطات الأردنية قانون الجرائم الإلكترونية كأداة لاستهداف الصحفيين والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والأفراد الذين يعبرون عن معارضتهم أو انتقادهم للسلطات، وخلال عام 2024 قامت السلطات الأردنية بتوجيه تهم لمئات الأفراد بموجب هذا القانون، بما في ذلك الصحفيين بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تعبر عن التضامن مع فلسطين، أو تنتقد سياسات السلطات تجاه غزة، أو تدعو إلى

³⁷⁹ "العتبة" تحول دون وصول 15 قائمة عامة إلى قبة البرلمان، المملكة، 11 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yc5st637>

³⁸⁰ مجلس النواب الأردني يقر أول قانون للعفو العام منذ 5 سنوات، القاهرة الإخبارية، 26 مارس 2024، <https://tinyurl.com/3s7e3abp>

³⁸¹ الأردن: مشروع قانون معيّل لقانون العمل لسنة 2024 و مشروع قانون معيّل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة 2024، الإعلام الإنساني، 27 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/y8wyey3p>

³⁸² دستور المملكة الأردنية الهاشمية، المادة 15، للاطلاع على نص المادة: <https://tinyurl.com/3b29rd3k>

³⁸³ إطلاق إعلان عمان في ختام أعمال مؤتمر الدراية الإعلامية والمعلوماتية، وزارة الاتصال الحكومي، 31 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/fww9m5kr>

احتجاجات سلمية، ففي فبراير 2024 احتجز المحامي ومدافع عن حقوق الإنسان معتز عوض بسبب منشورات على موقع إكس انتقد فيها صفقات التجارة بين الدول العربية وإسرائيل، وفي يوليو 2024، تم توجيه تهم له بإثارة الفتنة أو النعرات وفرضت عليه غرامة قدرها 5000 دينار أردني.³⁸⁴ وعلي الرغم من تقدّم الأردن 14 مرتبة في تقرير الحريات 2024 الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود بشأن تصنيف الدول في الحريات الصحفية، حيث جاءت الأردن في المرتبة 132 من أصل 180 دولة، فيما كان الأردن في المرتبة 146 في تقرير عام 2023، وفي المرتبة 120 في ترتيب الدول بحسب تقرير عام 2022³⁸⁵، فلا يزال هناك استهداف لحرية الصحافة والتضييق على الصحفيين وحبسهم، ففي يونيو 2024، حكمت محكمة في عمان على الصحفية هبة أبو طه بالسجن لمدة عام واحد لانتقادها دور الأردن في الدفاع عن إسرائيل في مقال نشر في أبريل 2024، وأدانت المحكمة أبو طه بتهمة نشر الأخبار الكاذبة، ودم أو قدح أو تحقير إحدى السلطات في الدولة أو الهيئات الرسمية، بالإضافة إلى إثارة الفتنة أو استهداف السلم المجتمعي أو الحض على الكراهية، وفي يوليو 2024، تم اعتقال الصحفي أحمد حسن الزعبي بناء على حكم صادر عن محكمة الاستئناف في أغسطس 2023، الذي أدين فيه بتهمة إثارة النعرات الطائفية بسبب منشور على فيسبوك ينتقد استجابة السلطات للاحتجاجات المتعلقة بأسعار الوقود في أواخر 2022.³⁸⁶

الحق في التجمع السلمي

الحق في التجمع السلمي هو من الحقوق الأساسية التي كرسها الدستور الأردني، حيث تنص المادة 16 منه على أن للأردنيين الحق في الاجتماع العام ضمن حدود القانون، ولهم حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور³⁸⁷، ووفقاً لقانون الاجتماعات العامة فإنه يُسمح بالتجمع السلمي بشرط تقديم اشعار مسبق للحاكم الإداري قبل 48 ساعة من موعد التجمع لضمان الموافقة ومراعاة النظام العام³⁸⁸، ورغم ذلك فقد تعرض الحق في التجمع السلمي لانتهاكات جسيمة من قبل السلطات الأردنية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فخلال مارس 2024 مارست السلطات الأردنية انتهاكات ضد متظاهرين خرجوا للتظاهر والاحتجاج أمام السفارة الإسرائيلية في عمان دعماً لغزة وتنديداً بالمجازر الإسرائيلية بحق أهالي القطاع، حيث تدخلت قوات الأمن الأردنية، وفضت بالقوة المظاهرات والمسيرات واعتقلت مئات من الناشطين والناشطات.³⁸⁹

³⁸⁴ الأردن: سنة كاملة من القمع: دعوات جديدة لإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية، منظمة المادة 19، 13 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/4hjxcb49>

³⁸⁵ الأردن يتقدم 14 مرتبة بالمؤشر السنوي لحرية الصحافة العالمي للعام 2024، المملكة، 3 مايو 2024، <https://tinyurl.com/4zbaj7p3>

³⁸⁶ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/4hjxcb49>

³⁸⁷ دستور المملكة الأردنية الهاشمية، المادة 16، للاطلاع على مواد الدستور: <https://tinyurl.com/3b29rd3k>

³⁸⁸ هل حرية التجمع السلمي في الأردن بخطر؟ همم، 12 مايو 2022، <https://tinyurl.com/cy65d7ze>

³⁸⁹ اعتقال الأمن الأردني للمتظاهرين بمحيط السفارة الإسرائيلية يشعل منصات التواصل، الجزيرة، 31 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yckct8a6>

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل

تكفل المادة 23 من الدستور الأردني الحق في العمل، إذ تنص علي أن العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين وتحميه وتضع له تشريعاً يقوم على إعطاء العامل أجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته، وتحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر، وتقرير تعويض خاص للعمال المعيلين³⁹⁰، وقد اتخذت السلطات الأردنية بعض الإجراءات خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتعديل بعض قواعد قانون العمل الأردني، ففي أغسطس 2024 وافق مجلس الوزراء الأردني على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة 2024، وأحاله إلى ديوان التشريع والرأي للسير في إجراءات إصداره حسب القواعد الدستورية، ويهدف مشروع القانون إلى تنظيم سوق العمل، وتحقيق التوازن بين مصلحة العاملين وأصحاب العمل في القطاع الخاص، ومواءمة قانون العمل بما يتوافق مع المعايير الفضلى والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وعلي الرغم من أن مشروع القانون يهدف إلي تعزيز دخول المرأة إلى سوق العمل من خلال زيادة فترة إجازة الأمومة وحظر إنهاء خدمات المرأة الحامل، ومواكبة التطورات الحاصلة في سوق العمل، إلا أنه تناول أيضاً مسألة تنظيم العمالة الوافدة في سوق العمل، وإحلال العمالة الأردنية محلها، مما يؤثر سلباً علي حق العمالة الوافدة في العمل وتوفير أعمال مناسبة لهم³⁹¹ وفي أكتوبر 2024 أقرت الحكومة الأردنية اتفاقية لإنشاء مركز تدريب أردني ألماني لحركة العمالة، تهدف إلى توفير فرص تعليمية وتدريبية للشباب الأردنيين لتعزيز فرصهم لدخول سوق العمل والمنافسة فيه، ويوفر المركز فرصاً تعليمية للشباب الأردني خاصة المهتمين بسوق العمل الألماني³⁹².

ومن الإجراءات التي وثقتها مؤسسة ماعت نحو حماية الحقوق العمالية في الأردن اطلاق منصة عقد العمل الموحد لجميع العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال، والتي أطلقها الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بالتعاون مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية في 10 يوليو 2024، وتلاحظ مؤسسة ماعت أن خطوة العقد الموحد الذي يسري على العاملين في قطاع التعليم الخاص خطوة نوعية نحو اتخاذ خطوات عملية من شأنها حماية الحقوق العمالية ومعالجة تجاوزات قانونية في قطاع يتعرض العاملون فيه لانتهاكات عمالية واسعة لاسيما المرأة الأردنية³⁹³، وتلاحظ مؤسسة ماعت أنه وبرغم ثبات معدل البطالة في الأردن عند مستوي 21.4% خلال الربع الثاني من عام 2024 مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، فقد ارتفع معدل البطالة بين الإناث 34.7 في المائة خلال الربع الأول 2024، بارتفاع مقداره 4 نقاط مئوية مقارنة بالربع الأول 2023، بينما بلغ معدل البطالة

³⁹⁰ دستور المملكة الأردنية الهاشمية، المادة 23، للاطلاع على باقي المواد، <https://tinyurl.com/3b29rd3k>

³⁹¹ الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة 2024، الشاهين الإخباري، 19 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/2bw2c47s>

³⁹² الحكومة تقرر اتفاقية لإنشاء مركز تدريب أردني ألماني لحركة العمالة، المملكة، 22 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/2nksfzyz>

³⁹³ إطلاق منصة عقد العمل الموحد للعاملين في التعليم الخاص لحمايتهم من انتهاكات واسعة، المملكة، 10 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/347fv78z>

للمذكور 17.4 في المائة خلال الربع الأول من 2024 بانخفاض مقداره 2.2 نقطة مئوية على أساس سنوي.³⁹⁴

الحق في التعليم

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية التي ينص عليها الدستور الأردني، حيث تنص المادة 19 على أنه يحق للجماعات تأسيس مدارسها والقيام عليها لتعليم أفرادها على أن تراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون وتخضع لرقابة الحكومة في برامجها وتوجيهها، كما تنص المادة 20 على أن التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة.³⁹⁵ واستمر الجهات والهيئات الأردنية المعنية في اتخاذ عدة تدابير من شأنها زيادة الاهتمام بالتعليم، وكان أبرزها رفع الموازنة المقدرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من 96.4 مليون دينار عام 2023 إلى 116.33 مليون دينار عام 2024 بزيادة 19.95 مليون دينار، وتم تخصيص هذا الارتفاع لزيادة مخصصات دعم الجامعات الحكومية وزيادة مخصصات مشاريع التعليم اللامركزية، ورصد مخصصات جديدة لمشروع سكن طلاب التبادل الثقافي، وزيادة مخصصات عدة مشروعات مثل مشروع دعم صندوق الطالب وتطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية.³⁹⁶

وبالرغم من ذلك تصل نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى 3.2 في المائة سنوياً، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول أخرى مثل السويد والتي تنفق 7.5 في المائة، وفنلندا التي تنفق 6.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم،³⁹⁷ كما ارتفعت نسبة فقر التعلم في الأردن من 52.5 في المائة قبل جائحة فيروس كورونا إلى أكثر من 60 في المائة الآن، وفقر التعلم هو وجود طالب في سن 10 سنوات لا يفهم ويستوعب فقرة من نص في اللغة العربية وذلك بسبب تراجع مستوي التعليم في الأردن.³⁹⁸

ولا يزال التمييز في الوصول إلى التعليم يمثل انتهاكاً واسعاً للحق في التعليم، حيث أن هناك تباين في جودة التعليم بين المناطق الحضرية والريفية في الأردن، حيث تفتقر المدارس في المناطق الريفية والنائية إلى البنية التحتية المناسبة ونقص الموارد اللازمة والمرافق الحديثة والمعلمين المدربين بشكل كافٍ³⁹⁹، وتستمر معاناة الطلاب اللاجئين السوريين في الأردن من تحديات عدة تنتهك حقوقهم في التعليم، وتتمثل أهم تلك التحديات في العدد المحدود جداً من الفرص الدراسية المتاحة سواء داخل الأردن أو خارجها لهؤلاء الطلاب، بالإضافة إلى تكلفة التعليم المرتفعة إذ يتعين على اللاجئين السوريين دفع الرسوم الأعلى المطبقة على الطلاب الدوليين رغم تخرجهم من المدارس الحكومية الأردنية.⁴⁰⁰

³⁹⁴ البطالة في الأردن عند مستوى 21.4%، الجزيرة، 2 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/2bpxnyr>

³⁹⁵ دستور المملكة الأردنية الهاشمية، المادة 19، 20، للاطلاع على باقي المواد، <https://tinyurl.com/3b29rd3k>

³⁹⁶ "التعليم العالي": زيادة 19.95 مليون دينار في موازنة 2024، الغد الأردني، 19 ديسمبر 2023، <https://tinyurl.com/pf3v29rt>

³⁹⁷ تقرير: مدرسة حكومية واحدة لكل 22 كم في الأردن، السبيل، 14 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/yc5k3795>

³⁹⁸ وزير التربية يرجع ارتفاع نسبة فقر التعلم في الأردن إلى أكثر من 60%، المملكة، 12 مارس 2024، <https://tinyurl.com/3mmbja9h>

³⁹⁹ تعليم الأردن: تحديات وآفاق المستقبل، الأكاديمية المصرية، 17 مايو 2024، <https://tinyurl.com/43hudavy>

⁴⁰⁰ أحلام على محك الغربية.. تحديات التعليم في حياة الأطفال السوريين، الجزيرة، 6 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/4vyrn4de>

رابعاً: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق المرأة

اتخذت السلطات الأردنية عدة تدابير وثقتها مؤسسة ماعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير من شأنها دعم حقوق المرأة وتحقيق المساواة والتمكين لها، وكان أبرزها موافقة مجلس الوزراء الأردني في أغسطس 2024 على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون العمل لسنة 2024م، والذي تضمن توحيد إجازة الأمومة في القطاعين الخاص والعام لتصبح 90 يوماً لتشجيع المرأة للعمل في القطاع الخاص، ونص على عدم إنهاء خدمات المرأة الحامل حتى لو كانت في الأشهر الأولى من الحمل،⁴⁰¹ وقد ساعد ذلك في رفع درجة الأردن في مؤشر المرأة والأعمال والقانون التابع للبنك الدولي من 46.9 عام 2023 إلى 59.4 عام 2024.⁴⁰²

وعلى الرغم من حصول المرأة على أعلى نسبة مشاركة سياسية في البرلمانات الأردنية منذ إعطائها الحق في الترشح والانتخاب، وذلك بنجاح 27 سيدة في انتخابات 2024 لتصل نسبة تمثيل المرأة في المجلس الحالي وهو المجلس العشرين إلى 19.6 في المائة في حين كانت في مجلس النواب التاسع عشر 13.8 في المائة⁴⁰³، تلاحظ مؤسسة ماعت استمرار ضعف تمثيل المرأة الأردنية خاصة في المناصب التنفيذية القيادية والسياسية العليا، حيث بلغ عدد النساء في الحكومة الأردنية التي جري تشكيلها في سبتمبر 2024 عدد 5 وزيرات من أصل 32 وزيراً⁴⁰⁴.

وتلاحظ مؤسسة ماعت استمرار التمييز ضد المرأة الأردنية فيما يتعلق بالأجور، فلا تزال الفجوة بين أجور الرجال والنساء عالية نسبياً، سواء في القطاع الخاص أو العام وتصل إلى 16%، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين الذكور في القطاع الخاص 515 ديناراً شهرياً، مقارنة بـ 443 ديناراً للعاملات الإناث، وفي القطاع العام يبلغ متوسط الأجر الشهري للذكور 679 ديناراً، بينما يبلغ متوسط أجر الإناث 585 ديناراً، ويمثل استمرار التمييز في الأجور بين الذكور والإناث إخلالاً بمبدأ العدالة الاجتماعية، ويضعف من المشاركة الاقتصادية للمرأة، مما يزيد من تحدياتها في مواجهة الأعباء المعيشية⁴⁰⁵، كما يستمر التمييز ضد المرأة الأردنية فيما يتعلق بقدرتها على نقل جنسيتها إلى أولادها وزوجها الأجنبي، حيث لا يسمح قانون الجنسية الأردنية للمرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني من نقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها، على عكس الحال بالنسبة للرجل، إذ يتيح له ذات القانون نقل جنسيته الأردنية إلى أطفاله وزوجته الأجنبية، ويعد ذلك من أبرز أشكال التمييز ضد المرأة في الأردن.⁴⁰⁶

⁴⁰¹ وزيرة العمل: معدل قانون العمل يزيد فترة إجازة الأمومة إلى 90 يوماً، المملكة، 19 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/mv6r4zub>

⁴⁰² الأردن يتقدم 12.5 مرتبة في مؤشر إصلاحات تدعم المساواة بين الجنسين، المملكة، 8 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yurudj2f>

⁴⁰³ الوطنية لشؤون المرأة: انتخابات 2024 سجلت أعلى نسبة مشاركة سياسية للنساء في البرلمانات الأردنية، الغد، 16 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yurudj2f>

⁴⁰⁴ الحكومة الأردنية الجديدة.. تقليص حصة النساء وعدد نواب الرئيس، الزمان، 18 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yurudj2f>

⁴⁰⁵ بيت العمال: "الفجوة بين أجور الرجال والنساء في الأردن لا تزال عالية نسبياً"، المملكة، 17 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/5an74md8>

⁴⁰⁶ قانون الجنسية الأردني، المادة 2، 3، للاطلاع على باقي المواد: <https://tinyurl.com/3ty46727>

حقوق العمال المهاجرين

لا يزال العمال المهاجرون في الأردن يواجهون انتهاكات واسعة لحقوقهم خاصة بالنسبة لبعض الجنسيات الإفريقية، حيث يتطلب انتقال العامل من صاحب عمل إلى آخر ما يعرف ببراءة الذمة عند انتهاء مدة التصريح، ولا توجد وسيلة قانونية أو آلية إدارية لحماية العامل من تعسف صاحب العمل إذا رفض منحه براءة الذمة، وذلك على الرغم من عدم وجود أية موانع قانونية أو عملية أخرى، وفي العديد من الحالات يقوم أصحاب العمل باستغلال العمال من خلال رفض منحهم إخلاء الطرف إلا مقابل مبالغ مالية، كما لا توجد أية تدابير إدارية أو تشريعية تحمي العامل من تعسف صاحب العمل من رفض منح الإجازة والإذن للسفر، كما يصعب على العامل استقدام عائلته للأردن حتى لغايات قضاء إجازات قصيرة لأن التعليمات لا تسمح بذلك إلا في حال توافر شروط محددة مثل الاشتراك في الضمان الاجتماعي والحصول على دخل مرتفع، كما أن قوعد استقدام العمالة المعمول بها حالياً في الأردن تسمح لبعض الأشخاص بما يعرف بالإتجار بالعقود، بمعنى أن يقوم صاحب العمل الأردني بالتعاون مع بعض السماسرة بإصدار تصاريح للعمال مقابل مبالغ مالية، وعند قدومهم يعمل هؤلاء العمال بشكل يومي لدى أصحاب عمل مختلفين بطريقة مخالفة للتشريعات، مما يجعل حصول العامل على حقوقه التي كفلها القانون صعباً، إضافة إلى إمكانية تعرضه للعودة إلى بلاده بموجب أحكام قانون العمل الأردني.⁴⁰⁷ كما زادت التعديلات المتكررة على قانون العمل الأردني من صلاحيات وزير العمل في تسفير العمال غير الأردنيين في حال قيامهم بالعمل دون تصريح، ومن المفترض إصدار قرار التسفير من قبل جهة قضائية وليس من الوزير مباشرة، باعتبار القضاء هو السلطة المختصة في هذا الشأن لضمان عدم تعرض العامل للظلم، وثمة ضرورة لمراعاة أسباب عدم وجود تصريح عمل مع العامل، مثل عدم استخراج أو تجديد تصريح العمل من قبل أصحاب العمل.⁴⁰⁸

ويواجه العمال المهاجرين في الأردن تحديات كبيرة تتعلق بظروف العمل، مما يعرضهم لمخاطر الاتجار بالبشر، حيث تؤثر ظروف العمل السيئة عليهم، وقد يعملون لساعات طويلة دون مقابل مناسب، وقد يحصلون مقابل عملهم على أجور أقل من العمال المحليين، وقد بلغ عدد الشكاوى المقدمة من عاملات المنازل، لمديرية العاملين في المنازل التابعة لوزارة العمل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 قرابة 453 شكوى.⁴⁰⁹

⁴⁰⁷ جهود حقوقية لتعزيز حقوق العمالة المصرية في الأردن، المفكرة القانونية، 20 يناير 2024، <https://tinyurl.com/mrhjafbm>

⁴⁰⁸ تمكين: التعديلات المتكررة على قانوني العمل والضمان الاجتماعي تشوّه القوانين، الغد الأردني، 27 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/4kydarat>

⁴⁰⁹ العمل: 453 شكوى من عاملات منازل في 9 أشهر، 22 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/4ufkkum6>

فلسطين

تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ 7 أكتوبر 2023، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والممتد منذ ذلك التاريخ، ويتمثل العدوان في الاستخدام المفرط والغير متناسب للقوة في العمليات التي تُشن ضد القطاع، وتؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة، وتدمير للبنية التحتية، وتهجير قسري للسكان. وترافق هذه الهجمات انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان من بينها الاستهداف المباشر للمدنيين، إعاقة وصول الإمدادات الطبية والغذائية اللازمة لسكان غزة، والاستهداف المتعمد للأعيان المدنية كالمستشفيات، والمدارس، وشبكات المياه والكهرباء. بالإضافة إلى تعرض العديد من الفلسطينيين للاعتقال التعسفي والاحتجاز دون محاكمة عادلة، بما في ذلك الأطفال والنساء. تُشكل هذه الانتهاكات جزءاً من نزاع طويل الأمد يُظهر تأثيرات مدمرة على حقوق الإنسان، ويؤكد على الحاجة إلى الوصول لحل شامل ومستدام يضمن حماية حقوق الإنسان، وإنهاء دائرة العنف المستمرة بالأراضي المحتلة منذ عام 1948.

أولاً: التطور التشريعي

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2024 تطورات تشريعية وقانونية نالت من حقوق الإنسان الأساسية وتساهم في ترسيخ انتهاكات الاحتلال بإضفاء غطاء قانوني عليها. ففي الخامس من نوفمبر 2024 قام الكنيست الإسرائيلي بالصادقة على مشروع قانون يسمح لوزير التعليم بفصل أي معلم يثبت تورطه في دعم منظمة إرهابية أو عمل إرهابي أو مجرد إبداء التعاطف أو التشجيع لأي منهما، وذلك بشكل فوري ودون إنذار مسبق، كما منح القانون وزير التعليم الحق في عدم صرف بعض أو كل ميزانيات المدارس الداعمة لمنظمات إرهابية أو التي تسمح بأي مظاهر مؤيدة للأعمال الإرهابية.⁴¹⁰ وتصف مؤسسة ماعت ذلك المشروع بأنه الذريعة القانونية لتقييد حرية الرأي وانتهاك الحق في التعليم وإسكات الأصوات المنددة بالعدوان الإسرائيلي داخل الأوساط التعليمية بداعي دعمها للإرهاب.

وفي ذات الشهر (نوفمبر 2024) صادقت اللجنة الوزارية للتشريع بالكنيست على مشروع قانون يقر بحظر رفع أعلام ما أسماها المشروع "دول معادية" داخل الكيانات أو المؤسسات الممولة أو المدعومة من الحكومة الإسرائيلية، كما يمنح قوات الأمن صلاحية تفريق التجمعات التي ترفع فيها تلك الأعلام مع توقيع عقوبة السجن تصل لمدة عام وغرامة تصل إلى 10 آلاف شيكل. وتشير التحليلات أن القانون يهدف بالأساس لمنع الطلاب من رفع العلم الفلسطيني خلال التظاهرات التي تنظم داخل المؤسسات التعليمية في إسرائيل.⁴¹¹

علاوة على ما تقدم، درست اللجنة الوزارية للشئون التشريعية في نوفمبر 2024 مقترح قانون تقدم به أحد أعضاء الكنيست يدعو إلى إلغاء القوانين الأردنية الحاكمة للصفة الغربية فيما يخص شراء

⁴¹⁰ أوשר בכנסת: מורים שמזדהים עם טרור יפוטרו, תקציבים יישללו מבתי ספר <https://n9.cl/wg947k>, haaretz, 410

⁴¹¹ هكذا تلاحق إسرائيل المعلمين والطلبة من فلسطيني 48، الجزيرة، <https://n9.cl/ssb8g>

الأراضي والعقارات بحيث يتم السماح لأي شخص بالشراء والتملك. حيث أن القوانين الأردنية تحظر بيع العقارات أو تأجيرها للأشخاص الذين لا يحملون الجنسية الأردنية أو جنسية عربية أخرى، وظلت هذه القوانين سارية حتى بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، وللتحايل على تلك الأحكام صدر مرسوم عام 1971 يسمح لليهود بشراء العقارات في الضفة الغربية من خلال الشركات المسجلة لدى الإدارة المدنية في الضفة الغربية، ويسعى المقترح محل الدراسة إلى منح كامل الحقوق العقارية للإسرائيليين بصورة مباشرة وبدون وسطاء.⁴¹² وهو ما ينذر بمزيد من العمليات الاستيطانية بالضفة الغربية تحت غطاء تعاقدية.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية:

الحق في الحياة

يُعتبر الحق في الحياة أحد أبرز حقوق الإنسان الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي، وهو محمي بموجب المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتلاحظ مؤسسة ماعت أنه خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، يتعرض هذا الحق لانتهاكات خطيرة بفعل العمليات العسكرية والهجمات العشوائية والمكثفة التي تشنها قوات الاحتلال على المناطق السكنية المأهولة بالمدنيين. وفي هذا الصدد تشير التقديرات الرسمية أن أعداد القتلى منذ بداية العدوان في 7 أكتوبر 2023 وحتى ديسمبر 2024 تجاوز 43,985 قتيل غالبيتهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى 104,092 مصابين آخرين.⁴¹³ فيما ترى مؤسسة ماعت أن الإحصائيات المعلنة للضحايا أقل من الأعداد الحقيقية نظراً لاستحالة تحديد أعداد القتلى بشكل دقيق في ظل الاستهداف المتكرر للمنشآت الطبية في قطاع غزة، ووجود أعداد كبيرة من الضحايا تحت الأنقاض دون تحديد مصيرها حتى الآن.

وخلال سبتمبر 2024 وحده، أسفرت هجمات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية عن مقتل 44 فلسطينياً، من بينهم 20 مدنياً، بما في ذلك 7 أطفال و3 نساء. كما توفي أحد المعتقلين ويدعى (و.خ) بعد ساعات قليلة من احتجازه متأثراً بإصابته جراء إطلاق النار عليه خلال اعتقاله وعدم تلقيه العناية الصحية الواجبة بمقر الاحتجاز.⁴¹⁴ بالإضافة إلى ذلك، وفي ليلة الرابع عشر من أكتوبر 2024، شنت قوات الاحتلال غارات جوية على مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح بقطاع غزة للمرة السابعة على التوالي منذ بداية العدوان، والتي تأوي أعداد كبيرة من النازحين، مما أسفر عن اشتعال النيران في نحو 30 خيمة ونتاج عنه مقتل وتفحم 4 أشخاص بينهم امرأة وطفل، بالإضافة إلى 40 مصاباً على الأقل بدرجات حروق خطيرة.⁴¹⁵

⁴¹² haaretz, <https://n9.cl/f1n1c>، المممشلة تبخون حوك شיקل عل يهوديم لركوش كركעות בגדה המערבית

⁴¹³ حصيلة ضحايا حرب غزة ترتفع إلى 43 ألفاً و985 فلسطينياً، الشرق بلومبرج، <https://n9.cl/nm3ha>

⁴¹⁴ Israel's Violations of Human Rights and International Humanitarian Law in the West Bank in September 2024, PCHR, <https://2h.ae/opfV>

⁴¹⁵ حريق ضخمة وجثث متفحمة.. مشاهد قاسية من ليلة دامية بمستشفى شهداء الأقصى بغزة، الجزيرة، <https://2h.ae/SMYO>

لم يقتصر انتهاك الحق في الحياة على الأحياء فقط، بل امتد ليشمل الأجنة في أطوار التكوين؛ حيث استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي عيادات الخصوبة الموجودة بقطاع غزة مثل مركز البسمة لأطفال الأنابيب الذي قصف في ديسمبر 2023 ما تسبب في مقتل نحو 4000 جنين بجانب إفساد 1000 عينة من الحيوانات المنوية والبويضات غير المخصبة، وهو ما أهدر فرص مئات من الآباء الذين يعانون من العقم في الإنجاب.⁴¹⁶

حرية الرأي والتعبير

بالتزامن مع الهجمات العدائية التي يشنها جيش الاحتلال منذ السابع من أكتوبر 2023، شهدت الأراضي المحتلة حملات صارمة على حرية الرأي والتعبير، حيث تسعى السلطات الإسرائيلية إلى الحد من نشر المعلومات حول الأعمال العسكرية والتداعيات الإنسانية المصاحبة لها، في تحدٍ صارخ لكافة المعايير الدولية التي تضمن الحق في التعبير والاطلاع على المعلومات. وأفادت تقديرات اطلعت عليها مؤسسة ماعت أن تعتمد سلطات الاحتلال التعتيم على غالبية الحقائق والمعلومات ذات الصلة بالعدوان يعيق توثيق الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني بشكل كبير، ويساهم في إفلات الجناة على اختلاف درجاتهم من العقاب.

وتأكيداً لما تقدم، بلغت أعداد الصحفيين والإعلاميين الذين تم قتلهم على يد قوات الاحتلال 137 شخصاً منذ بداية العدوان في أكتوبر 2023 وحتى ديسمبر 2024، بجانب إصابة 47 واعتقال 74 آخرين خلال المدة ذاتها.⁴¹⁷ ولم تتخذ السلطات الإسرائيلية التدابير اللازمة لضمان تأمينهم وسلامتهم كونهم لا يمكن اعتبارهم أهداف عسكرية بأي حال من الأحوال. كما وصف أحد القيادات العسكرية الإسرائيلية الصحفي إسماعيل الغول بأنه أحد أعضاء الجناح العسكري لحركة حماس، وذلك قبل يوم واحد فقط من مقتله على يد قوات الاحتلال في يوليو 2024 بمخيم الشاطئ بمدينة غزة، رغم عدم وجود أي أدلة تثبت تلك المزاعم.⁴¹⁸ وفي 5 نوفمبر 2024، أصيب مصور صحفي يدعى أحمد المنير برصاصة في بطنه جراء استهدافه على يد جنود الاحتلال، خلال تغطيته إحدى الهجمات الإسرائيلية على بلدة قباطية الواقعة في جنوب مدينة جنين في الضفة الغربية، وتؤكد الشهادات أن الصحفيين والمصورين الموجودين بالمنطقة كانوا مرئيين بوضوح لجنود الاحتلال ورغم ذلك قاموا باستهدافهم.⁴¹⁹ ونتيجة لتلك التداعيات اضطر العديد من المراسلين والإعلاميين لمغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما تسبب في حرمان منصات إعلامية وصحفية عربية ودولية من متابعة مجريات الحرب وتوثيق الانتهاكات المصاحبة لها.

ولم تقتصر مساعي سلطات الاحتلال لوأد الحقيقة على استهداف الصحفيين فحسب، بل قامت بتشويش شبكات الاتصالات والانترنت في قطاع غزة بالكامل منذ بداية العدوان لمنع توثيق أو تداول المعلومات عبر المنصات الرقمية، ففي يناير 2024 تم قطع الانترنت بصورة متصلة لمدة 7 أيام عن

⁴¹⁶ "5,000 lives in one shell": Israeli strikes that destroy Gaza's IVF embryos, SRI, <https://2h.ae/OAyx>

⁴¹⁷ Journalist casualties in the Israel-Gaza war, CPJ, <https://n9.cl/wu8wn>

⁴¹⁸ Israel and Palestine: A year on, the assault on freedom of expression continues, Article19, <https://2h.ae/jija>

⁴¹⁹ Journalist casualties in the Israel-Gaza war, CPJ, <https://n9.cl/wu8wn>

القطاع المحاصر، بجانب قيام سلطات الاحتلال بتدمير غالبية أبراج الاتصالات الخلوية الموجودة بالقطاع بصورة متعمدة.⁴²⁰

أوضاع السجون ومقرات الاحتجاز

تعد إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي تحاكم المعتقلين المدنيين بمن فيهم الأطفال أمام محاكمها العسكرية، ووفقاً لتقارير اطلعت عليها مؤسسة ماعت يتم احتجاز الأطفال مع البالغين في عنابر مشتركة غير آدمية يتعرضون فيها لممارسات من التعذيب والمعاملة المهينة، حيث يقوم العاملون بالسجون باستدعاء الأطفال المعتقلين ويهددونهم بتنفيذ حكم الإعدام بحقهم مما يسبب لهم معاناة نفسية وعقلية بالغة، كما أفادت شهادات بعض الفتيات أنهن تعرضن للتجريد من ملابسهن بالكامل وتفتيشهن وتعذيبهن بشكل مهين داخل السجون الإسرائيلية، إلى جانب تهديدهن بالاعتداء الجنسي والاغتصاب، فضلاً عن حرمانهن من الطعام والأدوية ومستلزمات النظافة الخاصة بالنساء. وفي كثير من الوقائع رصدت مؤسسة ماعت أنه يتم منع الأسر والمحامين وأحياناً اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة المعتقلين داخل مراكز الاحتجاز.⁴²¹

وفي هذا الصدد، تشير التقديرات أن عدد المعتقلين الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم داخل السجون الإسرائيلية منذ بداية العدوان في أكتوبر 2023 وحتى ديسمبر 2024 بلغ 43 حالة تم الإعلان عنها. وترجح مؤسسة ماعت أن الأعداد الحقيقية تفوق ما تم نشره نظراً لوجود المئات من المختفين قسرياً والتي تنكر سلطات الاحتلال صلتها باختفائهم.⁴²² ومن بين حالات الوفاة التي وقعت في نوفمبر 2024، لقي جراح فلسطيني يدعى عدنان البرش حتفه في سجون الاحتلال بعد أن قضى الأشهر الأربعة الأخيرة من حياته معتقلاً بين سجن عوفر وسدي تيمان، وترجح تقارير تعرضه لتعذيب واعتداء جنسي أسفر عن وفاته.^{423 424}

في السياق ذاته، خرجت شهادات لنحو 15 معتقلاً بسجن عوفر تؤكد تعرضهم لصنوف من الانتهاكات الجسدية والنفسية من قبل سلطات السجن؛ إذ يتم إجبار المساجين بما فيهم الأطفال وكبار السن على إخراج أيديهم من الفتحات الموجودة بأبواب الزنازين ليقوم الحراس بضربها ضرباً مبرحاً، بجانب حرمانهم من الطعام أو معرفة الوقت أو استخدام الصابون والمناديل الورقية، كما لا يسمح لهم بالاستحمام سوى مرة واحدة كل عشرة أيام ولمدة ثلاثة دقائق فقط.⁴²⁵ كما أكدت شهادات لمعتقلين آخرين أن سلطات سجن سدي تيمان تقوم بأعمال تعذيب بحق المعتقلين بشكل يومي؛ حيث تقوم باختيار مجموعة عشوائية من السجناء بما فيهم الأطفال ويتم تقييد أيديهم وإجبارهم على الاستلقاء على بطونهم وأطلاق كلاب شراسة عليهم لتنهش أجسادهم ويقومون بتوجيه الضرب

⁴²⁰ Israel and Palestine: A year on, the assault on freedom of expression continues, Article19, <https://2h.ae/jija>

⁴²¹ Childhood in captivity: Palestinian children arbitrarily detained in Israeli prisons, defence for children, <https://2h.ae/Zgrr>

⁴²² بيان: وفاة معتقلين فلسطينيين نُقلا من سجن إسرائيلي لمستشفى، سكاى نيوز عربية، <https://n9.cl/e0r5x>

⁴²³ وفاة عدنان البرش تفتح ملف تعذيب المعتقلين والأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، الوطن، <https://2u.pw/1LNQnmvm>

⁴²⁴ Francesca Albanese alleges Palestinian doctor 'likely raped to death' in Israeli detention, Jerusalem Post, <https://n9.cl/w4tki5>

⁴²⁵ شهادات عن "فظائع" إسرائيلية بحق أسرى فلسطينيين في سجن عوفر، الجزيرة، <https://n9.cl/qb7lmp>

المبرح لمختلف أجزاء أجسادهم واغتصابهم، كما تؤكد الشهادات أن قوات السجن قامت بتدريب الكلاب على ممارسة الجنس وبالفعل بات يتم استخدامهم في اغتصاب السجناء داخل سدي تيمان.⁴²⁶

كما تؤكد التقارير انتشار الأمراض الجلدية مثل الجرب والطفح الجلدي داخل مقرات الاحتجاز الإسرائيلية، نتيجة للتكدس وغياب أدوات النظافة وحرمان إدارة السجن المعتقلين من الرعاية الطبية حال إصابتهم بتلك الأمراض. إذ اطلعت ماعت على تقارير توثق انتشار مرض سكايبوس (الجرب) بين عشرات المعتقلين داخل سجن النقب التابع للاحتلال والذي يضم نحو 3000 معتقل في الوقت الحالي، حيث تعتمد إدارة السجن عدم تقديم أدوية أو أي رعاية طبية للسيطرة على المرض والحد من انتشاره داخل المعتقل أو على الأقل معالجة الأسباب المؤدية إليه. في حين ترجع شهادات انتشار المرض إلى ندرة الملابس وأدوات النظافة وعدم السماح للمساجين بنشر ملابسهم بعد غسلها حتى تجف، مما يضطرهم لإعادة ارتدائها وهي رطبة ما يساهم في إصابتهم بأمراض جلدية متنوعة.⁴²⁷ وتتخوف ماعت من أن انتشار الأمراض داخل المعتقلات الإسرائيلية دون مواجهتها طبياً بالشكل المطلوب ينذر بمزيد من الوفيات بين صفوف المعتقلين في الفترة المقبلة.

الحق في التجمع السلمي

تعد حرية التجمع السلمي أحد الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الدولي، بما في ذلك المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك، تتعرض هذه الحرية لانتهاكات مستمرة من قبل السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتزايدت تلك الانتهاكات بشكل ملحوظ منذ بداية عدوان 7 أكتوبر؛ حيث تمارس إسرائيل سياسة قمعية غاشمة تجاه التجمعات السلمية، خاصة تلك التي ينظمها الفلسطينيون للاحتجاج على حرب الإبادة الممتدة على أراضيهم منذ أكثر من عام.

وفي هذا الصدد، أعطت المحكمة العليا في إسرائيل الضوء الأخضر لشرطة الاحتلال لقمع أي احتجاجات قد ينظمها الفلسطينيون عن طريق منحها سلطة تقديرية غير محدودة في التعامل مع التظاهرات، واستغلت الشرطة هذه المنحة في فرض حظر على كافة التظاهرات التي قد ينظمها الشعب الفلسطيني حتى وإن استوفت الاشتراطات القانونية المطلوبة لها. وتنفيذاً لذلك، فرقت قوات الأمن الإسرائيلية خمس تظاهرات على الأقل في الفترة بين 27 مايو و4 يوليو من العام 2024، مستخدمة العنف تجاه المتظاهرين، كما قامت باعتقال 34 من المحتجين بتهمة الإخلال بالسلم العام، من بينهم تظاهرة سلمية نظمها فلسطينيون في حيفا في 27 مايو للتنديد بالعدوان على مخيم رفح للاجئين وهو ما قابلته الشرطة بعنف مفرط وغير متناسب ومصادرة لافقات المتظاهرين والتي كانت تحمل عبارات سلمية مثل "أنقذوا غزة" و"أوقفوا المذبحة"، كما اعتقلت شرطة الاحتلال أربعة متظاهرين خلال تفريقها تظاهرة أخرى بمدينة الناصرة في يونيو 2024 والتي طالب فيها المتظاهرون

⁴²⁶ Torture, rape, abuse: New Palestinian testimonies reveal horrors of Israel's prisons, new arab, <https://n9.cl/brhuda>

⁴²⁷ انتشار مرض الجرب بين المعتقلين الفلسطينيين في سجن إسرائيلي، الشرق الأوسط، <https://n9.cl/zwhg8>

السلطات الإسرائيلية بتسليم جثمان معتقل فلسطيني يدعى وليد دقة، من بين المعتقلين كان شقيقه البالغ من العمر 70 عاماً.⁴²⁸

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في التعليم

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في العديد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، أسفر العدوان الإسرائيلي، الذي بدأ في السابع من أكتوبر 2023 وحتى ديسمبر 2024، عن مقتل أكثر من 12 ألف طالب وإصابة ما يزيد على 20 ألف آخرين، بالإضافة إلى مقتل 561 معلماً وإدارياً وإصابة 3729 آخرين. كما دُمرت 342 مدرسة حكومية وجامعة ومبانٍ تابعة لها، إلى جانب 65 مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، تعرضت 84 مدرسة وسبع جامعات للاقتحام والتخريب.⁴²⁹ ونتيجة لهذه الانتهاكات حرم 785,000 طالب وطالبة في فلسطين من حقهم في التعليم.⁴³⁰

وخلال يومين فقط من شهر أكتوبر 2024، استهدفت قوات الاحتلال ثلاث مدارس رئيسية بمنطقة جباليا هي الكويت وحمد وحلب، ليتجاوز عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً 120 مدرسة وجزئياً 332 منذ بداية العنوان.⁴³¹ عطفاً على ما تقدم، شنت الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية حملات تأديبية واسعة في مواجهة الطلاب الفلسطينيين الراضين للعدوان، والذين عبروا عن ذلك الرفض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حتى من اكتفى منهم باستخدام آيات من القرآن الكريم أو أدعية دينية. وتحت ذريعة دعم الإرهاب أو التعاطف مع منظمات إرهابية قامت الجامعات الإسرائيلية بإيقاف أعداد كبيرة من الطلاب عن الدراسة، وفصل طلاب آخرين وإخلاء أماكن إقامتهم التابعة لجامعاتهم. وتؤكد شهادات عدد من الطلاب المفصولين أن تلك العقوبات فرضت عليهم دون إجراء تحقيقات أو الاستماع لدفعوهم في معظم الحالات في مخالفة واضحة لحقوقهم القانونية الواجبة في تلك الظروف. وفي السياق ذاته، أعلن وزير التعليم الإسرائيلي يوآف كيش تأييده لتلك الإجراءات، كما أصدر توجيهاً للمدارس الإسرائيلية بالفصل الفوري للطلاب والمدرسين الذين يعلنون دعمهم لما أسماه أعمال إرهابية.⁴³²

واتبعت المدارس في إسرائيل سياسات لا تقل تشدداً وعنصرية عن نظيرتها في الجامعات؛ حيث أوقفت إدارة مدرسة زيلبرمان (وهي مدرسة حكومية في مدينة بئر السبع) طالبة عربية تبلغ من العمر 13 عاماً، لمدة أربعة أيام كإجراء عقابي لها بعد تعليقها على شرح معلمتها في إحدى حصص

⁴²⁸ Israeli police continue unlawful suppression of Palestinian protests, Adalah, <https://2h.ae/LvuM>

⁴²⁹ لجنة عربية تدين الجرائم الإسرائيلية بحق التعليم في فلسطين، سبق، <https://n9.cl/cdfjm>

⁴³⁰ وزارة التنمية الاجتماعية تسلط الضوء على معاناة أطفال فلسطين تحت نيران الحرب في اليوم العالمي للطفل، وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، <https://n9.cl/cftoaz>

⁴³¹ الاحتلال يحرق مدرسة جديدة في جباليا، الجزيرة، <https://n9.cl/lc9to>

⁴³² Israeli Academic Institutions Persecute Palestinian Students for Social Media Posts Amid Offensive on Gaza, Adalah, <https://2h.ae/Exqb>

الجغرافيا بتاريخ 19 سبتمبر 2024 حول أحداث السابع من أكتوبر "أن هناك أبرياء يقتلون في غزة ويعانون من المجاعة والتشرد وبينهم أطفال" وهو ما اعتبرته المعلمة تحريضاً ضد الجنود الإسرائيليين وتسبب في هتافات عدوانية ضدها من قبل زملائها، كما تلقت أسرتها العديد من الرسائل العنصرية من مسؤولين رسميين بالمدينة يهددون بطردهم من بئر السبع وسحب الجنسية الإسرائيلية منهم، كما تسببت تلك الواقعة في انقطاع عشرات الطلاب العرب عن الحضور بالمدارس نتيجة الأجواء المشحونة ضدهم من قبل إدارات مدارسهم والطلاب الإسرائيليين.⁴³³

الحق في الصحة

الحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان نصت عليه في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضمن الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الطبية لكافة البشر دون تمييز في أوقات السلم والحرب. ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر 2023، تعرض الحق في الصحة لانتهاكات خطيرة أثرت بشكل كارثي على سكان القطاع ومناطق أخرى، وأدى التصعيد العسكري الإسرائيلي إلى تدمير واسع للبنية التحتية الصحية في غزة، مما فاقم من معاناة السكان المدنيين وأثر على قدرتهم في الحصول على الرعاية الطبية الضرورية لا سيما للجرحى والمصابين. وفي هذا الشأن، اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير أممية تؤكد أن 498 هجوماً شنها جيش الاحتلال على منشآت الرعاية الصحية في قطاع غزة في الفترة بين 7 أكتوبر 2023 و30 يوليو 2024، تسببت في أضرار لـ 110 منشأة منها، وهو ما أسفر عن مقتل 747 ضحية وإصابة 969 آخرين. وارتفع عدد القتلى من أفراد الأطقم الطبية إلى ما يزيد عن 1000 بحلول ديسمبر 2024.⁴³⁴ بجانب اختطاف قوات الاحتلال ما يزيد عن 26 منهم.⁴³⁵ وبرر جيش الاحتلال استهدافه الممنهج للمنشآت الصحية بأنه يتم استخدامها من قبل المقاومة الفلسطينية لأغراض عسكرية. في حين لم تقدم إسرائيل دليلاً واحداً على تلك المزاعم منذ بداية الحرب حتى الآن.⁴³⁶

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية والفئات الضعيفة

حقوق النساء

النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة يصنفن ضمن الفئات الأضعف والأكثر تضرراً، حيث يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي والاقتصادي، فضلاً عن الاستهداف المباشر والتهميش في الحصول على المساعدات والخدمات بشكل عام. ومنذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة في أكتوبر 2023، تعرضت النساء في القطاع لانتهاكات خطيرة لحقوقهن الأساسية، مما زاد من معاناتهن في ظل الأوضاع الإنسانية المتفاقمة. حيث أفادت تقارير اطلعت عليها مؤسسة ماعت بمقتل 37 أم يومياً في قطاع

⁴³³ تقارير إسرائيلية: الطلاب العرب في المدارس المشتركة في المدن المختلطة يعيشون صراعاً دائماً وجواً إرهابياً، مدار، <https://2h.ae/Hxhw>

⁴³⁴ Israel still targeting healthcare system across Gaza, says health ministry, middle east monitor, <https://n9.cl/w4isd>

⁴³⁵ Roadblocks to Cancer Care in the Occupied Palestinian Territories, HHR, <https://n9.cl/fwafg4>

⁴³⁶ UN report labels Israel attacks on Gaza medical facilities war crimes, JURIST news, <https://2h.ae/Uqsm>

غزة⁴³⁷، وتورط قوات الاحتلال الإسرائيلي في جرائم عنف جنسي وتعذيب بحق معتقلات فلسطينيات خلال احتجازهن بالسجون الإسرائيلية لفترات زمنية متفاوتة خلال الأشهر الماضية، حيث أكدت شهادات المعتقلات أنهن تعرضن لسنوف متنوعة من التعذيب بداية من الاستيلاء على كافة متعلقاتهن الشخصية والضرب المبرح واحتجازهن في أقفاص مفتوحة في أجواء قارسة البرودة، بجانب حرمانهن من الطعام والأدوية والفوط الصحية، بالإضافة إلى التحرش الجنسي واللفظي بهن وتهديدهن بالاغتصاب وإجبارهن على خلع ملابسهن والتفتيش العاري لهن أمام جنود ذكور، وتصويرهن بالهواتف المحمولة في أوضاع مهينة. بينما رفض عدد كبير من المعتقلات المفرج عنهن الحديث عن الاعتداءات الجنسية التي تعرضن لها داخل السجون الإسرائيلية؛ إما خوفاً من الوصمة المجتمعية أو الانتقام الإسرائيلي.⁴³⁸

واطلعت مؤسسة ماعت على شهادة لامرأة فلسطينية لم تذكر اسمها تفيد بأن جنديات من جيش الاحتلال قمن باغتصابها عن طريق إجبارها على التجرد من كامل ملابسها والانحناء أمامهن ومن ثم قمن بتفتيشها بالات حادة والتحرش بهن. كما اطلعت ماعت على شهادة (ف.ا) وهي امرأة من رام الله تم اعتقالها على يد جيش الاحتلال في الفترة بين فبراير 2023 ومايو 2024 والتي تفيد بأنه تم اتهامها بالتحريض لمجرد نشرها دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تطالب فيها بالإفراج عن زوجها وتحسين أوضاع الاحتجاز بشكل عام، حيث تعرضت للضرب والسباب البذيء والتفتيش العاري، كما أفادت بأنه يتم إجبار المعتقلات على استخدام مرحاض عام واحد فقط مراقب بكاميرتين وهو ما يدفع المعتقلات للعزوف عن تناول الطعام حتى لا يضطرن لاستخدامه، كما تقوم الجنديات بتصوير مقاطع فيديو أثناء تعذيب وإذلال المعتقلات الفلسطينيات ومشاركتها مع أسر الجنديات للاحتفال.⁴³⁹

في سياق متصل، اطلعت مؤسسة ماعت على شهادات تفيد بأن الصحافية الفلسطينية رولا حسنين المعتقلة بأحد أسوأ السجون الإسرائيلية وهو سجن عوفر منذ مارس 2024 تعاني من تدهور شديد في أوضاعها الصحية، وتعتمد إدارة السجن عدم تقديم الرعاية الصحية اللازمة لها على الإطلاق، رغم شكواها المستمرة من آلام في الرأس وارتفاع في ضغط الدم، كما كشفت الفحوصات عن وجود دم في مجرى البول وهو ما ينذر باحتمالية الإصابة بفشل كلوي إذا لم يتم علاجه بشكل سريع، وعلى رغم من صدور أمرين بالإفراج عنها من قبل المحكمة العسكرية في سجن عوفر، إلا أن النيابة العسكرية رفضت الإفراج عنها.⁴⁴⁰

على الجانب الآخر، تشير التقديرات إلى ارتفاع نسب الإجهاض لدى النساء الفلسطينيات بمعدل 300 % خلال عام من العدوان⁴⁴¹، وتؤكد مؤسسة ماعت على أن إسرائيل تستهدف خصوبة النساء

⁴³⁷ 'War on Wombs': Palestinian women reveal harrowing sexual violence by Israeli soldiers, settlers, The New Arab, <https://2h.ae/Zsnw>

⁴³⁸ غزة: الأورومتوسطي يوثق شهادات لمعتقلات تعرضن للعنف الجنسي والتعذيب من قبل الجيش الإسرائيلي، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، <https://2u.pw/yW7P3TcT>

⁴³⁹ 'War on Wombs': Palestinian women reveal harrowing sexual violence by Israeli soldiers, settlers, The New Arab, <https://2h.ae/Zsnw>

⁴⁴⁰ Palestinian women prisoners starved and strip searched as Israeli abuse intensifies, middle east eye, <https://n9.cl/2rqt2>

⁴⁴¹ 'War on Wombs': Palestinian women reveal harrowing sexual violence by Israeli soldiers, settlers, The New Arab, <https://2h.ae/Zsnw>

الفلسطينيات وتعطيل التكاثر منذ عقود وبشكل ممنهج حيث تعتبر دولة الاحتلال أن إنجاب المزيد من الفلسطينيين يشكل تهديداً ديموغرافياً لها. ونتيجة لاستهداف المستشفيات وقطع التيار الكهربائي عنها بشكل متكرر خضعت العديد من النساء لعمليات ولادة بدون تخدير وتحت أضواء الهوائيات مما يضاعف من مخاطر الإجهاض وموت الأطفال حديثي الولادة، كما اضطرت بعض النساء لاستئصال أرحامهن بعد الولادة للسيطرة على النزيف، وحتى من استطعن وضع مواليدهن بقين يعانون من الجوع وعدم القدرة على إرضاع أطفالهن. وفي هذا الشأن تشير تقديرات اطلعنا عليها أن نحو مليون من النساء والفتيات الفلسطينيات غير قادرات على الوصول لمستلزمات النظافة الشخصية مما اضطرهن لاستخدام قطع من قماش الخيام كفوط صحية، أو تناول عقاقير طبية لقطع الدورة الشهرية بشكل كامل.⁴⁴²

حقوق الأطفال

يشهد قطاع غزة تصعيداً كبيراً في العنف منذ أكتوبر 2023، مما أدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال وعرضهم لمخاطر متعددة، بما في ذلك القصف العشوائي، ونقص الغذاء والماء، وانعدام الرعاية الطبية الأساسية وحرمانهم من حقهم في التعليم. وتشير التقديرات الرسمية إلى بلوغ عدد القتلى من الأطفال الفلسطينيين ما يزيد عن 17,492 منذ بداية العدوان وحتى ديسمبر 2024، بالإضافة إلى 3000 طفلاً آخرين لا يزالون مجهولي المصير تحت أنقاض المباني المهدمة، مع قابلية الأعداد للزيادة على مدار الساعة في ظل استمرار الهجمات المستهدفة للأطفال.⁴⁴³

وتود مؤسسة ماعت الإشارة إلى أن مقتل الأطفال في فلسطين لا يحدث فقط نتيجة استهدافهم بالأسلحة، بل تسهم عوامل أخرى مثل نقص الغذاء والأدوية وتلوث المياه وانقطاع التيار الكهربائي في وقوع وفيات مباشرة وغير مباشرة بينهم. وغالباً ما تنتج هذه الظروف عن منع قوات الاحتلال وصول المساعدات الغذائية والطبية إلى الأطفال المصابين أو الذين يعانون من سوء التغذية الحادة، حيث وصلت نسبة الأطفال تحت سن الثانية المتأثرين بسوء التغذية الحادة في مناطق الصراع إلى طفل من كل ستة بالإضافة إلى أن 96% من الأطفال في غزة يعانون من الجوع ويعيش معظمهم على وجبة خلال اليوم، فيما أصيب أكثر من 10,000 طفل بسوء التغذية الحاد.⁴⁴⁴ كما أن حالات الجفاف التي أصابت الأمهات أثرت سلباً على الأطفال الرضع وحديثي الولادة، مع نقص في توافر الألبان الصناعية. ونتيجة لهذه الانتهاكات، وثقت تقارير اطلعت عليها ماعت وفاة 36 طفلاً جراء الجوع منذ بداية العدوان وحتى مارس 2024،⁴⁴⁵ بالإضافة إلى وفاة 217 من الأطفال الخدج (حديثي الولادة) منذ بداية العدوان نتيجة انقطاع التيار الكهربائي عن الحضانات ونقص الأدوية والمواد الضرورية بها.⁴⁴⁶

⁴⁴² The Womb as a Weapon in Palestine, Friedrich Ebert Stiftung, <https://2h.ae/btoI>

⁴⁴³ World Children's Day: Children are Ultimate Victims of Israel's ongoing Genocide on Gaza Strip, PCHR, <https://n9.cl/z8lkf>

⁴⁴⁴ وزارة التنمية الاجتماعية تسلط الضوء على معاناة أطفال فلسطين تحت نيران الحرب في اليوم العالمي للطفل، وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، <https://n9.cl/cftoaz>

⁴⁴⁵ The starving children of Gaza, press tv, <https://2h.ae/rvjlw>

⁴⁴⁶ تقرير حقوقي يوثق فظائع وانتهاكات الاحتلال الصهيوني بحق أطفال فلسطين في قطاع غزة، قناة الجزائر الدولية، <https://n9.cl/04vrb>

المرجح أن تزداد هذه الأعداد في الفترة المقبلة بسبب استمرار هذه الأنواع من الانتهاكات بل وزيادة حدتها.

في سياق متصل، اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بقيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الأطفال الفلسطينيين كدروع بشرية خلال العمليات العسكرية، وهو ما يعكس استهتار جنود الاحتلال بحياة الأطفال وتعريضهم عمداً لخطر الموت. ففي مايو 2024 أجبر جنود الاحتلال ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و14 عام على المشاركة في ثلاث مدهامات منفصلة أثناء اقتحام وتفتيش مخيم طولكرم للاجئين، حيث تم إجبار الأطفال على السير أمام الجنود مع وضع الأسلحة على أكتافهم وإجبارهم على طرق أبواب المنازل المستهدفة للتفتيش، وذلك لضمان تعرضهم للهجوم بدلاً من الجنود في حال حدوث أي مقاومة، كما تم إرسال بعض الأطفال لتفتيش المنازل بمفردهم في بعض الأحيان مع تعرضهم للسب والضرب المبرح، وفي حالتين تم إطلاق النار من فوق أكتاف الأطفال خلال هذه المدهامات.⁴⁴⁷ وفي هذا الصدد تشدد مؤسسة ماعت على أن استخدام الأطفال كدروع بشرية هو أمر محظور ويمثل جريمة حرب وفقاً لأحكام القانون الدولي، كما أنه ينتهك حكم المحكمة العليا الإسرائيلية الصادر في عام 2005 الذي يحظر استخدام المدنيين الفلسطينيين خلال العمليات العسكرية، وهو ما لم توليه قوات الاحتلال أي اهتمام منذ ذلك الحين.⁴⁴⁸

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديات مضاعفة خاصة في أوقات الحرب، حيث تتفاقم معاناتهم نتيجة للصراع الدائر بالإضافة إلى صعوباتهم الناجمة عن إعاقاتهم. وفي هذا السياق، تشير التقارير إلى زيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة -مدفوعة بتصاعد العدوان على الأراضي الفلسطينية- بما يزيد عن 12.000 إعاقة جديدة منذ بداية العدوان وحتى ديسمبر 2024 تنوعت بين بتر الأطراف وفقدان الحواس كالבصر والسمع.⁴⁴⁹ ولا يتمتع ذوي الإعاقة بأي حماية أو تحييد عن العمليات العدائية التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. فهم يواجهون صعوبات كبيرة في الفرار من المباني المستهدفة لاسيما المباني المرتفعة، نظراً لصعوبة تحركهم دون مساعدة الآخرين. إلى جانب ذلك، تؤدي عمليات الإجلاء المتكررة إلى مناطق جديدة غير مجهزة لاحتياجاتهم الخاصة إلى زيادة معاناتهم وصعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل الحصول على الطعام، الأدوية، الأجهزة الطبية كالسماعات والكراسي المتحركة، والفرشات الطبية الهوائية، إضافة إلى الكهرباء اللازمة لتشغيل أجهزة التنفس. وقد أفاد (أ.م)، وهو أحد سكان خان يونس، أن ابنه البالغ من العمر 15 عاماً وابنة أخيه البالغة 17 عاماً يعانيان من إعاقة حركية، وأنهما خلال عمليات النزوح المستمرة يضطران للإقامة في مخيمات ومراكز إيواء لا تلبى احتياجاتهما الحركية أو تراعي أوضاعهما الصحية بأي شكل من الأشكال.⁴⁵⁰

⁴⁴⁷ Israeli forces use Palestinian children as human shields in Tulkarem, DCI Palestine, <https://2h.ae/KLeQ>

⁴⁴⁸ دروع بشرية، بتسليم، <https://2h.ae/AvuS>

⁴⁴⁹ ١٢ ألف ذو إعاقة جديد في قطاع غزة، بالغراف، <https://palgraph.ps/post/11151>

⁴⁵⁰ تزايد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متسارع في ظل العدوان الإسرائيلي مما يقام معاناتهم ويقل فرص نجاتهم، مركز الميزان لحقوق الإنسان، <https://2h.ae/nScB>

بالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات أممية إلى أن قوات الاحتلال غالباً ما تتغافل عن إعطاء إنذارات مسبقة وواضحة قبل عمليات الإخلاء، مما يزيد من تعقيد حركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة الأطفال، بسبب الانقراض الكثيفة التي تخلفها عمليات القصف وغياب الممرات الآمنة، مما يزيد من خطر انفصالهم عن أسرهم. كما أشارت التقديرات إلى أنه قبل اندلاع العدوان الإسرائيلي في 7 أكتوبر 2023، كانت 21% من الأسر في قطاع غزة تضم فرداً واحداً أو أكثر من ذوي الإعاقة. وبين أكتوبر 2023 ومايو 2024، تسببت الهجمات الإسرائيلية في بتر أطراف 1000 طفل على الأقل⁴⁵¹، فيما بلغت حالات الإعاقة بين الأطفال الناتجة عن العدوان ما لا يقل عن 5000 حالة حتى يونيو 2024.⁴⁵² وتستنكر مؤسسة ماعت استمرار إسرائيل في ارتكاب هذه الانتهاكات، مشيرة إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لم يحظوا بأي تدابير تحمي سلامتهم خلال الهجمات الإسرائيلية منذ بداية الحرب.

الأقليات

على الرغم من أن إسرائيل صادقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري منذ عام 1979⁴⁵³، إلا أنها لا تمتلك دستوراً ينص صراحة على مبدأ عدم التمييز بين الأفراد في الأراضي المحتلة كجزء أساسي من النظام القانوني للدولة. ونتيجة لذلك، تشير الدراسات إلى أن الأقليات العرقية في إسرائيل، مثل العرب الإسرائيليين (عرب 48)، والبدو، والإثيوبيين، هم من بين أكثر الفئات تهميشاً وانتهاكاً للحقوق الأساسية. ينعكس هذا التمييز سلباً على أطفال تلك الفئات. وفي هذا السياق، اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بأن رياض الأطفال في إسرائيل تشهد فصلاً كاملاً بين الأطفال الإثيوبيين وغيرهم من الطلاب، حيث لا يتم دمجهم مع الأطفال البيض. بالإضافة إلى ذلك، ترفض العديد من المدارس، بما فيها المدارس الأرثوذكسية في إسرائيل، قبول الطلاب الإثيوبيين من الأساس. تدفع هذه الممارسات التمييزية أولياء أمور الأطفال إلى اللجوء إلى القضاء لإنهاء السياسات التمييزية التي تواجه أطفالهم في المؤسسات التعليمية الإسرائيلية بناءً على لون بشرتهم. غالباً ما يكون رد الحكومة الإسرائيلية أن تقسيم الطلاب يتم بناءً على الاعتبارات الجغرافية لتسهيل عملية الاندماج.⁴⁵⁴

⁴⁵¹ لجنة تابعة للأمم المتحدة: ذوو الإعاقة يخشون أن يكونوا أول من يُقتل في غزة، OHCHR، <https://2h.ae/LdUj>.

⁴⁵² نصفها من الأطفال... 10 آلاف حالة إعاقة في غزة بسبب العدوان الإسرائيلي، العربي، <https://2h.ae/RnFr>.

⁴⁵³ Treaty Body Database, OHCHR, <https://2h.ae/wfUt>

⁴⁵⁴ Examining the rights of Ethiopian Jewish immigrant children in Israel, humanium, <https://2h.ae/UVrt>

سوريا

تعد أوضاع حقوق الإنسان في سوريا من أكثر الأزمات تعقيداً على المستوى العالمي في الوقت الراهن. فمنذ اندلاع النزاع المسلح عام 2011، شهدت البلاد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل مختلف الأطراف المتنازعة، بما في ذلك الحكومة السورية، الجماعات المسلحة المعارضة، والتنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش. وخلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، تصاعدت الأزمة لتتأصل مختلف جوانب الحياة اليومية للسوريين، مما أدى إلى حرمانهم من حقوقهم الأساسية، مثل الحق في الحياة، وحرية الرأي والتعبير، وحق الوصول إلى الخدمات الحيوية كالصحة والتعليم. كما تورطت السلطات السورية، إلى جانب الأطراف الأخرى، في ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين شملت الاعتقال التعسفي، التعذيب، العنف الجنسي، والاختفاء القسري. وقبل أن ينتهي عام 2024 وخاصة في 8 ديسمبر 2024، أطاحت فصائل المعارضة المسلحة بقيادة أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني) بحكومة بشار الأسد، وتولت "سلطة الأمر الواقع" مسؤولية إدارة شؤون البلاد. ومع ذلك، استمرت حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي أعقبت سقوط النظام، مما أدى إلى استمرار العديد من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية داخل سوريا.

أولاً: التطور التشريعي ذو الصلة بحقوق الإنسان:

في 23 أبريل 2024، أصدر الرئيس السابق بشار الأسد القانون رقم 19 لعام 2024، الذي نص على إنشاء وزارة الإعلام لتحل محل الوزارة التي تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 186 لعام 1961. وقد أثارت بعض التقارير مخاوف من أن هذا القانون قد يكون وسيلة لتعزيز القيود على حرية الرأي والتعبير في سوريا، من خلال التضييق على العمل الصحفي والإعلامي بما في ذلك الأعمال الدرامية ووسائل التواصل الاجتماعي. وذلك نظراً لما جاء في المادة الرابعة من القانون من توسيع ملحوظ لاختصاصات للوزارة المستحدثة، حيث أصبحت الجهة المسؤولة عن جميع أشكال المحتوى الإعلامي. وتتضمن مهامها التواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية، وتدريب الكوادر الإعلامية، إجراء البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي، الإشراف على صناعة الإعلان والأعمال الدرامية، الرقابة على المطبوعات الواردة أو المنشورة أو الموزعة في سوريا، واعتماد تراخيص كافة وسائل الإعلام، بما في ذلك دور النشر وشركات الخدمات الإعلامية.

كما تناولت المادتان الثامنة والتاسعة تشكيل اللجنة الوطنية للدراما، والتي تُكلف بوضع سياسات إنتاج الأعمال الدرامية السورية ومراجعة نصوصها. فيما تمنح المادة 12 من القانون الوزارة صلاحية إصدار وثائق إثبات الهوية للإعلاميين، وهي صلاحية كانت سابقاً من اختصاص اتحاد الصحفيين. وتشير التقارير إلى أن هذه الأحكام تتنافى بشكل واضح مع المادة 42 من الدستور السوري لعام 2012، التي

تكفل لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه بحرية وبكافة الوسائل الممكنة، وكذلك المادة 43، التي تضمن حرية واستقلالية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام في سوريا.⁴⁵⁵

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية:

الحق في الحياة

يُعد انتهاك الحق في الحياة أحد أبرز الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها سوريا منذ اندلاع النزاع المسلح في عام 2011. فقد وثّقت تقارير محلية ودولية، اطلعت عليها مؤسسة ماعت، انتهاكات مروعة للحق في الحياة ترتكبها مختلف أطراف النزاع في البلاد بشكل مستمر. إذ تشير الإحصاءات إلى مقتل أكثر من 231,495 مدنياً على يد أطراف النزاع منذ بدايته في مارس 2011 وحتى يونيو 2024.⁴⁵⁶ وفي أغسطس 2024 وحده، قُتل 57 مدنياً، بينهم 6 نساء و13 طفلاً، إضافة إلى 6 أشخاص آخرين لقوا حتفهم نتيجة التعذيب.⁴⁵⁷ أما في سبتمبر من العام نفسه، فقد وثّقت التقارير مقتل 50 مدنياً، من بينهم 13 طفلاً و6 نساء، فضلاً عن 10 أشخاص توفوا تحت التعذيب على يد الأطراف ذاتها.⁴⁵⁸

ونتيجة للصراعات بين الفصائل المسلحة الموجودة في سوريا التي تتجاهل القوانين الدولية والإنسانية، وفي ظل غياب كامل للمساءلة، ارتكبت هذه الفصائل انتهاكات مروعة تتنوع بين القتل المباشر والهجمات العشوائية على المناطق السكنية، إضافة إلى جرائم التعذيب والإعدامات خارج نطاق القانون. فمنذ بداية العام وحتى نوفمبر 2024، نفذ تنظيم داعش الإرهابي 245 عملية في المناطق الخاضعة لسيطرته، مثل دير الزور والحسكة والرقعة، ما أسفر عن مقتل 25 مدنياً، بينهم امرأتان وطفل.⁴⁵⁹ وفي 24 أكتوبر 2024، أطلق مسلحون من تنظيم داعش النار على أحد المدنيين في ريف دير الزور الغربي بعد رفضه دفع مبلغ مالي لهم تحت مسمى "الزكاة"، مما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة، لكنه نجا من الموت.⁴⁶⁰ أما في 23 نوفمبر 2024، فقد استهدف حزب العمال الكردستاني، عبر ما يُعرف بـ "وحدات حماية الشعب"، منطقة عين العرب بمحافظة حلب باستخدام أسلحة أرض-أرض. وأسفر الهجوم عن إصابة طفل يبلغ من العمر عشر سنوات بجروح بالغة أودت بحياته.⁴⁶¹

في سياق متصل، أفاد مواطنون سوريون بأنهم يواجهون صعوبات بالغة في استخراج شهادات وفاة للعديد من المقتولين بغض النظر عن الجهة المتورطة في قتلهم، حيث يتم إصدار الشهادات في نطاق ضيق جداً لا يعكس الحجم الفعلي لأعداد المقتولين، حيث تفرض القوانين المعمول بها في سوريا في هذا الشأن إجراءات مشددة لاستخراج التصاريح، من بينها اشتراط الحصول على موافقات

⁴⁵⁵ القانون رقم 19 لعام 2024 القاضي بإحداث وزارة الإعلام الذي أصدره النظام السوري ينتهك بشكل صارخ حرية الإعلام والرأي والتعبير، الشبكة السورية لحقوق الإنسان،

<https://n9.cl/uqb3a>

⁴⁵⁶ حصيلة الضحايا المدنيين، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://2h.ae/fzSY>

⁴⁵⁷ توثيق مقتل 57 مدنياً بينهم 13 طفلاً و6 سيدات، و6 ضحايا بسبب التعذيب في آب في سوريا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/qrv8c>

⁴⁵⁸ توثيق مقتل 50 مدنياً بينهم 13 طفلاً و6 سيدات، و10 ضحايا بسبب التعذيب بينهم طفل في أيلول في سوريا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/u36j8>

⁴⁵⁹ بتفجير عبوة ناسفة وهجوم مسلح لـ "التنظيم".. مقتل وإصابة 3 عناصر من "قسد" في ريف دير الزور، المرصد السوري لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/0o1e3r>

⁴⁶⁰ في 3 أسابيع.. مقتل وإصابة 34 مدنيا وعسكريا في 22 عملية لـ "التنظيم" في مناطق "قسد"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/1ju8t>

⁴⁶¹ Syria's Tel Abyad residents protest PKK/YPG terror group's killing of child, TRT WORLD, <https://n9.cl/ovvu1p>

أمنية مسبقة، جاء ذلك بعد إصدار وزير العدل السوري التعميم رقم 22 في أغسطس من العام 2022، والذي ينص على إجراءات تسجيل الوفيات داخل المحاكم الشرعية. وتلاحظ مؤسسة ماعت أن عادة ما يتراجع أهالي الضحايا عن التصعيد في هذا الشأن خشية الانتقام منهم لا سيما لو كان المقتول معارضاً للكيانات المسلحة الموجودة بسوريا. وتؤكد تلك الممارسات أن الأعداد الحقيقية للوفيات في سوريا جراء النزاع تتجاوز الأعداد المعلنة بنسبة ليست بالضئيلة.⁴⁶²

وبعد سقوط نظام بشار الأسد استمر انتهاك الحق في الحياة، حيث وثقت التقارير وقوع 77 جريمة قتل في مناطق متفرقة من سوريا خلال الفترة الممتدة من 8 ديسمبر 2024، تاريخ سقوط النظام، وحتى 27 من الشهر نفسه. وأسفرت هذه الجرائم عن مقتل 126 شخص، بينهم نساء وأطفال. وفي حي السبيل بمدينة حمص، أطلق مسلحون مجهولو الهوية النار على مجموعة من المواطنين أثناء نقلهم أثاث أحد الأفراد، مما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص، دون التمكن من تحديد هوية الجناة أو القبض عليهم.⁴⁶³ كما أظهرت التقارير أنه منذ الإعلان عن الإطاحة بنظام بشار الأسد وحتى 24 من شهر ديسمبر 2024، قُتل 64 مدنياً في سوريا، بينهم 10 أطفال و5 سيدات، وأصيب 70 آخرون، من بينهم 40 طفلاً و4 سيدات، جراء انفجار ذخائر قديمة في محافظات مختلفة، كانت أبرزها حماة ودير الزور.⁴⁶⁴

حرية الرأي والتعبير

منذ بداية الأزمة في سوريا عام 2011، انتهكت أطراف النزاع المختلفة حرية الصحافة والرأي والتعبير بشكل مستمر سواء للصحفيين والإعلاميين أو أصحاب الرأي بشكل عام، وشملت تلك الانتهاكات عمليات القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، الاعتداء على المرافق، وفرض القوانين التي تحد من حرية الصحافة والرأي والتعبير.

وفي هذا الصدد، اطلعت ماعت على تقارير توثق مقتل 717 من الصحفيين والإعلاميين على يد الأطراف المتحاربة في سوريا منذ بداية النزاع وحتى مايو 2024، بينهم 9 صحفيين أجانب بالإضافة إلى 53 ماتوا بسبب التعذيب، كما تشير التقارير إلى تورط قوات النظام السوري السابق في مقتل 554 منهم. وفي ذات الفترة تم اعتقال واختطاف 1358 صحفي وإعلامي في مراكز الاحتجاز التابعة للأطراف المتحاربة في سوريا.⁴⁶⁵

في فبراير 2024، اعتقلت السلطات السورية الصحفي (م.ع) العامل بجريدة الثورة الحكومية بتهمة النيل من هبة الدولة وذلك على خلفية تأييده للاحتجاجات التي اندلعت بمنطقة السويداء عبر حسابه

⁴⁶² توثيق مقتل 68 مدنياً بينهم 13 طفلاً و3 سيدات، و9 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في نيسان 2024، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://2h.ae/Uczy>

⁴⁶³ Security chaos | Lawyer and seven civilians shot dead in a neighbourhood in Homs, The Syrian Observatory for Human Rights,

<https://www.syriahr.com/en/352344/>

⁴⁶⁴ Old ordnance | 17 people, mostly children, killed and injured in explosion of war remnants different areas across Syria, The Syrian Observatory for Human Rights,

<https://www.syriahr.com/en/352116/>

⁴⁶⁵ On World Press Freedom Day: 717 Journalists and Media Workers Have Been Documented as Killed by the Parties to the Conflict and Controlling Forces in Syria

Since March 2011, Including 53 Who Died due to Torture, reliefweb, <https://n9.cl/4k3d4>

على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.⁴⁶⁶ وفي 26 أغسطس من العام نفسه، قامت الفصائل المسلحة الموالية لتركيا في شمال سوريا باعتقال الصحفي (ب.ا) أثناء تغطيته لحدث في مدينة الباب الواقعة على الحدود مع الدولة التركية. واستتبع عملية الاعتقال، قيام الفصائل بتفتيش منزله ومصادرة هاتفه المحمول وحاسوبه الشخصي والكاميرا الخاصة به. وأخضعت القوات الصحفي للاستجواب حول طبيعة عمله في المناطق الخاضعة للنفوذ التركي بسوريا، دون أن توجه إليه أي اتهامات رسمية. وبعد أسبوع من احتجازه، تم الإفراج عنه تحت ضغوط من صحفيين وناشطين نظموا احتجاجات للمطالبة بإطلاق سراحه، منددين بالانتهاكات التي تستهدف حرية الصحافة في تلك المناطق.⁴⁶⁷ في أكتوبر 2024، قامت قوات سوريا الديمقراطية باعتقال طفلة تبلغ من العمر 14 عاماً برفقة شقيقتها ووالدها، وذلك عقب تصويرها ونشرها مقطع فيديو يظهر قصف القوات التركية لمواقع تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة عامودا بريف الحسكة. ولم يتم الكشف عن مكان احتجازهم أو توجيه أي تهم رسمية إليهم، حيث اكتفت القوات بإبلاغ عائلتهم بأن سبب الاعتقال هو تصوير القصف الذي استهدف موقعاً عسكرياً تابعاً لهم.⁴⁶⁸

على صعيد آخر، واستمراراً لسياسات التضييق على الحق في التعبير، أعلنت وزارة الإعلام السورية في أغسطس 2024، تعاونها مع وزارتي الداخلية والعدل لمراقبة المنصات الرقمية الغير مرخصة، واتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة بحق رواد تلك المنصات الذين يقدمون محتويات تخالف الآداب العامة وتنتهك القيم والثوابت الوطنية بالمجتمع السوري، كما يُشترط على المنصات الرقمية الحصول على تراخيص مسبقة من الجهات الرسمية في سوريا قبل إطلاقها.

الحق في التجمع السلمي

يشهد الحق في التجمع السلمي انتهاكات متواصلة على يد الأطراف المتحاربة في سوريا منذ بداية النزاع عام 2011. تشمل الانتهاكات استخدام العنف ضد المتظاهرين، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاختفاء القسري، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا واعتقال الآلاف من المتظاهرين السلميين. ونتيجة لتقييد حرية الصحافة والتعبير في سوريا بشكل عام، كان من الصعب توثيق هذه الانتهاكات بشكل شامل ودقيق ونشرها على نطاق واسع داخل سوريا وخارجها.

وشهدت محافظة إدلب حراكاً شعبياً بدأ بنهاية فبراير 2024 وبلغ ذروته في سبتمبر من نفس العام، حيث طالب المحتجون بإسقاط أبو محمد الجولاني" قائد هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة)، والتي كانت تسيطر آنذاك على محافظة إدلب ومناطق من محافظتي حلب واللاذقية -قبل أن تواصل توسعها وتنجح في إسقاط نظام بشار الأسد-، حيث ندد المحتجون بتردي الأوضاع المعيشية للمناطق الواقعة تحت حكم الهيئة من حيث الاعتقالات التعسفية لمعارضيه وتعذيبهم داخل السجون، وفرض إتاوات باهظة على قطاعات حيوية كالبناء والأدوية ورفع الدعم عن طحين المخازن، وقطع الماء عن منازل

⁴⁶⁶ طرطوس.. اعتقال صحفي أيد احتجاجات السويداء، نورث، <https://npasyria.com/181353/>

⁴⁶⁷ Journalist working for AFP released by pro-Turkiye Syria factions, ARAB NEWS, <https://n9.cl/ii7md>

⁴⁶⁸ بينهم أطفال.. "فسد" تعتقل مدنيين بسبب "تصوير القصف التركي" في الحسكة، تليفزيون سوريا، <https://2h.ae/WMcC>

المعارضين وغيرها من الانتهاكات التي تمس حياتهم اليومية. وشهدت الاحتجاجات استخدام العنف ضد المتظاهرين من قبل قوات الهيئة التي قامت بضربهم بالهراوات والعصي وإطلاق الرصاص في الهواء والغاز المسيل للدموع لتفريقهم، كما حاولت المدرعات دهس المتظاهرين في أكثر من تظاهرة بما فيهم الإعلاميين والصحفيين المتواجدين لتغطية الأحداث.⁴⁶⁹ على الجانب الآخر، شهدت محافظة السويداء، سلسلة من التظاهرات السلمية المناهضة للحكومة السورية والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين تعسفياً وكشف مصائر المختفين قسرياً. وفي هذا الشأن وثقت تقارير أممية مقتل متظاهر يدعى (ج.ا) 52 عاماً وإصابة آخر برصاص أطلقتته قوات الأمن لتفريق تظاهرة سلمية احتشدت أمام إحدى المباني الحكومية بالسويداء في 28 فبراير 2024.⁴⁷⁰ في 21 ديسمبر 2024، نظم عدد من سكان منطقتي النشوة وغويران في الحسكة تظاهرات احتجاجية ضد وجود قوات سوريا الديمقراطية في المنطقة. وردت القوات باستخدام العنف لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة شخصين. وفي 19 ديسمبر من العام نفسه، شهدت مدينة دير الزور في شرق سوريا تظاهرات مماثلة، حيث عبر المتظاهرون عن رفضهم لتواجد قوات سوريا الديمقراطية وطالبوا بانسحابها لصالح فصائل المعارضة السورية. وردت القوات بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أسفر عن إصابة عشرة أشخاص ومقتل ثلاثة آخرين.⁴⁷¹

السجون ومقرات الاحتجاز

منذ بداية الأزمة في عام 2011، تشهد السجون السورية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وبشكل ممنهج من قبل كافة الأطراف المتنازعة والجماعات المسلحة التابعة لها، حيث يُحتجز آلاف المعتقلين في ظروف غير إنسانية، ويُحرمون من أبسط حقوقهم، مثل الحصول على محاكمة عادلة أو حتى التواصل مع عائلاتهم أو محاميهم. كما تتنوع أساليب الانتهاكات داخل هذه المراكز، من التعذيب الجسدي والنفسي، إلى الحرمان من الرعاية الطبية والغذاء، ما أدى إلى وفاة العديد من المعتقلين خلال العقد الأخير.

ويتعرض الأفراد المحتجزين داخل السجون السورية منذ بداية الأزمة في مارس 2011 لأنواع من التعذيب الجسدي والنفسي بصورة ممنهجة. حيث شهدت الفترة بين مارس 2011 ويوليو 2024 مقتل ما يزيد عن 15,393 شخص تحت تأثير التعذيب على يد الأطراف المتنازعة في سوريا. وأفادت شهادات بتعرض المحتجزين للضرب والصعق والتجويع والتهديد بالأقارب، كما لا يتم تسليم جثث المقتولين إلى ذويهم أو استخراج شهادات وفاة لهم في كثير من الأحيان.⁴⁷²

واطلعت ماعت على تقارير تفيد ببلوغ أعداد السوريين الذين قتلوا جراء تعرضهم للتعذيب داخل السجون التابعة للحكومة السورية منذ بداية عام 2024 وحتى شهر سبتمبر 45 شخصاً.⁴⁷³ إذ أنه في

⁴⁶⁹ بين الخطاب الإصلاحي والقمع الفعلي: كيف تعاطت "هيئة تحرير الشام" مع احتجاجات إدلب، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، <https://n9.cl/phnbzv>

⁴⁷⁰ تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، <https://n9.cl/rc37w5>

⁴⁷¹ مظاهرة في الحسكة تنتهي بإطلاق نار وإصابات برصاص "قسد"، تليفزيون سوريا، <https://2h.ae/qnPt>

⁴⁷² حصيلة الضحايا بسبب التعذيب، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://2h.ae/hDTg>

⁴⁷³ استشهاد 6 مواطنين تحت وطأة التعذيب في سجون النظام خلال أيلول.. وارتفاع عدد الضحايا إلى 45 منذ مطلع العام، المرصد السوري لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/qijgv>

سبتمبر 2024، توفي المعتقل (ح.ن) داخل سجن صيدنايا، بعد عامين من اعتقاله على يد القوات الحكومية في كمين بمحافظة درعا. وفي أغسطس من نفس العام، أُعلن عن وفاة معتقل آخر في ذات السجن بعد ثمانية أشهر من احتجازه. الجدير بالذكر أن سجن صيدنايا، التابع لوزارة الدفاع السورية، يدار من قبل جهاز الشرطة العسكرية، وتفيد التقارير بأنه يشهد ممارسات تعذيب ممنهجة تتسبب في وفاة بعض أعداد كبيرة من المعتقلين.⁴⁷⁴

حرية الدين والمعتقد:

على الرغم من التطمينات التي أطلقتها سلطة الأمر الواقع بشأن احترام حرية الدين والمعتقد لغير المسلمين، شهدت البلاد انتهاكات خطيرة في هذا الصدد في الفترة اللاحقة لسقوط نظام بشار الأسد. ففي 18 ديسمبر 2024، تعرضت مطرانية الروم الأرثوذكس في مدينة حماة لهجوم نفذته مسلحون أطلقوا الرصاص الحي داخلها، وقاموا بتحطيم الأثاث والصلبان والرموز الدينية، بالإضافة إلى تخریب عدد من مقابر المسيحيين. وفي قرية كفر بريف حماة، تعرض أحد المسيحيين لهجوم من قبل مسلح متطرف، حيث أجبر على خلع الصليب الذي كان يرتديه تحت التهديد من قبل مسلح⁴⁷⁵، وهو ما يثير قلق مؤسسة ماعت بشأن الحريات الدينية لغير المسلمين في سوريا تحت ولاية "الإدارة السياسية".

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

الحق في التعليم

تأثر النظام التعليمي بشكل كبير منذ 2011 بسبب العمليات العسكرية واستهداف البنية التحتية التعليمية. حيث تعرضت آلاف المدارس للدمار أو الاستخدام لأغراض عسكرية من قبل أطراف النزاع، ما جعل الوصول إلى التعليم الآمن مستحيلاً لكثير من الأطفال. كما يعاني الطلاب في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من عدم توفر بيئة تعليمية آمنة ومناسبة، مما يعمق أزمة التعليم في البلاد ويهدد جيلاً كاملاً بالحرمان من حقه الأساسي في التعليم.

أن النزاع المسلح في سوريا تسبب في أضرار جسيمة أو كلية إلى ما يزيد عن 40 % من المدارس الموجودة بالبلاد، وهو ما أسفر عن حرمان وتهديد نحو 4 ملايين طفل سوري من حقهم في التعليم.⁴⁷⁶ وبدأ العام الدراسي الجاري 2024 - 2025 في مدارس الشمال السوري دون توافر الكتب المدرسية من الأساس، وهو ما يتسبب في تعطيل العملية التعليمية وتقليص تحصيل الطلاب بشكل كبير ويشجعهم على التسرب ويعزز الشعور بعدم جدوى التعليم لدى أولياء الأمور. وترجع التقارير الأزمة بالأساس إلى نقص التمويل المخصص لطباعة الكتب الدراسية لدى مديريات التربية والتعليم، وعدم جاهزية المدارس للعمل بكامل طاقتها الاستيعابية في ظل انتظام نحو 600 ألف بها هذا العام

⁴⁷⁴ Prisoner from Syria's Daraa dies in notorious Saydnaya prison, NORTH press agency, <https://n9.cl/ypg2v>

⁴⁷⁵ هجوم مسلح على مطرانية الروم الأرثوذكس في حماة وتكسير رموز مسيحية بداخلها، سوريا بريس، <https://2h.ae/omCR>

⁴⁷⁶ مدارس سوريا وحماية التعليم من هجمات النظام، الشرق، <https://n9.cl/jpu5m>

مقارنة بـ 530 ألف طالب في العام الدراسي الماضي، سيما بعد تدمير 266 منشأة تعليمية في شمال غرب سوريا فقط جراء النزاع، مما يضطر الأطفال بتلك المناطق إلى اجتياز مسافات مرهقة يومياً للوصول إلى المدارس.⁴⁷⁷

في سياق متصل، أصدر الرئيس السوري السابق بشار الأسد المرسوم رقم 1 لعام 2024 الذي يسمح لطلاب الثانوية العامة بكافة فروعها ابتداء من العام الدراسي 2024 - 2025 بدورة امتحانيه واحدة خلال العام الدراسي.⁴⁷⁸ ويلغي ذلك المرسوم نظام الدورتين الامتحانيتين الذي أقره المرسوم رقم 153 لعام 2011 الصادر في أعقاب اندلاع الاحتجاجات، كما يلغي المرسوم الجديد أيضاً حق الطالب في الاعتراض على النتيجة أو المطالبة بإعادة تصحيح أي من الأوراق الامتحانية والذي كان مسموحاً به وفقاً للمرسوم رقم 243 لعام 2017. وترجح التقديرات أن المرسوم الجديد يدفع الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات الخاصة ذات المصروفات الباهظة والتي لا تتناسب مع الأوضاع المادية لأسر غالبية الطلاب، وهو ما يمثل تهديداً جسيماً لحقهم في التعليم.⁴⁷⁹

الحق في الصحة

تركت سنوات الحرب وما تخللها من عمليات عسكرية وتبعات سياسية، آثارها المباشرة على القطاع الصحي في سوريا، حيث تعرضت البنية التحتية للتدمير أو الأضرار الجسيمة بجانب هجرة العديد من الكوادر الطبية أو قتلهم أو اعتقالهم تعسفياً، وأشارت تقارير اطلعت عليها ماعت أن الفترة بين مارس 2011 وأغسطس 2024 شهدت ما يزيد عن 897 واقعة اعتداء على منشآت طبية داخل سوريا على يد الأطراف المتنازعة هناك، ما تسبب في مقتل 879 من أفراد الأطقم الطبية فرار ما يزيد عن 50% من العاملين الطبيين،⁴⁸⁰ بالإضافة إلى اعتقال وإخفاء 3428 آخرين.⁴⁸¹ في سياق متصل، لاحظت مؤسسة ماعت أن تجزئة السلطات في سوريا تسببت بالتبعية في تجزئة النظام الصحي وإنشاء مؤسسات صحية خاصة بالأطراف المتنازعة، والتي غالباً ما تفتقر إلى الحوكمة الفعالة والقدرة على تقديم الرعاية الصحية المناسبة لمرتاديها.

رابعاً: الفئات الأولى بالرعاية والفئات الضعيفة:

النساء

تعاني النساء في سوريا من انتهاكات جسيمة لحقوقهن منذ اندلاع النزاع المسلح في عام 2011، وذلك بسبب العنف المتصاعد من الأطراف المتحاربة من ناحية، وظروف الحرب القاسية من ناحية أخرى. حيث تتعرض النساء بشكل خاص لاعتداءات تصل إلى القتل والعنف الجنسي، كما تواجه

⁴⁷⁷ مدارس شمال سوريا تبدأ عامها الجديد بلا كتب، الجزيرة، <https://n9.cl/lshxo>

⁴⁷⁸ مراسيم الجمهورية العربية السورية، وزارة العدل، <https://n9.cl/k27tj>

⁴⁷⁹ ظاهرها إصلاحي.. ماذا يريد بشار الأسد من حزمة مراسيم وقوانين 2024؟، تليفزيون سوريا، <https://n9.cl/0x77n>

⁴⁸⁰ The Syrian civil war has claimed thousands of lives, displaced over 10 million people & fueled the worst refugee crisis since World War II, doctors of the world,

<https://n9.cl/s5n0y>

⁴⁸¹ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في ندوة عبر الإنترنت بعنوان "عبء مزدوج: استكشاف التقاطع بين النزوح وأزمات الرعاية الصحية في سوريا"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان،

<https://n9.cl/l1bux>

النساء قيوداً اجتماعية واقتصادية متزايدة نتيجة النزاع، حيث فرضت عليهن أدوار جديدة باعتبارهن معيلات لأسرهن في ظل غياب أو فقدان الأزواج والأبناء، مما يزيد من تعقيد وضعهن الهش ويجعل حقوقهن الأساسية عرضة للانتهاك المستمر.

في هذا الصدد، وثقت مؤسسة ماعت مقتل 29,064 امرأة وفتاة على يد الأطراف المتحاربة في سوريا منذ بداية النزاع في مارس 2011 وحتى 2024 بينهن 117 امرأة لقيت مصرعها بفعل التعذيب داخل مقرات الاحتجاز. بالإضافة إلى 11553 حادثة عنف جنسي ضد النساء والفتيات في تلك الفترة.⁴⁸² كما تشير تقارير أممية إلى أن ما يزيد عن 8 ملايين امرأة وفتاة في حاجة إلى مساعدات إنسانية من بينهن 4.1 مليون امرأة في سن الإنجاب، كما ارتفعت معدلات سوء التغذية بين النساء متبوعة باحتياج ما يزيد عن 12.9 مليون سوري إلى المساعدة الغذائية في الوقت الحالي.⁴⁸³

على صعيد آخر، تواجه الناشطات في مجالات السياسة والمجتمع المدني والهيئات الخدمية سلسلة من التهديدات والاعتداءات بسبب نشاطهن؛ حيث تنوعت هذه الاعتداءات بين هجمات على شخوصهن أو منازلهن، مما أدى في بعض الأحيان إلى وقوع إصابات خطيرة أسفرت عن إزهاق أرواح بعضهن. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت بعضهن للاعتقال على خلفية اتهامات كيدية تتعلق بالسلوك الشخصي، بهدف ابتزازهن والنيل من مكانتهن الاجتماعية. وفي هذا الصدد، سجلت الإحصائيات ما لا يقل عن 21 حادث اعتداء وترهيب ضد النساء في الفترة بين مارس 2023 ومارس 2024 فقط.⁴⁸⁴

وفي أعقاب سقوط نظام بشار الأسد، أثارت تصريحات عبدة أرناؤوط، المتحدث الرسمي باسم "سلطة الأمر الواقع"، جدلاً واسعاً وإحباطاً بين الناشطات السوريات بسبب رؤيته لدور المرأة في المجتمع. حيث صرح أرناؤوط بأن "كينونة المرأة بطبيعتها البيولوجية والنفسية لا تتناسب مع جميع الوظائف في الدولة، مثل وزارة الدفاع". وأضاف أن الحديث عن عمل المرأة في مجال القضاء ما زال مبكراً، موضحاً أن هذا الأمر سيترك للمختصين والقانونيين الدستوريين الذين يعملون على صياغة شكل الدولة الجديدة. كما أشار إلى ضرورة وضع محددات لعمل المرأة بما يتناسب مع طبيعتها البيولوجية. هذه التصريحات أثارت حالة من التخوف وعدم الاطمئنان بين العديد من النساء بشأن تمثيلهن في الحياة السياسية والعامة في سوريا في المرحلة المقبلة، مما دفع البعض للتشكيك في مدى التزام الإدارة الجديدة بضمان حقوق المرأة والمساواة في الفرص.⁴⁸⁵

الأطفال

تتعرض فئة الأطفال في سوريا من انتهاكات واسعة لحقوقهم نتيجة النزاع المستمر منذ عام 2011، حيث أصبحوا ضحايا للقتل والتشويه وتعرضوا لإعاقات جسدية ونفسية دائمة نتيجة العمليات العسكرية والقصف العشوائي للمدنيين. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العديد من الأطفال للاختطاف

⁴⁸² مقتل ما لا يقل عن 30,293 طفلاً في سوريا منذ آذار/مارس 2011، 225 منهم قضوا جراء التعذيب، ولا يزال 5,298 طفلاً معتقلاً أو مختفياً قسرياً، الشبكة السورية لحقوق الإنسان،

<https://n9.cl/rggkv>

⁴⁸³ Syria, UNFPA, <https://www.unfpa.org/syria>

⁴⁸⁴ On International Women's Day, Growing Protests and Worsening Access to Basic Rights for Women in Syria, reliefweb, <https://2h.ae/UrOH>

⁴⁸⁵ تصريحات مساعد للشرع عن النساء تثير انتقادات في سوريا، الشرق الأوسط، <https://2h.ae/WGrn>

والتجنيد الإجباري من قبل الجماعات المسلحة، مما أجبرهم على المشاركة في النزاع واستخدامهم في مهام خطيرة. كما أن النزوح الواسع والعيش في مخيمات مكتظة وغير مؤهلة أدى إلى حرمان ملايين الأطفال من حقوقهم الأساسية، مثل الحق في التعليم، الصحة وغيرها.

ووفقاً لتقارير حقوقية فإن حصيلة قتلى الأطفال في سوريا بلغت 30,293 طفلاً منذ مارس 2011 وحتى 20 نوفمبر 2024.⁴⁸⁶ كما أن أكثر من 60 % من الأطفال المتأثرين بالحرب في سوريا يعانون أحد الاضطرابات النفسية أو عدة اضطرابات في آن واحد؛ حيث بلغت معدلات انتشار الاكتئاب بين الأطفال 12,5 % والقلق 9,2 % واضطراب ما بعد الصدمة 11,5 %. كما تسبب الاستهداف المتعمد للبنية التعليمية في سوريا في تدمير نحو ثلث المدارس الموجودة هناك، مما حال دون استكمال 2,4 مليون طفل تعليمهم بالإضافة إلى 1,6 مليون آخرين مهددين بملاقاة ذات المصير خلال الفترات المقبلة، مما يعزز من احتمالية تعرضهم لمخاطر التجنيد القسري والزواج المبكر والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال، بجانب أن عشرات الآلاف من المعلمين اعتزلوا مهنة التدريس أو نزحوا خارج سوريا وبحسب تقديرات لم يتلق نحو 25 % من المعلمين في إدلب رواتبهم مما دفعهم للانخراط في مهن أخرى.⁴⁸⁷ كما يواجه اللاجئون السوريون تحت سن 18 عام والذين يمثلون 47 % من اللاجئين صعوبات في الحصول على التعليم في البلدان المجاورة.⁴⁸⁸

وفي سياق آخر، استمرت الميليشيات الإيرانية الموجودة بسوريا في عمليات تجنيد الأطفال حتى نوفمبر 2024، لا سيما بالمناطق التي تعاني من ظروف اقتصادية متدهورة مثل محافظة دير الزور التي تواجه مستويات فقر وبطالة غير مسبوقة، مما يضطر العديد من العائلات للموافقة على انخراط أطفالهم في تلك الميليشيات سعياً وراء جنى أموال تساعد في تحسين أحوالهم الاقتصادية. حيث أفادت شهادات عدد من أولياء الأمور أنهم قبلوا بعروض الميليشيات الإيرانية لتجنيد أطفالهم سعياً لإعالة أسرهم على الرغم من تراوح أعمارهم بين 12 و14 عاماً فقط.⁴⁸⁹ في السياق ذاته، نفذت قوات سوريا الديمقراطية في ديسمبر 2024، حملة اعتقالات في قرية تل تشرين بريف الحسكة، حيث أوقفت 7 قاصرين واقتادتهم إلى معسكرات التجنيد الإجباري التابعة لها.⁴⁹⁰

الأشخاص ذوي الإعاقة

تشير الإحصائيات إلى أن نحو 30 بالمئة من سكان سوريا يعانون من الإعاقة، وهي نسبة تمثل ضعف المتوسط العالمي لحالات الإعاقة من إجمالي عدد السكان، والبالغ 15 بالمئة. ويعود ذلك التصاعد الملحوظ في حالات الإعاقة بين السوريين بشكل رئيسي إلى النزاع المسلح الممتد منذ العام 2011، واستخدام الأطراف المتحاربة أنواع من الأسلحة المحرمة دولياً وغير محدودة الأثر، بالإضافة إلى

⁴⁸⁶ حصيلة الضحايا الأطفال، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://2h.ae/dHij>

⁴⁸⁷ On International Day of Education: 2.4 Million Out-of-School Children in Syria, THE SYRIAN OBSERVER, <https://2h.ae/LDkI>

⁴⁸⁸ The Hidden Costs of War in Syria: Assessing the Impact on Children's Development and Mental Health, international health policies, <https://2u.pw/HondFt0T>

⁴⁸⁹ بإغرائهم.. الميليشيات الإيرانية تواصل تجنيد الأطفال في دير الزور، المرصد السوري لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/yow99>

⁴⁹⁰ جريحان برصاص "قسد" في الرقة واعتقالات تطول قاصرين بالحسكة، تليفزيون سوريا، <https://2h.ae/NNeS>

صعوبة الوصول إلى مرافق طبية مناسبة للتعامل مع تلك الحالات بجانب النقص الحاد في الأدوية والمعدات الطبية المخصصة لهذا النوع من الأمراض.⁴⁹¹ ولتخفيف حدة المعاناة التي يعيشها ذوو الإعاقة في سوريا، أصدرت السلطات السورية في يوليو 2024، المرسوم التشريعي رقم 19 لسنة 2024 الذي يتناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات الهيئات العامة والخاصة تجاههم. وتلاحظ مؤسسة ماعت أن القانون يعمل على تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع، ويؤكد على توفير الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل المناسبة لهم وتمثيلهم في الحياة السياسية وتقديم أنواع من الإعفاءات المالية والضريبية لهم. كما يتناول المرسوم دور الإعلام في رفع الوعي المجتمعي بشأن الإعاقة، وينص على عقوبات عند ارتكاب أي فعل من شأنه التقليل من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما نص المرسوم على إنشاء ما يسمى بـ "المجلس الوطني لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة" ليكون الجهة المنوطة بإدارة كافة شؤونهم.⁴⁹²

⁴⁹¹ منسّون في سياق العدالة الانتقالية: السوريون ذوو الإعاقة، المركز السوري للعدالة والمساءلة، <https://n9.cl/djxqw>

⁴⁹² الرئيس الأسد يصدر مرسوماً تشريعياً يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والالتزامات تجاههم، الوكالة العربية السورية للأنباء، <https://sana.sy/?p=2116367>

ليبيا

تعاين أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا منذ عام 2011 من تحديات جسيمة، نتيجة الانقسام السياسي والصراع المسلح المستمر. وأدى غياب الاستقرار السياسي والمؤسسات القوية إلى تفاقم الانتهاكات الحقوقية مثل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاختفاء القسري، واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. كما يعاني المهاجرون وطالبوا اللجوء من ظروف احتجاز قاسية وانتهاكات واسعة في مراكز الاحتجاز. وعلى الرغم من بعض المبادرات الدولية والمحلية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، إلا أن تحقيق العدالة والمساءلة يبقى تحدياً كبيراً في ظل التنافر السياسي وضعف سيادة القانون. ويظل مستقبل حقوق الإنسان في ليبيا مرتبطاً بشكل وثيق بالقدرة على تحقيق السلام والاستقرار، وإعادة بناء المؤسسات بما يضمن احترام الكرامة الإنسانية وسيادة القانون.

أولاً: التطور التشريعي ذو الصلة بحقوق الإنسان:

في مايو 2024، أصدرت وزارة الداخلية الليبية المرسوم رقم 1 لسنة 2024، الذي يحدد مجموعة من الضوابط لضمان احترام حقوق الإنسان أثناء تنفيذ عمليات القبض على المتهمين. حيث يلزم هذا المرسوم أفراد الشرطة بمراعاة الاعتبارات القانونية والإنسانية خلال القبض على المشتبه بهم، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، بما يتماشى مع أحكام القانون الليبي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ الشريعة الإسلامية. يشمل ذلك تنفيذ إجراءات القبض فقط في الحالات التي تتوفر فيها أدلة كافية، مثل الجنايات وحالات التلبس بالجرائم التي تستوجب عقوبات بالسجن لأكثر من ثلاثة أشهر. كما يحدد المرسوم مدة الاحتجاز المؤقت لدى الشرطة بـ 48 ساعة كحد أقصى، مع إمكانية تمديدتها إلى سبعة أيام في بعض الحالات، مثل قضايا المخدرات.⁴⁹³ وتضمن مؤسسة ماعت هذه الخطوة باعتبارها جزءاً من جهود تحسين الأداء الأمني وضمان احترام حقوق الإنسان أثناء الإجراءات الجنائية في ليبيا.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية:

الحق في الحياة:

على الرغم من توقف الحرب منذ عام 2020، مازالت تشهد ليبيا العديد من حالات القتل العشوائي نتيجة للاشتباكات المسلحة المستمرة بين الفصائل المختلفة حتى الآن. وتلاحظ مؤسسة ماعت أن هذه الاشتباكات غالباً ما تحدث في المناطق السكنية، مما يؤدي إلى سقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتأكيداً لذلك، في مايو 2024، قتلت طفلة تبلغ من العمر 11 عاماً خلال مرورها بسيارة وسط تبادل إطلاق نار بين قوات تابعة لرئاسة الأركان العامة وجهاز الأمن التابع لوزارة

⁴⁹³ Decree No. 1 of 2024 Regarding Respect for Human Rights During the Arrest of Suspects, law society, <https://n9.cl/veqst>

الداخلية بجنوب طرابلس وكلا الطرفين يتبعان حكومة الوحدة الليبية.⁴⁹⁴ وفي أغسطس 2024، لقي مواطن يبلغ من العمر 55 عاماً مصرعه جراء إصابته بطلقة نارية خلال تواجده على مقربة من تبادل لإطلاق النار بمنطقة تاجوراء بين كتبتين تابعتين لرئاسة الأركان العامة بحكومة الوحدة الليبية.⁴⁹⁵ على الجانب الآخر، وفي الفترة بين يناير ونوفمبر 2024 لقي 16 شخصاً مصرعهم في حوادث انفجار ألغام بليبيا مقارنة بشخصين فقط خلال العام 2023. وفي هذا الصدد تشير تقديرات أممية اطلعت عليها ماعت إلى أن 444 مليون متر مربع من الأراضي الليبية تحتوي على ألغام ومخلفات حربية أخرى، وهو ما ينذر بمزيد من انتهاكات الحق في الحياة داخل ليبيا ولحين تنظيف تلك المساحات بالكامل، الأمر الذي قد يستغرق نحو 15 عاماً على الأقل وفق تقديرات الخبراء.⁴⁹⁶

حرية الرأي والتعبير:

تشهد حرية الرأي والتعبير في ليبيا تدهوراً بالغاً بسبب الانقسام السياسي والصراع المسلح المستمر منذ عام 2011. ويأتي الصحفيون والإعلاميون في ليبيا في مقدمة الفئات المستهدفة بهذا النوع من الانتهاكات، حيث وثقت تقارير ما يزيد عن 550 انتهاكاً بحق صحفيين تورطت بها أطراف النزاع في ليبيا في الفترة بين 2014 و2024 مما يتسبب في تقويض العمل الصحفي المحايد وانتشار المعلومات المضللة والمنحازة بشكل ملحوظ.⁴⁹⁷

وفي هذا الصدد، اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بقيام قوات الأمن الداخلي في الأول من مايو 2024 باعتقال الشاعر (ن.س) وإيداعه أحد السجون في بنغازي على خلفية إلقائه قصيدة تؤيد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في إحدى المناسبات، وتم إطلاق سراحه في 3 مايو دون العرض على أي جهة قضائية.⁴⁹⁸ كما قامت قوات الأمن الداخلي في طرابلس بالقبض على أحمد السنوسي وهو إعلامي وصحفي مختص بالشأن الاقتصادي في يوليو 2024، عقب قيامه بنشر وثائق تتهم وزارة الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة بالفساد، إلى أن قامت النيابة العامة بالإفراج عنه بعد ثلاثة أيام من اعتقاله دون إعلان الأسباب التي تم توقيفه من أجلها أو نتائج التحقيقات.⁴⁹⁹

على صعيد آخر، تندد مؤسسة ماعت بالأحكام الواردة بقانون الجرائم الإلكترونية الصادر في سبتمبر 2022، والذي اتخذته السلطات الليبية كذريعة لإسكات الأصوات المعارضة لها بداعي الحفاظ على "النظام العام" و"الآداب العامة"، حيث ترى ماعت أن القانون يحتوي على العديد من المصطلحات الفضفاضة التي لم يتناولها المشرع بالتوضيح وتخضع للسلطة التقديرية للجهات الأمنية والقضائية وهو ما يعمل بمثابة باب خلفي لإسكات الأصوات المعارضة وانتهاك حرية الرأي والتعبير داخل ليبيا.⁵⁰⁰

⁴⁹⁴ تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر مايو 2024، LCW، <https://n9.cl/myhuy>

⁴⁹⁵ تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر أغسطس 2024، LCW، <https://n9.cl/vqlmz>

⁴⁹⁶ إلزامها تتطلب 15 عاماً.. الألغام تنتشر بنصف مليار متر مربع من ليبيا، الحرة، <https://n9.cl/9l2mvl>

⁴⁹⁷ What Is Life Like As a Journalist in Libya?, libya review, <https://n9.cl/yankf>

⁴⁹⁸ تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر مايو 2024، LCW، <https://n9.cl/myhuy>

⁴⁹⁹ ليبيا.. إطلاق سراح الصحفي أحمد السنوسي، جسر بوست، <https://n9.cl/p6q1td>

⁵⁰⁰ Libya: HRW asks to repeal a law on cybercrime, africanews, <https://n9.cl/439m5>

السجون ومقرات الاحتجاز:

تشهد السجون ومراكز الاحتجاز في ليبيا انتهاكات جسيمة لحقوق المحتجزين، وذلك بفعل الاكتظاظ الشديد، وغياب المعايير الصحية والإنسانية الأساسية، بالإضافة إلى استخدام التعذيب وسوء المعاملة بشكل منهجي من قبل القائمين عليها. كما أنه في العديد من الحالات يتم احتجاز الأفراد دون محاكمة عادلة أو توجيه تهم واضحة، ويفاقم ضعف النظام القضائي وغياب الرقابة الفعالة على هذه المراكز حدة تلك الانتهاكات.

وفي 19 أبريل 2024، لقي ناشط سياسي يدعى (س.ف.د) ويعمل مديراً لمركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية مصرعه داخل أحد السجون الغير رسمية التابعة للقوات المسلحة الليبية بجنوب شرق مدينة بنغازي دون إعلان أي جهة رسمية عن أسباب وفاته أو ظروف احتجازه. في حين أظهرت تقارير أن (س.ف.د) كان قد اعتقل على يد قوات الأمن الداخلي في 1 أكتوبر 2023 على خلفية عقد اجتماعات تناقش الأوضاع السياسية والانتخابات الليبية مع عدد من النشطاء السياسيين.⁵⁰¹ كما اطلعت ماعت على تقارير تفيد بتورط إدارة معسكر بئر الغنم في جنوب غرب طرابلس الذي يستخدم لاحتجاز المهاجرين وطالبي اللجوء في انتهاكات متنوعة بحق المحتجزين، حيث أكدت شهادات محتجزين سابقين أن سلطات المعسكر تقوم في أغلب الأحيان بطلب فدية بمبالغ باهظة من أهالي المحتجزين للإفراج عنهم. بالإضافة إلى الأوضاع الغير إنسانية التي يعانيها المحتجزون بداخله؛ فعنابر المعسكر مصنوعة من الصاج ومع ارتفاع درجة الحرارة يصعب على المحتجزين التنفس بانتظام أو تحمل شدة الحر لا سيما وأن المعسكر يقع بمنطقة صحراوية. كما يتعنت موظفو السجن غالباً في السماح للمحتجزين للخروج من عنابرهم. ويشكو المحتجزون قلة الطعام حيث تقتصر الوجبات أحياناً على ملعقتين فقط من الأرز أو المكرونة وهو ما تعتبره مؤسسة ماعت تجويعاً ممنهجاً. علاوة على ذلك يعاني المحتجزون من التكديس الشديد للعنابر؛ حيث يتقاسم كل أربعة أفراد فراش واحد صغير على الأرض وتلتصق أماكن النوم بأماكن قضاء الحاجة. أخيراً تظهر الشهادات قيام حراس المعسكر بمعاينة المحتجزين بشكل جماعي عن طريق الضرب بالعصي والخرابيم الغليظة إذا أعلن أي منهم الدخول في إضراب عن الطعام أو طالبوا إدارة السجن بالتدخل لإسعاف أحدهم.⁵⁰²

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

الحق في التعليم:

يواجه الحق في التعليم في ليبيا تحديات كبيرة ناتجة عن الأزمة الممتدة في البلاد منذ 2011، حيث تعاني المدارس الليبية من ضعف التمويل، وتدمير البنية التحتية، ونقص الكوادر التعليمية، إلى جانب التحديات الأمنية التي تمنع الطلاب من الوصول الآمن إلى المؤسسات التعليمية. وفي هذا الصدد تشير تقديرات أممية اطلعت عليها ماعت إلى أن نحو 220 ألف طفل في ليبيا محرومون من حقهم في

⁵⁰¹ منظمة رصد توثيق وفاة ناشط داخل السجن في ظروف غامضة، LCW، <https://n9.cl/zfovo>

⁵⁰² كيف تحولت مراكز احتجاز «المهاجرين» في ليبيا إلى بؤر لـ«التعذيب والابتزاز»، الشرق الأوسط، <https://n9.cl/3u7ha>

التعليم بفعل انهيار البنية التعليمية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية على مدى سنوات الأزمة.⁵⁰³ ويفاقم حدة الأزمة ارتفاع تكلفة المدارس الخاصة بما يفوق القدرة المادية للسواد الأعظم من الأسر الليبية. بجانب وجود قصور شديد في أعداد المدرسين والموظفين الإداريين في المدارس التي تستقبل الطلاب في ليبيا في الوقت الراهن.⁵⁰⁴

على الجانب الآخر، تشيد مؤسسة ماعت بسعي السلطات الليبية لتعزيز كفاءة التعليم الحكومي داخل البلاد في الآونة الأخيرة؛ حيث أصدرت وزارة التربية والتعليم بحكومة الوحدة في 13 نوفمبر 2024 قراراً بحظر الدروس الخصوصية بالكامل مع التشديد على معاقبة المعلمين الذين يثبت تورطهم بإعطاء دروس للطلاب خارج الدوام المدرسي وفقاً للأحكام القانونية ذات الصلة.⁵⁰⁵ وهو ما تعتبره ماعت بمثابة خطوة أولية في سبيل إحياء التعليم الحكومي في ليبيا مرة أخرى.

الحق في الرعاية الصحية:

يعاني قطاع الصحة في ليبيا من تدهور حاد نتيجة عدم الاستقرار السياسي والصراع المستمر على السلطة. ويبدو هذا التدهور بوضوح في النقص الشديد في الأدوية والمعدات الطبية الأساسية داخل المرافق الصحية والتي تؤدي إلى تعريض حياة المرضى للخطر، ويضطر على إثرها الليبيون للبحث عن العلاج في الخارج بتكاليف باهظة.⁵⁰⁶ علاوة على ذلك، تعاني مرافق الرعاية الصحية في ليبيا من انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي والتي تحول دون تقديم الخدمات الصحية للمرضى وتشكل تهديداً جسيماً على حياتهم، حيث تتسبب في تعطيل الأجهزة الطبية وتؤدي إلى تلف الأمصال واللقاحات. وفي محاولة للتخفيف من هذه التحديات، تعاونت وزارة الصحة الليبية مع اليونيسف لتجهيز 30 مركزاً صحياً بألواح طاقة شمسية لضمان استمرار التيار الكهربائي وتقديم الخدمات بشكل مستدام.⁵⁰⁷ في سياق متصل، يواجه 1600 مريض بضمور العضلات في ليبيا ظروفاً صحية صعبة بسبب البيروقراطية الحكومية وضعف تجهيز المرافق الصحية للتعامل مع حالاتهم. وقد توفي ثلاثة مرضى منهم في سبتمبر 2023 نتيجة تأخرهم في تلقي العلاج اللازم. واستجابة لهذه الأزمة، أطلقت حكومة الوحدة الوطنية "البرنامج الوطني لضمور العضلات"، الذي يتضمن تشكيل لجنة لحصر المصابين في منظومة موحدة وتوفير المنشآت الصحية والبرامج العلاجية المناسبة لتحسين أوضاع هذه الفئة وضمان حصولهم على الرعاية اللازمة.^{508,509}

⁵⁰³ اليوم العالمي للتعليم: تحديات كبيرة لا تزال تواجه الملايين من الأطفال حول العالم، فواصل ميديا، <https://n9.cl/nb0fb>

⁵⁰⁴ أداء المدارس الخاصة في ليبيا، my school، <https://n9.cl/au2zxl>

⁵⁰⁵ «التعليم» تحظر الدروس الخصوصية، الوسط، <https://n9.cl/l5jvn>

⁵⁰⁶ قطاع الصحة في ليبيا: بين التدهور والفساد، بلادي، <https://n9.cl/rhxx4>

⁵⁰⁷ الألواح الشمسية تدعم 30 مستوصف صحي في ليبيا، يونيسف، <https://n9.cl/ws13h>

⁵⁰⁸ ليبيا: ضحايا «ضمور العضلات» يشكون التجاهل ويطء العلاج، الشرق الأوسط، <https://n9.cl/jyp6s>

⁵⁰⁹ حكومة الليبية توافق على إعداد برنامج وطني لضمور العضلات، الوسط، <https://n9.cl/lhu1s>

الحق في العمل:

يشهد الحق في العمل في ليبيا انتهاكات واسعة النطاق نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور أسواق العمل بفعل الأزمة الممتدة منذ 2011. حيث يواجه العمال والموظفون أوضاعاً صعبة تشمل تدني الأجور، وعدم استقرار الوظائف، وغياب الحماية القانونية في ظل ضعف المؤسسات الرقابية والنقابية. وبالرغم من الموارد الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها ليبيا، فإن غياب الاستقرار وضعف السياسات العامة يجعلان ضمان حق العمل اللائق تحدياً مستمراً، ونتيجة لتلك الظروف بلغت معدلات البطالة في ليبيا في فئة الشباب بين 15 و24 عاماً 50.5 % في عام 2024، مما ينذر بمخاطر اجتماعية واقتصادية جسيمة في الداخل الليبي حال عدم السيطرة على تلك المعدلات.⁵¹⁰

تشير التقديرات إلى تدهور الأوضاع في سوق العمل غير الرسمي في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بالعمال المهاجرين. حيث إن 82% من العاملين في ليبيا لا يمتلكون عقود عمل مكتوبة، مما يعرضهم لمخاطر متعددة وضياح حقوقهم. وتشير الإحصاءات إلى أن 66% من هؤلاء العمال تعرضوا لسرقة أجورهم، و49% يعانون من انعدام الأمان الوظيفي، بينما تعرض 42% لعنف جسدي و60% لعنف لفظي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد 76% منهم على أعمال عرضية وغير ثابتة كمصدر للدخل، مما أدى إلى أن 20% فقط منهم يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية داخل الأراضي الليبية.⁵¹¹

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية:

حقوق المرأة:

تواجه النساء في ليبيا تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان، حيث يعانين من مستويات مرتفعة من العنف والتمييز، إلى جانب التدهور المستمر في أوضاعهن الأمنية والاقتصادية نتيجة النزاع المسلح الذي تشهده البلاد. علاوة على ذلك، في نوفمبر 2024، أعلن وزير الداخلية بحكومة الوحدة الليبية عن إعادة تفعيل "شرطة الآداب" في جميع المحافظات بدءاً من الشهر التالي، بهدف منع الاختلاط بين الرجال والنساء في المقاهي والأماكن العامة، ومنع الأزياء وقصات الشعر التي وصفها بأنها غير متوافقة مع "ثقافة وخصوصيات المجتمع الليبي". كما شمل الإعلان فرض قيود على سفر النساء دون محرم. وتعرب مؤسسة ماعت عن مخاوفها من أن يؤدي التفسير الموسع لهذه القرارات إلى انتهاك حقوق المرأة الأساسية دون مبرر.⁵¹²

على الجانب الآخر، يعد الاتجار بالبشر أحد أخطر الانتهاكات التي تهدد النساء في ليبيا لا سيما المهاجرات وطالبات اللجوء؛ إذ تؤكد تقارير أن بعض الحراس والعاملين بمراكز الاحتجاز الليبية يتعاونون مع عصابات الاتجار بالبشر ويقومون ببيع نساء محتجزات للعمل بالدعارة أو أي عمل

⁵¹⁰ ليبيا الأولى عربياً في معدل ارتفاع البطالة لدى الشباب سنة 2024، فواصل، <https://n9.cl/7wsd8>

⁵¹¹ Navigating hardships: Migrant economic realities in Libya, Friedrich Ebert Stiftung, <https://n9.cl/a4ziy>

⁵¹² فرض الحجاب في ليبيا ومنع استيراد ملابس "غير المناسبة".. قرارات وزير داخلية حكومة الوحدة الوطنية تثير الجدل، صوت المغرب، <https://n9.cl/nkcmgo>

قسري آخر. وفي هذا السياق أفادت إحدى محتجزات مركز أبو سليم بطرابلس، أن أحد العاملين بالمركز قام ببيعها لأحد الأشخاص للعمل معه لمدة 6 أشهر كشرط لإطلاق سراحها.⁵¹³

حقوق الأطفال:

يعاني الأطفال في ليبيا من انتهاكات جسيمة لحقوقهم على مدى سنوات الأزمة. تشمل هذه الانتهاكات تجنيد الأطفال في الصراع المسلح، والتعرض للعنف الجسدي والنفسي، والحرمان من التعليم نتيجة تدمير المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية. كما يواجه الأطفال النازحون والمهاجرون ظروفاً قاسية، منها نقص الرعاية الصحية وسوء التغذية والاستغلال في سوق العمل. ويزيد غياب الأطر القانونية الفعالة وآليات الحماية الاجتماعية من هشاشة أوضاعهم، مما يجعلهم عرضة لمزيد من الانتهاكات. ووثقت تقارير حقوقية قيام الأطراف المتحاربة في ليبيا بإغراء الأطفال مادياً للانخراط في قواتهم العسكرية، مستغلين في ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية وعدم وجود فرص عمل بديلة في معظم الأحيان، بالإضافة إلى انهيار البنية التحتية التعليمية في أماكن إقامتهم والتي تحول دون استمرارهم بمراحل التعليم المختلفة. كما تؤكد التقارير أنه لا يتم فتح تحقيقات جادة في جرائم تجنيد الأطفال في ليبيا نظراً لتورط بعض الجهات الحاكمة بها، بالإضافة إلى محدودية المعلومات المتاحة عن تلك الجرائم نتيجة التضيق المتعمد من قبل الجهات المتنازعة في ليبيا على عمل المنظمات الحقوقية المعنية برصد وتوثيق هذا النوع من الانتهاكات.⁵¹⁴

حقوق المهاجرين واللاجئين:

تعد أوضاع اللاجئين والمهاجرين في ليبيا من بين الأسوأ على مستوى العالم، حيث يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية في ظل غياب الاستقرار السياسي والانقسامات الأمنية. فيعيش الآلاف منهم في ظروف احتجاز غير إنسانية تشمل الاكتظاظ، ونقص الغذاء والماء النظيف، وسوء المعاملة، فضلاً عن تعرضهم للعنف والاستغلال من قبل شبكات تهريب البشر. كما يعانون من التمييز وانعدام الحماية القانونية، مما يجعلهم عرضة للاحتجاز والانتهاكات دون مساءلة. وفي هذا السياق، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة في مارس 2024 اكتشاف نحو 65 جثة لمهاجرين من المرجح أنهم لقوا حتفهم خلال عبورهم الصحراء في ليبيا للهجرة إلى أوروبا.⁵¹⁵ وفي مايو 2024، بالقرب من مدينة صبراتة وتحديداً على شاطئ مليّة، أعلن عن اكتشاف 7 جثث متحللة يعتقد أنها لأشخاص حاولوا الهجرة عبر الأراضي الليبية.⁵¹⁶

إضافة إلى ما تقدم، تشير التقارير إلى أن مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا تواجه ظروف غير إنسانية، حيث تعاني من اكتظاظ شديد يتجاوز طاقتها الاستيعابية، وسوء التهوية، وضعف الإضاءة، وغياب الأماكن الكافية والمخصصة للاستحمام وقضاء الحاجة، فضلاً عن نقص حاد في الطعام. وأدت هذه الأوضاع إلى انتشار الأمراض الجلدية والتنفسية بين المحتجزين. كما أنه يتم فصل الأطفال عن

⁵¹³ , <https://2u.pw/dRaeawTd> YOU'RE GOING TO DIE HERE"- Report, doctors without borders"

⁵¹⁴ الوطنية لحقوق الإنسان: جريمة تجنيد الأطفال في ليبيا ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، الجماهيرية، <https://n9.cl/3gng7>

⁵¹⁵ Migrant Organization: At Least 65 Bodies Found in Mass Grave in Libya, VOA, <https://n9.cl/he9vm>

⁵¹⁶ تقرير: انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا خلال شهر مايو 2024، LCW، <https://n9.cl/myhuy>

أسرهم واحتجازهم في عنابر البالغين، بينما تخضع أماكن احتجاز النساء لحراسة رجال، مما يزيد من معاناتهن. وتشير التقديرات إلى أن النساء يتعرضن للإهانة الجسدية والنفسية، بما في ذلك تجريدن من ملابسهن أمام الحراس أو على مرأى منهم أثناء التفتيش. إضافة إلى ذلك، يقوم المهربون وتجار البشر بابتزاز أسر النساء والفتيات لدفع فدية مقابل إطلاق سراحهن، وغالباً ما تتعرض هؤلاء النساء لاعتداءات جنسية وإجبار على ممارسة البغاء. تتعرض السجينات أيضاً لاستغلال من قبل الحارسات، حيث يُجبرن على غسل ملابسهن الشخصية. وتواجه النساء من ذوات البشرة السمراء تمييزاً مضاعفاً داخل مراكز الاحتجاز، حيث تُفرض عليهن قيود مشددة تمنعهن من التحرك خارج أماكن الاحتجاز أو استخدام الهواتف، في حين يُسمح للنساء من ذوات البشرة البيضاء أحياناً بمثل هذه الامتيازات.⁵¹⁷

وتستنكر مؤسسة ماعت عجز الحكومة الليبية في معظم الأحيان عن حماية الضحايا من المهاجرين واللاجئين أو تحديد هوياتهم من الأساس، إذ تشير التقديرات أن جهاز مكافحة الهجرة الغير شرعية لم يتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني بالشكل المطلوب لمراقبة وحماية مراكز الاحتجاز التابعة له، كما منعتهم من الوصول لمقرات الاحتجاز الواقعة تحت سيطرة الميليشيات المسلحة والجهات غير الحكومية الموجودة بليبيا.⁵¹⁸

حقوق ذوي الإعاقة:

يعاني ذوي الإعاقة في ليبيا من انتهاكات متعددة لحقوقهم الأساسية والتي تصاعدت حدتها نتيجة الصراعات المستمرة والانقسامات السياسية في البلاد. حيث باتت تلك الفئة تواجه التمييز والإقصاء في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والبنية التحتية غير المهيأة. كما يؤدي غياب السياسات الحكومية الفعالة وآليات الدعم إلى حرمانهم من فرص المشاركة الفعالة في المجتمع.

وفي هذا الصدد، يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية تحديات كبيرة وتميزاً واضحاً في الحصول على حقوقهم الأساسية في مجالات التعليم والصحة والعمل، بسبب نقص الموارد، وعدم توفر البنى التحتية المناسبة، وغياب التكنولوجيا المساعدة التي تتيح إدماجهم بشكل فعال.⁵¹⁹ ففي سبتمبر 2024، تعرض مواطنون مكفوفون لمخاطر بعدما رفض أحد الفنادق في طرابلس استقبالهم لمجرد كونهم مكفوفين، في انتهاك واضح لحقوقهم.⁵²⁰

كما يواجه الأطفال ذوي الإعاقة تمييزاً مماثلاً، حيث ترفض العديد من المدارس قيدهم. على سبيل المثال، أبلغ عن حالة طفل يُدعى (أ.ع) في الصف الخامس الابتدائي يعاني من إعاقة حركية ويستخدم كرسيّاً متحركاً، إذ رفضت مدارس في العاصمة طرابلس استقباله دون تقديم مبررات مقبولة لهذا الرفض، وتؤكد تقارير أن تلك الممارسات التمييزية امتدت إلى بعض المدارس الخاصة في ليبيا مؤخراً.

521

⁵¹⁷ النساء المهاجرات في ليبيا: رحلة العذاب والألم: قضايا الهجرة بعدسة حقوقية، مركز مدافع لحقوق الإنسان، <https://n9.cl/yon6bk>

⁵¹⁸, United States Government, <https://2u.pw/EC2YvMFS> Trafficking in Persons Report: Libya 2024

⁵¹⁹ متحدو الإعاقة البصرية في ليبيا.. حقوق ضائعة وتشريعات غائبة وتحديات للوصول إلى الخدمات، جسور بوس، <https://n9.cl/i7lye7>

⁵²⁰ انتهاك صارخ لحقوق المكفوفين في طرابلس: فندق السفير يرفض استقبال مواطنين ليبيين من ذوي الإعاقة، ABSI، <https://n9.cl/aaw64>

⁵²¹ هل ستصبح الإعاقة نقمة في ليبيا؟، ABSI، <https://n9.cl/hc30u8>

تونس

شهد عام 2024 في تونس تطورات هامة علي صعيد قضايا حقوق الإنسان، حيث جرت الانتخابات الرئاسية وأعلنت نتائجها النهائية في أكتوبر 2024 وفاز الرئيس التونسي قيس سعيد بولاية رئاسية ثانية تمتد 5 سنوات أخرى حتي عام 2029، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 29 في المائة⁵²²، وجاءت تلك الانتخابات في ظل اعتراضات واسعة علي تعديل القانون الانتخابي الذي جرد المحكمة الإدارية من سلطة الفصل في النزاعات الانتخابية وحولها إلى القضاء العدلي⁵²³، وجرى استبعاد 14 مرشحاً من أصل 17 مرشحاً رغبوا في خوض السباق الانتخابي، حيث قبلت الهيئة الانتخابية بترشح مرشحين اثنين فقط لمنافسة الرئيس قيس سعيد⁵²⁴، وشهد عام 2024 انتهاكات عدة لمجموعة واسعة من الحقوق وفي مقدمتها حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، كما مارست السلطات التونسية انتهاكات واسعة بحق اللاجئين والمهاجرين وتعرض العديد منهم للنقل القسري إلي الحدود مع الجزائر⁵²⁵.

أولاً: التطور التشريعي

أصدرت السلطات التونسية خلال 2024 مجموعة من التشريعات والقوانين التي تعلقت بحقوق الإنسان بشكل مباشر سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية، ففي 31 يوليو 2024 صادق البرلمان التونسي علي القانون رقم 44 لسنة 2024 وهو قانون "عطلة الأمومة والأبوة في الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص، ويوجد القانون عطلات الولادة والأمومة في القطاعين العام والخاص، كما يمدد عطلة الولادة الإجبارية إلى 3 أشهر بمرتب كامل في القطاع العمومي ومنحة في القطاع الخاص، مع شهر راحة إضافية في حال ولادة توأم أو أكثر، ويحق لكل أم عاملة أن تطلب بعد نهاية "عطلة الولادة" "عطلة أمومة"، يمكن أن تمتد من شهر إلى 4 أشهر، مع تلقي نصف الأجر أو منحة بحسب القطاع⁵²⁶، وفي 27 سبتمبر 2024 وافق البرلمان التونسي على تعديل القانون الانتخابي، ولاقت التعديلات الجديدة انتقادات واسعة، نظراً لأنها جردت المحكمة الإدارية من سلطة الفصل في النزاعات الانتخابية وحولتها إلى القضاء العدلي المتهم بموالاته للسلطة التنفيذية وهو ما ينتهك الحق في ضمان عدالة العملية الانتخابية⁵²⁷، وفي مايو 2024 اقترح أعضاء في مجلس النواب التونسي تعديل قانون إقامة الأجانب، وتضمنت المقترحات العقوبة بالسجن لمدة تصل إلى 3 سنوات للأجنبي الذي يدخل تونس

⁵²² قيس سعيد يفوز بولاية رئاسية ثانية وسط مخاوف على الحريات، بي بي سي عربي، 8 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/yzzzrzd5>

⁵²³ قبل أيام من الاقتراع الرئاسي... البرلمان التونسي يوافق على تعديل قانون الانتخابات، فرانس 24، 27 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/3ycdm5rb>

⁵²⁴ غضب الشباب يتصاعد بتونس.. فهل يتكرر سيناريو "ثورة الياسمين"؟ دي ديليو، 23 سبتمبر 2024.

⁵²⁵ تونس.. إجلاء قسري لمئات المهاجرين ونقلهم للحدود الجزائرية، دي ديليو، 4 مايو 2024، <https://tinyurl.com/yk62cfm2>

⁵²⁶ القانون الجديد لعطل الولادة والأمومة في تونس: مكاسب ونقائص وحسابات، السفير العربي، 22 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/mv8us5bx>

⁵²⁷ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/3ycdm5rb>

بطريقة غير قانونية، وذلك بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية،⁵²⁸ وفي يونيو 2024 بدأ البرلمان التونسي في مناقشة مشروع قانون على مستوى اللجان يتيح لوزارة الشؤون الخارجية في تونس منح التراخيص للمنظمات والجمعيات ومراقبة تمويلاتها، وقد أثار مشروع القانون جدلاً واسعاً وانتقادات كثيرة لما قد يفرضه من مراقبة علي تمويل الجمعيات في تونس ويقوض استقلالية المجتمع المدني وعمل الجمعيات المحلية والدولية.⁵²⁹

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في حرية الرأي والتعبير

يكفل الفصل (37) من الدستور التونسي حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام، ويؤكد على عدم جواز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات⁵³⁰، وبالرغم من ذلك فلا تزال السلطات التونسية تمارس انتهاكات واسعة بشأن حرية الرأي والتعبير استناداً إلى بعض التشريعات والقوانين السالبة للحريات وفي مقدمتها المرسوم (54) وبالتحديد الفصل (24) الذي ينص على السجن خمس سنوات وفرض غرامة مالية بحق كل من يُدان بنشر شائعات أو معلومات مضللة، كما تتضاعف العقوبة إذا كان الأمر يتعلق بنشر إساءات ضد موظف عمومي، وبموجب هذا المرسوم وحده خضع للمحاكمة في تونس أكثر من 60 شخصاً خلال عام ونصف العام، ولا يزال 40 من بينهم محتجزون في السجون خلال عام 2024، ومن بين هؤلاء الأشخاص، صحفيون ومحامون ومعارضون.⁵³¹

وفي أكتوبر 2024 أصدرت وزارة العدل التونسية بياناً أذنت فيه وزيرة العدل للنياحة العمومية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتوقيع عقوبات جزائية ضد كل من يعتمد إنتاج أو عرض أو نشر بيانات معلوماتية أو بث صور أو مقاطع فيديو تحتوي على مضامين تمس بالقيم الأخلاقية، وتطبيقاً للبيان، فقد قضت محكمة تونسنية في نوفمبر 2024 بأحكام بالسجن تتراوح بين عام ونصف وأربعة أعوام ونصف في حق أربعة من صانعي المحتوى وناشطين على منصتي إنستجرام وتيك توك، ومن بينهم صانعة المحتوى "لايدي سامارا" بتهمة تتعلق بالتجاهر بالفاحشة.⁵³²

كما وثقت مؤسسة ماعت علي مدار عام 2024 جدلاً واسعاً في تونس على خلفية توقيفات طالت عدة شخصيات من المجتمع المدني وصحفيين وناشطين سياسيين بعد حملة اعتقالات طالت ناشطين ومحامين في 11 مايو 2024 واقتحمت خلالها قوات الأمن التونسية مقر نقابة المحامين في العاصمة التونسية، وفي نفس اليوم اعتقل أفراد ملثمون وهم بملابس مدنية المحامية سنية الدهماني علي خلفية انتقادات للسلطات التونسية أدلت بها في أحد البرامج فيما يتعلق بملف المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في تونس، وتم أثناء الاقتحام اعتقال المصور الصحفي بقناة فرنسا 24 حمدي

⁵²⁸ تونس.. اقتراحات لتعديل قانون الإقامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مركز الاتحاد للأخبار، 12 مايو 2024، <https://tinyurl.com/mv76jfdp>

⁵²⁹ تونس: منظمات المجتمع المدني ترفض مشروع قانون جديد لتنظيم الجمعيات، مونت كارلو الدولية، 15 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/bdd9xy73>

⁵³⁰ دستور الجمهورية التونسية الصادر في 25 يوليو 2022، الفصل 37، <https://tinyurl.com/23msj45f>

⁵³¹ ما هو "المرسوم 54" الذي يثير جدلاً واسعاً في تونس؟ بي بي سي عربي، 11 يوليو 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/c2q0w5w9ql4o>

⁵³² تونس: السجن لأربعة شبان بسبب منشورات على التواصل الاجتماعي، دي ديليو، 6 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/3s833up2>

التليي اثر تواجده لتوثيق اعتقال المحامية الدهماني وتم مصادرة معداته،⁵³³ وقد دفعت تلك الحملة الأمنية الواسعة منظمات حقوقية ودولية لاتهام السلطات التونسية بقمع الحريات في البلاد، خاصة بعد حبس إعلاميين اثنين بعد أيام من توقيفهما وهما برهان بسيّس ومراد الزغدي في 15 مايو 2024. وتم توقيف الإعلاميين اللذين يعملان في راديو "إي أف أم" الخاص بسبب تعليقات وانتقادات سياسية،⁵³⁴ وتنتهك تلك الممارسات من جانب قوات الأمن التونسية المادة (19) المتعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير و المادة (21) المتعلقة بالحق في التجمّع السلمي من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه تونس في العام 1969، خاصة وأن العقوبات السالبة للحرية لا تتناسب مع ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير.⁵³⁵ وخلال سبتمبر 2024 خرج الآلاف من الشباب التونسي للتظاهر في شوارع العاصمة تونس، واحتج المتظاهرون على الانتهاكات الشديدة للحقوق والحريات وطالبوا بالإفراج عن السياسيين والصحفيين المسجونين بسبب مواقفهم المعارضة ومنع الترهيب ضد المرشحين في الانتخابات الرئاسية.⁵³⁶

ولا تزال السلطات التونسية تلقي بالتهمة على المعارضين السياسيين حتى المسجونين منهم، ففي 19 نوفمبر 2024 وجهت السلطات في تونس تهمة التخطيط لتبديل هيئة الدولة إلى رئيسة الحزب الدستوري الحر، عبير موسي المسجونة منذ أكتوبر 2023، وتأتي هذه التهمة ضمن الفصل 72 من المجلة الجزائية في تونس والتي تصل عقوبتها إلى الإعدام، وذلك على الرغم من أن التحقيقات الأولية في تلك القضية كانت قد انتهت إلى عدم وجود جريمة.⁵³⁷

الحق في حرية الصحافة والإعلام

يكفل الدستور التونسي في الفصل (38) حرية الصحافة والإعلام، وينص على ضمان الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة وشبكات الاتصال،⁵³⁸ وقد حصلت تونس على المركز 118 من ضمن 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2024، وهو مركز متقدم عما حصلت عليه عام 2023 حيث حصلت على المركز 121 من ضمن 180 دولة⁵³⁹، وبالرغم من ذلك فلا يزال الصحفيين التونسيين يشعرون بعدم الحماية بسبب أن الدستور التونسي الذي تم إصداره في يوليو 2022 يمنح الرئيس صلاحيات تشريعية واسعة، وهو ما قوّض الفصل بين السلطات وشكل تهديداً كبيراً لحرية الصحافة، كما أن المرسوم رقم 54 لسنة 2022 والذي يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال غالباً ما يستعمل في ملاحقة الصحفيين.⁵⁴⁰ ومنذ 12 يناير 2024 يواجه الصحفي هيثم المكي تهماً استناداً لهذا المرسوم على خلفية تدوينات كان قد

⁵³³ ملخص حول الانتهاكات الواقعة على حرية الرأي والتعبير في شهر مايو 2024، جمعية تفاع، <https://tinyurl.com/yvh2r742>

⁵³⁴ تونس: هل حرية التعبير في خطر؟ فرانس 24، 16 مايو 2024، <https://tinyurl.com/e5e4ch77>

⁵³⁵ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 19، 21، <https://tinyurl.com/96r6dfn8>

⁵³⁶ تونسيون يحتجون للمطالبة بالحريات قبل أسابيع من الانتخابات الرئاسية، سويس انفو، 13 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/4wrz4yrb>

⁵³⁷ تونس.. توجيه تهمة "تبديل هيئة الدولة" إلى عبير موسي، العربية، 20 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/yzny3wvr>

⁵³⁸ دستور الجمهورية التونسية الصادر في 25 يوليو 2022، الفصل 38، <https://tinyurl.com/23msj45f>

⁵³⁹ مراسلون بلا حدود، تونس 2024، <https://tinyurl.com/yv6rdw2r>

⁵⁴⁰ ترتيب تونس في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، جوهرة، 3 مايو 2024، <https://tinyurl.com/3f643tpz>

نشرها على صفحته الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي ونقل من خلالها خبر تجاوز مشرحة المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة، طاقة استيعابها القصوى.⁵⁴¹

وقد لاحظت مؤسسة ماعت أن الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي الكبير الذي دخلت فيه تونس نهاية عام 2023 قد أثرت على أوضاع الصحافة بشكل كبير على مدار عام 2024، فقد عاني مئات من الصحفيين العاطلين عن العمل نتيجة بطالة قسرية ناتجة عن انحسار فرص العمل في تخصصاتهم الصحفية وضعف العائد المالي من أعمالهم، وقد اعترفت نقابة الصحفيين التونسيين أن الصحافة في عام 2024 تمر بأخطر مرحلة في تاريخها بسبب أزمة هيكلية عميقة تهدد وجودها، وهي أزمة مزدوجة من ناحية اقتصادية ومالية، وأيضاً من ناحية سياسية تشمل موقف السلطات التونسية ونواياها الحقيقية إزاء قطاع الصحافة، كما حذرت النقابة التونسية للإذاعات الخاصة من عدم قدرة اغلب الإذاعات الخاصة على توفير أجور موظفيها بسبب شح الموارد مع تركيز سوق الإعلانات أكثر فأكثر على السوشيال ميديا، وهو ما يهدد من اضطرار قرابة 80 بالمائة من مؤسسات الاعلام الخاص الى الاغلاق.⁵⁴²

ولدي مؤسسة ماعت شواغل حقيقية إزاء استخدام الأحزاب السياسية منصات التواصل الاجتماعي بانتظام لإطلاق حملات تضليل وتشويه سمعة الصحافة وخلق مناخ انعدام الثقة فيها، وعلى مدار عام 2024 ارتفعت وتيرة الهجمات اللفظية العنيفة من قبل السياسيين ضد الصحفيين ووسائل الإعلام وأصبح التهريب ضد الصحفيين أمراً شائعاً.⁵⁴³ واطلعت مؤسسة ماعت على تقرير صدر عن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في مايو 2024، تناول أوضاع الصحافة التونسية خلال الفترة ما بين مايو 2023 ومايو 2024، وأكد التقرير أن هذه الفترة شهدت وضعاً استثنائياً للصحفيين في تونس اتسم بتصاعد التهديدات ضد حرية الصحافة، حيث استمرت محاكمات الصحفيين على خلفية أعمالهم الصحفية والتضيقات والتهديدات والاعتداءات عليهم، وأصدرت السلطات التونسية خلال هذه الفترة 5 أحكام بالسجن في حق صحفيين ومعلقين، كما شهدت تلك الفترة 211 اعتداء على الصحفيين والمراسلين والمصورين، إضافة إلى منع الصحفيين من تغطية القضايا الكبرى في عدة مناسبات،⁵⁴⁴

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل

وفقاً للفصل (46) من الدستور التونسي فإن الحق في العمل مكفول ومصان لكل مواطن وفي ظروف لائقة وبأجر عادل،⁵⁴⁵ وفي يوليو 2024 شرعت وزارة التشغيل والتكوين المهني التونسية في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل واعداد المخطط العملي لها حتى تتلاءم مع برنامج

⁵⁴¹ جمعية: مقاضاة هيثم المكي تنزل في إطار تتبع كل من يعبر عن رأي معارض في تونس، تونس الترا، 19 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/4uchdw5j>

⁵⁴² الصحافة في تونس: خطر الاضمحلال وغياب الأفاق، دي ديليو، 17 فبراير 2024، <https://tinyurl.com/2xsfk4y>

⁵⁴³ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/2xsfk4y>

⁵⁴⁴ نقابة الصحفيين تقدم التقرير السنوي لواقع حرية الصحافة في تونس 2024، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، 3 مايو 2024، <https://tinyurl.com/tj4x58p7>

⁵⁴⁵ دستور الجمهورية التونسية الصادر في 25 يوليو 2022، الفصل 46، <https://tinyurl.com/23msj45f>

الإصلاحات الكبرى، وتهدف عملية مراجعة تلك الاستراتيجية بشكل أساسي إلى التقليل التدريجي من نسبة البطالة خاصة بطالة الشباب والمرأة والحد من الفوارق بين الجهات مع الانسجام التام مع مختلف الاستراتيجيات القطاعية، وكمرحلة أولى من المنتظر أن يتم تفعيل مخرجات الإستراتيجية الوطنية للتشغيل على مدى قصير،⁵⁴⁶ وبالرغم من ذلك فقد انعكس الركود الاقتصادي في تونس خلال عام 2024 على استمرار ارتفاع نسب البطالة وفقدان الآلاف من المواطنين لوظائفهم وانخفاض الأجور، وزاد انتشار البطالة في صفوف الشباب اللذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة خلال الربع الثاني من العام 2024 إلى 41 في المائة مقارنة بـ 39.2 في المائة في الربع الأول من العام نفسه، ومثل الذكور 42.2 في المائة منهم والإناث 39.8 في المائة،⁵⁴⁷ كما مثل استمرار تدني الأجور خلال عام 2024 في تونس انتهاكاً للحق في العمل بأجر عادل، وهو ما دفع عشرات المعلمين في 11 سبتمبر 2024 إلى تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية بالعاصمة تونس، للمطالبة برفع الأجور،⁵⁴⁸ كما لا يزال عمال المناولة في تونس يشكون من ضعف رواتبهم وغياب التغطية الاجتماعية مقارنة مع زملائهم الذين يؤدون العمل نفسه ويكونون معينين رسمياً ضمن وظيفة عمومية، بالإضافة إلى عملهم لساعات طويلة مقارنة مع أقرانهم في نفس الوظائف.⁵⁴⁹

وعلى مدار عام 2024 لاحظت مؤسسة ماعت توتر العلاقات بين السلطات التونسية وبين الإتحاد العام للشغل، وهو ما دفع الإتحاد في 9 سبتمبر 2024 إلى تبني مبدأ الإضراب العام في القطاع العام والوظيفة العمومية دون تحديد تاريخ معين لبدء الإضراب، وذلك نظراً لتوقف المفاوضات الاجتماعية واتخاذ السلطات التونسية قرارات اجتماعية واقتصادية كبرى دون حضور الإتحاد العام التونسي للشغل مرتبطة بالأجور وغيرها.⁵⁵⁰

الحق في التعليم

يكفل الفصل (44) من الدستور التونسي الحق في التعليم الإلزامي حتى 16 سنة، ويفرض على الدولة السعي إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين،⁵⁵¹ ومنذ 13 سبتمبر 2024 بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية في صرف الدفعة الأولى من المساعدات المدرسية 2024-2025 لفائدة التلاميذ من أبناء العائلات المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي، وينتفع بهذه المساعدات 418593 تلميذا ينتمون إلى 231312 عائلة بقيمة إجمالية تقدر بـ 42.3 مليون دينار،⁵⁵² وسينتفع التلاميذ بمبلغ 100 دينار لكل تلميذ، كما سيتحصل الطلاب الجامعيون المعنيون على مبلغ 120 دينار لكل طالب،⁵⁵³ كما أكدت الغرفة الوطنية لتجارة الجملة في المواد المكتبية والمدرسية في

⁵⁴⁶ مراجعة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل : للحد من البطالة واستكشاف مواطن الشغل الجديدة، الصحافة اليوم، 26 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/4ekzu2rw>

⁵⁴⁷ البطالة تعكس تعثر محركات اقتصاد تونس، اندبندنت عربية، 23 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/4akpwy4>

⁵⁴⁸ تونس.. عشرات المعلمين يطالبون في وقفة احتجاجية برفع الأجور، وكالة الأناضول، 12 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/y9knz6y8>

⁵⁴⁹ عمال المناولة في تونس.. معاناة مستمرة بسبب التشغيل "الهش"، وكالة أنباء العالم العربي، 21 فبراير 2024، <https://tinyurl.com/5d5pf9we>

⁵⁵⁰ تونس.. هل تشهد العلاقة بين اتحاد الشغل والسلطة تصعيداً؟ وكالة الأناضول، 14 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/4mc9c3nr>

⁵⁵¹ دستور الجمهورية التونسية الصادر في 25 يوليو 2022، الفصل 44، <https://tinyurl.com/23msj45f>

⁵⁵² بلاغ صرف المساعدات المالية بمناسبة العودة المدرسية 2024-2025، وزارة الشؤون الاجتماعية، <https://tinyurl.com/ywjwp8z7>

⁵⁵³ 55 مليون دينار مساعدات لمحدودي الدخل بمناسبة العودة المدرسية والجامعية، الشروق، 7 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/ykshn464>

تونس أن الأسعار ستظل مستقرة، ولن يتم زيادة أسعار الكتب والكراسات المدعمة، وشهدت بعض أنواع الكتب والمواد الدراسية خلال عام 2024 تخفيضات في الأسعار بنسبة تتراوح بين 15 و17 بالمائة مقارنة بعام 2023، واستهدفت تلك التدابير دعم الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل المسجلة في برنامج الأمان الاجتماعي ومساعدتها على مواجهة تكاليف العودة المدرسية.⁵⁵⁴

ورغم ذلك فلا تزال السلطات التونسية عاجزة عن توفير الحق في التعليم بشكل جيد للعديد من المواطنين التونسيين، حيث يعاني قطاع التعليم في تونس بمراحله المختلفة من مشكلات عدة أثرت على حق الطلاب في التعليم، وتفاقمت خلال عام 2024 ظاهرة نقص المعلمين خاصة في المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية، حيث ارتفع العجز في المعلمين من 5300 خلال عام 2023 إلى 7500 خلال عام 2024، وقد طال العجز الشديد في المعلمين كل التخصصات وأهمها العربية والفرنسية والألمانية ومادة الرياضيات وغيرها من المواد، كما توسع هذا العجز جغرافياً فطال كل المناطق من المدن الكبرى إلى الأرياف النائية، ونتج عن هذا العجز أن أصبحت الفصول داخل المؤسسات التربوية مكتظة جداً بالطلاب وتصل الكثافة في بعض الأحيان إلى أكثر من 40 تلميذاً في الفصل الواحد، في حين أنه من المفروض ألا يتعدى 25 تلميذاً، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً في سير العملية التربوية وعلى جودة التعليم وينتهك الحق في التعليم،⁵⁵⁵ وخلال العام الدراسي 2023-2024، بلغ عدد التلاميذ مليونين و356 ألفاً و630 في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، فيما بلغ عدد المدرسين والمتعاقدين 156 ألفاً و234 مدرساً للمراحل كافة، يتوزعون على 6 آلاف و139 مؤسسة تربوية،⁵⁵⁶ وعلى مدار عام 2024 لاحظت مؤسسة ماعت استمرار ارتفاع معدلات التسرب من التعليم في تونس والتي تبلغ 109 ألف تلميذ في السنة، بمعدل 300 حالة تسرب يومياً، وترجع الأسباب الرئيسية وراء ذلك إلى أمية أولياء الأمور وضعف مناهج التعليم وفق الأسر وهشاشة أوضاعها المالية.⁵⁵⁷

رابعاً: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق النساء

خلال عام 2024 وثقت مؤسسة ماعت تدابير تشريعية هامة تتعلق بدعم حقوق المرأة مباشرة، ففي 31 يوليو 2024 صادق البرلمان التونسي على قانون "عطلة الأمومة والأبوة في الوظيفة العمومية والقطاع العام والقطاع الخاص، ووجد القانون عطلات الولادة والأمومة في القطاعين العام والخاص، كما مدد عطلة الولادة الإجبارية إلى 3 أشهر بمرتب كامل في القطاع العمومي ومنحة في القطاع الخاص،⁵⁵⁸ وبالرغم من ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت استمرار الفجوة الكبيرة بين الحقوق المكفولة للمرأة بموجب التشريعات والقوانين التونسية وبين الواقع الذي يفرض تحديات وقيود كبيرة على

⁵⁵⁴ تونس: استقرار أسعار الكتب والكراسات المدعمة وتخفيضات لدعم الأسر في مواجهة تكاليف العودة المدرسية، العربي الأن، 29 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/y89yabhd>

⁵⁵⁵ نقص الكوادر التربوية يهدد قطاع التعليم في تونس، اندبندنت عربية، 2 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/376v6ejf>

⁵⁵⁶ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/y9knz6y8>

⁵⁵⁷ 500% زيادة عدد المدارس الابتدائية الخاصة: هجرة جماعية من القطاع العام، الشروق، 8 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/yf4bjvju>

⁵⁵⁸ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/mv8us5bx>

تحقيق ذلك، حيث تقوض العديد من الممارسات الاجتماعية والثقافية تلك الحقوق، وعلى سبيل المثال؛ تواجه المرأة العاملة في قطاع الزراعة في تونس العديد من التحديات وتتعرض للتمييز ويتم التغافل عن حقوقها، ويساهم في تفاقم هذه الظاهرة الأجور غير المتساوية بين النساء والرجال في هذا القطاع الزراعي، حيث يتقاضى الرجال أجوراً أعلى بكثير من نظائرهن من النساء بالرغم من أن العمل واحد.⁵⁵⁹ كما تصاعدت وتيرة العنف ضد المرأة خلال عام 2024، إذ سُجلت 20 جريمة قتل راحت ضحيتها نساء خلال الفترة ما بين يناير وحتى نوفمبر 2024، واحتل العنف النفسي أكثر أنواع العنف ضد النساء في تونس، وبلغت نسبته 44.4 في المائة، يليه نسبة العنف اللفظي بـ 26.7 بالمائة، ثم العنف الجنسي بـ 15.6 بالمائة، وقدرت نسبة الزوجات المُعنفت، بنحو 41.8 في المائة، يليها العنف بالأماكن العامة بنسبة 28.1 في المائة، فيما تجاوزت نسبة النساء المُتعرضات للعنف في الوسطين العائلي والزوجي بنسبة 58 في المائة.⁵⁶⁰

وتواجه النساء العاملات في مجال جمع وفرز النفايات والمعروفات باسم البرباشة في تونس التمييز المستمر وهن غائبات بنسبة كبيرة عن سياسات الدعم من جانب الدولة، ويقدر الدخل اليومي للمرأة البرباشة بحوالي 8 دنانير في اليوم أي ما يعادل 240 دينار شهرياً، وذلك على الرغم من أن الحد الأدنى للأجور في تونس يبلغ حوالي 460 دينار شهرياً، وتسبب هذه المهنة للنساء العديد من المشاكل الصحية، حيث تعاني غالبية النساء العاملات في تلك المهنة من مشاكل في الظهر وفي اليدين وليس لديهن أية طريقة للتداوي والعلاج إلا على حسابهن الخاص إذ أنهن لا تتمتعن بالتغطية الصحية المجانية مما يدفعهن لتحمل الالام دون علاجها، كما تتعرض النساء البرباشة الى جميع أنواع العنف المادي والمعنوي، وتتعرض غالبيةهن إلى مضايقات تصل حد الاعتداء بالعنف اللفظي والمادي من قبل البرباشة الرجال الذين يعتبرون هذه المهنة حكراً لهم بسبب طبيعتها الشاقة ويرفضون مقاسمة النساء لهم.⁵⁶¹

وعلى مستوى المشاركة السياسية لاحظت مؤسسة ماعت تراجع دور المرأة التونسية خلال عام 2024، ففي أهم استحقاق انتخابي جري عام 2024 وهو الانتخابات الرئاسية فقد غابت المرأة بشكل كامل عن هذا الاستحقاق، وهو أمر صاحبه تراجع واضح لنسب مشاركة التونسيات في الشأن العام ومواقع صنع القرار، وسجلت آخر انتخابات للمجالس المحلية المنتخبة في تونس النسبة الأضعف في تمثيل النساء على امتداد 14 سنة مضت وبلغت 12 في المائة فقط.⁵⁶²

حقوق الأطفال

لقد انعكست صعوبة الأوضاع الاقتصادية في تونس على استمرار ارتفاع معدلات عمالة الأطفال على مدار عام 2024، حيث دفعت تلك الأوضاع العديد من الأسر التونسية إلى إجبار أطفالها على اقتحام سوق العمل من أجل مساعدتها على مجابهة تكاليف المعيشة المتزايدة، وباتت ظاهرة عمالة

⁵⁵⁹ تحديات المرأة في تونس: الفجوة العميقة بين التشريعات والواقع، الصباح، 2 يناير 2024، <https://tinyurl.com/2h4run9u>

⁵⁶⁰ إجراءات لحماية النساء ضحايا العنف في تونس، ارم نيوز، 19 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/2pumwrm2>

⁵⁶¹ صمود في وجه الظروف: وضع النساء البرباشة وتحدياتهن اليومية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 8 مارس 2024، <https://ftdes.net/ar/barbecha-monastir/>

⁵⁶² رغم تقلدها عديد المناصب في الدولة، تراجع مشاركة التونسيات في الشأن العام، الصباح، 13 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/2ku4bfh3>

الأطفال تنتشر بشكل مروع في شوارع تونس العاصمة وحتى في بقية المدن والأرياف التونسية، وتنوع المجالات التي يعمل بها الأطفال علي حسب طبيعة المناطق التي يعيشون فيها، فالأطفال المتواجدين بالأوساط الريفية يلجؤون للأعمال الزراعية واليدوية كجني الزيتون ورعاية الماشية، بينما يلجأ الأطفال القاطنين بالوسط الحضري أو شبه الحضري إلى أعمال أخرى كتجميع القوارير البلاستيكية، وغسل السيارات وتنظيفها وبيع التبغ أو التسول والعمل المنزلي والعمل لدى ورشات الميكانيكة والنجارة، ويتم استقطاب بعض الأطفال القاطنين بالمناطق الحدودية إلى بؤر التهريب والتجارة الممنوعة، وتشير دراسة اطلعت علي نتائجها مؤسسة ماعت إلي أن عدد الاطفال العاملين في تونس بلغ 215 ألف طفل، منهم 136 ألف يعملون في اعمال خطيرة و5 في المائة يعملون في القطاع الزراعي و20 في المائة في التجارة.⁵⁶³

ووثقت مؤسسة ماعت انتشار أنواع مختلفة من العنف ضد الأطفال في تونس، من بينها العنف السبيرياني الذي يتفاقم بسبب حضور القصر الكثيف على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي غياب الرقابة الرسمية الكافية وعدم دراية الأسر بطرق الحماية الكافية، ولا يزال الأطفال في تونس عرضة للاستغلال الجنسي عبر الانترنت بشكل واسع، ففي أبريل 2024 تعرض أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً لابتزاز وعنف سبيريانيين، من قبل شخص حاول استغلالهم جنسياً عبر حساب على تطبيق إنستجرام يتابعه أكثر من مليون تونسي،⁵⁶⁴ وعقب تلك الواقعة أطلقت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حملة اتصالية للوقاية من المخاطر السبيريانية على الأطفال، تضمنت الحملة إصدار دليل بعنوان "رحلة آمن وأمنة لحماية الأطفال من مخاطر الانترنت" كما تم إنجاز قصة رقمية بعنوان "قلعة الأمان الرقمي مغامرات آمن وأمنة" بالإضافة إلي تقديم النصائح والإرشاد الرقمي لوقاية الأطفال من مخاطر الانترنت.⁵⁶⁵

حقوق المهاجرين

شهد عام 2024 استمرار انتهاكات واسعة وخطيرة ضد المهاجرين واللاجئين، بالإضافة إلي استمرار السلطات التونسية باستهداف منظمات وأعضاء منظمات تونسية تدعم حقوق المهاجرين، ففي 6 مايو 2024 اعتقلت السلطات التونسية رئيسة جمعية "منيمتي" المناهضة للعنصرية، سعدة مصباح، وفتشت الشرطة منزلها، وفي 7 مايو 2024 تم القبض على المدير السابق لجمعية "تير دازيل تونس" ووضعته قيد الحجز مدة 5 أيام، وقد جاءت تلك الاعتقالات للمدافعين عن حقوق المهاجرين بعد ساعات من تصريحات للرئيس التونسي قيس سعيد يهاجم فيها منظمات تدافع عن حقوق المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، واتهمها الرئيس التونسي مباشرة بأنها تتلقى أموالاً طائلة من الخارج، وأن أكثرهم خونة وعملاء،⁵⁶⁶ كما قادت السلطات التونسية حملة توقيف واسعة ضد النشطاء المدفعين عن حقوق المهاجرين علي مدار عام 2024، وفي الأسبوع الأول من شهر

⁵⁶³ التصدي لعمالة الأطفال: دعوة إلى وضع خطة إصلاح شاملة موجّهة للطفل والأسرة، الصحافة اليوم، 16 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/3bays6xb>

⁵⁶⁴ أطفال تونس ضحية الاستغلال الجنسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، العربي الجديد، 18 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/4hn4rj95>

⁵⁶⁵ إطلاق حملة اتصالية للتّوقي من المخاطر السّيريانية على الأطفال، موزاييك، 17 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/pwkhbjv7>

⁵⁶⁶ تونس-منظمات وشخصيات معنية بحقوق المهاجرين تحت ضغط السلطات، دي ديليو، 11 مايو 2024، <https://tinyurl.com/5ybzvanz>

نوفمبر 2024 أوقفت السلطات التونسية ناشط في دعم المهاجرين وتم إحالته على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، وهو ما يعد مؤشر خطير لأنها المرة الأولى التي تعرض فيها السلطات على هذا القطب القضائي جمعيات متخصصة في قضية الهجرة.⁵⁶⁷

وفي 3 مايو 2024 قامت السلطات التونسية بعمليات إجلاء قسرية لمئات المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، وتم نقلهم بالقوة من مخيمات أقيمت أمام مقر منظمات الأمم المتحدة باتجاه الحدود الجزائرية، وذلك بعد أن أقام فيها ما بين 500 و700 شخص من المهاجرين المنحدرين من إفريقيا جنوب الصحراء، وكان المهاجرون قد أقاموا في هذه المخيمات المؤقتة، بعد طرد العديد منهم من منازلهم علي مدار عام 2023،⁵⁶⁸ وعلي مدار عام 2024 تلقي خبراء أمميون مستقلون تقارير تفيد بانتهاكات واسعة مارستها السلطات التونسية بحقوق المهاجرين واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر خلال عمليات البحث والإنقاذ والنقل إلى المناطق الحدودية في تونس، ووثقت تلك التقارير وفاة 189 شخصا أثناء العبور ومقتل 265 شخصا أثناء عمليات الاعتراض في البحر خلال الفترة ما بين يناير ويوليو 2024، وأكدت أن أوضاع من يتم إنقاذهم من قبل خفر السواحل التونسية يزداد سوءا عند النزول في الموانئ بسبب ما يتعرضون له من عمليات نقل قسري تعسفي إلى حدود البلاد دون الوصول إلى المساعدة الإنسانية اللازم،⁵⁶⁹ ولا يزال عدد كبير من طالبي اللجوء من المهاجرين في تونس لم يحصلوا على ردود نهائية سواء بالسلب أو بالإيجاب حول تسوية الوضعية القانونية لوجودهم على التراب التونسي، وهو ما يبقئهم في وضعية هشّة، ويزيد من معاناة المهاجرين الذين فروا من بلدانهم بحثاً عن ملاذات آمنة، ويوجد في تونس 18 ألفاً و362 لاجئاً وطالب لجوء، من بينهم 3 آلاف و388 من الإناث.⁵⁷⁰

⁵⁶⁷ تونس: توقيف ناشط في دعم المهاجرين وإحالته على القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، فرانس 24، 16 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/mr8tjxf8>

⁵⁶⁸ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/yk62cfn2>

⁵⁶⁹ تونس: خبراء أمميون قلقون بشأن سلامة المهاجرين واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر، أخبار الأمم المتحدة، 14 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/2s45ktrj>

⁵⁷⁰ تعليق معالجة ملفات اللجوء يزيد حياة المهاجرين صعوبة في تونس، العربي الجديد، 12 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/ypaepmxt>

الجزائر

مثلت الانتخابات الرئاسية الجزائرية في 7 سبتمبر 2024 الحدث الأبرز في الجزائر على مدار عام 2024، وشهدت الفترة التي سبقت تلك الانتخابات تضيق على عدد من النشاط والمعارضين السياسيين وهو ما أدى إلى انتهاكات واسعة للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين في الجزائر خاصة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وحرية الصحافة.⁵⁷¹

أولاً: التطور التشريعي

وثقت مؤسسة ماعت اصدار السلطات الجزائرية علي مدار عام 2024 مجموعة من القوانين التي تتعلق بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية. ففي 16 يناير 2024 صادق مجلس الأمة الجزائري علي قانون النفقة الجديد وهو القانون الذي يتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة، وتلاحظ مؤسسة ماعت أن هذا القانون يحمي بشكل واضح حقوق النساء المطلقات والأطفال المحضونين، خاصة مع ارتفاع حالات الطلاق في الجزائر إلى 64 ألف حالة سنوياً، أي بمعدل حالة كل 12 دقيقة، ويتيح القانون للنساء المطلقات وأطفالهن الذين لم يحصلوا على النفقة، تلقي مستحقات مالية شهرياً عن طريق الخزينة العمومية التي تضمن لهم هذا المورد المالي، فيما تتولى العدالة متابعة الأزواج والأولياء الذين امتنعوا عن دفعها لأسباب مختلفة أوضحها القانون.⁵⁷² وفي 30 يناير 2024 صادق مجلس الأمة علي قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، وأدرج القانون أخطار جديدة لاسيما تلك المرتبطة بتغير المناخ والفضاء والأخطار السيبرانية، كما حدد وسائل التمويل وزيادة الاستثمار في الوقاية والتنبؤ وتحسين الحوكمة من خلال توزيع وتحديد واضح للمسؤوليات والمهام وتحسين التنسيق بين القطاعات وتفعيل مشاركة المجتمع المدني في مواجهة تلك الأخطار.⁵⁷³ وفي 2 أبريل 2024 أقر أعضاء مجلس الأمة الجزائري تعديلات جديدة علي قانون العقوبات، وتنطوي التعديلات الجديدة علي عدة مصطلحات غامضة وفضفاضة، لا سيما في المادتين 63 مكرر و63 مكرر، اللتان تعاقبان بالسجن مدى الحياة بتهمة الخيانة لتسريب معلومات تعتبر حساسة للأمن القومي أو الدفاع أو الاقتصاد عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، كما ينص القانون على السجن بين 5 و10 سنوات مع التنفيذ، وغرامة تصل إلى مليون دينار ضد من يسهم وقت السلم في مشروع لإضعاف الروح المعنوية للجيش أو الأسلاك الأمنية بغرض الإضرار بالدفاع أو الأمن الوطنيين،⁵⁷⁴ وفي 23 يوليو 2024 أصدرت السلطات الجزائرية قانوناً جديداً يحدد كيفية إدراج وتصنيف الأفراد والكيانات في قائمة الإرهاب وطرق شطبهم منها، وما يترتب عن ذلك من إجراءات صادرة للأموال والممتلكات، وجاء

⁵⁷¹ الجزائر: النظام يفرض مناخاً من الرعب في منطقة القبائل، لي 360، 23 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/47rek93a>

⁵⁷² مع تفعيل مكاتب تحصيل النفقة للمطلقات.. كيف تؤثر القوانين الجديدة على الجزائريات؟ الحرة، 18 مايو 2024، <https://tinyurl.com/279u2nf7>

⁵⁷³ المصادقة على نص القانون المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث، وكالة الأنباء الجزائرية، 30 يناير 2024، <https://tinyurl.com/2zn79793>

⁵⁷⁴ ضوابط جزائية مشددة في قانون العقوبات الجزائري الجديد، الشرق الأوسط، 6 مايو 2024، <https://tinyurl.com/4v6szsf9>

القانون في صورة مرسوم تنفيذي يحمل رقم 24-243، ويؤكد القانون أن المعنيين بالتصنيف هم كل شخص أو كيان توجد ضده دلائل قوية ومتوافقة، وكان محل تحريات أولية أو محل متابعة جزائية، أو صدر ضده حكم أو قرار بالإدانة، لارتكابه أو محاولة ارتكابه أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 87 مكرر 13 من قانون العقوبات، وتعرض القانون لانتقادات حادة لاعتماده على المادة 87 من قانون العقوبات الجزائري، وهي المادة التي توسع تعريف الإرهاب ليشمل أي فعل من شأنه تغيير نظام الحكم، وهو ما أدى لمحاكمة عدد كبير من النشطاء السياسيين بتهمة الإرهاب،⁵⁷⁵ وفي 16 نوفمبر 2024 صدق المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على مشروع الموازنة العامة في الجزائر للعام 2025 بالإجماع، وهو المشروع الذي يتعلق بشكل مباشر بالحقوق الاقتصادية للمواطنين في الجزائر، وأقر القانون موازنة هي الأكبر في تاريخ الجزائر، والتي تخلو من رسوم وضرائب جديدة.⁵⁷⁶

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في حرية الرأي والتعبير

كفلت المواد 42، 44، 48 من الدستور الجزائري الحق في حرية الرأي والتعبير.⁵⁷⁷ وبالرغم من ذلك فلا تزال السلطات الجزائرية مستمرة في تقييد حرية التعبير من خلال ملاحقة المعارضين والنشطاء السياسيين، كما أصدرت السلطات الجزائرية عدة قوانين علي مدار عام 2024 قيدت بشكل كبير من تلك الحريات، والتي كان أبرزها التعديلات التي أجريت على قانون العقوبات في أبريل 2024، والتي اشتملت على مصطلحات غامضة وفضفاضة مثل الأمن القومي والروح المعنوية، وتم تشديد العقوبات على المساس بها والتي وصلت إلى السجن مدى الحياة، وقد قيدت تلك التعديلات بشدة حرية الرأي والتعبير خوفاً من الوقوع تحت طائلة القانون⁵⁷⁸. وتعتبر المادة 87 مكرر من قانون العقوبات هي واحدة من أكثر القوانين استخداماً لمقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان،⁵⁷⁹ كما أدى المرسوم التنفيذي رقم 24-243، والذي يحدد كيفية إدراج وتصنيف الأفراد والكيانات في قائمة الإرهاب وطرق شطبهم منها، إلى محاكمة عدد من النشطاء السياسيين بسبب آراءهم، حيث وسع القانون من تعريف الإرهاب ليشمل أي فعل من شأنه تغيير نظام الحكم.⁵⁸⁰

وعلي مدار عام 2024 توسعت السلطات الجزائرية في مضايقات وترهيب عدد من نشطاء المعارضة السياسية، خاصة خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية، ففي 29 يناير 2024 اعتقلت السلطات الجزائرية الشاعر محمد تجاديت والمعروف باسم شاعر الحراك، وقد تعرض تجاديت للسجن عدة مرات خلال السنوات الأخيرة بسبب نشاطه في الحراك الشعبي، وكان قد أفرج عنه مؤقتاً آخر مرة في

⁵⁷⁵ قانون جديد في الجزائر لإدراج الأشخاص والكيانات على قائمة الإرهاب، القدس العربي، 28 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/2bwwt62y>

⁵⁷⁶ نبون يصادق على أكبر موازنة في تاريخ الجزائر، الجزيرة، 24 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/ydbutd9y>

⁵⁷⁷ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 42، 44، 48، للاطلاع على مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

⁵⁷⁸ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/4v6szsf9>

⁵⁷⁹ "أمنستي" تطلق عريضة دولية لإطلاق سراح المحتجزين تعسفا بالجزائر، العمق المغربي، 16 يناير 2024، <https://tinyurl.com/55zj2ub2>

⁵⁸⁰ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/2bwwt62y>

6 نوفمبر 2022،⁵⁸¹ وفي 20 أغسطس 2024 أُلقت السلطات الجزائرية القبض على عشرات الناشطين السياسيين والذين ينتمي أغلبهم إلى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أثناء محاولتهم إحياء ذكرى المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني والمعروف باسم (مؤتمر الصومام)، وقد شملت عمليات القبض جميع القيادات العليا لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بما في ذلك رئيس الحزب نفسه عثمان معزوز، وهو ما استتبعه بياناً شديد اللهجة من الحزب ضد السلطات الجزائرية التي اتهمها البيان بالاستمرار في ممارسة القمع والديكتاتورية،⁵⁸²

وفي 16 نوفمبر 2024 اعتقلت السلطات الجزائرية الكاتب بوعلام صنصال بعد تصريحات له في مقابلة مع قناة فرنسية، حيث أشار إلى أن الصحراء الشرقية التي تضم مناطق مثل تندوف وبشار، تعود تاريخياً إلى المغرب قبل أن يتم ضمها للجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي.⁵⁸³

الحق في حرية الصحافة

تضمن المادة 50 من الدستور الجزائري حرية الصحافة بأنواعها المختلفة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية.⁵⁸⁴ وقد أفرجت السلطات الجزائرية في 31 أكتوبر 2024 عن الصحفي والناشط السياسي إحسان القاضي، بالإضافة إلى عشرة معتقلين آخرين، بموجب عفو أصدره الرئيس الجزائري بمناسبة الذكرى السبعين للحرب من أجل الاستقلال،⁵⁸⁵ ومع ذلك فقد تراجعت الجزائر ثلاثة مراكز في العام 2024 في مقياس حرية الصحافة، لتحتل المرتبة 139 من أصل 180 دولة، وفق أحدث تصنيف صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، وذلك بسبب تعرض وسائل إعلام مستقلة لضغوط وتعرض الصحافيين لتهديدات واعتقالات لمجرد ذكر الفساد أو قمع التظاهرات،⁵⁸⁶ كما لا تزال السلطات الجزائرية تضع قيوداً تعسفية على الصحفيين خاصة ما يتعلق بحقهم في حرية التنقل واحتجازهم تعسفياً، ففي 13 أبريل 2024 تعرض الصحفي الجزائري بمجلة جون أفريك الفرنسية فريد عليلات للاستجواب لدى وصوله لمطار الجزائر الدولي، وتم إبلاغه بعدم السماح له بدخول الجزائر وإعادته إلى فرنسا، وذلك بعد قضائه لأكثر من 11 ساعة في مباني الجمارك والشرطة القضائية في المطار،⁵⁸⁷ وفي 27 يونيو 2024 اعتقلت السلطات الجزائرية مدير الموقع الاخباري "الجزائر سكوب" عمر فرحات ورئيس تحريره سفيان غيروس وأودعتهما الحبس الاحتياطي، عقب نشر الموقع تسجيل تضمن تصريحات لسيدتي أعمال تحتجان فيه على التهميش، ويلحق الصحافيان بتهمة التحريض على نشر خطاب الكراهية.⁵⁸⁸

⁵⁸¹ اعتقال شاعر الحراك محمد تجاديت، الحقرة، 29 يناير 2024، <https://tinyurl.com/bdcfp83j>

⁵⁸² مرجع سابق، <https://tinyurl.com/47rek93a>

⁵⁸³ الكاتب بوعلام صنصال والجزائر: قصة اعتقال بغلفيات سياسية، دي دبليو، 27 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/233wnwwx>

⁵⁸⁴ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 50، للاطلاع على مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

⁵⁸⁵ الجزائر: الإفراج عن الصحفي إحسان القاضي وعدد من معتقلي الرأي، مونت كارلو الدولية، 1 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/549aprdz>

⁵⁸⁶ ترتيب الجزائر وفق منظمة مراسلون بلا حدود عام 2024، <https://tinyurl.com/3bbe6b99>

⁵⁸⁷ صحافي "جون أفريك" فريد عليلات يتعرض للطرد في مطار الجزائر- (ندوينة)، القدس العربي، 14 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/hyb2chmp>

⁵⁸⁸ الجزائر: اعتقال صحافيين اثنين إثر نشر تسجيل لسيدتي أعمال ينتقد التهميش، فرانس 24، 29 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/mwh4382b>

الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

تضمن المادة 49 من الدستور الجزائري حرية التظاهر السلمي للمواطنين، ومع ذلك قيدت المادة ذاتها تلك الحرية في إطار القانون الذي يحدد كيفية ممارستها⁵⁸⁹، وقد بقي الحق في التجمع السلمي عرضة لانتهاكات واسعة مارستها السلطات الجزائرية علي مدار عام 2024، ففي 29 فبراير، و9 مارس 2024، منعت السلطات المنظمة غير الحكومية الجزائرية (SOS) من عقد فعاليات لحقوق الإنسان في مقر المنظمة، وقامت الشرطة بمحاصرة مكاتب المنظمة ومنعوا الوصول إليها ورفضوا السماح بدخول الأشخاص المقرر حضورهم⁵⁹⁰، كما ظل الحق في تكوين الجمعيات عرضة لانتهاك السلطات الجزائرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فلا يزال قانون النقابات يمنع أعضاء النقابات من المشاركة في الأنشطة السياسية ويمنع النقابات من إقامة أي علاقات مع الأحزاب السياسية، كما يجعل القانون الحق في الإضراب مشروطاً بالحفاظ على استمرارية المصالح العمومية الأساسية، وحماية سلامة الناس والحاجات الأساسية، وهي مفاهيم مبهمة يمكن للسلطات تفسيرها لتقييد الإضرابات بشكل تعسفي.⁵⁹¹

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في مستوى معيشي لائق

أفادت تقارير اطلعت عليها مؤسسة ماعت بأن الجزائر في صدارة دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وأنها ستسجل نموًا اقتصاديًا بنسبة 3.8 في المائة خلال عام 2025، والذي يساهم في زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة،⁵⁹² وعلى مدى السنوات القليلة الماضية حققت الجزائر تقدماً في التنمية الاقتصادية والبشرية، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية وإدخال سياسات اجتماعية لإعادة التوزيع تخفف من حدة الفقر وتحسن مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير، وهو ما أهلها للعودة إلى فئة الدخل فوق المتوسط وفق تصنيف البنك الدولي لدخل الدولة في يوليو 2024،⁵⁹³ وعلى مدار عام 2024 نجحت الجزائر في تحقيق مستويات مرتفعة من الأمن الغذائي، والذي يعد أحد أبرز مؤشرات القدرة علي تحقيق مستوى معيشي لائق للأفراد، واتخذت الجزائر خطوات هامة على طريق تحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي⁵⁹⁴ ومع ذلك لا تزال هناك مناطق عدة في الجزائر تعاني من ضعف الخدمات الأساسية خاصة في غرب الجزائر، والتي تعاني من نقص شديد في مياه الشرب، وهو ما اضطر الأهالي في تلك المناطق تنظيم احتجاجات بشكل متكرر، ففي 18 يونيو 2024 اندلعت احتجاجات أول وثاني أيام عيد

⁵⁸⁹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 49، للاطلاع علي مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

⁵⁹⁰ Algeria: Authorities must halt ongoing repression of civic space ahead of presidential elections, amnesty, 2 September 2024, <https://tinyurl.com/4jm5mm3f>

⁵⁹¹ Algeria: Parliament passes 'unions' right' bill despite mass opposition, newarab, 8 March, 2023, <https://tinyurl.com/3uexwd87>

⁵⁹² الجزائر تتصدر ترتيب دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط في نسبة النمو الاقتصادي، أوراس، 10 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/mvdvrv6p>

⁵⁹³ The World Bank in Algeria, worldbank, 12 Oct 2024, <https://tinyurl.com/27bm292x>

⁵⁹⁴ تحليل: الأمن الغذائي في الجزائر.. نجاح يواجه مصاعب متجذرة، دي ديليو، 21 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/2jewue2h>

الأضحى في عدة مناطق من ولاية تيارت غرب الجزائر بسبب عدم حل مشكلة انقطاع مياه الشرب رغم عود الحكومة بالقضاء على الأزمة، ويؤثر الانقطاع المتكرر لمياه الشرب على الحياة اليومية لعدد كبير من المواطنين في مناطق غرب الجزائر، حيث يؤثر سلباً على تمتع المواطنين بمستوي معيشي لائق وحياة كريمة.⁵⁹⁵ وهو الحق الذي تنص عليه المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الحق في العمل

يكفل الدستور الجزائري في المادة 61 الحق في العمل لجميع المواطنين، والحق في الحماية والأمن والنظافة والراحة خلال العمل.⁵⁹⁶ وأكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قبيل الانتخابات الرئاسية التي جرت في سبتمبر 2024 أنه سيعمل على زيادة منحة البطالة ابتداء من عام 2025 لمساعدة العاطلين عن العمل بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.⁵⁹⁷ وبالرغم من ذلك فلا تزال معدلات البطالة مرتفعة، فوفق آخر إحصائيات فقد بلغت معدلات البطالة 11.8 في المائة، ما يعني أن هناك الآلاف من العاطلين عن العمل خاصة من فئة الشباب،⁵⁹⁸ وهو ما ينتهك الحق في العمل الذي نصت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويترتب على فقدان آلاف الشباب في الجزائر للحق في العمل انتهاك العديد من الحقوق الأخرى أبرزها الحق في العيش بمستوي لائق والحق في السكن اللائق والحياة الكريمة، وبسبب الانتهاكات الواسعة لحقوق العمال، فقد صنفت النسخة الحادية عشر لمؤشر الحقوق العالمية لسنة 2024، التي أصدرها الاتحاد الدولي لنقابات العمال في يونيو 2024 الجزائر ضمن خانة البلدان التي لا يوجد بها أي ضمان لحقوق العمال، والأكثر انتهاكا لحقوق العمال في العالم.⁵⁹⁹

الحق في التعليم

تنص المادة 65 من الدستور الجزائري على ضمان الحق في التعليم، وأن التعليم الأساسي إجباري ومجاني، وتضمن الدولة التساوي بين المواطنين في الالتحاق بالتعليم.⁶⁰⁰ وقد شهدت ميزانية قطاع التعليم في الجزائر لعام 2024 زيادة مقارنة بميزانية 2023، قدرت بـ 239 مليار دينار جزائري، أي زيادة بنسبة 21.70 بالمائة، وهو ما سمح بزيادة أعداد المؤسسات التعليمية وأعداد الطلاب فيها بمقدار 386 ألف و780 تلميذ جديد عام 2024، بالإضافة إلى زيادة أعداد المعلمين بمقدار 41 ألف و274 معلم مقارنة بعام 2023، بنسبة بلغت 7.71 بالمائة، منها 8.66 بالمائة، من خريجي المدارس العليا للمعلمين، وبالرغم من ذلك فقد لاحظت مؤسسة ماعت استمرار تراجع نسبة الإنفاق على التعليم في الجزائر من

⁵⁹⁵ احتجاجات متكررة في غرب الجزائر بسبب نقص مياه الشرب، العربية، 18 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/5s8rc9xu>

⁵⁹⁶ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 61، للاطلاع على مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

⁵⁹⁷ المترشح الحر تبون.. سيزيد في منحة البطالة بداية من 2025 لتصبح 2 ملايين، يوتيوب، 25 أغسطس 2024، <https://www.youtube.com/watch?v=Hmvs9K1eAlo>

⁵⁹⁸ تعرف على أدنى 10 دول بمعدل البطالة بينها دولة عربية، الجزيرة، 27 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/mrbx35jf>

⁵⁹⁹ الاتحاد الدولي للنقابات يضع الجزائر ضمن الدول الأكثر انتهاكا لحقوق العمال، هسبريس، 13 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/2n4wvr3b>

⁶⁰⁰ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 65، للاطلاع على مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

إجمالي الإنفاق الحكومي، والتي مثلت ما نسبته 10.18 بالمائة، من الميزانية الإجمالية لعام 2024.⁶⁰¹ وكانت مؤسسة ماعت قد وثقت وصول تلك النسبة إلى 13.1 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي لعام 2023 خلال التقرير السنوي للمؤسسة عن حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية عام 2023. كما شهدت العملية التعليمية في الجزائر اضطرابات علي مدار عام 2024، والتي أثرت بدورها علي التوفير الكامل للحق في التعليم، ففي أبريل 2024 نفذت أربع نقابات تعليمية مستقلة في الجزائر إضراباً عن العمل أثر بشكل جزئي على سير الدروس في المدارس والمؤسسات التعليمية وجاء الاضراب رد فعل على استمرار تجاهل الحكومة لدعوات المعلمين والأساتذة والنقابات التعليمية للمشاركة في وضع القانون الأساسي للمعلم، وشهدت المؤسسات التعليمية في الجزائر بمعظمها استجابة مختلفة لنداء الإضراب، ووصلت أعلى نسب استجابة في المراحل الثانوية والمتوسطة.⁶⁰² ولا تزال ظاهرة التسرب المدرسي إحدى الظواهر الخطيرة التي تعاني منها المدارس الجزائرية، فهي منتشرة بشكل كبير في المراحل التعليمية المختلفة، وهي لا تقتصر على طبقة أو فئة معينة في المجتمع في الجزائر، وتؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.⁶⁰³

رابعاً: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق المرأة

استمرت أشكال التمييز وانتهاكات حقوق النساء في الجزائر علي مدار عام 2024، علي الرغم من أن الدستور الجزائري يكفل في المادة 31 المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم،⁶⁰⁴ فلا يزال الأب في الجزائر يحتفظ بالوصاية القانونية حتى لو كانت الحضانة للأم، كما تجرد الجزائر حقوق الأم في الحضانة عند الزواج مرة أخرى، علي الرغم من أن ذلك لا ينطبق علي الرجال في حالة زواجهم مرة أخرى،⁶⁰⁵ كما تلاحظ مؤسسة ماعت انتشار زواج القاصرات بشكل لافت في مناطق الجزائر الداخلية، حيث يلجأ الأولياء إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة، وهو ما يترتب عليه انعكاسات سلبية على حياة الزوجة القاصر ثم المجتمع بأكمله، وتستقبل المحاكم في الجزائر ما بين 600 و2000 حالة زواج قاصرات سنوياً، ولا سيما من المناطق الداخلية المحافظة، ويسمح القانون الجزائري بزواج القاصرات برخصة من القاضي وبشرط أن يكون سبب الزواج مبرراً، غير أن القانون لم يحدد صفة القاضي الذي يمكنه أن يقدم الرخصة لتزويج القاصر، كما أن النص القانوني لم يحدد الظروف القاهرة التي يمكن وفقاً لها منح الرخصة،⁶⁰⁶ ولا تزال مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في الجزائر متدنية، حيث بلغت حصة تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري الحالي 34 مقعداً، من إجمالي المقاعد البالغ

⁶⁰¹ رقم هام.. وزير التربية يكشف ميزانية قطاعه لسنة 2024، النهار، 23 نوفمبر 2023، <https://tinyurl.com/ycx7cbvf>

⁶⁰² إضراب المدارس في الجزائر للمطالبة بدور المعلمين بصياغة القانون الأساسي للمعلم، العربي الجديد، 29 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/2swj8swm>

⁶⁰³ ظاهرة التسرب المدرسي في المؤسسة التربوية الجزائرية، لحظات نيوز، 24 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/yc8pe68y>

⁶⁰⁴ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 31، للاطلاع علي مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

⁶⁰⁵ Women in Africa face discrimination in family laws, equalitynow, 15 May, 2024, <https://tinyurl.com/269bvu6n>

⁶⁰⁶ زواج القاصرات في الجزائر معاناة صامتة، اندبندنت عربية، 14 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/55xb9rdk>

عددها 407 مقاعد بنسبة بلغت 8 في المائة، وهي نسبة ضعيفة للغاية مقارنة بمتوسط النسب العالمية لتمثيل النساء في البرلمانات.⁶⁰⁷

حقوق الأطفال

يضمن الإطار الدستوري في الجزائر العديد من حقوق الأطفال، حيث تنص المادة 71 من الدستور علي حماية حقوق الأطفال خاصة من العنف ضدهم، إضافة إلي تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين،⁶⁰⁸ كما تضع البرامج الوطنية في الجزائر الحقوق الأساسية للطفل في صلب اهتماماتها، خاصة تلك المتعلقة بالزامية ومجانية التعليم والرعاية الصحية، مع ضمان تدابير الحماية والمرافقة النفسية والاجتماعية لكافة الأطفال، وتعكف الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة في الجزائر على إعداد مخطط وطني للطفولة 2030-2025 يحدد التوجهات الاستراتيجية والأولويات الوطنية للتكفل الأمثل بقضايا الطفولة،⁶⁰⁹ وعلي الرغم من تلك الجهود، فقد وثقت مؤسسة ماعت بعض الممارسات التي تنتهك حقوق الأطفال خاصة حقهم في التعليم الجيد، فلا تزال المؤسسات التعليمية في الجزائر وخاصة الابتدائية منها تعاني من الأعداد المتزايدة للتلاميذ، ما أدى إلى اكتظاظ الفصول إلي ما بين 35- 45 تلميذاً في الفصل، الأمر الذي تسبب في ضعف مستوى الإشراف ومتابعة أداء الأطفال ومعالجة الفروق الفردية بينهم، وهو ما يؤثر بشدة علي حقوق الأطفال في التعليم الجيد.⁶¹⁰

⁶⁰⁷ المرأة في الحياة السياسية الجزائرية.. ما دورها والتحديات التي تواجهها؟ العربي، 6 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/44dh9mmz>

⁶⁰⁸ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 71، للاطلاع علي مواد الدستور: <https://www.joradp.dz/har/consti.htm>

⁶⁰⁹ شرقي: الجزائر نموذج يحتذى به في مجال حماية وترقية الطفولة، الإذاعة الجزائرية، 17 يونيو 2024، <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/47289>

⁶¹⁰ مقاربة إصلاحية لإعادة هيكلة المدرسة الابتدائية في الجزائر، الجزيرة، 19 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/47xcby4h>

المغرب

اتسم عام 2024 بتطورات حاسمة على حقوق الإنسان في المملكة المغربية، لعل أهمها مناقشة تعديلات مشروع الإجراءات الجنائية والعفو الرئاسي الذي أصدره الملك محمد السادس في 29 يوليو 2024 لصالح عدد من النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أبرزهم الصحفي عمر الراضي. علي جانب آخر ظلت هناك تحديات ماثلة أمام الدفع نحو النهوض بأوضاع حقوق الإنسان كافة خاصة استمرار القيود على حرية التعبير وخاصة على الأنترنت وعمالة الأطفال في المهن الخطرة بالإضافة إلى تصاعد أعداد المهاجرين غير النظاميين.

أولاً: التطور التشريعي

شغلت حقوق الإنسان حيزاً واضحاً من الاجتهاد التشريعي لمجلس النواب في المملكة المغربية خلال عام 2024، وتمثل ذلك في السعي إلى تحديث منظومة العدالة الجنائية، بالإضافة إلى تعديلات قانون الضمان الاجتماعي والقوانين التي تستهدف ذوي الإعاقة والعمال. فقد صادق المجلس الحكومي في 29 أغسطس 2024 على مشروع القانون 03.23 بتغيير قانون المسطرة الجنائية الصادر من قبل وزارة العدل ويهدف المشروع إلى استكمال إصلاح منظومة العدالة وحماية الحقوق والحريات العامة ومكافحة الجريمة وربطت وزارة العدل بين التشريع وبين حرص المغرب على الوفاء بالتزامه في مجال حقوق الإنسان وخاصة الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، واحتوي مشروع القانون الجديد على ضمانات جديدة للدفاع بالإضافة إلى حماية حقوق الضحايا في جميع مراحل الدعوى العمومية. بجانب وضع ضوابط قانونية للسياسة الجنائية تعزيز حماية الأحداث والحد من ممارسات الاعتقال الاحتياطي. وفي سابقة هي الأولى تضمن مشروع مراجعة القانون الجنائي تعريفاً لجريمة الاختفاء القسري مطابقاً للتعريف الوارد في المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وحدد عقوبات تتناسب مع خطورة هذه الجريمة. وفي سياق تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة صادقت الحكومة على مشروع مرسوم يتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعة الإعاقة والذي تمنح حاملها عدد من المزايا من بينها التسهيلات في الخدمات الحكومية ووسائل النقل. وفي سياق العمل على تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 02.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف قانون رقم 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، ويستهدف مشروع القانون حماية الأشخاص الهشة وفقاً للبيان الحكومي. علي جانب آخر صادق مجلس الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.23.151 والذي يتعلق بحماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة، ويهدف مشروع هذا المرسوم إلى تحديد التدابير العامة للحماية الإشعاعية المتعلقة بالتعرض المهني وتعرض العموم والبيئة.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

حرية التعبير

رغم الحماية الدستورية الممنوحة للحق في حرية التعبير في المملكة المغربية إلا إن مؤسسة ماعت لاحظت استمرار القيود المفروضة على ممارسة هذا الحق خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتجلت القيود في متابعة المحتوي والآراء على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة ناحية القضايا السياسية وحراك الريف. كما إن المؤسسة المركزية الجزئية للبنية التحتية للإنترنت في المغرب يمكن لها أن تمنح الحكومة الوصول إلى تقييد الاتصال والسيطرة اليسيرة على المحتوى. ففي 20 سبتمبر اعتقلت قوات الأمن 152 شخصاً قدموا إلى المحاكمة بتهمة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على محاولة الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى مدينة سبتة الحدودية مع المملكة المغربية بعد إبداء الآراء على الأنترنت⁶¹¹. علي جانب آخر أدرجت الهيئة الوطنية لمساندة معتقلي الرأي وضحايا انتهاك حرية التعبير في تقريرها لعام 2024 حول حالة الحريات في المغرب، 43 حالة من الانتهاكات المرتبطة بحرية التعبير والصحافة، 20 منها ضد الحركة الوطنية المعارضة للتطبيع مع إسرائيل.

حرية الصحافة

تقدمت المملكة المغربية في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2024 وجاءت في المركز 129 من أصل 180 دولة يشملها المؤشر، وهو تقدم أكثر من عشر مراكز مقارنة بوضعها على المؤشر لعام 2023⁶¹² ومن البوادر الإيجابية التي طرأت في عام 2024 إصدار الملك محمد السادس في 29 يوليو 2024 عفواً ملكياً عن صحفيين ونشطاء ومدانين في قضايا الإرهاب، ووفقاً لوزارة العدل في المملكة المغربية فإن العفو شمل 2476 سجيناً معظمهم كانوا يقضون تنفيذ العقوبة داخل السجون. ومن بين الذين أعفي عنهم ثلاثة صحفيين وهم توفيق بو عشرين وعمر راضي، بالإضافة إلي الصحفي سليمان الريسوني، والصحفيين الثلاثة دأبوا على الانتقاد المتواصل لسياسات الحكومة المغربية⁶¹³. مع هذه الانفراج التي تبعث على التفاؤل ظلت المحاكم تصدر أحكام ضد الصحفيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير وفي 10 ابريل 2024 قررت المحكمة الابتدائية في مدينة الدار البيضاء المغربية، الحكم بالسجن ضد الصحفي والمذيع محمد بو صفيحة، المعروف بمومو لنحو أربعة شهور على خلفية تورطه في الترويج لقضية وهمية عبر الإذاعة.

حرية التجمع السلمي

خلال النصف الأول من 2024 خرجت أكثر من 100 مظاهرة ووقفة احتجاجية في 52 مدينة مغربية ضد الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة. وفي 14 يوليو 2024 خرجت مظاهرات شعبية كبيرة رفضاً للإبادة

⁶¹¹ Morocco arrests 152 people for allegedly inciting illegal migration to Ceuta, <https://www.voanews.com/a/morocco-arrests-152-people-for-allegedly-inciting-illegal-migration-to-ceuta-/7791752.html>

⁶¹² Morocco / Western Sahara, <https://rsf.org/en/country/morocco-western-sahara>

⁶¹³ المغرب: إطلاق سراح الصحفيين عمر الراضي وتوفيق بوعشرين وسليمان الريسوني بعد عفو ملكي، الاتحاد الدولي للصحفيين، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/ywwh9ra6>

الجماعية في غزة⁶¹⁴ بشكل عام لاحظت مؤسسة ماعت إن قوات الأمن التزمت بتأمين هذه المظاهرات ولم تسعى إلى تفريقها وهو ما يدعم التزامات المغرب بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي وقعت عليه المغرب ولم تصادق عليه بعد⁶¹⁵. لم تكن التظاهرات التي خرجت في المملكة المغربية بسبب الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة فحسب. لكن امتدت إلى تظاهرات السكان المتضررين من الزلزال الذي وقع في المغرب. على سبيل المثال في أغسطس 2024 خرج سكان قرية ثلاث يعقوب القريبة من منطقة الزلزال في مراكش لدعوة الحكومة لتسريع صرف الدعم لإعادة البناء وتوفير بدائل للأراضي التي تصنف كمناطق حمراء لم تعد صالحة للبناء.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

بلغت البطالة 13.1% في النصف الثاني من عام 2024 وفقا لإحصائيات رسمية في المغرب، ولاحظت مؤسسة ماعت إن البطالة مدفوعًا بظاهرة الشباب الذين يعرفون بالـ NEET وهم الشباب العاطلين عن العمل ولا يبحثون عنه وليس لديهم فرص للتعليم أو التدريب. ووفقا للأبحاث فإن 72% من الشباب في المملكة المغربية متأثرون بهذه الوضعية وهو ما يقتضي مزيد من فرص العمل وخلصت نتائج دراسة صادرة في أغسطس 2024 إلى إن التكلفة الإجمالية للشباب غير الملحقين بالتعليم أو العمل أو التكوين في المغرب قُدرت بما يفوق 60 مليار درهم مغربي وهي نسبة مرتفعة تستدعي العمل على وضع حلول جذرية لها.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير كانت هناك ممارسات تتعارض مع الضمانات الدستورية للحق في العمل حيث أوقفت الشركة التي تدير قطاع النظافة في أغسطس 2024 أجور العاملين بها في مدينة مراكش وهو ما أستدعي من الجمعيات غير الحكومية المطالبة بالإفراج عن هذه الأجور بسبب الحالة الاقتصادية الرثة لهؤلاء العمال.

الحق في التعليم

تخصص المغرب نسبة تفوق 4% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم. غير إن هذه النسبة لم تحفز الأطفال على التوقف على التسرب الدراسي. حيث خلص تقرير صادر في يونيو 2024 عن اليونسكو إلى إن التكلفة الاقتصادية السنوية للمغرب بسبب ظاهرة التسرب الدراسي تصل إلى مليار دولار⁶¹⁶. أما فيما يخص التعليم الجامعي ظلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير الأزمة بين طلاب كلية الطب والصيدلة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار قائمة في المغرب بعد أن قررت الوزارة خفض سنوات الدراسة في كليات الطب من سبع إلى ست سنوات، وذلك بهدف تسريع تخريج دفعات من الأطباء لسد الفجوة الذي يعاني منها المغرب في أعداد الأطباء. وقد أفضت هذه الأزمة

⁶¹⁴ مظاهرات شعبية في المغرب تنديداً بمجزرة المواصي في غزة، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yeysr6ex>

⁶¹⁵ Morocco, International Center for Not-for-Profit Law (ICNL), <https://www.icnl.org/resources/civic-freedom-monitor/morocco>

⁶¹⁶ تقرير: الهدر المدرسي يكلف المغرب أزيد من مليار دولار سنويا، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yxcjk3xj>

إلى احتجاجات متواصلة للطلاب في الحرم الجامعي، ومقاطعة الامتحانات وهو ما قابله قرارات تعسفية تمثلت في حرمان الطلبة المقاطعين من السكن الجامعي⁶¹⁷

الحق في الصحة

لاحظت مؤسسة ماعت الجهود الحكومية لإتاحة الحق في الصحة وتحسين الصحة العامة في المغرب. وفي يوليو 2024، أعلنت الحكومة برنامجاً لزيادة عدد العاملين في القطاع الصحي من 68 ألفاً في عام 2022 إلى أكثر من 90 ألفاً بحلول عام 2025، للوصول إلى نسبة 24 عاملاً صحياً لكل 10 آلاف نسمة بحلول عام 2025، ومن ثم زيادتها إلى 45 عاملاً بحلول عام 2030، مقابل 17.4 لكل 10 آلاف نسمة حالياً. مع ذلك ظلت هجرة الأطباء في المغرب تتم بمستويات مرتفعة في عام 2024 ووفقاً لإحصائيات رسمية فإن معدل الأطباء في المغرب يصل إلى نحو 7.3 طبيب لكل 10 آلاف نسمة، وهو أقل من المعدل الذي تقدره منظمة الصحة العالمية والذي يصل إلى 15.3 لكل 10 آلاف نسمة⁶¹⁸. في السياق خلصت دراسة إن 70% من الطلاب الذين أنهوا دراستهم الطبية في المغرب، قالوا إنهم يعتزمون مغادرة المملكة بمجرد تخرجهم، وأرجع خبراء ظاهرة هجرة الأطباء إلى الموارد التي توفرها المؤسسات الأجنبية للبحث العلمي بالإضافة إلى ضعف الأجور ومحدودية التدريبات التي لا ترقى إلى طموحات طلاب كليات الطب

الحق في السكن اللائق

في سبتمبر 2024 كشفت تقارير ذات مصداقية الانتهاء فقط من تشييد ألف منزل من المنازل الذي دُمّرت بسبب الزلزال في المغرب⁶¹⁹ وتري مؤسسة ماعت إن هذه الإحصائية تعدّ إخلالاً بالوعود التي قطعتها الحكومة بالإسراع في إعادة الإعمار وبناء ما يقدر من 55 ألف منزل المتضررين من الزلزال⁶²⁰ مع ذلك استمرت الحكومة المغربية في اعتماد برامج لدعم الحق في السكن اللائق. ففي فبراير 2024 أعلنت الحكومة عن برنامجاً يمتد من الفترة 2024-2028 لدعم السكن اللائق ويستهدف مساعدة الأسر المغربية على حيازة السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة بقيمة 100.000 درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم، و70 ألف درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم⁶²¹.

⁶¹⁷ أزمة كليات الطب: «حرمان الطلبة المقاطعين» من السكن الجامعي يجر مراوي إلى المساءلة، <https://ar.le360.ma/politique/DV66ZZTQLZEL3PD67SLKZB4DHE>

⁶¹⁸ "نزيف هجرة الأطباء" يضاعف تحديات النظام الصحي في المغرب، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/38r52v6w>

⁶¹⁹ الاحتياج يصل لأكثر من 55 ألف منزل.. ألف أسرة مغربية تنهي بناء بيوتها منذ الزلزال، جسور، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/2rz2eze7>

⁶²⁰ المصدر السابق

⁶²¹ برنامج "دعم السكن".. اهتمام كبير من طرف المغاربة لتملك سكن لائق، على الرابط التالي: <https://surl.li/acijgm>

رابعاً: الفئات الأولى بالرعاية

حقوق المرأة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير ظلت الحكومة المغربية في إطلاق البرامج التي تدعم التمكين الاقتصادي للنساء وأطلقت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في مارس 2024 برنامج جسر والذي يهدف إلى تمكين 36 ألف امرأة مع تخصيص نحو 386 مليون درهم لهذا الغرض. كما واصلت المملكة المغربية تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات لعام 2030 بهدف دعم الإصلاحات القانونية لتعزيز حماية المرأة والوفاء بمختلف الالتزامات الوطنية والدولية المنبثقة عنها. وفي 21 أبريل طالبات مجموعة من المدافعات عن حقوق المرأة بالعمل على التمكين السياسي للمرأة في المغرب في الاستحقاقات الانتخابية.

مع ذلك لا تزال المرأة في المغرب هدفاً للممارسات التعسفية وفي مقدمة هذه الممارسات العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والاعتداء الجسدي على النساء والفتيات. علي سبيل المثال في 24 سبتمبر فحصت مؤسسة ماعت فيديو متداول على وسائل التواصل الاجتماعي يظهر تحرش جماعي من خلال أربعة أشخاص بفتاة في مدينة طنجة وبعد تداول هذا الفيديو راجت حالة من الجدل في المغرب بسبب اللبس الذي كانت ترتديه الفتاة ووفقاً لمدافعات عن حقوق المرأة فإن رداء المرأة ليس مبرراً على الإطلاق للتحرش بها⁶²².

حقوق المهاجرين غير النظاميين

يفرض التدفق المتصاعد للمهاجرين غير النظاميين تحديات مختلفة على المملكة المغربية ويستدعي إجراء توازن بين الاعتبارات الأمنية من ناحية والإنسانية من ناحية أخرى. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أفادت وزارة الداخلية المغربية إنها أحبطت محاولات أكثر من 45 ألف شخص للهجرة بطريقة غير نظامية إلى أوروبا وقضت على نحو 177 شبكة إجرامية لتهرب المهاجرين حتى سبتمبر 2024. وظلت هناك تفسيرات تفيد بأن دوافع هؤلاء الشباب الذين حاولوا الهجرة غير النظامية وخاصة إلى إسبانيا بالظروف الاقتصادية خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة.

حقوق ذوي الإعاقة

كان لذوي الإعاقة جانباً من الاهتمام الحكومي في عام 2024. ففي 10 مايو 2024 أكدت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، إنشاء منصة رقمية لتلقي طلبات الحصول على "بطاقة شخص في وضعية إعاقة"⁶²³، ووفقاً لبيان صحفي للوزارة فإن مشروع المرسوم رقم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة يتضمن إحداث منصة رقمية لتلقي طلبات الحصول على البطاقة مع اعتماد مبدأ التدرج في تنفيذ ما يحتويه مشروع المرسوم، حيث يدخل حيز التنفيذ في مرحلة أولى ببعض الأقاليم مع تعميمه بعد ذلك في كافة الأراضي المغربية. مع ذلك ظلت تقارير محلية تبرز التحديات

⁶²² واقعة "التحرش الجماعي" بطنجة تثير سجلاً حقوقياً بشأن حرية لباس المرأة، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/3ufw4rve>

⁶²³ إطلاق منصة رقمية لتلقي طلبات "بطاقة الإعاقة"، <https://tinyurl.com/ywpak55d>

التي تواجه ذوي الإعاقة في المملكة المغربية ومن بين هذه التحديات ضعف وجود إحصائيات تتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة في التعليم. بجانب عدم وجود آليات لرصد حالات حسب النوع والعمر والمنطقة الجغرافية، وأخيرًا الاهتمام الضئيل من وسائل الإعلام لنشر التوعية بحقوق هذه الفئة⁶²⁴.

حقوق الأطفال

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير دعاوات مختلفة لتعزيز التشريعات الكافلة للعدالة الجنائية للأطفال وإرساء مزيد من الضمانات لتحقيق مصالح الطفل الفضلي بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل. مع ذلك ظل هناك إحصائيات تستدعي مخاوف مؤسسة ماعت بسبب الأطفال العاملين في ظروف خطيرة. رغم إنه وفقا لمدونة الشغل رقم 65.99 فيحظر تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة، وتحذر تشغيلهم في الأعمال الخطرة في عمر أقل من 18 سنة. ولاحظت مؤسسة ماعت بتقدير الانخفاض الإيجابي الذي صاحب ظاهرة عمالة الأطفال في المغرب. فوفقا لإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط الصادرة في يوليو 2024 بأن عدد الأطفال المشتغلين واصل الانخفاض خلال سنة 2023، فمسجلا تراجعاً بنسبة 13.4 في المائة مقارنة مع سنة 2022⁶²⁵ مع ذلك ظلت عدد الأطفال الذين يعملون في ظروف خطيرة يقارب 77 ألف طفل وهو ما يمثل نسبة 60.5 في المئة من الأطفال العاملين وفقا لإحصائيات حكومية مغربية. وتتركز هؤلاء الأطفال في القري ويرتبط تعاضم هذه الظاهرة بالانقطاع المبكر عن التعليم⁶²⁶.

⁶²⁴ مكانة الأطفال ذوي الإعاقة في المنظومة التربوية المغربية، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/ydn6ft55>

⁶²⁵ "تشغيل الأطفال" ينخفض في المغرب، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/37h67pa6>

⁶²⁶ "أرقام خطيرة وصادمة" في اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/articles/cv22r22rkzgo>

موريتانيا

تتسم أوضاع حقوق الإنسان في موريتانيا بتحديات متعددة تعكس تأثيرات العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة هناك. فعلى الرغم من التحسن الذي أحرزته البلاد في بعض المجالات، إلا أن هناك قضايا ملحة ما زالت تؤثر على حقوق الإنسان بشكل واضح؛ حيث لا تزال حالات الاستبعاد والتمييز ضد الأقليات تشكل عقبات كبيرة لا سيما بالمناطق الريفية رغم التشريعات المناهضة لها. كما تتعرض حرية التعبير لقيود ملحوظة، مع تسجيل حالات مضايقة واعتقال لأصحاب الرأي. وتعاني المرأة من مشاكل راسخة مجتمعياً كالزواج المبكر والعنف الأسري، ويواجه الأطفال تحديات تشمل عمالة الأطفال والزواج القسري، بينما يظل الحق في الصحة والتعليم عرضة للتهديد بسبب ضعف البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية. يُضاف إلى ذلك مشاكل تتعلق بنظام العدالة الجنائية، حيث تعاني السجون من ظروف قاسية ويُتهم النظام بممارسة التعذيب. ورغم جهود المنظمات المحلية والدولية لتحسين الأوضاع، إلا أن الحاجة إلى إصلاحات جوهرية تبقى ملحة لتحقيق تحسينات ملموسة ومستدامة.

أولاً: التطور التشريعي

شهدت موريتانيا في عام 2024، عدة تطورات قانونية مهمة في مجال حقوق الإنسان، ففي إطار تعزيز حقوق الإنسان، تم تجديد الجهود في مكافحة العبودية، وهي إحدى القضايا المستمرة في موريتانيا. حيث أدخلت تعديلات على قانون مكافحة العبودية الذي تم إقراره في السنوات السابقة، ليشمل تعريفات أوسع وأدوات قانونية أقوى للحد من هذه الظاهرة. وقد ساعدت هذه التعديلات في تعزيز آليات الملاحقة القانونية بحق مرتكبي الجرائم المتعلقة بالعبودية والاتجار بالبشر. وفي خطوة لتعزيز حرية الصحافة والإعلام، تم تعديل بعض المواد القانونية التي كانت تحد من حرية الصحافة في موريتانيا. هذه التعديلات سمحت بتوسيع المساحة المتاحة للإعلاميين ووسائل الإعلام في ممارسة دورهم الرقابي دون الخوف من الملاحقات القانونية المفرطة، على الرغم من أن بعض القيود ما تزال قائمة.

وفي سياق آخر: تم العمل على تحسين التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة، حيث تم اعتماد بعض التعديلات على قانون الأحوال الشخصية لضمان حماية المرأة من العنف الأسري والتمييز. على سبيل المثال، تم إدخال تعديلات في قانون الأسرة لتوسيع نطاق الحماية للنساء ضد الزواج القسري والعنف الأسري. ورغم ذلك، ما تزال التحديات قائمة في تطبيق هذه القوانين بشكل عملي. كما عملت موريتانيا على تحسين التشريعات الخاصة بمكافحة التمييز العنصري. حيث تم إدخال تعديلات على القوانين الجنائية لتشديد العقوبات على الجرائم التي تشمل التمييز العنصري ضد الأفراد من مختلف الأعراق، بما في ذلك الأفراد من ذوي الأصول الحراطينية.

ورغم هذه الجهود التشريعية، لا تزال هناك تحديات كبيرة في التطبيق العملي للقوانين، حيث يواجه بعض الأفراد، خاصة في المناطق النائية، صعوبة في الوصول إلى العدالة، وتظل بعض الحقوق معرضة للتقيد بسبب الواقع الاجتماعي والسياسي.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

يعاني الحق في الحياة من انتهاكات تتعلق بالعوامل الاجتماعية والسياسية والنظام العدلي في موريتانيا. وتلاحظ مؤسسة ماعت أن ظروف السجون والمعاملة السيئة للسجناء تمثل التهديد الأبرز للحق في الحياة في موريتانيا، حيث يعيش السجناء في أوضاع غير إنسانية؛ إذ تفتقر السجون ومقرات الاحتجاز إلى الخدمات الأساسية والرعاية الصحية الكافية. كما وثقت تقارير اطلعت عليها ماعت حالات تعذيب لسجناء ومحتجزين أفضت في بعض الأحيان إلى الوفاة. ففي مارس 2024، أصدرت المحكمة الجنائية في ولاية نواكشوط الشمالية حكماً بالسجن المؤبد على أربعة من ضباط الشرطة بعد ثبوت تورطهم في تعذيب ناشط حقوقي موريتاني يدعى الصوفي ولد الشين حتى الموت داخل أحد مراكز الشرطة، ومحاولة إخفاء آثار الجريمة لتضليل السلطات القضائية.⁶²⁷

حرية الرأي والتعبير

تشهد حرية الرأي والتعبير في موريتانيا قيوداً ملحوظة في الآونة الأخيرة، حيث يتعرض المعارضون والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان لمضايقات قانونية وأمنية عندما يتناولون قضايا حساسة، مثل العبودية، أو التمييز العرقي، أو فساد الحكومة، كما تفرض السلطات رقابة مشددة على وسائل الإعلام المستقلة ومنصات التواصل الاجتماعي، مما يحد من تداول وتوثيق المعلومات الصحيحة ويساهم في انتشار المعلومات المضللة. وقد يُسجن الأفراد أو يتم تغريمهم بسبب التعبير عن آرائهم أو نشرهم تقارير تنتقد السلطات، مما يخلق مناخاً من الخوف بين المواطنين ويدفع العديد إلى تجنب الحديث عن مواضيع سياسية واجتماعية مهمة، وينتهك حق المواطنين في التعبير بشكل صريح.

وفي هذا السياق، اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بقيام السلطات الموريتانية في 2 يوليو 2024 بقطع خدمات الإنترنت عن الهواتف المحمولة في كامل البلاد، وذلك للسيطرة على الاحتجاجات التي اندلعت بعدد من المناطق منها العاصمة نواكشوط رفضاً لنتائج الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس الموريتاني محمد الشيخ ولد الغزواني بولاية رئاسية ثانية، والتي نددت بوجود تزوير في العملية الانتخابية وعدم حياد اللجنة المسؤولة عن الانتخابات.⁶²⁸ وتلاحظ ماعت أن قطع الإنترنت يعد ممارسة معتادة من قبل الحكومة الموريتانية للحد من انتشار التظاهرات وقطع التواصل بين المتظاهرين مع كل موجة احتجاجية تشهدها البلاد.

⁶²⁷ بتهمة قتل ناشط حقوقي.. السجن المؤبد لـ 4 شرطين موريتانيين، الجزيرة، <https://2h.ae/LdQf>

⁶²⁸ موريتانيا.. قطع الإنترنت تحسباً لتمدد الاحتجاجات الراضية لنتائج الانتخابات، العربية، <https://2h.ae/scGt>

علاوة على ذلك، قامت قوات الأمن الموريتانية باعتقال أعداد من المتظاهرين على خلفية المشاركة في الاحتجاجات الراضية لنتائج الانتخابات بمنطقة كيهيدي الجنوبية، وأكدت التقديرات أن ثلاثة من المتظاهرين الذين تم اعتقالهم قضوا نحبهم أثناء الاحتجاز. اثنان منهم بمقر الاحتجاز والثالث بعد نقله إلى المستشفى، ولم تذكر البيانات الرسمية حينها تفاصيل عن أسباب الوفاة أو أوضاع احتجازهم.⁶²⁹

الحق في التجمع السلمي

يواجه الحق في التجمع السلمي في موريتانيا قيوداً متعددة، حيث يقابل تنظيم التجمعات والاحتجاجات بقيود قانونية وأمنية محكمة، إذ يشترط الحصول على ترخيص مسبق من السلطات الموريتانية لتنظيم أي تجمع. وغالباً ما يتم رفض منح التصاريح للتجمعات التي قد تنتقد الحكومة أو تعبر عن مطالب اجتماعية وسياسية. وتشير التقديرات أنه في أغلب الأحوال يتم تفريق الاحتجاجات بالقوة المفرطة من قبل قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع والاعتقالات الجماعية، مما يعرض المشاركين للاعتقال التعسفي وسوء المعاملة داخل مقرات الاحتجاز. تلك الممارسات تؤدي إلى تقييد الحريات العامة وإثارة مخاوف بين المواطنين من المشاركة في التجمعات. فمنذ بداية ديسمبر 2023، نظم طلاب جامعيون في موريتانيا سلسلة من التظاهرات الاحتجاجية للتنديد بتدهور الخدمات التي تقدمها لهم الجامعة سواء من حيث جودة الطعام أو المسكن أو وسائل النقل، كما استنكر الطلاب المحتجون انعدام الشفافية في تقديم المنح الدراسية الأجنبية وتخصيصها وفقاً لاعتبارات الوساطة والمحسوبية وليس الكفاءة والجدارة. واستمر الطلاب في تنظيم الاحتجاجات السلمية لعدة أشهر واجهتها السلطات الأمنية -في كل مرة- بالعنف مما أسفر عن العديد من الإصابات بين صفوف الطلاب المحتجين.⁶³⁰

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الصحة

يعاني النظام الصحي من نقص حاد في التمويل، وضعف البنية التحتية، وقلة الكوادر الطبية المدربة وتردي أوضاعهم الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، فهي لم تؤت ثمارها حتى الآن، ولا يزال السواد الأعظم من المواطنين لا يتلقى حقوقه الصحية على الوجه الأمثل.

في هذا الصدد، تشهد موريتانيا نقصاً حاداً في أعداد المستشفيات ومراكز الرعاية الطبية في غالبية أرجاء البلاد، كما أن العدد الإجمالي للأطباء في موريتانيا لا يتجاوز 1317 طبيب، ويوجد ببعض الولايات في موريتانيا مثل **ولاية آدرار** طبيب اختصاصي واحد فقط وطبيب أسنان واحد أيضاً، كما تخلو بعض

⁶²⁹ Three die in Mauritanian detention after post-election protests, ministry says, Reuters, <https://2h.ae/hpNP>

⁶³⁰ احتجاجات طلابية في موريتانيا للمطالبة بتحسين خدمات التعليم العالي، الفنار للإعلام، <https://2h.ae/fEtz>

الولايات من أطباء الأطفال بشكل تام على الرغم من أن 25 % من إجمالي السكان هم من الأطفال تحت سن 5 سنوات.⁶³¹

على صعيد آخر، في أبريل 2024 دخل الأطباء المقيمون في موريتانيا في اعتصام جزئي تحول لإضراب شامل في مايو من العام ذاته تنديداً بأوضاعهم المهنية والمعيشية المتردية الناتجة عن سياسات الحكومة، حيث يتحصل الطبيب المقيم على راتب مقداره 12 ألف أوقية (بما يعادل 300 دولار أميركي) كمُنحة غير قابلة للزيادة، كما لا يسمح للأطباء المقيمين باستكمال دراساتهم العليا في ظل ارتباطهم بالعمل بوزارة الصحة، في سياق متصل تفيد شهادات بعض الأطباء المقيمين أنه تم حرمانهم من خدمات التأمين الصحي المقررة لهم دون مبرر قانوني.⁶³² وتلاحظ مؤسسة ماعت أن السلطات في موريتانيا لا تولي إضرابات الأطباء الاهتمام الكافي من حيث الاستجابة لمطالبهم أو على الأقل فتح حوار جاد بشأنها، وهو ما دفعهم للتصعيد إلى درجة التهديد بتقديم استقالات فردية وجماعية من وزارة الصحة، وهو ما يضع الحق في الصحة في موريتانيا على المحك لا سيما في ظل العجز الشديد في أعداد الكوادر الطبية الموجودة بالبلاد.

الحق في التعليم

في عام 2022، تم إصدار قانون إصلاح التعليم في موريتانيا، والذي نص على تحويل جميع الطلاب إلى المدارس العامة وإنهاء التعليم الخاص. لكن هذه الإصلاحات -وبشكل غير مقصود- أوجدت عوائق جديدة أمام الوصول إلى التعليم العام؛ إذ أدت إلى زيادة غير مسبوقة في الطلب عليه في ظل النقص الحاد في المباني المدرسية العامة والمعلمين والكتب المدرسية، لا سيما وأن العديد من المدارس لا تزال تستخدم كملاجئ طارئة بعد أحداث الفيضانات. كما أن نقص البنية التحتية للمدارس وقلة أعداد المعلمين في المناطق الريفية يمثلان عقبات إضافية في الوصول إلى التعليم، مما يزيد من احتمالية تعرض الأطفال بتلك المناطق للعمالة والزواج المبكر.⁶³³

ورغم إعفاء الطلاب من شرط امتلاك شهادات ميلاد للمشاركة في الامتحانات الوطنية للحصول على شهادة دراسات التعليم الابتدائي، لا تزال شهادات الميلاد مطلوبة للالتحاق بالمدرسة الثانوية. وهو ما يمنع العديد من الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً من متابعة تعليمهم الثانوي، مما يجعلهم أكثر عرضة لمخاطر عمالة الأطفال. علاوة على ذلك، ورغم إلزام الأسر بتسجيل الأطفال للحصول على شهادات الميلاد تظهر أبحاث اطلعت عليها ماعت أن عملية التسجيل المدني للحصول على هذه الشهادات، طويلة المدة ومعقدة الإجراءات، وهو ما يعيق تحقيق الهدف المنشود من الإصلاحات التعليمية، وينتهك حق أعداد كبيرة من الأطفال في التعليم.⁶³⁴

⁶³¹ موريتانيا هل يضطر الأطباء المقيمون إلى الهجرة؟، السفير العربي، <https://2h.ae/BMOg>

⁶³² موريتانيا هل يضطر الأطباء المقيمون إلى الهجرة؟، السفير العربي، <https://2h.ae/BMOg>

⁶³³ Child Labor and Forced Labor Reports, U.S. Department of Labor, <https://2h.ae/wzXw>

⁶³⁴ Child Labor and Forced Labor Reports, U.S. Department of Labor, <https://2h.ae/wzXw>

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية والفئات الضعيفة



حقوق النساء

تواجه حقوق النساء في موريتانيا العديد من التحديات نتيجة بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ورغم وجود بعض التشريعات التي تهدف إلى حماية المرأة، مثل قوانين مكافحة العنف الأسري وتجريم بعض أشكال التمييز، إلا أن تطبيق هذه القوانين يظل محدوداً، كونه يصطدم في أغلب الأحيان بالعادات والتقاليد التي تعيق تمتع المرأة بحقوقها الكاملة خاصة في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، لاحظت مؤسسة ماعت أن القانون الموريتاني لا يشمل أشكال العنف الجنسي بشكل كامل؛ فهو لا يحتوي على تعريف صريح لجريمة الاغتصاب، كما لا يشتمل على عقوبات محددة لجرائم العنف المنزلي. على الجانب الآخر، تشير تقارير أممية أنه وبرغم حظر القانون الموريتاني لختان الإناث منذ العام 2005 إلا أن تطبيق ذلك الحظر داخل الدولة يكاد يكون منعدماً؛ إذ أن نحو 64 % من النساء الموريتانيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً تعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية. ورغم أن النساء لا يستطعن الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية أو نصائح تنظيم الأسرة في المناطق شبه الحضرية والمناطق النائية في البلاد.⁶³⁵ أكدت التقارير أن 39 % من النساء الموريتانيات يتزوجن قبل بلوغ سن 18 عاماً و17 % يتزوجن قبل بلوغ 15 عاماً.⁶³⁶

في سياق متصل، رفض البرلمان الموريتاني في أعوام 2018، 2021، و2023 تمرير مشروع قانون يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، دون إبداء أسباب معقولة لذلك الرفض. وترى مؤسسة ماعت أن رفض البرلمان يرجع بالأساس إلى الموروثات الثقافية في موريتانيا والتي تعتبر العنف ضد المرأة -لا سيما المنزلي- مسألة أسرية يجب ألا تخرج عن نطاق الأسرة إلى جهات إنفاذ القانون، كما أن المرأة غالباً ما تتعرض للوم والنقد الشديد من مجتمعها المحيط إذا قامت بإبلاغ السلطات عن هذا النوع من العنف.⁶³⁷

حقوق الأطفال

يستمر تعرض الأطفال في موريتانيا، لا سيما من الأقلية العرقية الحراطينية المهمشة، للاستغلال والإجبار على تحمل أشكال من العبودية والممارسات المشابهة لها، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية من البلاد. يولد بعض الأطفال في ظل عبودية وراثية غير قانونية، بينما يولد آخرون أحراراً لكنهم يبقون في وضع تبعية ويُجبرون على العمل مع والديهم مقابل الطعام والمأوى. يتولى الأطفال المستعبدون رعاية الحيوانات، مثل الأبقار والماعز، ويقومون بالأعمال المنزلية. أما الفتيات الصغيرات فيتم إجبارهن على العمل كخادمات في المنازل في المناطق الحضرية في موريتانيا.

⁶³⁵ Empowering Women in Mauritania, propel health, <https://2h.ae/RVMh>

⁶³⁶ Notice of Funding Opportunity (NOFO): DRL Combatting Discrimination Against Women in Mauritania, U.S Department of State, <https://2h.ae/uKhU>

⁶³⁷ AD863: Mauritians reject use of physical force against women, but view domestic violence as a private matter, afro barometer, <https://2h.ae/FWFz>

بالإضافة إلى ذلك، يواجه العديد من الأطفال اللاجئين في موريتانيا، ولا سيما القادمين من مالي، مخاطر متزايدة من عمالة الأطفال بسبب أوضاعهم الناجمة عن النزوح.⁶³⁸ في السياق ذاته، حققت موريتانيا تقدماً محدوداً في جهودها للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. فقد أقرت الحكومة خطة العمل الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال للفترة 2023-2027، والتي تهدف إلى دمج تنفيذ الأطر القانونية القائمة وتأسيس آليات لمعالجة هذه المشكلة. كما نظمت الحكومة سلسلة من التدريبات لمفتشي العمل والمجتمعات المحلية للتوعية بقائمة الأعمال الخطرة. وفي 29 يناير 2024، أطلقت موريتانيا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فاو تطبيق (ريفي - موريتانيا) الذي يعمل على توجيه الأطفال وتربيتهم ثقافياً وعلمياً لتحسين إدماجهم داخل المجتمع كخطوة في سبيل القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال الخطرة في الأوساط الريفية والتي تعد أحد أهم الأسباب وراء التسرب من التعليم.⁶³⁹

حقوق الأقليات

تم إلغاء الرق في موريتانيا عدة مرات عبر مراحل سياسية مختلفة، بما في ذلك المرحلة الاستعمارية. يعود أول إلغاء رسمي للرق إلى عام 1901 عندما حظرت الإدارة الاستعمارية مطاردة العبيد، ثم ألغت الرق في جميع مستعمراتها عام 1905. تلا ذلك إلغاء الرق في فترة الحكم الذاتي لموريتانيا عام 1959. وفي ظل الدولة الوطنية، تم إلغاء الرق ضمناً في جميع الدساتير، ثم بشكل صريح بموجب الأمر القانوني رقم 81-234. توالى بعد ذلك مجموعة من النصوص القانونية، التي أضاف كل منها خطوة نوعية في هذا المجال، استجابةً لضغوط ومطالب محلية ودولية.⁶⁴⁰ ومع ذلك تشير التقديرات أن ممارسات العبودية لا تزال متأصلة وبعمق داخل المجتمع الموريتاني؛ حيث أن طبقة الحراطين (العبيد السابقون) تعتبر الطبقة الأدنى في المجتمع الموريتاني، ويتم حرمانهم بشكل ممنهج من حقوقهم الأساسية في التعليم والتوظيف. كما يعيش أعداد كبيرة من أصحاب البشرة السمراء في موريتانيا كخدم في المنازل دون أجر. وأطلقت ماعت على إحصائيات حديثة تفيد ببلوغ أعداد المستعبدين في موريتانيا نحو 149,000 شخص.⁶⁴¹ بواقع 3 % من إجمالي عدد السكان.⁶⁴²

المهاجرين وطالبي اللجوء

يواجه المهاجرون وطلابو اللجوء في موريتانيا تحديات متعددة تتعلق بالوصول إلى الحقوق الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والعمل. وبينما تحتضن البلاد عدداً كبيراً من اللاجئين، إلا أن الحماية القانونية المحدودة والممارسات التمييزية تزيد من صعوبة حصولهم على الخدمات الضرورية داخل موريتانيا. حيث يعاني الكثير من المهاجرين من ظروف معيشية صعبة، ويواجهون قيوداً في التنقل وعمليات ترحيل قسري في كثير من الأحيان.

⁶³⁸ Child Labor and Forced Labor Reports, U.S. Department of Labor, <https://2h.ae/wzXw>

⁶³⁹ انطلاق تطبيق "ريفي - موريتانيا" للحد من عمالة الأطفال في الوسط الريفي، الوكالة الموريتانية للأنباء، <https://www.ami.mr/archives/185559>

⁶⁴⁰ المسار التشريعي لمعالجة مشكلة الرق في موريتانيا، الأخبار، <https://2h.ae/Miij>

⁶⁴¹ Slavery still ingrained in Mauritania, activist says, amsterdam news, <https://2h.ae/Vryx>

⁶⁴² Slavery, migration and jihadists - the issues as Mauritania votes, BBC, <https://2h.ae/wTGg>

في فبراير 2024، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً قيمته 210 مليون يورو للحكومة الموريتانية لمساعدتها على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الهجرة الغير شرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي ومكافحة عصابات الاتجار بالبشر. في ظل ارتفاع غير مسبوق في أعداد المهاجرين الذين يمرون بموريتانيا في رحلتهم إلى جزر الكناري بدولة إسبانيا، وتشير التقديرات أن هذا النوع من الاتفاقات يتسبب في خلق طرق بديلة أكثر خطورة مما يزيد من الخسائر البشرية المصاحبة لتلك الرحلات.⁶⁴³ علاوة على ذلك، اطلعت ماعت على تقارير تؤكد أن الأموال التي يضخها الاتحاد الأوروبي لموريتانيا وغيرها من الدول الأفريقية المصلحة على البحر الأبيض المتوسط تستخدم لمنع المهاجرين من الوصول للدول الأوروبية ونقلهم في مناطق صحراوية نائية تنتهك حقوقهم الأساسية حيث يتم حرمانهم من الطعام والشراب والرعاية الطبية ما يتسبب في إزهاق أرواح أعداد كبيرة منهم، بجانب تعريضهم لخطر الوقوع في أيدي عصابات الاتجار بالبشر وما يسفر عنه من انتهاكات مثل الخطف وطلب فدية، التعذيب، العنف الجنسي وغيرها من الانتهاكات تصل للموت في بعض الأحيان. وأفادت شهادات اطلعت عليها ماعت لمهاجرين وطالبي لجوء أن السلطات الموريتانية قامت بترحيلهم إلى مراكز احتجاز بالعاصمة نواكشوط وهناك، توافد عليهم بصورة منتظمة ضباط من الشرطة الإسبانية، كما يتم نقل أعداد من المهاجرين إلى مناطق حدودية غير آمنة مع دولة مالي التي ينشط فيها نزاع مسلح.⁶⁴⁴

⁶⁴³ EU External Partners: EU Signs Latest Migration Deal with Mauritania — Frontex's Co-operation with Libyan Coast Guard Despite Evidence of Abuse Exposed, ecre, <https://2h.ae/uDHJ>

⁶⁴⁴ Desert Dumps, lighthouse reports, <https://2h.ae/EFPK>

مصر

لم تكن التطورات التي طرأت على حالة حقوق الإنسان في مصر في عام 2024 تطورات عادية في مسار تعزيز حقوق الإنسان لكن تبعاتها امتدت لتشمل غالبية الحقوق الأساسية وحقوق الفئات الأولى بالرعاية.

أولاً: التطور التشريعي

كانت هناك تطورات تشريعية مختلفة في عام 2024 تنوعت بين تشريعات ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية وأخرى تتقاطع مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولى بالرعاية. ولعل أبرز التطورات التشريعية هو مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية طوال عام 2024 وقد تباينت الآراء بخصوص المشروع فقد جادل البعض بأن القانون يعزز الضمانات ذات الصلة بضوابط ومبررات ومدد الحبس الاحتياطي الواردة في القوانين الوطنية. كما يضمن احقية المحبوس احتياطيا في الحصول على التعويض على الحبس الخاطئ، وقد نصت المادة 113 من مشروع قانون الإجراءات الجنائية على بدائل للحبس الاحتياطي تصدر من النيابة العامة مع إبداء الأسباب وتتمثل هذه البدائل في إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه. بجانب إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لقسم الشرطة في أوقات محددة. وأخيرا حظر ارتياد المتهم أماكن محددة. كما استحدث مشروع القانون تنظيم لإجراءات ندب المحامي للمتهم في حال عدم وجود محام موكل عنه، شريطة التنسيق بين رئيس المحكمة الابتدائية ونقابة المحامين من خلال إعداد قوائم وسجلات خاصة بأسماء المحامين في كل دائرة، وإخطار جهات التحقيق والمحاكمة بصورة من هذه الكشف لتسهيل إجراءات الندب منها⁶⁴⁵. وخصصت المادة 525 من الباب الثالث لمشروع قانون الإجراءات الجنائية لإجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد باستخدام وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة المسموعة والمرئية. وذلك كله بما يضمن أحكام سرية التحقيقات والحضور والعلانية وشفوية المرافعة والمواجهة بين الخصوم الواردة في هذا القانون. وقد جادل فريق آخر بأن المشروع المعروض على مجلس النواب يمثل نحو 70% من نصوص قانون الإجراءات الجنائية الساري حالياً رقم 150 لسنة 1950 وطالبوا بالتروي في الموافقة على التعديلات. ورفض المحامون المادة 242 من مشروع القانون الذي نصت على إنه "إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشاً مخللاً بالنظام، أو ما يستدعي مؤاخذته جنائياً يحزر رئيس الجلسة محضراً بما حدث. وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه ما يستدعي مؤاخذته جنائياً، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته تأديبياً وارتأى للبعض إن المصطلح الوارد بالمادة فضفاض وغير دقيق ويعطي للقضاة سلطة واسعة في تقديره. وفي إطار تنظيم إقامة اللاجئين في مصر في 17 نوفمبر 2024 وافق مجلس النواب على مشروع قانون تنظيم لجوء الأجانب المقدم من الحكومة وتضمن القانون مجموعة

⁶⁴⁵ "النواب" يتبنى تعديلات لتعزيز حقوق الدفاع في مشروع قانون الإجراءات الجنائية، الهيئة العامة للاستعلامات، <https://tinyurl.com/mbkdkf7p>

من الحقوق الممنوحة للاجئين ولعل أهمها حظر تسليمه إلى دولته الأصلية وحقه في الحصول على التعليم والرعاية الصحية بجانب الحق في التقاضي والإعفاء من الرسوم القضائية، وكذلك الحق في التعليم الأساسي والحصول على رعاية صحية مناسبة والحق في العمل لحسابه وتأسيس شركات أو الانضمام لشركات قائمة، وعدم تحميله أي ضرائب أو رسوم أو أعباء مالية أخرى، علاوة على منح اللاجئين حق التقدم للحصول على الجنسية المصرية⁶⁴⁶.

وفي السعي لتعزيز حقوق المسنين وافق رئيس الجمهورية في ابريل 2024 علي القانون رقم 19 لسنة 2024 الخاص برعاية حقوق المسنين وبحسب المادة الثالثة من مشروع القانون " تلتزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة من وزارات ومصالح وأجهزة وهيئات عامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة التابعة لها كل في مجال اختصاصه بحماية حقوق المسنين المنصوص عليها في القانون أو في أي قانون آخر، أو الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وإزالة جميع العقبات والتحديات التي تعوق تمتعهم بهذه الحقوق. وبحسب تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة لمجلس الشيوخ فإن القانون يرمي إلى التوسع في برامج الحماية الاجتماعية للمسنين وزيادة المخصصات المالية لمؤسسات الرعاية وتكثيف التفيتش عليها وضمان حصول المسنين على الرعاية الصحية. ونصت المادة الثانية من مواد القانون على أن يُصدر رئيس الوزراء لأحته التنفيذية خلال ستة شهور من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية لكنها لم تصدر حتى نهاية 2024.

علي جانب آخر، صدر القانون رقم 1 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي يتيح استئناف الأحكام الصادرة في الجنايات من جميع أنواع المحاكم وذلك في 16 يناير 2024 وجاء اصدار هذا القانون في اللحظات الأخيرة قبل انتهاء المدة الدستورية التي كانت تنص على إصداره في غضون عشر سنوات منذ اعتماد الدستور المصري في عام 2014. بموجب القانون يصبح من حق المتهم استئناف التقاضي على درجتين بدلاً من درجة واحدة⁶⁴⁷.

وفي الأول من سبتمبر أصدر رئيس الجمهورية قرارا برقم 349 لسنة 2024 بشأن تنظيم صندوق مساعدة ضحايا الإتجار بالبشر. وتشمل ولاية الصندوق: تقديم المساعدات المالية للمجني عليهم ممن لحقت بهم أضرار ناجمة عن الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الاتجار بالبشر المشار إليه وفقا لضوابط الإنفاق التي يقرها مجلس إدارة الصندوق. ويقوم الصندوق بإعداد برامج رعاية وتعليم وتدريب وتأهيل المجني عليهم في سياق متصل يمول الصندوق، البحوث والدراسات وبرامج التدريب والبرامج الثقافية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتمويل الأنشطة المنصوص عليها في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى تمويل برامج الدعم النفسي والصحي

⁶⁴⁶ تقرير اللجنة البرلمانية المختصة بمراجعة مشروع قانون اللاجئين وتنظيم اللجوء - نوفمبر 2024. على الرابط <https://manshurat.org/content/tqrr-ljin-lbrlmny-lmkhts-bmrj->

<mshrw-qnwn-ljyyn-wtnzym-ljw-nwfmbr-2024>

⁶⁴⁷ تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية بشأن استئناف الجنايات على درجتين، علي الرابط التالي: <https://manshurat.org/content/tdyl-bd-hkm-qnwn-ljrt-ljny-bshn-stynf->

<ljny-l-drjty>

والاجتماعي للمجني عليهم في جرائم الاتجار بالبشر⁶⁴⁸. وكانت تقارير قد اشارت إلى إن مجلس الوزراء سيحيل لمجلس النواب مشروع قانون بخصوص مفوضية حقوق الانسان ومكافحة التمييز ومن الوارد مناقشة مشروع قانون خلال دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي الثاني.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

الافراج عن المحتجزين وغيرهم من السجناء

اتسمت الفترة التي يغطيها التقرير بانفراجه جليا لصالح السجناء وغيرهم من المحتجزين تمثلت في الإفراج عن أعداد كبيرة منهم وتمثلت الإفراجات المتتالية في التالي:

- في 13 أكتوبر 2024، قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل 28 متهما على ذمة قضايا مختلفة.
- في 5 سبتمبر 2024 قررت النيابة العامة الإفراج عن 151 من المحبوسين احتياطيا
- في 12 أغسطس 2024 صدر قرار رئيس الجمهورية بالعفو عن 605 من المحكوم عليهم عليهم من كبار السن من ذوي الحالات الصحية المتأخرة ممن انطبقت عليهم شروط العفو الرئاسي
- مع ذلك ظلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ظلت هناك قُطالبات بالإفراج عن جميع المحبوسين احتياطيا وخاصة المحبوسين في قضايا الرأي

المشاركة السياسية

في 2 ابريل 2024 ادي الرئيس عبد الفتاح السيسي اليمين الدستورية امام مجلس النواب لولاية رئاسية ثانية⁶⁴⁹ ورغم اكتمال الاستحقاق الانتخابي باختيار رئيس الجمهورية لفترة تمتد حتى عام 2030 لكن مؤسسة ماعت لا تزال تري تباطؤ غير مبرر في إصدار قانون المجالس الشعبية المحلية والمجالس المعطلة منذ عام 2014 ولا تزال هناك حاجة لتسريع وتيرة اعتماد القانون من أجل تنفيذ الاستحقاق الدستوري الوارد في المادة 180 من الدستور المصري المعدل لعام 2019. وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني في مرحلته الأولى

الحق في التجمع السلمي وتنظيم الاجتماعات

رغم التفاؤل الذي أعقب خروج مظاهرات رافضة للحرب على غزة كنوع من ممارسة الحق في التجمع السلمي إلا ان الفترة التي يغطيها التقرير شهدت بعض القيود على ممارسة هذا الحق. علي سبيل المثال في 19 مايو 2024 تجمع موظفون حكوميون مفصولين بسبب تحليل المخدرات امام مقر البرلمان المصري اعتراضا على القانون رقم 73 لسنة 2021 الخاص بشروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها والذي فصل علي أساسه نحو الف موظف وعقب التجمع اتجه الموظفون إلي مجلس الوزراء، لتقديم شكاوى وللمطالبة بتعديل القانون وفي 1 يونيو 2024 كرر هؤلاء الموظفون التجمع مرة أخرى عند مقر نقابة الصحفيين بمحافظة القاهرة بعد أن أخطروا قسم شرطة قصر النيل بتنظيم التجمع حيث قاموا بإخطار مأمور قسم قصر النيل، بموعد الوقفة، وحددوا في الإخطار موعد الوقفة

⁶⁴⁸ القرار الجمهوري رقم 349 لسنة 2024 بشأن تنظيم صندوق مساعده ضحايا الاتجار بالبشر، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4mhjemb9>

⁶⁴⁹ الرئيس السيسي يؤدي اليمين الدستورية، على الرابط التالي: http://www.parliament.gov.eg/News_Show.aspx?frm=5047

ومكانها، والعدد المقرر حضوره، وعدد ساعات الوقفة. مع ذلك أُلقت قوات الشرطة القبض عليهم قبل إطلاق سراحهم بضمان محل الإقامة وتري مؤسسة ماعت إن ذلك يتعارض مع أحكام قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية⁶⁵⁰ رقم 107 لسنة 2013 وتعديلاته⁶⁵¹. قبل إطلاق سراحهم. وفي 23 أبريل 2024 تظاهرت 14 سيدة ورجلين أمام مقر المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة للمطالبة "بوقف العدوان على غزة والحرب في السودان"، قبل القاء القبض عليهم والتحقيق معهم من قبل النيابة العامة. ومن ثم أطلق سراحهم بعد ذلك مقابل غرامات تتراوح بين 5 الي 10 الاف، وبضمان محل الإقامة لشخص واحد. ورغم الإفراج عنهم ظلوا يواجهون اتهامات تتعلق بتهمة التجمع غير القانوني والانضمام الي جماعة إرهابية في القضية 1567 لسنة 2024 نيابة أمن الدولة.

فيما يتعلق بالحق في الاجتماع مارست الأحزاب السياسية والحركات العمالية والشبابية حقها في الاجتماع بحرية طوال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي أكتوبر 2024 عُقد اللقاء الدوري للهيئة التنسيقية لعضوات المؤتمر الدائم للمرأة العاملة. جاء اللقاء في إطار جهود النقابات لتمكين النساء العاملات وتقديم الدعم اللازم وتحسين ظروف العمل والتصدي للتحديات، التي يواجهن في مختلف القطاعات. ومناقشة أهم قضايا النساء العاملات في العمل والنقابات⁶⁵².

حرية الدين والمعتقد

لاحظت مؤسسة ماعت توجه لتعزيز حرية الدين والمعتقد خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وظلت اللجنة المعنية بتقنين أوضاع الكنائس والمباني الخدمية التابعة لها النظر في تقنين أوضاع الكنائس وفي نوفمبر 2024 نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم 4464 مكرر (أ) الصادر بتاريخ 19 نوفمبر 2024، قرار مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 2024، الخاص بنشر قوائم الكنائس والمباني الخدمية الصادر بشأنها قرار تقنين من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 21 أكتوبر 2024. حيث جري تقنين أوضاع 293 كنيسة ومبنى تابعاً، ليصل عدد الكنائس والمباني التي تمت الموافقة على توفيق أوضاعها منذ بدء عمل اللجنة وحتى 25 نوفمبر 2024 3453 كنيسة ومبنى تابعاً.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل بشروط مرضية

بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن معدل البطالة حتى سبتمبر 2024 قد وصل إلى 6.7%⁶⁵³ وقد هيمن الرجال على قوة العمل في مصر حيث بلغ حجم قوة العمل 26.4 مليون فرد للذكور بينما بلغت للإناث 5.7 مليون. ورغم الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل لتعزيز هذا الحق. ظلت بعض الشركات ترفض تطبيق الحد الأدنى للأجور رغم مناشدات المجلس القومي للأجور. وقد

⁶⁵⁰ قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية رقم 107 لسنة 2013، منشورات قانونية، علي الرابط التالي: <https://manshurat.org/node/6547>

⁶⁵¹ تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية بالقانون 14 لسنة 2017، علي الرابط التالي: <https://manshurat.org/node/20939>

⁶⁵² المؤتمر الدائم للمرأة العاملة، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/3kxfj9xk>

⁶⁵³ معدل البطالة في مصر يرتفع إلى 6.7% خلال الربع الثالث من 2024. علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/mt6mmrn5>

دخل بعض العمال في اضراب عن العمل نتيجة لمنع تطبيق الحد الأدنى للأجور. مثل عمال شركة وبرتات سمنود الذين دخلوا في هذا الاضراب من 18 أغسطس قبل أن ينهوا هذا الاضراب بعد تنفيذ جزئي لمطالب العاملين وزيادة الحوافز وصرف أجر شهر اغسطس 2024⁶⁵⁴.

الحق في الصحة

في 20 أكتوبر 2024 حصلت مصر على شهادة خلوها من الملاريا من منظمة الصحة العالمية⁶⁵⁵، وفي إطار تسهيل متابعة إجراءات العلاج على نفقة الدولة أطلقت وزارة الصحة والسكان خلال الفترة التي يغطيها التقرير موقعاً رسمياً للاستعلام عن قرارات العلاج على نفقة الدولة، ويمكن للمواطن الدخول إلى الموقع، وكتابة الرقم القومي، للحصول على نتيجة قرار العلاج الخاص به. وكانت وزارة الصحة والسكان، قد أصدرت أكثر من مليون و800 ألف قرار علاج على نفقة الدولة، بتكلفة إجمالية 10 مليارات و165 مليون و940 ألف جنيه، وذلك منذ أول يناير حتى نهاية يونيو 2024، وفيما يتعلق بالإنفاق على الصحة خصص مشروع موازنة السنة المالية الجديدة 2024/2025 أكثر من 200 مليار جنيه لقطاع الصحة وفقاً للبيان المالي للموازنة الصادر على وزارة المالية⁶⁵⁶. مع ذلك رفضت نقابة الأطباء في فبراير 2024 قانون المسؤولية الطبية ووفقاً للنقابة فإن القانون قد يدفع الأطباء إلى الهجرة خارج مصر⁶⁵⁷.

الحق في مستوى معيشي لائق

حاولت الحكومة توفير مستوى معيشي لائق خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتستهدف المرحلة الثانية من المشروع مشروع حياة كريمة 2024-2025 والتي يشمل نطاقها الجغرافي تغطية نحو 1667 قرية، وتبلغ تكلفة المرحلة الثانية من المشروع ما قدرته الدولة بنحو 700 مليار جنيه، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ظهر توجه لتطبيق الدعم النقدي كبديل للدعم العيني وخصص الحوار الوطني جلسات لمناقشة هذا التوجه رغم ترحيب بعض الخبراء الاقتصاديين بهذا التوجه إلا أنهم اتفقوا على أن تطبيقه يجب أن يتواءم مع ضمان وجود آليات لضمان استقرار الأسعار بجانب وجود قاعدة بيانات حقيقة لمستحقي هذا الدعم. واعتبر بعض الخبراء أن التجار لا يزالون يفرضون شروطهم في السوق ما قد يعيق تطبيق منظومة الدعم النقدي.

الحق في التعليم

ظلت هناك جهود مبذولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من أجل تعزيز الحق في التعليم وتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ونص بيان لوزارة المالية 2024-2025 على زيادة إضافية

⁶⁵⁴ مرصد المجتمع المدني في مصر، شهر أكتوبر 2024، على الرابط التالي: <https://dfatermasr.net/2024/11/06/1513/>

⁶⁵⁵ مصر تحصل على إشهاد منظمة الصحة العالمية على خلوها من الملاريا، على الرابط التالي: <https://www.who.int/ar/news/item/17-04-1446-egypt-is-certified-malaria-free-by->

[who](https://www.who.int)

⁶⁵⁶ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة، على الرابط التالي: <https://assets.mof.gov.eg/files/e71456f0-1115-11ef-9344-7df71ce3a38d.pdf>

⁶⁵⁷ «نقابة الأطباء» تخاطب مجلس الوزراء بملاحظاتها ومقترحاتها على مشروع قانون المسؤولية الطبية، على الرابط التالي: <https://www.ems.org.eg/ar/news/1/2891>

في أجور المعلمين في التعليم قبل الجامعي وبلغت هذه الزيادة 8.1 مليار جنيه⁶⁵⁸. كما جري تحديث الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الفني (2024-2029) لضمان إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين جودة التعليم. وفي 29 أكتوبر 2024 افاد وزير التربية والتعليم، بانخفاض العجز في أعداد المعلمين إلى 655 ألف معلم، وهو ما يمثل 10%، وبحسب الوزارة فإن الانخفاض يرجع إلى تعيينات معلمي الحصة⁶⁵⁹، مع ذلك ظلت الفصول تحظى بكثافة لا تتوافق مع المتوسط العالمي ووفقا لأخر إحصائيات عن البنك الدولي فإن مصر بحاجة إلى بناء 117 فصل لتقليل كثافة الفصول إلى 45 طفل.

رابعاً: الفئات الأولى بالرعاية

حقوق المرأة

خلال الفترة التي يغطيها التقرير طرأت تطورات مختلفة على حقوق المرأة وأطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للحد من الولادات القيصرية والتي تهدف الى خفض معدلات الولادات القيصرية لكن لم يذكر بعد أثر تلك الإجراءات المذكورة بالاستراتيجية على تقليل والحد من الولادات القيصري. لكن بجانب ذلك أطلقت الحكومة المصرية عدد من المبادرات لدعم صحة المرأة. بالإضافة إلى توفير خدمات الصحة الإنجابية لنحو 520 ألف سيدة في 2024 من خلال 65 عيادة داخل قري 11 محافظة، والانتهاء من تجهيز 37 عيادة إضافية على مستوي 20 محافظة، حيث تم تشغيل 15 عيادة منهم بدءاً من شهر يونيو 2024. وفي إطار تعزيز حقوق المرأة في مكان العمل صدر دليل ارشادي لمفتشين بوزارة العمل حول التفتيش المراعي للمساواة بين الجنسين في العمل. وأطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر في 4 يونيو 2024 مشروعاً مشتركاً تحت مسمى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في مصر في 4 يونيو، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للمرأة. المرأة وغيرهم من أصحاب المصلحة⁶⁶⁰ مع ذلك انخفض تمثيل النساء في التعديل الوزاري في يوليو 2024 الي 4 سيدات في عام 2024 وهو ما يمثل 13% من اجمالي الحقائق الوزارية مقارنة بنحو 8 حقائب وزارية في اخر تشكيل وزاري قبل التعديل الأخير في يوليو 2024. ظلت هناك قرارات أخرى تعيق حقوق المرأة. علي سبيل المثال في 26 أكتوبر 2024 قررت الإدارة العامة للجوازات والجنسية إلزام النساء الذي وصفتهم بالنساء من الفئات الدنيا وهم ربات المنازل والسيدات اللواتي بدون عمل الراغبات في السفر بالحصول على إذن سفر مسبق قبل السماح لهن بمغادرة البلاد متوجهات إلى السعودية واعتبرت تقارير إن وصف القرار النساء بعبارة من الفئات الدنيا يمثل إهانة للنساء. كما افاد المجلس القومي للمرأة، أن وصف بعض الوظائف بـ "الدنيا" أمر غير إنساني.

⁶⁵⁸ البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤، ص 25، على الرابط التالي: <https://assets.mof.gov.eg/files/e71456f0-1115-11ef-9344-7df71ce3a38d.pdf>

⁶⁵⁹ «التعليم»: سد عجز المعلمين في المدارس الحكومية بنسبة 90%، على الرابط التالي: <https://www.elwatannews.com/news/details/7648164>

⁶⁶⁰ UNFPA and Care launch new joint project, supported by USAID <https://egypt.unfpa.org/en/news/unfpa-and-care-launch-new-joint-project-supported-usaid>

حقوق الأطفال

اتخذت الحكومة المصرية خطوات إيجابية من أجل تعزيز حقوق الطفل خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وتضمنت الخطة الاستراتيجية للاستثمارية للعام المالي 2024/2025 توجيه استثمارات لتحقيق النتائج المستهدفة الخاصة بحقوق الطفل في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التي تعزز الحق في التعليم بجانب تشجيع المبادرات والأنشطة المتعلقة بحقوق الطفل. في سياق متصل أطلق المجلس القومي للطفولة والأمومة في سبتمبر 2024 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الدليل الإجرائي التشغيلي لمكافحة عمل الأطفال، وهو بمثابة أداة إجرائية لنظام رصد عمل الأطفال في الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال. وكان من بين الخطوات الإيجابية الأخرى انشاء برلمان الطفل المصري في مايو 2024 وتأتي هذه الخطوة لتحقيق أحد المستهدفات في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. علي جانب آخر افاد وزير العمل في 11 أكتوبر 2024 ان الوزارة انتهت من مشروع الانتهاء من إعداد المسح الوطني لظاهرة عمل الأطفال، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، والذي يهدف إلى توضيح الحجم الحقيقي لعمل الأطفال في مصر، مع ذلك لم تنشر نتائج المسح حتى نهاية نوفمبر 2024.

حقوق كبار السن

تلاحظ مؤسسة ماعت الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية من أجل تعزيز حقوق كبار السن خلال الفترة التي يغطيها التقرير حيث استمرت وزارة الصحة تقديم الخدمات الصحية لكبار السن من خلال 860 مركزاً داخل الوحدات الصحية ومراكز طب الأسرة، في نحو 21 محافظة في محافظات الجمهورية. وتتضمن الخدمات المقدمة إجراء الفحص الطبي الشامل، للكشف عن الأمراض غير السارية، وأمراض الجهاز الهضمي، وسوء التغذية (الأنيميا، السمنة)، بالإضافة إلى التقييم النفسي والتغذوية، بجانب تقديم خدمات التثقيف الصحي والدعم النفسي، لتعزيز صحة المسنين، ورفع الوعي بالمشاكل الصحية لكبار السن وكيفية الوقاية منها، ويحصل المريض من كبار السن على كارت متابعة دورية للحالة الصحية بشكل أساسي، مع زيارتين سنوياً. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير صدر قانون حقوق المسنين ونصت المادة الثانية من مواد القانون على أن يُصدر رئيس الوزراء لائحته التنفيذية خلال ستة شهور من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية أي في موعد أقصاه 4 أكتوبر 2024 لكنها لم تصدر حتى نهاية نوفمبر 2024 رغم تجاوز الحد الزمني.

السودان

شهد السودان خلال عام 2024 تحديات جسيمة على صعيد حقوق الإنسان نتيجة الصراع المسلح المستمر بين الأطراف السياسية والعسكرية منذ اندلاع الأزمة في أبريل 2023. مما أثر بشكل كبير على الوضع الإنساني والاقتصادي، حيث يعاني السودانيون من انعدام الأمن، والنزوح القسري، ونهب الممتلكات. كما وثقت تقارير وقوع انتهاكات متعددة بشكل ممنهج على يد أطراف النزاع، مثل القتل خارج نطاق القانون، والاعتقالات التعسفية، والعنف الجنسي، فضلاً عن القيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة.

على الجانب الآخر، أدى انهيار الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، إلى تفاقم معاناة السكان، خاصة في المناطق التي تشهد اشتباكات عنيفة. كما ساهم النزاع في زيادة حدة الأزمة الإنسانية، حيث يواجه ملايين السودانيون نقصاً حاداً في الغذاء والماء والمأوى. في ظل هذه الظروف، وعدم وجود حلول سلمية تلوح في الأفق، يبقى الطريق إلى السلام الشامل مليء بالعقبات، مما يزيد من تعقيد الوضع الإنساني وحقوق الإنسان في السودان.

أولاً: التطور التشريعي ذو الصلة بحقوق الإنسان

في 8 مايو 2024، أقر مجلسا السيادة والوزراء في السودان تعديلات على قانون جهاز الأمن والمخابرات لعام 2010. بموجب هذه التعديلات، تم منح ضباط جهاز المخابرات سلطات واسعة تشمل استدعاء المواطنين واستجوابهم واحتجازهم لمدة تصل إلى 30 يوماً، قابلة للتجديد لثلاثة أشهر إضافية، ليصل إجمالي مدة الاحتجاز إلى أربعة أشهر دون الحاجة إلى أمر قضائي. كما شملت الصلاحيات جمع المعلومات، وإصدار أوامر بمراقبة الأفراد، ومصادرة الممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، منح القانون أفراد الجهاز حصانات قانونية تحميهم من الملاحقة الجنائية بسبب أداء مهامهم، إلا بموافقة كتابية من مدير الجهاز.⁶⁶¹

أثارت هذه التعديلات اعتراضات واسعة من قبل الأوساط الشعبية والمنظمات الحقوقية، التي اعتبرت أن القانون يعيد لجهاز المخابرات صلاحيات كان قد فقدتها عقب سقوط نظام الرئيس عمر البشير. نتيجة تورط الجهاز في انتهاكات جسيمة خلال فترة حكم البشير، مثل القتل والتعذيب والإخفاء القسري. وكانت هذه الانتهاكات من الأسباب الرئيسية لتقليص صلاحيات الجهاز بعد الثورة السودانية في 2019. كما أشارت تقارير إلى أن التعديلات تتناقض مع المادة 37 من الوثيقة الدستورية لعام 2019، التي تقصر مهام جهاز المخابرات على جمع وتحليل المعلومات وتقديمها للسلطة التنفيذية. كما تؤكد مؤسسة ماعت أن الاحتجاز دون أمر قضائي يعد انتهاكاً للحقوق الأساسية، ويصنف كاعتقال تعسفي يحرم المعتقلين من حقهم في تقديم الشكاوى أو اللجوء إلى القضاء. وتخشى ماعت أن تُستخدم هذه

⁶⁶¹ Sudan reinstates sweeping powers for intelligence service, sudan war monitor, <https://n9.cl/6ulgz>

التعديلات كوسيلة لقمع الحريات المدنية، ما قد يؤدي إلى تصاعد الانتهاكات الحقوقية في السودان.⁶⁶²

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

منذ اندلاع النزاع المسلح في السودان في أبريل 2023، شهدت البلاد انتهاكات جسيمة للحق في الحياة. إذ أدى الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى مقتل آلاف المدنيين. حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الضحايا خلال 18 شهراً من الاقتتال بلغ ما يزيد عن 130 ألف قتيل، بينهم 19 ألفاً قتلوا نتيجة الاستهداف المباشر، بالإضافة إلى 111 ألف آخرين لقوا حتفهم نتيجة عجزهم عن تلقي الرعاية الطبية أو الطعام اللازمين لاستمرار حياتهم، بجانب أسباب أخرى. كما تلاحظ مؤسسة ماعت أن أعداد كبيرة من الضحايا تم دفنهم دون تسجيلهم في السجلات الرسمية وهو ما يؤكد أن الاحصائيات الحقيقية أكثر من تلك التي يتم نشرها، بمقدار ليس بضئيل.⁶⁶³

كما تعد الهجمات العشوائية على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أحد أبرز الممارسات التي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا الأبرياء على مدى شهور النزاع. وفي هذا السياق، قامت قوات الدعم السريع في أكتوبر 2024 بارتكاب جرائم قتل عشوائي بحق مدنيين في ولاية الجزيرة، وتحديداً في قرى الأزرق والسريحة، كان ضحيتها ما يزيد عن 300 شخص في 24 أكتوبر، وأكثر من 120 شخصاً في 25 أكتوبر، وجاءت عمليات القتل في ظل غياب الرعاية الصحية بشكل كامل، بعد استهداف الدعم السريع مستشفى السريحة ومقتل العاملين به.⁶⁶⁴

حرية الرأي والتعبير

تشهد حرية الرأي والتعبير في السودان انتهاكات جسيمة، خاصة في ظل النزاع المسلح المستمر منذ أبريل 2023. حيث يواجه الصحفيون والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات مستمرة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، وصولاً إلى القتل في أحيان عديدة. وفي هذا الإطار، تم توثيق ما يزيد عن 438 انتهاك ضد صحفيين منذ بداية النزاع في أبريل 2023 وحتى أغسطس 2024، على يد أطراف النزاع في السودان. وحتى مايو 2024 سجلت نقابة الصحفيين السودانية وقوع 100 حادث اقتحام لمنازل صحفيين على يد الأطراف المتنازعة، مما دفع أعداد كبيرة من الصحفيين للنزوح خارج محال إقامتهم، والتوقف عن تغطية مجريات النزاع، وهو ما أسفر عن تراجع أعداد الصحفيين الموجودين بمناطق الصراع إلى أقل من 100 صحفي في العاصمة الخرطوم، و60 صحفي في دارفور، وأقل من 20 صحفي في ولاية الجزيرة، مما ساهم في خلق حالة من التعتيم الإعلامي على مجريات الحرب وانتشار المعلومات المضللة والغير موثوقة.⁶⁶⁵

⁶⁶² قانون المخابرات في السودان.. جدليات حقبة البشير تعود إلى بلد تمزقه الحرب، الشرق بلومبرج، <https://n9.cl/98pt6>

⁶⁶³ حرب السودان.. بحث يكشف مأساة 130 ألف ضحية، سكاى نيوز عربية، <https://n9.cl/4t170p>

⁶⁶⁴ المجزرة والجرائم ضد الإنسانية في ولاية الجزيرة، الجزيرة، <https://n9.cl/1fhsp6>

⁶⁶⁵ نيران الحرب تدفع الصحفيين السودانيين للفرار عبر الحدود، المهاجر، <https://n9.cl/gaaeb>

في السياق ذاته، فإن نحو 90 % من وسائل الإعلام في السودان تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، نتيجة لتواجدها على مقربة من أماكن الصراع، مما اضطرها إلى الإغلاق، وتبعاً لذلك، فقد ما يزيد عن 1000 صحفي وظائفهم وهو ما يناهز نصف أعضاء نقابة الصحفيين في السودان.^{666 667} كما أصيب الصحفي (م.أ.ن) إصابة بالغة جراء انفجار قذيفة دانة خلال مواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع شهدتها منطقة الفاشر بولاية شمال دارفور في نوفمبر 2024.⁶⁶⁸ كما تم توثيق واقعة تحرش واعتداء جنسي قامت بها قوات الدعم السريع ضد صحفية بعد أن اقتحمت منزلها في مدينة أم درمان بالعاصمة الخرطوم.⁶⁶⁹

لم تتوقف انتهاكات حرية الرأي والتعبير عند الحد بل امتدت لتشمل الفضاء الرقمي أيضاً؛ إذ أنه في فبراير 2024، شهدت السودان انقطاع الانترنت بشكل كامل عن كافة الولايات، بالإضافة إلى خروج ثلاث شركات اتصالات عن الخدمة. وفي هذا الشأن، تشير التقديرات إلى تورط قوات الدعم السريع في هذه الانقطاعات مستغلة وقوع الخوادم الرئيسية لشركات الاتصالات في مناطق واقعة تحت سيطرتها، كما أفادت تقارير بإصدار الدعم السريع أوامرها لشركتي الاتصالات "سوداني" و"إم تي إن" بقطع خدمات الانترنت والاتصالات عن ما يزيد عن 36 مشترك سوداني، وذلك لكي تحول دون توثيق الجرائم التي ترتكبها ونشرها عبر مواقع التواصل مما يزيد من صعوبة الحصول على المعلومات ونشرها بحرية. كما وثقت ماعت شهادات لمواطنين سودانيين تؤكد بأن الانقطاع المتكرر في خدمات الانترنت والاتصالات يتسبب في تعطيل الحوالات المالية التي تتم عبر منصات إلكترونية، مما يكون له آثار سلبية بالغة عليهم سيما في ظل تردي أوضاعهم الاقتصادية.⁶⁷⁰

أوضاع السجون ومقرات الاحتجاز

تواجه السجون ومقرات الاحتجاز في السودان تحديات كبيرة تتعلق بالظروف الإنسانية والمعيشية في الظروف العادية. وأدى النزاع المستمر في البلاد إلى تفاقم الأوضاع داخل هذه المرافق، حيث يعاني السجناء من الاكتظاظ الشديد ونقص الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية. مما أدى إلى تردي الحالة الصحية للسجناء. بالإضافة إلى ذلك، وثقت تقارير عديدة حالات من التعذيب الجسدي والنفسي التي يتعرض لها المعتقلون، بما في ذلك الضرب المبرح، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والإجبار على البقاء في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة. وتستخدم هذه الممارسات بشكل منهجي لإجبار المعتقلين على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها أو لمعاقبتهم على نشاطاتهم السياسية أو الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام التعذيب كوسيلة لترهيب السكان وإسكات الأصوات المعارضة.

⁶⁶⁶ Sudanese media and media freedom organizations call for continued support, unesco, <https://n9.cl/43yau1>

⁶⁶⁷ Journalists under attack, media devastated amidst sudanese conflict, sudantribune, <https://n9.cl/2h9n4>

⁶⁶⁸ الصحفيين ضحايا أطراف الصراع في السودان، sudan war monitor، <https://n9.cl/j6qpq>

⁶⁶⁹ نيران الحرب تدفع الصحفيين السودانيين للفرار عبر الحدود، المهاجر، <https://n9.cl/gaaeb>

⁶⁷⁰ من يتحمل مسؤولية قطع الإنترنت في السودان؟، الجزيرة، <https://n9.cl/2jm53>

وتأكيداً لما تقدم، أشارت تقارير إلى تورط ميليشيات الدعم السريع بعمليات خطف واحتجاز ممنهجة لأعداد كبيرة من المدنيين، بهدف ابتزاز أسرهم ومساومتهم على إطلاق سراحهم نظير فدية تتجاوز 20 ألف دولار في بعض الأحيان، كما اطلعت ماعت على مقاطع مصورة تثبت قيام قوات الدعم السريع بتعذيب مدنيين بينهم أشخاص مسنين بالضرب المبرح وإجبارهم على الجري لمسافات طويلة، ويبلغ التعذيب أحياناً حد التصفية في حال رفضت أسرة المعتقل دفع الفدية أو كانت غير قادرة على دفعها.⁶⁷¹

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في التعليم

يعاني قطاع التعليم في السودان من انتهاكات جسيمة تؤثر على حق الطلاب في الحصول على تعليم جيد، وتسببت الحرب الأهلية المستمرة منذ أبريل 2023 في تعطيل العملية التعليمية في العديد من المناطق، حيث أغلقت المدارس والجامعات وتحولت بعضها إلى مراكز إيواء للنازحين ومقرات عسكرية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المدارس من نقص حاد في الموارد الأساسية مثل الكتب والمقاعد والمعلمين المؤهلين، مما يزيد من صعوبة توفير تعليم ذو جودة. وفي هذا السياق، تشير التقارير إلى أن 40 % من أبنية المؤسسات الجامعية في السودان تضررت بشكل كلي أو جزئي، وأغلقت ما يزيد عن 100 جامعة حكومية وخاصة، بجانب أن 20 % من الأساتذة الجامعيين تركوا وظائفهم نتيجة نزوحهم إلى مناطق أخرى، كما تعاني الجامعات السودانية من غياب أدوات أساسية لسير العملية التعليمية مثل الأجهزة والمعدات وشبكات الانترنت.⁶⁷²

في سياق متصل، فأن ما يزيد عن 90 % من طلاب المدارس حرموا من حقهم في التعليم بواقع 17 مليون طالب من أصل 19 مليون. بالإضافة إلى أن 2600 مدرسة بواقع 13 % من إجمالي المدارس السودانية تستخدم حالياً كمراكز إيواء للنازحين أو ثكنات عسكرية. إلى جانب توقف صرف رواتب نحو نصف مليون مدرس بفعل الحرب، ما دفعهم للبحث عن مهن بديلة أو النزوح خارج السودان، ووثقت ماعت حالات لمعلمين سودانيين لجأوا للتسول للتمكن من إعالة أسرهم. كما أن الأطفال النازحين داخل السودان لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس في معظم الأحيان مما يجعلهم ضحية للعمل القسري بما فيه التجنيد بالفصائل المسلحة.⁶⁷³

على الجانب الآخر، تثن مؤسسة ماعت محاولات السلطات السودانية للجوء إلى التعليم عن بعد لتعويض الانهيار الذي لحق بالمنظومة التعليمية. حيث قامت وزارة التربية والتعليم في السودان بتحويل عشرات المدارس بالعاصمة الخرطوم إلى نظام التعليم عبر المنصات الرقمية، كما وفرت منصة إلكترونية لتسجيل الطلاب المقرر انعقاد امتحانات الثانوية العامة لهم في 28 ديسمبر 2024.

⁶⁷¹ المجزرة والجرائم ضد الإنسانية في ولاية الجزيرة، الجزيرة، <https://n9.cl/1fhsp6>

⁶⁷² تداعيات الحرب على النظام التعليمي في السودان: آثار الصراع المسلح على الطلاب والمؤسسات الجامعية، راديو تمازج، <https://n9.cl/4180b>

⁶⁷³ السودان: تعليم في "وضع أليم" بسبب الحرب... 17 مليوناً خارج المدارس وخسائر 27 مليار دولار، الشرق الأوسط، <https://n9.cl/vlqgg>

ولكن يساور ماعت القلق من أن المشكلات المتكررة في الإنترنت والتيار الكهربائي قد تعيق انتشار التجربة أو تهدد نجاحها من الأساس.⁶⁷⁴

الحق في الصحة

تضرر قطاع الصحة في السودان بشدة نتيجة النزاع المسلح، مما أدى إلى صعوبات كبيرة في وصول السودانييين إلى الخدمات الصحية الأساسية. فقد وثقت مؤسسة ماعت هجمات متكررة على المرافق الصحية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات، مما أدى إلى تعطيل الخدمات وحرمان المدنيين من الرعاية الطبية الضرورية. وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 70% من المستشفيات في مناطق الصراع أصبحت خارج الخدمة، مع انقطاع رواتب الأطباء الطبية منذ عدة أشهر.⁶⁷⁵

وبحسب التقديرات الرسمية، بلغ حجم الأضرار التي لحقت بالمنظومة الصحية في السودان حتى أبريل 2024 حوالي 11 مليار دولار. كما أُفيد بمقتل 53 فرداً من الكوادر الطبية حتى مارس 2024، بينما يعاني من تبقى منهم على قيد الحياة من أوضاع معيشية صعبة نتيجة تأخر صرف رواتبهم. كما قامت قوات الدعم السريع بنهب أكثر من 41 شركة و12 مصنعاً للأدوية، مما تسبب في أزمة حادة في إنتاج الأدوية داخل البلاد.⁶⁷⁶

تفاقمّت الأزمة الصحية في السودان مع انتشار العديد من الأمراض مثل الملاريا، وحمى الضنك، وأنواع من مرض الحصبة، بالإضافة إلى الإعلان الرسمي عن تفشي وباء الكوليرا في 12 أغسطس 2024. وفي الفترة بين 22 يوليو و15 سبتمبر 2024، تم تسجيل 8457 إصابة بالكوليرا و299 حالة وفاة في ثمان ولايات سودانية. ويُعد الأطفال الأكثر تضرراً من هذه الأوضاع، حيث تشير التقارير إلى أن 3.4 مليون طفل تحت سن الخامسة معرضون للإصابة بأمراض وبائية، في ظل انهيار المنشآت الصحية وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي في السودان في الوقت الراهن. كما لاحظت ماعت انخفاض معدلات التطعيم من 85% قبل الحرب إلى نحو 50%، وتراجعت إلى 30% فقط في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية مكثفة.⁶⁷⁷

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

حقوق المرأة

تواجه النساء في السودان انتهاكات جسيمة لحقوقهن، خاصة في ظل النزاع المسلح. إذ توثق التقارير حالات عديدة من العنف الجنسي والجسدي الممنهج ضد النساء والفتيات السودانيات، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي. هذه الانتهاكات تُرتكب بشكل منهجي من قبل قوات الدعم السريع، مما يزيد من معاناة النساء ويؤدي إلى تدهور أوضاعهن الصحية والنفسية. ونتيجة لتلك الممارسات، تشير تقديرات أممية أن ما يزيد عن 7 ملايين امرأة وفتاة في السودان

⁶⁷⁴ مقالة خاصة: مدارس السودان تنجّه إلى التعليم عن بعد لإعادة الطلاب إلى أجواء الدراسة، أرابيك نيوز، <https://n9.cl/ooncc>

⁶⁷⁵ Over Three Million Children at Heighted Risk of Cholera and other Deadly Diseases in Sudan, unicef, <https://n9.cl/67059u>

⁶⁷⁶ "الانهيار الصحي" يخلف فصولاً مأسوية في السودان، إندبندنت عربية، <https://n9.cl/hwf6o>

⁶⁷⁷ Over Three Million Children at Heighted Risk of Cholera and other Deadly Diseases in Sudan, unicef, <https://n9.cl/67059u>

معرضات لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مقارنة بحوالي 3 ملايين امرأة وطفلة يمكن أن تكون عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي سنة 2022.⁶⁷⁸ وخلال شهر فبراير، وثقت تقارير 262 حالة عنف جنسي في العاصمة الخرطوم وحدها لنساء تتراوح أعمارهن بين 9 و60 عاماً تعرضن لحوادث اغتصاب فردي وجماعي، أسفرت عن وفاة 4 منهن على الأقل متأثرات بالإصابات التي لحقت بهن، وتؤكد التقارير تورط قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها بغالبية تلك الانتهاكات التي قامت باغتصاب النساء في بعض الأحيان على مرأى من أفراد أسرهن.⁶⁷⁹ كما أفادت تقارير بأن نحو 130 امرأة في ولاية الجزيرة أقدمن على الانتحار خوفاً من التعرض للعنف أو الاعتداء الجنسي من قبل مليشيا الدعم السريع. وترى ماعت أن هذا الوضع يعكس غياب وسائل الحماية المتاحة للسكان المدنيين وبخاصة النساء اللائي يجدن أنفسهن دون خيارات للحماية أو النجاة.⁶⁸⁰

وفي 29 أكتوبر 2024، صدر تقرير أممي يؤكد وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ارتكبت جرائم اغتصاب وأشكالاً أخرى من العنف الجنسي التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تضمنت هذه الانتهاكات أعمالاً تستهدف الحياة والسلامة البدنية، مثل التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى جانب الإساءة إلى الكرامة الشخصية، بما في ذلك المعاملة المهينة والاعتداءات الجنسية المشينة.⁶⁸¹

على الجانب الآخر، تعاني النساء والفتيات في السودان بشكل حاد من تداعيات نقص المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة. حيث تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 80% من النساء النازحات داخلياً يواجهن صعوبات كبيرة في الحصول على مياه صالحة للشرب. كما أن 74% من الفتيات في سن الدراسة، أي ما يعادل حوالي 2.5 مليون فتاة، خارج النظام التعليمي حالياً. هذا الوضع يعرضهن بشكل متزايد لخطر الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما يزيد من تفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية التي تواجههن.⁶⁸²

حقوق الأطفال

يعاني الأطفال في السودان من انتهاكات جسيمة لحقوقهم الأساسية في ظل النزاع المسلح المستمر منذ إبريل 2023. حيث توثق تقارير حالات عديدة من القتل والتشويه والاختطاف التي يتعرض لها الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الأطفال من العنف الجنسي والاستغلال، حيث يتم تجنيدهم

⁶⁷⁸ نساء في السودان بين العنف الجنسي والوصم الظالم من المجتمع، أخبار الأمم المتحدة، <https://n9.cl/tutx7>

⁶⁷⁹ من ينقذ النساء السودانيات مما يتعرضن له من عنف جنسي في الحرب؟، بي بي سي عربي، <https://n9.cl/iljzt>

⁶⁸⁰ المجزرة والجرائم ضد الإنسانية في ولاية الجزيرة، الجزيرة، <https://n9.cl/1fhsp6>

⁶⁸¹ في تقرير جديد مفصل لبعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان: توثيق لنطاق واسع من العنف الجنسي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، أخبار الأمم المتحدة، <https://n9.cl/oa42g>

⁶⁸² هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الأزمة الإنسانية في السودان لها تأثير كارثي خاص على النساء والفتيات، أخبار الأمم المتحدة، <https://n9.cl/kr2sc>

قسراً للقتال في صفوف الجماعات المسلحة. كما أن الهجمات المتكررة على المدارس والمستشفيات تتسبب في حرمانهم من التعليم والرعاية الصحية الأساسية. لقد تفاقم معاناة الأطفال في السودان بشكل مأساوي جراء النزاع بين الجيش والدعم السريع، حيث تشير التقارير إلى وجود 8 آلاف طفل بين قتيل ومفقود ومختطف. ومارست قوات الدعم السريع أعمالاً وحشية بحق الأطفال في عدد من الولايات، بما في ذلك اختطاف 2500 طفل وفقدان 2500 آخرين، بينما لقي 3 آلاف طفل حتفهم أثناء رحلات النزوح. كما تسببت الفوضى في ضياع عشرات الأطفال وانفصالهم عن أسرهم أثناء محاولات الفرار من مناطق النزاع. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال النازحين دون سن 18 سنة بلغ نحو 5.8 مليون طفل، منهم 2.8 مليون طفل دون سن الخامسة. ويعاني هؤلاء النازحون الصغار من أوضاع كارثية في ظل تفشي سوء التغذية الحاد الشامل، الذي تجاوز معدله 30% بين الأطفال دون الخامسة، مما يهدد بعض المجتمعات بمواجهة المجاعة للمرة الأولى منذ اندلاع النزاع في إبريل 2023.⁶⁸³ كما يحتاج حوالي 14 مليون طفل في السودان إلى مساعدات إنسانية عاجلة، تشمل الغذاء والمياه والمأوى والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية، بالإضافة إلى خدمات الحماية الأساسية.⁶⁸⁴

وتلاحظ مؤسسة ماعت أن قوات الدعم السريع تستغل ما يسمى "الفرقة" في تجنيد الأطفال، وهي عادة قبلية قديمة حيث تقوم القبيلة بدعوة كافة أفرادها وحلفائها في مواجهاتها مع الأطراف الأخرى، لا سيما وأن قوات الدعم السريع منذ إنشائها عام 2003 تحت اسم الجنجويد تورطت في جرائم تجنيد الأطفال مستندين لتلك العادة. وفي فبراير 2024 قدرت مصادر عسكرية أن أعداد الأطفال المجندين بقوات الدعم السريع يتراوح بين 8 آلاف و10 آلاف طفل مجند. وتفيد شهادات لمواطنين بأنهم رأوا الأطفال المجندين التابعين للدعم السريع بشكل متكرر في الأكملة ونقاط التفتيش يحملون أسلحة تفوق أطوالهم.⁶⁸⁵ كما تؤكد التقارير أن قوات الدعم السريع لا تكتفي باستخدام الأطفال في العمليات العسكرية ونقل الذخيرة وعمليات الاستطلاع والمراقبة فحسب، بل تستخدمهم كدروع بشرية خلال المواجهات أيضاً.⁶⁸⁶

حقوق الأقليات

من خلال قراءتنا لملايسات الحرب الأهلية في السودان والظروف المحيطة بها، نلاحظ أن أقلية المساليت (مجموعة عرقية تتركز بجنوب وغرب السودان) تواجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وسط تصاعد الحرب الأهلية في البلاد. حيث تشير التقارير إلى سلسلة من الجرائم المروعة التي تستهدف هذه الأقلية، بما في ذلك القتل، والتشريد، والاعتداءات العنيفة. وتؤكد التقارير أن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها تتبع سياسة ممنهجة في استهداف المساليت، حيث

⁶⁸³ تجنيد وخطف وذعر... مصير قائم يواجه أطفال حرب السودان، إنديبننت عربية، <https://n9.cl/15k2y>

⁶⁸⁴ Sudan: A rapid escalation of hostilities with disastrous consequences for children, including an imminent risk of famine, children and armed conflict, <https://n9.cl/9bbyp>

⁶⁸⁵ Are the RSF recruiting children to fight in Sudan's war?, newarab, <https://n9.cl/hixwo>

⁶⁸⁶ 2024 Trafficking in Persons Report: Sudan, United States Government, <https://n9.cl/03v5p>

تُرتكب جرائم القتل والتعذيب والاعتصاب ضدهم بشكل واسع النطاق، وتفيد شهادات بأن جنود الدعم السريع يقتحمون منازل المساليت وينهبونها ويقتلون الذكور ويغتصبون النساء. وفي الفترة بين أبريل ونوفمبر 2023، سجلت تقارير مقتل نحو 15,000 من أفراد المساليت في الجنيّة (عاصمة ولاية غرب دارفور) نتيجة الهجمات التي نفذتها قوات الدعم السريع.⁶⁸⁷ ولم تتوقف الجرائم عند هذا الحد، بل استمرت بذات الوتيرة في عام 2024. حيث اطلعت ماعت على شهادات لنساء مساليت أكدت تعرضهن للاغتصاب على يد عناصر الدعم السريع أمام أفراد أسرهن، مع توجيه شتائم عنصرية مهينة لهن، حيث وُصفن بألفاظ تحط من كرامتهن مثل "الكلاب" و"العبيد". وتتحدث روايات أخرى عن قيام جنود الدعم السريع بإضرار النيران في منازل المساليت، أحياناً وبداخلها السكان، وذلك بعد نهبها.⁶⁸⁸ كما تؤكد الشهادات أنه يتم استهداف أطفال المساليت بإطلاق النار عليهم عشوائياً في الشوارع، في مشاهد تبرز البشاعة المفرطة لهذه الجرائم وترسم صورة قاتمة لوضع الأقليات في السودان.⁶⁸⁹

⁶⁸⁷ Sudan's Masalit people are being butchered. Is the world watching?, gzero media, <https://n9.cl/kulgw>

⁶⁸⁸ New Darfur Genocide: Sudanese RSF massacres Masalit, genocide watch, <https://n9.cl/48bs8>

⁶⁸⁹ 'Here, there is no future': ethnic cleansing and fresh atrocities drive exodus of thousands from Darfur, the guardian, <https://n9.cl/efobr>

الصومال

استمرت أوضاع حقوق الإنسان في الصومال في التدهور خلال عام 2024 نتيجة للصراع المسلح المستمر وعدم الاستقرار السياسي. فقد ساهم النزاع بين الحكومة الفيدرالية والجماعات المسلحة، وعلى رأسها حركة الشباب، في تعقيد المشهد الإنساني وزيادة معاناة المدنيين. كما أدى إعلان إقليم بونتلاند، الواقع في شمال شرق البلاد، استقلاله عن الصومال في يناير 2024، وتصرفه كدولة مستقلة بعد خلافات مع الحكومة المركزية حول تعديلات دستورية، إلى تصعيد التوترات السياسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية في البلاد، مع تزايد أعداد الضحايا المدنيين.

كما استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك القتل العشوائي، والاختطاف، والتعذيب، والعنف الجنسي، وما زال يعاني السكان في العديد من المناطق من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، مما يزيد من معاناتهم اليومية. كما يواجه النازحون ظروفاً صعبة في المخيمات والمناطق النائية. قابل ذلك تحديات كبيرة في الجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للأفراد بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة.

أولاً: التطورات التشريعية المرتبطة بحقوق الإنسان

في 31 مارس 2024، صادق الرئيس الصومالي على التعديلات التي أُدخلت على الفصول الأربعة الأولى من الدستور المؤقت لعام 2012، المؤلف من 15 فصلاً، وذلك بعد موافقة البرلمان الصومالي بمجلسيه، الشعب والشيوخ. شملت هذه التعديلات، من بين أمور أخرى، اعتماد نظام انتخابي يقوم على مبدأ "صوت واحد لشخص واحد" ليحل محل النظام العشائري التقليدي المستخدم في تنظيم الانتخابات. كما نصت التعديلات على إجراء انتخابات رئاسية مباشرة يُنتخب فيها الرئيس من قبل الشعب، ومنحت الرئيس صلاحية تعيين رئيس الوزراء وإقالته دون الحاجة إلى موافقة البرلمان. كذلك، مددت ولاية الحكم من أربع سنوات إلى خمس سنوات، وأقرت نظاماً سياسياً قائماً على التعددية الحزبية يتيح مشاركة ثلاثة أحزاب سياسية وطنية.⁶⁹⁰

ورغم أن هذه التعديلات تهدف إلى معالجة عيوب النظام البرلماني الذي تسبب في صراعات وانقسامات بين السلطات في الصومال، وتحسين أداء الحكومة بجعلها أداة لتنفيذ سياسات الرئيس، فإن هناك مخاوف لدى مؤسسة ماعت من أنها تمنح الرئيس سلطات واسعة تتفوق على السلطتين التنفيذية والتشريعية. مما قد يؤدي إلى تقويض أوضاع حقوق الإنسان من خلال إضعاف المعارضة وتهميش دورها. كما تلاحظ ماعت أن التعديلات خالفت الفقرة السادسة من المادة 132 من الدستور الصومالي، التي تشترط إجراء نقاش شعبي عام عند تعديل الدستور، مما يشكل انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير.

⁶⁹⁰ الصومال: التعديلات الدستورية الجديدة والسيناريوهات المستقبلية المحتملة، مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات، <https://2h.ae/BDVj>

وفي مارس 2024، أقر مجلس الوزراء الصومالي مشروع قانون المعلومات الرسمية وأحاله إلى البرلمان الفيدرالي، وتشير التقديرات إلى أن المشروع قُدم بصورة سرية دون إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة. كما يتضمن المشروع مصطلحات غامضة وفضفاضة مثل "اعتبارات الأمن القومي"، مما يمنح غطاءً للسرية في تداول المعلومات دون مبررات واضحة. وتثير هذه الخطوة مخاوف من انتهاك حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، بما يتعارض مع التزامات الصومال الدستورية والتعاهدية، بما فيها قانون الاتحاد الأفريقي النموذجي بشأن الوصول إلى المعلومات. كما تنظر بعض التقارير إلى هذا المشروع على أنه محاولة لإخفاء أنشطة الحكومة، بما يحد من إمكانية مراجعتها أو مساءلتها.⁶⁹¹

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

استمرت انتهاكات الحق في الحياة في الصومال في عام 2024، نتيجة النزاع المسلح المستمر بين الحكومة الفيدرالية والجماعات المسلحة، وعلى رأسها حركة الشباب، واطلعت مؤسسة ماعت على تقارير توثق حالات عديدة من القتل العشوائي، ما أدى إلى زيادة أعداد الضحايا المدنيين. ومنذ عام 2014 وحتى عام 2024، تسببت العصابات الناسفة التي زرعها حركة الشباب في مناطق الصراع بالصومال في مقتل وإصابة أكثر من 14,000 صومالي، كان 61% منهم من المدنيين.⁶⁹² وفي مارس 2024، نفذت حركة الشباب هجوماً مسلحاً على فندق "SYL" في العاصمة مقديشو، وهو الهجوم الخامس على الأقل الذي يستهدف هذا الفندق منذ عام 2015، وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 27 آخرين، من بينهم 18 مدنياً، وفقاً لتقديرات رسمية.⁶⁹³ وفي أغسطس 2024، فجر أحد عناصر حركة الشباب نفسه على أحد شواطئ العاصمة مقديشو الذي يرتاده مسؤولون حكوميون ورجال أعمال. أعقب التفجير إطلاق نار عشوائي من قبل عناصر أخرى من الحركة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 37 مدنياً وإصابة 64 آخرين.⁶⁹⁴

حرية الرأي والتعبير

تواجه حرية الرأي والتعبير تحديات كبيرة في الصومال، لا سيما في ظل النزاع المسلح المستمر وعدم الاستقرار السياسي. إذ يتعرض الصحفيون والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان للتضييق بشكل مستمر من قبل الأطراف المتنازعة، حتى أثناء ممارستهم لعملهم. وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات إلى مقتل 50 إعلامياً منذ عام 2010، مما يجعل الصومال الدولة الإفريقية الأكثر خطورة

⁶⁹¹ Somalia: Official Information Bill endangers the right to access information, IFJ, <https://2h.ae/YtIP>

⁶⁹² الجيش الصومالي يتوسع.. وحركة الشباب تزيد من الهجمات باستخدام العصابات الناسفة، منبر الدفاع الإفريقي، <https://2h.ae/uaxk>

⁶⁹³ الصومال: مقتل ثلاثة وإصابة 27 بجروح إثر هجوم لحركة الشباب على فندق في مقديشو، فرانس 24، <https://2h.ae/ZPKz>

⁶⁹⁴ مقتل 37 شخصاً على الأقل في هجوم انتحاري على شاطئ العاصمة الصومالية مقديشو، فرانس 24، <https://2h.ae/gQnO>

على الصحفيين. كما تحتل البلاد المرتبة 145 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2024، متراجعة أربع مراكز مقارنة بتصنيفها في عام 2023.⁶⁹⁵

وشهد العام 2024، عدد من الحوادث التي تعكس انتهاكات واضحة لحرية الرأي والتعبير والتضييق على عمل الصحفيين في الصومال، ففي فبراير 2024، قامت السلطات في بونتلاند بترحيل صحفي صومالي يدعى (ج.ع) ويعمل مراسل في قناة الأخبار الرابعة البريطانية، وكذلك منتجته من بونتلاند، وذلك خلال تواجدهم بمنطقة غاروي (عاصمة بونتلاند) للقيام بمقابلات صحفية في إطار إعدادهم تقرير عن استهداف السفن في البحر الأحمر من قبل جماعة الحوثي وقراصنة آخرين، وبالفعل تم ترحيلهم في 19 فبراير إلى بريطانيا على الرغم من امتلاكهم تصريح من وزير الإعلام في بونتلاند للقيام بالزيارة وتوثيق أنشطة القراصنة في البحر الأحمر.⁶⁹⁶

وفي 14 مارس 2024، قام مجلس الوزراء الصومالي بتعيين أعضاء المجلس الإعلامي الجديد، وسط تنديد حقوقي بأن التعيين لم يتم بالصورة الصحيحة وفقاً لقانون الإعلام لعام 2020، الذي كان يفترض بموجب المادة 14 منه أن يكون مجلس الإعلام قد أنشئ باتباع سلسلة إجراءات واضحة وشفافة، وأن يتألف من ثلاثة ممثلين عن وسائل الإعلام العامة، وثلاثة ممثلين عن وسائل الإعلام الخاصة، وثلاثة أعضاء من المجتمع المدني. وعلى خلاف ذلك ضم المجلس صحفياً واحداً فقط، ومحامياً، وستة مستشارين من وزارة الإعلام وبرلمانيين سابقين. وتشير تقارير إلى أن جميع المعينين هم من مؤيدي الحكومة، وأن التعيينات تمت دون إجراء محادثة أو مشاور مع الأطراف ذات الصلة مثل الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين والمنظمات الإعلامية والمجتمع المدني.⁶⁹⁷ وهو ما يهدد حرية الرأي والتعبير في الصومال بشكل كبير وينال من استقلالية العمل الإعلامي بها.

في سياق متصل، ألقت قوات الشرطة بمحافظة بنادر القبض على الصحفي (ع.ن) في يوليو 2024، وذلك على خلفية اتهامه بالتزوير وسوء السلوك، دون وجود أسباب كافية أو حتى معقولة لارتكابه تلك الأفعال وفقاً لشهادات اطلعت عليها ماعت. كما تشير التقديرات أن محافظة بنادر شهدت خلال العام 2024، مجموعة اعتقالات بتهم مشابهة لنشطاء دون تقديمهم إلى المحاكمة.⁶⁹⁸ وفي سبتمبر 2024، تم إخطار الصحفيين بقرار مدير الإعلام البرلماني الذي يحظر عليهم تغطية جلسات مجلس النواب الفيدرالي في الصومال أو إجراء مقابلات مع الأعضاء أو إقامة مؤتمرات صحفية. كما تم منع صحفيين ومصورين من دخول مجلس النواب عندما طلبوا تفسيراً للقرار.⁶⁹⁹

كما لاحظت مؤسسة ماعت انتشار عدد من الشكاوى لصحفيين ومحررين من الناطقين بلغة "الماي" الموجهة لنقابة الصحفيين الصوماليين، تفيد بأنهم يشعرون بالاضطهاد والتمييز الممنهج ضدهم خلال القيام بمهام وظيفتهم؛ إذ أنه في الكثير من الأحيان ترفض السلطات طلباتهم لإجراء مقابلات

⁶⁹⁵ Somalia, Reporters Without Borders, <https://2h.ae/buFl>

⁶⁹⁶ RSF decries expulsion of two British TV journalists from Somalia's Puntland region, RSF, <https://2h.ae/exwB>

⁶⁹⁷ الصومال: التعيين غير القانوني لمجلس الإعلام يهدد حرية الصحافة، وكالة شهادة، <https://2h.ae/wbhw>

⁶⁹⁸ الشرطة تعتقل صحفياً مشهوراً في مقديشو والمعارضة تندد، قراءات صومالية، <https://2h.ae/Yjks>

⁶⁹⁹ حظر الإعلام على مجلس النواب في الصومال غير مقبول، ويجب رفعه فوراً، نقابة الصحفيين الصومالية، <https://2h.ae/xpqH>

مع المسؤولين الحكوميين في الصومال، كما تشهد بعض المقابلات ازدياد وتهكم من المسؤولين على لغة "الماي" التي يتحدث بها بعض الصحفيين في الصومال.⁷⁰⁰

الحق في التجمع السلمي

يعد الحق في التجمع السلمي من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القوانين الوطنية والدستور في الصومال، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة -كغيره من الحقوق- بسبب النزاع المسلح والتوترات السياسية المستمرة في البلاد. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ مؤسسة ماعت أن الحكومة الصومالية سمحت بتنظيم مظاهرات مؤيدة لتوجهاتها في أكثر من مناسبة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. فعلى سبيل المثال، في 7 أغسطس 2024، تظاهر مئات الصوماليين بدعوة من الحكومة على أحد شواطئ مقديشو، للتنديد بهجمات «حركة الشباب»، وذلك في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة 37 شخصاً.⁷⁰¹ وفي السياق ذاته، شهد شهر يناير 2024 خروج آلاف الصوماليين في مسيرات عفوية في عدة محافظات، احتجاجاً على اتفاقية مزعومة بين حكومة إثيوبيا وإدارة أرض الصومال (صوماليلاند) بشأن استخدام أحد المنافذ البحرية. كما عبر المتظاهرون عن رفضهم لما وصفوه بانتهاك سيادة ووحدة جمهورية الصومال الفيدرالية من قبل الحكومة الإثيوبية. ورفع المحتجون لافتات تحمل شعارات مثل "بحرنا ليس للبيع"، مؤكدين دعمهم لقرارات رئيس الجمهورية الدكتور حسن شيخ محمود وحكومته.⁷⁰²

ثالثاً: الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

الحق في الصحة

يعاني النظام الصحي في الصومال من نقص حاد في الموارد والإمكانيات الطبية، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات الصحية المقدمة للسكان، حيث تم توثيق حالات عديدة من نقص الأدوية والمعدات الطبية داخل المرافق الصحية، بالإضافة إلى نقص الكوادر الطبية المؤهلة. مما يجعل الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة أمراً صعباً للغاية. كما أن الجهود الدولية لتقديم المساعدات الصحية للشعب الصومالي تواجه تحديات كبيرة بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لتحسين الوضع الصحي في البلاد، بما في ذلك اعتماد مبادرات تهدف إلى تعزيز الحق في الصحة، مثل استراتيجية الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد 2024-2028.⁷⁰³ إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية لمواجهة التدهور الكبير الذي يعاني منه القطاع الصحي الصومالي في هذا الجانب. حيث تشير الإحصاءات إلى وفاة 692 امرأة من بين كل

⁷⁰⁰ الصحفيون الناطقون بلغة الماي والمدافعون عن حقوق النساء يواجهون التمييز والتهديدات في مقديشو، نقابة الصحفيين الصومالية، <https://2h.ae/Ukoy>

⁷⁰¹ مظاهرة في الصومال ضد «حركة الشباب» بعد هجوم على شاطئ شعبي، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/cj4sw5jw>

⁷⁰² مظاهرات حاشدة في مدينة "بورما" الصومالية تنديداً بالأطماع الإثيوبية، اليوم السابع، <https://2h.ae/pfff>

⁷⁰³ Report of the Independent Expert on the situation of human rights in Somalia, <https://reliefweb.int/report/somalia/report-independent-expert-situation-human-rights-somalia-isha-dyfan-ahrc5780-enarruzh>

100,000 ولادة حية لأسباب متعلقة بالحمل.⁷⁰⁴ مما يعكس خطورة الوضع، وضرورة مضاعفة جهود الإصلاح.

في سياق متصل، اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تشير إلى أن ما بين 80% إلى 90% من المرضى العقلين في الصومال، لا سيما في مناطق النزاع، لا يتلقون الرعاية الصحية اللازمة. يعود ذلك إلى نقص الكوادر الطبية المؤهلة وضعف البنية التحتية للمرافق الصحية بتلك المناطق، مما يدفع هؤلاء المرضى إلى اللجوء للمعالجين التقليديين. ويُعزى ذلك أيضاً إلى عدم القدرة على الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة مقبولة بأسعار معقولة، أو الخوف من الوصمة المجتمعية وما يترتب عليها من نبذ وتمييز.⁷⁰⁵

وفي منطقة خليج الصومال، يعيش السكان في فقر مدقع، حيث يضطر العديد منهم إلى قطع مئات الأميال في ظروف غير آمنة للوصول إلى مرافق صحية تقدم خدمات مجانية، أو الاقتراض لتغطية تكاليف العلاج. ويؤدي هذا التأخير في كثير من الأحيان إلى وفاة الحالات الحرجة بسبب نقص الكوادر الطبية والمرافق المناسبة. إضافة إلى ذلك، تعيق بعض الموروثات الثقافية قبول العلاج في المستشفيات، مما يزيد من تفاقم الوضع الصحي في المنطقة.⁷⁰⁶

الحق في التعليم

يواجه الحق في التعليم تحديات جسيمة في الصومال نتيجة للنزاع المسلح المستمر، وانعدام الأمن، وانتشار الفقر. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية لتعزيز هذا الحق، فإن الوصول إلى التعليم لا يزال بعيد المنال بالنسبة لعدد كبير من الأطفال والشباب، وبحسب تقديرات اطلعت عليها ماعت، فإن 85% من الأطفال الصوماليين لا يزالون غير قادرين على الالتحاق بالمدارس، مما يُعيق تطور وتنمية البلاد واستقرارها على المدى الطويل.⁷⁰⁷

ويُقدّر عدد الأطفال المحرومين من التعليم في الصومال في الوقت الراهن بأكثر من 3 ملايين طفل، نتيجة لأسباب متعددة، أبرزها الفقر الذي يعيق العديد من أولياء الأمور عن تحمل تكاليف تعليم أبنائهم، بجانب انعدام الأمن بفعل النزاع المسلح، بالإضافة إلى قلة أعداد المدارس، ونقص أعداد المعلمين المؤهلين، كذلك غياب مرافق المياه والصرف الصحي بها.⁷⁰⁸

وفي ظل تصاعد هجمات حركة الشباب على المؤسسات الأكاديمية، اضطرت بعض الجامعات الصومالية، اعتباراً من أغسطس 2024، إلى رفع الرسوم الدراسية بنسبة 12% لتعزيز قدراتها الأمنية، وتحسين أنظمة المراقبة، وتأمين منشآتها وطلابها ضد الهجمات المسلحة. وتخشى مؤسسة

⁷⁰⁴ Education and Health, USAID, <https://2h.ae/NOEs>

⁷⁰⁵ Mental health problems in Somalia after decades of humanitarian crises: a qualitative exploration of perceptions and experiences, Tropical Medicine and Health, <https://2h.ae/OEUe>

⁷⁰⁶ Somalia: The deadly consequences of obstacles to health care, doctors without borders, <https://2h.ae/JKQr>

⁷⁰⁷ Somalia: Education Country Brief, <https://www.iicba.unesco.org/en/somalia>

⁷⁰⁸ Enhancing access to high-quality education for Somali children, UN, <https://2h.ae/YGoR>

ماعت أن يُشكل هذا القرار عبئاً إضافياً على الطلاب وأسرهم، مما قد يهدد استمرار العديد منهم في التعليم الجامعي ويُفاقم من أزمة التعليم في البلاد.⁷⁰⁹

رابعاً: حقوق الفئات الأكثر ضعفاً

حقوق المرأة

تعاني النساء في الصومال من تحديات كبيرة في الحصول على حقوقهن الأساسية، في ظل النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المزمنة. ورغم الجهود الحكومية المبذولة لتحسين أوضاع المرأة، إلا أنها لا تزال تواجه مستويات مرتفعة من العنف والتمييز، مما يعيق مشاركتها في التنمية ويزيد من هشاشة أوضاعها في المجتمع. وفي هذا الشأن، تشير التقارير إلى أن أكثر من 60% من النساء في الصومال يعانين من أشكال مختلفة من العنف المنزلي، بما يشمل الزواج القسري، والعنف الجسدي، والحرمان من الحق في التعليم. وارتفعت معدلات العنف المنزلي في عام 2024 إلى 52%، بينما وصلت معدلات الاغتصاب إلى 15%، مقارنة بـ 37% و 11% على التوالي في عام 2022.⁷¹⁰ ومن بين وقائع العنف المنزلي التي رصدتها ماعت أنه في فبراير 2024، وقعت حادثة مروعة عندما أقدم مواطن صومالي يدعى (س.ع) على حرق زوجته (ل.ع)، التي كانت حاملاً في شهرها السادس، مما أدى إلى وفاتها.⁷¹¹ كما تحتل الصومال المركز العاشر عالمياً من حيث زواج الأطفال، حيث يتزوج نحو 45% من الفتيات قبل بلوغهن سن 18 عاماً. إضافة إلى ذلك، تبلغ نسبة ختان الإناث بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن 15 و 49 عاماً 99.2%.⁷¹² في إشارة واضحة لتوغل الثقافات والأعراف المجتمعية الضارة على مقتضيات صحة وسلامة النساء والفتيات.

حقوق الأطفال

تواجه حقوق الأطفال في الصومال تحديات كبيرة نتيجة للنزاعات المسلحة، وانعدام الأمن، وضعف البنية التحتية للخدمات الأساسية. ورغم مصادقة الصومال على اتفاقيات دولية تعزز حقوق الطفل، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع لا يزال بعيداً عن تحقيق الحماية الشاملة للأطفال الذين يواجهون مخاطر متعددة، بما في ذلك العنف، والتجنيد القسري، والحرمان من التعليم، وزواج الأطفال. وفي مارس 2024، أقرت التعديلات الدستورية خفض "سن الرشد" من 18 إلى 15 عاماً، في خطوة تتعارض مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الصومال في أكتوبر 2015. وتتوقع مؤسسة ماعت أن يؤدي هذا القرار إلى استمرار المعدلات المرتفعة لزواج الأطفال، خاصة بين الفتيات، مما يعمق الانتهاكات لحقوقهن الأساسية.⁷¹³

⁷⁰⁹ Universities beef up security as Al-Shabaab threat grows, university world news, <https://2h.ae/OfRm>

⁷¹⁰ Joining Forces Alliance Somalia Advocacy on Combatting Violence Against Women and Girls in Somalia, save the children, <https://2h.ae/pgxo>

⁷¹¹ Pregnant Woman Burned by Husband Succumbs to Injuries in Mogadishu, radio dalsan, <https://2h.ae/zNKe>

⁷¹² Joining Forces Alliance Somalia Advocacy on Combatting Violence Against Women and Girls in Somalia, save the children, <https://2h.ae/pgxo>

⁷¹³ Somali Constitutional Change Lowers the Age of Maturity Leaving Children Potentially Vulnerable, pila, <https://2h.ae/AxvA>

كما تعرضت المنشآت التعليمية في الصومال لأضرار جسيمة بفعل الصراع المستمر، مما حرم نحو 85% من الأطفال الصوماليين من حقهم في التعليم.⁷¹⁴ وأدى تدمير أكثر من نصف المدارس في البلاد إلى حرمان حوالي 3 ملايين طفل من أي نوع من التعليم، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر مثل العمل القسري والانخراط في الجماعات المسلحة. تشير التقارير إلى وقوع حوالي 500 حالة عنف جنسي ضد الأطفال بين يناير ويونيو 2024، بينما ترجح مؤسسة ماعت أن الأعداد الفعلية أعلى بكثير. نظراً لتردد الضحايا في الإبلاغ بسبب الخوف من الوصمة المجتمعية أو الانتقام من الجناة.⁷¹⁵ وفي الفترة نفسها بين يناير ويونيو 2024- تم توثيق تجنيد أكثر من 370 طفلاً على يد أطراف النزاع، بزيادة قدرها 20% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023.⁷¹⁶ وتعد حركة الشباب هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تجنيد الأطفال، حيث تُجبر أطفالاً، بعضهم لا يتجاوز عمرهم 10 سنوات، على المشاركة في الأعمال العدائية، والعمل بنقاط التفتيش، وأداء أدوار مساعدة مثل الحراسة الشخصية والتنظيف. ورغم وعود الحكومة الصومالية باعتماد مشروع قانون للطفل، إلا أنه وحتى نهاية 2024، لم يتم اتخاذ أي خطوات فعلية لاعتماد هذا المشروع، مما يثير مخاوف حول جدية الالتزام بحماية حقوق الأطفال في البلاد.⁷¹⁷

النازحين داخلياً

يُصنف الصومال ضمن أكبر الدول التي تضم نازحين داخلياً، وتعد أزمة النزوح الداخلي في الصومال واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً في البلاد، حيث يواجه النازحون تحديات جسيمة نتيجة للصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية المتكررة مثل الجفاف والفيضانات. ومع تجاوز عدد النازحين داخلياً أربعة ملايين شخص، تتفاقم معاناتهم في ظل غياب الخدمات الأساسية والحماية اللازمة، مما يجعل تحسين أوضاعهم أولوية وضرورة ملحة لدى السلطات في الصومال. وفي هذا السياق، فإن النساء النازحات بسبب الجفاف في الصومال يقيمن في مخيمات مؤقتة على أطراف المدن الحضرية، والتي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة مثل الكهرباء والمرافق الصحية. وغالباً ما تضطر النساء إلى النوم بالتناوب داخل المخيمات لضمان وجود من يبقى مستيقظاً تحسباً لأي هجمات محتملة على المخيم. وفي منطقة بونتلاندا، أفادت شهادات لنساء نازحات بتعرضهن للتحرش من قبل أفراد يرتدون زي الأمن، نتيجة لانعدام الحماية والخصوصية داخل تلك المخيمات. فالمخيمات تفتقر إلى الأبواب التي تحجب النساء عن المعتدين، كما أن الشوارع المحيطة بها مظلمة وتخلو من الإنارة، مما يزيد من المخاطر التي تواجهها النساء النازحات.⁷¹⁸

⁷¹⁴ Education and Health, USAID, <https://2h.ae/NOEs>

⁷¹⁵ Somalia Child Protection Area of Responsibility: Mid-Year Bulletin (January – June 2024), reliefweb, <https://2h.ae/yNyt>

⁷¹⁶ Somalia Child Protection Area of Responsibility: Mid-Year Bulletin (January – June 2024), reliefweb, <https://2h.ae/yNyt>

⁷¹⁷ Public Statement by the Chair of the Working Group on Children and Armed Conflict, reliefweb, <https://2h.ae/mtoD>

⁷¹⁸ Gender in Humanitarian Response in Somalia: Displaced Women Continue to Struggle, african feminism, <https://2h.ae/YZxt>

جزر القمر

استمرت أوضاع حقوق الإنسان في جزر القمر في التدهور خلال عام ٢٠٢٤ بسبب مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة. فقد أثرت القيود المفروضة على البنية القانونية والمؤسسية، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية المتردية، بشكل كبير على قدرة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، مما أوجد بيئة صعبة لتمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية. وعلى الرغم من بعض التقدم التشريعي الذي أُحرز في السنوات الأخيرة، فإن تنفيذ القوانين يواجه عوائق كبيرة تتعلق بنقص الموارد والقدرات التنفيذية، مما يحد من فعاليتها في حماية حقوق المواطنين. وقد استمرت الانتهاكات الحقوقية في مجالات متعددة، من بينها حقوق الإنسان المدنية والسياسية، مثل الحق في الحياة وحرية التعبير، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحق المواطنين في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي. كما يعاني الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمهاجرين، من وضع حقوقي غير مستقر. لا تزال هذه الفئات تواجه تحديات جمة في الحصول على حقوقهم الأساسية بسبب التمييز وعدم توفر الخدمات والفرص الملائمة. وتستمر الأوضاع الإنسانية في جزر القمر في التدهور، وتواجه الدولة صعوبة كبيرة في توفير احتياجات السكان الأساسية نتيجة للنقص في البنية التحتية والخدمات العامة.

أولاً: التطور التشريعي المرتبط بحقوق الإنسان

في عام 2024، شهدت جزر القمر بعض التطورات التشريعية التي تهدف إلى تحسين وضع حقوق الإنسان، رغم أن التنفيذ الفعلي لهذه القوانين لا يزال يواجه العديد من التحديات. ومع ذلك، كانت هناك محاولات جدية لتبني تشريعات جديدة وتحسين القوانين القائمة التي تتعلق بحقوق الأفراد، خاصة في مجالات حقوق المرأة، حقوق الطفل، وحرية الصحافة. لكن يبقى الإشكال الرئيس في محدودية التنفيذ الفعلي لتلك القوانين نتيجة لعدة عوامل، أبرزها ضعف الأجهزة التنفيذية، ونقص الموارد، وغياب الإرادة السياسية في بعض الحالات.

ففي إطار تعزيز حماية حقوق المرأة، أقرّ البرلمان في جزر القمر في عام 2024 تعديلات قانونية على بعض مواد قانون الأسرة، والتي تهدف إلى تعزيز حقوق النساء في الزواج والطلاق. هذه التعديلات تشمل إجراءات جديدة لمكافحة العنف الأسري وتعزيز الحماية القانونية للنساء المتعرضات للعنف. على سبيل المثال، تم تعزيز العقوبات على مرتكبي العنف المنزلي، وزيادة دعم المرأة المتضررة من خلال توفير آليات قانونية لحمايتها وتقديم المساعدة القانونية.

ورغم هذه التعديلات الإيجابية، فإن التنفيذ على الأرض يواجه صعوبات، فالعديد من النساء في المناطق الريفية لا يستطعن الوصول إلى الدعم القانوني بسبب التقاليد المجتمعية الراسخة التي تمنعهن من الإبلاغ عن حالات العنف أو التمييز. كما أظهرت دراسة ميدانية أجريت في جزيرة "موهيلي" في يوليو 2024 أن نحو 45% من النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري لم يلجأن إلى السلطات بسبب

الخوف من الفضيحة أو العواقب الاجتماعية. مما يبرز الحاجة إلى تعزيز المرافق القانونية والاجتماعية لتوفير الحماية الفعالة.

وفي خطوة مهمة نحو تعزيز حقوق الأطفال، أُقرّ قانون جديد في فبراير 2024 يهدف إلى تعزيز حقوق الأطفال في جزر القمر. ويشمل هذا القانون مكافحة عمل الأطفال، وضمان الوصول إلى التعليم الأساسي للأطفال في جميع أنحاء البلاد. كما ينص القانون على عقوبات مشددة على أولئك الذين يستغلون الأطفال في العمل القسري أو يعرقلون وصولهم إلى التعليم.

على الرغم من هذا التقدم التشريعي، أظهرت التقارير الميدانية عن استمرار وجود مشكلات كبيرة في تنفيذ القانون. وفقًا لتقرير صادر عن اليونيسيف في أبريل 2024، تواصل العديد من الأسر في المناطق الريفية استغلال أطفالهم في العمل في الزراعة أو التجارة الصغيرة بسبب الفقر المدقع. في جزيرة "أنجوان"، على سبيل المثال، تم توثيق حالات عديدة من الأطفال العاملين في المحاجر والمزارع، حيث يعملون لساعات طويلة في ظروف صحية سيئة. وبحسب المنظمة، لا يزال العديد من الأطفال في المناطق النائية يفتقرون إلى الوصول إلى التعليم الأساسي، مما يشير إلى الحاجة الملحة لمزيد من الجهود لتطبيق القانون. وفي خطوة إيجابية نحو تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة، أُدخلت تعديلات على قانون الإعلام في جزر القمر في يناير 2024. تهدف هذه التعديلات إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توفير مساحة أوسع للصحافة المستقلة وحرية التعبير. كما شملت التعديلات رفع بعض القيود التي كانت تفرضها الحكومة على وسائل الإعلام المحلية فيما يتعلق بالتغطية الصحفية للأحداث السياسية.

لكن رغم هذه الخطوات، أظهرت التقارير أن الصحفيين في جزر القمر لا يزالون يواجهون تهديدات بالاعتقال والمضايقة من قبل السلطات. ففي أبريل 2024، تعرض الصحفي "عبد الله سعيد" للاعتقال في مارس 2024 بسبب تغطيته لاحتجاجات ضد الحكومة في العاصمة "موروني". وقد تم توثيق عدة حالات أخرى لصحفيين تم توقيفهم أو تهديدهم بسبب تقاريرهم حول قضايا حقوق الإنسان أو الفساد الحكومي.

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ في بعض الحالات أن هناك قوانين فضفاضة تتعلق بـ "التحريض على الفتنة" أو "نشر الأخبار الكاذبة" تستخدم في بعض الأحيان لتهديد الصحفيين أو لإغلاق وسائل الإعلام التي تنتقد الحكومة. وعلى الرغم من النصوص القانونية التي تكفل حرية الإعلام، فإن التطبيق العملي يبقى تحت تهديد مستمر، مما يشير إلى ضرورة تحسين البيئة القانونية لضمان الحرية الصحفية بشكل فعال.

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

على الرغم من التقدم التشريعي الذي تم إحرازه في جزر القمر في عام 2024، إلا أن التنفيذ الفعلي للحقوق المدنية والسياسية لا يزال يواجه تحديات كبيرة في البلاد، خاصة في ظل الوضع الاجتماعي والسياسي المعقد. حيث لا تزال هناك قضايا ملحة تتعلق بالحق في الحياة، والأمن الشخصي، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وكذلك الحق في التجمع السلمي.

الحق في الحياة والأمن الشخصي

شهدت جزر القمر خلال عام 2024، العديد من الحوادث التي تهدد الحق في الحياة والأمن الشخصي، حيث تعرض عدد من المدنيين للهجوم من قبل جماعات مسلحة محلية، ما أسفر عن مقتل العديد منهم وتدمير الممتلكات الخاصة. ففي مارس 2024 وفي منطقة "موهيلي" تم توثيق اشتباكات بين جماعات مسلحة والسكان المحليين، مما أسفر عن سقوط قتلى وإصابات. وفي شهر أبريل تم قتل 5 مدنيين في نفس المنطقة خلال الاشتباكات بين القوات الحكومية وجماعات مسلحة محلية⁷¹⁹.

حرية التعبير وحرية الصحافة

على الرغم من التعديلات القانونية التي تم إدخالها لتحسين البيئة الإعلامية في جزر القمر، إلا أن الصحفيين في البلاد يواجهون تحديات جادة في ممارسة حرية التعبير بشكل آمن. حيث تم اعتقال عدة صحفيين في فبراير 2024 بسبب تغطيتهم للمظاهرات ضد الحكومة، حيث تم اتهامهم بنشر "أخبار مغلوطة". الأمر الذي يشير إلى استمرار الرقابة على الصحافة في بعض القضايا الحساسة، ما يعكس تقييد حرية الإعلام في جزر القمر. في فبراير 2024، تعرض الصحفيان "م. س." و "س.ع." للاعتقال بسبب تغطيتهم للاحتجاجات الشعبية التي دعت إلى تعديل الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العاصمة "موروني". وتم اتهام الصحفيين بنشر معلومات مغلوطة حول تعامل الحكومة مع الأزمة الاقتصادية، ما يعكس استمرار الضغوط على الصحافة. وفي مارس 2024 تلقت صحيفة "الأفق" تهديد من قبل السلطات القمرية بالإغلاق بسبب تغطيتها للقضايا الحقوقية.

الحق في التجمع السلمي

شهدت جزر القمر في عام 2024 العديد من الاحتجاجات الشعبية ضد الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة، بما في ذلك الارتفاع الحاد في الأسعار ونقص الخدمات الأساسية. ومع ذلك، كانت هذه الاحتجاجات غالباً ما تقابل بالقمع من قبل قوات الأمن، حيث استخدمت الشرطة القوة لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى وقوع إصابات بين المدنيين. ففي أبريل 2024، شهدت العاصمة "موروني" احتجاجات واسعة ضد الزيادة في أسعار الوقود، حيث قوبل المتظاهرون بعنف شديد من قبل الشرطة. واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والهرات لتفريق الحشود، مما أسفر عن إصابة العديد من المتظاهرين. وتم توثيق إصابة 15 شخصاً بجروح متفاوتة في تلك التظاهرات، وتم اعتقال عدد من المشاركين.

وعقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر يناير 2024، شهدت جميع أنحاء العاصمة موروني احتجاجات كبيرة، اعتراضاً على نتيجة الانتخابات، شملت أعمال نهب وحوادث إحراق عدد من المباني العامة في جزيرتي موهيلي وأنجوان، وقد استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين⁷²⁰.

⁷¹⁹ <https://www.hrw.org/ar/world-report/2024>

⁷²⁰ جزر القمر: مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يدعو إلى الهدئة ويحث السلطات على حماية حرية التجمع والتمسك بمبادئ الديمقراطية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

17 يناير 2024. <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/01/comoros-un-human-rights-chief-calls-calm-and-urges-authorities-protect-free>

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها الحكومة في جزر القمر لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن المواطنين لا يزالون يواجهون تحديات كبيرة في التمتع بحقوقهم الأساسية. حيث تتسم الأوضاع الاقتصادية في جزر القمر بالضعف، ويؤثر ذلك بشكل كبير على الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وكذلك توفير فرص العمل اللائقة والضمان الاجتماعي.

الحق في الصحة

يعاني القطاع الصحي في جزر القمر من نقص حاد في الموارد والمرافق الطبية، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة المواطنين على الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. حيث سلط تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في عام 2024، على العجز الكبير في المعدات الطبية، وكذلك نقص الأدوية الأساسية التي تعتبر حيوية لمكافحة الأمراض المنتشرة في البلاد. هذه الأوضاع تسببت في تفشي الأمراض في بعض المناطق، وهو ما يعكس الوضع المزرى في النظام الصحي الوطني. ففي يناير 2024، تم الإبلاغ عن تفشي واسع للملاريا والكوليرا في جزيرتي موهيلي وأنجوان، وهو ما أدى إلى وفاة عشرات الأشخاص، خاصة في المناطق الريفية حيث تفتقر المستشفيات إلى المعدات الأساسية مثل الدواء المضاد للملاريا وأدوية معالجة الكوليرا.

كما تشير البيانات إلى أن أكثر من 2,000 حالة إصابة بالملاريا تم تسجيلها في أنجوان فقط خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ونحو 300 حالة كوليرا في نفس الفترة. وكان نقص الأدوية والمرافق الصحية هو السبب الرئيسي في تفشي هذه الأمراض وعدم القدرة على السيطرة عليها. في سبتمبر 2024، أقرت وزارة الصحة القمرية في بيان رسمي أنها بحاجة إلى دعم دولي لزيادة القدرة على توفير الأدوية الأساسية.

الحق في التعليم

على الرغم من الجهود الحكومية لتحسين الوصول إلى التعليم، لا يزال نظام التعليم في جزر القمر يعاني من نقص حاد في الموارد، مما يعيق توفير تعليم جيد لجميع الأطفال. كما تظل هناك فجوة كبيرة في المساواة بين الجنسين في التعليم، خاصة في المناطق الريفية. فوفقاً لتقرير منظمة اليونيسيف الصادر في يوليو 2024، يعاني أكثر من 40% من الأطفال في المناطق الريفية من عدم الحصول على التعليم الأساسي. فالعديد من المدارس في المناطق النائية تفتقر إلى المعلمين المؤهلين والمرافق التعليمية الأساسية. ففي جزيرة "موهيلي" تزداد نسبة الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة بشكل خاص بين الفتيات، ويرجع ذلك إلى التقاليد الاجتماعية التي تمنع العديد من الفتيات من الحصول على التعليم الأساسي. ففي دراسة ميدانية أجراها فريق اليونيسيف في سبتمبر 2024، تم توثيق العديد من الأسر في المناطق النائية تحرم بناتها من التعليم بسبب الضغوط الاجتماعية وتفضيل إرسال الأولاد إلى المدرسة.

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

حقوق النساء

على الرغم من التعديلات التشريعية التي تم إدخالها لتحسين وضع النساء في جزر القمر، إلا أن النساء لا يزالن يعانين من التمييز الاجتماعي والقانوني، حيث تظل حالات العنف الأسري والتحرش الجنسي من بين أبرز القضايا. فالنساء في المناطق الريفية أكثر عرضة لهذه الانتهاكات بسبب القيود الاجتماعية والاقتصادية. حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 60% من النساء في المناطق الريفية يعانين من العنف الأسري. وأن العديد من النساء يواجهن صعوبة في الإبلاغ عن هذه الحوادث بسبب الضغط الاجتماعي والخوف من الوصمة المجتمعية، فعلى سبيل المثال، في جزيرة موهيلي، أفادت جمعية المرأة القمرية بوجود نحو 150 حالة من العنف الأسري تم توثيقها في الفترة ما بين يناير ويونيو 2024. وفي يونيو 2024، تم توثيق حالة قتل لامرأة في موروني نتيجة للعنف الأسري، حيث تعرضت للضرب المبرح من قبل زوجها، مما أدى إلى وفاتها. ورغم تقدم بعض القضايا إلى المحكمة، إلا أن المحاكمات بطيئة ولا تزال قلة من الجناة يواجهون عقوبات حقيقية، مما يعكس ضعف تطبيق القانون في قضايا العنف ضد المرأة.

حقوق الأطفال

يعاني الأطفال في جزر القمر من نقص في التعليم والخدمات الصحية، بالإضافة إلى العمل القسري في العديد من المناطق الريفية. تشير التقارير الحقوقية إلى أن نسبة الأطفال العاملين في ظروف قاسية قد تزايدت بشكل ملحوظ، وهو ما يعد انتهاكاً لحقوقهم الأساسية. فوفقاً لتقرير منظمة اليونيسيف صادر في يوليو 2024، فإن 30% من الأطفال في المناطق الريفية يعملون في الزراعة أو في المشاريع الحرفية في ظروف غير إنسانية. خاصة في جزيرة أنجوان، حيث تم توثيق عدد من الأطفال يضطرون للعمل في مزارع القهوة لأكثر من 8 ساعات يومياً، مما يؤثر على صحتهم ويعرضهم لخطر سوء التغذية. حيث يُقدّر أن أكثر من 25% من الأطفال دون سن 5 سنوات في جزر القمر يعانون من سوء التغذية، وخاصة في المناطق الريفية مثل جزيرة موهيلي وجزيرة أنجوان. كما أظهرت دراسة ميدانية أجراها فريق منظمة الصحة العالمية في أغسطس 2024 إلى أن ما يقارب 40% من الأطفال في المناطق النائية يعانون من نقص الوزن والطول نتيجة التغذية غير السليمة.

جيبوتي

شهدت جمهورية جيبوتي خلال عام 2024 مجموعة من التطورات التشريعية والحقوقية التي تسعى لتحسين الوضع الحقوقي في مختلف المجالات، وتفعيل الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. فقد عملت الحكومة والبرلمان على إصدار عدة قوانين هامة تتعلق بحقوق الإنسان، سواء في المجال المدني والسياسي أو الاجتماعي والاقتصادي، كما تم اتخاذ بعض التدابير لمواجهة التحديات التي تواجه الفئات الضعيفة في المجتمع. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تحتاج إلى مزيد من الإصلاحات، خصوصاً في مجالات حقوق المرأة، الطفل، والتعليم، والعمل.

أولاً: التطورات التشريعية

شهدت جيبوتي على مدار عام 2024 عدد من التطورات التشريعية الهامة، وذلك من خلال اعتماد البرلمان في جيبوتي والمتمثل في الجمعية الوطنية عدد من التشريعات ومناقشة بعض مشاريع القوانين الأخرى، والتي تتعلق بمجال حقوق الإنسان سواء المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية أو حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ففي 6 مارس 2024 أقر البرلمان في جيبوتي مجموعة من القوانين الهامة، وهي القانون رقم AN/24/9L/107 المتعلق بتنظيم وعمل منظمات المجتمع المدني، والذي يهدف إلى منح منظمات المجتمع المدني الصفة القانونية، وتحديد المسؤوليات والالتزامات المشتركة بينها،⁷²¹ والقانون رقم AN/24/9thL/103 بشأن منع الفساد ومكافحته، ويطبق هذا القانون على أي موظف عمومي أو في القطاع الخاص، وعلى أي مؤسسة أو شركة سواء حكومية أو غير حكومية شاركت أو حرضت أو تواطأت في عمل من أعمال الفساد أو جريمة مماثلة، وينص القانون على إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وهي اللجنة الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد، ويقدم معايير مكافحة الفساد للمسؤولين ويحدد عناصر جرائم الفساد،⁷²² والقانون رقم AN/24/9thL/104 المعدل للقانون رقم AN/11/6thL/110 بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، ويهدف هذا القانون إلى منع ومكافحة تمويل الإرهاب، خاصة ما يتعلق بأنشطة غسيل الأموال ومصادرة عائدات الجريمة،⁷²³ وفي 27 أكتوبر 2024 ناقشت لجنة التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بالمجلس الوطني مشروع القانون رقم AN/24/9/125 لإقرار استراتيجية وطنية لمحو الأمية الوظيفية للكبار (2029/2024) وحظي مشروع القانون برأي إيجابي وتم تمريره لاعتماده في أول جلسة عامة للجمعية الوطنية غير أنه لم يتم اعتماده حتى وقت كتابة التقرير.⁷²⁴

⁷²¹ Loi n° 107/AN/24/9ème L portant organisation et fonctionnement des organisations de la société civile de Djibouti, fao, 7 March 2024,

<https://tinyurl.com/3tmba6bp>

⁷²² Loi n° 103/AN/24/9ème L relatif à la prévention et à la lutte contre la corruption et les infractions assimilées, journal officiel, 7 March 2024,

<https://tinyurl.com/3bm9z2wh>

⁷²³ Loi n° 104/AN/24/9ème L modifiant la Loi n° 110/AN/11/6ème L relative à la lutte contre le financement du terrorisme, journal officiel, 7 March 2024,

<https://tinyurl.com/5n756d3w>

⁷²⁴ <https://tinyurl.com/4dntaad>

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

يكفل الدستور في جيبوتي لجميع المواطنين وبدون تمييز الحق في الحياة والحرية والأمن والسلامة الشخصية في المادة 10،⁷²⁵ كما نص الدستور علي الإلغاء الرسمي لعقوبة الإعدام منذ عام 2010، ووقعت جيبوتي علي البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يهدف لإلغاء عقوبة الإعدام منذ عام 2002.⁷²⁶ وبالرغم من ذلك فلا يزال مئات اللاجئين والمهاجرين يلقوا حتفهم بالقرب من سواحل جيبوتي، وهو ما جعل عام 2024 العام الأكثر دموية للعبور البحري للمهاجرين، بين الشرق والقرن الأفريقي واليمن، حيث لا تزال ممارسات المتاجرين بالبشر تؤدي بحياة مئات الأشخاص من المهاجرين العائدين إلي جيبوتي أو الخارجين منها، حيث يجبر المهربون الركاب على النزول إلى البحر المفتوح قبالة سواحل جيبوتي خاصة بالقرب من بلدة أوبوك القريبة من منطقة جودوريا في جيبوتي⁷²⁷، ففي أبريل 2024 قتل 38 مهاجراً، بينهم أطفال، في غرق قارب قبالة سواحل شمال شرق جيبوتي، وتم إنقاذ 22 شخصاً في حين أن آخرين باتوا في عداد المفقودين ويفترض أنهم لقوا حتفهم⁷²⁸، وفي سبتمبر 2024 قتل ما لا يقل عن 48 مهاجر وفُقد 75 آخرين بعد أن ألقى مهربون مهاجرين في البحر قبالة سواحل جيبوتي.⁷²⁹

الحق في حرية الرأي والتعبير

تضمن المادة 15 من الدستور في جيبوتي الحق في حرية الرأي والتعبير،⁷³⁰ ونصت المادة 4 من القانون رقم AN/24/9L/107 المتعلق بتنظيم وعمل منظمات المجتمع المدني في جيبوتي والصادر في 6 مارس 2024 علي أن إنشاء منظمات المجتمع المدني وممارسة عملها وأنشطتها مكفول بحرية في إطار حرية تكوين الجمعيات والاجتماع السلمي و الحق في حرية التعبير والرأي،⁷³¹ وفي 25 مارس 2024، أبلغت جيبوتي مجلس حقوق الإنسان بقرارها قبول 228 توصية من أصل 269 توصية تلقتها خلال الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لها في 9 نوفمبر 2023، وقبلت جيبوتي معظم التوصيات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي⁷³²، ورغم ذلك ففي أبريل 2024 منعت السلطات في جيبوتي النائب في البرلمان البريطاني تيم لوتون من الدخول إلي أراضيها أثناء عودته من زيارة له إلي أرض الصومال، وذلك بسبب انتقاداته

⁷²⁵ La constitution de la république de djibouti, article 10, <https://tinyurl.com/y948wxnm>

⁷²⁶ UN Treaty Body Database, Djibouti, <https://tinyurl.com/mrc8zxs8>

⁷²⁷ Djibouti : La traversée de deux embarcations de migrants se solde par une tragédie avec 45 morts et 111 disparus, aa, 2 octobre 2024, <https://tinyurl.com/unfrt8pz>

⁷²⁸ Communiqué de presse sur la mort de près de 40 migrants au large de la République de Djibouti, achpr, 26 avr, 2024, <https://tinyurl.com/5fjdw58>

⁷²⁹ Au moins 48 morts et 75 disparus après que des migrants ont été jetés à la mer par des passeurs au large de Djibouti, lefigaro, 1 octobre 2024, <https://tinyurl.com/mr364yc6>

⁷³⁰ La constitution de la république de djibouti, article 15, <https://tinyurl.com/y948wxnm>

⁷³¹ Ibid, <https://tinyurl.com/3tmba6bp>

⁷³² Djibouti's fourth review by the UN Human Rights Council: from rhetoric to action, menarights, 16 April, 2024, <https://tinyurl.com/a3uymfp4>

الدائمة لسجل الصين في مجال حقوق الإنسان، وفرض الصين عقوبات عليه، وتمتلك جيبوتي علاقات قوية مع الصين خاصة العلاقات الاقتصادية.⁷³³ وفيما يتعلق بحرية الصحافة فقد جاءت جيبوتي في المرتبة 161 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود، وهي مرتبة متقدمة عن عام 2023، حيث كانت تحتل المرتبة 162، غير أن هذا التقدم بطئ للغاية بسبب القيود الواسعة التي لا تزال تفرضها السلطات في جيبوتي على حرية الصحافة ووسائل الإعلام الخاصة سواء من خلال المضايقات القضائية أو عمليات التفتيش غير القانونية.⁷³⁴

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في التعليم

تكفل المادة 4 من قانون التعليم في جيبوتي الحق في التعليم دون تمييز بسبب العمر أو الجنس أو الأصل الاجتماعي أو العرقي أو الديني⁷³⁵، وتكفل الدولة التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، خمس سنوات منها خلال التعليم الابتدائي، وأربع سنوات خلال التعليم الإعدادي، وعلي مدار عام 2024 عملت السلطات التعليمية في جيبوتي على تحسين التعلم للأطفال الضعفاء، من خلال طرق عدة منها زيادة عدد المعلمين في المناطق الريفية وتزويد المعلمين بالمهارات اللازمة لمعالجة صعوبات التعلم لدى الطلاب، وفي هذا الإطار أطلقت الحكومة في جيبوتي برنامج جديد لاختيار المعلمين الكفاء في 16 نوفمبر 2024 للعام الدراسي 2025-2026، ويهدف هذا البرنامج إلى ملء 350 وظيفة شاغرة مهمة في نظام التعليم في جيبوتي،⁷³⁶ كما توفر جيبوتي للأطفال اللاجئين الحق في التعليم، وتستضيف جيبوتي حوالي 35000 شخص في حالات الطوارئ، بما في ذلك أكثر من 23000 لاجئ و11000 طالب لجوء معظمهم من الصومال وإثيوبيا واليمن، وحوالي 40 في المائة منهم من الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة، وقد أصدرت جيبوتي قانوناً يمنح اللاجئين حقوقاً مماثلة لحقوق المواطنين، مما يضمن لهم نوعية حياة مساوية بما فيها التعليم،⁷³⁷ وعلي الرغم من تحسين معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في جيبوتي من 55 في المائة في عام 2012 إلى حوالي 65 في المائة حالياً، فلا يزال معدل اكمال الفتيات في المناطق الريفية تعليمهن الابتدائي لا يتعدى 42 في المائة فقط،⁷³⁸ كما يواجه الحق في التعليم في جيبوتي تحديات أساسية تشمل عدم كفاية البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى التعليم الجيد، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس،⁷³⁹ كما تمثل عدم ملائمة البرامج المدرسية مع الواقع الثقافي واللغوي المحلي تحدياً كبيراً للتعليم في جيبوتي، فالنماذج التعليمية في

⁷³³ Djibouti's Deportation of UK Lawmaker Supporting Tibet, Sanctioned by China, Raises Diplomatic Tensions, tibetrightscollective, 1 May, 2024,

<https://tinyurl.com/33de5vx5>

⁷³⁴ Reporters without borders, Djibouti, 2024, <https://tinyurl.com/y7by3byx>

⁷³⁵ Loi n° 96/AN/00/4ème L portant orientation du système éducatif djiboutien, journalofficiel, <https://tinyurl.com/5axdwk46>

<https://tinyurl.com/44dkdw5n>, 17 نوفمبر 2024، بوابة الصومال،

⁷³⁷ Djibouti : donner aux enfants réfugiés la chance d'aller à l'école, banque mondiale, 8 février 2024, <https://tinyurl.com/bd2p73v7>

⁷³⁸ 15 Countries where it's toughest to get an education, concernusa, 19 september 2024, <https://tinyurl.com/2u8dcsxa>

⁷³⁹ Education And Youth Empowerment in Djibouti: Investing in Human Capital, afrodiscovery, 14 March, 2024, <https://tinyurl.com/n7p9bpc9>

جيبوتي غالباً ما تكون مستوردة، ولا تأخذ في الاعتبار دائماً خصائص المجتمع وثقافته، مما يؤدي إلى فجوة واسعة بين التدريس المقدم والاحتياجات الحقيقية للطلاب.⁷⁴⁰

الحق في العمل

يضمن الدستور في جيبوتي الحق في العمل، وتستفيد جيبوتي من موقعها المتميز على البحر الأحمر، مما يجعلها جسراً بين أفريقيا والشرق الأوسط وهدفاً للعديد من الإستثمارات التي توفر العديد من فرص العمل للمواطنين في جيبوتي، وعلي مدار عام 2024 عملت جيبوتي علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتوليد المزيد من فرص العمل، ولا توجد أي قوانين أو ممارسات أو آليات تميز ضد المستثمرين الأجانب،⁷⁴¹ وفي 3 و4 يونيو 2024، أطلقت وزارة الشباب والثقافة في جمهورية جيبوتي، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، رسمياً المرحلة الأولى من برنامج يهدف إلى تحسين ظروف الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وخاصة الفنانين والمهنيين الثقافيين لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل.⁷⁴² وبالرغم من ذلك فلا تزال معدلات البطالة مرتفعة في جيبوتي، إذ تبلغ 28 في المائة، وهو ما يعني أن هناك عدد كبير من المواطنين لا يزال عاطلاً عن العمل،⁷⁴³ وعلي الرغم من أن القوانين في جيبوتي توفر الحماية من التمييز في العمل على أساس الجنس والأصل والدين والحالة الاجتماعية، ويضمن الدستور هناك المساواة بين الرجل والمرأة، ويعزز قانون العمل هذه الضمانة، فلا يزال الإطار التشريعي والقانوني للعمل في جيبوتي لا يحدد ساعات العمل، حيث يتم تحديد ساعات العمل بشكل عام من خلال عقود العمل ويتم التفاوض عليها بين أصحاب العمل والموظفين، كما أن الحد الأقصى القانوني لساعات العمل غير محدد بشكل صريح في القانون الجيبوتي، كما أنه وعلي الرغم من تمتع العمال في جيبوتي بحقوق معينة فيما يتعلق بالصحة والسلامة في مكان العمل، ولهم الحق في العمل في بيئة خالية من المخاطر المتوقعة، إلا أن هذا الحق ضمني وغير مذكور صراحة في التشريعات في جيبوتي.⁷⁴⁴

حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق النساء

لا تزال النساء والفتيات في جيبوتي يعانين من العنف القائم علي النوع الاجتماعي، ويتعرضن للعديد من الممارسات الضارة، والتي من أبرزها استمرار تشويه الأعضاء التناسلية لهن عبر إجراء عمليات ختان الإناث، حيث تعاني جيبوتي من أعلى معدلات تشويه للأعضاء التناسلية الأنثوية في العالم،

⁷⁴⁰ Rénovation de l'Éducation à Djibouti, alphasini, <https://tinyurl.com/ykdy8rp9>

⁷⁴¹ 2024 Investment Climate Statements: Djibouti, us department of state, <https://tinyurl.com/mutk7myd>

⁷⁴² Djibouti célèbre et renforce les droits des artistes et professionnels de la culture avec l'UNESCO, Nations Unies

Djibouti, 13 juin 2024, <https://tinyurl.com/33myd5pd>

⁷⁴³ Ibid, <https://tinyurl.com/mutk7myd>

⁷⁴⁴ Djibouti: Droits et Protections des Employés, rivermate, <https://tinyurl.com/5bbs2846>

وتتعرض لهذه الممارسة أكثر من 70 في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة.⁷⁴⁵ وقد أطلقت السلطات في جيبوتي عدة مبادرات لمواجهة ارتفاع معدلات عمليات ختان الإناث، وعقب انتهاء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في عام 2021، أطلقت وزارة المرأة والأسرة عملية التقييم في نوفمبر 2023، وقد انتهت هذه العملية من وضع استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية 2024-2029.⁷⁴⁶ كما اتخذت الحكومة في جيبوتي تدابير إيجابية أخرى خلال عام 2024 للحد من انتشار ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية والمعروفة باسم ختان الإناث، وذلك عبر عقد اجتماعات دورية بين ممثلي وزارة المرأة والأسرة ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ووزارة العدل ومصلحة السجون، ووزارة الصحة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ودعم من خبراء دوليين، من أجل تقييم التقدم المحرز في مكافحة هذه العادة التي تنتهك حقوق النساء والفتيات، وتقوم وزارة المرأة والأسرة، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، بإجراء نقاشات مجتمعية وحملات توعية لشرح الأضرار الناجمة عن ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية.⁷⁴⁷ وقد ساهت تلك التدابير ومبادرات المناصرة والمبادرات القانونية في انخفاض نسب تشويه الأعضاء التناسلية للنساء في جيبوتي في السنوات الأخيرة من 93 في المائة إلى 70 في المائة.⁷⁴⁸ كما تهدف السياسة الوطنية الجديدة للنوع الاجتماعي 2023-2030 التي وضعتها الحكومة في جيبوتي إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان تمكين المرأة، وإرساء آليات لإدماج المساواة بين الجنسين في الحوكمة العمومية، على المستويين المركزي والمحلي، ورغم ذلك فلا تزال الثغرات الموجودة في قانون الأسرة وقانون العمل وسياسات الهجرة واللجوء في جيبوتي تنتهك حقوق النساء والفتيات، خاصة ما يتعلق بكون العديد من النساء الفقيرات والنساء المستضعفات والنازحات والنساء ذوات الإعاقة لا يشملهن الحماية الاجتماعية.⁷⁴⁹ وقد شاركت وزارة المرأة في جيبوتي بعض المؤسسات الدولية في إطلاق مشروعات مشتركة لدعم حقوق المرأة في جيبوتي، وكانت أبرز تلك الجهود المشتركة خلال عام 2024، مشروع دعم صمود النساء ومجتمعاتهن في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في جيبوتي خلال الفترة من 1 إلى 7 يونيو 2024.⁷⁵⁰

حقوق الأطفال

يكفل الدستور في جيبوتي حقوق الأطفال ويضمن تعزيزها، وقد اتخذت السلطات في جيبوتي عدة تدابير إيجابية خلال عام 2024 من أجل التفاعل مع حقوق الأطفال، خاصة الأطفال المسجونين

⁷⁴⁵ القيادات النسائية في جيبوتي يتحدثن علناً ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 25 أبريل 2024،

<https://tinyurl.com/mucmtnx2>

⁷⁴⁶ Réponse de Djibouti à la liste de points et de questions concernant son rapport valant quatrième et cinquième rapports périodiques, 15 janvier 2024,

CEDAW/C/DJI/RQ/4-5, <https://tinyurl.com/2jj3xm93>

⁷⁴⁷ قصر الشعب يحتضن اجتماعاً للجنة التوجيهية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، جريدة القرن، 3 أكتوبر 2024، <https://www.alqarn.dj/news/13275>

⁷⁴⁸ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/mucmtnx2>

⁷⁴⁹ Examen de Djibouti au CEDAW : les experts saluent des progrès, mais relèvent que des lacunes subsistent et déplorent une incapacité de l'État à libérer le potentiel des femmes, ohchr, 8 février 2024, <https://tinyurl.com/2mbyjrye>

⁷⁵⁰ Djibouti - Projet d'Appui à la Résilience des Femmes et de leurs Communautés dans la lutte contre la Violence Basée sur le Genre : Mission d'Appui à la Mise en Oeuvre - du 1er au 7 juin 2024 (français), 7 juin 2024, <https://tinyurl.com/ykzyc82z>

والمتعاملين مع منظومة العدالة، وذلك من أجل تأهيلهم وإعادة دمجهم مرة أخرى في المجتمع، وذلك عبر مبادرات مختلفة أبرزها مبادرة التعاون بين وزارة العدل في جيبوتي ومنظمة اليونيسيف في أبريل 2024 للالتقاء بالمساجين من الأطفال وتوزيع العديد من الأدوات عليهم لمساعدتهم، واندرجت هذه المبادرة في إطار الجهود المشتركة لتعزيز حماية الفئات الضعيفة، مع إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال المتعاملين مع منظومة العدالة.⁷⁵¹

في سياق آخر، فإن ارتفاع أسعار الوثيقة المطلوبة لبدء إجراءات تسجيل المواليد لدى مكاتب الأحوال المدنية على مستوى البلديات في جيبوتي والتي تسمى بطاقات الخروج، ينتهك حقوق هؤلاء الأطفال في التسجيل والحصول على الجنسية بمجرد الميلاد، وتبلغ تكلفة بطاقات الخروج 5000 فرنك جيبوتي لكل طفل، وهو ما يمثل تكلفة مرتفعة على الكثير من الأسر الفقيرة، ويؤدي إلى تأخير تسجيل المواليد الأطفال لفترة قد تصل إلى سنتين أو ثلاث سنوات، ويترتب على ذلك حرمانهم من المزايا التي يوفرها الحصول على شهادة ميلاد مثل الاعتراف بهم في نظر الدولة والقانون، والاستفادة من التغطية الطبية المخصصة للعائلات الفقيرة، والتي تسهل حصولهم على الرعاية الصحية.⁷⁵²

وعلى مدار عام 2024 واجه أكثر من 41301 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً مستويات عالية من سوء التغذية الحاد في جيبوتي، وهو ما أدى إلى ارتفاع وفيات الأطفال خلال تلك الفترات من أعمارهم، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والذي ينعكس في الاستهلاك الغذائي المنخفض للغاية من حيث الكمية، بالإضافة إلى رداءة نوعية الطعام المتناول، وارتفاع مستويات أمراض الطفولة، وضعف منظومات النظافة، وانخفاض معدل الحصول على مياه الشرب، وانخفاض برامج تطعيم الأطفال ضد الأمراض خاصة الحصبة.⁷⁵³

⁷⁵¹ Distribution de Kits au Centre Pénitentiaire de la prison de Gabode pour les Mineurs en detention, unicef, 9 avril 2024, <https://tinyurl.com/u8t98k7r>

⁷⁵² L'enregistrement des naissances, une responsabilité collective !, unicef, 14 janvier 2024, <https://tinyurl.com/zd9cd5wc>

⁷⁵³ Djibouti: Acute Malnutrition Situation January - April 2024 and Projection for May - December 2024, ipcinfo, <https://tinyurl.com/9j5d5n9p>

اليمن

يشهد اليمن منذ عام 2014 اضطرابات داخلية تطورت إلى نزاع مسلح متعدد الأطراف على نطاق واسع من الأراضي اليمنية. وقد تسبب هذا النزاع في سقوط أعداد هائلة من الضحايا المدنيين بين قتل ومصاب، إلى جانب تدهور غير مسبوق في أوضاع البلاد الاقتصادية والإنسانية؛ حيث تشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن ثلثي اليمنيين بواقع 21.6 مليون شخص معظمهم من النساء والأطفال يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. في حين يعجز ما يزيد عن 17 مليون شخص عن تلبية احتياجاتهم اليومية من الغذاء، كما نزح 4.5 مليون شخص داخلياً، نتيجة القصف والهجمات المتبادلة على البنية الأساسية كالمدارس والمستشفيات والأسواق.⁷⁵⁴ وتحذر مؤسسة ماعت من التداعيات المستقبلية لهذا النزاع، الذي يتوقع أن يؤثر بشكل عميق على مستقبل اليمن، مهدداً بخلق أجيال تفتقر إلى التعليم والرعاية الصحية والحماية، مما سيؤدي إلى استمرار التحديات الاقتصادية والاجتماعية لعقود طويلة قادمة.

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

أدى النزاع المسلح في اليمن إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، سواء نتيجة الهجمات العسكرية المباشرة أو بسبب الآثار الجانبية للنزاع، مثل نقص الغذاء والرعاية الصحية. وتلاحظ مؤسسة ماعت أن الأطراف المتحاربة في اليمن لا تبذل العناية الواجبة لحماية حياة المدنيين خلال العمليات العسكرية، بل على العكس تكون غالبية تلك العمليات عشوائية وموجهة ضد أعيان مدنية. وفي هذا الصدد، وثقت تقارير حقوقية مقتل ما يزيد عن 377.000 شخص على يد الأطراف المتحاربة منذ بداية النزاع، مشيرة إلى أن القصف العشوائي والألغام المزروعة في نحو 20 محافظة يمنية تسببت في مقتل 1021 من الرعاة والمزارعين وإصابة 1078 آخرين بينهم نساء وأطفال.⁷⁵⁵ في سياق متصل، واجه 17.6 مليون يمني انعدام الأمن الغذائي خلال العام 2024 مما يشكل تهديداً جسيماً لحقهم في الحياة.⁷⁵⁶

حرية الرأي والتعبير

يتعرض المواطنون والصحفيون والناشطون في اليمن منذ بداية الأزمة حتى الآن لقمع شديد على خلفية تعبيرهم عن آرائهم، كما يتم منع الاحتجاجات والتجمعات السلمية أو مواجهتها بالقوة المفرطة على يد الأطراف المتحاربة وعلى رأسها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، مما يقوض حرية الرأي والتعبير ويفرض قيوداً غير مبررة على حرية تداول المعلومات في البلاد.

⁷⁵⁴ Yemen Health Emergency, WHO, <https://2h.ae/MXvH>

⁷⁵⁵ جرائم حرب اليمن.. أكثر من 2000 ضحية جراء القصف والألغام، بلقيس، <https://2h.ae/lrVM>

⁷⁵⁶ وسط تفاقم الأزمات الصحية.. ارتفاع حصيلة ضحايا الكوليرا باليمن إلى 36 وفاة، جسور بوست، <https://2h.ae/xoqr>

وفي هذا الخصوص اطلعت ماعت على تقارير تفيد بقيام قوات جماعة الحوثي في سبتمبر 2024 بتنفيذ حملة اعتقالات تعسفية بحق مواطنين يمينيين احتشدوا لإحياء ذكرى اليوم الوطني لليمن الموافق 26 سبتمبر في عدد من المحافظات بينها العاصمة صنعاء والحديدة وتعز، حيث واجهت قوات الحوثيين المتظاهرين بالعنف اللفظي والجسدي وقامت باعتقال العشرات منهم بينهم الصحفي (م.س) الذي تم إيداعه سجن الصالح بمحافظة تعز وأفرج عنه في الثاني من أكتوبر دون توجيه أي اتهام له، وكذلك الصحفي (ف.ن) الذي تم اعتقاله لمدة شهر كامل بسجن البحث الجنائي بمحافظة ذمار -منه أربعة أيام أودع في زنزانة انفرادية مظلمة- وذلك بتهمة الدعوة والإعداد للاحتفال باليوم الوطني.⁷⁵⁷ في سياق متصل، اعتقلت مذيعة ومنتجة تلفزيونية تدعى (س.خ) في أكتوبر 2024 على يد قوات الأمن التابعة للحوثيين، التي احتجزتها بمكان مجهول على خلفية كتابة منشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تستنكر فيها سياسات جماعة الحوثي في الحكم، ولاحظت ماعت أنه قبل اعتقالها مباشرة كانت (س.خ) قد نددت عبر أحد حساباتها الرسمية بارتفاع المصروفات الدراسية وتأخر صرف رواتب الموظفين بالمناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.⁷⁵⁸

الحق في المحاكمة العادلة

أدى النزاع الممتد خلال العقد الأخير في اليمن إلى تعقيد سبل الوصول إلى العدالة وعرقلة آليات الإنصاف القانوني. وتلاحظ مؤسسة ماعت من خلال قراءتها للأوضاع في اليمن أنه قد تم تقسيم المحاكم ومكاتب الادعاء بين الأطراف المتنازعة بحسب مناطق سيطرتها، مما أدى إلى انتهاك مبادئ المساواة وعدم التمييز في الإجراءات القانونية والقضائية. ونتيجة لهذا التقسيم، تم حرمان أعداد كبيرة من السكان في المناطق التي تسيطر عليها مختلف الأطراف من الوصول إلى العدالة. وأسهم التشتت القضائي في تعزيز ظاهرة الإفلات من العقاب؛ حيث أصبح بإمكان مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان اللجوء إلى ملاذات آمنة من الملاحقة القضائية بالانتقال إلى مناطق تخضع لسيطرة أطراف أخرى.

في سياق متصل، تشير التقديرات إلى أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) تتبع سياسة ممنهجة لتقويض استقلال القضاء منذ سيطرتها على السلطة في عام 2014. كان آخرها قيام مجلس النواب الموالي للحوثيين في سبتمبر 2024 بإقرار تعديلات على قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991 تتيح لرئيس المجلس السياسي الأعلى (المنصب الأعلى في سلطة الحوثيين) إمكانية تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس القضاء الأعلى من خارج الجهاز القضائي ودون ترشيح من مجلس القضاء. كذلك أجازت التعديلات لرئيس المجلس السياسي خلال ثلاث سنوات من صدور القانون، تعيين أعضاء بالوظائف القضائية من خارج السلطة القضائية، مثل أساتذة كليات الشريعة والقانون أو علماء الشريعة الحاصلين على إجازات في الفقه، وتلاحظ ماعت أن التعديلات ألغت شرطاً أساسياً للتعيين بالقضاء وهو الحصول على شهادة جامعية في الحقوق أو الشريعة والقانون، وهو ما أرجعته تحليلات لمحاولة

⁷⁵⁷ Periodic Report on Serious Human Rights Violations, GCHR, <https://2h.ae/Mxxg>

⁷⁵⁸ Periodic Report on Serious Human Rights Violations, GCHR, <https://2h.ae/Mxxg>

الحوثيين استبدال القضاة بغيرهم من الموالين للجماعة لتسهيل تصفية حساباتها السياسية مع معارضيه ومصادرة ممتلكاتهم. علاوة على ذلك، أعطت التعديلات للقضاة صلاحية توقيف المحامي ومنعه من الترافع لمدة تصل إلى 3 سنوات، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لاستقلال القضاء والحق في الدفاع.⁷⁶⁰

وفي سياق حملة الاعتقالات التعسفية التي شنها الحوثيون خلال احتفالات اليوم الوطني في سبتمبر 2024، تم اعتقال عدد من المحامين المشاركين بها، وامتدت الاعتقالات لتشمل بعض المحامين الذين أبدوا تضامنتهم مع زملائهم المعتقلين. حيث أعلن المحامي الحقوقي (ع.ص) في 27 سبتمبر 2024 عن تلقيه تهديدات من أحد مستشاري وزارة الداخلية لإثناؤه عن الدفاع عن معتقلي احتفالات اليوم الوطني، وذلك بعد أن أعلن عبر حسابه على فيس بوك استعداده للقيام بذلك.⁷⁶¹ وتؤكد مؤسسة ماعت أن المحامين هم أحد الركائز الأساسية للمنظومة القضائية، واستهدافهم بهذه الوتيرة ينتهك حق المواطنين في محاكمة عادلة وينال من نزاهة واستقلال القضاء بشكل عام.

السجون ومقرات الاحتجاز

أدى الصراع المسلح في اليمن خلال العقد الأخير إلى تقسيم مناطق السيطرة وتعدد الجهات التي تدير السجون وتتحكم بمرافق الاحتجاز. ونتج عن هذا التفتت ضعف شديد في الرقابة والإشراف على هذه المرافق، مما جعلها عرضة لممارسات تعسفية وانتهاكات خطيرة بحق المسجونين. فمنذ بداية الصراع وثقت ماعت ما يزيد عن 657 حادثة تعذيب وسوء معاملة داخل السجون ومقرات الاحتجاز. العدد الأكبر منها كان على يد الحوثيين، وأفادت شهادات عدد من الضحايا وذويهم بأن أشكال التعذيب التي تتبناها الأطراف المتنازعة في اليمن تنوعت بين نزع الأظافر، الصعق بالكهرباء، الضرب، الجلد، العنف الجنسي، التهديد بالاغتصاب، التجويع والمنع من النوم وقضاء الحاجة، وشملت ممارسات التعذيب الرجال والنساء والأطفال دون تمييز أو مراعاة لعوامل السن أو الأوضاع الصحية.⁷⁶² لم تقتصر ممارسات الاعتقال القسري على أفراد الشعب اليمني فقط؛ حيث اعتقلت قوات الحوثيين 7 من موظفي الأمم المتحدة و6 من العاملين بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان في يونيو 2024، بجانب معتقلين سابقين لديها من العاملين بوكالات الأمم المتحدة ليبلغ بذلك إجمالي الموظفين الأمميين المحتجزين لدى جماعة الحوثي 17 موظفاً، جميعهم محتجزين بأماكن مجهولة وترفض جماعة الحوثي الإفصاح عنها أو السماح بتقديم أي من أشكال الدعم لها حتى الآن. ويساور مؤسسة ماعت القلق من أن اتساع ممارسات التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء لتشمل الموظفين الأمميين والجهات الإنسانية، سيكون له تداعيات سلبية على الأوضاع الحقوقية والإنسانية المتردية بطبيعة الحال في اليمن خلال العقد الأخير.⁷⁶³ كما تشدد ماعت على أن قضية السجون في اليمن هي أحد أخطر

⁷⁵⁹ محللون: تعديل القوانين "خطة الحوثي" لوضع يده على القضاء، إرم، <https://2h.ae/TAvt>

⁷⁶⁰ استحداث سلطة الحوثيين في قانون السلطة القضائية - انتهاك لاستقلالية القضاء وتقويض مرجعيته القانونية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، <https://2h.ae/uHFr>

⁷⁶¹ Periodic Report on Serious Human Rights Violations, GCHR, <https://2h.ae/Mxxg>

⁷⁶² The present and future of Yemen hinge on a person endowed with dignity and rights., mwatana, <https://2h.ae/MOBs>

⁷⁶³ موظفو الأمم المتحدة المحتجزون في اليمن، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، <https://2h.ae/eDtH>

جوانب الأزمة، والتي تحتاج إلى اهتمام إنساني ودولي جاد وعاجل، نظراً لما تخلفه هذه الانتهاكات من آثار نفسية وجسدية على المحتجزين، بجانب تأثيراتها السلبية على المجتمع اليمني بأكمله.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الصحة

تدهورت الأوضاع الصحية في اليمن بشكل حاد نتيجة للنزاع المستمر منذ سنوات، مما جعل النظام الصحي اليمني يعاني أزمات غير مسبوقة. إذ أدى الصراع إلى انهيار واسع للبنية التحتية الصحية، حيث تشير التقديرات إلى أن 46 % فقط من مرافق الرعاية الصحية تعمل داخل اليمن وبعضها يعمل بشكل جزئي، وذلك نتيجة للقصف، نقص الكوادر والمعدات الطبية، انقطاع الكهرباء وعدم توافر الأدوية.⁷⁶⁴ وبسبب هذا الوضع، يعتمد غالبية السكان في اليمن على المساعدات الإنسانية للحصول على الخدمات الصحية الأساسية، إذ يحتاج ما يزيد عن 17.8 مليون شخص للمساعدة الصحية، منهم 24 % من النساء و50 % من الأطفال.⁷⁶⁵

ولاحظت مؤسسة ماعت ظهور تداعيات انهيار المنظومة الصحية في اليمن في عدة جوانب؛ فخلال عام 2024، شهدت محافظة تعز وحدها 36 حالة وفاة بوباء الكوليرا و5 آلاف إصابة، بالإضافة إلى 1.898 إصابة بحمى الضنك، و1.171 بمرض الحصبة بينها 8 حالات وفاة.⁷⁶⁶ وترجع تلك الأعداد المرتفعة إلى عدم جاهزية المنظومة الصحية في المحافظة للتعامل مع الأزمات مما أدى إلى تفاقمها. في ذات السياق، تسببت الحرب في إغلاق العديد من المراكز الطبية المتخصصة في علاج السرطان في أنحاء البلاد، ما يهدد حياة مرضى السرطان في اليمن لا سيما أصحاب الدخل المنخفضة، نظراً لأن تكلفة العلاج باهظة ولا يقدر على تحملها، كما أن المراكز المتبقية غير قادرة على استيعاب المرضى بالكامل، ولا يستطيع الكثير من المرضى الوصول إليها.⁷⁶⁷

الحق في التعليم

يتعرض قطاع التعليم في اليمن لانتهاكات جسيمة نتيجة للنزاع المستمر خلال العقد الأخير، مما أثر بشكل كبير على الأطفال والشباب وحال دون وصولهم إلى بيئة تعليمية آمنة ومستقرة. حيث تعرضت مئات المدارس للقصف أو الاستيلاء من قبل أطراف النزاع وعلى رأسها الحوثيين، مما أدى إلى تحويل بعضها إلى مقرات عسكرية أو ملاجئ للنازحين. واطلعت ماعت على تقارير توثق ارتكاب جماعة الحوثيين انتهاكات جسيمة للحق في التعليم داخل اليمن؛ من بينها أن عدد من المدارس بالعاصمة صنعاء تقوم بتخصيص المقاعد الموجودة بالفصول لأبناء قيادات جماعة الحوثيين دون غيرهم، بينما

⁷⁶⁴ Yemen Health Emergency, WHO, <https://2h.ae/MXvH>

⁷⁶⁵ The right to health: WHO works to bridge health divide in Yemen, reliefweb, <https://2h.ae/WNtd>

⁷⁶⁶ وسط تفاقم الأزمات الصحية.. ارتفاع حصيلة ضحايا الكوليرا باليمن إلى 36 وفاة، جسر بوس، <https://2h.ae/xoqr>

⁷⁶⁷ The Human Cost of Yemen's Health Care Collapse, DAWN, <https://2h.ae/IPU1>

يفترض باقي الطلاب الأرض دون مقاعد، وهو ما يؤثر على استيعابهم ويعزز لديهم الشعور بالاضطهاد والدونية داخل وطنهم.⁷⁶⁸

إلى جانب التعديلات الجذرية في المناهج الدراسية بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والتي تروج للعنف، فرضت الجماعة رسوماً شهرية قدرها 2000 ريال يماني على كل طالب للالتحاق بالمدارس الحكومية. ويتم طرد الطلاب الذين تعجز أسرهم عن دفع هذه الرسوم، مما يحول دون حقهم الأساسي في التعليم، ويجعلهم أكثر عرضة للانضمام إلى القوات المسلحة الحوثية لكسب المال لدعم أسرهم الفقيرة. كما يقوم بعض مشرفي المدارس وسلطات الحوثيين الأخرى بتسهيل عملية تسرب الأطفال من المدارس وتحفيزهم للانضمام إلى جبهات القتال، عبر تقديم وعود لهم بالحصول على درجات مرتفعة ونتائج جيدة في الامتحانات، حتى لو لم يحضروا الدروس أو يشاركون في الاختبارات النهائية.⁷⁶⁹

ثالثاً: الفئات الأولى بالرعاية

حقوق النساء

تتعرض النساء في اليمن لانتهاكات جسيمة لحقوقهن في ظل النزاع المسلح والتدهور الشديد في الأوضاع الأمنية والاجتماعية. فقد أدى الصراع إلى تفاقم معاناة النساء حيث أصبحن يواجهن العديد من أشكال الانتهاكات، مثل العنف الجسدي والنفسي، والاعتقالات التعسفية، والحرمان من حرية التنقل والتعليم والعمل. وفي هذا السياق تشير تقارير إلى أن جماعة أنصار الله الحوثي متورطة فيما يزيد عن 10 آلاف انتهاك بحق النساء في اليمن منذ استحوذها على السلطة في عام 2014 وحتى عام 2024. إذ شهدت الفترة المذكورة مقتل 2.786 امرأة على الأقل وإصابة 4.369 أخريات. كما تورط الحوثيون باختطاف 447 امرأة وإخفاء 69 منهن قسرياً وتعذيب 78 أخريات. بالإضافة إلى ذلك تورط أحد قادة جماعة الحوثي بختف واغتصاب طفلة يمنية تبلغ من العمر 9 سنوات بمنطقة إرتل بمحافظة صنعاء في يوليو 2024، وتشير التقارير إلى أن جماعة الحوثيين نجحت في الضغط على المحكمة التي أصدرت حكمها ضد (أ.ح.ن) بالسجن 15 عاماً وبالتعويض 11 ألف دولار، وهو ما اعتبره خبراء حكماً مخففاً للغاية يعكس مدى تسييس القضاء في اليمن ومحاباته جماعة الحوثي على حساب العدالة.⁷⁷⁰

حقوق الأطفال

يعد الأطفال ضمن أكثر الفئات تضرراً في المجتمع اليمني؛ حيث أدى الصراع المسلح إلى تدمير العديد من المدارس والمستشفيات والمرافق الحيوية، مما حرم ملايين الأطفال من حقهم في التعليم والرعاية الصحية والحماية، وجعلهم أكثر عرضة لسوء التغذية والأمراض العضوية والنفسية. كما

⁷⁶⁸ تمييز وعنصرية.. عبث الحوثي يدمر مستقبل أطفال اليمن، العين، <https://2h.ae/EQWq>

⁷⁶⁹ ظاهرة تجنيد الأطفال في مأرب وشبوة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، <https://2h.ae/eTju>

⁷⁷⁰ 10 آلاف انتهاك حوثي ضد اليمنيات منذ الانقلاب، الشرق الأوسط، <https://2h.ae/oCje>

يجبر آلاف الأطفال على الانخراط في النزاع المسلح، حيث يتم تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة والزج بهم في جبهات القتال، مما يُعرض حياتهم للخطر ويحرمهم من فرصهم في التعليم. وتأكيداً لما تقدم، تشير التقديرات إلى أنه منذ العام 2015، تم توثيق مقتل 3.900 طفل على يد أطراف النزاع في اليمن إضافة إلى إصابة 7.600 آخرين.⁷⁷¹ ونتيجة للأزمة الغذائية الحادة التي تشهدها اليمن خلال السنوات الأخيرة، فإن 540 ألف طفل يمّني تحت سن الخامسة يعانون من الهزال الشديد، بينهم 10 % يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد الذي يهدد بقائهم على قيد الحياة.⁷⁷² على الجانب الآخر، تشير التقديرات إلى أن العديد من الأطفال ينضمون إلى الجماعات المسلحة في اليمن سعياً لتأمين أحوالهم المادية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر اليمنية، حيث يفضل بعض الأطفال أو أسرهم العمل كجنود على العمل بالزراعة أو العمالة اليومية. وفي محافظة مأرب تقوم جماعة الحوثي بتنظيم حملات للتأثير على الأطفال في المدارس ومراكز الدروس الصيفية، لنشر أفكار الجماعة السياسية والطائفية لتسهيل عملية التجنيد، ويدعي الحوثيون -على خلاف الحقيقة- أن الأطفال لن يشاركوا في العمليات القتالية وستقتصر أدوارهم على المهام الثانوية فقط، كما يهددون بعض الأسر بحجب المساعدات الإنسانية حال رفضهم تجنيد أطفالهم.

⁷⁷¹ تسع سنوات من النزاع في اليمن خلفت وراءها ملايين الأطفال المصابين بسوء التغذية والتقرم، يونيسف، <https://2h.ae/KYqs>

⁷⁷² The right to health: WHO works to bridge health divide in Yemen, reliefweb, <https://2h.ae/WNtd>

السعودية

يشهد النظام القانوني في المملكة العربية السعودية تطوراً مستمراً في إطار سعي الحكومة لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي عام 2024، تم تنفيذ عدد من التعديلات التشريعية التي تستهدف تحسين بيئة العمل والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الأفراد في مجالات مثل الحق في الصحة والتعليم والسكن. كما أظهرت المملكة اهتماماً متزايداً بتوسيع نطاق الحماية للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء والمهاجرين. ورغم هذه التطورات، يواجه المجتمع السعودي تحديات مستمرة تتعلق بتطبيق بعض الحقوق وحماية الفئات الأكثر تضرراً.

أولاً: التطور التشريعي

تميل المملكة العربية السعودية في عام 2024 لتحديث قوانينها أو ما يعرف بأنظمتها القانونية، ولاحظت مؤسسة ماعت في أغسطس 2024 دخول تعديلات قانون العمل حيز التنفيذ. وقد شملت التعديلات إجراء تعديلات على 38 مادة، وحذف 7 مواد، وإضافة مادتين جديدتين في نظام العمل. ونصت المادة 61 المعدلة على حظر تشغيل العامل بالسخرة من قبل صاحب عمل وحظر الاحتجاز التعسفي للعامل بدون سند قضائي. كما أتاح التعديل للعمال الكرامة والحرية الدينية لصالح العمال المهاجرين. في سياق متصل فرض التعديل أيضاً على أصحاب العمل تطبيق تكافؤ الفرص بين المتقدمين على العمل ومنع التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس، أو السن أو الإعاقة، أو الحالة الاجتماعية أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى. وتنص المادة على ضمانات تخص توفير صاحب العمل السكن اللائق لعماله، أو توفير بديل نقدي مناسب إذا لم يوفر صاحب العمل السكن المناسب، وأن يتيح للعامل وسيلة مواصلات مناسبة من مقر السكن حتى مقر العمل. وأفادت التقارير الرسمية إن هذه التعديلات تستهدف تحسين سوق العمل في المملكة وتعزيز الاستقرار الوظيفي، وإن التعديلات استندت إلى أفضل الممارسات العالمية. كما شملت التعديلات إضافة مادة تحدد إجراءات الاستقالة وتعديل آليات التظلم للعامل، كما أضيفت عقوبات لممارسة نشاط توظيف العاملين دون ترخيص من قبل وزارة الموارد البشرية.

كما نصت التعديلات على وجوب أن يوفر صاحب العمل سياسة خاصة بالتدريب والتأهيل من أجل إكسابهم المهارات وتحسين مستوى التدريب لديهم. وفي سياق تعزيز الحماية الاجتماعية وافق مجلس الوزراء السعودي في يوليو 2024 على نظام التأمينات الاجتماعية واقتصر تطبيق القانون على الملتحقين الجدد بالعمل بينما استمر العمل بأحكام نظامي التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بالنسبة لصالح المشتركين الحاليين. وفي سياق تعزيز الحماية للمبلغين والشهود في جرائم الفساد في 14 فبراير 2024 وافق مجلس الوزراء السعودي على نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا عن الفساد المالي والإداري بعد تصديق من قبل مجلس الشورى عليه وشمل القانون 39 مادة تكفل بعض منها للمبلغين التعويض إزاء أي مخاطر يتعرضون لها. كما يحظر القانون أي ممارسات تعسفية من شأنها إنهاء عقد الموظف بسبب بلاغه عن وقائع الفساد.

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

يكفل النظام الأساسي في المملكة الحق في الحياة. لكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير وبالتحديد خلال موسم الحج توفي أكثر من 1300 حاج كانوا يزورن المملكة من أجل أداء الشعائر الدينية. وأرجع وزير الصحة السعودي هذه الوفيات إلى المسافات الطويلة التي قطعها الحجاج معرضين لدرجات حرارة مرتفعة. كما أكدت السعودية إن 83% من الوفيات هم لأفراد دخلوا بطرق غير نظامية⁷⁷³. في سياق متصل ورغم الوعود التي أطلقتها السعودية بخصوص الحد من الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام إلا إن الست شهور الأولى من 2024 شهدت إعدام 100 شخص بتهمة تتعلق بعضها بالإرهاب والمخدرات ويعد ذلك ارتفاعاً بنسبة 42 % مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2023.

حرية الرأي والتعبير

استمرت السلطات السعودية في حجب المواقع الإلكترونية التي تعتبرها بمثابة تهديد لأمنها القومي أو للنظام العام في الدولة، وكذلك مراقبة المحتوى المنشور على المنصات الإلكترونية، بما لا يسمح بانتقاد سياسات الحكومة. في مايو 2024 على سبيل المثال أفرجت السعودية عن **البلوج المصري المعروف باسم زلزال الصعيد وهو من المؤثرين على موقع تيك توك**. بعد أن نشر فيديوهات يحمل فيها علم فلسطين داخل المملكة العربية السعودية. في سياق متصل أدي عرض فيلم حياة الماعز الذي يدور حول قضية الكفالة في المملكة العربية السعودية وما ترتبط بها من ممارسات ضد المهاجرين إلى صدور قرار بوقف عرضه في المملكة العربية السعودية.

في أكتوبر 2024 طالب الاتحاد الدولي للصحفيين المملكة العربية السعودية بالإفراج عن محمد آل هزاع، الرسام الكاريكاتوري في صحيفة لوسيل القطرية، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة 23 عامًا، على خلفية رسوم كاريكاتورية. قبل ذلك قالت هيئة الصحفيين السعوديين في فبراير 2024 إنها ستعمل على تصحيح موقع السعودية في مؤشر الحريات الصحفية⁷⁷⁴. وتأتي السعودية في المرتبة 166 في مؤشر الحريات الصحفية لعام 2024 من أصل 180 دولة يشملها المؤشر وهو تقدم 4 مراكز حيث جاءت في المرتبة 170 في عام 2023⁷⁷⁵.

الحق في التنقل

في مايو 2024 انتهى حظر السفر المفروض على المدافعة عن حقوق المرأة لجين الهذلول إلا إنه لم يسمح لها بالسفر في الخارج، في سياق متصل أفادت تقارير أخرى إن السلطات السعودية فرضت قيود على الحركة ضد أفراد آخرين من اسر النشطاء، بما في ذلك أسرة الهذلول في السعودية.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

⁷⁷³ السعودية تكشف عن ملاسبات وفاة أكثر من 1300 حاج هذا العام، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4enc2www>

⁷⁷⁴ هيئة الصحفيين: سمنصح موقع السعودية بمؤشرات حرية الصحافة، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/us3tp83>

⁷⁷⁵ Reporters Without Borders, Saudi Arabia, https://51.159.111.33/en/index?_cpo=aHR0cHM6Ly9yc2Yub3Jn

الحق في الصحة

وفقا لتقرير الميزانية الصادر عن "وزارة المالية" كان لقطاع "الصحة والتنمية الاجتماعية" الحصة الأكبر من الميزانية في المملكة العربية السعودية بنحو 20% من إجمالي الميزانية في الربع الأول من 2024⁷⁷⁶. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ظلت المملكة العربية السعودية تُطلق المبادرات الصحية مثل مبادرة رواد سلامة المرض والتي تهدف لتبادل الأفكار والتجارب وأفضل الممارسات في مجال سلامة المرضى⁷⁷⁷. مع ذلك ظلت هناك تقارير تفيد بارتفاع أسعار الأدوية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير وأرجعت شركات الأدوية هذا الارتفاع إلى التكلفة المرتفعة لاستيراد الخامات الأساسية لصناعة الأدوية من الخارج⁷⁷⁸.

الحق في العمل

وصلت معدلات البطالة أدنى مستوياتها في الربع الثاني من 2024 حيث وصلت إلى 7.1% في الربع الثاني من العام 2024، مقارنة بنحو 7.6% في الربع الأول من نفس العام. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ظل برنامج إعانة الباحثين عن العمل ساريا خلال الفترة التي يغطيها التقرير ويهدف برنامج إعانة البحث عن عمل إلى دعم الباحثين عبر تقديم إعانة مالية متناقصة تبدأ بمبلغ 2000 ريال وتستمر لمدة (15) شهراً خلال البحث عن العمل، ويشمل البرنامج مجموعة من خدمات التدريب والتوظيف لمساعدة المستفيدين في الحصول على عمل.

الحق في التعليم

أطلقت منظومتنا التعليم والعدل في السعودية خلال الفترة التي يغطيها التقرير العقد الإلكتروني الموحد لتسجيل الطلاب والطالبات في المدارس الخاصة: بهدف تنظيم العلاقة التعاقدية بين المدارس وأولياء أمور الطلاب، بما يضمن حقوق الطرفين. ويتضمن العقد التزامات كل من المدارس الخاصة وأولياء الأمور تجاه بعضهما البعض، بما في ذلك تقديم البرنامج الدراسي، ودفع الرسوم الدراسية في الأوقات المحددة، والحفاظ على السلوك والانضباط داخل المدرسة، ووفقاً لضوابط العقد الموحد الجديد: لن يمنع الطلاب أو الطالبات الذين تعثروا في سداد الرسوم المالية من الحضور في الصفوف الدراسية؛ وهو ما يعزز الحق في التعليم.

الضمان الاجتماعي

تلاحظ مؤسسة ماعت التطورات الإيجابية للمملكة العربية السعودية في توسيع قاعدة الضمان الاجتماعي باستحداث نظام الضمان الاجتماعي المطور وفتح التقديم على الضمان الاجتماعي المطور كفرد مستقل ابتداء من عمر (18) سنة. وفي أغسطس 2024 قالت وكالة الضمان الاجتماعي والتمكين بأن يتوقف صرف معاش الضمان الاجتماعي إذا أقام المستفيد خارج المملكة لمدة 90 يوماً متصلة أو متفرقة وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي.

⁷⁷⁶ قطاع "الصحة" يستحوذ على 20% من إنفاق الميزانية، الاقتصادية، علي الرابط التالي: https://www.aleqt.com/2024/05/05/article_2723606.html

⁷⁷⁷ المركز السعودي لسلامة المرضى يطلق مبادرة "رواد سلامة المرضى"، علي الرابط التالي: <https://www.spsc.gov.sa/Arabic/News/Pages/news153.aspx>

⁷⁷⁸ عدد مصانع الأدوية السعودية يرتفع بنحو 50% خلال 7 أعوام، علي الرابط التالي: <https://tinyurl.com/mu24ynfx>

الحق في السكن اللائق

في أغسطس 2024 طرأ تعديل على مواد نظام العمل (قانون العمل) ونصت المادة الخاضعة للتعديل أن يتيح صاحب العمل السكن اللائق للعمال الذين يشتغلون مع صاحب العمل، وإذا لم يقدم على ذلك يمكن أن يوفر بدل نقدي مناسب يضاف إلى قيمة الأجور الذين يتقاضونها، وأن يوفر وسيلة مواصلات مناسبة للعمال من مقر السكن حتى مقر العمل. وتعد هذه الخطوات بادرة إيجابية لتوفير الحق في السكن للفئات الأكثر ضعفاً في المملكة. مع ذلك ظلت فئة البدون تفتقر إلى التمتع بهذا الحق وقد واجهت فئة البدون عقبات للحصول على سكن لائق. بسبب ظروفهم الاقتصادية السيئة وعدم أحقيتهم في امتلاك منازل بموجب القوانين السعودية، لذلك يضطرون لاستئجار بيوت ذات مستوي رديء، كما يدفعون ايجارات مرتفعة نظير السكن. علي سبيل المثال تحصل النساء المسنات علي راتب ضمان اجتماعي نحو ألف ريال يدفعن منه نحو 800 ريال كإيجار لإنهم لا يستطيعن امتلاك منزل أو الحصول على سكن لائق. وقد أضطر آخرون إلى الإقامة في الصحراء وفي مناطق نائية لمكافحة غلاء الأسعار الخاصة بالسكن ويتعارض حرمان الأشخاص من التملك مع المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رابعاً: الفئات الأولى بالرعاية

حقوق الأطفال

لاحظت مؤسسة ماعت المبادرات التي تطلقها السعودية لتعزيز حقوق الطفل علي سبيل المثال في 17 أكتوبر 2024 أعلن في المملكة عن مبادرة وطنية لتمكين جميع الأطفال في الدولة من المشاركة بأمان على الإنترنت بحلول العام 2028، وذلك خلال منتدى الأسرة الخليجية⁷⁷⁹. كما أعلنت المملكة باستضافة المناسبات الدولية المعنية بخصوصية الأطفال، وكمثال في أكتوبر 2024 استضافت السعودية القمة الدولية الأولى لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني خلال منتدى الدولي للأمن السيبراني. وخلال المراجعة الدورية الشاملة في عام 2024، ذكرت الحكومة السعودية إنه قد ألغيت العقوبة البدنية، بما في ذلك الجلد، واستبدالها بعقوبات بديلة، بما في ذلك الغرامات⁷⁸⁰

حقوق المرأة

لاحظت مؤسسة ماعت استمرار إزالة القيود على حقوق المرأة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وباتت النساء وخاصة في العاصمة الرياض وفي جدة يقودن السيارات ويرتدين ملابس لم تكن مسموحاً لهن بارتدائها من قبل. كما روجت تقارير إعلامية للمبادرات التي تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية؛ من خلال تعزيز دورها في تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة⁷⁸¹.

⁷⁷⁹ مبادرة سعودية لضمان أمن الأطفال من الإنترنت بحلول 2028، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/bp7jcvy>

⁷⁸⁰ Corporal punishment of children in Saudi Arabia, Page 4, <https://www.endcorporalpunishment.org/wp-content/uploads/country-reports/SaudiArabia.pdf>

⁷⁸¹ اقتصادي / "ريف" تطلق مبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بمختلف مناطق المملكة، على الرابط التالي: <https://www.spa.gov.sa/N2191939>

رغم إلغاء القيود التي فرضت سابقاً على المرأة السعودية مثل حقها في قيادة السيارة والتنقل بحرية ظلت المشاركة السياسية للمرأة محدودة. خلال الفترة التي يغطيها التقرير كشفت دراسة لمركز الملك عبد الله بالتعاون بين المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام وبرنامج الأمان الأسري الوطني ظهرت نتائجها في عام 2024. إن نسبة انتشار العنف ضد المرأة في السعودية مرتفعة. حيث أوضحت نتائج الاستطلاع أن العنف الأسري هو أكثر أنواع العنف انتشاراً ضد المرأة في المجتمع السعودي بنسبة بلغت 46.5%. وأكد 51% من النساء المشاركات في الاستطلاع أن المرأة تتعرض بشكل أكثر للعنف النفسي. بينما تأتي حالات الإهمال بنسبة 27%، وتليها العنف الجسدي بنسبة 12% بالإضافة إلى ممارسات الاستغلال بنسبة 10%⁷⁸².

حقوق المهاجرين

تقدر تقارير بان 11 مليون عامل مهاجر يعملون في المملكة العربية السعودية معظمهم من جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا، يأتون للسعودية للحصول على وظائف في قطاعات مثل البناء والزراعة والخدمات المنزلية⁷⁸³. هؤلاء العمال معرضون للعمل القسري بموجب نظام الكفالة، وهي مجموعة من القوانين واللوائح والسياسات التي تمنح المسؤولية عن العمال المهاجرين إلى أصحاب العمل، بما في ذلك القيود على الإقامة والعمل ومغادرة الدولة.

أطلقت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بأن العمال الأجانب واجهوا في فروع كارفور ممارسات وصفت بأنها استغلالية وبمثابة خداع وترقي للعمل القسري وشملت هذه الممارسات المواظبة على العمل نحو 60 ساعة أسبوعياً، وفي أوقات أخرى العمل 16 ساعة يومياً. كما تم توثيق ترحيل المملكة لمئات المهاجرين حيث رحلت السعودية 21971 وفقاً لتقارير رسمية، وقالت إنهم مخالفين لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود داخل المملكة خلال الفترة من 10 إلى 17 أكتوبر 2024⁷⁸⁴.

حقوق البدون

ظل البدون في السعودية خلال عام 2024 يشكون من الظروف الصعبة التي تحتم عليهم العيش في مستوي معيشي غير لائق مقارنة بالمواطنين السعوديين وتتراوح أعدادهم ما بين 70 ألف وفقاً للإحصائيات الحكومية وإحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبين 250 ألف وفقاً لإحصائيات منظمات حقوق الإنسان المستقلة. حيث انتقدت تقارير إعلامية يبدو أنها تابعة للبدون تجنيس المملكة العربية السعودية في عام 2024 لمشاهير وما عرفوا بالكفاءات، في حين تجاهلت مطالب البدون في الحصول على الجنسية حيث تعتبرهم السعودية قبائل نازحة وهو المسمى الذي يرفضه البدون.

⁷⁸² ملخص نتائج استطلاع آراء المجتمع حول العنف ضد المرأة وبرامج التمكين الخاصة بها، على الرابط التالي: <https://www.kaccc.org.sa/ar/Details/index/-401>

⁷⁸³ Modern slavery in Saudi Arabia, <https://cdn.walkfree.org/content/uploads/2023/11/14130729/gsi-country-study-saudi-arabia.pdf>

⁷⁸⁴ ضبط 21971 مخالفاً لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود في أسبوع، على الرابط التالي: <https://www.okaz.com.sa/news/local/2172225>

الإمارات

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2024 تطوراً ملحوظاً على مستوى التشريعات والقوانين في عدة مجالات، مما يعكس التزام الدولة بتحقيق تقدم مستدام في تعزيز حقوق الإنسان وحماية الأفراد. يشمل هذا التطور التشريعي تعديل قوانين تنظيم العمل، والحقوق الدينية، وحقوق النزلاء، بالإضافة إلى ضمانات قانونية جديدة تهدف إلى حماية الفئات الضعيفة، مثل العمال المهاجرين والنساء والأطفال. وقد شملت هذه التعديلات مجموعة من القوانين التي تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يظل هناك عدد من التحديات التي تحتاج إلى مواجهة لتحسين تطبيق هذه القوانين وتحقيق العدالة بشكل كامل.

أولاً: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت تطوراً على مستوى التشريعات والقوانين التي تتقاطع مع حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وتوزعت هذه القوانين على تلك المتعلقة بالعمال وبالحرية الدينية وبحقوق النزلاء. علي سبيل المثال في 13 أغسطس 2024 أصدرت الإمارات المرسوم بقانون اتحادي بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي بشأن تنظيم علاقات العمل. وأفادت الإمارات إن القانون يأتي في إطار التطوير المتواصل للبنية التشريعية في الإمارات، ويضمن كفاءة سوق العمل في الدولة وتوفير الحماية للعمال. وشملت التعديلات في المرسوم بقانون الجديد فرض غرامة مالية لا تقل عن 100 ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم على كل من استخدم عاملاً لم يصرح له بالعمل لديه، أو استقدم أو استخدم عاملاً وتركه دون أن يعمل، أو استعمل تصاريح العمل في غير الغرض المخصص لإصدارها، أو أغلق منشأة أو أوقف نشاطها دون اتخاذ إجراءات تسوية حقوق العاملين بالمخالفة لأحكام المرسوم الجديد ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، أو قام بتشغيل حدث لديه بالمخالفة لأحكامه، بجانب كل من وافق على تشغيل الحدث بالمخالفة لأحكامه ممن لهم الولاية أو الوصاية على الحدث.

كما استحدث المرسوم بقانون عقوبة جزائية بالغرامة التي لا تقل عن 100 ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم، على كل صاحب عمل تحايل على أحكام القوانين أو اللوائح أو القرارات المنظمة لسوق العمل، وقام بتعيين عامل أو أكثر لديه بشكل صوري. وبموجب التعديلات فإن المحكمة التي تحال إليها الدعوى العمالية في حال عدم الموافقة على قرار وزارة الموارد البشرية والتوطين في الفصل في المنازعة العمالية، هي المحكمة الابتدائية بدلاً من المحكمة الاستئنافية، ولا تسمع الدعوى عن أي حق من الحقوق المترتبة بمقتضى أحكام المرسوم بقانون بعد مرور سنتين من تاريخ انتهاء العلاقة. علي جانب آخر في 6 أغسطس 2024 وافق مجلس الوزراء الإماراتي على قرار مجلس الوزراء رقم 68 لسنة 2024 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 55 لسنة 2023 في شأن تنظيم الإعلام وحددت اللائحة ضوابط وشروط ترخيص ممارسة النشاط الإعلامي والحالات التي يرفض فيها إصدار التراخيص. وفي أغسطس 2024 دخلت اللائحة التنفيذية لقانون دور العبادة لغير المسلمين حيز

التنفيذ. وهي اللائحة الذي صدرت 8 في يوليو 2024 وتم نشرها في الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في 31 يوليو 2024 قبل دخوله حيز التنفيذ في التاريخ المحدد سابقا وفي مارس 2024 أصدر رئيس دولة الإمارات قانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل في إمارة أبو ظبي. والقانون يأتي كمحاولة لوضع السياسة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، وضمان حماية حقوق النزلاء، وتوفير التأهيل الاجتماعي والثقافي لهم. وبموجب هذا القانون، تم تعديل عبارة "المنشآت العقابية والإصلاحية" في إمارة أبو ظبي ليصبح "مراكز الإصلاح والتأهيل". وتتولى مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لدائرة القضاء - أبو ظبي، اختصاصات مثل إيداع النزلاء وتحديد فئاتهم، وإعلامهم بحقوقهم ومسؤولياتهم والواجبات الرئيسية التي يجب عليهم الالتزام بها والمحظورات الواجب تجنبها. وتعمل مراكز الإصلاح والتأهيل بموجب القانون على توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية للنزلاء، إلى جانب تقديمها برامج تعليمية وتثقيفية لتدريبهم وتأهيلهم مهنيًا، من خلال تنفيذ برامج تأهيل تهدف إلى إعادة دمجهم أعضاء فاعلين في المجتمع. ووفقا للمهام المذكورة لهذه المراكز تدريب الموظفين وفق أعلى المعايير الدولية. ويكمل القانون نقل إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في الإمارة من القيادة العامة لشرطة أبو ظبي إلى دائرة القضاء في أبو ظبي، والذي بدأ العمل به منذ يناير الماضي⁷⁸⁵. واستكمالاً لإصدار هذه القوانين وبالتحديد وفي 5 فبراير 2024 أصدرت الإمارات مؤشرا حكوميا تحت مسمى "مؤشر انفاذ القانون" ويتوخى من هذا المؤشر تطبيق القوانين وقياس اثارها على كافة الفئات في الإمارات بما في ذلك الوافدين بما. بجانب مراجعة القوانين التي تستدعي الحاجة مراجعتها

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

حرية التجمع

في الفترة التي يغطيها التقرير خرجت مظاهرات نادرة لأفراد الجالية البنغالية في إمارات مختلفة في الإمارات بما في ذلك إمارة دبي. عقب هذه التظاهرات الحاشدة وفي يوم 19 يوليو 2024، اعتقلت شرطة دبي مجموعة من المتظاهرين الذين خرجوا للتظاهر، ووجه النائب العام الإماراتي بإجراء تحقيق مع بعض أعضاء الجنسية البنغالية المقبوض عليهم وانتهت التحقيقات مع المتظاهرين قيامهم بالآتي:

- ارتكاب جرائم التجمهر في مكان عام والتظاهر ضد حكومة بلادهم، بقصد الشغب ومنع وتعطيل تنفيذ القوانين واللوائح، وتعطيل مصالح الأفراد وإيذائهم وتعريضهم للخطر أو الحيلولة دون ممارستهم لحقوقهم وتعطيل حركة المرور والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وإتلافها، وتعطيل وسائل المواصلات عمداً؛
- الدعوة إلى تلك التظاهرات والتحريض عليها؛

⁷⁸⁵ ISAM applauds law regulating rehabilitation and correctional centers in Abu Dhabi, <https://tinyurl.com/5fd5ju89>

- تصوير مقاطع مرئية ومسموعة لتلك الأفعال ونشرها عبر شبكة الإنترنت، وهي أعمال تشكل جرائم تمس أمن الدولة وتخل بالنظام العام، ومن شأنها تعريض مصالح الدولة للخطر وفقا لبيان النائب العام

بناء على الاتهامات السابقة أمرت النيابة العامة بحبس المتظاهرين احتياطيا على ذمة التحقيقات، كما أمر النائب العام بإحالة المتهمين لمحاكمة عاجلة. ولم تتأخر محاكمة المتظاهرين حيث أصدرت محكمة أبو ظبي الاتحادية في 22 يوليو 2024 على 57 متهما من المتظاهرين في القضية التي اتخذت أسماء إعلامية مثل " قضية التجمهر" حيث حكم على 3 متهمين بالسجن المؤبد. فيما حكم على 53 آخرين بالسجن 10 سنوات. وحكم على شخص واحد بالسجن 11 سنة لأنه قد دخل بشكل غير قانوني وشارك في التجمهر. كما شمل حكم المحكمة إبعاد جميع المحكوم عليهم عن الدولة بعد انقضاء العقوبة وبمصادرة الأجهزة المضبوطة معهم. وفي 3 سبتمبر 2024 أصدر رئيس دولة الإمارات قرارا بالعفو عن أفراد الجالية البنغالية الذين احتجزوا وشمل القرار إسقاط العقوبات على من صدرت في حقهم أحكاما مع إبعاده عن دولة الإمارات.

حرية الرأي والتعبير

رغم الضمانات المتوافرة في الدستور الإماراتي لحرية الرأي والتعبير إلا إن ذلك لم يكن متاحا في الممارسة العملية، فقد وثقت مؤسسة ماعت في 10 إبريل 2024، قيام جهاز أمن الدولة في أبو ظبي باستدعاء المواطن الأردني (خ.ح) الذي يعمل في دبي لاستجوابه بعد مشاركته منشور عبر موقع فيس بوك يندد بحرب الإبادة الجارية في قطاع غزة، وتم استجوابه دون السماح له بالاتصال بمحام أو الاعتراض بأي شكل، وبعد انتهاء التحقيقات ظل قيد الاحتجاز لمدة ثلاثة أيام ثم أجبرته السلطات الإماراتية على مغادرة البلاد. وفي واقعة مشابهة في 25 مارس 2024 تم احتجاز مواطن مصري مقيم بالإمارات على خلفية انتقاده التخاذل العربي والإسلامي عن دعم الشعب الفلسطيني عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبعد انتهاء التحقيق تم إبلاغه بفصله من الشركة التي يعمل وأُهل 48 ساعة لمغادرة الإمارات دون تمكينه من الاعتراض على القرار أو الدفاع عن نفسه بأي وسيلة كانت.⁷⁸⁶ وفي أغسطس 2024 رحلت دولة الإمارات عشرات من المهاجرين من الجنسية الباكستانية بسبب القيام بإبداء آراء سياسية على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد احتلت الإمارات المرتبة 160 من أصل 180 دولة وفقا لمؤشر حرية الصحافة. وهو تراجع عن المكانة التي حازتها على ذات المؤشر في عام 2023 حيث جاءت في المرتبة 145 من أصل 180 دولة.

المشاركة السياسية

ظل هناك توجه لدعم المشاركة السياسية للمرأة التي تمثل بنسبة 50% من إجمالي مقاعد المجلس الوطني للمرأة مناصفة مع الرجل.⁷⁸⁷ كانت هناك محاولات سابقة من أجل تمثيل الجاليات الأجنبية بمقعد في المجلس الوطني الاتحادي لكنها لم تلقي استجابة لذلك سرعان ما اختفت.

⁷⁸⁶ UAE: Govt. intensifies suppression of voices opposing its policies, escalates rights violations, euro med monitor, <https://2h.ae/fcAT>

⁷⁸⁷ United Arab Emirates, Inter-Parliamentary Union, <https://www.ipu.org/parliament/AE>

الإفراج عن المحتجزين

كان هناك توجه خلال الفترة التي يغطيها التقرير لتخفيف أعداد النزلاء في السجون على سبيل المثال في 9 مارس 2024 أفرجت الإمارات عن 1944 نزيلًا في المؤسسات العقابية. وفي يونيو 2024 أمر رئيس الإمارات بالإفراج عن 1138 نزيلًا من نزلاء المنشآت الإصلاحية والعقابية ممن صدرت بحقهم أحكام في قضايا مختلفة، وتكفل بتسديد الغرامات المستحقة عليهم⁷⁸⁸. مع ذلك ظلت هناك مطالبات بالإفراج عن النزلاء التي انتهت مدة محكوميتهم وظلوا في مؤسسات إعادة التأهيل. وفي مارس 2024 استحدثت دائرة القضاء في أبو ظبي مواعيد الزيارات الافتراضية عن بُعد لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل على مستوى إمارة أبو ظبي⁷⁸⁹ رغم إن وزارة الداخلية أعلنت باستمرار عن تلقي زيارات للنزلاء إلا إن الدعاوات باستقبال منظمات المجتمع المدني المستقلة ظلت قائمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

حرية الدين والمعتقد

كان هناك توجه ينم على احترام الحكومة لحرية الدين والمعتقد، ففي 15 فبراير 2024 افتتحت الإمارات أول معبدا هندوسيا ضخما في العاصمة أبو ظبي⁷⁹⁰. وأفادت تقارير حكومية إن هذه الخطوة تعزز حرية الدين والمعتقد. وتبعت هذه الخطوة دخول اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2023 بتنظيم دور العبادة لغير المسلمين حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2024. وقد صدر 8 يوليو 2024 ونشرته الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في 31 يوليو 2024 قبل دخوله حيز التنفيذ.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الصحة

بذلت الدولة جهود واضحة لتعزيز الحق في الصحة خلال الفترة التي يغطيها التقرير وفي إطار تعزيز صحة الأطفال أعلنت مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية في أبريل 2024، أن اللقاءات الممنوحة للأطفال تمثل نسبة 84% من إجمالي اللقاءات التي وفرتها المؤسسة. وفي شهر فبراير 2024 اعتمدت السياسة الوطنية لصحة المرأة والتي استهدفت ضمان تمتع المرأة بأعلى مستوى من خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية. كما هدفت السياسة الجديدة إلى دعم أبحاث الصحة من أجل تطوير بيئة صحية أفضل للمرأة ومن بين الأركان الهامة لتلك السياسة هو خفض عدد الوفيات بسبب مرض السرطان بين النساء والحد من المشاكل الصحية للنساء. وفي 15 أغسطس 2024 قررت منظمة الصحة العالمية الإشادة بجهود الإمارات في تطوير البرنامج الوطني للتحصين الالتزام بتضمين لقاح فيروس الورم الحليم البشري في البرنامج.

⁷⁸⁸ بأكثر من 44 ألف سجين.. 2024 عام الانفراجة والعفو عن المحتجزين بالدول العربية، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/yxzs2y7>

⁷⁸⁹ «قضاء أبو ظبي» تحدد مواعيد الزيارات الافتراضية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في رمضان، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/f2weh4et>

⁷⁹⁰ رئيس وزراء الهند يفتتح أكبر معبد هندوسي في أبو ظبي، الامارات 71، على الرابط التالي: <https://uae71.com/posts/111398>

الحق في العمل بشروط مرضية

يبلغ معدل البطالة في الإمارات 2.9% وفقاً لبيانات وزارة الموارد البشرية حتى يونيو 2024،⁷⁹¹ مع ذلك ترتفع معدلات البطالة بين الشباب. حيث تصل وفقاً لبيانات رسمية إلى 9.89%، رغم إن ذلك يعد ارتفاعاً لكن الحكومة تعتبره معدلاً ضعيفاً ومنخفضاً مقارنة بالمعدل الوسطي لبطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁷⁹²، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أدخلت الإمارات تحسينات على نظام العمل واحالت انتهاكات الأجور التي يتعرض لها العمال من قبل أصحاب العمل إلى آليات الشكاوى المختصة وهو ما يعزز تنفيذ الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة. علي جانب آخر انضمت الإمارات إلى دول الخليج التي اتخذت ما يعرف بسياسة التوطين حيث دعت وزارة الموارد البشرية والتوطين شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي يعمل لديها ما بين 20 إلى 49 عاملاً إلى العمل على تسريع إجراءات تعيين مواطن واحد على الأقل في الشركة وعدم الانتظار إلى انتهاء المهلة الممنوحة لهذه الشركات والتي تنتهي في ديسمبر 2024، بما يتفق مع قرار مجلس الوزراء الصادر بشأن سياسة مستهدفات التوطين⁷⁹³

رابعاً: حقوق فئات أولي بالرعاية

حقوق الأطفال

اتخذت الحكومة سياسات مختلفة لتعزيز حقوق الطفل، من بينها الموافقة على المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2024 بشأن الحماية من العنف الأسري الذي يستهدف الحد من تعنيف الأطفال وتعريضهم للضرب في إطار الاسرة. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت إن 38.4% من الأطفال لا يزالون يعانون من مشاكل صحية من بينها زيادة الوزن أو السمنة⁷⁹⁴. كما لاحظت مؤسسة ماعت استمرار ممارسات الاعتداء على الأطفال على سبيل المثال في أغسطس 2024 اعتدت امرأة علي طفل في حديقة عامة بإمارة عجمان قبل أن تلاحق الشرطة المرأة المعتدية ومن ثم تقضي محكمة أبو ظبي للأسرة والدعوى المدنية والإدارية في 26 أغسطس 2024، بإلزام امرأة بأن تؤدي إلى ذوي طفل مبلغ 10 آلاف درهم تعويضاً عن اعتدائها على الطفلة⁷⁹⁵.

حقوق النساء

ظلت الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير تتخذ خطوات تهدف إلى تعزيز تمكين المرأة، ووفقاً لإحصائيات رسمية فإن النساء تشكل 38% من القوى العاملة الإماراتية، كما تدير النساء الإماراتيات أكثر من 50 ألف مشروع تجاري، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 60 مليار درهم. بجانب ذلك، تمثل النساء

⁷⁹¹ UAE showcases labor market achievements at International Labor Conference, <https://www.mohre.gov.ae/en/media-centre/news/10/6/2024/uae-showcases-labour-market-achievements-at-international-labour-conference.aspx>

⁷⁹² حقوق الشباب، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: <https://pchr.gov.ae/ar/priority-details/youth-rights>

⁷⁹³ "الموارد البشرية والتوطين": 31 ديسمبر المقبل الموعد النهائي لتعيين مواطن واحد على الأقل لدى الشركات المشمولة في سياسة مستهدفات التوطين، على الرابط التالي:

<https://tinyurl.com/msp5e9tr>

⁷⁹⁴ United Arab Emirates: Obesity in numbers, page 2, https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/wof-files/2024_United_Arab_Emirates_-_Obesity_in_numbers.pdf

⁷⁹⁵ إدانة امرأة اعتدت على طفل داخل حديقة، الإمارات اليوم، على الرابط التالي: <https://www.emaratyout.com/local-section/other/2022-08-24-1.1661629>

66% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الحكومي، و30% من المناصب القيادية العليا. وعلى جانب آخر في إطار تعزيز دور المرأة في بيئة الأعمال أصدرت وزارة الاقتصاد قراراً وزارياً في 18 سبتمبر 2024 ينص على ضرورة تخصيص مقعد واحد على الأقل للمرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة الخاصة في دولة الإمارات⁷⁹⁶. مع ذلك ظلت النساء ذوات الإعاقة يواجهن عقبات مختلفة في التوظيف وفي أماكن العمل تمثلت في تدني فرصهن للحصول على العمل وتعرضهن للتنمر والإساءة. على جانب آخر لم تنعكس الحماية على النساء المهاجرات العاملات في المنازل حيث عانين من تطبيق نظام الكفالة وعدم تطبيق أحكام قانون العمل في الإمارات عليهن، وهو ما وضعهن في الممارسة العملية في حالة اعتماد اقتصادي وقانوني على صاحب العمل الأمر الذي يعرضهن لمخاطر إساءة المعاملة والممارسات التعسفية الأخرى، بما ذلك ساعات العمل الطويلة، والحرمان من حرية الحركة والتنقل بسبب مصادرة جوازات السفر من قبل أصحاب العمل

حقوق العمال المهاجرين

كانت هناك تدابير لصالح العمال المهاجرين خلال الفترة التي يغطيها التقرير. حيث أصدرت الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ في أغسطس 2024، قراراً بمنح مهلة لمخالفتي نظام الإقامة لتسوية أوضاعهم ابتداء من الأول من شهر سبتمبر 2024 ولفترة تمتد نحو شهرين، مع إعفاء هؤلاء العمال المهاجرين من الغرامات المالية المترتبة عليهم وفقاً لنصوص القانون الاتحادي بشأن دخول وإقامة الأجانب⁷⁹⁷. وتهدف مبادرة الهيئة إلى منح المخالفين فرصة أخرى لتعديل أوضاعهم بما يتوافق مع القانون ومراعاةً لظروفهم. في سياق متصل أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين المرحلة الثانية من نظام حماية الأجور، وهو البرنامج المخصص لضمان احتساب ساعات العمل الإضافية وأيام الإجازات في اتفاقيات الأجور طول العام، وذلك بهدف توفير الحماية الكاملة لأجور العاملين في الدولة. مع ذلك لا يزال يستثني من تطبيق هذا النظام العاملات المهاجرات في المنازل.

⁷⁹⁶ تقرير دولة الإمارات تنفيذ منهاج عمل بيجين، ص 3، على الرابط التالي: https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-09/b30_report_uae_ar.pdf

⁷⁹⁷ الإمارات تعلن عفواً عن المهاجرين غير النظاميين، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/hsun79uf>

البحرين

شهد العام 2024 العديد من التحركات المرتبطة بحقوق الإنسان في مملكة البحرين، وخاصة فيما يتعلق بالعفو الملكي عن عدد كبير من السجناء بينهم سجناء سياسيين. ففي سبتمبر 2024، أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عن 457 شخصاً من المحكوم عليهم، بينهم أكثر من 100 سجيناً سياسياً بحسب التقديرات.⁷⁹⁸ كان هذا العفو هو الثالث من نوعه خلال عام 2024، بعد أن أطلقت البحرين سراح مئات السجناء السياسيين في مناسبتين سابقتين في أبريل ويونيو من نفس العام؛ حيث تم العفو عن 1584 سجين في أبريل 2024 وهو العدد الأكبر للمعفي عنهم خلال ولاية الملك، من بينهم نحو 42 % من السجناء السياسيين بما يقارب 650 سجين سياسي بينهم حقوقيين وصحفيين.⁷⁹⁹ وفي 15 يونيو 2024 وبمناسبة عيد الأضحى المبارك أصدر الملك عفواً عن 545 من السجناء، لكن العفو لم يشمل سوى 8 سجناء سياسيين فقط، كما أن الـ 106 سجين الذين أعلنت الداخلية في ذات الشهر أنهم مؤهلون للحصول على عقوبات بديلة كان بينهم خمسة سجناء سياسيين فقط.⁸⁰⁰ ورغم كافة تلك الجهود، لاحظت مؤسسة ماعت أن عدد كبير من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان وزعماء المعارضة، الذين شاركوا في الاحتجاجات التي اندلعت في البحرين عام 2011 لا يزالوا قيد الاعتقال.

أولاً: الخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026)

تلاحظ مؤسسة ماعت إنجاز دولة البحرين خلال عام 2024 جزءاً من خطتها الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2026) التي تشمل تحسينات على مستوى الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق التضامن وكذلك حقوق الفئات الأولى بالرعاية، حيث استطاعت السلطات البحرينية حتى ديسمبر 2024 إنجاز 40% من الخطة بواقع 64 مشروعاً من إجمالي 102 مرتبطة في معظمها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتوصيات المقدمة للبحرين من قبل مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، كان آخرها صدور مراسيم ملكية بالعفو عن مئات السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع، وساهمت تلك الجهود في استمرار تصنيف دولة البحرين ضمن الفئة (أ) على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر للعام السادس على التوالي وحتى العام 2024 وفق تقديرات حكومية.⁸⁰¹ ومع ذلك لا تزال البحرين تواجه انتقادات دولية وحقوقية بسبب التضييق المستمر على المعارضة، وعدم بلوغ المملكة المستويات الآمنة في مجال حقوق الإنسان حتى الآن.

⁷⁹⁸ البحرين تُفرج عن 457 سجيناً بموجب عفو ملكي بينهم سجناء رأي، SWI، <https://2h.ae/tLYR>

⁷⁹⁹ Analysis of Bahrain's Largest Royal Pardon – April 2024, BIRD, <https://2h.ae/uTVB>

⁸⁰⁰ Political Prisoners Excluded from Eid Al-Adha Releases: Analysis of Royal Pardon and Alternative Sentencing in June 2024, BIRD, <https://2h.ae/Lqjn>

⁸⁰¹ مملكة البحرين تستعرض إنجازات الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في الجامعة العربية، وكالة أنباء البحرين، <https://2h.ae/MOty>

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

حرية الرأي والتعبير

ما زال الحق في حرية الرأي والتعبير يواجه قيوداً في البحرين، فوفقاً لتقارير اطلعت عليها مؤسسة ماعت، استمرت الملاحقات القضائية ضد الأفراد الذين يعبرون عن آرائهم بصورة علنية عبر أية وسيلة، وعادةً ما تستخدم السلطات البحرينية تهم فضفاضة مثل "نشر أخبار كاذبة" أو "الإساءة إلى مؤسسات الدولة" لتبرير تلك الملاحقات، على الرغم من أن المادة 23 من الدستور البحريني تكفل حرية الرأي لكل المواطنين بكافة الوسائل،⁸⁰² بالإضافة إلى أن البحرين صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ سبتمبر 2006.⁸⁰³

في 25 مارس 2024 قامت السلطات البحرينية باعتقال الناشط (إ.ش) على خلفية كتابة منشورات عبر منصات التواصل الاجتماعي انتقد فيها استحواذ صندوق الثروة السيادي البحريني على شركة ماكلارين، وضخ أموال طائلة دون رقابة أو محاسبة في ظل تقصير في تلبية احتياجات المواطنين الأساسية وعلى رأسها الإسكان، وهو ما اعتبرته النيابة العامة في البحرين تحريضاً على الكراهية ضد نظام الحكم.⁸⁰⁴ يأتي ذلك بالتزامن مع استمرار احتجاج المدافع عن حقوق الإنسان عبدالهادي الخواجه وهو مواطن بحريني يحمل الجنسية الدنماركية معتقل منذ العام 2011 على خلفية مشاركته في التظاهرات الشعبية التي اندلعت بالبحرين، بعد أن تم الحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهم إدارة منظمة إرهابية وإهانة الجيش والقضاء وقيادة التظاهرات والمشاركة في العصيان والإضراب والإطاحة بنظام الحكم وغيرها من التهم.⁸⁰⁵

في السياق ذاته، وفي مارس 2024 فوجئ المدافع عن حقوق الإنسان (إ.ي) المقيم في ألمانيا منذ 2014، بصدر حكم بإدانته غيابياً في عام 2019 بالسجن لمدة 6 أشهر على خلفية كتابته عدد من التغريدات تتعلق بالتعذيب في البحرين، وهو ما اعتبرته السلطات القضائية البحرينية ترويجاً للفتنة وتعطيلاً للسلام الاجتماعي، وذلك دون إخطاره أو محاميه بصدر الحكم أو بمباشرة الدعوى ضده من الأساس، وهو ما ينتهك حقه في المحاكمة العادلة ويسلبه الحد الأدنى من ضمانات الدفاع المنصوص عليها بالفقرة 20 من المادة 20 من الدستور البحريني.^{806 807}

أوضاع السجون ومقرات الاحتجاز

تشدد المادة 19 من الدستور البحريني في فقرتها "د" على عدم جواز تعريض أي إنسان لتعذيب مادي أو معنوي أو ظروف حادة بالكرامة.⁸⁰⁸ وعلى الرغم من ذلك اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تؤكد

⁸⁰² دستور مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني، <https://2h.ae/pnRu>

⁸⁰³ Ratification, Reporting & Documentation for Bahrain, OHCHR, <https://2h.ae/wfUt>

⁸⁰⁴ Bahrain: Activist Ebrahim Sharif arrested over social media posts, BCHR, <https://bahrainrights.net/?p=136908>

⁸⁰⁵ Exposing Hypocrisy: The EU's Failure to Defend Human Rights in the Case of Abdulhadi al-Khawaja, ADHRB, <https://2h.ae/LxWX>

⁸⁰⁶ Bahrain: Verdict against Human Rights Defender (HRD) Sayed Yusuf Almuhafta, BCHR, <https://bahrainrights.net/?p=136905>

⁸⁰⁷ دستور مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني، <https://2h.ae/pnRu>

⁸⁰⁸ المصدر السابق

وجود ممارسات غير إنسانية بحق السجناء والمحتجزين في البحرين وبصورة ممنهجة؛ إذ تشير التقارير إلى وجود نحو 3800 مسجون داخل السجون البحرينية في الوقت الراهن، من بينهم 1200 سجين يتم تصنيفهم كمعتقلين سياسيين. ويعيش هؤلاء السجناء تحت ظروف غير إنسانية، لا سيما وأن السجون البحرينية تعمل بنسبة 30٪ فقط من طاقتها الاستيعابية وهو ما يتسبب في حالة من التكدس والاكتظاظ، وهو ما يتسبب في صعوبة الحياة اليومية داخل السجن ويؤثر سلباً على صحة السجناء البدنية والنفسية.⁸⁰⁹

على الجانب الآخر، عادة ما تتعنت إدارات السجون في السماح للسجناء بالتريض أو ممارسة أنشطة خارجية لوقت كافٍ؛ حيث لا يتم السماح للسجناء سوى بساعة أو ساعة ونصف على الأكثر خارج الزنازين ناهيك عن إجبار المحبوسين انفرادياً على البقاء داخل زنازينهم لفترات طويلة، كما أطلقت مؤسسة ماعت على شهادات لبعض السجناء تفيد بقيام إدارات بعض السجون بقطع الزيارات العائلية عنهم دون مبرر وحرمانهم من أداء الصلاة في جماعة والوصول لخدمات الرعاية الصحية، كما تتصاعد الممارسات اللاإنسانية أحياناً لتصل لعقاب السجناء بصورة جماعية من خلال الضرب بالأيدي والألآت الحادة وإطلاق الغاز المسيل للدموع.⁸¹⁰

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

على الرغم من أن الحق في العمل مكفول بنص المادة 13 من الدستور البحريني وغيره من الأحكام الوطنية،⁸¹¹ غير أن هناك تقارير تفيد بوجود انتهاكات تتعلق بالعمالة المهاجرة، وأن تلك الانتهاكات تعود بالأساس إلى تأخر البحرين عن المصادقة على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حتى الآن.⁸¹² وفي هذا السياق، أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين في أغسطس 2024 قراراً خاص بتخفيف العقوبات على أصحاب الأعمال في البحرين المخالفين لأحكام الكفالة، ومن بين بنود القرار السماح للعمال المهاجرين العاملين بدون تصريح بتوفيق أوضاعهم عن طريق دفع 500 دينار بحريني بما يعادل 1326 دولار أميركي عن المخالفة الأولى، وهو ما تراه مؤسسة ماعت مبلغاً كبيراً بالقياس على الأوضاع المادية لغالبية المهاجرين منخفضي الدخل؛ حيث تشير التقديرات أن ما يزيد عن 70 ٪ من العمال المهاجرين العاملين بالقطاع الخاص البحريني لا تتجاوز دخولهم الشهرية 200 دينار بحريني، كما تصل غرامات العمل بموجب تصاريح منتهية إلى 100 دينار بحريني (265 دولار أميركي)، بالإضافة إلى الترحيل وحظر العودة لمدة ثلاث سنوات، وفي هذا الصدد

⁸⁰⁹ Assessing Human Rights Conditions in Jau Prison, ECDHR, <https://2h.ae/1Mzx>

⁸¹⁰ Assessing Human Rights Conditions in Jau Prison, ECDHR, <https://2h.ae/1Mzx>

⁸¹¹ دستور مملكة البحرين، هيئة التشريع والرأي القانوني، <https://2h.ae/pnRu>

⁸¹² Ratification, Reporting & Documentation for Bahrain, OHCHR, <https://2h.ae/wfUt>

تشير تقديرات اطلعنا عليها إلى أن غالبية حالات إلغاء تصاريح العاملين أو عدم تجديدها يعود بالأساس إلى تقصير أصحاب الأعمال أو تعمدهم التنكيل بالعاملين.⁸¹³ وفي سياق متصل، ينظر البرلمان البحريني في الوقت الراهن في مقترح يفضي إلى حرمان العاملات المنزليات في البحرين من مكافأة نهاية الخدمة وذلك لتخفيف الأعباء عن الأسر البحرينية منخفضة الدخل وردع العاملات اللواتي ينتهكن بنود عقود العمل بالهروب من أصحاب الأعمال أو غيرها من أشكال الانتهاك. وفي هذا الصدد تتخوف مؤسسة ماعت من أن هذا المقترح سيكون بمثابة تقنين للممارسات التمييزية ضد العمال الأجانب ويمنح الأفضلية للعمال الوطنيين عليهم، كما سيؤدي إلى تزايد استغلالهم من قبل أصحاب الأعمال.⁸¹⁴

على صعيد آخر، أقرت دولة البحرين القانون رقم 18 لسنة 2017 الخاص بالعقوبات والتدابير البديلة لعقوبة الحبس، والذي نص على بدائل لفكرة العقوبة السالبة للحرية مثل الخدمة العامة والمراقبة الإلكترونية وتحديد الإقامة، كما تضمن إخضاع المحكوم عليه لبرامج تأهيلية تهدف لتقويم سلوكه على كافة المستويات وذلك لتسهيل انخراطه في المجتمع وحفظ مكانته الاجتماعية وتجنبه لكافة التداعيات السلبية الناتجة عن سجنه. ورغم ذلك اطلعت ماعت على دراسات تؤكد أن السجناء السابقين في البحرين يحرمون من الحق في العمل في القطاع العام وغالبية شركات القطاع الخاص نتيجة اشتراط شهادة حسن السير والسلوك أو ورقة براءة الذمة كأحد مسوغات التعيين بالقطاعين داخل البحرين، وأفادت شهادات ناشطين مثل (ع.ا) و(ن.ي) و(ا.ع.م) وغيرهم من المفرج عنهم من السجون البحرينية خلال السنوات الأخيرة، بأنهم غير قادرين على الاندماج بسوق العمل أو إعالة أسرهم لكونهم قد تم الحكم عليهم من قبل، كما أكدوا أنه لا يتم تقديم إعانات البطالة المقررة قانوناً للمشمولين بالعفو.⁸¹⁵

الحق في التعليم

تشير البيانات إلى تمتع المملكة البحرينية بتجربة ناجحة في مجال التعليم بمنطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي مقارنة بدول أخرى، ونتيجة لإلزامية التعليم بموجب المادة 6 من قانون التعليم البحريني رقم 27 لعام 2005 تبلغ معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين المواطنين البحرينيين 95% وفقاً لتقديرات رسمية. كما أن المدارس الحكومية البحرينية تساوى بين الطلاب المواطنين والوافدين من حيث تلقى خدمة التعليم بصورة مجانية وبذات الجودة دون تمييز، كما تقوم بدمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس تتناسب مع حالتهم وتضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم، وذلك وفقاً للخطة الاستراتيجية للتعليم 2023-2026 التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم البحرينية التي تهدف لإيصال التعليم للجميع، وعدم ترك أي شخص خلف الركب.⁸¹⁷

⁸¹³ Bahrain Eases Penalties on Employers for Sponsorship Violations, migrant-rights, <https://2h.ae/dRPB>

⁸¹⁴ Domestic Workers Face Potential Loss Of End-Of-Service Pay In Bahrain, news of bahrain, <https://2h.ae/tKQR>

⁸¹⁵ Restricted Freedom ... The Bahraini Government's failure to Implement Transitional Justice for Released Individuals, ADHRB, <https://2h.ae/RPKU>

⁸¹⁶ حقوق السجناء والمحتجزين، حكومة مملكة البحرين، <https://2h.ae/COOG>

⁸¹⁷ Education and Training, Government of Bahrain, <https://2h.ae/bfmD>

وعلى الرغم من النجاحات البحرينية في ملف التعليم والتي يشاد بها عالمياً، تلاحظ مؤسسة ماعت وجود بعض الممارسات من قبل السلطات في البحرين التي تحرم بعض المواطنين من حقهم في التعليم دون مبرر قانوني كالسجناء السابقين، حيث وثقت مؤسسة ماعت بعض الشهادات من سجناء سابقين تفيد بأنه تم حرمانهم من استكمال دراستهم الجامعية داخل السجن كما أنهم باتوا غير قادرين على استكمالها بعد الإفراج عنهم؛ من بينهم الطالب (ح.ك) الذي أبلغته إدارة الجامعة بأنه لا يستطيع إتمام دراسته بعد تغيبه لمدة طويلة على الرغم من إعلانه بأنه كان سجيناً خلالها، كذلك الطالب بجامعة البحرين (ج.ع) الذي أقر بأن الجامعة تماطل في إعادته للدراسة وتطالبه باستخراج وثائق تعجيزية، وغير مبررة مثل شهادة حسن سير وسلوك التي يصعب على السجناء السابقين استخراجها، وتحرم تلك الممارسات فئة من المواطنين من أحد حقوقهم الأساسية وهو الحق في التعليم دون وجه حق، مما يهدد أوضاعهم العلمية والمالية ويعرضهم لانتهاكات محتملة أخرى كالعمل القسري، أو يضطرهم لمغادرة وطنهم أملاً في استكمال دراستهم.

الحق في الصحة

تتمتع الرعاية الصحية في البحرين بنظام متطور وشامل يعمل على تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين من خلال مجموعة من المستشفيات والمراكز الصحية التي تديرها الحكومة إلى جانب القطاع الخاص، كما تمثل الرعاية الصحية جزءاً أساسياً من رؤية البحرين الاقتصادية 2030، التي تهدف إلى توفير نظام صحي عالي الجودة لجميع سكان البلاد. وخلافاً لذلك اطلعت مؤسسة ماعت على وثائق وشهادات تفيد بأن السلطات البحرينية تنتهك حق السجناء -لا سيما السياسيين- في الحصول على الرعاية الطبية اللازمة بصورة ممنهجة مما يتسبب في تردي أوضاعهم الصحية مع ما يترتب عليه من آثار نفسية بالغة على السجناء. وفي هذا الصدد تشير تقارير حقوقية اطلعت عليها مؤسسة ماعت أن إدارات بعض السجون تقوم بخلع أسنان المحتجزين الذين يشكون ألماً في أسنانهم بدلاً من تقديم العلاج المناسب لهم، وهو ما تسبب في فقدان عدد كبير من السجناء لأسنانهم دون داعي، كما يضطر السجين أحياناً لخلع أسنانه بنفسه للتخلص من الألم في ظل تراخي إدارة السجن في تقديم الرعاية اللازمة له.⁸¹⁸

رابعاً: الفئات الأولى بالرعاية

حقوق النساء

صادقت البحرين على اتفاقية حقوق الطفل منذ فبراير 1992، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في يونيو 2002، كما تتعهد بالقضاء على ظاهرة زواج الأطفال بحلول عام 2030 بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وبرغم كافة الأحكام المنصوص عليها بالاتفاقيتين والتي تحظر زواج الأطفال تحت سن ثمانية عشر عاماً، إلا أن قانون الأسرة البحريني في مادته العشرين، لا يزال ينص على أن سن الزواج للفتيات هو 16 عاماً، مع وجود استثناءات على النص يمكن أن تقضي بها

⁸¹⁸ Restricted Freedom ... The Bahraini Government's failure to Implement Transitional Justice for Released Individuals, ADHRB, <https://2h.ae/RPKU>

المحكمة الشرعية: حيث يمكن للقاضي السماح بزواج فتاة قاصر تحت سن 16 عاماً إذا تحقق من ملائمة الزواج.⁸¹⁹ كما أنه في حالة ارتكاب جرائم العنف الجنسي بحق الفتيات القاصرات يلجأ الآباء أحياناً لتزويج الضحية بالجاني للتستر على الواقعة وتجنب الوصمة المجتمعية تحت غطاء قانوني يسمح بإفلات أصحاب الجرائم الجنسية من العقاب في حالة الزواج من ضحاياهم وفقاً للمادة 353 من قانون العقوبات البحريني.⁸²⁰

حقوق الأطفال

تسعى البحرين إلى تعزيز حماية حقوق الطفل بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من خلال عدد من التشريعات الوطنية والبرامج الاجتماعية، والتي من بينها إطلاق السلطات البحرينية في يوليو 2024 الحملة الوطنية التوعوية لحماية الأطفال من الاستغلال والابتزاز الإلكتروني، بمشاركة عدد كبير من المسؤولين ورجال الدولة بينهم النائب العام ورئيس المجلس الأعلى للقضاء وعدد من الوزراء والحقوقيين بهدف توعية الأطفال والآباء من مخاطر الهجمات السيبرانية والاستغلال والابتزاز عبر مواقع التواصل والمنصات الرقمية والفضاء الإلكتروني بشكل عام.⁸²¹

على الجانب الآخر، تشير تقارير اطلعنا عليها إلى تورط السلطات البحرينية في انتهاكات بحق الأطفال أبرزها اعتقال الأطفال على خلفيات سياسية وفي قضايا رأي مع احتجازهم في ظروف سيئة وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة خلال الاحتجاز ناهيك عن انتهاك حقهم في التعليم والرعاية الصحية. ومثالاً لذلك، قامت قوات الأمن البحرينية في 26 أغسطس 2024 باعتقال الطفل (ع.م) البالغ من العمر 17 عاماً بمنطقة كرانة باتهامات تتعلق بالتعبير عن الرأي، وتفيد شهادات بأن الطفل تم استجوابه من قبل النيابة العامة منفرداً دون وجود محامي، كما تعرض للصفع من قبل قوات الأمن خلال اعتقاله.⁸²² وفي 25 سبتمبر 2024 سقط الطفل (ع.م) في فناء سجن الحوض الجاف المحتجز به مما أسفر عن جرح في رأسه استدعى نقله إلى المستشفى، وأفادت عائلته بأنها لا تتمكن من زيارته نظراً لتوقف الزيارات داخل السجن في الفترة الحالية.⁸²³

⁸¹⁹ قانون الأسرة البحريني رقم (19) لسنة 2017، <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/HTM/K1917>

⁸²⁰ Child marriage in Bahrain, ECDHR, <https://2h.ae/YpcG>

⁸²¹ انطلاق الحملة الوطنية التوعوية لحماية الأطفال من الاستغلال والابتزاز الإلكتروني، وكالة أنباء البحرين، <https://2h.ae/iLHN>

⁸²² أطفال البحرين في مرمى الانتهاكات.. تجاوز للمواثيق الدولية والقوانين المحلية، اللؤلؤة، <https://2h.ae/MPIg>

⁸²³ سقوط طفل معتقل في سجن الحوض الجاف يؤثر قلق عائلته!، البحرين اليوم، <https://2h.ae/NBln>

الكويت

شهدت الكويت تطورات هامة خلال عام 2024 خاصة فيما يتعلق بتصاعد التوترات بين الحكومة والمعارضة داخل مجلس الأمة الكويتي، وهو ما أدى إلي حل مجلس الأمة الكويتي مرتين خلال عام 2024، ففي 15 فبراير 2024 أصدر أمير الكويت مرسوماً بحل مجلس الأمة، وقرر المرسوم سبب حل المجلس بما بدر من مجلس الأمة من تجاوز للثوابت الدستورية في إبراز الاحترام الواجب للمقام السامي وتعتمد استخدام العبارات الماسة غير المنضبطة⁸²⁴، ثم جاء الحل الثاني لمجلس الأمة في 10 مايو 2024 والذي انتخب في 4 أبريل 2024، حيث أعلن أمير دولة الكويت حل مجلس الأمة وتعليق بعض بنود الدستور في البلاد لمدة لا تزيد على 4 سنوات، يتم خلالها دراسة الممارسة الديمقراطية في البلاد، وعرض ما تتوصل إليه الدراسة لاتخاذ المناسب⁸²⁵، وتبع ذلك إصدار المرسوم الأميري رقم (73) بتشكيل الوزارة الجديدة في 12 مايو 2024.⁸²⁶

أولاً: التطور التشريعي

رغم حل مجلس الأمة الكويتي مرتين خلال عام 2024، وقصر التطورات التشريعية الأساسية لحقوق الإنسان في الكويت خلال عام 2024 في عدد من المراسيم بقانون التي أصدرها مجلس الوزراء الكويتي علي مدار العام، فقد وثقت مؤسسة ماعت صدور عدد كبير من المراسيم بقانون والتي تتعلق بحقوق الإنسان، سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الفئات الأولى بالرعاية، ففي 14 يوليو 2024 صدر مرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2024 في شأن تبادل المعلومات لغايات ضريبية، ويجيز المرسوم بقانون للكويت طلب المعلومات من أي دولة أخرى، كما يجيز للسلطات المختصة تزويد الدول الأخرى بالمعلومات التي تطلبها،⁸²⁷ ويرتبط هذا المرسوم بقانون بشكل أساسي بدعم الحق في الحصول علي المعلومات بين الكويت والعديد من دول العالم، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الضريبية.

وفي 15 سبتمبر 2024 صدر مرسوم بقانون رقم (93) لسنة 2024 بتعديل قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 وتعديل القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960، ونص المرسوم بقانون الجديد علي المعاقبة علي التعذيب للحمل علي الاعتراف علاوة علي عقوبة الحبس المقررة والتي لا تزيد عن خمس سنوات، كما استحدث نص جديد بمعاقبة كل مسؤول حضر ارتكاب الفعل أو وافق عليه أو سكت عنه، متي ما كانت له سلطة لمنعه، كما جري تشديد العقوبة علي الفعل إذا ما كان يقوم علي أساس التمييز بين الأشخاص أيا كان سببه ونوعه⁸²⁸، وتلاحظ مؤسسة ماعت أن التعديلات الجديدة علي قانون الجزاء تتناسب إيجابياً مع التزامات دولة الكويت

⁸²⁴ الكويت.. مرسوم أميري بحل مجلس الأمة، العربية، 15 فبراير 2024، <https://tinyurl.com/9s7x5y73>

⁸²⁵ مرسوم حل مجلس أمة ٢٠٢٤ وتعليق بعض مواد الدستور، 10 مايو 2024، بوابة القوانين، <https://tinyurl.com/4m53ap65>

⁸²⁶ صدور مرسوم أميري بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الشيخ أحمد عبدالله أحمد الصباح وتضم 13 وزيراً، 12 مايو 2024، <https://www.kna.kw/News/NewsDetail/5/22/1356>

⁸²⁷ مرسوم بقانون رقم 6 لسنة 2024 في شأن تبادل المعلومات لغايات ضريبية، بوابة القوانين، 14 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/mwh3r3yx>

⁸²⁸ مرسوم بقانون رقم 93 لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960، بوابة القوانين، 10 مايو 2024، <https://tinyurl.com/2s3skck3>

خاصة مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضرورب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة.

وفي سبتمبر 2024 وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع مرسوم بقانون لتعديل قانون منح الجنسية، وتلاحظ مؤسسة ماعت أن مشروع المرسوم يوسع من حالات سحب الجنسية بشكل كبير، وهو ما يعد انتهاكاً للحق في تمتع المواطن بجنسية بلده، وتشمل أبرز الحالات الجديدة التي سيترتب عليها سحب الجنسية من حاملها، إذا ثبت حصول الشخص على الجنسية بطرق غير شرعية على غرار الغش أو التزوير، وإذا صدر حكم قضائي بات بارتكاب جريمة تنتهك الشرف أو الأمانة، وكذلك إذا أدين شخص بجريمة تهدد أمن الدولة، إضافة للذي يحكم بجريمة تمس الذات الإلهية، أو الأنبياء، أو الذات الأميرية، وكذلك المفصول تأديبياً من وظيفته الحكومية لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة، وإذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي سحب الجنسية منه، كما يتضمن أنه لا يترتب على كسب الأجنبي الجنسية الكويتية أن تصبح زوجته كويتية، كما لا يترتب على زواج المرأة الأجنبية من الكويتي أن تصبح كويتية.⁸²⁹

وفي 1 أكتوبر 2024 صدر مرسوم بقانون رقم 105 لسنة 2024 بوقف العمل بأحكام القانون رقم 114 لسنة 2014، وتبعاً لذلك فقد تم وقف قانون التأمين الصحي للمتقاعدين والذي يسمى "عافية" ووفقاً للحكومة الكويتية فإن أسباب وقف قانون التأمين الصحي للمتقاعدين تعود إلى النتائج السلبية المترتبة على القانون والمتمثلة في تقديم خدمة لا توازي ما هو مدفوع من المال العام،⁸³⁰ وفي 15 أكتوبر 2024 أصدر مجلس الوزراء الكويتي قراراً هاماً من شأنه تقييد صلاحيات ديوان المحاسبة، حيث حدد مجلس الوزراء 10 محظورات على الديوان عدم الاقتراب منها، في مقدمتها عدم جواز حصول الديوان على نسخ من مستندات الجهات محل الرقابة، وتلاحظ مؤسسة ماعت أن القرار قد قيد وعطل بعضاً من اختصاصات ديوان المحاسبة في الكويت، وهو ما يعطل بدوره جانباً مهماً من رقابة الرأي العام على أعمال الحكومة،⁸³¹ وفي 12 نوفمبر 2024 أقر مجلس الوزراء الكويتي مشروع مرسوم بقانون في شأن إقامة الأجانب، وينظم مشروع المرسوم دخول الأجانب وإقامتهم والإتجار بالإقامة والجرائم المترتبة عليها، وقواعد إبعاد وإخراج الأجانب، كما ينظم العلاقة بين صاحب العمل والعمال الأجانب، حيث يحظر على صاحب العمل أو مستقدم العامل الأجنبي تشغيله في غير غرض استقدامه أو تمكينه أو تسهيل عمله لدى الغير من دون ترخيص من وزارة الداخلية، أو الامتناع دون وجه حق عن سداد مستحققاته، ويحظر على الأجنبي العمل لدى الغير من دون إذن من جهة عمله الحكومية أو من الجهات المختصة.⁸³²

⁸²⁹ تعديلات جديدة على قانون منح الجنسية بالكويت.. إليك قرارات مجلس الوزراء، العربي، 25 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/3dz8vrdv>

⁸³⁰ الكويت: وقف قانون التأمين الصحي للمتقاعدين "عافية" رسمياً، البلاد، 5 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/2skpau9w>

⁸³¹ مجلس الوزراء يقيّد «المحاسبة»، الجريدة، 21 أكتوبر 2024، <https://www.aljarida.com/article/78602>

⁸³² ما هي أبرز بنود مشروع قانون الإقامة الجديد؟ الرأي، 12 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/3typxwk4>

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

لم توثق مؤسسة ماعت أي نصوص سواء في الدستور أو القوانين الكويتية تنص علي الحق في الحياة بشكل مباشر، ولم تصدق الكويت حتي الآن علي البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي ينص علي إلغاء عقوبة الإعدام.⁸³³ وينص قانون الجزاء الكويتي علي العديد من الحالات التي تستوجب عقوبة الإعدام منها القتل العمد والاعتداء علي حياة الامير او علي سلامته او علي حريته او تعمد تعريض حياته او حريته للخطر⁸³⁴، ووثقت مؤسسة ماعت استمرار تنفيذ السلطات الكويتية أحكام الإعدام بحق بعض المدانين خلال عام 2024، ففي 5 سبتمبر 2024 نفذت السلطات الكويتية أحكام الإعدام شنقاً حتي الموت بحق 6 مدانين في جرائم قتل، وهم 3 مواطنين كويتيين وإيرانيين وباكستاني،⁸³⁵ فيما تراجعت السلطات الكويتية عن اعدام الكويتية السابعة بسبب تنازل ذوي القتيلة وقبولهم الدية.⁸³⁶ وفي 3 نوفمبر 2024 قررت محكمة كويتية تأييد حكم الإعدام لمواطن كويتي ومقيم مصري، أدينا بجريمة قتل الشاب مبارك الرشدي عام 2023.⁸³⁷ ويعد استمرار السلطات الكويتية في تنفيذ عقوبة الإعدام انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة.

الحق في حرية الرأي والتعبير

ينص الدستور الكويتي علي حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، حيث تنص المادة 36 علي أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون" كما تنص المادة 37 علي أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون"،⁸³⁸ وتقدمت الكويت في مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود لعام 2024، حيث جاءت في المرتبة 131، محققة تقدماً بـ 23 مرتبة، لتحتل بذلك المرتبة الثانية خليجياً، والسادسة عربياً، بعدما كانت في المرتبة 154 عام 2023.⁸³⁹ وعلي الرغم من ذلك فقد لاحظت مؤسسة ماعت ارتفاعاً كبيراً في الملاحقات القضائية للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب انتقاداتهم الحادة ضد الحكومة، ففي يناير 2024 أصدرت محكمة الجنايات في الكويت حكماً بالسجن علي الناشط السياسي وأحد أبرز المدافعين عن حقوق البدون أنور حياتي، لمدة أربع سنوات مع الشغل والنفاد، وغرامة 10 آلاف دينار كويتي في قضية أمن دولة على خلفية تغريدات نشرها على منصة إكس⁸⁴⁰، وفي 31 يناير 2024 أصدرت محكمة كويتية حكماً

⁸³³ UN Treaty Body Database, Kuwait, <https://tinyurl.com/mrc8zxsb>

⁸³⁴ قانون الجزاء الكويتي، بوابة القوانين، <https://tinyurl.com/4w5pc4u9>

⁸³⁵ الكويت تنفذ حكم الإعدام بحق 6 أشخاص منهم 3 إيرانيين، ميدل ايست نيوز، 7 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/2yj8uz5w>

⁸³⁶ قبل ساعة من التنفيذ... تأجيل إعدام "كويتية بسبب طلب مغاير"، الحرة، 6 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yd53zf8x>

⁸³⁷ الكويت تصدر حكماً بجريمة قتل هزت البلاد، إرم نيوز، 3 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/bdksb8em>

⁸³⁸ دستور دولة الكويت، المواد 36، 37، للاطلاع علي باقي المواد <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>

⁸³⁹ مراسلون بلا حدود، الكويت، 2024، <https://tinyurl.com/mr2j3n8s>

⁸⁴⁰ السجن 4 سنوات على الناشط الكويتي أنور حياتي في قضية أمن دولة، العربي الجديد، 25 يناير 2024، <https://tinyurl.com/mtu2s7ce>

بالسجن 3 سنوات على الناشط الحقوقي محمد البرغش بتهمة تتضمن إذاعة أخبار وشائعات كاذبة ومغرضة بعد مقابلة أجرتها معه قناة بث أجنبية تطرقت إلى أوضاع البدون في الكويت،⁸⁴¹ وفي 19 فبراير 2024 أصدرت محكمة الجنايات الكويتية حكماً بالسجن خمس سنوات بحق الناشط الحقوقي عبد الله فيروز، والصحافي فهد العجمي، مع الشغل والنفاذ، إضافة إلى قرار بإبعاد الناشط فيروز عن البلاد بعد قضاء مدة العقوبة، في سياق اتهامهما بنشر أخبار كاذبة حول الأوضاع الداخلية في الكويت، وتحديدًا حول تعاقد وزارة الداخلية الكويتية مع شركة كندية مملوكة لإسرائيل،⁸⁴² وفي 22 مايو 2024، حكمت محكمة كويتية على البرلمان مساعداً القريفة بالسجن لمدة أربع سنوات لانتقاده الحكومة الكويتية،⁸⁴³ وفي يونيو 2024 حكم على النائب السابق وليد الطبطبائي بالسجن لمدة أربع سنوات على خلفية انتقاده لقرار الأمير مشعل الأحمد الصباح بحل مجلس الأمة في 10 مايو 2024، وألقي القبض عليه بعد يوم واحد من ظهور منشوره على منصة اكس⁸⁴⁴.

ووثقت مؤسسة ماعت استمرار القوانين المقيدة لحرية الرأي والتعبير في الكويت وأبرزها قانون أمن الدولة، حيث تحاكم المادة 15 من هذا القانون الأشخاص الذين ينشرون أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وأي نشاط من شأنه الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، بالإضافة إلى القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، الذي يعرف بقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون المطبوعات والنشر (القانون رقم 2006/3) الذي يمنع نشر أي محتوى يחדش الآداب العامة أو يحرض على مخالفة النظام العام أو القوانين.⁸⁴⁵

الحق في الحصول على الجنسية

لا تزال السلطات الكويتية تحرم السكان عديمي الجنسية من البدون من حقهم في الحصول على الجنسية، وهو ما يترتب عليه استمرار انتهاك حقوقهم وحصولهم على الوثائق الثبوتية لهم ولذويهم ما يؤثر على حقهم في التعليم وممارسة أنشطتهم الحياتية واليومية بشكل طبيعي، ويقدر أعداد البدون في الكويت ما بين 100 و120 ألف شخص تطلق عليهم الحكومة مسمى المقيمين غير الشرعيين للإشارة إلى أن إقامتهم في الكويت غير قانونية.⁸⁴⁶ وقد وثقت مؤسسة ماعت تزايد عملية سحب الجنسية الكويتية من أفراد حاملين لها خلال عام 2024، حيث وصل العدد إلى 1300 حالة ما بين مارس وسبتمبر 2024، وذلك بعدما خصصت وزارة الداخلية في مارس 2024 خطاً ساخناً للإبلاغ عن مزوري ومزدوجي الجنسية، ثم قامت بتشكيل اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية في مايو 2024،⁸⁴⁷ وفي 14 نوفمبر 2024 أعلنت اللجنة العليا لتحقيق الجنسية في الكويت سحب جنسيات من 1535 حالة

⁸⁴¹ السجن 3 سنوات بحق المدافع عن حقوق البدون محمد البرغش، مرآة الجزيرة، 23 فبراير 2024، <https://tinyurl.com/4yess5af>

⁸⁴² الكويت: حكم بالسجن والإبعاد للناشط الحقوقي عبد الله فيروز والصحافي فهد العجمي، العربي الجديد، 19 فبراير 2024، <https://tinyurl.com/ytsuj3re>

⁸⁴³ السجن 4 سنوات لمرشح نيابي سابق بتهمة "التطاول" على أمير الكويت، هسبريس 22 مايو 2024، <https://tinyurl.com/2dmwndju>

⁸⁴⁴ Former Kuwaiti MP sentenced to four years for criticising dissolution of parliament, The New Arab, 25 June 2024, <https://tinyurl.com/58xtbxw2>

⁸⁴⁵ تزايد حملات القمع ضد حرة التعبير في الخليج، سمكس، 28 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/mv8rztp6>

⁸⁴⁶ وقف جوازات سفر البدون في الكويت يثير تفاعلاً على مواقع التواصل الاجتماعي، بي بي سي عربي، 13 يوليو 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cw4y0wxnjygo>

⁸⁴⁷ 1300 حالة في 4 أشهر.. ما أسباب حملة إسقاط الجنسية الكويتية؟ 20 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/5yav7xbz>

تمهيدا لرفعها إلى مجلس الوزراء بالدولة.⁸⁴⁸ ولدي مؤسسة ماعت شواغل حقيقية إزاء كون الكثير من الملفات ما تزال في مرحلة التدقيق والتحري من جانب اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والتي من المتوقع أن تصدر القرارات بشأنها تباعا، ما يترتب عليه حرمان العديد من الكويتيين من جنسيتهم، ويعد الحق في الجنسية حق أساسي من حقوق الإنسان.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

تكفل المادة 41 من الدستور الكويتي الحق في العمل، حيث تنص على أن "لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه"⁸⁴⁹. وفي 2 يونيو 2024 أطلقت الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت المشروع الوطني لحماية حقوق العمال في الكويت (معا 4) بالتعاون مع الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ويهدف المشروع إلى تعزيز حماية حقوق العمال في البلاد، وتوعية العمالة بالحقوق المكفولة لهم بموجب قوانين العمل وتقديم الدعم القانوني اللازم لهم،⁸⁵⁰ ورغم جهود السلطات الكويتية لتوفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين، فقد لاحظت مؤسسة ماعت أن غالبية تلك الجهود جاءت علي حساب حرمان العمال الوافدين من الحق في العمل، فعلي سبيل المثال؛ فإنه ولتوفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين أعلنت وزارة التربية الكويتية في سبتمبر 2024 عن قرارها ترحيل المعلمين الوافدين في الكويت في عدة تخصصات، بهدف توفير فرص للمواطنين الكويتيين في تلك المجالات، وأكدت الوزارة أنها بصدد ترحيل المعلمين الوافدين بما يقرب من 1800 معلم وافد، وأنها تستهدف التخصصات التي يتوافر فيها كوادر وطنية قادرة على تلبية احتياجات القطاع التعليمي، ويأتي القرار في إطار تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاعات الحكومية وتوفير فرص العمل للكويتيين،⁸⁵¹ وفي 11 سبتمبر 2024 أصدرت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية في الكويت تعليمات بإنهاء خدمات جميع الوافدين الذين يحملون شهادات جامعية في الجهاز التنفيذي للبلدية، وتأتي هذه الإجراءات ضمن خطة "تكويت" الوظائف التي تهدف إلى توفير فرص العمل للمواطنين الكويتيين، وشمل هذا القرار الوافدين في مجالات القانون والهندسة والمحاسبة، وجميع التخصصات الإدارية لمن يحملون شهادة بكالوريوس،⁸⁵² وتلاحظ مؤسسة ماعت أن جهود الكويت في هذا الإطار أسفرت على مدار السنوات الخمسة الماضية، عن تكويت 10 مجموعات وظيفية بنسب تتراوح بين 100 في المائة و98 في المائة، وهو ما يترتب عليه إنهاء خدمة 10 آلاف موظف وافد من القطاع الحكومي.⁸⁵³

⁸⁴⁸ العليا للجنسية" في الكويت تقرر سحب جنسيات 1535 حالة وتمهد لرفعها للحكومة، سي ان ان بالعربية، 15 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/46wz5uej>

⁸⁴⁹ دستور الكويت، المادة 41، للاطلاع علي باقي المواد: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>

⁸⁵⁰ القوى العاملة : تطلق المشروع الوطني لحماية حقوق العمال في الكويت (معا 4)، نيوز تي في، 2 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/4dxwsur8>

⁸⁵¹ لتوفير فرص عمل للمواطنين الكويتي تقوم بترحيل المعلمين الوافدين، التقويم الإخباري، 17 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/4rzdft7>

⁸⁵² قرار رسمي بإنهاء خدمات آلاف المصريين في الكويت وترحيلهم لهذا السبب، المصريون، 11 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/j3d4fyr4>

⁸⁵³ الكويت تنفذ خطة جديدة للاستغناء عن العمالة الوافدة في 7 تخصصات اعتباراً من الشهر القادم، وصال، 15 مايو 2024، <https://tinyurl.com/m5kr9n56>

الحق في التعليم

كفل الدستور الكويتي الحق في التعليم، حيث تنص المادة 13 منه على أن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه"، وتنص المادة 14 علي أن "الدولة ترعى العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي"، كما تنص المادة 40 علي أن "التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقاً للقانون، ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية"⁸⁵⁴. وقد لاحظت مؤسسة ماعت أن معدل الإنفاق الكويتي على قطاع التعليم من بين الأعلى عالمياً، حيث بلغت نسبة إنفاق الحكومة الكويتية على التعليم حسب الميزانية العامة للدولة للسنة المالية (2024 / 2023) نحو 12.6 بالمئة، وبلغت نسبة الأمية عام 2024 لدى الذكور نحو 0.14 بالمائة ولدى الإناث نحو 2 بالمئة،⁸⁵⁵ وبالرغم من ذلك لاحظت مؤسسة ماعت استمرار تعنت السلطات الكويتية في تسجيل الأطفال البدون في المدارس الحكومية خلال العام الدراسي 2024 / 2025 بالمساواة مع نظرائهم من الكويتيين الأصليين، ووثقت ماعت 22 شرطاً لتسجيل البدون في تلك المدارس، وهو ما يعد انتهاكاً واضحاً للحق في التعليم لفئة البدون،⁸⁵⁶ وتلاحظ مؤسسة ماعت أن التعميم، الذي أصدره وزير التربية الكويتي في سبتمبر 2024 بعدم قبول الطلبة من الكويتيين البدون من الالتحاق بالدراسة إلا بموجب بطاقة سارية الصلاحية صادرة عن الجهاز المركزي قد ضاعف من معاناة الكويتيين البدون، مما سيؤدي بالضرورة إلي ارتفاع نسب الجهل والحرمان من التعليم لشرائح واسعة من تلك الفئة،⁸⁵⁷ وتخالف تلك التدابير المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، والتي تنص علي أن "تتعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدرجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص".⁸⁵⁸

رابعاً: حقوق الأقليات والفئات الأولى بالرعاية

حقوق فئة البدون

وثقت مؤسسة ماعت عدة تدابير اتخذتها السلطات الكويتية خلال عام 2024 من شأنها زيادة التضييق علي عديمي الجنسية من البدون، ففي 11 يوليو 2024 أوقفت وزارة الداخلية الكويتية جواز سفر رقم (17) الخاص بالمقيمين بصورة غير قانونية وهم عديمي الجنسية من فئة البدون باستثناء الحالات الإنسانية مثل العلاج والدراسة، وتضمن القرار أيضاً سحب جوازات السفر التي يحملها البدون، حتى تلك التي ما زالت سارية، إذ لن يتمكنوا من السفر بها لأنها ستسحب منهم في المطارات بحسب القرار.⁸⁵⁹ وقد تسبب القرار في زيادة التمييز المجحف ضد فئة البدون، وتعميق شعورهم بعدم

⁸⁵⁴ دستور دولة الكويت، المادة 13، 14، 40 للاطلاع: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>

⁸⁵⁵ 0.14 % نسبة الأمية لدى الذكور بالكويت و 2 % لدى الإناث، الجريدة، 9 سبتمبر 2024، <https://www.aljarida.com/article/74238>

⁸⁵⁶ تسجيل البدون في المدارس الحكومية الكويت الضوابط والشروط والطريقة، ويكي، 30 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/3dh5jld4>

⁸⁵⁷ الحركة التقدمية تدعو لسحب تعميم وزير التربية بحرمان الطلبة الكويتيين #البدون المنتهية بطاقاتهم من الالتحاق بالدراسة، الآن، 10 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/2s3vsree>

⁸⁵⁸ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 28، <https://tinyurl.com/2cxccyna>

⁸⁵⁹ مرجع سابق، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cw4y0wxnjygo>

المساواة، وفي 2 سبتمبر 2024 أصدر وزير الداخلية الكويتي قراراً يقضي بإخلاء منطقتي تيماء والصليبية التابعتين لمحافظة الجهراء التي يسكنها كويتيون من البدون منذ عشرات السنين، وتضمن القرار إهمال السكان شهراً واحداً لإخلاء المنازل، ويعد القرار انتهاكاً صارخاً لحقوق فئة البدون في السكن وتوفير الحياة الكريمة لهم،⁸⁶⁰ وتلاحظ مؤسسة ماعت أن الحكومة الكويتية علي مدار عام 2024 لم تظهر مؤشرات حقيقية علي حل جذري لمشكلة البدون، حيث تواصل العمل علي هذا الملف بحذر شديد، دون تقديم حلول دائمة تتعلق بمنحهم الجنسية.

حقوق العمال الأجانب

عملت السلطات الكويتية خلال عام 2024 علي إنهاء أزمة العمالة الأجنبية من الفلبين، وكانت الكويت قد علّقت إصدار تأشيرات دخول جديدة لحاملي الجنسية الفلبينية بعدما توترت العلاقات بين البلدين على خلفية مقتل العاملة المنزلية جوليبي رانارا في صحراء الكويت في يناير 2023، وفي 24 يونيو 2024 رفعت الكويت الحظر المفروض على استقدام العمالة المنزلية من الفلبين، وذلك بعد الاتفاق على إنشاء لجنة عمل فنية مشتركة بين الفلبين والكويت تجتمع بشكل دوري لتناول القضايا المتعلقة بالعمالة ومعالجة جميع المخاوف التي قد تنشأ في المستقبل⁸⁶¹، ورغم ذلك فقد وثقت مؤسسة ماعت العديد من التدابير التي اتخذتها السلطات الكويتية خلال عام 2024 والتي انتهكت حقوق العمال الوافدين مثل الحق في المساواة وعدم التمييز، ففي سبتمبر 2024 كشفت الحكومة الكويتية عن توجهها لزيادة أسعار البنزين، حسب سعر السوق العالمية، وأكدت الحكومة أن هذه الزيادة لن تشمل المواطنين وستكون على الوافدين فقط، وأنها ستقر دعماً مالياً للمواطنين الكويتيين نظير استهلاك الوقود لتجنيبهم تحمل أي زيادة في السعر⁸⁶²، كما انتهكت السلطات الحق في الحياة بالنسبة للعمال الأجانب، وذلك عبر التقاعس عن فرض اتخاذ التدابير الاحترازية أثناء إقامة وعمل هؤلاء العمال مثل الإهمال بإجراءات الأمن والسلامة للوقاية من الحرائق، ففي 12 يونيو 2024 لقي أكثر من 49 شخصاً حتفهم وأصيب العشرات جراء حريق في مبنى يؤدي نحو 200 عامل في منطقة مكتظة بالعمال الأجانب في الكويت⁸⁶³، وقد تبع هذه الحادثة حملة من وزارة الداخلية على العقارات المخالفة في مناطق مختلفة بالكويت، للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية فيما يتعلق بالإنشاء وإجراءات الأمن والسلامة.⁸⁶⁴

حقوق المرأة

ينص الدستور الكويتي علي المساواة بين الجنسين، حيث تنص المادة 29 علي أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة"، لا تمييز بينهم في ذلك

⁸⁶⁰ في الكويت النظام بهجر البدون من منطقتي تيماء والصليبية، مرآة الجزيرة، <https://tinyurl.com/muda3zj9>

⁸⁶¹ الكويت ترفع الحظر عن استقدام العاملات من الفلبين بعد أزمة طويلة، عربي 21، 24 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/4hcauchs>

⁸⁶² دولة خليجية تتجه لزيادة أسعار البنزين على الوافدين فقط، العربية، 25 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/mtak9wby>

⁸⁶³ أكثر من 49 قتيلاً في حريق بمبنى يقطنه عمال أجانب في الكويت، دليو دي، 12 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/5dnayt6f>

⁸⁶⁴ الكويت تشن حملة على عقارات العمالة المخالفة بعد مصرع 49 شخصاً إثر حريق بسكن عمالي، بي بي سي عربي، 13 يونيو 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cw889ngwg2do>

بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين⁸⁶⁵ وبالرغم من ذلك تستمر السلطات الكويتية في اتخاذ الإجراءات التمييزية ضد المرأة، ففي سبتمبر 2024 وافق مجلس الوزراء الكويتي على مشروع مرسوم بقانون لتعديل قانون منح الجنسية، وينص مشروع المرسوم علي أنه لا يترتب على كسب الأجنبي الجنسية الكويتية أن تصبح زوجته كويتية، كما لا يترتب على زواج المرأة الأجنبية من الكويتي أن تصبح كويتية، كما لا يمكن قانون الجنسية المرأة الكويتية من منح جنسيتها إلي أبنائها وزوجها غير الكويتي أسوة بالرجل.⁸⁶⁶

وتلاحظ مؤسسة ماعت استمرار التمييز ضد المرأة الكويتية فيما يتعلق بالرعاية السكنية، فوفقاً لقوانين المؤسسة العامة للرعاية السكنية، فإن توفير المسكن الحكومي الدائم لا يكون إلا للأسرة الكويتية، ولا يمكن اعتبار أي أسرة بأنها كويتية إلا إذا كان رب الأسرة ذكراً كويتياً، وهو ما يعد تمييزاً واضحاً يحرم المرأة الكويتية وعائلتها من أحد حقوقها الأساسية وهو الحق في السكن.⁸⁶⁷ ولا تزال العاملات المنزليات في الكويت يواجهن انتهاكات لحقوقهن الأساسية حيث تواجه غالبية عاملات المنازل المزيد من القيود، وصعوبة في الحصول على الدعم النفسي رغم انتشار الاكتئاب والقلق والصدمات النفسية بينهن، وقد اطلعت مؤسسة ماعت على دراسة أكدت على أن السفارة النيبالية في الكويت تستقبل أكثر من 30 حالة استغلال وانتهاك أسبوعياً، وأن 81 في المائة من عاملات المنازل اللاتي دخلن مستشفى الطب النفسي الرئيسي في الكويت تم إعادتهن إلى أوطانهن أو ترحيلهن قبل انتهاء مدة عقودهن.⁸⁶⁸

⁸⁶⁵ دستور دولة الكويت، المادة 29، للاطلاع علي باقي المواد: <https://www.kna.kw/Dostor/Dostor/15/37>

⁸⁶⁶ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/3dz8vrd>

⁸⁶⁷ مساواة في الدستور وتميز في التشريعات.. المواطنة الكويتية وحقوق أبنائها من زوجها غير الكويتي، مجلة تقدم، 29 فبراير 2024، <https://taqadoom.com/5659/>

⁸⁶⁸ اعتداءات جنسية وتعذيب وحجز رواتب لعاملات المنازل في الخليج... فأين الدعم النفسي؟ مواطن، 30 يناير 2024، <https://tinyurl.com/46xbvc5f>

عمان

شهدت سلطنة عمان علي مدار عام 2024 تطورات هامة تتعلق بحقوق الإنسان، ففي يونيو 2024 انتُخبت سلطنة عُمان عضواً في اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بالأمم المتحدة للفترة (2025-2028)،⁸⁶⁹ كما شهد عام 2024 صدور مرسوم سلطاني رقم 13 / 2024 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ، والذي ينتهك الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة⁸⁷⁰، بالإضافة إلي اعلان اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد والتابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قرارها بتأجيل مراجعة اللجنة العمانية لحقوق الإنسان لمدة 18 شهراً بدلاً من اتخاذ أي قرار بشأن وضعها الحالي بسبب عدم امتثالها الكامل لمبادئ باريس خاصة ما يتعلق بعدم استقلاليتها بالشكل الكامل، وعدم قدرة اللوائح الداخلية للجنة العمانية لحقوق الإنسان علي توفير حماية كافية لأعضائها من الإقالة من قبل السلطات الحكومية،⁸⁷¹ كما شهدت سلطنة عمان وللمرة الأولى منذ عدة سنوات وقوع حادث إرهابي علي أراضيها تبناه تنظيم داعش وأودى بحياة ستة أشخاص وإصابة نحو 28 شخصاً آخرين.⁸⁷²

أولاً: التطور التشريعي

أصدرت السلطات العمانية مجموعة من المراسيم السلطانية والقوانين علي مدار عام 2024 والتي تتعلق بحقوق الإنسان سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية، ففي 1 يناير 2024 صدر المرسوم السلطاني رقم 2 / 2024 بإنشاء صندوق مستقل يسمى الصندوق الوطني للحالات الطارئة، ويهدف الصندوق إلي مواجهة الحالات الطارئة والكوارث الطبيعية كالألواناء المناخية والفيضانات والزلازل وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها سلطنة عمان، وتلحق ضرراً بالمرافق العامة والبنية الأساسية.⁸⁷³ وفي 3 مارس 2024 صدر مرسوم سلطاني رقم 13 / 2024 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ، والتي كان أبرزها منح مجلس الأمن الوطني العماني صلاحيات واسعة فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ، والتوسع في الحالات التي يجوز فيها إعلان حالة الطوارئ، كما قضت التعديلات الجديدة بالرقابة على سائر أنواع المراسلات وكافة وسائل الإعلام،⁸⁷⁴ ويعد المرسوم انتهاكاً واسعاً للعديد من الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والمقيمين في سلطنة عمان خاصة ما يتعلق بانتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وحرية الصحافة، وفي 25 مارس 2024 صدر المرسوم السلطاني رقم 18 / 2024 والذي يهدف إلي توسيع نطاق الضبطية القضائية لبعض الموظفين، حيث

⁸⁶⁹ سلطنة عمان عضو بلجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، عمان، 8 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/3erzkdtj>

⁸⁷⁰ مرسوم سلطاني رقم 2 / 2024، <https://hmhaitham.om/rd2024-002/>

⁸⁷¹ اللجنة العمانية لحقوق الإنسان يجب أن تحسن فعاليتها وتعدها واستقلاليتها عن الحكومة، منا لحقوق الانسان، 1 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/2fe248ty>

⁸⁷² هجوم عُمان الإرهابي... الإخوة الثلاثة بايعوا «داعش» وحرضوا ضد حكومات، الشرق الأوسط، 19 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/mdvw368e>

⁸⁷³ مرجع سابق، <https://hmhaitham.om/rd2024-002/>

⁸⁷⁴ تعديلات لـ"قانون حالة الطوارئ" في سلطنة عمان، اندبندنت عربي، 10 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yjt4hwap>

نصت التعديلات علي أنه "يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة الضبطية القضائية بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم"⁸⁷⁵ ويستهدف القانون توسيع نطاق الضبطية القضائية لإنجاز العدالة ودعم الحق في محاكمة عادلة، وفي 26 مارس 2024 صدر مرسوم سلطاني رقم 21 / 2024 بإصدار قانون البصمات الحيوية، ويهدف المرسوم إلي تعزيز كفاءة التوصل للمتورطين في الجرائم، واتخاذ ما يلزم من إجراءات التحري والاستدلال⁸⁷⁶، وهو ما يدعم الحق في المحاكمات العادلة والوصول الفعال إلي مرتكبي الجرائم، كما يؤدي دوراً مهماً في إثبات النسب، مما يعزز من دقة وموثوقية الإجراءات القانونية، وفي 10 نوفمبر 2024 صدر مرسوم سلطاني رقم (58 / 2024) بإصدار قانون الإعلام، وأكدت الحكومة العمانية أن القانون يواكب مستهدفات رؤية عُمان 2040، وأنه كفل حقوق الإعلاميين ونظم مهنة الإعلام ووضع ضوابط مزاوله الأنشطة الإعلامية وآليات النشاطات المتصلة بالمصنّفات الفنية والمطبوعات.⁸⁷⁷

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

علي الرغم من أن سلطنة عمان لم تصدق حتي الآن علي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي ينص صراحة علي الحق في الحياة، فإن الحق في الحياة هو حق مكفول بموجب المرسوم السلطاني رقم 6 / 2021 والمتعلق بالنظام الأساسي للدولة، حيث تنص المادة (18) من النظام الأساسي للدولة علي أن "الحياة والكرامة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة باحترامهما وحمايتهما وفقاً للقانون"⁸⁷⁸، ورغم أن قانون الجزاء العماني ينص في المادة (302) علي عقوبة الإعدام وحدد 7 حالات توقع فيها تلك العقوبة، إلا أنه أجاز أن تستبدل بعقوبة الإعدام عقوبة السجن المطلق أو السجن مدة لا تقل عن (5) سنوات، ولا تزيد علي (15) سنة إذا عفا ولي الدم أو قبل الدية في أي مرحلة من مراحل الدعوى أو قبل تمام التنفيذ.⁸⁷⁹ ووثقت مؤسسة ماعت تنفيذ عدد من أحكام الإعدام بسلطنة عمان خلال عام 2024، ففي أبريل 2024 أوقعت السلطات العمانية عقوبة الإعدام بحق 3 مواطنين متهمين بقتل أحد الأشخاص في أبريل 2023،⁸⁸⁰ وفي 12 سبتمبر 2024 نفذت السلطات العمانية حكم الإعدام بحق مواطن كان قد طعن طليقته عدة طعنات نتج عنها وفاتها في 11 ديسمبر 2021،⁸⁸¹ ولدي مؤسسة ماعت شواغل جدية إزاء ضعف إجراءات السلطات العمانية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها سلطنة عمان وينتج عنها فقدان العديد من الأفراد لحياتهم

⁸⁷⁵ تعرف علي تفاصيل المرسوم السلطاني بتعديل قانون الإجراءات الجزائية، وهج الخليج، 31 مارس 2024، <https://www.wa-gulf.com/1091424>

⁸⁷⁶ سلطان عمان يصدر مرسوماً بإصدار قانون البصمات الحيوية، معلومات مباشر، 26 مارس 2024، <https://tinyurl.com/44ayyn4v>

⁸⁷⁷ وزارة الإعلام تؤكد علي أن قانون الإعلام يعكس الحرص السامي وبوابك المستجّبات، وكالة الأنباء العمانية، 10 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/2h4huvk6>

⁸⁷⁸ مرسوم سلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 18، <https://qanoon.om/p/2021/rd2021006/>

⁸⁷⁹ مرسوم سلطاني رقم ٧ / ٢٠١٨ بإصدار قانون الجزاء، المادة 302، <https://qanoon.om/p/2018/rd2018007/>

⁸⁸⁰ بمتصف الليل.. تفاصيل إعدام قتلة الشيخ محمد بن سعود الهنائي في سلطنة عمان، أخبار الأردن، 22 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/5d9u8mr6>

⁸⁸¹ حكم الإعدام يُنفذ بحق قاتل المحامية ابتسام المقرشي، بيروت اليوم، 13 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/3mz9fwvf>

وخاصة من الأطفال، ففي 14 أبريل 2024 تسببت الأمطار الغزيرة التي شهدتها المحافظات الشمالية إلى وفاة 12 شخصا انجرفت مركباتهم بفعل الأودية الجارفة بينهم 9 طلاب،⁸⁸² وفي 24 أغسطس 2024 توفي مواطن عماني و3 أشخاص من جنسيات عربية، بعد تعرض 16 شخص من مجموعة مسير جبلي متعددة الجنسيات لهطول أمطار غزيرة في وادي تنوف بولاية نزوى في السلطنة،⁸⁸³ كما شهدت سلطنة عمان خلال عام 2024 هجمات إرهابية أودت بحياة العديد من المواطنين العمانيين، حيث تبني تنظيم داعش عملية إرهابية علي أحد المساجد العمانية في يوليو 2024، وأودى بحياة ستة أشخاص بينهم رجل شرطة، وإصابة نحو 28 شخصاً ومقتل المهاجمين الثلاثة.⁸⁸⁴

الحق في حرية الرأي والتعبير

ينص النظام الأساسي في سلطنة عمان علي الحق في حرية الرأي والتعبير، حيث تنص المادة (35) علي أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة" ومع ذلك فإن المادة ذاتها قد قيدت هذا الحق من خلال التأكيد علي أنه حق مكفول في حدود القانون⁸⁸⁵، وسنت السلطات العمانية خلال عام 2024 تشريعات انتهكت بشكل مباشر الحق في حرية الرأي والتعبير، وكان أبرزها المرسوم السلطاني رقم 13 / 2024 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ، حيث فرض هذا المرسوم الرقابة على سائر أنواع المراسلات وكافة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، ووسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي والشبكات والاتصالات ووسائل المعلومات، ودور العرض المختلفة وما في حكمها، ومنعها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق مقارها،⁸⁸⁶ وفي 21 أبريل 2024 أقر مجلس الشوري العماني مشروع قانون الإعلام وتم إحالته إلى مجلس الدولة لإتمام دورته التشريعية، ولدي مؤسسة ماعت شواغل حقيقية إزاء هذا المشروع الجديد، حيث أنه يتضمن قيوداً تزيد من ضعف الإعلام العماني والتضييق على حرية الصحافة والتعبير، إضافة إلى فرض مزيد من القيود والرقابة على المعلومات⁸⁸⁷، والرسوم السلطاني رقم (58 / 2024) الصادر في 10 نوفمبر 2024 والخاص بإصدار قانون الإعلام الجديد، ويحتوي القانون على مصطلحات فضفاضة وغامضة، مما يمنح وزارة الإعلام سلطة واسعة لتقييد حرية التعبير لجميع المواطنين، بما في ذلك الإعلاميون، كما يمنح القانون النيابة العامة والسلطة القضائية صلاحية تعليق الأنشطة الإعلامية أثناء التحقيق والمحاكمات، حيث استخدمت المادة 4 من القانون مصطلحات فضفاضة وقابلة للتأويل لحظر نشر أو بث ما وصفته بإعلان يخالف الضوابط التي تضعها الوزارة لنشر أو بث الإعلانات، أو يتنافى مع الآداب العامة، أو يهدف إلى تضليل الجمهور، كما تحظر المادة 7 عرض أو ترويج أو بيع أو تداول المطبوعات أو المصنفات الفنية التي تتضمن أيًا من محظورات النشر المنصوص عليها في

⁸⁸² وفاة بينهم 9 طلبة جراء الأودية الجارفة بشمال الشرقية والبحث عن 5 مفقودين، عمان اليوم، 14 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/br4776sm>.

⁸⁸³ فيديو.. رحلة جبلية في عُمان تنتهي بوفاة 4 أشخاص، سكاى نيوز عربية، 24 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/v8sf6wbz>.

⁸⁸⁴ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/mdvw368e>.

⁸⁸⁵ مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢١ / ٦ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 35، <https://tinyurl.com/yynh85fu>.

⁸⁸⁶ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/ytj4hwap>.

⁸⁸⁷ نداءات لإعادة صياغة "قانون الإعلام الجديد" في عمان ليوأكب المرحلة، العرب، 6 مارس 2024، <https://tinyurl.com/yvmrjv99>.

هذا القانون، وتمنع المادة 9 ناشطي الإنترنت والمواطن الصحفي من تداول الأخبار والتعليق عليها في حساباتهم دون الحصول علي موافقة وزارة الإعلام، وتعطي المادة 17 حقاً تعسفياً مطلقاً للمدعي العام أو المحكمة المختصة بإصدار أمر وقف مزاولة النشاط الإعلامي ولأجل قابل للتמיד دائماً في مرحلتي التحقيق والمحاكمة.⁸⁸⁸

وفي يونيو 2024 تدخلت السلطات الأمنية العمانية لتفريق احتجاج بالقوة قام به بعض المصلين وتوقيف قائد الاحتجاج، وذلك على خلفية الاختلاف عن السعودية في تحديد وقفة عرفة ويوم العيد في سلطنة عمان، وتم اعتقال قائد الاحتجاج وهو إمام كان يصلي بالناس.⁸⁸⁹

حرية الصحافة

كفلت المادة (37) من النظام الأساسي لسلطنة عمان حرية الصحافة، حيث نصت علي أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الكراهية أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه"⁸⁹⁰، وقد حققت سلطنة عُمان تقدماً بـ 18 مركزاً في المؤشر العالمي لحرية الصحافة السنوي لعام 2024 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، حيث جاءت سلطنة عُمان في المركز الـ 137 عالمياً في مؤشر هذا العام مقارنةً بالمركز الـ 155 عالمياً في عام 2023.⁸⁹¹ وبالرغم من ذلك تلاحظ مؤسسة ماعت أن ثمة قوانين مقيدة بشدة لحرية الصحافة داخل سلطنة عمان، وأبرزها المرسوم السلطاني رقم 13 / 2024 والخاص بتعديل بعض أحكام قانون حالة الطوارئ، والذي فرض قيود واسعة علي حرية الصحافة،⁸⁹² خاصة وأن الصحافة العمانية لها طابع خاص يمنحها بعض الاختلاف عن نظيراتها الخليجية والعربية، حيث تقتصر على عدد قليل من الصحف مع صعوبة إجراءات وشروط الترخيص، كما وضع قانون الإعلام الجديد الصادر في 10 نوفمبر 2024 قيوداً واسعة علي حرية الصحافة، حيث وسعت المادة 19 قيود حظر النشر وبث الأخبار والمعلومات والبيانات المفروضة على الإعلاميين والصحفيين، فتضيف كل المواضيع الممنوعة من النشر الذي ورد ذكرها في جميع قوانين البلاد، وهو ما يولد لدى الصحفيين نزعة نحو الرقابة الذاتية لئلا يكونوا قد تحدثوا عن موضوع محظور في إحدى القوانين التي يجهلونها.⁸⁹³ كما وثقت مؤسسة ماعت العديد من التحديات المالية التي واجهت الصحافة العمانية وأسفرت عن تراجع حاد في الاشتراكات السنوية والإعلانات، وهو ما أثر على القدرات الصحفية لهذه المؤسسات، وأدى إلى توقف إصدارات صحفية تركت بصمة واضحة على المشهد الصحفي المحلي لسنوات طويلة، وتسبب ذلك في فقدان عدد كبير من العاملين لوظائفهم في المؤسسات الصحفية العمانية.⁸⁹⁴

⁸⁸⁸ Oman's new media law undermines freedom of expression, ifex, 20 November 2024, <https://tinyurl.com/3ka8hncr>

⁸⁸⁹ احتجاج نادر في سلطنة عمان بسبب وقفة عرفة ويوم العيد، العرب، 20 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/bwk98fvl>

⁸⁹⁰ مرسوم سلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 37، <https://tinyurl.com/yynh85fu>

⁸⁹¹ جمعية الصحفيين العمانية تناقش «حرية التعبير المسؤولة» باليوم العالمي لحرية الصحافة، الدستور، 8 مايو 2024، <https://tinyurl.com/2acwww78>

⁸⁹² مرجع سابق، <https://tinyurl.com/ytj4hwap>

⁸⁹³ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/3ka8hncr>

⁸⁹⁴ تحديات وعقبات تواجه الصحافة العمانية.. فهل يعالجها قانون الإعلام المرتقب؟ مواطن، 17 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/yn2m4jh>

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في الصحة

تكفل المادة (15) من النظام الأساسي العماني الحق في الصحة. حيث تنص علي أن "تكفل الدولة الرعاية الصحية للمواطنين، وتعمل على توفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. وتشجع على إنشاء المستشفيات ودور العلاج الخاصة. وذلك بإشراف من الدولة"⁸⁹⁵ وقد وثقت مؤسسة ماعت جهوداً حثيثة اتخذتها السلطات العمانية خلال عام 2024 لتعزيز تمتع المواطنين العمانيين بالحق في الصحة، وهو ما انعكس في زيادة قيمة مخصصات الإنفاق على القطاع الصحي والتي بلغت 1.056 مليار ريال عماني مقابل 946 مليون ريال عماني عام 2023م بزيادة نحو 11 مليون ريال عماني، كما وضعت السلطات العمانية برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص عملت من خلاله وزارة المالية العمانية بالتعاون مع وزارة الصحة على إشراك القطاع الخاص في مشروع مركز التعافي بصحار وتشغيله كمركز متميز يقدم خدمات متخصصة لعلاج وتأهيل المرضى الذين يعانون من مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات في محافظة شمال الباطنة والمحافظات المجاورة لها، كما سيتم إشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل وتطوير الخدمات التشخيصية لوزارة الصحة بمحافظة مسقط، وكذلك صيانة وإدارة المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة بمحافظة مسقط وشمال وجنوب الباطنة، كما وثقت ماعت عدداً من المشاريع الإنمائية التي يجري تنفيذها خلال عام 2024 في القطاع الصحي حيث اعتمدت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة العمانية استكمال إنشاء 7 مستشفيات حكومية من أهمها مستشفى السلطان قابوس بصلال، بالإضافة إلي توسعة 3 مستشفيات قائمة وتشغيل المختبر المركزي للأمراض المعدية.⁸⁹⁶

وعلي مدار عام 2024 شهدت سلطنة عمان تطوراً ملحوظاً في مجال زراعة الأعضاء، وشهدت المرحلة الأولى (2023-2024) من اللائحة التنظيمية لوزارة الصحة العمانية والتي تحدد معايير دقيقة لحماية حقوق المتبرعين والمستفيدين، زيادة ملحوظة في عمليات زراعة الكلى والكبد والقرنية، مع خطط لبدء زراعة القلب والرئة بحلول عام 2026 ضمن المرحلة الثانية، كما تهدف الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية التي وضعتها السلطات العمانية إلى استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الطب الافتراضي والذكاء الاصطناعي ومن المشاريع الاستراتيجية المهمة المخطط لها في مجال الصحة في عمان، مشروع الهوية البصرية والرقمية لمؤسسات الصحة، وإنشاء شركة تقدم حلولاً رقمية صحية مبتكرة، وتحقيق التحول السحابي الكامل بحلول عام 2025.⁸⁹⁷

⁸⁹⁵ مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢١ / ٦ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 15، <https://tinyurl.com/yynh85fu>

⁸⁹⁶ رفع الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية والأساسية، عمان، يناير 2024، <https://tinyurl.com/2y5kp9fm>

⁸⁹⁷ "استراتيجية الصحة الوطنية" خطوات نوعية نحو تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، عمان 2040، 29 سبتمبر 2024، <https://www.oman2040.om/news/32>

الحق في التعليم

يكفل النظام الأساسي للدولة العمانية الحق في التعليم، حيث تنص المادة (16) علي أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية العمانية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وأن التعليم إلزامي حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وأن الدولة تكفل استقلال الجامعات، وتيسير القبول للتعليم العالي أمام الجميع على قدم المساواة على أساس الكفاءة والجداره"⁸⁹⁸ وثمة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الانفاق علي التعليم في سلطنة عمان، إذ بلغ الإنفاق على قطاع التعليم حوالي 1.968 مليار ريال عماني خلال عام 2024 وهو ما يمثل 16.9 في المائة من اجمال الانفاق الحكومي في عمان والذي بلغ 11 مليار و650 مليون ريال عماني، وهو ما يعد من أعلي معدلات الإنفاق علي التعليم في المنطقة العربية.⁸⁹⁹ وبالرغم من ذلك فإن هذا الإنفاق هو أقل مما كان عليه عام 2020 والذي وصل إلي ذروته إذ بلغ 2.007 مليار ريال عماني، ما مثل ساعتها 15.5 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي.⁹⁰⁰ ومن الملاحظ أن سلطنة عمان ومن خلال رؤية عمان 2040 قد كرست جهودها لغرس قيم التسامح والسلام بين الطلاب، حيث تواصل وزارة التربية والتعليم العمانية دمج هذه المفاهيم في السياسات والوثائق التعليمية، مثل وثيقة فلسفة التعليم، ووثيقة المفاهيم العامة والمناهج، وغيرها من الوثائق التي تركز على القضايا الإنسانية والمواطنة العالمية.⁹⁰¹

وعلي مدار عام 2024 توسعت سلطنة عمان في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، وهو ما ساعد في اكتشاف مواهب الطلاب واحتياجاتهم الضرورية، ودعم حق الطلاب في التعليم خاصة الطلاب من ذوي الإعاقة، وأدي توسع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الأكاديمية المختلفة في سلطنة عُمان في الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز النظام التعليمي إلي تحسين أساليب التدريس وتطوير طرق جديدة لتصبح قادرة على تحليل احتياجات الطلاب، وقياس تقدمهم، وتوفير ملاحظات مخصصة لكل طالب لتحسين الأداء الأكاديمي وتطوير مهارات الطلاب بطرق غير تقليدية، وهو ما ساهم في تحسين الفهم وتقديم تعليم أكثر تخصيصاً ومرونة وخلق تجربة تعليمية أكثر تفاعلية وشمولية.⁹⁰²

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

حقوق المرأة

تكفل المادة (15) من النظام الأساسي لسلطنة عمان المساواة بين الرجل والمرأة، إذ تنص علي أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتعمل الدولة على تماسكها واستقرارها

⁸⁹⁸ مرسوم سلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 16، <https://tinyurl.com/yynh85fu>

⁸⁹⁹ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/2y5kp9fm>

⁹⁰⁰ تمويل التعليم العالي وتحدياته في عُمان، الرؤية، 18 أكتوبر 2023، <https://tinyurl.com/raz9mshx>

⁹⁰¹ Oman takes steps towards education for lasting peace, muscatdaily, 24 Jan 2024, <https://tinyurl.com/yve2f7fs>

⁹⁰² الذكاء الاصطناعي والتعليم في سلطنة عُمان، صحيفة المستقبل، 7 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/bdzkj8d4>

وترسيخ قيمها، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل⁹⁰³، وقد لاحظت مؤسسة ماعت حرصاً من جانب السلطات العمانية علي استمرار ودعم تنفيذ عدة برامج كان قد تم إطلاقها خلال السنوات الماضية لتمكين النساء ذوات الدخل المنخفض والنساء ذوات الإعاقة والسجينات اقتصادياً، حيث تم دعمهن لبدء أعمال تجارية وبيع منتجاتهن، وأحد هذه البرامج، هو منصة ريفي، التي تعمل على ترويج وبيع منتجات المرأة الريفية وقادة الأعمال الريفية في الأنشطة الزراعية والسمكية والصناعات ذات الصلة، ومولت مشاريع المرأة الريفية.⁹⁰⁴

وبالرغم من ذلك؛ فلا يزال هناك فجوة كبيرة في العمالة بين الرجال والنساء، حيث يبلغ معدل توظيف النساء حوالي 20 في المائة مقارنة بـ 80 في المائة للرجال،⁹⁰⁵ ولدي مؤسسة ماعت شواغل حقيقية إزاء دراسة شملت تحقيقات اطلعت عليها المؤسسة تؤكد ارتفاع قضايا الاتجار بالنساء في سلطنة عمان خاصة من المالاويات، ناهيك عن سوء المعاملة اللاتي يتعرضن له، خاصة وأن هناك أكثر من 300 ألف عاملة منزلية في سلطنة عمان، وتؤكد دراسة استقصائية منشورة شملت أكثر من 400 عاملة منزلية في سلطنة عمان أن أكثر من نصفهن تعرضن للعنف الجنسي،⁹⁰⁶ إضافة إلي أن نسبة كبيرة تتجاوز 95 في المائة من عاملات المنازل لم يحصلن على أيام إجازة ويعملن حوالي 20 ساعة في اليوم، وهو ما يخالف قانون العمل العماني ذاته والصادر في يوليو 2023 والذي حظر أي شكل من أشكال العمل القسري والاحتفاظ بجوازات سفر العمال، وأتاح نظام الشكاوى والتظلمات للعمال.⁹⁰⁷

حقوق الأطفال

تكفل المادة (15) من النظام الأساسي في سلطنة عمان الدولة رعاية الأطفال، إذ تنص على أن "تعمل الدولة علي تماسك الأسرة واستقرارها وترسيخ قيمها، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتلتزم برعاية الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والنشء"⁹⁰⁸. وخلال عام 2024 حرصت السلطات العمانية علي متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل لعام 2024 وذلك من خلال قيام لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بعقد اجتماعها الأول لمتابعة الملاحظات والتوصيات الختامية للتقرير الوطني الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس لحقوق الطفل،⁹⁰⁹ وفي أبريل 2024 وقعت اللجنة العمانية لحقوق الإنسان وجمعية الأطفال أولاً على مذكرة تفاهم في إطار التوعية والتثقيف بحقوق الطفل والعاملين مع الطفل في كافة القطاعات، وتتضمن المذكرة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الخاصة بالطفل وتوعيته بحقوقه، إضافة إلى ورش خاصة للعاملين مع الطفل في

⁹⁰³ مرسوم سلطاني رقم ٦ / ٢٠٢١ بإصدار النظام الأساسي للدولة، المادة 15، <https://tinyurl.com/yynh85fu>

⁹⁰⁴ إطلاق منصة ريفي وإعلان نتائج "مبادرة" للجمعيات في الاحتفال بيوم المرأة العمانية، عمان، 12 أكتوبر 2022، <https://tinyurl.com/yttaa39w>

⁹⁰⁵ Experts of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women Commend Oman for Promoting Girls' Participation in Science and Maths, 7 February 2024, <https://tinyurl.com/422f3u2d>

⁹⁰⁶ عاملات المنازل في عُمان: تحقيق لبي بي سي في قضية اتجار بعاملات منازل وسوء المعاملة، بي بي سي عربي، 26 مارس 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/cxwz3rn479yo>

⁹⁰⁷ Ibid, <https://tinyurl.com/422f3u2d>

⁹⁰⁸ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/yynh85fu>

⁹⁰⁹ استعراض جهود متابعة التقرير الوطني لحقوق الطفل، عمان اليوم، 20 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/ubnsz2k>

الحقل التعليمي والتربوي والتأهيلي بمختلف محافظات ومناطق سلطنة عمان،⁹¹⁰ وفي 24 سبتمبر 2024 نظمت وزارة التنمية الاجتماعية العمانية أعمال البرنامج التثقيفي حول اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها مستهدفة 25 مشاركاً من الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس محافظة مسقط، وذلك بهدف تعزيز معرفة الأخصائيين الاجتماعيين بالمهارات والمعارف الجديدة في مجال اتفاقية حقوق الطفل، ونشر الوعي بصورة منهجية عن الاتفاقية والبروتوكولين الاختياريين في أوساط الفئات المهنية والعاملين مع الأطفال ومن أجلهم.⁹¹¹

وبالرغم من تلك التدابير فلا تزال بعض القوانين العمانية تنتهك العديد من حقوق الأطفال، فوفقاً لقانون الجنسية العماني لا يحق للمرأة المتزوجة من غير عماني معلوم الجنسية نقل جنسيتها إلى أطفالها، وهو ما يبقي هؤلاء الأطفال غير متمتعين بالعديد من المزايا المقررة للأطفال العمانيين.⁹¹² كما أن المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية العماني يسمح للقاضي بتزويج الفتيات أقل من 18 سنة إذا تحققت المصلحة⁹¹³، وهو ما يعد انتهاكاً واضحاً للعديد من حقوق الفتيات من الأطفال خاصة ما يتعلق بحقهن في التمتع بمستوي عالي من الصحة.

⁹¹⁰ اللجنة العمانية لحقوق الإنسان وجمعية الأطفال أولاً توقعان على مذكرة تفاهم، اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، 7 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/2x4nxu89>.

⁹¹¹ برنامج تثقيفي حول "اتفاقية حقوق الطفل"، الرؤية، 25 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/5n8rxx8t>.

⁹¹² مرسوم سلطاني رقم ٣٨ / ٢٠١٤ بإصدار قانون الجنسية العمانية، المادة 11، <https://qanoon.om/p/2014/rd2014038/>.

⁹¹³ مرسوم سلطاني رقم ٣٢ / ٩٧ بإصدار قانون الأحوال الشخصية، المادة 10، <https://qanoon.om/p/1997/rd1997032/>.

قطر

شهدت قطر خلال عام 2024 تطورات هامة علي مستوي حقوق الإنسان، كان أبرزها حصولها في أكتوبر 2024 علي عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025 - 2027، وهو ما قد يعكس التزام من قبل الدولة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي⁹¹⁴، كما أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر خطتها الاستراتيجية الثالثة (2024 - 2030) في 11 نوفمبر 2024، والتي استهدفت تطوير الأداء المؤسسي باللجنة ذاتها⁹¹⁵، وناقشت قطر تقريرها الوطني الرابع في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في 12 نوفمبر 2024، وأكدت التزامها بمبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ودعم التشريعات الوطنية التي تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان⁹¹⁶، وعلي الرغم من ذلك لا تزال ثمة انتهاكات لحقوق الإنسان تمارسها السلطات القطرية خاصة ما يتعلق بانتهاك الحق في الجنسية لبعض القبائل القطرية مثل قبيلة آل مرة، كما شهد عام 2024 استمرار انتهاكات واسعة لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في قطر، وشهد عام 2024 تصويت القطريين علي تعديلات دستورية واسعة، وسمحت التعديلات بتعيين مجلس الشورى القطري بالكامل من قبل الأمير بعدما كان يتم انتخاب ثلثي الأعضاء وتعيين الثلث الآخر، كما سمحت التعديلات لجميع القطريين، ومن بينهم المواطنون المجنسون، بتولي مناصب وزارية⁹¹⁷.

أولاً: التطور التشريعي

علي مدار عام 2024 أصدرت السلطات القطرية مجموعة من القوانين والقرارات سواء في صورة مراسيم أميرية أو قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية والتي تتعلق بحقوق الإنسان سواء المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية، وكان أبرزها القانون رقم (12) لسنة 2024 بشأن توطين الوظائف في القطاع الخاص القطري، ويهدف القانون إلى رفع نسب المشاركة الفعالة للقوى العاملة الوطنية في قطر في مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وفتح مجالات وفرص وظيفية للقطريين، وذلك علي الرغم من أن القانون يحد بقوة من فرص حصول غير القطريين علي وظائف في القطاع الخاص القطري⁹¹⁸، وهو ما يؤثر علي الحق في العمل لغير القطريين بشكل سلبي، وفي مارس 2024 صدر قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2024 بشأن منح تراخيص إقامة بدون مستقدم لبعض الفئات، وعلي الرغم من أن القرار يقتصر علي فئات معينة مثل رواد الأعمال الخاضعين لأحكام القوانين المنظمة لتأسيس الأعمال والشركات في الدولة، وذوي المواهب في المجالات التكنولوجية أو العلمية أو الإبداعية أو الرياضية أو الثقافية أو الفنية، ورجال الأعمال وأصحاب المواهب، إلا أنه يعد خطوة علي المسار الصحيح فيما يتعلق بخفض شروط

⁹¹⁴ بدعم 167 دولة.. قطر تفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة 2025 – 2027، الشرق، 9 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/mr9tam78>.

⁹¹⁵ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدرج خطتها الاستراتيجية (2024 - 2030)، الشرق، 11 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/ysz8ujbs>.

⁹¹⁶ دولة قطر تناقش تقريرها الوطني الرابع بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل، وزارة الخارجية القطرية، 13 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/59trvrp5>.

⁹¹⁷ التعديلات الدستورية في قطر: ما الذي نعرفه عن ثاني استفتاء عام في تاريخ البلاد؟ بي بي سي عربي، 5 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/4aduzwrr>.

⁹¹⁸ قطر تصدر قانوناً جديداً لتوطين وظائف القطاع الخاص، العربية، 2 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/mre28x4y>.

منح تراخيص الإقامة لغير القطريين والتي كانت تشترط وجود مستقدم⁹¹⁹، وفي 31 يوليو 2024 صدر القرار الأميري رقم (61) لسنة 2024 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ويأتي القرار في ظل نجاحات ملحوظة حققتها اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان وهو ما أهلها للحصول على أعلى تصنيف وهو التصنيف (أ) لمدة ثلاث دورات متتالية منذ عام 2010. في تصنيف التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان⁹²⁰. وفي مايو 2024 صدر مرسوم رقم (29) لسنة 2024 بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية بين دولة قطر ومملكة إسبانيا، وتستهدف هذه الاتفاقية تسهيل إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي للأشخاص المحكوم عليهم في بلدانهم، ومنح مواطني كلا من قطر وإسبانيا الذين أدينوا وحكم عليهم بالسجن نتيجة ارتكابهم جرائم جنائية الفرصة لقضاء فترة العقوبة في سجون بلدانهم، ووضع آلية متعلقة بالتعاون ودعم التنسيق بين السلطات القضائية المختصة.⁹²¹ وفي 29 أكتوبر 2024 صدر أبرز المراسيم الأميرية علي مدار العام، وهو المرسوم رقم (87) لسنة 2024، بدعوة كافة المواطنين القطريين للمشاركة في استفتاء عام على التعديلات الدستورية، والذي تم بموجبه إقرار التعديلات الدستورية الأهم منذ سنوات عدة، والتي أعادت تعيين مجلس الشوري بالكامل بدلاً من انتخاب ثلثه.⁹²²

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة والحماية من التعذيب

لا ينص الدستور الدائم لدولة قطر مباشرة علي الحق في الحياة، وينص قانون العقوبات القطري في المادة (300) علي عقوبة الإعدام في 5 حالات⁹²³، وهو ما يخالف ما تنص عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تحصر تنفيذ عقوبة الإعدام علي الجرائم الأشد خطورة⁹²⁴، كما لم تنضم قطر حتي الآن إلي البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي يهدف إلي إلغاء عقوبة الإعدام⁹²⁵، وبالرغم من ذلك لم توثق مؤسسة ماعت اصدار السلطات القطرية أو تنفيذ أي أحكام بالإعدام خلال عام 2024، وتكفل المادة 36 من الدستور القطري تجريم التعذيب وتنص صراحة علي أنه "لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون"⁹²⁶. ولم توثق مؤسسة ماعت أي ممارسات للسلطات القطرية علي مدار عام 2024 تنطوي علي ممارسة التعذيب ضد أيّاً من المواطنين القطريين أو المقيمين غير القطريين علي أراضيها، وبالرغم من ذلك لا تزال قطر تحتفظ علي المادتين (1) و(16) من

⁹¹⁹ منح رواد الأعمال وذوي المواهب إقامة بدون مستقدم، الشرق، 5 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/pr5dnwx8>

⁹²⁰ مريم العطية رئيساً للجنة حقوق الإنسان لخمس سنوات أخرى، مشرب، 8 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/4ha3eep4>

⁹²¹ مرسوم رقم (29) لسنة 2024 بالتصديق على اتفاقية بشأن نقل المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية بين دولة قطر ومملكة إسبانيا، الميزان، 12 مايو 2024،

<https://tinyurl.com/4bw8jrmc>

⁹²² سمو الأمير يصدر مرسوماً بدعوة المواطنين للاستفتاء الثلاثي القادم، الشرق، 29 أكتوبر 2024، <https://tinyurl.com/3hyrzt63>

⁹²³ قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، الميزان، <https://tinyurl.com/mv6aweah>

⁹²⁴ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 6، للاطلاع: <https://tinyurl.com/96r6dfn8>

⁹²⁵ UN Treaty Body Database, Qatar, <https://tinyurl.com/mrc8zxsb>

⁹²⁶ الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 36، <https://tinyurl.com/22fmh3f2>

الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب واللتان تتضمنان الحظر المطلق والكامل والواضح للتعذيب، كما لا تزال العقوبات التي تقررها المادة 92 من قانون العقوبات القطري فيما يتعلق بجريمة التعذيب عقوبات مخففة علي مرتكبي هذه الجريمة حيث أن العقوبة الدنيا لتلك الجريمة هي 3 سنوات فقط بموجب المادتين (22) و (159) من قانون العقوبات⁹²⁷. ولم توقع قطر حتى الآن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، حيث تكفي قطر حتي بالتوقيع والتصديق علي سبع من أصل تسع اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان.⁹²⁸

حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة

يكفل الدستور القطري حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، حيث ينص صراحة في المادة (47) علي أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون" كما تنص المادة (48) من ذات الدستور علي أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقاً للقانون"⁹²⁹ وهو ما يتوافق مع ما كفلته المادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص في الفقرة (2) علي أن "لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"⁹³⁰. وحصلت قطر علي ترتيب متقدم خلال عام 2024 في حرية الصحافة وفقاً لتصنيف منظمة مراسلون بلا حدود حيث حصلت علي المرتبة 84 من أصل 180، متقدمة بذلك 21 مركزاً عما كانت عليه عام 2023 والذي حصلت فيه علي المرتبة 105 من أصل 180.⁹³¹ وفيما يتعلق بحرية التعبير المرتبطة بالإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، فقد حققت قطر خلال عام 2024 تقدماً ملحوظاً في تعزيز بنيتها التحتية الرقمية، حيث احتلت المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر البنية التحتية للإتصالات عام 2024، وانتقلت من المرتبة 78 إلى المرتبة 53 بين 193 دولة تم تقييمها، بتحسين وقدره 25 مركزاً، ويقيس هذا المؤشر مدى فاعلية الخدمات الإلكترونية الحكومية في تسهيل حياة الأفراد والشركات، إضافة إلى قياس أداء الحكومات الإلكترونية وتطورها.⁹³²

وبالرغم من ذلك فلا يزال الإطار التشريعي والقانوني القطري لا يضمن الأعمال الكامل لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، فلا تزال القوانين المقيدة لتلك الحريات قائمة خاصة قانون المطبوعات والنشر لسنة 1979⁹³³، وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لسنة 2014⁹³⁴، بالإضافة إلي القانون رقم 2 لسنة 2020 المعدل لقانون العقوبات والذي تضمن جملة من الأحكام الغامضة والفضفاضة والتي

⁹²⁷ قانون رقم (11) لسنة 2004 بإصدار قانون العقوبات، المواد 22، 92، 159، <https://tinyurl.com/mv6aweah>

⁹²⁸ Ibid، <https://tinyurl.com/mrc8zxsx>

⁹²⁹ الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 47، 48، <https://tinyurl.com/22fmh3f2>

⁹³⁰ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، للاطلاع: <https://tinyurl.com/96r6dfn8>

⁹³¹ مراسلون بلا حدود، قطر، 2024، <https://rsf.org/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81>

⁹³² قطر الخامسة عالمياً في نسبة النمو في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية 2024 الصادر عن الأمم المتحدة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 18 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/ktz48bn8>

⁹³³ قانون رقم (8) لسنة 1979 بشأن المطبوعات والنشر، الميزان، <https://tinyurl.com/22fmh3f2>

⁹³⁴ قانون رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، الميزان، <https://tinyurl.com/bdhvps3f>

من شأنها فرض العقوبة السالبة للحرية لمدة تصل إلى 5 سنوات علي نشر الشائعات والأخبار الكاذبة،⁹³⁵ ولا تزال مؤسسة ماعت تشعر بالقلق إزاء استمرار منع الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن مبارك ال ثاني من السفر منذ عام 2022 بعد نشره مقالا قام فيه بالتعبير عن رأيه في أن الأزمة الخليجية والحصار علي دولة قطر حينها هي أزمة سياسية فقط وليس لها علاقة بعلماء السعودية وذلك بعد هجوم وسائل الاعلام القطرية علي علماء الدين في السعودية.⁹³⁶

الحق في المشاركة السياسية

شهدت قطر خلال عام 2024 تقييداً للحق في المشاركة السياسية والانتخاب هو الأبرز منذ أكتوبر 2021، حيث استخدمت السلطات القطرية حقاً بالمشاركة السياسية لتقييد حق أكبر ومستدام في الممارسة الديمقراطية، ففي 5 نوفمبر 2024 نظمت السلطات القطرية استفتاءً شعبياً عاماً على تعديلات دستورية أقرها مجلس الشورى القطري بعد أن قدمها إليه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وتمت الموافقة على التعديلات الدستورية بنسبة 90.6 بالمائة، وشملت التعديلات الدستورية القطرية نصوص 14 مادة، وإضافة مادتين، وإلغاء ثلاث مواد، وكان أبرزها هو العودة إلى اختيار أعضاء مجلس الشورى القطري بالتعيين بدلاً من الانتخاب، ويأتي إلغاء الانتخابات التشريعية بعد تجربة ديمقراطية واحدة في أكتوبر 2021 خاضها القطريون وتضمنت انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، ووصفت في ذلك الوقت بالحدث التاريخي، وشهدت إقبالاً كبيراً، وقضت تلك التعديلات على الممارسة الديمقراطية الأبرز في قطر وهي انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى.⁹³⁷

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحق في العمل

الحق في العمل هو حق مكفول بموجب الدستور القطري من خلال ما نصت عليه المواد (26) و(28) و(30)، والتي ألزمت الدولة القطرية بالعمل علي تحقيق الرخاء للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم،⁹³⁸ ووثقت مؤسسة ماعت جهود إيجابية قامت بها السلطات القطرية علي مدار عام 2024 لتشجيع الشباب القطري علي العمل وتشجيع أصحاب الأعمال علي ممارسة أنشطتهم والتوسع فيها في قطر، ففي فبراير 2024 أطلقت السلطات القطرية مبادرة لدعم الشركات الناشئة تحت مسمى "أبدأ من قطر" وشهدت المبادرة إقبالاً كبيراً من قبل الشركات الناشئة، إذ سجلت المبادرة أكثر من 3 آلاف زيارة خلال أسبوع من إطلاقها بصفة رسمية، وتمكن هذه المبادرة الشركات من الوصول إلى برامج التمويل، وحاضنة الأعمال، والمنح الحكومية لتعكس في

⁹³⁵ قانون رقم (2) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2004، المادة 2، الميزان، <https://tinyurl.com/yeyjeidu>

⁹³⁶ تحركوا من اجل حرية الشيخ محمد بن عبدالرحمن ال ثاني وعلي قطر رفع حظر السفر عنه، المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات، 19 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/55ufujk6>

⁹³⁷ أمير قطر يُصادق على التعديلات الدستورية، معلومات مباشر، 6 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/yc56ue45>

⁹³⁸ الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 26، 28، 30، <https://tinyurl.com/22fmh3f2>

النهاية علي توفير مزيد من فرص العمل،⁹³⁹ وفي 4 مارس 2024 وقعت دولة قطر ومنظمة العمل الدولية اتفاقاً لتمديد برنامج العمل المشترك لمدة أربع سنوات جديدة خلال الأعوام 2024 - 2028 بهدف تعزيز بيئة العمل ورفع تنافسية القوى العاملة الوطنية وتأهيلها وتدريبها بما يلبي حاجة سوق العمل، ويأتي هذا التمديد في إطار رؤية قطر 2030 لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة،⁹⁴⁰ وفي أغسطس 2024 أعلنت وزارة العمل القطرية عن إنشاء مبادراتها الجديدة منصة "عقول"، وهي منصة مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، تستهدف توفير خدمات متميزة وسريعة للخريجين من الجامعات في قطر وللشركات في القطاع الخاص، وتعتمد هذه المنصة المتطورة على قوة منصة جوجل كلاود وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتبسيط عملية التوظيف، مما يسهل على الطلاب العثور على وظائف تتماشى مع مهاراتهم وتطلعاتهم المهنية،⁹⁴¹ وتلاحظ مؤسسة ماعت أن القانون رقم (12) لسنة 2024 بشأن توظيف الوظائف في القطاع الخاص، يهدف إلى رفع نسب المشاركة الفعالة للقوى العاملة الوطنية في مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وفتح مجالات وفرص وظيفية للقطريين وأبناء القطريين بما يزيد الاستفادة من الكفاءات الوطنية المؤهلة،⁹⁴² وفي سبتمبر 2024 أقر مجلس الوزراء القطري بدء تطبيق الدوام المرن ونظام العمل عن بعد، ويمثل هذا النظام خطوة إيجابية نحو تحقيق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة في قطر 2024 - 2030، ويعزز من الاستدامة في بيئات العمل بالقطاع الحكومي، حيث سيتيح للموظفين التوفيق بين أعمالهم وأسرهم، ويعمل على تمكين الفئات الأولى بالرعاية مثل الأمهات العاملات والأشخاص ذوي الإعاقة،⁹⁴³ وبالرغم من ذلك لا تزال السلطات القطرية مستمرة في حرمان عديمي الجنسية من البدون في قطر من العديد من المزايا في العمل بالمساواة مع غيرهم من المواطنين القطريين حاملي الجنسية القطرية، حيث يحظر علي البدون العمل في الوظائف القيادية في دولة قطر وفي غالبية الوظائف الحكومية.⁹⁴⁴

الحق في الصحة

تنص المادة (23) من الدستور القطري علي أن الدولة "تعني بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون"⁹⁴⁵، وقد وثقت مؤسسة ماعت تدابير إيجابية اتخذتها السلطات القطرية علي مدار عام 2024 ساهمت بتدعيم الحق في الصحة، ففي مايو 2024 عقدت وزارة الصحة القطرية حلقة عمل مشتركة مع منظمة الصحة العالمية حول استراتيجية التعاون القطري 2024 - 2030، بمشاركة عدد من كبار المسؤولين في وزارة الصحة العامة والوزارات والجهات المعنية

⁹³⁹ ابدأ من قطر "... إقبال كبير على مبادرة قطرية لدعم الشركات الناشئة، الجزيرة، 5 مارس 2024، <https://tinyurl.com/c36xc4e>

⁹⁴⁰ دولة قطر ومنظمة العمل الدولية توقعان اتفاقاً لتمديد برنامج العمل المشترك، وكالة الأنباء القطرية، 4 مارس 2024، <https://tinyurl.com/y4rzyayv>

⁹⁴¹ وزارة العمل تعلن عن إنشاء منصة التوظيف المبتكرة "عقول" لتوفير خدمات سريعة بالذكاء الاصطناعي للخريجين وشركات القطاع الخاص، وزارة العمل في قطر، 5 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/ynab3sbs>

⁹⁴² وزارة العمل تسلط الضوء على القانون رقم 12 لسنة 2024 بشأن توظيف الوظائف في القطاع الخاص، وزارة العمل في قطر، 1 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/mry2j3d2>

⁹⁴³ قطر تقرّ الدوام المرن ونظام العمل عن بُعد، الشرق الأوسط، 4 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yymu4kxx>

⁹⁴⁴ البدون "في الخليج والعراق. معضلة العيش بلا جنسية، أرفع صوتك، 5 أغسطس 2024، <https://tinyurl.com/468mwhwd>

⁹⁴⁵ الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 23، <https://tinyurl.com/22fmh3f2>

في دولة قطر، وممثلين لمنظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء، وهدفت حلقة العمل إلى التشاور والتوافق حول استراتيجية التعاون القطري الجديدة، وتم خلالها تحديد الأولويات والتحديات الصحية، ووضع برنامج استراتيجي للتعاون بين وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية.⁹⁴⁶ وفي سبتمبر 2024 دشّن رئيس مجلس الوزراء القطري، الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024 - 2030، تحت شعار "الصحة للجميع" وتستهدف الاستراتيجية تحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بالرعاية الصحية، ومنها زيادة متوسط العمر المتوقع إلى 82.6 سنة، وتخفيض معدل الوفيات بسبب الأمراض غير المعدية بنسبة 36 في المائة، وخفض وفيات الرضع إلى 2 لكل 1000 مولود حي،⁹⁴⁷ ومع انتشار أمراض السكري والضغط في قطر، فقد أطلقت وزارة الصحة العامة القطرية في 14 نوفمبر 2024 خطة عمل قطر الوطنية لمكافحة السمنة والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية الناتجة عن تصلب الشرايين 2024 - 2030، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للسكري، وتحدد خطة العمل التي أطلقت خلال فعاليات مؤتمر القمة العالمي للابتكار في الرعاية الصحية "ويش 2024" مسارا لتحسين النتائج الصحية الوطنية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.⁹⁴⁸

رابعاً: حقوق الفئات الضعيفة والأولي بالرعاية

حقوق النساء

يكفل الدستور الدائم لدولة قطر تمتع المرأة بالحقوق بالمساواة مع الرجال دون أي تمييز، وتنص المادة (34) من الدستور علي أن "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة" كما تنص المادة (35) علي أن "الناس متساوون أمام القانون، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين"⁹⁴⁹، وبالرغم من ذلك فلا تزال مشاركة المرأة القطرية في تولي الوظائف القيادية والعامة ضعيفة، فلا تزال النساء ممثلة بنحو 3 حقائب وزارية فقط من أصل 21 حقيبة وزارية في مجلس الوزراء القطري، بجانب امرأة واحدة تشغل منصب نائب رئيس مجلس الشوري، ومقعدين بالتعيين في مجلس الشوري بناء علي قرار أميري، وامرأة أخرى تتولي رئاسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كما لا تزال المرأة القطرية تواجه تمييزاً في قانون الجنسية، حيث لا يسمح لها بنقل جنسيتها إلي زوجها أو إلي أبنائها، وذلك بخلاف الرجل، والذي يحق له نقل جنسيته القطرية إلي زوجته الغير قطرية وإلي أبنائه،⁹⁵⁰ وعلي الرغم من مصادقة دولة قطر علي اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، فقد تحفظت علي عدد من الحقوق أهمها الحق في الجنسية، وتبعاً لذلك تتعرض الأمهات القطريات المتزوجات من غير قطري لصعوبات جمة، خاصة ما يتعلق بعدم مساواة أبنائهن مع المواطنين القطريين، إضافة إلي صعوبة التوظيف والتمييز في الرواتب والعلاوات والدرجات الوظيفية.

⁹⁴⁶ قطر ومنظمة الصحة العالمية تُعدان استراتيجية التعاون القطري الجديدة، منظمة الصحة العالمية، <https://tinyurl.com/mry858yx>

⁹⁴⁷ رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية يدشن الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024 - 2030، مكتب الاتصال الحكومي، 13 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/3vckhuv9>

⁹⁴⁸ وزارة الصحة تطلق خطة عمل وطنية لمكافحة السمنة والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، وكالة الأنباء القطرية، 14 نوفمبر 2024، <https://tinyurl.com/4ht2ab2m>

⁹⁴⁹ الدستور الدائم لدولة قطر، المادة 34، 35، <https://tinyurl.com/22fmh3f2>

⁹⁵⁰ قانون رقم 2 لسنة 1961 قانون الجنسية القطرية رقم 2 لسنة 1961، الميزان، <https://tinyurl.com/3s96zzb8>

والتعقيدات التي تواجه المرأة القطرية المتزوجة من أجنبي في الحصول على حقوق تتعلق بالإسكان والضمان الاجتماعي وتوريث ممتلكاتها لأبنائها غير القطريين، ولا تزال مؤسسة ماعت تشعر بالقلق إزاء استمرار بعض الأحكام القانونية والمواقف والعادات الاجتماعية والتي تسمح باستمرار نظام الكفالة في قطر في الممارسة العملية، وهو ما يعني أن العمال المنزليين المهاجرين، وأغلبهم من النساء، ما زالوا يواجهون ظروف عمل مسيئة وأشكالا متداخلة من التمييز، بما في ذلك العنف الجسدي أو اللفظي أو الجنسي من قبل أصحاب العمل أو أسرهم.⁹⁵¹

حقوق العمال المهاجرين

لم توقع قطر حتى الآن على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،⁹⁵² وذلك على الرغم من أن العمال المهاجرون يشكلون 95 في المائة من القوي العاملة في قطر.⁹⁵³ ورغم التدابير الإيجابية التي اتخذتها قطر لحماية العمال المهاجرين خلال عام 2024، والتي كان أبرزها مراجعة لوائح حظر العمل في فترة الظهيرة، والقيام بسلسلة من الحملات التفتيشية خلال صيف 2024، وذلك للتأكد من تطبيق قرار حظر العمل بالأماكن المكشوفة في أوقات الظهيرة، والذي ينص على حظر العمل في الأماكن المكشوفة في فصل الصيف من الساعة 10 صباحا وحتى 3,30 عصرا لحماية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري، بالنسبة للأعمال التي تؤدي في أماكن العمل الخارجية المكشوفة، والأماكن المظلمة غير المزودة بوسائل التهوية المناسبة، فقد رصدت فرق التفتيش القطرية 368 مخالفة للقرار خلال الفترة من 1 يونيو وحتى 15 سبتمبر 2024،⁹⁵⁴ ولا تزال مؤسسة ماعت تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تتحدث عن استمرار تعرض العمال المهاجرين في قطر لانتهاكات تشمل سرقة الأجور، وانتهاكات العقود، والأمراض المزمنة المرتبطة بظروف العمل غير الآمنة، بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة التي يتحملها العمال في كثير من الأحيان خاصة العمال القادمين من بنغلاديش ونيبال، وهي تكاليف تدفع كرسوم للتوظيف وإجراءات السفر، وقد كشفت تقارير عن أن متوسط تكاليف التوظيف للبنجلاديشيين الذين يذهبون للعمل في قطر يبلغ حوالي 3,863 دولارا، أي ما يعادل 18 شهرا من دخل العمل بالدوحة.⁹⁵⁵

حقوق البدون

أتاحت التعديلات الدستورية التي أقرتها السلطات القطرية في نوفمبر 2024 السماح لجميع القطريين، ومن بينهم المواطنون المجنسون، بتولي مناصب وزارية، وهو حق كان حكرا في السابق على المواطنين المولودين في قطر⁹⁵⁶، ورغم ذلك فلا تزال السلطات القطرية تنتهك حقوق حاملي الوثائق في قطر من البدون وخاصة من عائلات عشيرة الغفران أحد الفروع الأساسية لقبيلة آل مرة، إذ

⁹⁵¹ قلق أممي إزاء تقارير عن التمييز ضد الأجانب في قطر وترحيب بتدابير تعزيز حماية العمال المهاجرين، أخبار الأمم المتحدة، 29 أبريل 2024، <https://tinyurl.com/3jZxfch>.

⁹⁵² UN Treaty Body Database, QATAR, <https://tinyurl.com/mrc8zxsb>.

⁹⁵³ الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي: وضع خارطة إقليمية للأحكام النظرية والعملية، منظمة العمل الدولية، <https://tinyurl.com/bdej5t76>.

⁹⁵⁴ 368 مخالفة لقرار حظر العمل أوقات الظهيرة، الشرق، 26 سبتمبر 2024، <https://tinyurl.com/yeyvpa9k>.

⁹⁵⁵ هيومن رايتس: "يجب أن تنص حقوق العمال المهاجرين زيارة أمير قطر لبنغلاديش ونيبال، الحرة، 22 أبريل 2024، 7 مارس 2024، <https://tinyurl.com/325uj5f8>.

⁹⁵⁶ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/4aduzwrr>.

لا يستطيع هؤلاء حتي الآن الحصول علي الجنسية، وهو ما يعني عدم القدرة علي ممارسة حياتهم بشكل طبيعي والتمتع بالخدمات الأساسية التي توفرها الدولة للمواطنين القطريين⁹⁵⁷، ولم توثق مؤسسة ماعت أي تطورات تشريعية خلال عام 2024 علي المنظومة القانونية المتعلقة بالحق في الجنسية، إذ ينظم قانون رقم (38) لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية شروط اكتساب الجنسية وغيرها من الأمور المتعلقة بهذا الحق،⁹⁵⁸ وتنتهك تلك الإجراءات القطرية بشكل صريح الحقوق الأساسية للإنسان في قطر مثل الحق في الجنسية، والذي تنص عليه المادة (24) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁹⁵⁹، كما تنتهك الحق في التمتع بمستوي معيشي لائق وحياة كريمة.

⁹⁵⁷ مرجع سابق، <https://tinyurl.com/468mwhwd>

⁹⁵⁸ قانون رقم (38) لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية، الميزان، <https://tinyurl.com/j3e3f2tw>

⁹⁵⁹ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 24، <https://tinyurl.com/96r6dfn8>

“

الفصل الرابع

تأثير النزاعات المسلحة على أوضاع اللاجئين والنازحين
في المنطقة العربية



”

تعد النزاعات المسلحة في المنطقة العربية من أكبر التحديات الإنسانية والحقوقية التي تؤثر بشكل مباشر على ملايين الأشخاص. فمنذ عدة عقود، نشأت عدة صراعات مسلحة سواء بين الدول أو داخلها، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وتهجير أعداد ضخمة من السكان. النزاعات الحالية في سوريا، اليمن، ليبيا، والسودان، على سبيل المثال، تسببت في تهجير الملايين من المواطنين إلى الخارج أو داخل حدود بلادهم. كما أن هذه النزاعات أثرت على فئات اجتماعية مختلفة، لا سيما النساء والأطفال، الذين يعانون بشكل غير متناسب من تبعات العنف والنزوح القسري.

واحدة من أبرز التحديات التي تواجه اللاجئين والنازحين هي انتهاك حقوقهم الأساسية، سواء كانت حقوقهم في الحياة، الأمان الشخصي، أو الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والآليات القانونية مثل اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقيات جنيف، التي تهدف إلى حماية حقوق الأفراد في أوقات النزاع، فإن هناك فجوات كبيرة في تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع. في كثير من الأحيان، يُجبر اللاجئون على العيش في ظروف قاسية في المخيمات أو في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية.

إحدى أبرز القضايا التي تُثار في هذا السياق هي عجز الدول في المنطقة عن توفير الحماية القانونية الفعالة للاجئين والنازحين، بالإضافة إلى قصور الدعم الدولي. على الرغم من أن المنظمات الإنسانية والدولية، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تعمل جاهدة لتقديم المساعدات والحماية، فإن العديد من الفجوات القانونية والإنسانية تستمر في الظهور. هذه الفجوات تُضاعف من معاناة الأفراد الذين يعانون من الصراعات المستمرة في المنطقة، مما يستدعي تحركاً عاجلاً من المجتمع الدولي لضمان حقوق هؤلاء الأفراد.

ومع استمرار النزاعات المسلحة في المنطقة، يُعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي هو إيجاد حلول فعالة لحماية حقوق اللاجئين والنازحين وضمان تطبيق القوانين الدولية بشكل جاد وملمس على الأرض. ولذلك، يُعد توسيع نطاق الوعي العالمي حول معاناة هؤلاء الأشخاص من خلال الإجراءات القانونية والإنسانية الطارئة من الضرورات الملحة. هذه الدراسة تسعى إلى تحليل التأثيرات القانونية والاجتماعية لهذه النزاعات على اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية، والتأكيد على ضرورة العمل الجماعي من أجل حماية حقوقهم الإنسانية.

أولاً: الإطار المفاهيمي

تعريف النزاعات المسلحة

يُعرف النزاع المسلح وفقاً للقانون الدولي الإنساني على أنه "صراع مسلح طويل الأمد" يتسم بتورط طرفين أو أكثر في استخدام القوة العسكرية، مما يؤدي إلى تدمير البنية التحتية لدولة معينة وتعريض السكان المدنيين إلى خطر التهجير القسري، والنزاع المسلح يمكن أن يكون دولياً، أي بين دولتين أو أكثر، أو غير دولي، مثل النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية، حيث يشارك في القتال أطراف غير دولية، مثل القوات المسلحة لدولة معينة والجماعات المسلحة المعارضة.

وتعتبر النزاعات المسلحة غير الدولية أكثر تعقيداً فيما يتعلق بالتعريف القانوني، حيث لا توجد معايير ثابتة تشترك فيها جميع الأطراف. ولكن من ناحية أخرى، النزاعات المسلحة الدولية تُعتبر أكثر وضوحاً من حيث الأطراف المعنية ووجود إطار قانوني دولي يشمل اتفاقيات جنيف التي تنظم حقوق الأفراد المتضررين من هذه النزاعات. ويترتب على النزاع المسلح مجموعة من الآثار وهي:

➡ **تدمير البنية التحتية الأساسية:** مثل الطرق، والمستشفيات، والمدارس، وقطاعات الطاقة.

➡ **تهجير المدنيين سواء داخلياً أو عبر الحدود:** مما يعرضهم للعديد من المخاطر، منها عدم توفر الحماية القانونية، وتعرضهم للمخاطر الصحية والاقتصادية.

➡ **صعوبة في تقديم المساعدات الإنسانية:** بسبب تدمير الطرق ووسائل النقل، فضلاً عن قيود فرضها أطراف النزاع.

تعريف اللاجئين والنازحين

اللاجئ: هو شخص اضطر لمغادرة بلده الأصلي نتيجة الخوف من الاضطهاد بسبب عدة أسباب مثل: العرق، الدين، القومية، الانتماء السياسي، الآراء السياسية أو العضوية في فئة اجتماعية معينة. ويشمل هذا التعريف الأشخاص الذين تركوا بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو حرياتهم. وفقاً لاتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، لا يمكن إعادة اللاجئ إلى البلد الذي يواجه فيه خطر الاضطهاد (مبدأ عدم الإعادة القسرية).

وتعتبر اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين الركيزة القانونية لحماية اللاجئين في العالم، حيث توضح حقوق اللاجئين وكذلك معايير حمايتهم وإجراءات التعامل معهم في الدول المضيفة. وتمنح الاتفاقية اللاجئين الحق في طلب اللجوء في دول أخرى وعدم إعادتهم إلى بلادهم إذا كانت حياتهم مهددة. كما تضمن الاتفاقية للاجئين فرص العمل والتعليم في الدول المضيفة.

كما أضاف بروتوكول 1967 التابع لاتفاقية 1951 تعريفاً أوسع للاجئ من خلال إزالة القيود الجغرافية والزمانية التي كانت تتعلق بحالات اللجوء في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وهو يعترف بحق اللجوء للأشخاص الذين يواجهون الاضطهاد أو التهديد على حياتهم لأسباب متعددة في أي مكان من العالم.

النازح: هو شخص اضطر لمغادرة موطنه الأصلي بسبب النزاع أو الكوارث الطبيعية، لكنه يبقى داخل حدود بلاده، والفرق بين اللاجئ والنازح يكمن في أن النازحين لم يغادروا بلادهم، لكنهم يتعرضون للعديد من المخاطر التي تشمل تهديدات من النزاع المسلح، نقص الخدمات الأساسية، وصعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

ويعد إعلان القاهرة 1994 من الاتفاقيات الدولية لحماية النازحين داخلياً، حيث يتعامل مع حقوق النازحين داخلياً ويطالب الدول بتوفير الحماية والرعاية لهم داخل حدود وطنهم. كما تقدم المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النازحين داخلياً إرشادات قانونية للدول حول كيفية حماية النازحين داخلياً، بما في ذلك تيسير وصولهم إلى المساعدات الإنسانية وإعادة توطينهم في أماكن آمنة.

ثانياً: الإطار القانوني لحماية اللاجئين والنازحين

القانون الدولي الإنساني

يعتبر القانون الدولي الإنساني (International Humanitarian Law - IHL) مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تقليل معاناة المدنيين والمقاتلين غير المشاركين مباشرة في الأعمال القتالية خلال النزاعات المسلحة. فالقانون الدولي الإنساني يتضمن قواعد لحماية الأفراد الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية، مثل اللاجئين والنازحين. ومن بين أهم الوثائق القانونية التي تنظم حقوق اللاجئين والنازحين، تبرز **اتفاقيات جنيف** لعام 1949⁹⁶⁰، التي تعتبر حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني. كما تضم بروتوكولات إضافية تم تبنيها في السنوات التالية لتعزيز الحماية في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتتألف **اتفاقيات جنيف لعام 1949** من أربعة اتفاقيات أساسية وهي:

1. **الاتفاقية الأولى:** حماية الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان.
2. **الاتفاقية الثانية:** حماية الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في البحر.
3. **الاتفاقية الثالثة:** حماية أسرى الحرب.
4. **الاتفاقية الرابعة:** حماية المدنيين في وقت الحرب.

وتركز الاتفاقية الرابعة بشكل خاص على حماية الأشخاص المدنيين الذين يتعرضون للتهجير القسري جراء النزاع المسلح، بما في ذلك اللاجئين والنازحين، إذ تحظر تعرضهم للتهديدات أو العقوبات الجماعية، وتطلب من أطراف النزاع اتخاذ تدابير لتوفير الحماية والمساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، توجد **بروتوكولات إضافية** (1977) التي توسع نطاق حماية المدنيين في النزاعات المسلحة:

- **البروتوكول الأول:** يهدف إلى تعزيز الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة الدولية.
- **البروتوكول الثاني:** يركز على النزاعات المسلحة غير الدولية، مثل الحروب الأهلية، ويحدد حقوق المدنيين في هذه النزاعات.

تحدد هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى البروتوكولات، أن أطراف النزاع المسلح ملزمة بتقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المتأثرين، بمن فيهم اللاجئين والنازحون، وحظر أي أعمال تؤدي إلى تهجيرهم القسري. كذلك، تتطلب الاتفاقيات من الدول الأطراف احترام هذه المعايير وتطبيقها في الواقع.

اتفاقية 1951 بشأن وضع اللاجئين

تعد **اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين**⁹⁶¹، التي تم اعتمادها في جنيف في عام 1951، واحدة من الوثائق القانونية الدولية الأساسية التي تنظم أوضاع اللاجئين في جميع أنحاء العالم. تُعتبر هذه

⁹⁶⁰ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "اتفاقيات جنيف والتعليقات عليها." اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1949.

<https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/geneva-conventions-and-their-commentaries>

⁹⁶¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين،

<https://www.unhcr.org/ar/about-unhcr/who-we-are/1951-refugee-convention>

الاتفاقية مرجعية أساسية لفهم حقوق اللاجئين والتزامات الدول تجاههم. وتعرف الاتفاقية اللاجئين بأنه شخص "خارج وطنه أو بلده المعتاد، نتيجة للاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي." هذا التعريف يضع أساساً لفهم من يمكن أن يعتبر لاجئاً ويستحق الحماية الدولية.

كما تحدد الاتفاقية الحقوق الأساسية للاجئين في الدول المضيفة، مثل:

👉 **الحق في الحماية من الإعادة القسرية (عدم الإعادة القسرية):** تحظر الاتفاقية على الدول إعادة اللاجئين إلى أي بلد قد يواجهون فيه خطر الاضطهاد.

👉 **الحق في العمل والتعليم:** تضمن الاتفاقية للاجئين حقوقهم في العمل والتعليم في الدول المضيفة، مما يوفر لهم فرصاً لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

👉 **الحق في الحصول على المساعدة الإنسانية:** تضمن الاتفاقية للاجئين الحصول على المساعدات الأساسية مثل الطعام، والمأوى، والرعاية الصحية.

👉 **الحق في محاكمة عادلة:** توفر الاتفاقية للاجئين حق الوصول إلى القضاء والمحاكم في الدول المضيفة.

وبموجب هذه الاتفاقية، يتعين على الدول المضيفة توفير حماية قانونية لجميع اللاجئين وتقديم المساعدة اللازمة لهم. كما يجب على الدول الالتزام بتطبيق المعايير القانونية الخاصة باللاجئين وفقاً للاتفاقية. إضافة إلى ذلك، تم إضافة **بروتوكول 1967** الذي يوسع نطاق الاتفاقية لتشمل اللاجئين الذين يتعرضون للاضطهاد في أي وقت، بغض النظر عن تاريخ دخولهم إلى الدول المضيفة.

دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حماية اللاجئين

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): هي الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بحماية اللاجئين والنازحين. تأسست في عام 1950، وتقوم المفوضية بتنسيق الجهود الدولية لضمان توفير الحماية والمساعدة للاجئين في جميع أنحاء العالم. ويتمثل دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في⁹⁶²:

1. **تقديم المساعدة الإنسانية:** تعمل المفوضية على توفير المساعدات الأساسية مثل الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية للاجئين في دول اللجوء.
2. **حماية حقوق اللاجئين:** المفوضية تراقب تطبيق اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 من قبل الدول المضيفة، وتدافع عن حقوق اللاجئين على المستوى الدولي.
3. **إعادة التوطين:** تنظم المفوضية برامج لإعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة عندما تكون العودة إلى وطنهم أو العيش في البلد المضيف غير ممكن.

⁹⁶² مهام ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

<https://www.unhcr.org/ar/what-we-do>

4. **التوثيق والمناصرة:** تقوم المفوضية بنشر تقارير دورية عن أوضاع اللاجئين في مختلف البلدان، مما يعزز الوعي العالمي بقضاياهم ويدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحمايتهم.

إلى جانب المفوضية، هناك منظمات إنسانية أخرى مثل **الصليب الأحمر الدولي**، التي تشارك في تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين في مناطق النزاع. ويقدم الصليب الأحمر خدمات طوارئ وإغاثة للاجئين في مناطق النزاع، ويعمل على توفير المساعدة الطبية العاجلة، والمساعدة النفسية، والمواد الغذائية والمأوى في المخيمات.

يعكس الإطار القانوني الدولي لحماية اللاجئين والنازحين (من خلال اتفاقيات جنيف، اتفاقية 1951، ودور الأمم المتحدة) التزام المجتمع الدولي بحماية الأشخاص المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ورغم وجود هذه التشريعات، لا يزال التطبيق الفعلي لهذه القوانين يواجه تحديات كبيرة بسبب الأزمات المستمرة وغياب التنسيق بين الأطراف الدولية والمحلية. تكمن الحاجة الملحة إلى مزيد من التعاون الدولي لضمان تنفيذ هذه المعايير بفعالية على الأرض وتحقيق العدالة للاجئين والنازحين.

ثالثاً: آثار النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان في المنطقة العربية

تسببت النزاعات المسلحة في المنطقة العربية في تداعيات مأساوية على حياة الملايين من الناس، بين التشريد والقتل والتهجير القسري، حيث يعاني اللاجئون والنازحون من انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان. وفي هذا الجزء من التقرير نستعرض آثار النزاعات المسلحة على حقوق اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية خلال عام 2024، مع التركيز على الظروف الحالية في أبرز الدول العربية المتأثرة بالنزاعات.

التشريد القسري

تسببت النزاعات المسلحة في المنطقة العربية في موجات ضخمة من التشريد القسري، سواء داخل الحدود الوطنية أو عبرها. حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2024 إلى أن أكثر من 14 مليون شخص تم تهجيرهم قسراً داخل المنطقة بسبب النزاعات المستمرة، مثل النزاع السوري واليمني والليبي والسوداني. ففي **سوريا** ومنذ بداية النزاع في 2011، أصبح أكثر من 6.9 مليون سوري نازحاً داخلياً، بينما يقدر أن 5.5 مليون سوري قد لجأوا إلى دول الجوار مثل تركيا ولبنان والأردن، ومصر. وفي **اليمن** أدى الصراع المستمر منذ عام 2014 إلى تشريد أكثر من 4.5 مليون شخص داخل البلاد، معظمهم من المدنيين الذين فروا من مناطق الاشتباك. وفي ليبيا ساهم النزاع في تهجير أكثر من 200,000 شخص داخل البلاد، مع تزايد أعداد المهاجرين القادمين من دول أخرى الذين يستخدمون الأراضي الليبية كنقطة عبور. وفي **فلسطين** ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، أجبرت الهجمات المستمرة لجيش الاحتلال أكثر من مليوني مدني فلسطيني على الفرار من منازلهم، وهو ما يعادل تسعة من كل عشرة من سكان القطاع المكتظ بالسكان. ورغم ذلك، يظل جميع النازحين داخلياً تقريباً محاصرين داخل القطاع، غير قادرين على المغادرة بسبب

الإغلاق الإسرائيلي المستمر للحدود والقصف المتواصل لهم. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمات الإنسانية المتتالية، بما في ذلك انتشار المجاعة والأمراض، إضافة إلى عدد لا يحصى من الصعوبات التي تجعل الحياة الطبيعية لهم هدفاً يستحيل تحقيقه.⁹⁶³

كما أدى النزاع في **السودان** إلى تهجير أعداد ضخمة من المواطنين داخل البلاد إلى مناطق أكثر أماناً، فضلاً عن هجرة العديد منهم إلى دول مجاورة. على الرغم من أن النزاع في دارفور كان الأبرز منذ عام 2003، فإن الأوضاع شهدت تصعيداً جديداً في 2023 بعد اندلاع النزاع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. فوفقاً للأمم المتحدة، هناك أكثر من 3.7 مليون نازح داخلياً في السودان بنهاية عام 2024، بسبب النزاعات المستمرة في مناطق مثل دارفور، النيل الأزرق، وجنوب كردفان. كما شهدت الحدود مع تشاد وجنوب السودان تدفقاً كبيراً للاجئين السودانيين الذين فروا من النزاع. كما أن النزاع في دارفور، والذي شهد نزوح مئات الآلاف من الأشخاص في بداية الصراع في 2003، ما زال يشكل نقطة حوار في الأزمة الإنسانية، حيث يواصل النازحون السودانيون التوجه إلى مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة.

وفي **لبنان**، تسببت الحرب المتصاعدة بين إسرائيل وحزب الله في نزوح أعداد كبيرة من السكان. وقبل تصاعد الصراع على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية في سبتمبر 2024، كان حوالي 100 ألف لبناني قد أُجبروا على مغادرة منازلهم في جنوب البلاد نتيجة القصف الإسرائيلي. ومع بدء الضربات الإسرائيلية التي استهدفت بيروت ومناطق أخرى أواخر سبتمبر، ارتفع عدد النازحين بشكل حاد، حيث اضطر أكثر من مليون لبناني إلى الفرار من منازلهم خلال أيام بسبب الغزو الإسرائيلي والقصف المستمر.⁹⁶⁴ وتُشير تقديرات أممية إلى أنه خلال الفترة بين أكتوبر 2023 وأكتوبر 2024، نزح داخلياً في لبنان ما لا يقل عن 346 ألف شخص، بينما لجأ مئات الآلاف إلى سوريا. وكثير من هؤلاء النازحين كانوا لاجئين بالفعل، مما فاقم معاناتهم في ظل التمييز وكرهية الأجانب التي واجهوها خلال الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلثي النازحين كانوا من النساء والأطفال، الذين تحملوا آثاراً خاصة مرتبطة بنوع الجنس.⁹⁶⁵ ولا يقتصر التشريد القسري على الأشخاص الذين يعبرون الحدود، بل يشمل أيضاً النازحين داخلياً، الذين يعانون من فقدان الأمن والمأوى بسبب أعمال العنف المستمرة.

انتهاكات الحق في الحياة والأمن

ساهم النزاع المسلح التي تشهده بعض الدول العربية في تصاعد وتيرة العنف، الأمر الذي أدى إلى فقدان مئات الآلاف من الأرواح وتدمير عدد كبير من الممتلكات، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الأساسية. فالأشخاص المتأثرون بالنزاع يعيشون في حالة من الخوف المستمر، حيث يواجهون تهديدات دائمة بالقتل والاختطاف. ففي **سوريا** فقدوا آلاف المدنيين حياتهم منذ بداية

⁹⁶³ A year of escalating conflict in the Middle East has ushered in a new era of regional displacement, the conversation, <https://2h.ae/NfNE>

⁹⁶⁴ A year of escalating conflict in the Middle East has ushered in a new era of regional displacement, the conversation, <https://2h.ae/NfNE>

⁹⁶⁵ Lebanon: UN experts deplore Israel's increasing disregard for international law, ohchr, <https://2h.ae/bYPv>

النزاع في 2011 نتيجة الهجمات الجوية والبرية. وفي 2024، استمرت الاشتباكات بين الأطراف المختلفة، حيث وثقت التقارير الحقوقية أكثر من 13,000 حالة قتل منذ بداية العام بسبب الهجمات الجوية والبرية. وتسببت الحرب في **اليمن** في مقتل أكثر من 250,000 شخص منذ بداية النزاع، مما يجعل اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. فاللاجئون في مناطق مثل مأرب يتعرضون لخطر الإعدام التعسفي من الجماعات المتصارعة. بينما الوضع في **ليبيا** يبقى متقلباً، حيث تعيش العديد من الأسر في مناطق القتال مثل سرت وطرابلس في ظل خطر القتل والإصابات بسبب الهجمات المستمرة.

وشهد النزاع المسلح في **السودان** تصعيداً خطيراً على حقوق الإنسان، حيث شهد المدنيون في مناطق النزاع انتهاكات جسيمة مثل القتل والاختطاف والإعدامات خارج نطاق القانون. فمع اندلاع النزاع في 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ازدادت حالات القتل الجماعي، وخاصة في المناطق المدنية. حيث تم توثيق أكثر من 8,000 حالة وفاة في عام 2024 نتيجة للأعمال القتالية العنيفة. ففي ديسمبر 2024، شنت عناصر الدعم السريع هجمات عنيفة على مخيم زمزم، الذي يؤدي مئات الآلاف من النازحين، والواقع على بعد 15 كيلومتراً جنوب مدينة الفاشر بالسودان. وأفاد شهود عيان بمقتل 9 أشخاص على الأقل وإصابة 7 آخرين جراء قصف مدفعي نفذته الميليشيا. وتجدد القصف المدفعي على المخيم خمس مرات خلال الشهر نفسه، ما أجبر عشرات الأسر على النزوح مجدداً. كما أفادت تقارير بأن المخيم يعاني من أوضاع إنسانية متدهورة بسبب الحصار المشدد الذي تفرضه قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر، مما أدى إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية للمقيمين هناك.⁹⁶⁶ وفي دارفور، لا يزال المدنيون عرضة لهجمات القوات الحكومية والجماعات المسلحة المختلفة، مما يؤدي إلى مقتل العديد من المدنيين في قصف جوي أو هجمات برية. كما تعرض السكان لتهديدات مستمرة من الميليشيات المتناحرة. فاللاجئون والنازحون يعيشون في ظروف خطيرة للغاية، مما يزيد من تعرضهم لأعمال العنف المستمرة.

الحق في الغذاء والمياه والرعاية الصحية

يعاني اللاجئون والنازحون في مناطق النزاع، من نقص حاد في السلع الأساسية مثل الغذاء والمياه النقية. هذه الظروف تؤدي إلى تفشي الأمراض والتهديدات الصحية الكبيرة التي تصعب معالجتها بسبب الأوضاع الإنسانية السيئة. ففي **سوريا** وخلال عام 2024، لا يزال أكثر من 12 مليون سوري في حاجة إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك الغذاء والمياه والرعاية الصحية. عشرات الآلاف من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد، بينما تعاني المستشفيات في المناطق المتضررة من نقص شديد في الأدوية. بينما يعاني **اليمن** من نقص حاد في الغذاء والمياه بسبب النزاع المستمر. وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام 2024، يعاني أكثر من 16 مليون شخص في اليمن من نقص حاد في الأمن الغذائي. كما أن نسبة كبيرة من النازحين لا يصلون إلى المرافق الصحية اللازمة لتلقي العلاج. وفي **ليبيا** يواجه

⁹⁶⁶ تصاعد وتيرة العنف في السودان.. مجزرة جديدة لميليشيا الدعم السريع في "كررى" ومقتل 65 شخصاً في قصف مدفعي.. ومقتل 9 أشخاص في هجوم جديد على مخيم زمزم للنازحين.. ومصرع 7 من أسرة واحدة في استهداف لحي الجبل بالفاشر، اليوم السابع، <https://2h.ae/WLUZ>

اللاجئون صعوبات شديدة في الحصول على مياه صالحة للشرب أو الرعاية الصحية، خاصة في المخيمات العشوائية التي تفتقر إلى الأساسيات. هذه الأوضاع تؤدي إلى تفشي الأمراض والمشاكل الصحية الأخرى مثل الإسهال وسوء التغذية، بالإضافة إلى غياب الرعاية الطبية الكافية.

وفي **السودان** فاقمت النزاعات المسلحة الوضع الإنساني بشكل خطير، حيث عانى السكان في المناطق المتضررة من نقص حاد في الغذاء والمياه والمرافق الصحية. فوفقاً لتقرير برنامج الغذاء العالمي لعام 2024، يعاني أكثر من 15 مليون شخص في السودان من نقص حاد في الغذاء. كما أن الأوضاع الصحية تدهورت بشكل كبير في مناطق النزاع، حيث تفتقر العديد من المخيمات إلى المرافق الطبية الأساسية. فقد أظهرت تقديرات اطلعت عليها مؤسسة ماعت أن نحو 36.6% من النازحين داخلياً واللاجئين السودانيين يعانون من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة.⁹⁶⁷ ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب الرعاية الصحية بما فيها النفسية في البلاد بفعل النزاع. ففي تشاد، يعيش أكثر من 400,000 لاجئ سوداني في مخيمات في ظروف صحية صعبة للغاية بسبب نقص الخدمات الصحية الأساسية والمياه النقية. وفي دارفور، أدى تدمير البنية التحتية إلى انعدام المياه الصالحة للشرب في العديد من المناطق، مما يزيد من انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه.

وفي **فلسطين**، تدفع قوات الاحتلال النازحين الفلسطينيين إلى أماكن ضيقة وغير مهيأة للسكن تفتقر لمقومات الحياة الأساسية، مع غياب شبه كامل للمياه الصالحة للشرب، والغذاء، والرعاية الصحية. كما تصاعدت الهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين النازحين، سواء في الخيام التي تدعي قوات الاحتلال أنها مناطق إنسانية وأمنة، أو في مراكز الإيواء كالمذكورة آنفاً. ونتيجة الظروف القاسية التي يعيشها النازحون، بما في ذلك نقص الخدمات الأساسية والمعاناة في خيام لا توفر الحماية من التغيرات المناخية، فقد سجلت تقارير رسمية وفاة سبعة نازحين فلسطينيين، بينهم خمسة أطفال، بسبب البرد بنهاية ديسمبر 2024 وعدم القدرة على إسعافهم أو تقديم العلاج اللازم لهم.⁹⁶⁸

الحق في التعليم

أن أطفال اللاجئين والنازحين هم الأكثر تضرراً من النزاعات المسلحة، فالمدارس في مناطق النزاع تتعرض للهدم والتدمير، مما يجعل من الصعب للغاية على الأطفال الحصول على التعليم. ففي عام 2024، بقي أكثر من 2.6 مليون طفل **سوري** في الخارج في حاجة إلى تعليم رسمي أو غير رسمي، كما أن 70% من المدارس في المناطق المتضررة من النزاع قد دمرت أو تضررت بشكل كبير. كما أن العديد من الأطفال السوريين في لبنان والأردن لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى التعليم المنتظم بسبب نقص الموارد والفرص التعليمية. وفي **اليمن** دمر الصراع العديد من المدارس، فوفقاً لتقارير منظمة اليونيسيف لعام 2024، لا يزال حوالي 2.5 مليون طفل يماني خارج المدرسة بسبب النزاع. كما جعل النقص في المعلمين والمدارس تعليم الأطفال أمراً مستحيلًا في كثير من المناطق. وفي **ليبيا**، يعاني

⁹⁶⁷ War-related trauma and posttraumatic stress disorder in refugees, displaced, and nondisplaced people during armed conflict in Sudan: a cross-sectional study, conflict and health, <https://2h.ae/blqo>

⁹⁶⁸ المكتب الإعلامي الحكومي بغزة: ارتفاع عدد الوفيات بين النازحين بسبب موجات الصقيع لـ7، اليوم السابع، <https://2h.ae/EfOX>

الأطفال اللاجئون من صعوبة في الوصول إلى التعليم بسبب الوضع الأمني المتدهور. كما أن هناك نقصًا في عدد المعلمين والمدارس التي تظل تعمل في ظل النزاع. وكما هو الحال في باقي مناطق النزاع في المنطقة، يعاني أطفال **السودان** من صعوبة في الحصول على التعليم بسبب تدمير المدارس وتدمير البنية التحتية في المناطق المتأثرة بالنزاع. فوفقًا لتقرير منظمة اليونيسيف لعام 2024، ما زال أكثر من 2.5 مليون طفل في السودان غير قادرين على الوصول إلى التعليم بسبب النزاع الدائر، حيث يتم تدمير المدارس أو تصبح مناطق القتال قريبة جدًا من المؤسسات التعليمية. كما أن اللاجئين السودانيين في تشاد وجنوب السودان يعانون أطفالهم من صعوبة في الوصول إلى التعليم بسبب غياب المدارس المناسبة والمناهج التعليمية. ويعد الحق في التعليم من أسس حقوق الإنسان التي تتأثر بشكل بالغ في مناطق النزاع، حيث يكون الأطفال هم الأكثر تضررًا من استمرار الحرب.

الحق في السكن

يعاني العديد من النازحين والمهاجرين في المنطقة العربية من انتهاكات للحق في السكن، مما يمثل تهديدًا جسيمًا لحياتهم واستقرارهم. إذ أنهم يعيشون في ظروف سكنية غير لائقة، ويواجهون تهديدات مستمرة بالإخلاء القسري. بالإضافة إلى ذلك، يواجه النازحون والمهاجرون في بعض الأحيان، تحديات كبيرة في الحصول على سكن لائق بسبب التمييز، سواء كان ذلك بسبب العرق، الدين، أو الوضع الاقتصادي. هذا التمييز يؤدي إلى تهميشهم ويمنعهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه، الصرف الصحي، والكهرباء.

في هذا السياق، ومع اشتداد موسم الأمطار في **السودان** خلال شهر ديسمبر 2024، تعرض أكثر من 255 ألف نازح في ولاية كسلا لأمطار غزيرة أغرقت أماكن إقامتهم ومخيماتهم، دون وجود مأوى آمن بديل. وأسفرت هذه الظروف عن وفاة ثلاثة إلى خمسة نازحين، بينهم امرأة وطفلة. وتشير تقديرات اطلعت عليها ماعت إلى أن هذه الأوضاع ستؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك، في ظل نقص حاد في الأدوية لعلاجها.⁹⁶⁹ في سياق متصل، اطلعت ماعت على تقارير تفيد بأن اللاجئين السوريين في **لبنان** يواجهون تحديات ممنهجة متعلقة بالسكن حتى قبل التصعيدات الأخيرة بين حزب الله وجيش الاحتلال. ومع اندلاع النزاع المسلح بين الأخيرين، كان اللاجئون في لبنان عرضة لحملات الإخلاء القسري التي قادتها السلطات اللبنانية وفي مقدمتهم السوريين، إضافة إلى الممارسات التمييزية التي تعيق حصولهم على سكن آمن وكريم. فبرغم إنشاء أكثر من 900 مأوى جماعي ضمن الخطة الوطنية للطوارئ، رفضت أغلبية هذه المراكز استقبال اللاجئين السوريين. ومع انتشار الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، أصدرت بعض البلديات تحذيرات بعدم استقبال اللاجئين الفارين من الجنوب، وهددت بترحيل أي عائلة تستضيف لاجئين. بالإضافة إلى ذلك، قام العديد من أصحاب العقارات برفع أسعار الإيجار

⁹⁶⁹ <https://2h.ae/qIAZ> الحرب في السودان.. أمطار وسيول تفاقم معاناة النازحين، سكاي نيوز عربية،

لللاجئين بشكل مبالغ فيه، وطلبوا دفعات شهرية باهظة. وفي بعض الحالات، تراجع أصحاب العقارات عن اتفاقيات الإيجار المبرمة مسبقاً لإخلاء اللاجئين، مما أدى إلى تشريد واسع النطاق للاجئين في لبنان، مع كل ما يترتب عليه من مخاطر تصل في بعض الأحيان لفقدان حياتهم.⁹⁷⁰ تستمر النزاعات المسلحة في المنطقة العربية في التسبب في معاناة شديدة للاجئين والنازحين. التشريد القسري، انتهاكات الحق في الحياة والأمن، تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية، وصعوبة الحصول على التعليم هي بعض من التحديات الكبرى التي تواجه هؤلاء الأشخاص في عام 2024. وتري مؤسسة ماعت بأنه من المهم أن تستمر جهود المنظمات الإنسانية والدول المعنية في توفير المساعدات والمطالبة بتحسين الأوضاع الإنسانية في هذه المناطق.

رابعاً: التحديات القانونية والإنسانية

تعد التحديات القانونية والإنسانية التي يواجهها اللاجئون والنازحون في المنطقة العربية من أبرز القضايا التي تعكس الأبعاد الإنسانية للأزمات الناجمة عن النزاعات المسلحة. فعلى الرغم من وجود اتفاقيات دولية تهدف إلى توفير الحماية للاجئين، مثل اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، فإن التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات يظل ضعيفاً في العديد من الدول العربية، حيث تظل حقوق اللاجئين والنازحين عرضة للانتهاك بسبب غياب التشريعات المحلية أو ضعف تطبيقها. وتتعدد التحديات التي تواجه هذه الفئات الضعيفة، بدءاً من نقص الحماية القانونية التي تؤدي إلى تعرضهم للاعتقال التعسفي أو الترحيل القسري، وصولاً إلى المعاناة الاقتصادية والاجتماعية جراء حرمانهم من حقوق العمل والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. بالإضافة إلى ذلك، تظل الصحة النفسية واحدة من أكبر القضايا التي تؤثر على حياة اللاجئين والنازحين، حيث يعاني العديد منهم من صدمات نفسية بسبب الظروف القاسية التي مروا بها. ولا تقتصر هذه التحديات القانونية والإنسانية على الأوضاع المعيشية، بل تمتد لتشمل أثراً طويل الأمد على رفاهية الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

الحماية القانونية للاجئين والنازحين

تُعد الحماية القانونية للاجئين والنازحين في الدول العربية من أهم التحديات التي تواجهها هذه الفئات الضعيفة. بالرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، مثل اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، إلا أن تطبيق هذه الاتفاقيات يظل هشاً في العديد من الدول العربية بسبب ضعف التشريعات المحلية أو عدم توافقها مع المعايير الدولية.

- **عدم وجود تشريعات وطنية فعالة:** في بعض الدول العربية، تفتقر القوانين الوطنية إلى تشريعات شاملة تعترف بحقوق اللاجئين والنازحين. وفي العديد من الحالات، يتم احتجاز اللاجئين بشكل تعسفي أو ترحيلهم إلى دول أخرى دون مراعاة حقوقهم الأساسية.

⁹⁷⁰ Q&A: Access Center for Human Rights on Challenges for Syrian Refugees in Lebanon, refugees international, <https://2h.ae/DcFH>

• **التحديات القانونية في الوصول إلى العدالة:** في كثير من الأحيان، يواجه اللاجئون صعوبة في الوصول إلى العدالة في البلدان المضيفة بسبب نقص الدعم القانوني، أو القوانين التي لا توفر لهم الحماية الكافية. في بعض الحالات، يمكن أن يُحتجز اللاجئون في أماكن غير قانونية، مما يزيد من تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان. فبعد اندلاع النزاع في **سوريا** في 2011، فرّ ملايين السوريين إلى دول الجوار مثل لبنان والأردن وتركيا. وعلى الرغم من أن هذه الدول وقّعت على اتفاقية 1951، إلا أن هناك صعوبة كبيرة في تسجيل اللاجئين في سجلات رسمية، مما يعرضهم لاستغلال واعتقالات تعسفية. وفي **اليمن** لا يزال الوضع معقدًا بالنسبة للنازحين داخليًا. حيث يوجد أكثر من 4 مليون نازح داخليًا في اليمن، وتفتقر بعض المناطق إلى قوانين محلية تكفل لهم الحماية القانونية المناسبة.

بناءً على هذه التحديات، هناك حاجة ملحة لتطوير التشريعات الوطنية وضمان حماية قانونية فعالة للاجئين، بحيث تتمكن هذه الفئات من الوصول إلى العدالة والحصول على حقوقهم الإنسانية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والنازحين تعد من أبرز التحديات التي يواجهونها. ففي أغلب الأحيان، يتم حرمان هؤلاء الأفراد من فرص العمل ويواجهون تمييزًا صارخًا في حصولهم على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة ويتضح ذلك من خلال:

• **التمييز في فرص العمل:** يواجه اللاجئون والنازحون في العديد من الدول العربية صعوبات شديدة في الحصول على فرص العمل بسبب تمييز قانوني أو اجتماعي. ففي بعض الأحيان، لا يُسمح لهم بالعمل بشكل قانوني، ما يدفعهم للقبول بأعمال غير قانونية أو غير آمنة. فعلى سبيل المثال، في **لبنان**، يعاني اللاجئون السوريون من قيود صارمة على العمل، مما يضعهم في وضع اقتصادي صعب. وفي **الأردن**، ورغم أن الحكومة الأردنية سمحت للاجئين السوريين بالعمل في بعض القطاعات، إلا أن الفرص تبقى محدودة وتؤدي إلى تفشي الفقر بينهم.

• **الفقر والبطالة:** تشير الإحصائيات لعام 2024 إلى أن معدلات البطالة بين اللاجئين في المنطقة العربية قد تتجاوز 40%، بينما يعيش حوالي 70% منهم تحت خط الفقر. يعاني الكثيرون من ضعف القدرة على الحصول على الغذاء والسكن. وتؤكد الأمم المتحدة أن اللاجئين السوريين في لبنان والأردن يعانون من معدلات بطالة عالية جدًا تصل إلى أكثر من 60%.

• **الحقوق الاقتصادية المفقودة:** مع استمرار الحرب في **اليمن**، تدهورت الأوضاع الاقتصادية بشكل غير مسبوق. حيث يعاني أكثر من 80% من السكان في اليمن من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك النازحين داخليًا الذين يعيشون في ظروف صحية ومالية متدهورة. كما أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعانون من نقص كبير في فرص العمل، إذ يتعرضون لحظر العمل في العديد من المجالات بسبب قوانين العمل اللبنانية، مما يجعلهم يعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية.

الصحة النفسية

تعد الصحة النفسية من أكثر القضايا التي تؤثر على اللاجئين والنازحين، حيث يعاني الكثير منهم من آثار الصدمات النفسية الناتجة عن النزاعات المسلحة، مما يؤثر على حياتهم بشكل طويل الأمد.

• **آثار الصدمات النفسية:** يتعرض اللاجئون والنازحون لآثار نفسية عميقة نتيجة التجارب القاسية التي مروا بها، مثل العنف، القتل، التشريد، وفقدان أحبائهم. كثير من هؤلاء الأفراد يعانون من اضطرابات مثل القلق، الاكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة. ففي **سوريا**، يعاني العديد من الأطفال والبالغين من صدمات نفسية نتيجة الحرب المستمرة، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من **50%** من الأطفال السوريين في مخيمات اللاجئين في لبنان يعانون من اضطرابات نفسية. وفي **اليمن** أظهرت دراسة للأمم المتحدة أن **70%** من النازحين اليمنيين يعانون من اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب، بسبب النزاع الطويل وتدهور الأوضاع الإنسانية.

• **الافتقار للرعاية النفسية:** معظم اللاجئين في الدول المضيفة لا يحصلون على الرعاية النفسية اللازمة بسبب نقص الدعم الطبي المتخصص في هذه المجالات. ففي العديد من الحالات، لا توجد برامج صحية نفسية مناسبة، مما يزيد من معاناتهم. ففي **لبنان والأردن**، يعاني اللاجئون السوريون من صعوبة في الوصول إلى خدمات الصحة النفسية بسبب القيود المالية أو النقص في المتخصصين.

إذن يمكن القول: بأن التحديات القانونية والإنسانية التي يواجهها اللاجئون والنازحون في المنطقة العربية تعد من القضايا الجوهرية التي تحتاج إلى معالجة فورية. فإن تحسين الحماية القانونية، توفير فرص العمل، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم، هو أمر بالغ الأهمية لضمان حقوق اللاجئين والنازحين. من الضروري أن تسعى الدول العربية إلى تطوير التشريعات المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن توفر المساعدة الإنسانية اللازمة لتخفيف معاناتهم.



خامساً: المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي

تعتبر المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي من العوامل الأساسية التي تساهم في تخفيف معاناة اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية. ومع تزايد أعداد اللاجئين نتيجة النزاعات المسلحة المستمرة، تواجه المنظمات الإنسانية والدول المستضيفة تحديات كبيرة في تقديم الدعم الضروري لهذه الفئات الضعيفة. سنستعرض في هذا المحور دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وكذلك تعاون الدول المستضيفة في توفير المساعدات الإنسانية.

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

تضطلع الأمم المتحدة عبر وكالاتها المتخصصة مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، واليونسيف بدور حيوي في تقديم المساعدات

الإنسانية للاجئين والنازحين في المنطقة العربية. هذه المنظمات تعمل على توفير الغذاء، المأوى، الرعاية الصحية، والتعليم للأطفال اللاجئين، وتقديم الدعم النفسي للنازحين.

- **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) :** تعمل على تقديم

المساعدة للاجئين في الدول المضيفة وتساعد في توفير المأوى والخدمات الأساسية. ومع ذلك، تواجه المفوضية تحديات كبيرة في استيعاب الأعداد الضخمة من اللاجئين بسبب نقص التمويل، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتقلب في بعض البلدان. ففي **سوريا**، تواجه المفوضية صعوبة في تقديم الدعم للاجئين السوريين في البلدان المجاورة بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المخيمات في بعض الأحيان، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاقتصادية. وفي **اليمن**، يواجه اللاجئون تحديات كبيرة في الحصول على المساعدات بسبب النزاع المستمر، ويعتبر الوضع الأمني في البلاد من أهم المعوقات التي تواجه المساعدات الإنسانية.

- **برنامج الغذاء العالمي (WFP) :** يسعى البرنامج إلى توفير الغذاء للعائلات النازحة في

المخيمات والمجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين. مع ذلك، هناك نقص في التمويل وقد أدى هذا إلى خفض المساعدات الغذائية في بعض الدول المستضيفة مثل **لبنان والأردن** في السنوات الأخيرة.

- **اليونيسيف:** تقدم اليونيسيف دعمًا للأطفال اللاجئين والنازحين في مجالات التعليم، الرعاية

الصحية، والمياه. ومع ذلك، يواجه البرنامج تحديات كبيرة بسبب الزيادة المستمرة في أعداد الأطفال اللاجئين في المخيمات. في 2024، تشير التقارير إلى أن نحو 3.5 مليون طفل لاجئ في المنطقة العربية لم يتلقوا تعليمًا كافيًا، مما يعمق من الأزمات الإنسانية.

التحديات التي تواجه المنظمات الإنسانية:

- **التمويل المحدود:** رغم أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تقدم دعمًا كبيرًا، إلا أن تمويل

هذه البرامج غالبًا ما يكون غير كافٍ لتلبية احتياجات اللاجئين والنزوح المتزايد. أحيانًا، تصل نسبة نقص التمويل إلى أكثر من 30% من حجم الدعم المطلوب.

- **الأمن واللوجستيات:** في مناطق النزاع، مثل سوريا واليمن، تواجه المنظمات الإنسانية

صعوبة في الوصول إلى المناطق المتضررة بسبب الهجمات على قوافل الإغاثة أو القيود المفروضة من السلطات المحلية.

تعاون الدول المستضيفة

تعد دول مثل الأردن ولبنان ومصر من أبرز الدول المستضيفة للاجئين في المنطقة العربية. هذه الدول تتعامل مع أعداد ضخمة من اللاجئين، مما يضع ضغوطًا هائلة على مواردها المحدودة.

- **الأردن:** تستضيف نحو 1.3 مليون لاجئ سوري منذ بداية النزاع السوري. تقدم الحكومة الأردنية

العديد من الخدمات للاجئين، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. إلا أن الضغوط على النظام الصحي والتعليمي في البلاد كبيرة، حيث يواجه الأردن تحديات في توفير فرص العمل للاجئين،

ويعاني من نقص في الموارد المالية. في عام 2024، أصدرت الحكومة الأردنية عدة مطالب للمجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم المالي للمساعدة في تخفيف العبء على الاقتصاد الأردني، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

• **لبنان:** يعتبر واحدًا من الدول التي استضافت أكبر عدد من اللاجئين نسبة إلى عدد السكان، حيث يقدر أن لبنان يستضيف أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري، بالإضافة إلى 300,000 لاجئ فلسطيني. ويعاني لبنان من أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى صعوبة في توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين، مثل الغذاء والماء، بالإضافة إلى قلة فرص العمل والتعليم. في 2024، يواجه لبنان صعوبة في التنسيق بين الحكومة والمنظمات الإنسانية لتوزيع المساعدات بشكل عادل، حيث يشكو العديد من اللاجئين من الازدواجية في توزيع المساعدات وعدم وصولها إلى المستفيدين في الوقت المناسب.

• **مصر:** تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين، بما في ذلك لاجئون من سوريا والسودان وإريتريا. على الرغم من أن مصر قد أطلقت العديد من برامج الدعم للاجئين، إلا أن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد تؤثر بشكل كبير على قدرتها على تلبية احتياجات اللاجئين. في عام 2024، أصدرت المنظمات الإنسانية في مصر تحذيرات بشأن تزايد الفقر بين اللاجئين، حيث تشير التقارير إلى أن حوالي 80% من اللاجئين في مصر يعيشون تحت خط الفقر.

التعاون الإقليمي والدولي:

يُعد التعاون بين الدول العربية والمجتمع الدولي أمرًا أساسيًا لضمان تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة. تشهد المنطقة العربية تحركات تهدف إلى تحسين التنسيق بين الدول المانحة والمستضيفة، لكن التحديات السياسية والاقتصادية تظل عائقًا رئيسيًا.

• **التعاون العربي:** هناك مبادرات إقليمية مثل الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تسعى إلى تنسيق الجهود بين الدول العربية لمساعدة اللاجئين. ومع ذلك، تظل هذه المبادرات محدودة في قدرتها على توفير الحلول المستدامة.

• **التعاون الدولي:** تُعد المساعدات الدولية من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول المستضيفة في توفير الدعم للاجئين. المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي قدمت مساعدات مالية وتقنية لدعم الدول العربية في استضافة اللاجئين. ومع ذلك، تظل التحديات الكبيرة في تمويل هذه المساعدات على المدى الطويل.

في الأخير يمكن القول بأن المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي يشكلان عنصرًا أساسيًا في جهود مواجهة الأزمات الإنسانية التي يمر بها اللاجئون والنازحون في المنطقة العربية. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، فإن هذه المساعدات غالبًا ما تكون غير كافية لتلبية احتياجات اللاجئين بسبب القيود المالية، الوضع الأمني المتقلب، والتحديات السياسية والاقتصادية. فإن تعزيز التعاون بين الدول المستضيفة والمجتمع الدولي، وتوفير تمويل مستدام وكاف، يعد أمرًا ضروريًا لتخفيف معاناة اللاجئين والنزحين في المنطقة العربية.

الخاتمة والتوصيات

في ضوء ما تم عرضه في هذا التقرير، يمكن القول إن أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية خلال عام 2024 ما زالت تتراوح بين التحديات الكبيرة والفرص المحدودة. فأوضاع حقوق الإنسان في المنطقة أصبحت من المواضيع المعقدة والتي تعكس تحديات اقتصادية، سياسية، واجتماعية متعددة. فعلى الرغم من بعض التحسن في بعض الدول العربية من حيث تفعيل الآليات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، فإن الممارسات الفعلية في العديد من الدول ما زالت بعيدة عن الامتثال الكامل لهذه الآليات.

أما في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فإن العديد من الدول العربية لم تتمكن من تحقيق تقدم ملموس في تحقيق هذه الأهداف في ظل الأزمات المستمرة والنزاعات المسلحة التي أثرت بشكل كبير على قدرة الحكومات على توفير حقوق الإنسان الأساسية مثل التعليم والصحة والمساواة الاقتصادية. كما أن استمرار النزاعات المسلحة في العديد من الدول العربية قد أسفر عن أوضاع إنسانية مأساوية للعديد من المدنيين، وخصوصاً النازحين واللاجئين الذين يعانون من نقص في الحماية القانونية والإنسانية.

كما يظل تأثير النزاعات المسلحة على أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية أحد أكثر القضايا إلحاحاً، حيث تستمر الأوضاع في البلدان مثل سوريا واليمن وفلسطين في التفشي مع غياب الحلول السياسية الشاملة. وتؤدي النزاعات إلى تفاقم مشاكل حقوق الإنسان في هذه الدول، من خلال تهجير ملايين الأشخاص، وتدمير البنية التحتية، وضعف النظام القضائي.

وبالنظر إلى الواقع الحالي، فإن المنطقة العربية بحاجة إلى جهد جماعي أكبر وتعاون فاعل بين الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة في بيئة سلمية. لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة دون معالجة جذرية لقضايا النزاعات والحقوق الأساسية لمواطني الدول العربية.

التوصيات:

1. **تعزيز الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية:** يجب على الدول العربية الالتزام بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها، وتفعيل الآليات الرقابية على تطبيق هذه المعاهدات على أرض الواقع، بما في ذلك تعاون أكبر مع الأمم المتحدة وآلياتها الدولية.
2. **مراجعة وتطوير التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان:** يتعين على الحكومات العربية إجراء مراجعة شاملة لتشريعات حقوق الإنسان المحلية لضمان توافقها مع المعايير الدولية. حيث ينبغي إلغاء القوانين التي تقيد الحريات المدنية والسياسية وتعزيز حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
3. **تعزيز دور المجتمع المدني:** دعم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من خلال تشجيع الشفافية والمشاركة الفعالة في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان. حيث يجب أن تُعطى المنظمات

الحقوقية والمجتمع المدني صلاحيات أكبر في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

4. **إعادة هيكلة برامج المساعدة الإنسانية:** من الضروري إعادة هيكلة برامج المساعدة الإنسانية المقدمة للنازحين واللاجئين في الدول العربية لضمان توجيهها بشكل مباشر وفعال إلى الفئات الأكثر تضرراً، مع التركيز على تحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل والتعليم في المخيمات.
5. **التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول قابلة للتنفيذ:** يجب على الدول العربية وضع خطط استراتيجية واضحة وواقعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تخصيص الموارد الضرورية لتحسين خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وكذلك توفير فرص العمل المستدامة للحد من البطالة والفقر.
6. **الضغط على الأطراف الفاعلة لإنهاء النزاعات المسلحة:** تكثيف الضغط السياسي والإقليمي والدولي على الأطراف المتورطة في النزاعات المسلحة لضمان التوصل إلى حلول سلمية تضمن إنهاء الحروب وحماية المدنيين من الانتهاكات.
7. **إصلاح النظام القضائي وتعزيز استقلاليته:** يجب العمل على إصلاح النظام القضائي في الدول العربية لضمان استقلالية القضاء. حيث يجب أن يتم تحسين آليات التقاضي لضمان المحاكمة العادلة لجميع الأفراد، بما في ذلك توفير محاكم مختصة في قضايا حقوق الإنسان.
8. **تعزيز حماية حقوق المرأة والطفل:** يجب إصدار تشريعات صارمة تجرم العنف ضد المرأة والطفل، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء والفتيات في المجتمع. كما يجب تخصيص موارد أكبر للبرامج التي تدعم تعليم الفتيات وحمايتهن من الاستغلال.
9. **تفعيل آليات فعالة لمراقبة حقوق الإنسان في مناطق النزاع:** ينبغي على الدول العربية التي تشهد نزاعات مسلحة التعاون مع المنظمات الدولية لضمان إقامة آليات مراقبة حقوق الإنسان في مناطق النزاع، لتوثيق الانتهاكات وضمان محاسبة المسؤولين.
10. **تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الإنسانية:** يجب على الدول العربية تعزيز التعاون الإقليمي في معالجة القضايا الإنسانية عبر تأسيس شبكة إقليمية للتنسيق بين الحكومات والمنظمات الإنسانية، لتوفير الدعم بشكل مستدام وفعال للنازحين واللاجئين في المنطقة.
11. **إيجاد حلول سلمية للنزاعات المسلحة:** تحتاج المنطقة العربية إلى جهود أكثر جدية وفاعلة من أجل التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات المسلحة التي تتفاقم في العديد من الدول. يجب أن تدعم الدول العربية المساعي الدولية الرامية إلى إنهاء الصراعات، مع ضمان حماية حقوق المدنيين في أثناء النزاعات، وتقديم الدعم الإنساني للمتضررين.
12. **التوعية والتعليم حول حقوق الإنسان:** يجب تعزيز التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان على كافة الأصعدة. حيث يجب أن تُدرّس حقوق الإنسان في المناهج التعليمية وتُعزز في وسائل الإعلام. كما ينبغي تنظيم حملات توعية للمواطنين حول كيفية الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها بشكل سلمي، لتشجيع المجتمع على التحرك لحماية حقوق الإنسان.